

الكواكب الدرية

شرح

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباقى الأمل
من أعيان القرن الثالث عشر الهجرى

على
متممة الأبرومة

تأليف

الشيخ محمد بن عبد القريب الدهر بالمطاب
رحمها الله تعالى آمين

والدافن : نسخة الأبرومية المذكورة

دار الكتب العامة
بمصر



الإمام الكبير الدكتور

شرح

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل
من أعيان القرن الثالث عشر الهجري

على

متممة الأجرومية

تأليف

الشيخ محمد بن محمد الرعيي الشهير بالحطاب
رحمهما الله تعالى آمين

وبالهامش : متممة الأجرومية المذكورة

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

تَعْلَمُوا الرِّبِّيَّةَ وَعَلَمُوا النَّاسَ

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن انخفض لكبريائه
نعمده على جزيل نعمه ، ونشكره على فواضل قسمه ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة
منتسب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي فتح الله به أعيننا عميا وأذنانا
صاوجله رحمة لكل البرية . اللهم صل وسلم على سيدنا محمد للتمم لمكارم الأخلاق ، وصحبه الذين
هم الهداة بالاتفاق .

وبعد : فإنه سألني بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة
الزاهد (محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب) شرحا كافلا يحل المعاني وتصبح المباني يعرب مثلها
ويفتح مقلها عجائبا فيه الألفار سالكا فيه سبيل الإيجاز ، فتأخرت عن إجابته وأحلته على شرح
العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد النافكوى السمرقاني « بالقوا كه الجنة » لأنني لم أعلم أن أحدا شرح
الكتاب المذكور سواء ، ولا أظهر أحد من التأخرين غيره عجايبه ، فلما رأيت الحاجة داعية إلى
الكشف عن أغارب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال بشرح عليه يتفجع به
المتبدي ولا يستغنى عنه التتهى ، وإن لم يكن مشتملا على كثير من فوائد زوائد ، ومبمينة :

الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِنَّهُ ذُو الْمُنَّةِ الْعَظِيمَةِ وَالْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ ، وَرَوَيْتُ لِهَذَا
الْكِتَابِ الْإِجَازَةَ الْعَامَةَ عَنْ شَيْخِي شَرَفِ الْإِسْلَامِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْبَارِيِّ الْأَهْدَلِ عَالِمِ اللَّهِ تَعَالَى
عَنْ شَيْخِهِ السَّيِّدِ الْعَلَامَةِ مَقِيِّ الْأَنَامِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ وَالِدِهِ السَّيِّدِ
الْعَلَامَةِ نَقِيسِ الْإِسْلَامِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَمْرِو عَنْ شَيْخِهِ السَّيِّدِ الْعَلَامَةِ وَاللَّهِ تَعَالَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
شَرِيفٌ مُقْبُولٌ عَنْ شَيْخِهِ وَخَالِهِ السَّيِّدِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْإِسْلَامِ وَخَاتَمَةِ الْمُحَدِّثِينَ يَحْيَى بْنِ عَمْرِو مُقْبُولٌ
الْأَهْدَلُ عَنِ السَّيِّدِ الْعَلَامَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْبَطَّاحِ الْأَهْدَلِ عَنْ عَمِّهِ السَّيِّدِ الْعَلَامَةِ يَوْسُفَ الْبَطَّاحِ
الْأَهْدَلِ عَنِ السَّيِّدِ الْعَلَامَةِ ذِي الْوَلَفَاتِ الْعَدِيدَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الْأَهْدَلِ عَنْ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ
الزَّيْنِ بْنِ الصِّدِّيقِ لِلزَّجَاجِيِّ عَنْ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَطَّابِ بِإِجَازِ الْهَمْلَةِ عَنْ وَالِدِهِ الشَّيْخِ
الْمُؤَلَّفِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَطَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . قَالَ فِي الْعَقِيدَةِ الْبَيْهَقِيِّ : وَبَنُو الْحَطَّابِ بِجَاهٍ مَهْمَلَةٍ
أَهْلُ بَيْتٍ شُيُورٌ بِمَكَّةَ الشَّرِيفَةِ أَهْلُ عِبَادَةٍ وَزُهَادَةٍ وَمَعَارِفٍ وَصَالِحٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى .
وَهَذَا أَوَّلُ الشَّرْعِ فِي الْقَصْدِ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ ذِي الْكُرَمِ وَالْجُودِ .

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ افتتح المصنف بها كتابه اقتداء بالكتاب العزيز الذي هو القرآن بل وجميع الكتب السالوة افتتح باسم الله الرحمن الرحيم كما يدل عليه خبر جبريل ﴿بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب﴾ ومثلاً بغيره ﴿كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع﴾ أي ناقص غير تام فيكون قليل البركة ، وقد أغفل ألفا كهي من شرحه البسملة وأبدأ المتن بالحمدلة فإن كان المصنف أغفلها من المتن فعله أكتفى عنها بالحمدلة لأن الابتداء يحصل بكل منهما بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إلا أنه قال بعضهم ينبغي لكل شاعر في تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء : البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والشهادتين وتسمية نفسه وتسمية الكتاب والاثمان بما يدل على المقصود ولفظ أما بعد والظن بالمصنف رحمه الله تعالى أنه لم يغفل البسملة لأن نسخ أصله الذي هو الآجرومية ثبتت بالبسملة في جميعها فلابد على المصنف حينئذ حذفها . قال بعضهم : وأعلم أن صاحب الأصل لم يبدأ بالحمدلة بعد البسملة وكذلك العلامة ابن هشام في القطر والشنور والجامع . قال العلامة العلوي في شرح الجامع : أعلم بذكر المصنف بعد البسملة الحمدلة إما لكونه ذكرها لفظاً لابتداء كلامه الظن به واكتفاء في مقام الاختصار بحصولها معنى في البسملة إذ الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التبجيل ونهايك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك لخصوص ما دام كأمير بذلك غير واحد وتدل عليه رواية ذكر الله في الحديث كل أمر ذي بال أوهاضاً لنفسه يتخيل أن كتابه هذا من حيث إنه كتاب ليس ككتب السلف حتى يتبداه على سنتها وليس ذليل حتى يكون بترك الحمد أجزم وهذا الوجه أشار إليه الهندى في حواشيه وليس بذلك اهـ ومثله يعتذر عن صاحب الآجرومية (الحمد لله) أتى به لحديث أبي داود وحسنه ابن الصلاح ﴿كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع﴾ وفي رواية أجزم : أي ناقص البركة أو ذاهبها ، وهذا أول ما تم به المصنف الآجرومية فإنه لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام . والحمد لغة الثناء باللسان على الجليل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا بخلاف الشكر لغة الحمد عرفاً فإن كل واحد منهما فعل ينبئ عن تعظيم الممنوع من حيث إنه ممنوع فكل منهما ثناء بغير لسان في مقابلة الاحسان . وأما الشكر عرفاً فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرها إلى ما خلق لأجله : أي يستعمل العبد أعضاده ومعانيه فيما يطلب الشارع منه استعمالها فيه من صلاة وصيام وسماع نحو علم . وأما للنع ففهو لغة الثناء باللسان على الجليل التبر الاختياري كحسن اللؤلؤة وطول القد وصفاء الماء إلى جهة التعظيم . وعرفاً ما يدل على اختصاص المدح بنوع من الفضائل كحدث زيداً على رشاقة قدوة وحسن مبسمه . ثم جملة الحمد خبرية لفظاً إنشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد : أي الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع الحمد من جميع الخلق التضمن ذلك الثناء عليه بأنه المتصف بكل كمال وللزهد عن كل نقص ، وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام بل وكذا جملة البسملة فإنها خبرية لفظاً إنشائية معنى لأن القصص الثناء على الله بضمونها من أنه لا يتبدأ إلا باسمه الرحمن الرحيم (رب) أي مالك (العالمين) أي جميع الخلق من الإنس والجن وللائكة وغيرهم فكل منها يطلق عليه عالم وغلب في جمعه بالياء والنون أولو العلم على غيرهم ، لأن المختار عند المنزه كآقال النور في شرح مسر أن العالم أتم المخلوقات كلها فهو اسم لمسوى الله تعالى ، والعالمين خاص بالعقلاء وهم الإنس والجن وللائكة (والصلاة) أي الرحمة القرونة بالتعظيم (والسلام) أي التحية كالتان (على سيدنا) أي معاشر المخلوقين من إنس وجن وملاك وإجماعاً ، ولقوله صلى الله عليه وسلم «أنا سيد ولد آدم ولا خسر»

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا

وإذا ساد وفد آدم ساد غيرهم بالأولى، والسيد من ساد قومه : أى فضل عليهم يعلم أو شرف أو رياسة ، وأصله سيود بفتح السين وسكون الياء اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت فى الياء وإطلاقة على غير الله جائز بلا كراهة سواء كان معروفاً أو مشكراً لقوله تعالى فى حق يحيى - وسيداً وصوراً - وفى الحديث الصحيح « إن ابنى هذا سيد » والأتيان به فى الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من حذفه لما فيه من التثنية بعلو قدره صلى الله عليه وسلم على سائر العوالم ، ولا ينبغي حذف ذلك مراعاة لخلاف القائل بأن لفظ السيد لا يطلق إلا على الله تعالى لأن الخلاف إذا خالف سنة صحيحة لا يراعى .

﴿ تنبيه ﴾ أشرت بقولى كاتنان إلى أن الصلاة مبتدأ والسلام عطف عليها وعلى سيدنا خير المبتدأ متعلق بكائن بقول الفاكهى وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للأول معنى ولا يجوز تعلقه به وهم لأنه جعلنا من باب التنازع وليس كذلك لأن الذى من باب التنازع إنما هو نحو قول القائل أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على سيدنا كما فى خطبة قواعد ابن هشام وصرح به الشيخ خاله الأزهرى فى شرحه على التتوابع المذكورة (محمد) بالجر عطف بيان أو بدل ولا يجوز أن يكون نعتاً لأنه نعت العالم لا ينتمى به وهو على منقول من اسم مفعول الفعل الضعف للبالغة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة وهذا هو اسم فى الأرض واسمه المشهور فى السماء أحمد وعدة من تسمى باسم محمد قبل ولادته صلى الله عليه وسلم خمسة عشر ولم يتسم بأحمد أحد قبله صلى الله عليه وسلم وينبئ التسمية باسم من أمته صلى الله عليه وسلم للحديث القدسى الذى أخرجه أبو نعيم . قال الله تعالى « وعزى وجلالى لأعذب أحدا تسمى بأحمد بالثار » وفى رواية . قال تعالى « إلى آيتى على نفسى أن لا يدخل النار من اسمه أحمد أو محمد » ولا ينافى ما ذكرته قول بعضهم لم يصح فى فضل التسمية به صلى الله عليه وسلم حديث لأنه إذا لم يصح كل ماورد فى ذلك بانفراده فمجموع ماورد فى ذلك يصلح مستندا لاستحباب التسمية به باعتضاده حيثئذ بمجيئه من طرق شتى بألفاظ مختلفة (وعلى آله) وهم أقارب المؤمنين من بنى هاشم وبني المطلب ابني عبد مناف وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أهل ولكن قبلت للماء حمزة ثم الحمزة ألفا فصار آل ولا يستعمل لفظ آل إلا فى الأشراف فلا يقال آل الاسكافى بخلاف أهل فإنه يستعمل فى الأشراف وغيرهم وإنما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الأشراف (ومحبه) ويقال فيه أمحابه ومحابه وكل منها اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهومن لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد نبوته فى حياته مؤمناً ومات على ذلك ولو أعصى أو غير مميز أو ملكاً أو جنياً على الأصح كما شتمته من ولم أفضل من آل لاصحبه لم وإنما قسم آل لأن الصلاة وردت عليهم بالنسب . وأما الصلاة على الصحب فبالقياس (أجمعين) أى به تأكيداً ليفيد الاحاطة والشمول لجميع آل والصحب من دون استثناء فقيه إشارة إلى أن الصحابة كلهم عدول وأن طعن الطاعن فى بعضهم غير مرضى ولا مقبول وأن آل الله صلى الله عليه وسلم مستحقون للصلاة عليهم تبعاً له صلى الله عليه وسلم كما علمناه فى حديث « كيف نصلى عليك ؟ قال قولوا اللهم صل على عبد وعلى آل محمد » ولم يقل آل محمد الاتقياء أو السالين من المعاصي والتبعات أو نحو ذلك ، فدل على أن ذلك حق لهم كيفهما كانوا ، والله در الامام الشافعى حيث يقول :

يا أهل بيت رسول الله حبيكم فرض من الله فى القرآن أنزه

يكفيكمون عظيم القدر أنسكو من لم يصل عليكم لا صلاة له

فظهر بهذا أن تارك الصلاة على آل تارك لتفضيلة عظيمة وسنة جسيمة (وبعد) هى كلمة

محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين . وبعد

يؤتى بها للانتقال من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر والوفاي أولها نائبة عن أما الشرطية فلما لزم الغاء بعدها ، وقد يقال فيها أما بعد فتكون أما نائبة عن مهما الشرطية وفعلها وبعد ظرف ملازم للإضافة لكنه لما حذف الضاف إليه ونوى معناه ثبت على الضم أي وبعد ما ذكر من الصلاة والسلام (فهذه) إشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو إلى معقول إن تقدمت عليه (مقدمة) بكسر الدال صيغة اسم الفاعل لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه وفتح الدال في لغة قليلة لأنها قدمت أمام المقصود لتسهيل للقاصد إليه الطالب وتبني له ما يحتاج إليه من الفن في المآرب ، شبهت بمقدمة الجيش التي تتقدم أمامه تبني له في الحل الذي ينزله ما يحتاج إليه ، وهذه المقدمة كذلك للشغل بها قد يتوصل بها إلى مطولات كتب الأعراب ويدرك بها من مصطلح علم النحو ما يرشده إلى إعراب مشكل وإيضاح معنى غريب (في علم العربية) أي في علم اللغة العربية ، وعلم العربية اثنا عشر علما : علم اللغة وعلم التصريف وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع وعلم العروض وعلم القوافي وعلم قوانين الكتابة وعلم قوانين القراءة وعلم إنشاء الرسائل والحطب وعلم المحاضرات ومئة التواريخ وللمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط إذ هذا الكتاب لا يشتمل إلا عليه فقط وهو أنفع العلوم العربية إذ به تدرك جميعا ، ومن ثم قال السيوطي : إن العلوم كلها مفتقرة إليه . وعرفوه بأنه لغة التقصد واصطلاحا علم بأصول يعرف بها أحوال وأخبار السكك إعرابا وبناء ، وللمراد بالأصول المذكورة الاسم والفعل والحرف وأنواع الإعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك ، وقائدة هذا العلم معرفة صواب الكلام من خطئه ليحترز به عن الخطأ في اللسان وغاية الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله للوصول إلى خيري الدنيا والآخرة ، ولهذا وجبت معرفته ليتوصل به إلى معرفتهما والأولى تقديمه في الطلب على سائر العلوم لأن الكلام بدون النحو لا يفهم حق الفهم وقد لا يفهم أصلا إلا به . وصحب تسمية هذا العلم بالنحو ما روى أن عليا رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود السؤلي أن يضعه قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف : الاسم ما أنبأ عن السمي ، والفعل ما أنبأ عن حركة السمي ، والحرف ما أنبأ عن معنى في غيره والرفع للفاعل وما اشبه به والنصب للمفعول وما حمل عليه والجبر للضاف وما يناسبه أم هذا النحو يأبأ الأسود فسمى بذلك تبركا بلفظ الواضع له (متبعة) أي هذه المقدمة (لمسائل الأجرومية) نسبة للشيخ العلامة محمد بن محمد بن داود السنهاجي ويقال له ابن أجروم يفتح الهمزة بمدودة والجيم المخفضة وضم الراء الشديدة معناه بلغة البربر الغير للتصوف ، كذا نقل بعضهم ضبطه عن خط الجلال الطيب . وقال ابن عتاق : إنه يفتح همزة بمدودة فضم جيم وراء مشددة فتكون واو فيهم وقد كثر حذف همزته فلا أدري أي لغة أم هو من تلعب الناس بوهي كلمة أعجمية بلغة البربر معناها الغير الصوفي على ما قيل لكن لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ولا حذف همزتها ، وإنما في قبيلة البربر قبيلة تسمى بني أجروم أم وطى ماخاه يقول الصنف هنا الجرومية (١) تقرأ بضم الجيم وعلى ضبط الطيب تقرأ بالفتح وفي بعض النسخ لمسائل الأجرومية فقرأ بفتح الهمزة بمدودة وضم الجيم وتشديد الراء والجاري على الألسنة فتح الهمزة وإسكان الجيم وضم الراء مخففا والكل واسع ، لأن الاسم الأعجمي قد يتعسر النطق به فيتوسع فيه ما لا يتوسع في الاسم العربي . وله صاحب الأجرومية سنة اثنتين وسبعين ومئتا وتوفي بصفر سنة ثلاث وعشرين وسعمائة بمدينة فاس من بلاد المغرب (تكون) أي

فهذه مقدمة في علم العربية فتممة لمسائل الأجرومية تكون.

(١) هكذا باللسخة التي معنا. ولتنبطن أم مصححه

للتسمية (واسطة بينها) أي بين الأجرومية (و بين غيرها من اللطولات) من كتب النحو لاشتغالها على مايشتمل عليه أصلا من الفوائد فهي وإن قصرت عن اللطولات بصرف حجمها ولكنها تبار بها بقرارة علمها ومطولات علم النحو غير محصورة . ومن تتبع طبقات النحاة وجد شيئا كثيرا منها في الطروس مسطورة . ومن أنتمها شروح الألفية والتسهيل وشروح كافي ابن مالك وكافي ابن الحاجب . ومن أحسنها وضعا وأغزرها علما ، معنى اللبيب لابن هشام (نفع الله تعالى بها) أي هذه المقدمة الطالب لها ، ومعنى النفع في حقه سيأتي ، وضع بها أيضا مؤلفها . ومعنى النفع في حقه في الدنيا اشتغال الناس بها . وفي الآخرة أن تكون سببا لحلوله في دار النعيم (كما نفع) بفتح الفاء (بأصلها) يعني به الأجرومية ، فإن النفع بها مشاهد إذ قل ما شرع طالب في النحو إلا ويبتدىء بها وتعود بركتها عليه ، فيسهل عليه بعد ذلك الأخذ في غيرها (في الحياة) متعلق بقوله نفع الله بها ، ومعنى نفع الطالب بها في الحياة : هو أن يلهمه الله الاعتناء بها ويمنّ عليه بادرار علم العربية بسببها (وبعد المات) بالفوز بدار السلام (إنه) أي الله (قريب) أي بعلمه من سألوه ودعاه لقوله تعالى - وإذا سألك عبادي عني فإني قريب - أما القرب بالذات فحال في حقه تعالى (عجيب الدعوات) أي دعوات الداعي . قال صلى الله عليه وسلم « ما من رجل يدعو بدعاء إلا استجاب له ، فاما أن يعجل له في الدنيا ، وإما أن يؤخر له في الآخرة ، وإما أن يكفر عنه من ذنوبه بمقدار ما دعا ما لم يدع باسم أو قطيعة رحم أو مسجل . قالوا يا رسول الله وكيف يستعمل ؟ قال : يقول دعوت فما استجاب » أخرجه الترمذي ، وقال حديث غريب . (الكلام) أي الصطلح عليه في عرف النحاة ، قال فيه العهد ، وهي عوض عن مضاف إليه محذوف تقديره : كلام النحويين كما قال ابن مالك رحمه الله في الخلاصة الألفية * كلامنا لفظ مفيد كاستقم * وقال العمري يطي رحمه الله تعالى * كلامهم لفظ مفيد مسند * (هو) أي الكلام ينطق في اللغة على الكلام النفسى الحالى عن الحرف والصوت ، كقول الأخطل :

إن الكلام لى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وعلى اللفظ مطلقا : أي أفاد أو لم يفد ولو سهلا لامعنى له ، وعلى الخط والاشارة ولسان الحال وكل ما أفهم القصد : كالعقد والنصب ، وهو حقيقة لغوية فيها جميعا على الأظهر . وفي اصطلاح النحاة : جامع قيودا أربعة ، وهي التي أشار إليها المصنف بقوله (اللفظ) أي الصوت المشتمل على بعض الحروف المجابية التي أولها الألف وآخرها الياء ، حقيقة كان الاشتغال كزيد ، أو حكما كالضمير للستر في فعل أمر الواحد ، نحو قم فانه في حكم الملفوظ حقيقة ، وهذا هو معنى اللفظ اصطلاحا . وأما في اللغة : فهو الطرح والرمي ، كقولهم : أسكت القرة ولفظت بالنواة (المركب) من كلمتين فأكثر تركيبا إسناديا (المفيد) أي المفهم معنى يحسن سكوت للكلم عليه بحيث لا يبقى السامع انتظار مفيد به ، فلا يضر احتياجه إلى المتعلقات من اللغايل ونحوها (بالوضع) أي المفيد بالقصد ، وهو أن يقصد للكلم بما يلفظ به إفادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوى ، وحيث اتفت أوقاتى واحدا منها اتقى الكلام النحوى ، فخرج بالتقيد الأول وهو اللفظ الخط والاشارة ونحوها ماسبق في الكلام المقوى مالم يسبق بلفظ فهو مفيد ، وخرج بالتقيد الثانى وهو المركب للقرّة كزيد . والمركب غير الاسنادى كالمركب الإضافى نحو ، عبد الله ، ولزجى كعبلبك . والاسنادى للنسب به كنبأط شرا لقب لرجل . وخرج بالتقيد

واسطة بينها وبين غيرها من اللطولات نفع الله تعالى بها كما نفع بأصلها في الحياة وبعد المات إنه قريب عجيب الدعوات . الكلام : هو اللفظ للركب المفيد بالوضع

الثالث ، وهو المفيد مالا يفهم معنى يحسن سكوت التكلم عليه بكلمة السلة والصفة : والحال والخبر وجملة الشرط والقسمة وحدها وجملة الجواب وحدها لأن النائدة إما تحصل بمجموع الجنتين ، فنحو إن قام زيد لا يسمى كلاما لعدم حصول النائدة ويسمى كلما بفتح الكاف وكسر اللام كما سبق . وخرج بالقيد الرابع وهو الوضع : أى القصد اللفظ غير التقصود كالمصدر من النائم والساهى والسكران . فالخرج بالقيود المذكورة لا يسمى كلاما فى اصطلاح النغاة ، ودخل فى الحد المعلوم بالضرورة كالماء فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة (وأقل ما يتألف) أى يتركب الكلام (من اسمين نحو زيد قائم) فانهما اسمان الأول مبتدأ والثانى خبر وقد يقال فى قائم ضمير مستتر فاعل به لأنه اسم فاعل فيصير المثال مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء فكيف جعله المصنف مثلا لما يتركب من اسمين . ويجب أن الوصف كسمى التفاعل والفعول والصفة المشبهة مع مرغوعه المستتر كالإسم المفرد ولهذا لا يبرز فى الثنية والجمع بخلاف نحو قم وتقوم فإن الضمير فيه كلة برأسها بدليل أنه يبرز فى الثنية والجمع (أو من فعل واسم) ظاهرين (نحو قام زيد) أو متبعرين كالقصد بعد نحو نعم جوابا لما قال هل قام زيد أى نعم قام زيد أو مقدرا أحدهما فقط نحو قم وإعالم يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من حرف واسم ولا من فعل وحرف لأن الكلام لا يتحقق بدون الإسناد وهو نسبة حكم إلى اسم لإعجاب أو سلبا كقام زيد وما زيد قائما . والإسناد يقتضى مسندا ومسندا إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان إلا اسمين أو أسما وفعل . وقد أشار المصنف بقوله : وأقل ما يتألف الخ إلى نفي اختلاف الكلام من أقل مما ذكر مع فهم جواز تحصيله بأكثر بطريق الأولى فقد يتألف من فعل واسمين نحو كان زيد قائما ومن فعل وثلاثة أسماء نحو غلظت زيدا قائما ومن فعل وأربعة أسماء نحو أعامت زيدا قائما ومن فعل القسم وجوابه نحو أقسم بالله أن زيدا قائم أو الشرط وجوابه نحو إن قام زيد قمت . فإن قيل : النادى فى نحو ياريد يحصل به النائدة ولم يتألف مما ذكر بل هو مؤلف من حرف واسم . أجيب بأنه مؤلف من فعل واسمين لأن تقديره : أنادى زيدا فيا نائبة مناب الفعل لقرض الانشاء (والكلمة بفتح الكاف وكسر اللام هذا هو الأوضح ، ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما وتطلق لنة على الكلام المفيد . كقوله صلى الله عليه وسلم « أصدق كلمة قالها العرب كلمة ليلى : * ألا كل شيء ما خلا الله باطل » وعلى كل ما دل على معنى وليس بلفظ . وفى الاصطلاح (قول) وهو اللفظ الدال على معنى كزيد ، فما لم يدل على معنى كاللفظ المهمل نحو ديز فإنه لا يسمى قولا وبهذا يعلم أن اللفظ أعم من القول (مفرد) وهو مالا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فإن كلاما من أجزاءه أى حرفوه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شيء مما دلت عليه جملة . . . فخرج المركب وهو ما يدل كل واحد من جزئيه على بعض معناه نحو غلام زيد فإنك لو فسكته لكان كل واحد من جزئيه دالا على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد وذلك لأن غلام زيد دال على منسوب ومنسوب إليه فإذا فسكته دل غلام على النسب ودل زيد على النسب إليه (وهى) أى الكلمة ثلاثة أنواع (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها فهى منحصرة فيها كما يفيد سكوتهم على ذلك فى مقام البيان ولو كان ثم نوع رابع لعر عليه أئمة هذا الشأن . والاسم كلمة دل على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة . سمي بذلك لسموه : أى علوه على أخويه لاستغنائهما عنها واقتارعا إلى . ومن ثمة قدم عليهما . وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه . والتعل كلمة دل على معنى فى نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة وهى الحال نحو يقوم . والاستقبال نحو قم . والماضى نحو قام ، سمي بذلك لدلالته على التضمن بالفعل للقرى وهو الحدث لمشايدته قاله مصدر وهو المصدر الاصطلاحى .

وأقل ما يتألف من
اسمين نحو : زيد قائم
أو من فعل واسم نحو
قام زيد . والكلمة
قول مفرد وهى اسم
وفعل وحرف

كان للحدث مصدرا وهو الفاعل . والحرف كلمة لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ولم تقتزن
 بزمن . سمي بذلك لوقوعه حرفا : أى طرعا من حيث إنه لا يدل على معنى في نفسه وأنه لا يقع عمدة
 في الكلام بخلافهما فهما ، وكل من الثلاثة يصح إطلاق اسم الكلمة عليه وواو العطف وإن كانت
 لاطلاق الجمع إلا أنها لا تقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لأنه ليس مرادهم بأنها للجمع أن
 المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حال واحد ، بل المراد أنهما يجتمعان في كونهما محكما
 عليهما بالنسبة التي تضمنتها الجملة التي قبل المعطوف عليه . وقوله (جاء لعن) قيد به الحرف لإخراج
 حروف التهجى ، فليس كل واحد منها كلمة لعدم دلالاته على معنى . وقد عدل المصنف عن عبارة
 أصله ، فجعل الثلاثة أقساما للكلمة لا للكلام لأنه لا يصح جعلها أقساما له . لأن التقسيم إما قسمة
 الكل إلى جزئياته بأن كانت ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه ، وقد توجد من بعضها
 فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه بأن يجعل كل قسم منها مبتدأ مغبرا عنه بالمقسوم
 كنوك : الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة ، وإما قسمة الكل إلى أجزائه بأن كانت ماهية المقسوم
 لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه معا فلا يصح فيه إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه كقوله
 السكتبين عسل وخل وما ، فإنه لا يصح أن يقال : العسل سكتبين والماء سكتبين لأن ماهية
 السكتبين لا تقوم إلا بالثلاثة معا بحيث إنه إذا اتى واحد منها اتى كونه سكتبيننا ، وعلى كالا
 التقسيم لا يصح جعل هذه الثلاثة أقساما للكلام . أما على قسمة الكل إلى جزئياته فإنه لا يصح أن
 يقال الاسم كلام أو الفعل كلام أو الحرف كلام . وأما على قسمة الكل إلى أجزائه فإنه يقتضى أن نحو
 قام زيد وزيد قائم ليس بكلام لاتقاء الحرف في الأول والحرف والفعل في الثانى وأنه ليس الكلام إلا
 نحو قد قام زيد لاشتغاله على اسم وفعل وحرف وليس كذلك فإن ماهية الكلام توجد من الأسماء
 فقط ومنها ومن الأفعال كما تقدم .

جاء لعن فالاسم يعرف
 بالاسناد إليه

(تنبيه) ذكر المصنف حد الكلام والكلمة ولم يذكر حد الكلام ، وقد ذكره ابن مالك بقوله :
 « واسم وفعل ثم حرف الكلم » . قال ابن عتقاء : فهذا حده في الاصطلاح ، والصحيح أنه اسم
 جنس جمى للكلمة لاجمع لها وأنه يطلق على الثلاثة فصاعدا وإن لم يفهم معنى يحسن السكوت
 عليه فينبه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه ، فنحو قام زيد كلام فقط ، ونحو إن قام زيد
 كلام فقط ، ونحو قد قام زيد كلام وكلم . ثم شرع المصنف في ذكر ما يميز به كل واحد من الثلاثة عن
 قسيمه ، فقال (فالاسم يعرف) أى يميز عن الفعل والحرف بعلامات كثيرة أوصلها لبعضهم إلى
 ثلاثين علامة . وذكر المصنف منها خمس علامات (بالاسناد إليه) أى إسناد شيء إليه . قال ابن
 هشام في شرح الشذور : وهو أن ينسب إليه ما تم به الفائدة ، سواء كان النسب فعلا كقام زيد
 فقام فعل مسند وزيد مسند إليه أو اسما نحو زيد أخوك ، فالأخ اسم مسند وزيد مسند إليه أو جملة
 نحو أنا فقام فعل مسند إلى التاء وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا . وقال ابن عتقاء : الاسناد أن
 ينسب إليه بعض الأحكام كمنسبة البيع والتزويج إلى تاء بعثك وزوجتك فلا تاء والإيمان إلى أنا نحو
 أنا مؤمن . وهذه العلامة أضعف علامات الاسم ، وبه استدلل على اسمية التاء من قولك ضربت بضم
 التاء أو فتحها أو كسرهما وعلى اسمية ما في قوله تعالى - ما عندكم بنفد وما عند الله باق - لنسبة
 النفاذ والبقاء إليها وعلى اسمية حتى وقال : في نحو قولك حتى حرف جر وقال فعل ماض لنسبة الحرفية
 إلى الأول والتعلية إلى الثانى ، وإنما يكون الأول حرفا والثانى فعلا إذا استعمل كل منهما فياوضع
 له نحو - حتى مطلع الفجر - ، وقال جبران . وأما في نحو حتى حرف جر وقال فعل ماض فأنهما اسمان

معر بان إعراباً تقديراً منع من ظهور الحركة فيها اشتغال آخرها بحركة الحكاية خلافاً لابن الحاجب فإنه يجعلهما مبهينين ومثلها نظائرهما نحو قولك رب حرف جر وأن حرف مصدري ونصب ونحو ذلك وإنما خص الاستناد إليه بالاسم لأن النعل وضع ليكون سنداً فقط ولا يرد نحو قولهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه لأنه على حذف أن المصدرية غير خبر عن المصدر للتسبك من أن المذخرفة والنعل أو أن النعل الذي كورزل منزلة المصدر وهو مما عاك فأخبر عنه كما خبر عن المصدر (والمخضف) وبعبير البصريون عنه بالجاء وهو ما يحدثه عامل الخفض في آخر الكلمة من كسرة أو ما تلج عنها كالتفتحة فيها لا ينصرف والياء في الجمع الصحيح والمثنى والأسماء الخمسة واختص بالاسم لكونه علامة للمضاف إليه والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً لأنه في اللغة يحكم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلا اسماً ولأن الأصل في الإعراب هو الاسم ، وإنما أعرب المضارع لشبهه به ، فأرادوا تمييز الأصل وهو الاسم بالجاء لثلاث أسباب الأصل والرفع (وبالتنوين) وهو نون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظاً وتفاوتة خطأ ، وهو عشرة أقسام : تنوين تمكين ، وتنوين تنكير ، وتنوين عوض ، وتنوين مقابلة ، وتنوين ضرورة ، وتنوين زيادة ، وتنوين تكثير ومما يعضم تنوين المعرزة ، وتنوين حكاية ، وتنوين تزم ، وتنوين غلو . فأما الثانية فاختصاصها بالاسم ظاهر لما أن واحداً منها لا يكون في الفعل . وأما الأخيرة فتسليمها تنويناً مجازاً كما جزم به ألفا كهى تبعاً لجمع محققين لعدم اختصاصها بالاسم وثبوتها خطأ ، ثم تنوين التثنية ويسمى تنوين الصرف وهو اللاحق للأسماء المعربة للصرفة يسمى بذلك لأنه يدل على مكانة الاسم ورسومه قدمه في الأسماء والإعراب فلم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل لينمى من الصرف وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها نحو صهرت بسبويه فإن كسرت الهاء من غير تنوين كان معرفة عاملاً على الإمام المشهور في العربية وإن نوتته كان نكرة وكان المراد حيثئذ شخصاً من يسمى بهذا الاسم ، وكذلك نحو صوم ومه ونحوهما من أسماء الأفعال والأصوات فأنهاتون للفرق بين المهم منها والمعين . وتنوين العوض وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضاً عن المضاف إليه سواء كان المضاف إليه حرفاً نحو جوار وعواش ، أو اسماً ككل وبعض ، أو جملة نحو - وأتم حيثئذ تنظرون - يومئذ تحدث أخبارها - أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، ويوم إذ زلزلت الأرض وأخرجت أبقالها . وتنوين القابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة نون جمع المذكور السالم . وتنوين الضرورة وهو اللاحق للننادى المبني سواء كان باقياً على ضمة ، كقول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

* أو منصوباً كقول الشاعر : يا عبد الله وتلك الأواقي * وتنوين الزيادة ويسمى تنوين الناسية وهو اللاحق لغير المنصرف كقراءة تافع سلاسل وأغلالاً بتنوين سلاسل مع أنه على صيغة منتهى الجموع فهو في حال تنوينه على صورة المنصرف وليس بمنصرف حقيقة لأنه باق على مع صرفه . وتنوين التكثير يسمى أيضاً بتنوين المميز وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لتعدد التكثير نحو هؤلاء قومك بتثنية همزة أخرى ، وتنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض الأسماء الموزونة بما كقولك مضرباً وزن مضاعف وضاربة وزن فاعلة ففعل وفاعلة ممنوعان من الصرف لعملية الجنس والتأنيث فحقهما أن لا ينونا وإنما نونا لمجرد حكاية موزونهما ، وتنوين التثنية وهو اللاحق للقوافي المطلقة أى التي آخرها ألف لا تطلق نحو قول الشاعر :

أقبل اليوم عاذل والمناين وقولي إن أصبت لقد أصابني

بالخفض وبالتنوين

فصل العتبا وأصا بالفتح الاطلاق . وتويز النال وهو الاطلاق للوقوف المقيدة الى آخرها حرف صحيح ساكن كقول الشاعر * وقام الاعماق حاوى المختزن * وسمى غالبا مجازنا الحد بكسر وزن الشعر ، وقد استوفيت أقسام التويز بأشلتها تكميلا للقائدة والإعلافا كهي اقتصر في شرحه على ذكر الأربعة الأول منها وكذا محمد بن أبي بكر الحليصي السكراني اقتصر على الأربعة الأول للاتفاق على أنها هي الخمسة بالاسم دون ما عداها من بقية الأقسام ، فانه مختلف في اختصاص الاسم به ولكن الأصح اختصاص ما عدا الأخيرين كاسم (ويدخل الألف واللام) أى قبول دخولهما عليه من أوله سواء كانت معرفة كالداخلية على نكرة كالرجل واللام ، أم زائدة كقوله : * رأيت الوليد بن يزيد مباركا * أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل الموصولة على الفعل إلا في ضرورة الشعر خلافا لابن مالك قاله الفاكهي وخالفه ابن عتقاء ، قال من علامات الاسم أن يأتيا بالاسم الآتية إلا الموصولة على الأصح واختصت بالأسماء لكونها لتعين المحكوم عليه ، وذلك إنما هو الاسم لا غير . ومثل الألف واللام ما ناب عنها وهو أم في لغة بعض العرب كقول الشاعر :

ذاك حبيبي وذو يواصلي يرمى ورأى بانقوس واسمه

ثم اعلم أن التعبير بالأم هو الذي ينبغي لأن اللفظ الثنائي فأكثر يجب فيه ذلك ، فلا يقال في هل الهاء واللام ، ولكن لما أكثر الخلاف في أداة التعريف ما هي فقبل الهمزة قطع وصلت للتخفيف ، وعليه الحليل . وقبل الهمزة وصل وعليه سيبويه . وقبل الهمزة وحدها والهمزة زائدة وعليه الجمهور . وقبل الهمزة وحدها وعليه البرد ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ، ولا يجوز ذلك في غيرها كراهية الإطالة . قال ابن هشام في المني : قولهم آل أبيس من قولهم ألفوا واللام ، وقد استعمل التعبير بهما الحليل وسيبويه انتهى . وكذا قال الرازي في الجني الداني (وحروف الحذف) أى ويعرف الاسم أيضا بدخول حرف من حروف الحذف عليه من أوله نحو من البيت إلى المسجد ، ونحو عجبت من أن قت فأن قت وإن كان في الظاهر ليس باسم ، ولكنه في التقدير اسم لأنه في معنى قيامك ، وإنما اختصت حروف الحذف بالاسم لأنها وضعت لتجر إلى الأسماء معاني الأفعال التي لا تنعدي بنفسها فامتنع أن تدخل إلى أعلى الاسم بعد مجيء فعل لفظا نحو مررت بزيد أو تقديرا نحو بسم الله الرحمن الرحيم : أى أبدى (والفعل يعرف) أى يميز عن قسميه بعلامات كثيرة ذكر المصنف تبعا لأصله منها ثلاثا وليس في الثلاث المذكورة ما هو علامة لفعل الأمر مبريا على طريقة السكونيين من أن الفعل قسيان ماض ومضارع وأن الأمر داخل في المضارع لأنه مقتطع منه بدليل أنه يبنى على ما يعرب به مضارعه (بقى) وهي علامة مشتركة تارة تدخل على الماضي لأفاده تفرقه من الحال نحو قد قامت الصلاة أو بتحقيقه نحو - ونعلم أن قد صدقنا - وتارة على المنارع لأفاده التحقيق نحو - قد يعز الله - أو التقليل نحو إن الكذب قد يصدق . ووجه اختصاصها بالأفعال أن هذه المعاني غنصة بالأفعال فلا تصور وجودها في غيرها (والسبب وسوف) ويختصان بالمضارع لتخصيصه بالاستقبال نحو سيقوم وسوف يقوم وإنما اختصا به لأنها ماضيا لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال . قال الفاكهي في سوفن زيادة تأخير وتنفيص لأن كثرة الحروف تدل على زيادة للقي . وقال ابن عتقاء ليس التنفيص بالسبب كالنفيص بسوف بل أقل خلافا لابن هشام (وتاء التأنيث الساكنة) وضعا وهذه غلبة بالماضي لمالاتها على تأنيث الفاعل نحو : قامت هند ، وقد تكسر لاتقاء السكنتين ، كقالت امرأة العزيز . وأحترز بالسكينة عن التحركة أصالة فاتها تلمع الأسماء كقائمة وقائمة ، وقد تدخل تاء التأنيث في بعض الحروف نحو ربت وعت ولات وهي فيها مجرد تأنيث اللفظ ، ثم إلى

وبدخول الألف
واللام وحروف
الحذف والفعل
يعرف بقدر السبب
وسوف وتاء التأنيث
السكينة

تدخل على لات تكون مفتوحة والتي تدخل على رب وتم يجوز فتحها وإسكانها (وهو) أى الفعل
 (ثلاثة أنواع) عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر كاسبق قريباً ، وإنما كانت
 الأفعال ثلاثة لأن الفعل الذى هو الحدث إما متقدم عن زمن الاخبار أو مقارن له أو متأخر عنه
 فالأول هو الماضى ، والثانى هو المضارع ، والثالث هو الأمر (ماض) أصله ماضى حذف منه الياء
 وعوض عنها التنوين وهو مادل على حدث وجد فى الزمان الماضى وضعوا احترزوا بهذا عما قد يعرض
 له مما يصرفه للحال كصيغ العقود ، نحو بعت ووهبت ونحوها والتي بليس وما وقدمه لحيثه على
 الأصل وهو البناء إجماعاً ولم يتبعه بالأمر مراهغة لقول الكوفيين إن أصله المضارع والأصل مقدم على
 الفرع (ويعرف) أى يميز عن المضارع والأمر (بناء التانيث الساكنة) الدالة على تانيث
 ما أسند إليه الفعل ، وهى أنفع علاماته لأنها تلحق بالتصرف منه (نحو قامت وقعدت) مثل بذلك
 لسورة الفعل بعد دخولها عليه وهو أولى من أن يقول نحو قام وقعد وتلحق الفعل الجامد وهو
 المذكور فى قوله (ومنه) أى ومن الفعل الماضى (نم وبس) لقبولهما التاء المذكورة نحو
 نعمت المرأة هند وبست المرأة حمالة الحطب ولا اتصال ضمير الرفع بهما فى لغة حكاها السكاكيت عن
 بعض العرب كنهما رجلين ونعموا رجلاً ونعمن نساء ونم موضوع للمدح وبس موضوع للذم ،
 وقد يقال فى نم نعم بكسر النون والعين كقوله تعالى - إن الله نعم بعظمك به - ، وفى بس بيس
 يسكون الياء ، وفتح السين وهما فلان على الأصح واضعهما لم يتصرفا تصرف الأفعال فلا يأتى منهما
 المضارع ولا الأمر لأنهما أزيلتا عن موضوعهما وذلك لأن نم منقول من قولك نم الرجل إذا أصاب
 نعمة وبس منقول من قولك بس الرجل إذا أصاب يؤساً فنقلنا إلى التاء والهم فشاها الحروف
 فلم يتصرفا ولا يعلنان فى العارف إلا فى عرف بالألف واللام وما أضيف إلى العرف بهما وتنصب
 النكرة معهما على التخيير تقول نم الرجل زيد ، وإعرابه نم فعل ماض من أفعال المدح الرجل
 فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل فى محل الرفع خبر مقدم وزيد مبتدأ
 مؤخر مخصوص بالمدح ، وإن شئت جعلت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو زيد وتقول
 بس الرجل زيد ، وإعرابه بس فعل ماض من أفعال الذم الرجل فاعل وجملة الفعل والفاعل خبر
 مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالذم ، وإن شئت أعربت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوباً
 تقديره هو زيد ، وتقول فى إعراب ما دخلت عليه تاء التانيث مثل ما قلت فى إعراب التالين
 المذكورين غير أنك تقول نم فعل ماض والتاء علامة التانيث ، فإن قدمت الخصوص بالتم أو
 المدح بأن قلت زيد بس الرجل أو زيد نم الرجل فرفع زيد بالابتداء وجملة نم الرجل خبره
 والرجل حينئذ فى موضع الضمير العائد على زيد ولكنه جاء مظهراً ، فإن جاء بعدهما نكرة قلت نم
 رجلاً زيد وبس رجلاً زيد ينصب النكرة على التخيير ، وفى نم وبس ضمير مرفوع فاعل بنم
 وبس وهو عائد على رجلاً للنصب ، والتقدير نم الرجل رجلاً زيد ، وإذا كان فاعلها مؤنثاً
 فإن شئت ألحقت بهما تاء التانيث ، نحو نعمت المرأة هند ، وبست المرأة حمالة الحطب ، ومنه
 قول الشاعر :

نعمت جزاء التقين الجنبه دار الأمانى واللى والنسبه

وإن شئت حذفها لأنهما لما لم يتصرفا ، أجازوا فيهما التذكير والتانيث . قال ابن مالك

فى الخلاصة الألفية :

والخلف فى تم الفتاة استجسنا لأن صمد الجنس فيه بين

وهو ثلاثة أنواع :
 ماض ويسرف بناء
 التانيث الساكنة
 نحو قامت وقعدت ،
 ومنه نم وبس

وقد سمع من بعض العرب دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم وقد بشر بينت : والله ما هي بتم الولد ، وقول الآخر : نعم السير على بلس العير . وأجيب عنه بأن حرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف ، والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عبر مقول فيه بلس العير (وليس وعسى) أى ومن الفعل الماضى أيضا عسى وليس (على الأصح) لقبولهما التاء الساكنة أيضا نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولا تصالحها ضمير الرفع نحو - ليسوا سواء - لست عليكم بوكيل - فهل عسيتم إن توليتم - وهما فعلان غير متصرفين كنتم وليس ولما توقفت إضافة معناها على خبرها . واعراب المثال الأول عسى فعل ماض من أفعال المقاربة فعل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء علامة التأنيث هندا اسمها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره أن حرف مصدر وتنب نصب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعده منصوب على أنه خبر عسى وعبرة الحبيصى في شرح الكافية في السلام على عسى زيد أن يقوم زيد هنا اسمها وأن مع المضارع في محل نصب خبرها وهى ههنا بمعنى قارب أى قارب زيد القيام انتهى وعلى هذا فقول بعضهم يلزم من دخول أن على نحو عسى وحري كونه الخبر عن الذات لأن أن مع الفعل في تأويل مصدر فيصير التقدير عسى زيد القيام والحدث لا يكون خبرا عن الذات إذ لا يقال زيد القيام ، ويقال في الجواب عنه إن عسى حيث قد بمعنى قارب والتقدير قارب زيد القيام وهذا الجواب أحسن من قول من قال أن هنا زائدة لامصرية لأنه فاسد من حيث إنها نصب الفعل ومن قول ابن هشام في المتن فرق بين المصدر وما يؤول به : أى فالمصدر لا يتجر به عن الذات . وأما المؤول بالمصدر كعبر عسى فإنه يتجر به عن الذات لأن في ذلك بعدا من حيث أنهم لم يفروا بينهما في مواطن وإن كان قد أرفض مقاله ابن هشام الشريف الجرجاني وللانعام الدين . ومن قول ابن هشام أيضا في شرح المسحة والطف ما يقال في الجواب ما رأته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو أن يقدر الأخبار بالفعل مجردا عن أن ثم لما صح الأخبار به جىء بأن لتفيد الترجى لاتخاذ السبك انتهى لأن هذا خلاف ما عرف من حالها ومن قول بعض المحققين في ذلك إن تقدير المصدر على تقدير مضاف : أى قبل الاسم : أى عسى أمر زيد القيام أو قبل الخبر : أى عسى زيد صاحب القيام كقوله تعالى - ولكن البر من آمن - أى ولكن صاحب البر أو لكن البربر من آمن اه لأن العامى اعترضه بأن فيه تكلفا فهو بعيد ، ومن قول المنلاعام الدين المصدر الحاصل في تأويل الوصف فإذا أولنا عسى زيد أن يقوم بقولنا عسى زيد القيام فهو في معنى عسى زيد قائما . قالو يرجع ما جاء من قولهم عسيت قائما ويكون من باب زيد عدل ، ومثله قوله تعالى - وما كان هذا القرآن أن يفترى - اه لأن الأخبار بالمصدر الذى هو في تأويل الوصف الأصح أنه سماعي (ومضارع) وهو ما دل على معنى مقترن بأحد زمنى الحال نحو يقوم . والاستقبال نحو سيقوم ، ولا يتعين لأحدهما إلا بقرينة ، فبعد التجردها يكون احتمالا لم يتعين للاستقبال إذ دخلت عليه السين أو سوف أو اللانافية أو أدوات الشرط أو أدوات النصب أو الترجى أو المصدرية ، ويتعين الحال إذا اقترن بنحو الآن أو الساعة أو آتيا أو بلام الاستدعاء نحو ليقوم زيد أو بالتثنية بلس أو إن أو ما وقد يكون معناه مضيا وذلك مع لم ولما ولولا الامتناعية سمى مضارعا لمضارعة : أى مشابهته الاسم من حيث إن كلا منهما تعرض له معان يفترق في التمييز بينها إلى الأعراب (ويعرف) أى يميز عن الماضى والامر (بدخولم عليه) بأن يقع بسلها من غير فصل (نحو لم يتم) وهذه العلامة أنفع العلامات للفعل للمضارع فلما انحصرت عليها وقدم أنه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه فإن دلت الكلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهو اسم : إما

وليس وعسى على
الأصح . ومضارع ،
ويعرف بدخول لم
عليه نحو لم يتم

لوصف كضارب وإما لفعل كأوه بمعنى أوجع أو أف بفتح أنضجر (ولابد في أوله من إحدى الزوائد الأربع) سميت بذلك لأنها مزيدة على الماضي الذي هو الأصل وقد صار هذا الاسم علما بالقلية عليها فلا ينصرف عند الإطلاق إلا إليها وتسمى بأحرف المضارعة: أى للشبهة لأن زيادتها على الفعل الماضي يكتب شيئا من الاسم فيعرب لأنه يوازن اسم الفاعل كيضرب فانه موازن لضارب ويخرج فانه موران لخارج من حيث الحركات والسكنات (وهى الهمة) الدالة على المتكلم وحده كأقوم (والنون) الدالة على المتكلم المحدث عن نفسه وغيره معا أو للعظم نفسه كقوم (والياء) اللينة من تحت الدالة على الذكر الغائب مطلقا كيقوم ويقومان ويقومون وعلى الانثى نحو يطمئن (والثاء) اللينة من فوق الدالة على المخاطب مطلقا كتنقوم وتقومان وتقومون وتطمئن وعلى النانة كتهند تقوم والتائبين كلهمندان تقومان (بجمعهما) أى بجمع تلك الزوائد الأربع (قولك نأيت) بمعنى بعثت أو أنبت بمعنى أدركت أو أتيت أو أتيت فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد وإنما زادوا هاء قايضة وبين الماضي فلا تحصل صيغة المضارع بدونها ولم يجعل المصنف هذه الحروف علامة للمضارع لأنها قد توجد في أول الماضي كأكرمت زيدا وتعلت المسألة وترجست السواء إذا وضعت فيه زجسا ويرثأت الشيب إذا خضبت بالبرئ وهو الجناء وإنما ذكرها تعميده قوله (ويضم أوله) أى المضارع إجماعا: أى ينطق بحرف المضارعة منه مضموما (إن كان ماضيه على أربعة أحرف) ولا فرق في ذلك بين محارف ماضيه كلها أصول (كدرج) فانه ماض أصل الحروف ووزنه فعال فتقول في مضارعه (يدرج) يضم أوله، وفي التاموس: تدرج: أى يتابع في حدوثه والمدرج الدور انتهى أو بعضها أصل وبعضها زائد (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمة فيه زائدة بدليل أنها تتحدف في المضارع فتقول فيه (يكرم) يضم أوله ولو جاء على الأصل لقل فيه، يؤكرم (و) مما بعض حروفه زائد نحو (فرج) بقتديد الراء، يملعها جيم فتقول في مضارعه (يفرج) يضم أوله لزيادة تكرير عين الكلمة: أى الراء في ماضيه (و) نحو (قاتل) مفتوح التاء فانك تقول في مضارعه (يقاتل) يضم أوله زيادة الألف في ماضيه (ويفتح) أى أول المضارع وجوبا على الأصل للصفة والضم في الرباعي للاتساع بغيره وتخصيصه لتعادل قلة الرباعي نقل الضمة وكثرة غيره خفة الفتحة (فباسوى ذلك) أى فباسوى المضارع الذى ماضيه رباعى بأن كان ثلاثيا (نحو نصر) فتقول في مضارعه (ينصر) يفتح أوله أو خماسيا (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول في مضارعه (ينطلق) يفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول في مضارعه (يستخرج) يفتح أوله أيضا، ثم ما ذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتسمة لتعرف المضارع لأنه يتضح به كمال الاتساع، والاعتذار بمثل هذا عن التحويل أولى من قول بعضهم هذه المسئلة من التصريف لامن التحذركت فيه استطرادا (وأمر) وهو فعل مقترن بزمن مستقبل أبدا لأن المطلوب به حصول ما لم يحصل نحو قم فأنذر أردوام ما حصل نحو - يا أيها الذي اتق الله - سعى به لاستعماله غالبا في الأمر الذى هو طلب المتكلم للفعل من المخاطب على سبيل الاستعلاء غالبا كقول السيد لعبده اسقى (ويعرف) أى يميز عن الماضي والمضارع (بدلالته) وضعا فخرج به نحو - لينفق ذو سعة من سعته - ونحو يازيد فان دلالاته على الطلب غير وصعية بل بواسطة (على الطلب) أى طلب المتكلم للفعل من المخاطب (وقوله يا المخاطبة) وهى ضمير على الأصح محلها رفع على الفاعلية وتختص بالفعل غير الماضى (نحو قولى واضرب) فان الأول منهما دال على طلب القيام والثانى دال على طلب الضرب من المخاطبة وقبل كل منهما يا المخاطبة فتقول في إعراب الأول منهما

ولابد في أوله من
إحدى الزوائد الأربع
وهى الهمة والنون
والياء والثاء بجمعها
قولك نأيت، ويضم
أوله إن كان ماضيه على
أربعة أحرف كدرج
يدرج وأكرم يكوم
ويخرج يفرج ويقاتل
يقال، ويضم فباسوى
ذلك نحو نصر ينصر
وانطلق ينسطق
واستخرج يستخرج،
وأمر ويعرف بدلالته
على الطلب وقوله يا
المخاطبة نحو قولى
واضرب

قوى فعل أمر مبني على حذف النون وباء للثبوت المحاطة ضمير متصل في محل رفع فاعل وتقول في إعراب الثاني مثل ماقلت في إعراب الأول فاولدت الكلمة على الطلب ولم تقبل الباء فهي اسم فعل كززال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت أو مصدرا كضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا أو قبلت الباء ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو أنت يا هند قومين (ومنه) أي من الأسماء لاسم غيره (هات) بكسر التاء، إلا إذا اتصلت به واو الجماعة فيضم كقوله تعالى - هاتوا برهانكم - (وقال) بفتح اللام مطلقا على الأصح فهما له لاثمتا على الطلب ومبوهما بياء المحاطة ، ثم إن أمرت بهما مذكرا نحو هات يا زيد وتعال يا عمرو . قلت هات فعل أمر وكذا تعال تقول فيه فعل أمر وتقول في كل منهما مبني على حذف حرف العلة من آخره فالخنوف من هات الباء كافي ارم ومن تعال الألف كما في اخش وإن أمرت بهما مؤنثا قلت هاتي يا هند وتعال يا هند ثم تقول في إعرابهما هاتي فعل أمر مبني على حذف النون وباء للثبوت المحاطة ضمير متصل في محل رفع فاعل وكذا تقول في إعراب تعالي يا هند لأن الأمر مبني على مايجزم به مضارعه ، وزعم جماعة من النحويين أن هات وتعال اسماء فعلين الأول منهما اسم لتناول بكسر الواو والثاني اسم لتأجيل (والحرف) وهو كلة دلت على معنى في غيرها فقط فعلمته الميزة له علمية ذكرها للصف في قوله (مالا يصلح معه دليل الاسم) أي واحد من علاماته (ولادليل الفعل) أي واحد من علاماته لأنه في نفسه علامة للاستمارة وللأفعال مكان ترك العلامة له علامة فإذا وردت عليك كلة فاعرض عليها علامات الأسماء أولا فإن قبلت شيئا منها فهي اسم فإن لم تقبلها فاعرض عليها علامات الأفعال فإن قبلت منها شيئا فهي فعل فإن لم تقبلها فاحكم بحرفيها (كهل وفي ولم) أشار بالتفصيل لثلاثة إلى أن الحروف ثلاثة أنواع مالا يتخصص بالاسم ولا بالفعل كهل، وما يتخصص بالاسم كني، وما يتخصص بالفعل كلم، فإن قيل قد ذكر النحاة في باب الاشتغال أن هل تخصص بالأفعال . قلت عمل ما ذكره حيث كان في حيزها فعل فلا يجوز هل زيد قام بل تقول هل قام زيد لأن أصلها أن تكون بمعنى قد نحو - هل أتى على الإنسان حين من الدهر - وقد عتمة بالفعل فكذا هل لكها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام لم تخصص بالفعل إلا إذا كان الفعل في حيزها .

باب الاعراب والبناء

الذين لا يتناول آخر الكلمة عن أحدهما (الاعراب) قدمه على البناء لاصالته ولشرفه باندفاع الخطأ في اللفظ به وشرف عمله التي هو الاسم وهو يطلق في اللغة على معان كثيرة منها الابانة يقال أعرب فلان مما في نفسه إذا أبان عنه ، ومنها التحسين يقال أعربت الشيء : أي حسنته ، ومنها التثنية يقال أعرب الله للعدة : أي غيرها . قال في الجمع : والناسب منها للجن الاصطلاحي هو الأول إذ التصديق به إبانة المعاني المختلفة انتهى . وقال الفاكهي : وهذا المتن : أي التثنية أنسب بالمعنى الاصطلاحي المشار إليه بقوله (تثنية أو آخر الكلم) أي الكلم العربية التي هي أنواع الاسم المتمكن : أي للعرب والفعل المضارع الحالي من نوني النسوة والتوكيد وتثنية الآخر هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة سواء كان التثنية حقيقة كاللهم من زيد أم حكما كاللهم من دم وفم فإن أصلهما دمي وفواو في (لاختلاف العوامل) أي التثنية للذكور شرطه أن يكون بسبب اختلاف : أي تعاقب العوامل على الكلم واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جزم نحو ضرب زيد عمرا فإن ضرب موجب لاتصاف زيد بالرفع لأنه فاعله وعمرا بالنصب لأنه مفعوله وكذلك صهرت يزيد فإن الموجب لاتصاف زيد بالجر هو الباء وفي

ومنه هات وتعال على الأصح . والحرف مالا يصلح معه دليل الاسم ولادليل الفعل كهل وفي ولم .
(باب الاعراب والبناء)
الاعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف

قوله لم يضرب زيد الموجب لانصاف اضرب بالجزم هو لم ولا فرق بين أن يكون العامل لفظياً كزيد
 الأمثلة أو معنوياً كالآية : "هـ" الرفع للبند والتجرد عن النصب والجزم فانه الرفع للضارع (الداخلية
 عليها) أى على الكلم سواء أكان التغيير للذكور (لفظاً) وهو ما يظهر أثره في آخر الكلمة كما في
 آخر زيد من نحو جاء زيد ورأيت زيدا وصرفت زيدا وآخر يذهب من نحو زيد يذهب ولن يذهب
 ولم يذهب (أو تقديره) وهو ما لا يظهر أثره في الآخر بل ينوب ويقتدر كالحركات للقدرة في آخر الفع
 من نحو جاء الفتي ورأيت الفتي وصرفت بالفتي وآخر يرضى من نحو زيد يرضى ولن يرضى والسكون
 للقدرة في نحو - لم يكن الدين كفراً - فان علامة الجزم في يكن سكون مقدر في التثنية للكسرة
 لالتقاء الساكنين فخرج بالتغيير لزوم آخر الكلم حالا واحداً فانه يسمى بناء وتغيير الأواخر غيره
 كتغيير الأوائل أو الوسط للتكسيرة كرجال في جمع رجل أو لتصغير كفليس في تصغير فليس وباختلاف
 العوامل تغييره بغير ذلك كحركة النقل كقراءة ورش - قد اطلع المؤمن - بفتح الدال لنقل حركة
 الحزمة إليها فانه لا يسمى إعراباً لأنه لم ينشأ عن عامل ، ثم الحد المذكور للاعراب فيبتدأ الاعراب
 معنوي وهو الذي عليه كثيرون ، وعزى لظاهر كلام سيبويه واختاره أبو حيان وعليه تسكون
 الحركات علامات للاعراب لانه ، ومنه الجمهور أن الاعراب لفظي ونسب إلى المحققين . قال
 الرادى : وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع ونصب وجر وجزم وعليه فيقال في حده
 الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يحمله العامل في آخر الكلمة (وأقسامه) أى الاعراب : أى أنواعه
 (أربعة) لازاد عليها إجماعاً (رفع) بحركة أو حرف وقدمه لأن الكلام لا يستغنى عنه (ونصب)
 بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف (فلاسماء)
 السلسلة من مشابهة الحرف (من ذلك) أى من تلك الأربعة (الرفع) لفظاً أو تقديره (والنصب)
 كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) أى في الأسماء (وللافعال) للضارعة الحالية عما
 يوجب بناءها (الرفع) لفظاً كينصب أو تقديره كيرضى (والنصب) لفظاً نحو لن يذهب أو تقديره
 نحو لن يرضى (والجزم) لفظاً نحو لم يذهب أو تقديره نحو - لم يكن الدين كفراً (ولا خفض
 فيها) أى في الأفعال وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصداً للتعادل فان الجر ثقيل يجبر
 خفة الاسم والجزم خفيف يجبر ثقل الفعل (والبناء) وهولمة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها
 الثبوت واصطلاحاً ضد الاعراب وهو كما قال الصنف (لزوم آخر الكلمة) حالا واحداً (حركة)
 نحو هؤلاء فان آخره مكسور في جميع أحواله (أو سكوناً نحو من وكم) فان التثنية في الأول والجمع
 في الثانية ما كنه في الأحوال كلها ، وهذا التعريف البناء مناسب للقول بأن البناء معنوي ، وأما
 للنسب لما قاله ابن مالك وغيره من أن البناء لفظي فهو أن يقال في تعريفه البناء أثر ظاهر أو مقدر
 لازم لآخر الكلمة بكل حال (وأنواعه) أى البناء يصير عنها وعن أنواع الاعراب أيضاً بالاتقاب
 قال بعض المحققين : والتغيير بالأنواع أولى من التغيير بالاتقاب ولراد بها الأسماء لان حق الاتقاب
 أن يطلق كل منها على ما يطلق عليه الآخر كان يقال الرفع نصب والنصب فتح وهذا ممنوع لان فيه
 إطلاق الشئ على عيابه وهو باطل (أربعة) لا خلاص لها (ضم) كحيث وقبل وبعد (وتح)
 كإن وقام (وكسر) كأمس (وسكون) كمن وكم ويسمى وفقاً لهذه الأنواع الأربعة خمسة
 بالبنيات كأن أنواع الاعراب السابقة خمسة بالمربات ، وهذا منذهب البصريين وأما الكوفيين
 فيجوزون كلامهما لكل من العنيين فعلى قول البصريين لا تقول في نحو حيث مرغوب بل قول
 مبنى على الضم كسائى (والاسم) بعد التركيب مع العوامل (صربان) أى فجان الأول منهما

الداخلية عليها لفظاً
 أو تقديره وأقسامه
 أربعة رفع ونصب
 وخفض وجزم فلاسماء
 من ذلك الرفع والنصب
 والخفض ولا جزم فيها
 وللأفعال من ذلك
 الرفع والنصب والجزم
 ولا خفض فيها . والبناء
 لزوم آخر الكلمة حركة
 نحو هؤلاء أو سكوناً
 نحو من وكم وأنواعه
 أربعة ضم وتحت
 وكسر وسكون .
 والاسم صربان

(معر وهو الأصل) أى التاليف فى الاسماء ولهذا قدمه (وهو) أى للعرب (ما) أى الذى (تغير
 آخره) بأن يتصف الحرف الذى هو آخر العرب بصفة أخرى (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة
 عليه) بأن يعمل الواحد منها بخلاف ما يعمل الآخر (لما) أن يكون تغيرا (لفظا كزيد وعمر
 فان كلا منهما إذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظا كما فى جاء زيد ورأيت زيدا ومهرت زيدا (ولما)
 تغيرا (تقليدا) وذلك (نحو موسى والفق) من كل اسم معرب يتغير ظهور الاعراب فى آخره فان
 كلا منهما إذا ركب مع عامله يقدران آخره قد تغير وإن لم يوجد تغير فى اللفظ لما منع يمنع من ظهوره
 لفظا ككون الالف لازمة للسكون لا تقبل الحركة (و) الثانى (مبنى) ولا واسطة بينه وبين العرب
 (وهو الفرع) أى غير التاليف على الاسماء ومن ثم لا يبنى الاسم إلا إذا أشبه الحرف شيئا قويا إما فى
 الوضع كتنا فتنها تشبه باء الجر وتنا من فتنها تشبه بنحو قد أو فى المعنى كتنا فتنها اسم إشارة
 للسكان وهو من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كالحطاب فانهم وضعوا كالف الخطاب والتشبيه
 فانهم وضعوا هاء التشبيه أو فى الاستعمال كزيات فانه اسم فعل نائب عن بعد ولا يدخل عليها عامل
 فأشبهه ليت الثانية عن التنى ولا يدخل عليها عامل (وهو) أى اللبى (ملا يتغير آخره بسبب العوامل
 الداخلة عليه) أى لا يتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لانه ضد الاعراب
 والاضداد لا يجتمعان . قال بعضهم : التعبير بالشد يشرب واسطة بينهما لان الشدين يجوز
 ارتفاعهما ويختلفهما آخر كالقيام والتعود فانهما قد يرتفعان ويختلفهما الاستلقاء . وأجيب بأنه
 لا حضور فى هذا الاشعار لانه قد حكى خلاف فى الاسماء قبل التركيب ، فقبل إنها مبنية وعليه ابن
 الحاجب ، وقيل معربة وعليه الزمخشري ، وقيل أنها واسطة لفقد موجب الاعراب والبناء والسكون
 آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين وليس فى اللبنيات ما يكون كذلك وعليه أبو حيان . قال
 بعض المحققين : وهو المختار ، ثم ذكر المصنف أنواع اللبنيات من الاسماء فى قوله (كالضمائر)
 فانها مبنية كلها متعلها ومنفصلها لشبهها بالحروف لان منها ما هو على حرف واحد والحرف الواحد
 لا يصلح فيه الاعراب ولتضمنها معنى حقها أن تؤدى بالحرف كالشك فى أنا والخطاب فى أنت والنبية
 فى هو (وأسماء الشرط) فانها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو إن الشرطية فى المعنى (وأسماء
 الاستفهام) كمن وما وأين فانها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو همزة الاستفهام (وأسماء الإشارة)
 كذا وذى وهؤلاء فانها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى لانها ضمنت معنى حقها أن تؤدى بالحرف
 (وأسماء الأفعال) كنه ومه وهيأت فانها مبنية لشبهها بالحرف فى الاستعمال لانها استعملت استعمال
 الحروف . فى حيث إنها ناتية عن فعل ولا يدخل عليها عامل كليت ولعل (وأسماء الموصولات)
 كالذى والذى واللاتى فانها مبنية لشبهها بالحرف من حيث إنها متفكرة إلى ما يتم معناها
 وهو الصلة فأشبهت الحروف فى اقتطاعها فى إعادة معناها إلى ذكر متعلقها ويستقى من الموصولات
 أى للموصولة فانها مبنية إلا إذا أضعت وحذف صلتها كما سيأتى فى الموصولات إن شاء الله تعالى . ثم إن الذى ينقسم إلى أربعة أقسام كاستناد من قوله (فنه ما يبنى على السكون) وقدمه
 على ما بعده لأصانته (نحو كم) استفهامية كانت نحو كم مالك أو خبرية نحو كم عبيدا ملكك
 وبيت الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام والخبرية لمشابهتها لاحتها ، وإعراب المثال
 الاول كم اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مال خبر وهو مرفوع ، وعلامة
 رفعه ضم آخره والكاف مضاف إليه ، وإعراب الثانى كم خبرية فى محل نصب مفعول مقدم
 مبنية على السكون عبيدا تمييز وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ملكك فعل وفاعل

معر وهو الأصل
 وهو ما تغير آخره
 بسبب العوامل الداخلة
 عليه إما لفظا كزيد
 وعمر أو لابتدعوا
 موسى والفق ، وضفى
 وهو الفسح وهو
 ما لا يتغير آخره بسبب
 العوامل الداخلة عليه
 كالضمائر وأسماء
 الشرط وأسماء
 الاستفهام وأسماء
 الإشارة وأسماء الأفعال
 وأسماء الموصولات فنه
 ما يبنى على السكون

ملك فعل ماضٍ والثاء ضمير متصل في محل رفع فاعل (ومنه ما بين على الفتح كآين) وهي اسم يسأل به عن المكان ، وأما بنى على الفتح فتضمنه حرف الاستفهام ان كانت استفهامية نحو أين زيد . وإعرابه أين اسم استفهام مبتدأ مبنى على الفتح وزيد خبره ، وان كانت شرطية فتضمنها حرف الشرط نحو أينما تجلس أجلس (ومنه ما بين على الكسر كأمس) وهو اسم اليوم الذى قبل يومك وأما بنى فتضمنه معنى لام التعريف ، ولذا صرح وصفه بالمعرفة نحو صمت أمس الدابر . وإعرابه صمت فعل وقاعل ماضٍ فعل ماضٍ والثاء ضمير متصل في محل رفع فاعل أمس ظرف زمان مبنى على الكسر ومحل نصب الدابر صفة والصفة تنبع الموصوف في إعرابه تنبعه في نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (ومنه ما بين على الضم كحيث) وهو ظرف المكان ، وقد بينى على الفتح للخلقة ، وقد بينى على الكسر ، وقد يقال فيه حوث بالواو بدل الياء ، وأما بنيت لازوم افتقارها إلى جملة تصاف إليها ، وهذا هو الأكثر من أحوالها نحو قوله تعالى - وإمضوا حيث تؤمرون - وإعرابه إمضوا فاعل أمر مبنى على حذف الثبوت وواو الجماعة فاعل حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحل نصب وهو مضاف وجملة تؤمرون بعد في حل جر بالإضافة وشذ اضافتها إلى للفرد كقول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالما نحيما يضيء كالللال ساطعا

فأضاف حيث إلى سهيل ، ومنهم من يروى سهيل بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره حاصل (والأصل في اللين) اسما أو غير (أن بينى على السكون) لحفته ولأن الأصل عدم الحركة فلا يبدل عنه إلا لسبب يقتضى العدول (والفعل ضربان: ميز وهو الأصل) في الأفعال لأنها لم تتغيرها معان مختلفة فتفرق في تمييزها إلى إعراب لا اختلاف فيها باختلاف معانيها ، وان حصل لبس في بعض الواضع أمكن إزالتها بإظهار الناصب والجائز (ومعرب وهو الفرع) لجر يانه على خلاف الأصل (والبينى) من الأفعال (نوعان أحدهما) الفعل (للساكن) وقدمه للاتفاق على بنائه (و بناؤه على الفتح) ثلاثيا كان كضرب أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كأنطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك ، وأما بنى على حركة لأنه يشبه للضارع من حيث إنه يقع شرطا وصلة وخبرا وحالا ، وكانت فتحة ثقل الضم والكسر ونقل الفعل ، فعدلوا إلى الفتح لحفته سواء أكانت الفتحة ظاهرة كالأمثلة للذكورة أو مقدرة نحو عفا ورى فان سكوت آخرها عارض والفتحة فيهما مقدرة (إلا إذا اتصل به) أى الساكن (واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) قالبا هي آخر الفعل ، وحقا أن يبنى على الفتح ، ولكن ضمت لمنااسبة الواو وأما نحو اشتروا فالأصل فيه اشتريوا بياء مضمومة قبل الواو ولكنها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لانتقالها ساكنة مع الواو (أو اتصل به ضمير رفع متحرك) ذلك الضمير (فيسكن) آخره تسكين بناء على الأصح لأنه الأصل في البناء ، وقال ابن هشام في الأوضح السكون فيه عارض أوجه كراهة العرب تولى أربع حركات فيها هو كالكلمة الواحدة (نحو ضربت) مثل التاء (وضربنا) باسكان الباء ومثله النسوة ضربن فان ضربن فعل ماضٍ مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل خرج بضمير الرفع ضمير النصب كضربك وبالنسبة كضرب الرفع الساكن نحو ضربا ، ففي هاتين الحالتين بنى على الفتح الفعل هو الأصل فيه (والثاني الأمر) فانه مبنى على الأصح عند جمهور البصريين (و بناؤه على السكون) إذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) وإعرابه اضرب فعل أمر مبنى على السكون وقاعله مستتر فيه وجو تقديره أنت (و نحو امضرين) ياهندلت من كل فعل اتصل به نون النسوة . وإعرابه امضرين فعل أمر مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وأما بنى الأمر على السكون

ومنه ما بين على
الفتح كآين ومنه
ما بين على الكسر
كأمس ومنه ما بين
على الضم كحيث
والأصل في البينى أن
يبنى على السكون .
والفعل ضربان: ميز
وهو الأصل ومعرب
وهو الفرع والبينى
نوعان أحدهما الباشى
وبناؤه على الفتح إلا
إذا اتصل به واو الجماعة
فيضم نحو ضربوا أو
اتصل به ضمير رفع
"حرك فيسكن نحو
ضربت وضربنا .
والثاني الأمر وبناؤه
على السكون نحو
اضرب واضرين

في الحالتين المذكورتين لأن مضارعه يحزم بهما بالسكون نحو لم يضرب والقاعدة أنه ينفي على ما يحزم به مضارعه البدوء بناء الخطاب (إلا إذا اتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع مذكر أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه لأن مضارعه بحذف النون ثم مثل الثلاثة مبتدأ أولها فقال (نحو اضربا) مثالها اتصل به ضمير ثنية. وإعرابه اضربا فعل أمر مبني على حذف النون وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل (واضربوا) مثال لما اتصل به ضمير جمع مذكر. وإعرابه اضربوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل (واضربوا) مثال لما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة. وإعرابه اضربوا فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل (والا للتل) من فعل الأمر وهو ما آخره حرف من حروف العلة الثلاثة وهي الواو والألف والياء (فعل حذف حرف العلة) يكون بناؤه لأن مضارعه يحزم بحذف حرف العلة (نحو اخش) وإعرابه اخش فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الألف، وفاعله مستتر فيه وجوب تقديره أنت (واخش) وإعرابه اغزض فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه وجوب تقديره أنت (وارم) وإعرابه ارم فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوب تقديره أنت (والعرب من الأفعال المضارع) وإعرابه على خلاف الأصل لكن لا يرب مطلقا بل (بشرط أن لا يتصل به نون الاناث) ويبر عنها بنون النسوة فلا فرق بينهما غير أنها ان اتصلت بالأفعال كانت اسمها مضمرًا مرفوعًا على الفاعلية وان اتصلت بالأشياء كانت حرفًا لاجل لما من الاعراب نحوهن وإيا كن (ولا نون التوكيد) وهي نون خفيفة ساكنة أو مشددة مفتوحة يؤتى بها لتوكيد الفعل، وتخص بالفعل المستقبل العلوي أمرًا أو نهياً أو استعظامًا إذ لا يؤكد ما لم يكن مطلوبًا وزيت في مثبت القسم أي في جوابه نحو والله أن زيدًا ليفوض (الباشرة) أي المتصلة بآخر الفعل من غير فاعل بينهما لفظًا لا تقديرًا ثم مثل المصنف المضارع الخالي من النونين فقال (نحو يضرب) من كل فعل مضارع صحيح الآخر فانه يرفع بضمة ظاهرة في آخره (و) نحو (يعشى) من كل مضارع معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة على حرف العلة (فان اتصل به نون الاناث بن معها) لنصف شبهه بالاسم حينئذ، لأن هذه النون لا تتصل إلا بالفعل فلما اتصلت به رد إلى ما هو الأصل في الأفعال وهو البناء فينفي (على السكون) كإبراهيم على السكون (نحو والوالدان يرضعن) وإعرابه الواو حرف عطف والوالدان مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر للبتداء (فان اتصل به نون التوكيد المباشرة ل) لفظًا وتقديرًا (بن) معها (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسجن) وإعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر تقديره والله يسجن فعل مضارع من غير الضمة مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره هو أو خفيفة نحو (وليسكونا) وإعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر تقديره والله يكونا فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو متصرف من كان الناصبة خرف الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيه جوازًا تقديره هو وخبرها جملة مع الصاغرين، وأما بن الفعل معها على الفتح لأنه معها كالمركب تركيب خمسة عشر، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة لحكم بإنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء واحترز المصنف بالمباشرة عن غير المباشرة لفظًا أو تقديرًا نحو لتباون ولتقباين فاما ترين فانه الواو في الأول والألف في الثاني والياء في الثالث فاصلة بين آخر الفعل والنون فهو معرب لامبني وهذه

إلا إذا اتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع مذكر أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربوا وإلا للتل فعل حذف حرف العلة نحو اخش واخش وارم والعرب من الأفعال المضارع بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو يضرب ويعشى فان اتصل به نون الاناث بن معها على السكون نحو والوالدان يرضعن فان اتصل به نون التوكيد المباشرة بن على الفتح نحو ليسجن وليكونا

أشبهة غير المباشرة لفظاً . وأما غير المباشرة فقد برا فصح ولا يصدتك بضم الدال ، فإن نون التوكيد وإن بشرت آخر الفعل الذي هو الدال لفظاً لكنها منفصلة عنه تقدراً ، لأن أصله يصدونك وبواو الجماعة ، فلما حذفت النون للجازم ثم أكد بنون التوكيد التي ساكنان نون التوكيد وبواو الجماعة حذفت واو الجماعة لدلالة ضمة الدال عليها حينئذ (وإنما أعرب الضارع) على خلاف الأصل (لمشابهته للاسم) من حيث إن كلا منهما تعرض له معان مختلفة يقتضي في التمييز بينها في الاعراب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإنه لا يعرف أن قصد التهي عن كل منهما على أفراد أو عن الجمع بينهما أو عن الأول فقط إلا بالحركة فإذا حيزت تشرب عرف أن المراد التهي عن كل منهما وإن نصبت عرف أن المراد التهي عن الجمع بينهما ، وإن رفضه عرف أن المراد التهي عن الأول وإباحة الثاني (وإنما الحروف فبنية كلها) لاحظت لشيء منها في الاعراب لفظاً ولا تقدراً ولا عللاً لأنها ليس فيها مقتضى للاعراب إذ لا تصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني ما يحتاج معه إلى الاعراب .

باب معرفة علامات الاعراب

أصالة ونياحة والمراد بالعلامات الحركات الثلاث والسكون وماتب عن ذلك ، وإنما تكون علامات إذا قلنا الاعراب معنوى وهو الذي مشى عليه المصنف والافهني الاعراب نفسه (الرفع) وهو ما يجده عامله في آخر الكلمة وبدأ بإعلامه لأن الكلام لا يستغنى عن الرفع إذ لا تصور كلام لامرغوع فيه ولهذا يسمى الرفع عمدة وغيره فضلة (أربع علامات) تدل عليه (الضمة وهي الأصل) ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرهما (والواو والألف والنون وهي) فرع لأنها (ناتبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة عنها ، وأما الألف فلكونها أخت الواو أعطيت حكماً في القيام مقام الضمة وأما النون فلأنها تقارب الواو في الخروج فقامت مقام الضمة كالواو ، ثم أشار إلى مواضع كل واحدة من العلامات المذكورة مبتدئاً بالأصل فقال (فأما الضمة فتكون علامة للرفع) طاهراً ومقدراً (في أربعة مواضع) لازالة عليها (في الاسم للفرد) وهو هنا ما ليس مشى ولا مجموعاً ولا من الأسماء الستة (منصرفاً كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو النونين والجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما لا يدخله الصرف بسبب وجود عتلتين من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام العتلتين كما سيأتي إن شاء الله تعالى (نحو قال الله) هذا مثال للنصرف وإعراب قال فعل ماض الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو اسم مفرد لا يثنى ولا يجمع ولا يسفر ولا يؤنث . وإعلم أن المنصرف رحمة الله تعالى كثيراً ما يمثل بالآيات القرآنية وأهل غرضه بذلك الترك بالقرآن ، وقد قال السيوطي رحمه الله تعالى كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً كالقرآن السبع المشهورة أم أحاداً كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة أم شاذاً ، وهي ما وراء العشرة انتهى ، فإن لم يجد مثلاً لا يمثل له من القرآن عدل إلى كلام العرب لأن ما ثبت منه عن التصحاح للوثوق به بينهم محتج به إجماعاً وأعمال يمثل بكلامه صلى الله عليه وسلم الوارد في السنة لأن غالب الأحاديث مروى بالفتح وقد تداولتها الأعاجم واللؤلؤون قبل تدوينها في الكتب فزروها بما أدت إليه عبارتهم فبدلوا الألفاظ بأنفاً ، ومن ثم أنكر جماعة من المحققين على البدر ابن مالك اثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث مع أن الواضعين لعلم النحو المستقرين لأحكامه من لسان العرب كأي عمرو بن علاء وعيسى بن عمر والحليل بن أحمد وسبويه من أئمة البصريين والنكسائي والقراء والاحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يضعوا ذلك وكذا من بعدهم من المتأخرين (وإذا قال إبراهيم) هذا مثال ليس للنصرف وإعرابه إذ ظرف

وإنما أعرب الضارع

لمشابهته للاسم وأما

الحروف فبنية كلها

باب معرفة علامات

الاعراب

الرفع أربع علامات

الضمة وهي الأصل

والواو والألف والنون

وهي ناتبة عن الضمة

فأما الضمة فتكون

علامة للرفع في أربعة

مواضع في الاسم للفرد

منصرفاً كان أو غير

منصرف نحو قال الله

تعالى وإذا قال إبراهيم

الماضي من الزمان قال فعل ماضٍ إبراهيم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (وإذ قال موسى) هذا مثال لتبر المنصرف أتى به النسف للإشارة إلى أنه لا فرق بين كون الضمة ظاهرة كالمثاليين أو مقدرة كهذا المثال ، وإعرابه إذ ظرف لماضى من الزمان قال فعل ماضٍ موسى فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور (وجمع التكسير) وهو ماقتير فيه بناء مفردة كرجل أو نقص نحو كتاب وكتب أو تبديل شكل كاسد وأسد بفتح السين في الأول وضمة في الثاني سواء أكان التغير تحقيقا كالأمثلة المذكورة أو تقديرية كغلك فإنه يستوي مفردة وجمعه لفتنا نقول هذا فلك ماخر وهذه فلك مواخر . وبما يحتاج إليه الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ولابد من ذكر شيء هنا يكون وصلة للطلب إلى التمييز بين الثلاثة فأقول والله أعلم إن اللفظ الدال على ثلاثة فصاعدا ثلاثة أقسام الأول ما يدل على الأحاد المجتمعة دالة الأفرانج المتعاطفة على ما ذكر ، وهو المسمى بالجمع صحيحه كان كسبحين أو مكسرا كرجال فإنه دال على مسلم ومسلم ومسلم ورجل ورجل ورجل ، وهذا لا يعود الضمير إليه مفردا ولا يوصف إلا بوصف الجمع ولا يقع تميزا لأحد عشر فصاعدا على الصحيح . الثاني ما يدل على الأحاد المجتمعة الغير المتعاطفة باعتبار الكمية وهو المسمى باسم الجمع ، وهذا يخرج عنه أخبار الواحد ويوصف بوصف المفرد ويصح عطف مثله عليه ويقع تميزا لأحد عشر وأخواته وهو نوعان فمنه مالا واحد له من لفظه كقوم ورهط ونفر ومعشرو عصابة وزمرة وإبل وذود وجماعة وفريق وناس وقطيع ، ومنه ماله واحد من لفظه كصحب وركب وسفر وطير وخدم وأدم وغيب وأهب في جمع صاحب وراكب وسافر وطائر وغادم وأدم وغائب وإهاب . الثالث ما يدل على الأحاد باعتبار إطلاقه على النهاية للمرأة عن الشخصات لا باعتبار الكمية ولا باعتبار التعاطف ولا باعتبارها وهو المسمى باسم الجنس الجمعي وهذا يصلح وقوعه على القليل والكثير ، وقيل لا يقع على أقل من ثلاثة وهو الأصح ومتى نفي زمن انتفاء مفردة ويقع تميزا لأحد عشر وأخواته ، ولك وصحة والأخبار عنه كالمفرد وهو أنواع فمنه ما يمتاز عنه واحده بتاء التأنيث وهو الأكثر كنبخل ونحلة ورطب ورطبة ونمر ونمرة وكرم وكومة وغنب وعنية وزبيب وزينة وسحاب وسحابة وغمام وغمامة وكلم وكلمة وهذا قد سمع تكبيره فيحفظ ولا يقاس كرتب وأرطاب ويجوز تكبيره وتأنيثه كهذه نخلة بأسقة وهذا نخل بواسق . قال بعضهم والغالب عليه التذكير ، وقال غيره تكبيره وتأنيثه سواء في الاستعمال ومنه ما يمتاز عن واحده بالتاء عكس ما قبل وهو الأقل ككساء بالتاء لاسم الجنس واحدها كماء بدون تاء ومثل هذا يضاف تكبيره ولا يتنوع ومنه ما يمتاز واحده عنه بياء النسب وهو كثير كعرب وعربي وعمج وعجمي وروم ورومي ويهودي ويهودي خلافا لابن مالك فإنه عده في اسم الجمع . قال الفارسي وقياس هذا أن يجري فيه التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة ونظر فيه أبو حيان وغيره بأن الروم والزيغ وما أشبههما أم عقلاء فهم كرجال وعبيد فتقول ذل أو ذلت اليهود أو اليهود ذلت أو ذلوا دون ذل بالتذكير كما تقول قام الرجال أو الرجال قامت أو قاموا ولا تقول الرجال قام وتقول الروم كثير أو كثيرة أو كثير ون أو كثرت أو كثروا ولا تقول الروم كثر هذا حاصل ما ذكره في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ثم كل جمع مكسر يرفع بالضمة (منصرف) كان أو غير منصرف) فالمنصرف (نحو قال أصحاب موسى) وإعرابه قال فعل ماضٍ أصحاب فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع تكسير مفردة صاحب وهو مضاف وموسى مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور وغير المنصرف نحو

وإذ قال موسى وجمع
التكبير منصرفا كان
أو غير منصرف
نحو قال أصحاب موسى

قوله تعالى (ومساكن ترضونها) وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى - أبأؤكم الذي هو اسم
كان من قوله - قل إن كان أبأؤكم وأبأؤكم - إلى آخره ومساكن معطوف على ما قبله، والمعطوف
ينسب للمعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع تكسير
مفردة مسكن ولم يثن لأنّه على صيغة منتهى الجموع ترضون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن
النائب والجارم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير
متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل في محل
رفع صفة لمساكن (ومن آياته الجوارى) آتى به للإشارة إلى أنّه لا فرق في رفعه بالضمة بين أن
يكون الإعراب فيه ظاهرا كالتالين السابقين أو مقدرا كهذا المثال . وإعرابه الواو ابتدائية فيه
آيات جار ومجرور من حرف جر آيات مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والهاء
ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم الجوارى مبتدأ مؤخر وهو
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستقلال لأنّه اسم منقوص وهو جمع
تكسير مفردة جارية ، والراد بها في الآيات السفن التي تجري في البحر (وفي جمع اللؤث السالم)
وهو ما جمع بألف وناه مزيدين سالما كان نحو مؤمنات جمع مؤمنة أو مكسرا كبنات جمع بنت
وأخوات جمع أخت فوصف للجمع بالألف للذكور بالسالم ، لأنه قد صار في عرف النحاة هذا اللفظ
أعني قولهم جمع اللؤث السالم كالعلم على ما جمع بالألف والناه وإن اختلفت أفراده تسمية للشيء باسم
جزءه الأكثر (و) في (ما حمل عليه) من اسم جمع أو جمع مسمى به لئلا يجمع اللؤث (نحو إذا
جاءك اللؤثان) وإعرابه إذا ظرف لما يستقبل من الزمان جاء فعل ماض والكاف ضمير متصل
في محل نصب مفعول به للمؤمنات فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع مؤنث سالم
ولا يتقدّم فيه سقوط ناه مؤمنة لأنها ليست من بنية الكلمة لأن أصله مؤمن ، وكذا لا يتقدّم في
جمع بنات وأخوات حذف تاهلها لأنها ليست من بنية الكلمة لأن أصلهما بنوة وأخوة بهاء تأنيث
ثم حذفت منها الواو فظهرت التاء وقيل بنت وأخت فلما جمعا حذفت تلوّهما كما حذفت ناه مسلة
ومؤمنة على أن قاعدة الجمع اللؤث أن تاء المفرد تحذف عند الجمع ومثال المصمول على الجمع اللؤث
(وأولات الأحمال) فأولات اسم جمع لاواحد له من لفظه . وإعرابه أولات مبتدأ مرفوع بالابتداء
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والأحمال مضاف إليه وخبر المبتدأ الجملة الاسمية
بعده وهو قوله تعالى - أجلهن أن يضع حملهن - فأجل مبتدأ مضاف إلى الهاء والنون علامة
تجمع الآيات وإن حرف مصدر ونصب يضع فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة
في محل نصب بأن الصادرة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وحملهن مفعول به (وفي
الفعل المضارع) سواء أكان صحيح الآخر أم معتل (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه
أو ينقل إعرابه (نحو نرفع درجات من نشاء) هذا مثال للمضارع الصحيح الآخر . وإعرابه نرفع
فعل مضارع لتجرده عن النائب والجارم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله
مستتر فيه وجوب تقديره نحن درجات مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن
الفتح لانه جمع مؤنث سالم ومن اسم موصول في محل جر بالإضافة نشاء فعل مضارع مرفوع وعلامة
رفع ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوب تقديره نحن وجملة الفعل والفاعل صلة للوصول لأجل لها
من الإعراب والعائد محذوف تقديره نشأوه (والله يدعو إلى دار السلام) هذا مثال للمضارع للفعل
الآخر . وإعرابه الواو حرف عطف الله مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يدعوا

ومساكن ترضونها
ومن آياته الجوارى
وفي جمع اللؤث السالم
وما حمل عليه نحو إذا
جاءك اللؤثان وأولات
الأحمال وفي الفصل
المضارع الذي لم يتصل
بآخره شيء نحو نرفع
درجات من نشاء والله
يدعوا إلى دار السلام

فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستقلال لانه فعل مضارع متعل بالواو وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وإلى دار جار ومجرور وهو مضاف والسلام مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بيبدو جملة الفعل والفاعل وما تعلق به في محل رفع خبر ، فان اتصل بآخر الضارع نون التوكيد أو نون النسوة كان مبنياً كما سبق ، وإن اتصل به ضمير تنبيه أو ضمير جمع للوثئة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما سيأتي. إن شاء الله تعالى (وأما الواو فتكون علامة الرفع) نيابة عن الضمة (في موضعين) لاثالث لهما (في جمع الذكر السالم) وهو كل مادل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحده من التكسير ولكن له مقدر من لفظه سواء أكان واحده غلما لذكر عاقل ككز يدون أو صفة لذكر عاقل كتامون (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع الذكر السالم وجملة ما ذكرناه من الشروط عشرة فالجمع (نحو ويومئذ يفرح المؤمنون) وإعرابه الواو حرف عطف يوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيفرح وقدم الظرف للاهتمام به وهو مضاف وإذ ظرف لما مضى من الزمان في محل جر بالإضافة والتثنية فيه عوض عن الجمله المحذوفة كما مر يفرح فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره المؤمنون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم (وإن يكن منكم عشرون صابرون) هذا مثال المفعول على الجمع الذكر السالم وإعرابه إن حرف شرط جارم تجزم فعلين الاول فعل الشرط والثاني جوابه يكن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكن آخره ويكون منصرف من كان الناقصة رفع الاسم وتنصب الخبر منكم جار ومجرور في محل نصب خبرها مقدم وعشرون اسمها مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه محمول على جمع للذكر السالم وإنما لم يكن جمعا منه على صورته لانه لا مفرد له من لفظه وليس مفرد عشرة كما سيأتي إن شاء الله تعالى وصابرون نعت لعشرون وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وجواب الشرط قوله تعالى - نلبوا ما بين - (وفي الاسماء الستة) المضافة لتعريبه للتكلم (وهو أبوك وأخوك وحموك) بكسر الكاف لاغير لان الهم قريب زوج للرأه وأما الحقن فهو قريب للرأه والصبر يجمعها (وفوك) أي فك (وهوك) بفتح الهاء والهم اسم يكنى به عما يستحب التصريح بذكره كالنرج (وذو مال) أي صاحبه وكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية في الفصل الذي بعد هذا (نحو قال إبراهيم) وإعرابه قال فعل ماض أبو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والهم علامة الجمع ونحو (ليوسف وأخوه أحب إلى أبنائنا) وإعرابه اللام لام الابتداء يوسف مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والواو حرف عطف أخو معطوف على يوسف والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وأحب خبر البتداء وعلامة رفعه ضم آخره وأحب أفضل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل لانه منصوع من النفل للبي للفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو إلى أبنائنا جار ومجرور إلى حرف جر أي مجرور إلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف وناضمير متصل في محل جر بالإضافة متعلق بأحب ، وهو معنى الفاعل لان أفضل التفضيل إذا بني من مادة الحب والبغض تعدى للفاعل للضوى إلى والآية السكرية جاءت على هذا فان الأب هو فاعل المحبة ومنا جار ومجرور من حرف جر وناضمير متصل في محل جر بمن متعلق

وأما الواو فتكون علامة الرفع في موضعين في جمع الذكر السالم وما حمل عليه نحو ويومئذ يفرح المؤمنون وإن يكن منكم عشرون صابرون وفي الاسماء الستة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وهوك وذو مال نحو قال إبراهيم ليوسف وأخوه أحب إلى أبنائنا

بأجِب أيضا (وجاء حوك) بكسر الكاف. وإعرابه جاء قبل ماضٍ هو فاعل وهو مرفوع وعلامة
 رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر
 بالاضافة (وهذا فوق وهنوك) وإعرابه ها التنييه وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ فوق خبر وهو
 مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل
 في محل جر بالاضافة والواو حرف عطف وهنوك معطوف على ما قبله وللمعطوف يتبع المعطوف عليه
 في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف
 والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وإنه لنوع علم) وإعرابه الواو حرف عطف إن حرف
 توكيد ونصب نصب الاسم وترفع الخبر والماء ضمير متصل في محل نصب اسمها واللام داخلة في خبر
 للبتداء ويقال لها لام الابتداء وذو خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من
 الاسماء الستة وهو مضاف وعلم مضاف اليه (وأما الالف فتسكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة
 (في اللثني) وهو كل اسم دل على اثنين وأثنى عن التعاطفين وكان له مفرد من لفظه ولا فرق بين
 أن يكون مؤنثا أو مذكرا ولا بين كونه معرفة أو نكرة (و) في (ماحل عليه) مما قبله فيه شرط
 من شروط اللثني فالثني (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة
 لانه مثنى (و) المحمول عليه نحو قوله تعالى (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) إن حرف
 توكيد ونصب نصب الاسم وترفع الخبر وعدة اسمها مضاف والشهور مضاف اليه وعند ظرف مكان
 مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره متعلق بعدة لانه مصدر كما قاله أبو البقاء ولفظ الجلالة مضاف
 اليه واتنا خبر إن وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه محمول على اللثني لانه لا مفرد
 له من لفظه فلا قال أن وأتة وعشر نائب متاب النون لان أصله اثنان وعشر ومثله اثنا عشرة
 أصله اثنان وعشرة فحذف نون اللثني وواو العطف ومار اثنا عشر فأعرب اثنا إعراب اللثني وأقيم
 عشر مقام النون وبني على التثنية لتضمنه واو العطف ولا يصح أن يقال إنه مضاف اليه كما قاله
 الحصري وابن مالك والرضي وابن هبيل في شرح للنصل وغيرهم وشهرا تمييزا ، ونحو قوله تعالى
 (فأنضجرت منه اثنا عشرة عينا) الفاء حرف عطف على جملة مخدوفة ، والتقدير فأنضجرت فأنضجرت
 انضج فعل ماضٍ واثنا عشرة التانيث منه جار ومجرور متعلق بأنضجرت اثنا فاعل وهو مرفوع
 وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه محمول على اللثني إذ لا واحد له من لفظه أيضا وعشرة نائب
 متاب النون وعينا تمييز (وأما النون فتسكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع إذا
 اتصل به ضمير ثنية) حاضرا كان نحو أتتا فأتان أو غائبا (نحو والنجم والشجر يسجدان) وإعرابه
 الواو ابتدائية النجم مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره والشجر معطوف عليه يسجدان
 فعل مضارع مرفوع عن التاجز والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من
 الافعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعله وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر
 للبتداء ، والمراد بالنجم النبات الذي لا ساق له كالبطيخ مأخوذ من نجم إذا ظهر ، والشجر ماله ساق
 يقوم عليه كالنخل ، والمراد بالسجود في حقهما الخضوع والاقبال له تعالى بما يريد منهما اقبال
 الساجد من السكطين (أو) اصل به (ضمير جمع) حاضرا كان (نحو آمنون بكل رب آية تعبتون
 وتتخذون مصانع لعلكم تختفون) وإعرابه الهزة للاستفهام وهو استفهام توبيخ وعمل
 التوبيخ جملة تعبتون ، وثبتون فعل مضارع مرفوع بتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه
 ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بكل جار ومجرور

وجاء حوك وهذا
 فوق وهنوك وإنه
 النوع علم ، وأما الالف
 فتسكون علامة للرفع
 في اللثني وما قبله عليه
 نحو قال رجلان ، وإن
 عدة الشهور عند الله
 اثنا عشر شهرا
 فأنضجرت منه اثنا
 عشرة عينا ، وأما
 النون فتسكون علامة
 للرفع في الفعل المضارع
 إذا اتصل به ضمير
 ثنية نحو والنجم
 والشجر يسجدان أو
 ضمير جمع نحو آمنون
 بكل رب آية تعبتون
 وتتخذون مصانع
 لعلكم تختفون

وهو مضاف وريبع مضاف إليه آية مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره تعبثون فعل مضارع مرفوع
 تجرده عن التائب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة واولو
 الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل . قال أبو البقاء وجملة تعبثون حال من الضمير في تبثون
 وتتخفون إعرابه كإعراب تبثون مضاف مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره لعلكم لعل حرف ترجيع
 ونصب نصب الامم وترفع الجبر والكاف ضمير متصل في محل نصب اسمها وجملة تتخذون من الفعل
 والفاعل في محل رفع خبر ، والايتان للذكور تان خطاب من نبي الله هود لقومه موخا لهم على
 الامور للذكورة يقول لهم : أتبثون بكل ربيع ؟ أى عمل مرافع كجبل ونحوه ، وقال أبو عبيدة
 هو الطريق آية أى بناء كالعلم لتتدى به للسارة ولا حاجة لكم اليه ، ولكن تعبتون : أى تعملون
 ما لا تأتد فيه لانهم كانوا يبتلون بالنجوم في أسفارهم ، أو تتخذونها على الطريق تجتمعون بها
 وتعبثون أى تسخرن من بحر بكم ، وتتخذون مصانع أى بركا وحياض الماء تحت الارض يجتمع
 فيها ماء للطر وتسمى بالصهاريج ، تعملون ذلك لعلكم تتخذون أى راجين الخلود في الدنيا لانكاركم
 البعث ، فاعل على بابها ، أو غابا وهو مذكور في قوله (و) نحو: (الذين يؤمنون بالغيب) أى بما غاب
 عنهم من أمور الآخرة كالبعث وما بعده ، وإعرابه الذين اسم موصول في محل جر صفة للثقتين من
 قوله تعالى - هدى للثقتين - يؤمنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن التائب والجازم وعلامة
 رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة واولو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل
 والفاعل صلة الموصول لاجل لها من الاعراب والعائد الضمير والتائب جار ومجرور متعلق بيؤمنون
 (أو) اتصل به (ضمير للوثقة المخاطبة نحو أتصيبين من أمر الله) أى قدرته . وإعرابه المزمرة
 الاستفهام الإنكاري تصيبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن التائب والجازم وهو مرفوع وعلامة
 رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة ، وباء الوثقة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل من
 أمر جار ومجرور وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بتصيبين (وللتعب)
 وهو ما يحدثه علمه سواء كان اسما نحو هذا ضارب زيدا أو فعلا نحو رأيت زيدا أو حرفا نحو إن
 زيدا قائم (خمس علامات الفتحة وهي الاصل) لما مر في علامات الرفع (والالف والكسرة والياء
 وحذف النون وهي) هروع عن الفتحة لان كلا منها . لامة (ناتبة عن الفتحة) أما الف فلائها
 نشأ عنها فقامت مقامها ، وأما الياء فلائها أخذت الف فقامت مقام الفتحة كأختها ، وأما الكسرة
 فلائها أصل الياء فأقيمت مقام الفتحة إلحاقا لها بحكم فرعها ، وأما حذف النون فلائ ثبوتها لما
 كان علامة الرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب (فأما الفتحة فتسكون علامة للنصب في
 ثلاثة مواضع) لازائد عليها (في الامم المفرد) للتقدم فعر يفه (منصرفا كان أو غير منصرف) والاول
 منها مذكور في قوله (نحو واتقوا الله) فأتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون واولو الجماعة ضمير
 متصل في محل رفع فاعل ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ،
 وإنما كان لفظ الجلالة منصوبا لانه ليس فيه ما يمنع الصرف من الملل التسع ، وأمله الله بالتثنية
 فدخلت عليه الف واللام ، وهي إنما تدخل على غير المنصرف . والثاني نحو (ووهبنا له إسحق
 ويعقوب) والاولو حرف عطف لجملة فعلية على جملة اسمية وهي جملة وتلك حببتنا ووهبنا فعل وفاعل
 وهب فعل ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل له جار ومجرور متعلق بوهب إسحق مفعول به
 وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ويعقوب عاطف ومعتطف وعلامة النصب فيه فتح آخره
 ولم يذونا العلية والجمعة فيهما فكانا غير منصرفين .

والذين يؤمنون بالغيب
 أو ضمير الموثقة المخاطبة
 نحو أتصيبين من أمر
 الله . وللتعب خمس
 علامات الفتحة وهي
 الاصل والالف
 والكسرة والياء
 وحذف النون وهي
 ناتبة عن الفتحة ، فأما
 الفتحة فتسكون علامة
 للنصب في ثلاثة مواضع
 في الامم المفرد منصرفا
 كان أو غير منصرف
 نحو واتقوا الله ووهبنا
 له إسحق ويعقوب

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرته من كون له متعلقا بوجه تبع فيه ألفا كهي وهو الصواب ، ولا يقال إنه متعلق بواجب الحذف لأن عمله نصب على الحال من الضمير كما هو القاعدة أن الجار والمجرور بعد المعارف عمله نصب على الحال ، والتقدير : وهبنا حال كون الموهوب له اسحق إلى آخره ، لأن الجار والمجرور مفعول ثان لوجه لأنها بمعنى أعطى ، وإنما تعدلت للمفعول الثاني بالألف لأن وجه لا ينصب مفعولين إلا إذا كانت بمعنى صير نحو وهبني الله فداك أي صيرني ، ثم في القاموس وجه له ولا تقل وهبته ، وحكاة أبو عمرو عن أعرابي أنه فعل ما حكاة أبو عمرو نصب مفعولين انظرا (وإذا واستأ موسى) أتى به المصنف للإشارة إلى أنه لا فرق بين كون الفتحة ظاهرة كالثالين الأولين أو مقدرة كهذا الثلاث ، وإعرابه الواو حرف عطف إذ ظرف لما مضى من الزمان واعدنا فعل وفاعل واعد فعل ماض تنصب مفعولين. ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل موسى مفعولها الأول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والمفعول الثاني لو اعدنا قوله تعالى - أربعين - على تقدير تمام أربعين ، أو على أنها للعودة نفسها وليس ظرفا لأن المواعدة لم تقع في الأربعين قاله في الجيد (وفي جمع التكسير) للتقدم تعريفه (منصرفا كان أو غير منصرف) أتى بهذا هنا وفيما قبله لما ساقى في علامات الحذف من التفرقة فيها بين المنصرف وغيره فالأول (نحو وترى الجبال) وإعرابه الواو حرف عطف ترى فعل مضارع مرفوع تجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت الجبال مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير منصرف والثاني نحو (وعدكم الله مغام) وإعرابه وعد فعل ماض تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول الله فاعل مغام مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير غير منصرف ولما لم ينون (وأنكحوا الأيامي) أتى به ليقيد أنه لا فرق بين كون الفتحة ظاهرة كالثالين الأولين أو مقدرة كهذا الثلاث ، وإعرابه أنكحوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل الأيامي مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو جمع تكسير مفردة أيم وهي التي لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا (وفي الفعل القارعة) سواء كان صحيح الآخر كالثال الذي ذكره المصنف أم مثله نحو - لن تراني - لأن الألف فيه حرف علة والفعل منصوب بلن وعلامة النصب فيه فتحة مقدرة على الألف لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (إذا دخل عليه نصب) من نواصب الفعل للذكورة في باب (ولم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه (نحو لن ينال الله الجرمها ولا دباؤها) وإعرابه لن حرف نفي ونصب ينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة آخره الله منصوب على التعظيم لحوم فاعل وهو مضاف والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة ولا دباؤها الواو حرف عطف لا نافية دماء معطوف على ما قبله والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء البتة) للتقدم ذكرها في علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) وإعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر محمد اسمها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره أبا خبرها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نياية عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وأحد مضاف إليه من رجالكم جار ومجرور من حرف جر ورجال مجرور بمن وعلامة جر كسر آخر وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل

وإذا واعدنا موسى
وفي جمع التكسير
منصرفا كان أو غير
منصرف نحو وترى
الجبال وعدكم الله
مغام وأنكحوا
الأيامي وفي الفصل
القارعة إذا دخل
عليه نصب ولم يتصل
بآخره شيء نحو - لن
ينال الله لحمها ولا
دباؤها - وأما الألف
فتكون علامة للنصب
في الأسماء الستة نحو
ما كان محمد أبا أحد
من رجالكم

جر بالإضافة ، وجملة الجار والمجرور في محل جر صفة لأحد فهو متعلق بمحذوف وجوبا تقديره كأن
(وتحفظ أختا) وإعرابه تحفظ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه
ضم آخره وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن أيضا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الألف
نباية عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وتا ضمير متصل في محل جر بالإضافة (و)
تقول في التثنية لنية الإسماء الستة (وأيت حمك) بكسر الكاف لما تقدم وإعرابه رأيت فعل
وقاعله حيا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نباية عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة
والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، ونسبته تقول في رأيت فاك (وهناك) بفتح الهاء
وسقط من النسخ ذكر فاك ولا بد من ذكره لتمييز أمثلة الأسماء الستة في حالة النصب (أن كان
ذا مال) قرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر يهزئين الأولى منهما حمزة الاستفهام التوبيخي والثانية
حمزة أن الصدرية ، وقرأ الباقون يهزئة واحدة ، وإعرابه حينئذ على قراءة الباقيين أن حرف مصغر
ونصب كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر في محل نصب بأن للصدرية واسمها مستر
فيها جوازاً تقديره هو ذا خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نباية عن الفتحة لأنه من الأسماء
الستة وهو مضاف ومال مضاف إليه والصدر للنسب من إن وما بعدها مجرور بلام جر محذوف ،
والتقدير كفر أو كذب لأن كان أي لكونه ذا مال وبين أي لا ينبغي ولا يليق منه ذلك لأن
للمال والبنين من النعم فكان ينبغي له مقابلتهما بالشكر والتصدق لا بالكفر والتكذيب (وأما
الكسرة فتكون علامة للنصب) نباية عن الفتحة (في جمع المؤنث السالم) والراد به جامع
بأنف وتاء مزيدتين سواء أكان جمعا لمؤنث كسلات أم لذكر كحماكات سلمت فيه بيعة للواحد
كالباقين للمذكورين أم تكسرت كسجدات بفتح الجيم فإن مفردة سجدة يسكونها (و) في
(ما حل عليه) أي الحق به بما كان على صورته وليس بجمع ، وضابط ما يعرف به الجمع القياسي
من غيره أن الذي يجمع بالألف والتاء قياسا خمسة أنواع : أحدها ما فيه تاء التأنيث مطلقا سواء
أكان علما لمؤنث كفاطمة أم لذكر كطلحة أم اسم جنس كشمرة أم صفة كخسابة . الثاني علم
المؤنث مطلقا سواء أكان فيه التاء كفاطمة أم لا كزينة لعاقل أم لغيره . الثالث صفة المذكر
الذي لا يعقل كجبال راسبات وأيام معدودات بخلاف صفة للمؤنث كخائض وصفة العاقل كمال فاتها
لا يجمع هذا الجمع . الرابع مصغر المذكر غير العاقل كدريهمات . الخامس الجنس للمؤنث بالألف
سواء أكان اسما كبهى ومجرأ أو صفة كجبل وحلة سباء ، وما عدا هذه الأنواع المذكورة شاذ
مقصود على السماع . ثم مثل الصنف لجمع المؤنث بقوله (نحو خلق الله السموات) وإعرابه خلق
فعل ماض الله فاعل والسموات مفعول به ، وقيل مفعول مطلق . قال ابن هشام في المتن وهو الصواب
واعترض وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نباية عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم حملوا نصبه
على جره كما فعلوا في أصله الذي هو جمع للمؤنث لا يكون الفرع مزية على أصله ، ومثال المدحول
على الجمع للمؤنث نحو قوله تعالى (وإن كن أولاد حمل) وإعرابه إن حرف شرط جازم يجر
ضمين الأول فعل الشرط والثاني جوابه كن فعل وقاعله كان فعل ماض في محل جزم فعل الشرط
بوه متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وتون النسوة ضمير متصل في محل رفع
إيهما وأصل كن كون بفتح الكاف وضم الواو فاستقلت الضمة على الواو فنقلت إلى الكاف ثم
حذفت الواو لانتفاءها ناكدة مع نون النسوة للمعنى فيها تون كن أولاد خبرها منصوب بها وهو
منصوب وعلامة نصبه الكسرة نباية عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم لأنه اسم جمع

وتحفظ أختا ورأيت
حمك وهناك أن كان
ذا مال. وأما الكسرة
فتكون علامة
للنصب في جمع المؤنث
السالم وما حمل عليه
نحو خلق الله السموات
وإن كن أولاد حمل

لا واحد له من لفظه بل معناه وهو ذات بمعنى صاحبة وكنيت الواو بعد الله حملا على حذركه وهو أولو وهو مضاف وحمل مضاف إليه ، وما الحق بجميع اللزوم فيها ذكر ما سمى به كهرفات ، وخرج بقولنا بألف وتاء مزيدتين ما إذا كانت الألف أصلية نحو قضاة وغزاة فان اتفهما أصلية لأنها منقلبة عن ياء في الأول وعن واو في الثاني إذ الأصل قضية وغزوة ، وكذا إذا كانت التاء أصلية نحو آيات وأبواب كان نصبه بالفتحة نحو شكتك آياتنا وحضرت أمواتا (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين) لا ثالث لهما (في الثاني) للتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حمل عليه) مما هو على صورته وقد قد شرطنا من شروطه ، فثالث الثاني (نحو) ربنا واجعلنا مسلمين لك (وإعراجه رب منادى مضاف وحذف منه حرف النداء تقديره يارب وهو مضاف وناصير متصل في محل جر بالإضافة ، واجعلنا الواو حرف عطف على الجلالة قبلها اجعل فعل أمر مبني على السكون وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وناصير متصل في محل نصب مفعولها الأول ومسلمين مفعولها الثاني وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى حملا على نصبه على جر لأن كلا منهما فصلة مستغنى عنها والتون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ولك جار ومجرور متعلق بمسلمين لأنه بمعنى متقدين أو مخلصين . قال أبو البقاء ويجوز أن يكون نعتا لمسلمين ، وعلى هذا فهو متعلق بمحذوف تقديره كائنين . ومثال ما حمل على الثاني (نحو) (إذ أرسلنا إليهم اثنين) وإعراجه إذ ظرف لما مضى من الزمان أرسلنا فعل وفاعل أرسل فعل ماض وناصير متصل في محل رفع فاعل إليهم جار ومجرور إلى حرف جر والهاء ضمير متصل في محل جر بالي واليم علامة الجمع اثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على الثاني (ربنا أمتنا الاثنين) هذا مثال آخر للحق بالثاني . وإعراجه رب منادى مضاف وحذف منه حرف النداء وهو مضاف وناصير متصل في محل جر بالإضافة أمت فعل وفاعل أمت فعل ماض والتاء للدخلة ضمير متصل في محل رفع فاعل وناصير متصل في محل نصب مفعول به اثنين صفة لصدر محذوف تقديره ائنتين أمتنا الاثنين وإحييتنا اثنين إحياءتين لأنهم كانوا نطقا أمواتا فأحيوا ثم أمتوا ثم أحيوا للبعث اه وأطلق الامانة على ما قبل فسخ الروح لأن الراد من ذلك جعل الشيء عادم الحياة ابتداء . قال في حواشي الجمل : قوله إحياءتين عبارة غير أمتنا موتتين وأحييتنا حياتين وهي أوضح اه (وفي جمع الذكر السالم) للتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حمل عليه) مثال الجمع (نحو تنجي المؤمنين) وإعراجه تنجي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منته من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن المؤمنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جملة كسر والمثنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، ومثال ما حمل على الجمع نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) وإعراجه الواو حرف عطف وواعدنا فعل وفاعل وواعد فعل مضارع منصوب مفعولين وناصير متصل في محل رفع فاعل موسى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ثلاثين مفعول ثان على تقدير مضاف محذوف : أي إلقاء أو تمام ثلاثين ، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم إذ لا مفرد له من لفظه والتون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ليلة تمييز وعلامة نصبه فتحة آخره .

وأما الياء فتكون
علامة للنصب
في موضعين في الثاني
وما حمل عليه نحو
- ربنا واجعلنا
مسلمين لك - إذ
أرسلنا إليهم اثنين -
ربنا أمتنا الاثنين -
وفي جمع الذكر السالم
وما حمل عليه نحو
- تنجي المؤمنين -
وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة

(وأما حذف التون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها بثبوت التون) إذا دخل عليها نصب وتسمى بالأمنلة المحبة كما سيأتي (نحو إلا أن تكونوا ملكين) وإعرابه إلا أداة حصر لتقدم التني على قولته تعالى - ما هنا كار بكا عن هذه الشجرة - وهو استثناء مفرغ ما بعد إلا مفعول لما قبلها أن حرف مصدر ونصب تكونا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف التون لأنه من الأفعال المحبة متصرف من كل الناقصة رفع الاسم وتنصب الخبر وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها وملكين خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه متى والتون زيلت عوضا عن الحركة والتثنية الذين كانا في الاسم المفرد والصدر للنسب من أن وما بعدها مجرور بالإضافة لمقدر محذوف والتقدير ما هنا كار بكا عن هذه الشجرة لشيء إلا كراهة كونكما ملكين والمقدر المحذوف منصوب على إته مفعول لأجله ، والعاقل فيه نها كما يفيد قول المجد إلا أن تكونا استثناء مفرغ من المفعول من أجله : أي ما هنا كار لشيء إلا كراهة أن تكونا ملكين اه (وأن تصوموا خير لكم) إعرابه أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف التون أو لأنه من الأفعال المحبة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والصدر للنسب من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير صومكم وخير خبر المبتدأ ولكم جار ومجرور متعلق بخبر (ولن تقوى) وإعرابه أن حرف نفى ونصب تقوى فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف التون لأنه من الأفعال المحبة وياؤه الموثقة الخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل (وللغنى) للتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لازائد عليها (الكسرة وهي الأصل) في الحذف فلا يوجب عنها غيرها مع استحبابها ولهذا قدمها (والفتحة والياء وما) فرعان لأنهما (ثابتان عن الكسرة) أما الياء فلا تنشأ عنها فقامت مقامها . وأما الفتحة فلا تنشأ عنها فقامت مقامها (فاما الكسرة فتكون علامة ثابت عنها في الجمع للثبوت فتاوضتا في نيابة كل عن الأخرى) فاما الكسرة فتكون علامة للحذف (أصالة (في ثلاثة مواضع) لازائد عليها (في الاسم المفرد) للتقدم تعريفه (للنصرف) وهو ما دخله تنوين الصرف ، سواء أكان الحذف بالحرف أو بالإضافة أو بالتبعية ويجمع الثلاثة (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) وإعرابه بسم جار ومجرور الباء حرف جر واسم مجرور بالياء وعلامة جره كسر آخره متعلق بفعل محذوف وجوبا كما قال ابن عنتابه . وعلى ذلك بأن البسمة جارية مجرى اللؤلؤ . ومن قواعد النحاة أن الجارية مجرى اللؤلؤ يحذف متعلقه وجوبا وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه بالإضافة فيه مقدرة بالاسم الرحمن الرحيم صفات لله والصفة تتبع للوصوف في إعرابه تبعاً في جره وعلامة الجر فيها كسر آخرها ويجوز أن يعرب الرحمن بدل من لفظ الجلالة والرحيم نعمتا الرحمن لأنه في الأصل علم استعمال استعمال الصفات لعلية الوصفية عليه ولا فرق بين أن يكون الاعراب فيه ظاهراً كهذا المثال أو مقدراً نحو (أولئك على هدى) وإعرابه أولئك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ على هدى جار ومجرور على حرف جر هدى مجرور بلى وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للعرض عنها التثنية منع من ظهورها التحذر لأنه اسم تقصير وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ (وفي جمع التكسير) للتقدم بيانه (للنصرف) أي الذي دخله الصرف وهو التثنية والجر بالكسرة مذكراً كان أو مؤنثاً (نحو الرجال نصب عما اكتسبوا) وإعرابه الرجال جار ومجرور وعلامة الجر فيه كسر

وأما حذف التون
فيكون علامة للنصب
في الأفعال التي رفعها
ثبوت التون نحو
- إلا أن تكونوا
ملكين - وأن
تصوموا خير لكم -
ولن تقوى وللغنى
ثلاث علامات
الكسرة وهي الأصل
والفتحة والياء وما
ثابتان عن الكسرة
فأما الكسرة فتكون
علامة للحذف في ذمة
مواضع في الاسم المفرد
لنصرف نحو بسم الله
الرحمن الرحيم أولئك
على هدى وفي جمع
التكسير للنصرف
نحو - الرجال نصب
عما اكتسبوا -

آخره لأنه جمع تكسير منصرف وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم نصب مبتدأ مؤخر وجملة - مما اكتسبوا - في محل رفع صفة لتسبب ، وقيد الصنف للفرد وجمع التكسير بكونهما منصرفين ليخرج غير المنصرف فإن جره بالفتحة نيابة عن الكسرة (وفي جمع الوقت السال) للتقدم بيانه ولا يكون إلا منصرفاً وإن لم يسقطه تنوين الصرف (و) في (ما حبل عليه) مثال الجمع (نحو قل للؤمنات) وإعرابه قل فعل أمر مبني على السكون وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت المؤمنات جار ومجرور اللام حرف جر والمؤمنات مجرور باللام وعلامة جره كسر آخره وهو جمع مؤنثة (و) مثال ما حبل على الجمع نحو (مررت بأولات الأحمال) وإعرابه مررت فعل وقاعله من فعل ماضٍ والثناء ضمير متصل في محل رفع فاعل بأولات جار ومجرور الباء حرف جر وأولات مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره لأنه محمول على جمع المؤنث إذ لا واحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لأربع لها (في الأسماء الستة) التي تقدم ذكرها وسيأتي شروط إعرابها بالحروف (نحو ارجعوا إلى أبيكم) وإعرابه ارجعوا فعل أمر مبني على حذف التوثن والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل إلى أبيكم جار ومجرور إلى حرف جر أتى مجرور بالي وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة واليم علامة الجمع (كأمنتكم على أخيه) وإعرابه الكاف حرف تشبيه وجر ماصدر به تسبك الفعل يملها بمصدر أمنتكم فعل وقاعله ومفعول آمن فعل ماضٍ والثناء ضمير متصل في محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به واليم علامة الجمع والمصدر للتسبب من ما وما بعدها مجرور بالكاف والتقدير كأمنى لكم على أخيه والجار والمجرور في موضع نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو على الحال منه والتقدير إلا أماناً كأمنى ليأكم على أخيه أو إلا أماناً كأتاني لكم على أخيه ، شبه أمانته لم على هذا باتانته لم على ذلك وعلى أخيه جار ومجرور على حرف جر وأخي مجرور بيلي وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والماء مضاف إليه متعلق بأمنتكم وقوله من قبل جار ومجرور مبني على الضم ومحل النصب متعلق بأمنتكم والمضاف إليه محذوف : أي قبل هذا الزمان (ومررت بحميك) بكسر الكاف . وإعرابه مررت فعل وقاعله بحميك الباء حرف جر وهي مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وفيك وهنيك) معطوفان على حميك والمعطوف يُنصب للمعطوف عليه في إعرابه تبعه في جره وعلامة الجر فيهما الياء نيابة عن الكسرة لأتهما من الأسماء الستة والكاف فيهما في محل جر بالإضافة (والجار ذي القربى) الواو حرف عطف على قوله تعالى - والوالدين إحساناً - والجار معطوف ، على ما قبله والمعطوف يُنصب للمعطوف عليه في إعرابه تبعه في جره وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره ذي صفة والصفة تنصب للموصوف في إعرابه تبعه في جره وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والقربى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحذير لأنه اسم مقصور (وفي للثني وما حبل عليه) مما تقدم بيانه مثال للثني (نحو حتى أبلغ مجمع البحرين) وإعرابه حتى حرف غاية وتصبأبلغ فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا مجمع مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف . والبحرين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى والنون زابت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم

وفي جمع المؤنث السالم
وما حبل عليه نحو قل
للمؤمنات - ومررت
بأولات الأحمال . وأما
الياء فتكون علامة
لخفض في ثلاثة
مواضع في الأسماء الستة
نحو - ارجعوا إلى
أبيكم كأمنتكم على
أخيه ومررت بحميك
وفيك وهنيك والجار
ذي القربى وفي للثني
وما حبل عليه نحو
حتى أبلغ مجمع البحرين

الفرد (و) مثال الذي حمل على اللثني (مردت بانئين) أي رجلين . وإعرابه مردت فعل وفاعل بانئين جار ومجرور الياء حرف جرأتين مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على اللثني والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتثنية اللذين كانا في الاسم المفرد (وانئين) أي امرأتين وهو معطوف على ما قبله وعلامة جره الياء لأنه محمول على اللثني (وفي جمع المذكور السالم وما حمل عليه) مما تقدم بيانه مثال الجمع (نحو قل للمؤمنين) وإعرابه قل فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجواب تقديره أنت للمؤمنين جار ومجرور اللام حرف جر المؤمنين مجرور باللام وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتثنية اللذين كانا في الاسم المفرد ومثال الذي حمل على الجمع (فاطعام ستين مسكيناً) وإعرابه الفاء داخلة في جواب الشرط من قوله تعالى - فمن لم يستطع فاطعام ستين - وإطعام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وخبره محذوف تقديره فليطعم ستين وإطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ومفعوله ستين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكور السالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتثنية اللذين كانا في الاسم المفرد وفاعل للصدر ضمير محذوف والتقدير فاطعامه ستين ولا يقال في الصدر وفاعله مستتر لأنه لا يستتر فيه الضمير بل يحذف ويجوز أن يهرب قوله فاطعام مبتدأ وخبره محذوف والتقدير فاطعامه ستين واجب ومسكيناً تمييز وعلامة نصبه فتح آخره (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف) حملاً للخفض على النصب (مفرداً كان) ذلك الاسم الذي لا ينصرف (نحو وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل) وإعرابه الواو حرف عطف وأوحينا فعل وفاعل أوحى فعل ماضٍ وناضرب متصل في محل رفع فاعل إلى إبراهيم جار ومجرور إلى حرف جر إبراهيم مجرور بالي وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمائع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهي العلمية والعجمة وإسماعيل الواو حرف عطف إسماعيل معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة (فأوحوا بأحسن منها) وإعرابه الفاء رابطة لجواب إذا من قوله تعالى - وإذا حيطم بنحية - حيوا فعل أمر مبني على حذف النون ووالو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بأحسن جار ومجرور الياء حرف جر وأحسن مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمائع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهي الوصف ووزن الفعل وأحسن أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للمفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هي لأن التقدير فأوحوا بتحية أحسن منها ومنها جار ومجرور متعلق بأحسن (أو جمع تكسیر نحو من محارب) من قوله تعالى - يعملون له ما يشاء من محارب وتماثيل - وإعرابه يعملون فعل مضارع مرفوع بتجريد عن الناصب والمازوم وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وله جار ومجرور في محل نصب على الحال من الواو وما اسم موصوف في محل نصب مفعول به وجملة يشاء صلة للوصول لأجل لها من الإعراب والمائد محذوف والتقدير ما يشاءه من محارب جار ومجرور من حرف جر محارب مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمائع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهي صيغة متبني الجوع وتماثيل عاطف ومعطوف وعلامة الجر فيه الفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمائع له من الصرف صيغة متبني الجوع ثم الضمير المرفوع في يعملون عائد على الجن السخرة لسليمان والضمير المجرور في له عائد

ومردت بانئين وانئين
وفي جمع المذكور السالم
وما حمل عليه نحو قل
للمؤمنين فاطعام ستين
مسكيناً . وأما الفتحة
فتصهون علامة
للخفض في الاسم الذي
لا ينصرف مفرداً كان
نحو - وأوحينا إلى
إبراهيم وإسماعيل -
- فأوحوا بأحسن منها -
أو جمع تكسیر نحو
من محارب

على سلبان ، والمحارب أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج ، والتنايل جمع تخال وهي الصور من نحاس
 وزجاج ورخام ، ولم يكن اتخاذ الصور حراما في شريعته ثم الجبر بالفتحة حكم مستمر فيها لا ينصرف
 (إلا إذا أضيف) إلى ما بعده فانه يجزى بالكسرة على الأصل لبعده حينئذ عن شبه الفعل (نحو في
 أحسن تقويم) وإعرابه في أحسن جار ومجرور في حرف جر أحسن مجرور بفي وهو مجرور وعلامة
 جره كسر آخره وهو مضاف وتقويم مضاف إليه (أو دخلت عليه آل) معرفة كانت أو موصولة أو
 زائدة (نحو وأتم عاكفون في الساجد) وإعرابه الواو حرف عطف أتم ضمير منفصل في محل رفع
 مبتدأ عاكفون خبره وهو مرفوع وعلامة رضة الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم
 وعاكفون هم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه وجو باقتديره
 أتم في الساجد جار ومجرور في حرف جر وللساجد مجرور بفي وعلامة جره كسر آخره متعلق
 بها كف (وللجزم علامتان) أمالة ونيابة ولانثالث لهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل)
 في بابه ولهذا قدمه (والحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وهو نائب عنه) فيكون
 فرعا عن السكون (فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر) بكسر
 الخاء وهو ما ليس آخره حرف علة (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه
 (نحو لم يد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) وإعرابه لم حرف نفي وجزم يد فعل مضارع مجزوم بل
 وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ولم يولد لم حرف نفي وجزم يولد
 فعل مضارع متبر الصيغة مجزوم بل وعلامة جزمه سكون آخره ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا
 تقديره هو ولم يكن لم حرف نفي وجزم يكن فعل مضارع مجزوم بل وعلامة جزمه سكون آخره
 متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر له جار ومجرور متعلق بكفوا كما قاله جمهور
 العرب ، وأجاز أبو البقاء أن يكون في محل نصب على الحال من كفوا متعلق بواجب الحذف تقديره
 كأننا لأنه في الأصل صفة لكفوا فلما قدم عليه نصب على الحال كفوا خبرها مقدم أحد اسمي مؤخر
 وأجاز بعضهم أن يعرب له جار ومجرور في محل نصب خبر كان وكفوا حال من أحد تقدمه عليه
 وأحد اسميها ، واعترضه أبو حيان بأن له ظرف ناقص فلا يصح جعله خبرا لكان بل هو متعلق
 بكفوا وقدم عليه للاهتمام به إذ فيه ضمير الباري سبحانه (وأما الحذف فيكون علامة للجزم)
 نيابة عن الكسرة (في الفعل المضارع للمتلل الآخر) الذي اعتل آخره فاعتل اسم فاعل من اعتل
 إذا مرض وإضافته إلى الآخر لفظية (وهو ما آخره حرف علة) وهذا في اصطلاح النحاة وأما أهل
 التصريف فهو عندهم ما أحد أصوله حرف علة نحو وعد وقال (وحروف العلة) ثلاثة (الألف والواو
 والياء) سميت بذلك لأن من بنائها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تنبيه الشيء عن حاله
 وتسمى أيضا حروف لك واللين إذا كان حركة ما قبلها من جنسها ، فإن لم تكن من جنسها سميت
 حروف لين والتتصیل المذكور إنما هو في الواو والياء وأما الألف فخرف مد أبدا (نحو لم يحش إلا
 الله) لم حرف نفي وجزم يحش فعل مضارع مجزوم بل وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره
 وهو الألف وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو إلا أداة حصر الله منصوب على التعظيم وعلامة نصبه
 فتح آخره (ومن يدع مع الله) وإعرابه الواو ابتدائية من اسم شرط جزم مجزوم فعلى الأول فعل
 الشرط والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ يدع فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة
 جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل
 والفاعل في محل رفع خبر من مع ظرف مكان مفعول فيه متعلق بيدع وهو مضاف ولفظ الجلالة

إلا إذا أضيف نحو في
 أحسن تقويم أو دخلت
 عليه آل نحو وأتم
 عاكفون في الساجد
 وللجزم علامتان
 السكون وهو الأصل
 والحذف وهو نائب
 عنه ، فأما السكون
 فيكون علامة للجزم
 في الفعل المضارع
 الصحيح الآخر الذي
 لم يتصل بآخره شيء
 نحو لم يد ولم يولد ولم
 يكن له كفوا أحد
 وأما الحذف فيكون
 علامة للجزم في الفعل
 المضارع للمتلل الآخر
 وهو ما آخره حرف
 علة وحروف العلة
 الألف والواو والياء
 نحو لم يحش إلا الله
 ومن يدع مع الله

مضاف اليه وجواب الشرط قوله تعالى - فالحاسباء بحمد ربه - (ومن يهد الله) وإعراجه من اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ يهد فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وحمله النعل والفاعل في محل رفع خبر وجواب الشرط قوله تعالى - فهو الهندي - فإن قيل قد جاء في بعض القراءات ' وأشار العرب لإنبات حرف العلة مع الجازم - قلت أجابوا عنه بأن حرف العلة فيه تولد من إشباع الحركة التي قبله أو أنه عامل للعلل فيه معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة لكنها في الصحيح حركة ملفوظة وفي اللفظ حركة مقدرة (وفي الأفعال التي رفعها بثبوت النون) ويقال لها الأفعال الخمسة فإن جزمها إذا دخل عليها الجازم يكون بحذف النون (نحو إن تنوبا) وإعراجه إن حرف شرط جازم تنوبا فعل مضارع مجزوم بأن وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وجواب الشرط محذوف تقديره إن تنوبا إلى الله تقبلا أو قبلا الله عليكم وليس هو قوله تعالى - فقد صفت قلوبكم - كما قد يتوهمه بعض العربيين (وإن تصبروا وتتقوا) وإعراجه إن حرف شرط جازم تصبروا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ووالو الجماعة فاعل وتتقوا معطوف على تصبروا وعلامة الجزم فيه حذف النون وجواب الشرط جملة قوله تعالى - فإن ذلك من عزم الأمور - (ولا تتخاف) وإعراجه لانهاية تتخاف فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل .

(فصل) في بيان حاصل الفصل المتقدم على عادة المتقدمين بذكر الشيء تفصيلا ثم إجمالا اعتناء بشأن ما يشتمل عليه هذا الفصل لأنه أساس العربية (جميع ما تقدم ذكره (من العربيات) جمع معرب وهو شئان الاسم الذي لا يشبه مبنى الأصل والفعل المضارع الذي لم يتصل به نونا التوكيد ولا نون الاناث (فنبان) لازائد عليهما بدليل الاستقراء (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة والسكون لأنه حذف الحركة (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف لها (فالذي يعرب بالحركات) إجمالا (أربعة أنواع) ثلاثة منها تختص بالإسماء (الاسم المفرد) كزيد وأحمد ويحيى (وجمع التكسير) كاعبد ومسجد وأسارى (وجمع المؤنث السالم) ويقال له الجمع بالألف والياء كلمات وفضليات (و) نوع يختص بالفعل وهو (الفعل للمضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) نحو يذهب ويأتى ويرضى ويدعو فإن اتصل به شيء مما يوجب بنائه أو ينقل إعراجه كالضائر البارزة لم يكن حكمه كذلك (وكلها) أى المذكورات أى مجموعها لا إجماعها لتختلف بعض الأحكام في بعضها (يرفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) يحولن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) كررت زيد ورجال ومسلمات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب زيد (وخرج عن ذلك) أى عما أعرب في حالة نصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء الاسم الذي لا ينصرف مفعلا كان) كأحمد (أو جمع تكسير) كساجد ومصاييح (فانه يخفض بالفتحة) الظاهرة كالأمثلة المذكورة أو المقدرة كررت ناسارى وموسى وإنيما يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة (مالم ينصب) نحو صمدت بأفئلكم (أو) لم (بدخل عليه أل) نحو - وأنتم عاكفون في الساجد - وصمدت بالأسارى فانه حينئذ يجر بالكسرة كما علم مما تقدم (وجمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فانه ينصب بالكسرة) نيابة عن الفتحة زوبا مطلقا عند البصريين كرايت الهندات وأجزأ أكثر الكوفيين فتحه مطلقا (والفعل

ومن يهد الله وفي الأفعال التي رفعها بثبوت النون نحو إن تنوبا وإن تصبروا وتتقوا ولا تتخاف .

(فصل) جميع ما تقدم من العربيات قسبان :

قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف

فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع الاسم

المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم

والفعل للضارع الذي لم يتصل بآخره شيء

وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة

وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون وخرج

عن ذلك ثلاثة أشياء الاسم الذي لا ينصرف

مفعلا كان أو جمع تكسير فانه يخفض

بالفتحة مالم ينصب أو تدخل عليه أل وجمع

المؤنث السالم فانه ينصب بالكسرة والفعل

الضارع المثل الآخر فانه يحذف بحذف آخره نيابة عن السكون نحو لم يبع ولم يمش ولم يرم (وقدمت
أمثلة ذلك) أي فلا حاجة إلى إعادتها (والذي يعرب بالحروف) نيابة عن الحركة (أربعة أنواع)
أيضا ثلاثة منها خاصة بالأسماء (وهي المثنى) كالزبدان والسلمان (وما حمل عليه) كالتان والتان
(وجمع للذكر السالم) كالزبدون والسلمون (وما حمل عليه) كأول وعشرون (والأسماء الستة)
وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذومال ، وهذا اللفظ علم عليها بالقلبة كلفظ العشرة
وبالنسبة إلى الصحابة رضى الله عنهم (والأمثلة الخمسة) وهي تفعلان وتفعلون وتفاعلون وتفاعلون
وتفعلين ، وتسمى الأفعال الخمسة وكلا الاسمين علمان عليها بالقلبة والتعريف بالأمثلة الخمسة أولى من
الأفعال الخمسة لماسيأتى إن شاء الله تعالى (فأما للمثنى) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين
بشروط تسعة منصوبة وزيادة في آخره خصوصية إما ألف ونون أو ياء ونون ور بما يسمى بالثنائية
إطلاقا للصدر على اسم مفعوله مجازا (فيرفع بالألف) نيابة عن الضمة كجاء الزبدان (وينصب ويجر
بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت الزبدان ومررت
بالزبدان ، وفيه لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة وتسمى لغة بلعوث وعليها جاءت
قراءة إن هذان احمران وأشار بقوله المكسور ما بعدها إلى أن التون في المثنى مكسورة وهو
الأشهر وفتحها لغة وقد تضم (والحق به) أي بالثنى أي حمل عليه في إعرابه بالألف رفعاً وبالياء
نصباً وجراً ألفاظ كثيرة ذكر الصنف منها خمسة وذكر غيره أكثر من ذلك . وضابط ذلك أن
كل اسم معرب اختل فيه شيء من شروط المثنى وكان يصح فيه فتح فدخل في ذلك أشياء
منها ما لا يد به التفسير لاجتماع الثنية نحو لبيك وسعديك وخانك ودوالك من المصادر اللازمة
لنصب الضافة لمفعولها ونحو الترم حواليك وخانك من التاروف الدالة على الإحالة والتسمول
ونحو قوله تعالى - ثم ارجع البصر كرتين - أي كرات كثيرة ، ومنها ما اختلف لفظه كالقمرين للشمس
والقمر والعمرين لأن بكر وعمر واختلف معناه كقولهم القلم أحد اللسانين إذ اللسان حقيقة خالصة
للعرف مجاز في القلم ، ومنها ما لا يستعمل إلا مثنى كجو بين ظهرانيهم أي وسطهم ، ومنها ما سمي به
نحو عبدان لرجل والسبعان لموضع ، ومنها (اثنان) لذكرين (واتنتان) بالألف قبل الثلاثة وهي لغة
أهل الحجاز للوثنتين (وثنتان) بحذف الألف من أوله على لغة بني تميم للوثنتين أيضا (بطلتا) أي
سواء أضيفا إلى ظاهر أم إلى مضمير أم لا يضافا وذلك لأن وضعهما موضع المثنى لفظا ومعنى وإن لم
يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد إذ لا يقال إن ولا أنثة ولا نثت ولم يذكر الصنف مثال
الاثنتين والاثنتين اكتنأ بالأمثلة السابقة (فائدة) لا يضاف اثنان واثنتان إلى ضمير مثنى فلا يقال
انتاهما ويضافان إلى ضمير المفرد والجمع كما قاله ابن هشام في شرح الألفية (وكلا) لذكرين ولايتون
لعدم ذكره من غير إضافة (وكلتا) للوثنتين وهما مفردان لفظا مثنيان معنى وألف كلا من أصل
الكلمة وألف كلتا لتأنيث كحلي وتأوها بدل من الواو للبدلة ألفا في كلا ، والاكثر مراعاة
انظهما في الأفراد وقد يراعى معناهما وتجب إضافتهما إلى كلمة معرفة دالة على اثنين كقوله تعالى
- سكتا المجنتين آتت أكملها - وإنما يربان إعراب المثنى بشرط إضافتهما إلى الضمير نحو
جاءني كلاهما وكتاهما) وإعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب
مفعول به كلا فاعل وعلمانه رفعها الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على المثنى والماء ضمير متصل
في محل جر بالإضافة واليم والألف حرفان دالان على الثنية وكتاهما معطوف على ما قبله وعلامة
الرفع فيه الألف لأنه محمول على المثنى (ورأيت كليهما وكتيهما) وإعرابه رأيت فعل وفاعل كليهما

الضارع المثل الآخر
فانه يحذف آخره
وقدمت أمثلة ذلك
والذي يعرب بالحروف
أربعة أنواع وهي المثنى
وما حمل عليه وجمع
الذكر السالم وما حمل
عليه والأسماء الستة
والأمثلة الخمسة ، فأما
المثنى فيرفع بالألف
وينصب ويجر بالياء
للفتح ما قبلها
المكسور ما بعدها
والحق به اثنتان والتان
وتنتان مطلقا وكلا
رستا بشرط إضافتهما
إلى الضمير نحو جاءني
كلاهما وكتاهما ورأيت
كليهما وكتيهما

مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على التثنية وهو مضاف والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم والالف حرفان دالان على التثنية وكلاهما معطوف على ما قبله وعلامة النصب فيه الياء لانه محمول على التثنية (ومررت بكليهما وكليهما) وإعرابه سرمد فعل وفاعل من فصل ماض وأثناء ضمير متصل في محل رفع فاعل بكليهما جار ومجرور الياء حرف جر وكليهما مجرور بالياء وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على التثنية والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم والالف حرفان دالان على التثنية وكليهما عاطف ومعطوف (فان أضيفا إلى الظاهر كانا بالآلف في الأحوال الثلاثة) أى في حال الرفع والنصب والجر (وكان إعرابهما كالمتصور بحركة مقدرة في تلك الآلف) مراعاة لجانب لفظهما الذى هو الأصل وأعرابا في حالة الإضافة إلى الضمير بالحروف مراعاة لضعفها (عوجا في كلا الرجلين وكنا للرأئين) إعرابه جاء فعل ماض والتون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وكلا وكنا فاعلان مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على الآلف منصرف من ظهورها التعذر لان كلا منهما اسم مقصور وما بعدها مضاف إليه (ورأيت كلا الرجلين وكنا للرأئين) وإعرابه رأيت فعل وفاعل وكلا وكنا مفعولان منصوبان وعلامة نصبهما فتحة مقدرة على الآلف منصرف من ظهورها التعذر لان كلا منهما اسم مقصور وما بعدها مضاف إليه (ومررت بكلا الرجلين وكنا للرأئين) وإعرابه مررت فعل وفاعل والياء حرف جر وكلا وكنا مجروران بالياء وعلامة الجر فيهما كسرة مقدرة على الآلف منصرف من ظهورها التعذر لان كلا منهما اسم مقصور وما بعدها مضاف إليه (وأما جمع المذكور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين وكان اختصارا للتعاطفات لزيادة في آخره إما واو ونون أو ياء ونون وشرطه أن يكون مفردة إما علما لذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب وإما صفة لذكر عاقل خالية من اثناء قابلة لما أودالة على التفضيل ثم الأصح أن أقل الجمع ثلاثة وقيل أنه اثنان وهو رأى للقاضي أبى بكر الباقلي وجماعة (فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والسالمون (وينصب ويجر بالياء للسكور ما قبلها للفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة محور رأيت الزيدون والسالمين ومررت بالزيدين والسالمين وأعاضوا ما قبل ياء التثنية وكسروا ما قبل ياء الجمع لان التثنية أكثر دورانا في الكلام من الجمع فخص بالفتحة لفتحها بخلاف الجمع وأشار بقوله للفتوح ما بعدها إلى أن التثنية في جمع المذكور السالم مفتوحة وهو الأشهر وقد تكسر لضرورة الشعر وان كان آخر مفردة ياء قبلها كسرة كقافض ومصطف اسمي فاعل حذف الياء في الجمع فتقول قافضون ومصطفون رفعا وقافضين ومصطفين نصبا وجرا وان كان مفردة مقصورا حذف الآلف في الجمع لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا كصطفى اسم مفعول وحمل على اسم رجل فتقول مصطفون وحملون رفعا ومصطفين وحيلين نصبا وجرا .

(تنبيه) عما يجرى على ألسنة اللغويين قولهم في نوني التثنية والجمع والتون زيدت غوصا عن التثنية وبعضهم يقول عن الحركة والتثنية اللذين كانا في الاسم للفرد وقد أفاد الحبيصي في شرح الحاجبية أن التثنية عوض عن الحركة والتثنية في نحو رجلين وعن الحركة وحدها في الرجلين وعن التثنية وحده في نحو غلاي زيد إذ هو الساقط في الإضافة دون الحركة ، وقال ابن عتقاء في تنبيه السمع وفي نونهما أقوال: الأول لسيبويه زائدة ليظهر فيها حكم الحركة التي تستعمل لهما تارة وحكم التثنية أخرى وليست عوضا ألبتة . الثاني لتعبد بدل من تنوين التثنية ومن تنوينات الجمع . والثالث للزجاج بدل من حركة الفرد . والرابع لابن كيسان بدل من تنوينه . والخامس للفاارسي وابن ولاد ونسب إلى سيبويه أيضا بدل منهما انتهى ملخصا (والحق به) أى بالجمع المذكور السالم

ومررت بكليهما
وكليهما فان أضيفا
إلى الظاهر كانا بالآلف
في الأحوال الثلاثة
وحملان إعرابهما
كالمتصور بحركة
مقدرة في تلك الآلف
نحو جاء في كلا الرجلين
وكنا للرأئين ورأيت
كلا الرجلين وكنا
لرأئين ومررت بكلا
الرجلين وكنا للرأئين
وأما جمع المذكور السالم
فيرفع بالواو وينصب
ويجر بالياء للسكور
ما قبلها للفتوح
ما بعدها والحق به

في الاعراب بالواو والياء كل ما هو على صورة الجمع ولم يستوف شروط الجمع وهو أربعة أنواع: أحدها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها (أولو) وهو اسم جمع بنو بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو بمعنى صاحب ويكتب أولو بأوا بعد الهمزة حملا لها على أولي وكُتبت أولي بها ثلاثا تنبئ إلى الجارة (وعالون) بفتح اللام وهو اسم جمع عالم وهو ما سوى الله تعالى من الأجناس وأعماله لا يمكن جمعا لعالم لأنه لا واحد له من لفظه إذ عالون خاص بمن يضل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون أخص من مفردة وذهب كثيرون إلى أنه جمع عالم ووجه كونه حيثذ ملحقا بالجمع أنه ليس بصفة (وعشرون وما بعده من العقود) كالثلاثين والأربعين والخمسين والستين وهكذا (إلى التسعين) بإدخال ألفية أي فالتسعين من مجملتها إذ شكلها أسماء جموع وليس عشرون جمعا لعشرة ولا ثلاثون جمعا لثلاثة وهكذا وإلا لصح إطلاق عشرين على ثلاثين لأنها ثلاثة مقادير العشرة والمطلق ثلاثين على تسعة لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة وهذا لا يقول به أحد ولأن هذه السكيات تدل على معان معينة ولا تعين في معاني الجموع .

(تنبيه) من هذا النوع أعني أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها أجمعون وتوابعه في التوكيد فتعربها إعراب للحق بجمع المذكور السالم كما قاله ابن عتقاء (و) النوع الثاني جموع تكسیر منها (أرضون) بفتح الراء وهو جمع تكسير لموت لا يقبل لأن مفردة أرض بالسكون وهي مؤنث لا يقبل (وسنون) بكسر السين وهو جمع تكسير أيضا لمؤنث لا يقبل لأن مفردة سنة بفتح السين وأصلها سنو أو سنه بالواو أو بالياء بدليل جمعها على سنوات وسنات والجمع يرد الأشياء إلى أصولها (و) بابه أي بابسين وهو كل مكان جمعا لثلاث حذفت لانه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والتون . قال بعض المحققين ومعرفة ما كان بالصفة المذكورة موقوفة على السماع لأجل ذلك خصوصه وعضين وعزة وعزير وثية وثيين فالصفة والعزة والثية الجامعة من الناس . (تنبيه) من هذا النوع بنون لأن قياسية ابنون جمع ابن فلما كسر قيل فيه بنون بحذف الألف وذوومال ونحو ذوى القرى فإنه جمع تكسير على الأصح (و) النوع الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل وليس بجمع ولا صفة ، وأما قولهم في وصف الله تعالى الحمد لله أهل الحمد فأهل فيه بمعنى المستحق وهو خلاف المجموع بأوا والتون لأنه بمعنى القرابة (و) أبولون جمع وأبل وهو المظهر للفرير وليس بجمع ولا صفة ومن هذا النوع الوارثون والفادرون والمجيبون في صفاته تعالى وساجدين وطالمين وماضين في صفات غير العاقل وكأبون وأخون وحون وهنون من الأسماء الستة إذ لا يجمع منها هذا الجمع إلا هي وذو يقال فيه ذوون (و) النوع الرابع ما يسمى به من هذا الجمع كزبون والماجشون من أعلام العاقل وفلسطون وديرون ومطرون من أسماء البلدان ونحو (علبون) فإنه في الأصل جمع على بكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمي به أعلى الجنة وهو مكان في السماء السابعة تحت العرش وقيل هو ديوان الخبير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء النملين (نحو ولا يأئل) أي لا يحلف (أولو) أي أصحاب (الفضل) أي الذين (منكم والسعة) هي ضد الضيق والمراد بها هنا اليسار والنفي (أن يؤنوا) أي أن لا يؤنوا (أولى القرى) أي أصحاب القرابة. نزلت في أبي بكر حين حلف أن لا يفتق على مسطح بن أثانة وهو ابن خاتمه حين خاض في الفلج مع الذين خلصوا في عائشة رضي الله عنها. وإعرابه لا نهاية يأئل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف الالة من آخره وهو الياء أولو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمّل على جمع المذكور السالم وهو مضاف والفضل مضاف

أولو وعالون وعشرون
وما بعده من العقود
إلى التسعين وأرضون
وسنون وبابه وأهلون
ووابلون وعلبون ونحو
ولا يأئل أولو الفضل
منكم والسعة أن يؤنوا
أولى القرى

إليه منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال متعلق بكائن والساعة الواو حرف عطف والساعة معطوف على الفضل أن حرف مصدري ونصب يؤثروا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حلف التثنية لانه من الانفال الحجة والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسب من أن وما بعدها مجرور بحرف جر محذوف تقديره أن أن لا يؤثروا أي على عدم إلتئام أولى التثنية وأولى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف والتثنية مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور (إن في ذلك لذكرى لأولى الالباب) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء ذكرى اسمها مؤخر وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور لأولى جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف والالباب مضاف إليه (والحمد لله رب العالمين) وإعرابه الحمد مبتدأ لله جار ومجرور في محل رفع خبر رب نست لله وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والعالمين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على جمع المذكور السالم (وليشوا في كهفهم ثلثة سنين) وإعرابه لبشوا فعل وفاعل لبث فعل ماض والواو فاعل في كهفهم جار ومجرور متعلق بلبشوا ثلاث ظرف زمان وهو مضاف ومائة مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره وسنين بدل من ثلثة أو عطف بيان عليها أن نونت ثلثة وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على جمع المذكور السالم وقرى بإضافة ثلثة إلى سنين وهو حينئذ يتميز مجرور والاكثر في تمييز المائة الافراد وكون تمييزها مجموعا قليل قال في الالفية :

ومائة والالف للفرد أضف ومائة بالجمع ترا قدرد

(الذين جعلوا القرآن عضين) وإعرابه الذين اسم موصول صفة للقسامين من قوله تعالى - كما أنزلنا على القسامين - قيل هم اليهود والنصارى ، وقيل قوم من مشرك العرب اقتسموا طرق مكة يصدون الناس عن الاسلام ، وقال بعضهم في القرآن سحر و بعضهم شعر ، جعلوا فعل وفاعل والجملة صلة للموصول لاجل لها من الاعراب والمائد الواو من جعلوا القرآن مفعول أول لجعلوا لانها بمعنى صيروا وعضين مفعولها الثاني وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على جمع المذكور السالم أي جعلوا القرآن أجزاء حيث آمنوا بعض وكفروا بعض (شفقتنا أموالنا وأهلونا) وإعرابه شفقتنا فعل ومفعول شغل فعل ماض وائتاء علامة التانيث ونا ضمير متصل في محل نصب مفعول به أموال فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة وأهلونا الواو عاطفة أهلوا معطوف على ما قبله والمطوف يتبع للمطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة (من أوسط ماتطمعون أهليكم) وإعرابه من أوسط جار ومجرور متعلق بإطعام من قوله تعالى - فكفارته اطعام عشرة مساكين - على أنه للفعول الثاني والمفعول الأول عشرة وللضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وقال الفاكهي من أوسط نعت لمفعول محذوف والتقدير قوتا من أوسط ولا يخالف في المعنى ماقتناه وما اسم موصول بمعنى الذي في محل جر بالإضافة تطمعون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وأهليكم مفعول به وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على جمع المذكور السالم والمساكين ضمير متصل في محل جر بالإضافة

إن في ذلك لذكرى
لأولى الالباب والحمد لله
رب العالمين ولبشوا في
كهفهم ثلثة سنين
الذين جعلوا القرآن
عضين شفقتنا أموالنا
وأهلونا من أوسط
ماتطمعون أهليكم

والجملة الفاعل والفاعل صلة للوصول لاجلها من الاعراب والمائد محذوف والتقدير
تطعمونه أهليكم (إلى أهليهم) وإعرابه إلى حرف جراً عليهم مجرور إلى علامة جره الياء نيابة عن
الكسرة لأنه محمول على جمع للذكر السالم وهو مضاف والماء ضمير متصل في عمل جر بالإضافة والم
علامة الجمع والجاء والمجرور متعلق ينقلب من قوله تعالى - بل ظنتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون
إلى أهليهم - (إن كتاب الأبرار لفي عليين) وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع
الحرف كتاباً مفعلاً وهو مضاف والأبرار مضاف إليه لئلا يلام الابتداء في حرف جر عليين مجرور
بني وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع للذكر السالم والجاء والمجرور في عمل
رفع خبر إن متعلق بواجب الحذف تقديره كائن (وما أدراك ما عليون) وإعرابه ما اسم استفهام
في محل رفع مبتدأ أدى فعل ماض تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والكاف
ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ خبره وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع للذكر السالم والتون زينة عوضاً عن الحركة والتنون
الذين كانا في الاسم المفرد وجملة البتداء والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لأدري وجملة أدري وفاعلها
ومفعولها في محل رفع خبر (وأما الأسماء الستة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك ونو مال
(ترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة
وإنما تقرب كذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها سواء
كانت إضافتها ملفوظة نحو هذا أخوك أمونوية كما قال ابن مالك تبعاً للكوفيين كقوله :

صبا، خرطوما عقار قرقفا خالط من سلى خياشيم وفا

إذ التقدير خياشيمها وفاها ، وقال البصريون إنه ضرورة وهذا الشرط معتبر فيها عدداً ذا فاتها
ملازمة للإضافة إلى اسم جنس ظاهر (فإن أفردت) أي الأسماء الستة (عن الإضافة أعربت بالحركات
الظاهرة) لاتقاء الشرط (نحو) هذا أب وأخ وحم وهن وفوك وحموك (وله أخ) وإعرابه له
جار ومجرور خبر مقدم أخ مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره (و) نحو (إن له أبا) وإعرابه إن
حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الحرف له جار ومجرور في عمل رفع خبرها مقدم أبا اسمها مؤخر
وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (بنات الأخ) وإعرابه الواو حرف عطف على أمهاتكم من قوله
تعالى - حرمت عليكم أمهاتكم - والمعلوف يتبع للمعلوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة
رفع ضم آخره وهو مضاف والأخ مضاف إليه وعلامة جره كسر آخره (و) ثاني شروط إعرابها
بما ذكر (أن تكون إضافتها لغيره التكميل) بأن تصاف إلى ظاهر نحو أخوز يد أو ضمير مخاطب
نحو أخوك أو غائب نحو أخوه أو متكملاً غير الياء نحو أخونا (فإن أضيفت إلى الياء) أي ياء التكميل
قال ابن هشام في بعض كتبه يقيدها بياء التكميل حتى إن ليس ليا يضاف إليها سواها (أعربت
بحركات مقدرة) في الأحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كثيراً مما يضاف إلى الياء (نحو إن هذا
أخي) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الحرف والماء والتثنية وذا اسم إشارة في
محل نصب اسمها أخى خبرها وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة النسابة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها والياء ضمير متصل في عمل جر بالإضافة ويجوز أن
يعرب أخى بدلاً من اسم الإشارة وجملة له تسع مبتدأ وخبر في محل رفع خبر إن (و) تلك الشروط
(أن تكون) أي الأسماء الستة (مكبرة) لا مصغرة (فإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في
الأحوال الثلاثة (نحو هذا أباك) بضم الهمزة وفتح الياء والتوحيد وتشديد الياء ومثله أخيك

إلى أهليهم إن كتاب
الأبرار لفي عليين وما
أدراك ما عليون. وأما
الأسماء الستة فترفع
بالواو وتنصب بالالف
وتجر بالياء بشرط أن
تكون مضافة فإن
أفردت عن الإضافة
أعربت بالحركات
الظاهرة نحو وله أخ
وإن له أباً وبنات الأخ
وأن تكون إضافتها
لتفسير ياء التكميل فإن
أضيفت إلى الياء
أعربت بحركات
مقدرة على ما قبل
الياء نحو إن هذا أخى
وأن تكون مكبرة
فإن صغرت أعربت
بالحركات الظاهرة نحو
هذا أباك

وحيك وهيك وذوى مال وتقول في تصغير فوه فويهك رد الماء فيه لان التصغير يرد الاشياء إلى أصولها وإعراب المثال للذكور الماء للتنبية وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ أى خبر وعلمة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (و) رابع الشروط (أن تكون مفردة فإن ثبتت أو جمعت أعربت بإعراب المثنى) بالالف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً نحو جاءني أبوان وأخوان وحموان وهتان وثلاث وذوأيال ، فأبوان فاعل وعلامة رفعه الالف لأنه مثنى وما بعده عطف عليه وعلامة الرفع في كل منها الالف لأنه مثنى (و) أعربت بإعراب (المجموع) الذي هي على صورته فإن كان جمع تكسير أعربت بالحرركات على الاصل كجاءني آبؤك وإخوانك أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً كجاءني أبوان وأخوان وحمون وهنون وذو مال ، و بقي على المصنف شرط خلس وهو أن تكون غير منسوبة للياء فلو نسبتها فقلت هذا أبوي وأخوي أعربت بالحرركات الظاهرة على ياء النسبة ، وإنما لم يذكره المصنف كما كثر التحويين لان شرط الاضافة من عنده (والافصح في الهمز) إذا استعمل مضافاً لتسبب الياء (التقص) بالمفعي القوي وهو للفسر بقوله (أى حذف آخره) أى الواو والالف وبالياء لان كلا منها هو لام الكلمة فإذا حذف صارت الكلمة ناقصة و بعد الحذف يجعل ما قبل المحذوف كأنه هو آخر الكلمة (و) يكون (الاعراب) الهمز (بالحرركات) الظاهرة (على التون) التي هي في الاصل عين الكلمة كند ونحوه مما حذف آخره وجعل الاعراب على ما قبله (نحو هذا هنك) وإعرابه الماء للتنبية وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ هن خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (ورأيت هنك) وإعرابه رأيت فعل وفاعل رأى فعل ماضٍ والثاء ضمير متصل في محل رفع فاعل هن مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (ومررت بهنك) وإعرابه مررت فعل وفاعل م فعل ماضٍ والثاء ضمير متصل في محل رفع فاعل بهنك جار ومجرور الياء حرف جر وهن مجرور وبالياء وعلامة جره كسر آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة وإما حسن التقص فيه لانه في حال الافراد منقوص عند جميع العرب والاصل فيها نقص في حالة الافراد أن يبقى على نفسه في حال الاضافة ولأنه المشهور في لسان العرب وإعرابه بالحروف قليل كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله والافصح الخ حتى إن الفراء والزجاجي وجماعة من النحويين لم يطلعوا عليه فأنكروه وعدوا أسماء هذا الباب خمسة (ولهذا لم يعبده صاحب الجرومية) وقدمت ترجمته (ولاغيره) أى كبعض من ألف في النحو (من هذه الأسماء وجعلوها خمسة) ويجوز النقص أيضاً في الاب والآخر والهم نحو هذا أبك وأخك وحكم ورأيت أبك وأخك وحكم ومررت بأبك وأخك وحكم ومنه قول الشاعر :

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وقصرهن أى إعرابهن إعراب للتصور أولى كقوله :

إن أبها وأبأ أبها قد بلغا في الجهد غايتها

وعلى القصر تخرج لغة أهل حضرموت في قولهم بافلان فيقال قال باعزمة ورأيت باعزمة ومررت باعزمة ومنه ما نقل وبأهوا ونحو ذلك من السكى الجارية بينهم (وأبأ الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا بإعياتها كما أن الاسماء الستة أسماء بإعياتها وإنما هي أمثلة يكتب بها عن كل فعل كان بمنزلة فأن فعلان كتابة عن نحو مذهبهم وينظلقان ويستخرجان وغير ذلك وكذا البواق ونحوها خمسة نظرا إلى لفظها (فهى كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير ثنية) أسند ذلك

وأن تكون مفردة
فإن ثبتت أو جمعت
أعربت بإعراب المثنى
والمجموع والأفصح في
الهمز التقص أى حذف
آخره والاعراب
بالحرركات على التون
نحو هذا هنك ورأيت
هنك ومررت بهنك
ولهذا لم يعبده صاحب
الجرومية ولاغيره من
هذه الأسماء وجعلوها
خمسة . وأما الأمثلة
الخمس فهى كل فعل
اتصل به ضمير ثنية

الفعل إليه على أنه فاعل به (نحو يفعلان) بإياه اللتناة تحت اللاتنين الثائبين نحو الزيدان يفعلان (وتفعلان) بإتاء اللتناة التفوقية للاتنين المخاطبين واللتنين المخاطبتين نحو أتيا تفعلان والفتاتبتين نحو المهندان تفعلان (أو) اتصل به (ضمير جمع) أسند ذلك الفعل إليه (نحو يفعلون) بإياه للئتناة التحذية لجماعة المذكور الثائبين نحو الزيدون يفعلون (وتفعلون) بإلتناة التفوقية لجماعة المذكور المخاطبين نحو أتتم تفعلون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) أسند ذلك الفعل إليه (نحو تفعلين) بإلتناة فوق للواحدة المخاطبة لا غير نحو أنت تفعلين (فانها) أى المذكورات (ترفع بثبوت النون) للكسورة مع الألف غالبا للفتحة مع اجتنبها نيابة عن الضمة (وتنصب وتجرم بحذف النون) نيابة عن الفتحة والسكون نحو - فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا - حملوا النصب على الجزم بحامه على الجر في اللتي وجمع الذكر السالم لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص وتفعلان كآز يدان وتفعلون كالزيدون وتفعلين كالزبدن ، وأما نحو - أحتاجون في الله - فأصله أحتاجوني بنونين إحداهما نون الرفع والأخرى نون الوقاية خذفت إحداهما حالة الرفع تخفيفا والذى عليه أكثر التأخرين وقالا للأخض أن المذنوفة نون الوقاية فالفعل على هذا مرفوع بثبوت النون وإليه مفعول به ، وقال ابن مالك تبعا لسببويه : المذنوفة نون الرفع وصحة في اللتي والتوضيح وعليه فيقال أحتاجون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المذنوفة تخفيفا والنون الموجودة نون الوقاية وإليه مفعول به ، قال ابن مالك : سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء التسكلم ومن التباس أمر مذكرة بأمر مؤنثة في نحو أكرمى بدل أكرمت إذ لو حذفت لم يفهم للزاد ، وقال غيره سميت بذلك لأن الفرض منها وقاية ما لحقت من الكسرة الذى هو آخر الجر ، وأما قوله تعالى - إلا أن يعفون - فالفعل فيه مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وليس هو كيتفعلون لأن وزنه يعفان كقولك النساء يخرجن والواو فيه ليست واو الجماعة بل هى لام الكلمة .

(تنبيه) هولة الايقاظ للشيء واصطلاح الاعلام بتفصيل ما علم إجمالا ما قبله (علم مما تقدم) في الباب السابق (أن علامات الاعراب) بحسب مواضعها وهى الرفع والتثنية والنصب والخفض والفتحة والفتحة (أربع عشرة) للرفع أربع علامات والنصب خمس علامات والخفض ثلاث علامات والجرم علامتان ثم للمذكورات منها (أربع أصول) وهى (الضمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب من اسم أو فعل أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالأصل في كل اسم أن يكون جره بالكسرة (والجرم للسكون) فالأصل في كل فعل مضارع صحيح أن يكون جزمه بسكون آخره (أو) من تلك العلامات الأربع عشرة (عشر فروع) نابعة عن هذه الأصول الأربعة وهى أربعة أقسام (ثلاث) منها كرتوب عن الضمة) وهى الواو والألف والنون (وأربع) منها تروب (عن الفتحة) وهى الألف والكسرة وإليه وحذف النون (واثنتان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (وواحدة) منها تروب (عن السكون) وهى الواو كونهما عشرا أتعلمو بحسب مواضع نيابتهما وأما بحسب ذواتها فهى سبع الواو والألف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النياية) عند تلك الأصول (واقعة في سبعة أبواب) نسي أبواب النياية لأن الاعراب الواقع فيها نائب عن الأصل (الأول) منها باب (ملا ينصرف) فانه يجر بالفتحة إلا إذا أضيف أو كان مقرونا بال (الثاني) باب (جمع المؤنث السالم) واللمق به فانه ينصب بالكسرة مطلقا إلا في حالة الاضطرار وهذا هو منجذب البصريين

نحو يفعلان وتفعلان
أو ضمير جمع نحو
يفعلون وتفعلون
أو ضمير المؤنثة المخاطبة
نحو تفعلين فانها ترفع
بثبوت النون وتنصب
وتجرم بحذف النون
(تنبيه) علم مما تقدم
أن علامات الاعراب
أربع عشرة أربع
أصول الضمة للرفع
والفتحة للنصب
والكسرة للجرم
للسكون وعشرون
نابعة عن هذه
الأصول: ثلاث تروب
عن الضمة وأربع عن
الفتحة واثنان عن
الكسرة وواحدة عن
السكون وأن النياية
واقعة في سبعة أبواب
الأول مالا ينصرف
الثاني جمع المؤنث
السالم

وقال السكوفيون يجوز نصبه بالفتحة مطلقا على الأصل (الثالث) باب (الفعل المضارع المتعل
 الآخر) فإنه يجوز بحذف آخره على الشهور ، وعليه عامة اللغويين تبعاً لابن السراج في زعمه أن
 الحركات الاعرابية لا تقتصر على حالي الرفع والنصب فعنده لما دخل الجازم حذف الحرف نفسه والصحيح
 الذي عليه سيبويه والجمهور أن إعرابه بالحركات تقتصر فيه الضمة في نحو يدعو والفتحة في نحو يحشى
 كما يقتدران في نحو موسى والقاضي ، وعلى هذا فيجزمه بحذف الحركة المتدرة قطعاً وإنما حذف
 حرف العلة ثلاثاً لتبني صورة المجزوم بصورة الرفع فكأن القصد من حذف حرف العلة الفرق
 بينهما (الرابع) باب (التنوين) وما حمل عليه فإنه يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء (الخامس) باب
 (جمع المذكر السالم) وما حمل عليه فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء وعلى ما ذكر من كون التنوين
 والمجموع معاً يرفع بالأحرف الثلاثة تكون الأحرف الثلاثة هي نفس الإعراب ، وهذا هو مذهب
 جماعة من البصريين ، ويجري عليه جمع متأخرون كأي حبان وتلميذه ابن عقيل ، واختاره ابن
 مالك وابن هشام ، وقيل إنهما معاً يرفعان بحركات مقدرة في الأحرف فهي أنفسها محال الإعراب كالمدال
 من زيد والرأه من بكر ، وهذا هو الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه وجمهور البصريين وهو الأقوى
 والأصح عند المحققين (السادس) باب (الأسماء الستة) فإنه يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء
 وهذا هو المشهور في إعرابه والذي عليه الجمهور وهو الأصح أن إعرابه بحركات مقدرة على حروف
 العلة الثلاثة (السابع) باب (الأسماء الخمسة) فإنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتحذف بحذفها . وأعلم
 أن ما ذكره للصف من كون النياحة واقعة في سبعة أبواب مبنى على المذهب المشهور أن التنوين والمجموع
 والأسماء الستة معاً يرفعون بالحروف لا بالحركات المقدرة وأن الجزم في الفعل بحذف الحرف لا بحذف
 الحركة . وأما على المذهب الصحيح الذي شئ عليه سيبويه والجمهور فأبواب النياحة ثلاثة فقط بابان
 من الأسماء وهو ما جمع تألف وتاء مزيدتين والثاني ما لا ينصرف وباب من الأفعال وهو الأسماء
 الخمسة لأن الإعراب بالحروف لا مدخل له عنده في الأسماء ألبتة .

(فصل) في بيان ما إعرابه تقديري (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة
 (في الاسم) الذي ليس مقصوراً ولا منقوصاً ولا منثني ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً (المضاف) التسكور
 آخره ليناسب الياء (إلى ياء التسكام) سواء كانت مفتوحة وهو الأصل فيها ككلم ما كان على
 حرف واحد أم سكتة للتخفيف وذلك (نحو غلاي وابن) فتقول في إعراب نحو جاء غلاي وابن
 جاء فعل ماض غلاي فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها
 اشتغال المحل بحركة النسابة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء ضمير متصل في
 محل جر بالإضافة وابن مفعول عليه وتقول في نحو رأيت غلاي وابن ، غلاي مفعول به وهو منصوب
 وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء إلى آخر ما ذكرنا في الذي قبله وتقول في نحو مررت بنلاي
 وابن غلاي مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها الخ ، وإنما
 قدرت الحركة فيه لأن ياء التسكام تستدعي انكسار ما قبلها لأجل النسابة والمحل الواحد لا يقبل
 حركتين ونبت الاسم للضاف بكونه ليس مقصوراً الخ احترازاً عما إذا كان مقصوراً فإنه تثبت أنه
 ويبقى إعرابه بحركات مقدرة عليها للتعذر وعما إذا كان منقوصاً فإن ياءه تدغم في ياء التسكام وتشدد
 نحو جاء فاضى ورأيت قاضى ومررت بقاضى ويبقى إعرابه بحركات مقدرة على الياء للاستقلال وعما
 إذا كان منثني فإنه في حالة الرفع يبقى لأنه ويكون رفعه بها نياحة عن الضمة نحو جاءني مسلمان وفي حالة
 التنصب والجر تدغم ياءه في ياء التسكام نحو رأيت غلاي ومررت بنلاي وعما إذا كان جمع مذكر

الثالث الفعل المضارع
 الفصل الآخر الرابع
 التنوين الخامس جمع
 للمذكر السالم السادس
 الأسماء الستة السابع
 الأسماء الخمسة

(فصل) تقدر
 الحركات الثلاث في الاسم
 المضاف إلى ياء التسكام
 نحو غلاي وابن

سالمًا فانه في حالة الرفع تغلب واؤه ياء وتدغم في ياء للتسكيم ويكون رفعه بالواو للتقلية ياء مدغمة وهو مضاف ياء التسكيم مضاف إليه نحو جادني مسلي أصله مسلمون لي فلما أضيف إلى الياء حذفت النون لأجل الإضافة والواو قلبت ياء وأدغمت وفي حالي النصب والجر تدغم ياؤه في ياء التسكيم على نحو ما تقدم في التي تحو رأيت مسلي ومردت مسلي فعلمة نصبه وجره الياء نيابة عن الفتحة والكسرة وهو مضاف الياء مضاف إليه (و) تقدر أيضا جميع الحركات (في الاسم للعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا فخرج بالألف ما آخره ياء وخرج باللازمة الأسماء الستة حالة النصب والافتراق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو كسرة كرحى وعسا (وحبلى) فانك تقول في كل منها حالة الرفع وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وفي حالة النصب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وفي حالة الجر وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور . واعلم أن محل تقدير الحركات الثلاث فيه إذا كان منصرفا نحو الفتى ورعى فأما غير المنصرف كوسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة حالة الرفع والفتحة في حالي النصب والجر والمقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه ، وقيل بتقديرها أيضا لأنها إنما استقلت بها لا ينصرف كما حدد للثقل ولا تقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل موسى وحبلى فانه كوسى (ويسى) أى الاسم الذي آخره ألف لازمة (مقصورا) لأنه ضد للممدود وأولانه مقصور أى منوع من ظهور الحركات فيه ، والله در القائل :

سلم على الولي البهاء وصفه شوقى إليه وانى يملوكمه
أبدا يحركى إليه شوقى جسمى به مشطورة متهوكة
ولقد تحلت لبهده فكأننى ألف فليس يمكن تحريكه

وقد يلحق للمقصور التنوين فنسقط أنه في اللفظ وذلك نحو هذه عما ورعى وفقى ورأيت عما ورعى وفقى ومردت بصا ورعى وفقى . والمقصور والممدود على ضربين : ضرب منه يدرك بقياس وضرب منه يدرك بالسباع وقد جاءت ألفاظ مملودة ومقصورة وجميع ذلك يعرف من باب التصور والممدود في مبسوطات علم النحو (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) مقرونا بأل (نحو القاضى والداعى والرتقى) أولا كقاض وداع ومرتنق وأما قدرنا لاستقلالهما على الياء فتقول في نحو جاء القاضى جاء فعل ماض والقاضى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم منقوص وفي نحو مردت بالقاضى ، بالقاضى جار ومجرور الياء حرف جر والقاضى مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم منقوص (ويسى) أى الاسم المذكور (منقوما) لأنه نقص منه بعض الحركات ولأن لاه وهى الياء تحذف إذا نون كقياض فرارا من الالتقاء الساكنين (نحو يوم يدع الداع) وإعرايه يوم ظرف زمان متعلق بإذ كر مضمرا أو قوله تعالى بعده - يخرجون - وقيل غير ذلك يدع فعل مضارع مرفوع تجرده عن الناصب والجارزم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو والداع فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة تحفيضا منع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم منقوص ، والمراد بالداعى إسرائيل ، وقوله - إلى شئ سكر - أى منكر تنكره النفوس لشدة وهو الحساب وحذفت

وفي الاسم العرب الذي
آخره ألف لازمة نحو
الفتى والمصطفى وموسى
وحبلى ويسى
مقصورا وتقدر الضمة
والكسرة في الاسم
الذي آخره ياء لازمة
مكسور ما قبلها نحو
القاضى والداعى
والرتقى ويسى
منقوما نحو يوم يدع
الداع

الواو من يدع في الرسم تبعاً للتعليق والياء من الداع تخفيفاً إجراء لأل مجرى التنوين للعاقب لها ، فكما تحذف الياء مع التنوين تحذف مع آل (مطعنين) أى مسرعين ماضى أعناقهم (إلى الداع) وهو إسرائيل . وإعرابه مطعنين حال من الواو في يخرجون وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والتنوين زينة عوضاً عن الحركة والتنوين للذين كانا في الاسم المفرد ومطعنين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم إلى الداع جار ومجرور إلى حرف جر الداع مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء (أ) منع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم منقوص (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب مالم يضاف لياء التكميل كأمم وإنما ظهرت فيه الفتحة (لحقها) عليه نحو - أجيبيوا داعي الله - وهو محمد صلى الله عليه وسلم . وإعرابه أجيبيوا فعل أمر مبنى على حذف التنوين وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل داعي مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه .

(تنبيه) هل ما ذكر في الاسم المنقوص مالم يكن على صيغة منتهى الجموع ومالم يكن أول جزئين جعل مجموعهما اسماً واحداً فإن كان على صيغة منتهى الجموع فالقدر فيه الضمة والفتحة وذلك نحو جوار وغواش فتقول هذه جوار ومررت بجوار . وإعرابه الهاء للتنبيه وهذه اسم إشارة في محل رفع مبتدأ جوار خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم منقوص ومررت فعل وفاعل بجوار جار ومجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة للعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم منقوص ، وأما في حالة النصب فتظهر فيه الفتحة نحو رأيت حوارى وإن كان المنقوص أول جزأين جعل مجموعهما اسماً واحداً وتركيباً إضافياً وآخر أولهما ياء نحو رأيت معديكرب فإنه يقدر في آخر الجزء الأول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف إذ لم يسم في الفتحة في حالة النصب (وتقدر الضمة والفتحة) دون الكسرة (في الفعل المضارع للعلل) آخره بالفتحة لتعذر نحو بكها كما مر بخلاف السكون فلا يقدر فيه نيابة حذف الألف عنه على ما مر وذلك نحو زيد يغشى ولن يغشى فيغشى في الأول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة رفعه في الأول ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وعلامة نصبه في الثاني فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (وتقدر الضمة فقط) أى دون الفتحة (في الفعل المضارع للعلل) آخره (بالواو وبالياء) فالأول (نحو) زيد (يدعو) وإعرابه زيد مبتدأ يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن التائب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر (و) نحو زيد (يرى) وإعرابه زيد مبتدأ يرى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن التائب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر (وتظهر الفتحة) في آخره إذا دخل عليه نائب لحقها (نحو لن يدعو ولن يرى) وإعرابه لن حرف نفي ونصب يدعو فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره ومثله لن يرى (والجزء في الثلاثة) أى في الأفعال الثلاثة العلة إذا دخل عليها جزم (بالحذف) لأواخرهن (كأتقدم) بيان ذلك نحو لم يفر ولم يغش ولم يرم لأن آخره العلة لصحتها يسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل كما تسلط على الحركات فحذفها

مطعنين إلى الداع وتظهر فيه الفتحة لحقها نحو - أجيبيوا داعي الله - وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع للعلل وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع للعلل بالواو وبالياء نحو يدعو ويرى وتظهر الفتحة نحو لن يدعو ولن يرى ، والجزء في الثلاثة بالحذف كأتقدم

(١) أى المحذوفة تخفيفاً لأن لفظ القرآن كذلك اه مصححه

كما تحذف الحركات وحمل حذف الحرف الجازم إذا كان أصليا فإن كان بدلا من أصل فلا يحذف نحو
يقرأ بفتح أوله مضارع قرأ ، فانك تقول فيه لم يقرأ بالألف ويمتنع حذفها لاستيفاء الجازم مقتضا ،
وهو حذف الحركة وهي الهزمة التي كانت موجودة قبل الإبدال ألفا .

(فصل في موانع الصرف (الاسم الذي لا ينصرف) أي لا يخلطه الصرف مفردا كان أو غيره
(ما فيه علتان) فرعيتان مرجع إحداها للفظ والأخرى للعنى والعلتان للذكورتان (من علل تسع)
لا عارض لها بدليل الاستقرار نحو مررت بغاطمة وإبراهيم ، فكل منهما فيه علتان فرعيتان من
علل تسع : الأول فيه العلمية والتأنيث . والثاني فيه العلمية والعجمة (أو) فيه علة (واحدة) من
العتين (تقوم) في الاستقلال بمنع الصرف (مقام العتتين) نحو مررت بصحراء وحيلي ومساجد ،
فكل من الثلاثة ممنوع من الصرف لعله فرعية قائمة مقام العتتين : الأول لألف التأنيث المقصورة .
والثاني لألف التأنيث الممدودة . والثالث لصيغة منتهى الجموع (والعلل التسع) على سبيل الإجمال
والعدد (هي الجمع) وهو فرع عن الواحد (ووزن الفعل) وهو فرع عن وزن الاسم لأن الأصل
في كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر ، فإذا كان فيه ذلك الوزن كان فرعاً لوزنه
(والعدل) وهو فرع عن العدل عنه لأن الأصل بقاء الاسم على حاله (والتأنيث) وهو فرع عن
التذكير لأنك تقول قائم ثم تقول قائمة (والتعريف) وهو فرع عن التنكير لأنك تقول رجل ثم
تقول الرجل (والتركيب) وهو فرع عن الافراد (والألف والنون الزائدتان) وز يادتهما فرع المزيد
عليه (والعجمة) وهي في لسان العرب فرع العربية إذ الأصل في كل لسان أن لا يخاطله لسان آخر
(والصفة) وهي فرع للموصوف وهذه التسع (بجمعها) على الترتيب للذكور (قول الشاعر) وهو الامام
العلامة النحوي بهاء الدين محمد بن التماسي الحلبي رحمه الله تعالى :

(اجمع وزن عادلا أنت بحرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كلا)

اجمع وزن عادلا أنت

بحرفة

ركب وزد عجمة

فالوصف قد كلا

فالجمع شرطه أن يكون

على صيغة منتهى

الجموع وهي صيغة

مفاعيل نحو مساجد

ودرام وغنائم أو

مفاعيل نحو مصايح

وعاريب

بثلاث ميم كلا وألفه للاطلاق ثم منها ما هو مذكور بصريح الاسم ، ومنها ما هو مذكور بطريق
الاشتقاق فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه التسع أو واحدة تقوم مقامهما صار حينئذ مشابها للفعل
من جهة أن في الفعل فرعيتين عن الاسم إحداها من جهة اللفظ وهي الاشتقاق فإن الفعل مشتق من
الصدر وثانيتها من جهة المعنى وهي الافادة فإن الفعل لا بد له من فاعل والفاعل لا يكون إلا اسما فإذا
أشبه الاسم في ذلك كان مثله في امتناع ما يمتنع فيه من الجر والتنوين ثم التعريف والوصف علتان
معنويتان وبقيت العلل التسع لفظية (فالجمع شرطه) في كونه بمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى
الجموع) أي على صيغة تنتهي الجموع في الكلمات العربية إليها لأن جمع التكسير قد يجمع فإذا انتهى
إلى هذه الصيغة لم يجمع جمع تكسير بحال ، وذلك نحو كلب مفرد وجمعه أكلب وجمع أكلب
أكالب بوزن مفاعيل ولا يجوز أن يجمع مرة أخرى وكلم جمع أسماء وجمع أسماء أسامى بتشديد
الياء بوزن مفاعيل إذ الحرف المشدد يقوم مقام حرفين وهي أي الصيغة التي تنتهي إليها جموع جمع
التكسير (صفة مفاعيل) من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور لفظا
(نحو مساجد ودرام وغنائم) أو تقديرا نحو دواب أصله دواب (أو) صيغة (مفاعيل) من كل جمع أوله
مفتوح . وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيتها ساكن (نحو مصايح وعاريب)
وقد أفهم تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميم وهو كذلك ، لأن التعبير موافقة
مفاعيل ومفاعيل في الهيئة والوزن لا في الحروف ، وقد قال لهذا الجمع الجمع للتناهي والجمع الذي
لا نظير له في الآحاد أي لا مفرد عرييا على وزنه وإذا سمي بهذا الجمع كخضاجر علما للضبح وهو وزن

لقبية امتنع صرفه نظرا إلى الأصل . وأما سراويل فقليل منصرف والأصح منع صرفه فقال
 سيبويه أعجى حمل على موازنه في العربية وهو مصابيح ، وقال للبرد هو عر في جمع سراويل
 تقديرا لا تحقيقا لأن مدلول سراويل مدلول سراويل لأن كلا منهما اسم جنس وأما نحو
 ملائكة مما كانت فيه الهاء زائدة فنصرف (وهذه العلة) يعني الجمع الذي لانظيره في الآحاد (هي
 العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي فلا يحتاج معها إلى علة
 أخرى بل تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) وإنما قام الجمع مقامهما لأن كونه جمعا بمنزلة
 علة واحدة وهي راجعة إلى المعنى وكونه على صيغة لانظيره في الآحاد بمنزلة علة أخرى وهي راجعة إلى
 اللفظ ، ولهذا ولحقته الهاء انصرف لشبهه بالفرد حينئذ (وأما وزن الفعل) أي الوزن الذي يكون
 للفعل للماضى أو المضارع أو الأمر (فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل) بحيث
 لا يوجد في اللغة العربية اسم على ذلك الوزن إلا متقولا من الفعل مجردا من فاعله وذلك (كشمر
 بتشديد اليم) فإنه علم لفرس للحجاج بن يوسف منقول من شمر يشمر تشمعا إذا أسرع في الشيء
 وفعل بتضعيف العين عتص بالفعل فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل (وضرب) بالتخفيف
 والتشديد كما قاله الخليلي (بالبناء للفعل) إذا جعل علما لشيء فإنه منقول من الفعل الذي هو
 ضرب يضرب ضربا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واحترز بقوله بالبناء للفعل عما هو
 بصيغة المعلوم فإنه غير عتص بالفعل (وانطلق ونحوه من الأفعال للماضية البدوءة بهمزة الوصل)
 فإنه (إذا سمى بشئ من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لأن هذا الوزن لا يوجد في غير
 الفعل ومثله ما كان مبدوءا ببناء المطاوعة نحو نقاتل وتصلح فإنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال
 الأزهري وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع ، واحترز الصنف بقوله على وزن خاص بالفعل
 عما إذا كان له وزن لا يختص بالفعل فإن كان الاسم به أولى لكونه غالبا فيه كالشيء على وزن فاعل
 ككاهل علما أو كان مستعملا في الاسم والفعل على السواء كالشيء على وزن فعل بفتح العين كضرب
 وشجر أو وزن فاعل نحو جعفر ودحرج فإنه منصرف وإن كان الفعل به أولى بأن يكون غالبا فيه
 كأشد بكسر الهمزة والياء وسكون اللثمة بينهما وبالبدال الهملة وهو علم جعل على حجر الكحل فهو
 ممنوع من الصرف لأنه موازن لأضرب أمر من الضرب (أو يكون) الاسم (في أوله زيادة كزيادة
 الفعل) المضارع أي بأن يكون في أوله حرف من حروف تأيت فإن الفعل أولى بهذه الزيادة من
 الاسم لأنها في الفعل تدل على معنى وفي الاسم لا تدل على شيء وذلك نحو أفسك بفتح الهمزة والكاف
 وسكون القاء بينهما وهي الهمزة يقال أخذته أفسك إذا أصابته رعدة فإن الهمزة فيه لا تدل على
 معنى وهي في موازنه من الفعل نحو أذهب دالة على التسليم ، فلذا كان الفتح بهذه الزيادة من الأفعال
 أصلا لفتح بها من الأسماء (وهو) أي الاسم مع تلك الزيادة (مشارا للفعل في وزنه) بشرط كون
 الوزن لازما باقيا في اللفظ على حاله الأصلية غير عاتلة لطريقة القسم وذلك (كأحمد) مبدوءا
 بالهمزة (وزيد) مبدوءا بالياء علمين على شخصين (ونقلب) مبدوءا بالياء علما على قبيلة (ورحس)
 مبدوءا بالتون علما على بنت فكل من هذه الأربعة غير منصرف للعلمية ووزن الفعل فإن لم يكن
 الوزن لازما نحو امرئ معلما فإنه منصرف لأنه في الرفع نظيرا كتب ، وفي النصب نظيرا ذهب ، وفي
 الجر نظيرا ضرب فلم يلزم وزنا واحدا في الأحوال الثلاثة وإن لم يكن الوزن باقيا على حاله الأصلية
 فهو منصرف أيضا نحو رد وقيل ويبيع مبنيات للفعل لأنها لم تنب على حالها الأصلية فإن أصلها
 فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الإدغام والإعلال فصارَتْ صيغة رد بمنزلة فعل وصيغة قيل

وهذه العلة هي العلة
 الأولى من العلتين
 اللتين كل واحدة
 منهما تمنع الصرف
 وحدها وتقوم مقام
 العلتين وأما وزن
 الفعل فالمراد به إما أن
 يكون الاسم على وزن
 خاص بالفعل كشمر
 بتشديد اليم وضرب
 بالبناء للفعل وانطلق
 ونحوه من الأفعال
 للماضية البدوءة
 بهمزة الوصل إذا سمى
 بشئ من ذلك أو
 يكون في أوله زيادة
 كزيادة الفعل وهو
 مشارك للفعل في وزنه
 كأحمد زيد ونقلب
 ورحس

ويصح منزلة ذلك فوجب صرفها لذلك، والترجس. قال الناكهي: هو بفتح أوله وكر ما قبل آخره
إبه وقال في القاموس: والترجس بكسر الهمزة وفتحها نافع شبه للزكام والسداع الباردن وأمله
يعني عروقه منقوعا في الحليب ليلتين يطلى به ذكر العنين فيقيمه ويفعل فعلا عجيبا إبه (وأما العدل)
الذي يمتنع الصرف (فهو خروج الاسم) أي تحويله (عن صيغته الأصلية) أي صيغته التي كان
ينبغي أن يكون عليها إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى والعادة والخروج عن الصيغة الأصلية (إما
تحقيقا) بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، وذلك
في أنواع منها آخر بضم الهمزة وفتح الحاء في نحو مررت بنسوة آخر فأخر صفة للنسوة وهو مجرور
وعلازمة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعدل والصفة وذلك لأنه جمع لأخرى.
أشئ آخر بفتح الحاء بمعنى منابر فكان حق جمع للؤث أن يقال فيه الآخر بالآلف واللام. وأما
آخر بعد الهمزة وفتح الحاء فلا عدل فيه ولكنه ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل، ومنها
فعل في التوكيد وهي جمع وكسح وبسح وبتسح فاتها ممنوعة من الصرف العلمية والعدل لأنها
معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، ومنها سحر إذا أريد به سحر يوم بيئته وكان مجردا من
أل والإضافة نحو اعتسك في يوم الجمعة سحر فهو ممنوع من الصرف العلمية والعدل لأنها معرفة.
معدولة عن السحر، ومنها فعال بفتح الفاء علما مؤنث كخادم وقطام في لغة تميم فاتهم بمنوع صرفه
قال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال البرد العلمية والتأنيث المعنوي كزيت وأهل الحجاز
يبنونه على الكسرة، وعلى ذلك قول الشاعر:

إذا قالت حذام صدقوها فإن القول ما قالت حذام

ومنها أمس إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك فإن بني تميم يبنونه أيضا من الصرف العلمية
والعدل لأنه معدول عن أمس والحجاز يبنونه على الكسرة مطلقا، ومنها موازن فعال بضم
الفاء ومفعول بفتح الهمزة (كحاذ) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثة (وتشاء) بضم
أوله (ومثني) بفتح أوله (وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله ونكون ثانيه (ورباع) بضم
أوله (ومربع) بوزن مثلك والأربعة مسموعة بأضاق وما زاد عليها كالخسة (وهكذا إلى العشرة)
أي مع العشرة على الأصح وقول البخاري في صحيحه وأني عبيدة إن العرب لا تتجاوز الأربعة اعترضوه
بأن غيرهما سمع ما لم يسمعا (فاتها) أي الأمثلة للذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من
واحد إلى العشرة حال كونها (مكررة) فأحد وموحد ومعدولان عن واحد واحد وثاء ومثني
معدولان عن اثنين اثنين وهكذا والدليل على أن أصلها ذلك أن معناها يكرر دون لفظها والأصل
فها إذا كان المعنى مكررا أن يكون اللفظ أيضا مكررا فعل أن أصلها لفظ مكرر واحد واحد واثنان
اثنان وثلاثة ثلاثة وهكذا (فأصل جاء القوم أحاد) وإعرابه جاء فعل ماض القوم فاعل أحاد حال
من القوم وعلازمة نصبه فتح آخره ولم يبنون لأنه ممنوع من الصرف للصفة والعدل (جاءوا واحدا
واحدا) أي متفرقين فمفعولهم واحد إلى أحاد تخفيفا للفظ (وأصل جاء القوم مثني) وإعرابه
كإعراب الذي قبله غير أن النصب في مثني بفتحها مقننة على الألف منع من ظهورها التعذر
لأنه اسم مقصور (جاءوا اثنين اثنين وكذا في الباقي) فأصل جاءوا ثلاث ثلاث ثلاثة وهكذا
(ولما) أن يكون الخروج عن الأصل (تقديرا) بأن لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل
في ذلك الاسم إلا أنه لما وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلمية قدرها فيه العدل حفظا لتأنيدهم
عن الأخرام وذلك (كالأعلام التي على وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كهمز) ونحوه ما

وأما العدل فهو خروج
الاسم عن صيغته
الأصلية إما تحقيقا
كأحد وموحد وثاء
ومثني وثلاث ومثلث
ورباع ومربع وهكذا
إلى العشرة فاتها معدولة
عن ألفاظ العدد
الأصول مكررة فأصل
جاء القوم أحاد جاءوا
واحدا واحدا وأصل
جاء القوم مثني جاءوا
اثنين اثنين وكذا
في الباقي وأما تقدرا
كالأعلام التي على
وزن فعل كهمز

ليس بصفة في الأصل (وزفر) علم على الاسم أي خالد زفرتم هذيل الكوفي صاحب أبي حنيفة مات
 رحمه الله سنة خمسين ومائة (وزحل) علم على كوكب في السماء السابعة ، مبي بذلك لأنه زحل أي بعد
 (فأنها لما سمعت) أي الأعلام للذكورة ونحوها مما جاء من الأعلام على وزنها كجمع وقزح
 وجشم (مجموعة من الصرف) وجملة ما سمع من العرب من الأعلام المعدولة تقديرا أربعة عشر
 الثلاثة للذكورة وجمع وقزح وجشم ومضر وعصم ومجا ودلف وهبل وبلغ وقم وشعل وكاهل
 معدولة عن فاعل إلا الأخير فإنه معدول عن أنفل فهذه الأسماء التي سمعت أي نطقت بها العرب غير
 منصرفة (وليس فيها علامة ظاهرة غير العلمية) وهي لا تستقل بمنع الصرف وأمكن العدل دون
 غيره (قدروا فيها العدل) لأن الغالب في الأعلام النقل مع أن ضيغة فعل قد كثرت فيها العدل كذمر
 معدول عن غافر وفسق معدول عن فاسق (وأنها معدولة) عن فاعل غالبا فعمر (عن عامر و)
 زفر (عن زافر و) زحل (عن زاحل) لأن عامرها وزاخرها وزاحلا ثابته في الأحاد التنكرات بخلاف
 عمر وزفر وزحل (وأما التأنيث) للبانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام) الأول (تأنيث
 بالآلف) أي الصورة نحو حبلى أو المدودة نحو صحراء (و) الثاني (تأنيث بالياء) الثلاثة من
 فوق نحو حمزة وطلحة (و) الثالث (تأنيث بالهمزة) نحو زين وسعد وقد يجتمع التأنيث باللفظ
 والهي على كلمة واحدة نحو فاطمة (فالتأنيث بالآلف بمنع الصرف) أي يستقل بمنع صرف ما هي فيه
 (مطلقا) أي سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسميا أم صفة (سواء كانت الآلف مقصورة
 كحبلى ومرضى وذكرى) بلا همز بعد الآلف فتقول في أعراب نحو مرث حبلى ، بحبلى جار ومجرور
 وحبلى محمول بالياء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع
 له من الصرف علامة تقوم مقام علتين وهي آلف التأنيث المقصورة (أو كانت مدودة كصحراء وحمراء
 وزكرياء) بهمزة بعد الآلف فتقول في أعراب نحو مرث صحراء جار ومجرور الباء حرف جر صحراء
 مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من
 الصرف علامة تقوم مقام العلتين وهي آلف التأنيث المدودة وإنما مثل النصف للتأنيث بالآلف بأشياء
 متعددة للإشارة إلى أنها تمنع صرف ما هي فيه نكرة كان كذكرى وحمراء أو معرفة كزكرياء أم
 مفردا كهذه الأمثلة أو جمعا كمرضى اسميا كما تقدم أو صفة كحبلى ومن المؤنث بالآلف للتصورية رضوى
 بتثنية الراء جبيل بالمدينة الشريفة ، وبالآلف المدودة أسماء لأن أصله كما قال سيبويه وما بالواو وزعم
 الفراء أنه جمع اسم فنعته إذا كان علما مؤنثا للعلمية والتأنيث للنوعى وإن كان علما لمذكر للعلمية
 والتأنيث الأصلي نظرا لكونه منقولا عنه ومن ذلك ما ذكره الصنف بقوله (وأشياء) وإنما أخرها
 عما قبلها للخلاف فيها وما ذكره من إلحاقها بالمؤنث بالآلف هو مذهب سيبويه لأن أصلها شيء
 كحمراء كرهوا اجتماع هزتين بينهما آلف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فنقلوا أشياء
 بزنة لفعاء (وهذه اللمة) يعني بذلك التأنيث بالآلف للتصورية أو المدودة (هي اللمة الثانية من
 العلتين التين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) فلا تحتاج معها إلى علامة أخرى بل تستقل
 بمنع الصرف (فتقوم مقام العلتين) وذلك لأنها في نفسها علامة لفظية ولزومها لما هي فيه بحيث
 لا يصح حذفها منه بحال بمنزلة علامة أخرى معنوية بخلاف تاء التأنيث فإنها معرضة للزوال لأنها لم
 توضع إلا للفرق بين المذكور والمؤنث ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تنزه (وأما
 التأنيث بالياء) ويقال له التأنيث اللفظي (فيمنع الصرف) لما هي فيه (مع العلمية) أي إذا
 كان الاسم الذي دخلت عليه علما ليصير التأنيث حينئذ لازما لأنه بدون العلمية في معرض الزوال

وزفر وزحل
 فأنها لما سمعت مجموعة
 من الصرف وليس
 فيها علامة ظاهرة غير
 العلمية قدروا فيها
 العدل وأنها معدولة
 عن عامر وعن زافر
 وعن زاحل . وأما
 التأنيث فهو على ثلاثة
 أقسام تأنيث بالآلف
 وتأنيث بالياء وتأنيث
 بالهمزة فالتأنيث بالآلف
 يمنع الصرف مطلقا
 سواء كانت الآلف
 مقصورة كحبلى
 ومرضى وذكرى أو
 كانت مدودة كصحراء
 وحمراء وزكرياء
 وأشياء . وهذه اللمة هي
 العلة الثانية من
 العلتين اللتين كل
 واحدة منهما تمنع
 الصرف وحدها فتقوم
 مقام العلتين . وأما
 التأنيث بالياء فيمنع
 الصرف مع العلمية

ولا يقوى على منع الصرف فاشتراط العلمية فيه لتحصيله عن الزوال حتى لو سمي به مذكر لم تزل
 التاء نحو حمزة وقائمة في قولك مررت بإمرأة قائمة منصرفة وإن كان فيه الصفة والتأنيث لأن تأنيثه
 معرض الزوال لأنك لو وصفت به مذكرا تقول مررت برجل قائم (سواء كان) أي مالم هو مؤنث
 بالتاء (علما لمذكر كطلحة أو مؤنث كفاطمة) سواء كان متحرك الوسط أم ساكنه زائدا على
 ثلاثة أحرف أو غير زائد عليها (وأما التأنيث للننوى) وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا
 عن إحدى علامات التأنيث الثلاث، وهي التاء والتأنيث الممدودة والتأنيث للقصور
 (فهو كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) بفتح الباء: أي يمنع الاسم
 الصرف (مع العلمية) لأنها تحسن تأنيثه عن الزوال (لكن) لا يصبر منع صرفه واجبا إلا
 (بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) بضم أوله علما لامرأة ومثله زيب وسرم
 لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا بحرك الوسط كقصر) علما للطبقة من طباق جهنم واشتقاقه
 من الساقور وهو الحمر ومثله لطفى فانه عنوع من الصرف للعلمية والتأنيث للننوى لأن تحرك الوسط
 قائم مقام الحرف الرابع فقلل الاسم فوجب منع صرفه بخلاف ساكن الوسط كهند فان سكونه واجب
 الخفة فيزول بذلك أحد السببين فذلك لم يجب منع صرفه (أو) ثلاثيا ساكن الوسط (أعجميا)
 (كجبور) بضم الجيم وسكون الواو اسم بلد بفارس لحصول الثقل بالعجمة في لسان العرب (أو)
 ثلاثيا ساكن الوسط (منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد) فانه ينقله إلى المؤنث
 حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فنع من الصرف (فان لم يكن شيء من ذلك) بأن كان مؤنثا معنويا
 ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي ولانقولا من المذكر بأن كان في الأصل مؤنثا (كهند ودعد جاز
 الصرف) نظرا إلى خفة اللفظ بالسكون فقاوم ثقل إحدى المثلين (و) جاز (ترك) نظرا لوجود
 المثلين العلمية والتأنيث (وهو) أي ترك الصرف (الأحسن) عند الجمهور تخشيا عن إلغاء
 المثلين وإن كان المؤنث للننوى ثانيا كيد علما جاز فيه الوجهان أيضا ولتنع أرجح وإذا سمي
 مذكر بمؤنث الأصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركا كمين وقدم علمين
 منقولين من اسم الجارحين وإن كان زائدا على الثلاثة كزيب منع، وأما أسماء القبائل والبلدان التي
 لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما منع عدم انصرافه ومنها ما منع انصرافه ومنها ما منع فيه الأمران
 ومنها ما لم يمنع فيه شيء فعلم الانصراف باعتبار أنها اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف
 باعتبار أنها اسم الحي أو السكان (وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية)
 لأن تعريف المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات لا يوجد إلا في البنات ومنع الصرف من أحكام
 العربات والتعريف بأل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكمه فلا يتصور حينئذ كونها
 سببا لمنع الصرف فرب بين إلا التعريف بالعلمية (ومنع) أي العلمية (الصرف) إذا اجتمعت
 في اسم (مع وزن الفعل كاحمد وزيد) فكل منهما في نحو مررت بأحمد وزيد مجرور بالفتحة نيابة
 نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف وللانحاف له من الصرف عثتان فرعيتان وهما العلمية ووزن
 الفعل (ومع العدل كعمر وزفر) فكل منهما في نحو مررت بعمر وزفر مجرور بالفتحة نيابة عن
 الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعدل (ومع التأنيث) بنبر الألف كاتقدم بيان ذلك (ومع
 التركيب الزجى) بل تعين معه كاسيأتى (ومع الألف والتون كعثان) فتقول في نحو مررت بعثمان
 عثمان مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف
 والتون (ومع العجمة) بل تعين معها (كاسيأتى) بيان ذلك، وأما الصفة فلا تمنع العلمية الصرف معها

سواء كان علما لمذكر
 كطلحة أو لمؤنث
 كفاطمة وأما التأنيث
 للننوى فهو كالتأنيث
 بالتاء فيمنع مع العلمية
 لكن بشرط أن
 يكون الاسم زائدا
 على ثلاثة أحرف كسعاد
 أو ثلاثيا بحرك الوسط
 كقصر أو أعجميا
 كجبور أو منقولا من
 المذكر إلى المؤنث كما
 إذا سميت امرأة بزيد
 فان لم يكن شيء من
 ذلك كهند ودعد جاز
 الصرف وتركه وهو
 الأحسن وأما التعريف
 فالمراد به العلمية وتمنع
 الصرف مع وزن الفعل
 كاحمد وزيد ومع
 العدل كعمر وزفر ومع
 التأنيث ومع التركيب
 للزجى ومع الألف
 والتون كعثان ومع
 الصفة كاسيأتى

لأنهما لا يجتمعان لما بينهما من التضاد لأن الصفة لا تكون إلا إنسكوة كأحر وسكران (وأما التركيب) المعتبر بمنع الصرف (فالمراد به التركيب اللزجى) وهو جعل اسمين اسمًا واحدًا منزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث فخرج التركيب الإضافى كاسمى القيس وعبد الله ونحوها لأن الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفًا فلا تصلح سببا لمنع الصرف والتركيب الاستنادى كثنى بط شرا وشاب قرناها لأن الأفعال المشتملة على الاستناد من قبيل البنيات على الأصح ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العملية . ثم قيل للصف التركيب اللزجى الذى يصلح أن يكون علة لمنع الصرف بقوله (المحتوم بغيرويه) وذلك (كعبابك) علما على بلدة مركب من بعل وهو ضم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعل اسمًا واحدًا ممنوعًا من الصرف للعامة والتركيب اللزجى (وحضرموت) وهو علم لقطر من اليمن مركب من حضرموت ثم جعل اسمًا واحدًا ممنوعًا من الصرف للعامة والتركيب والتركيب ويكون الأعراب على الجزء الأخير منه ، وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذ لم يكن معتلا ولا نونا كالثالين للذكورين فإن كان آخره معتلا كعديركب أو نونا كذا نجاة فيسكن فيها وقد سمع فى التركيب اللزجى الغير المحتوم بويه لثتان آخرتان بناء الجزءين على الفتح وإضافة الأول للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل ويجوز الثانى بالإضافة مصروفًا مالم يكن فيه مانع آخر كالعجبة فيرام هرمز فيمتنع ، وأما المركب اللزجى المحتوم بويه كسيويه فانه مبنى على الكسر على الأشهر ويجوز منع صرفه لأنه قد سمع ، ويجوز إضافة الجزء الأول منه للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل وبين الثانى لأنه اسم جوت والمحدثون يقولون فى حويه وخطويه ودرستويه وحضرويه بسكون الواو وضم ما قبلها وقطع ما بعدها وبإثاء ممنوعا من الصرف وهو الموافق للغة الفارسية .

(تنبيه) الحلق ألفا كهى المحتوم بويه مارك من الأعداد كخسة عشر والظروف نحو هو يأتيها صباح مساء والأحوال نحو جارى بيت بيت فإن ذلك كله من قبيل البنيات أيضا : أى فإن سمى بشيء من ذلك بقى على حاله مبنيًا . قال ابن عسقاء : إذا سمى بشيء من ذلك فإنه يلزم عند سيبويه فكه وأعرابه أعراب التثنية وأجازه بغيره بقاءه على تركيبة مبنيًا . قيل وهو أحسن وقيل بل واجب وأجاز بعضهم منع صرفه انتهى (ولا يمنع) أى التركيب المذكور (الصرف إلا مع العملية) لأنه معها لازم فيبقى على منع الصرف ، بخلاف ما إذا لم يكن معها فهو فى معرض الزوال فلا يكون معتبرا (وأما الألف والنون الزائدتان) لزيدتهما على أصل بنية الكلمة وقيل لكونهما من حروف الزيادة (فيمنعان) الاسم (الصرف مع العملية) لتحقيق شبههما حيث بذأ التأنيت من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علما نحو سعدان اسم ثوب وسرجان اسم لصغار البؤلؤ كما فى التاموس فإنه لا يمنع دخول التاء عليه ، فيقال فيه سعدانة وسرجانة وإذا دخلت مؤنثا التاء بعده عن شبه الفعل فينصرف . ثم مثل لما لا ينصرف من ذلك بقوله (كهمران وعثمان) أشار بالثالين للذكورين إلى أن زيادة الألف والنون فى الأعلام لا تختص بوزن فعلان بفتح الفاء بل تكون فيها وفى غيرها بما هو مضموم الأول أو مكسورة بخلاف الصفة فإن زيادة الألف والنون تختص منها بما هو بوزن فعلان بفتح الفاء كما ساقى وحيد . فيكون نحو عمران وعثمان ممنوعين من الصرف للعامة وزيادة الألف والنون وسلامة وريانةما إن يكون قبلهما أكثر من حرفين كهذه الأمثلة الثلاثة فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضمض فكذلك اعتباران إن قدرت أصالة التضعيف فزائدتان والاسم المضعف ممنوع من الصرف أو زيادته فالتون أصلية والاسم المضعف منصرف وذلك كحسان إن جعلته من الحسن فوزنه فعلان فلا ينصرف وإن جعلته من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا جبان إن جعلته من الحياة فلا ينصرف أو من الحين : أى من الهلاك انصرف (و) بمنعان الصرف (مع الصفة)

وأما التركيب فالمراد به التركيب اللزجى المحتوم بغيرويه كعبابك وحضرموت ولا يمنع الصرف إلا مع العملية . وأما الألف والنون الزائدتان فيمنعان الصرف مع العملية كهمران وعثمان ومع الصفة

بشرط أن يكون بوزن فعلان فتح الفاء وأن لا تقبل تاء التأنيث إما لأنه لا مؤنث له كرحمن لاسمه تعالى أو لأن مؤنثه فعلى (كسكران) وعطشان فإن مؤنثه سكرى وعطشى وبنو أسد تؤنث بآب سكران بالياء فيقولون سكرانة وعطشانة في: صرف وهو قبيح (وأما العجمة) للسانة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع) غير العرب بأن تكون من الأوضاع (العجمية) سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الأفرنج أو الحبشة أو البربر أو غير ذلك وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة لها وبخروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو إبريدم ، فإن مثل هذا الوزن غير مستعمل في اللسان العربي و بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب : كالجيم والصاد نحو صولجان ، والجيم والقاف نحو منجنيق ، والجيم والكاف نحو سكرجة ، أو تكون فيه السين والذال نحو ساذج وأستاذ ، أو يكون في أوله نون بعدها راء نحو زرجى ، أو آخره زاي قبلها دال نحو مهنز لأن ذلك لا يكون في كلمة عربية أو بأن يكون عاريا من حروف اللدالة وهو خماسي أو رباعي ، وحروف اللدالة ستة : وهى الفاء والراء واليم والنون واللام والياء بجمعها قولك من بنفل (كأبراهيم وإسماعيل وإسحق) فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة (وجميع) بالرفع مبتدأ (أسماء الأنبياء) صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين (أعجمية) بالرفع خبر للبند ، وإنما كانت جميع أسماء الأنبياء أعجمية لأنها من أوضاع غير العرب (إلا أربعة) منها ، وهم (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله عليه وسلم) عليهم أجمعين ، فإن هذه الأربعة عربية ولهذا صرفت والحق بهذا في الصرف نوح ولوط وشيث لحقها كاسيائى ، ويجمعها قولك من شمله ، ونظمها من قال :

ألا إن أسماء النبيين سبعة لها الصر ، في إعراب من يتشدق
فثبت ونوح ثم هود وصالح شعيب ولوط والي محمد

وشمل قوله وجميع أسماء الأنبياء أعجمية موسى فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعجمة وآدم فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل تكلم ، وبه جزم الزعزرى في الكتاب ، وذهب في النصل إلى أنه عربى على وزن فاعل والمسانع له من الصرف العلمية ووزن النعل . واختلف في عزير فقال في الكتاب في الكلام على قوله تعالى - عزير ابن الله - من لم ينونه جله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جله عربيا وجكى السمين في البيع قولين على أنه علم منقول من فعل مضارع والثاني أنه اسم أحمى وألفيه زائدة ، وذكر بعضهم أن أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف إلا أربعة مالك ورضوان ومنكر ونسكير ، ومن الأعلام العجمية فرعون وقارون وهامان وبأجوج ومأجوج على قراءة من قرأها بنير همز وهو من عدا عاصما من التراء السبعة وعلى قراءة عاصم بالهمز يكونان عربيين لاشتقاقهما حيث من أوج الحمر وهو توقيده وشدته ولكهما غير منصرفين أيضا في قراءته للعلمية والتأنيث لأنها جلا اسمين للتبليتين (ويشترط) فيها أى في كون العجمة مؤثرة في منع الصرف أمران أحدهما (أن يكون الاسم) الذى فيه العجمة (علما في العجمة) أى بأن تكون العجمة متعقبة في ضمن العلم في لغة العجم إما حقيقة كأبراهيم أو حكما بأن نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقائلون فإنه كان في لغة الروم اسم جيس يعنى الجيد سمى به نافع رواية عيسى لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب فسكانه كان علما في اللغة العجمية (ولذلك) أى لاشتراط كون الاسم الأعجمي علما في العجمة (صرف لجام) وهو اسم لغة لاجل في قولهم فم الفرس (ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي لأنه لعدم علميته في العجمة أنصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بألحقوا جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته في العجمة واستعملته

كسكران ، وأما العجمة فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمة كأبراهيم وإسماعيل وإسحق وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله عليهم أجمعين ، ويشترط فيها أن يكون الاسم علما في العجمة ولذلك صرف لجام ومحمود

العرب غير علم في ابتداء النقل فلهيته طارئة بعد النقل ، وبما ذكرته يعلم أن شرط تأثير العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب من ابتداء نقله إلى لغتها علما ، وإن كان غير علم في التصمية وهذا هو الذي منى عليه النشأوين وأصحابه ونسبه بعضهم إلى الجمهور ووجه الفاكهي وابن عتقاء وكلام المصنف يوجب إلى اشتراط أن تكون العجم استعملته علما فنقلته العرب كذلك إلى كلامها بلا تصرف ، وقد قيل إنه ظاهر كلام سيبويه وعليه فقالوا وندار مصروقان لأنهما اسما جنس في لغة العجم ، وعلى الأول ممنوعان لأن العرب لم تستعملهما إلا علمين (و) ثانيهما (أن يكون زائدا على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف كإبراهيم لأن الاسم يصير حينئذ ثقيلًا ، فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع لأن خفته حينئذ تعارض أحد السببين (ولذلك صرف نوح ولو لم) مع أن كلامهما اسم عجبي استعملته العرب بعد نقله إلى لغتها علما وإنما وجب صرفهما لأن العجمة سبب ضعف غير عميقة الوجود في الاسم فلا يجوز اعتبارها مع خفة الاسم وكلا زائدا على الثلاثة الثلاثي المحرك الأوسط عند ابن الحاجب ككثر علم حصن في ديار بكر وكلام أكثر النحاة ياباه لأن العجمة سبب ضعف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا لأن الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول (وأما الصفة) للمتبرة في منع الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمه باعتبار معنى معين هو المقصود كما سحر فانه دال على ذات باعتبار المعنى المقصود منها وهو المحركة ، وشرطها في منع الصرف أن تكون أصلية فيها هي فيه بأن لم تستعمل إلا وصفا كثنى وثلاث أو تكون ثابتة له في أصل الوضع سواء كانت باقية فيه كأفضل وسكران أم لا كآدم وأسود وأبطح وأجرع ، فانها في الأصل صفات لسكال ما فيه دمه أو سواد أو انبطاح وهو الاتساع أو جرع وهو الاستواء ثم اختصت بالقيد والحية والسكان التسع والمكان المستوى ذي الرمل الذي لا يثبت شيئا وغلبت عليها الاسمية فيجب منعها ، وإن كانت اسما نظرا إلى أصلها بخلاف ما وضع اسما وعرضت فيه الوصفية كرجل أرب أي ذليل وصمرت بنسوة أربع فيجب صرفه (تضمن) أي الصفة (الصرف مع ثلاثة أشياء) الأول مع (العدل كما تقدم في معنى) للعدل عن اثنين اثنين (وثلاث) للعدل عن ثلاثة ثلاثة فهما ممنوعان من الصرف للعدل عن العدد للمكر والصفة الأصلية ، لأن هذا للمكر لم يستعمل إلا وصفا فالوصفية لازمة له (و) الثاني (مع) الألف والنون (الزائدين) بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء) لأن مضموم الفاء من الصفات كهر يان مؤثته عريانة بدخول التاء فيكون منصرفا قطعاً ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات (ولا يصحكون مؤثته) أي فعلان (على وزن فعلانة) لتحقق مشابهة الألف والنون لأنني التأنيث حينئذ سواء كان مؤثته على فعلى (نحو سكران فان مؤثته سكرى) لا سكرانة أول لم يكن له مؤثت أصلا نحو رحمن فانه ممنوع من الصرف للصفة وزيدة الألف والنون وإن لم يكن له مؤثت على فعلى لأن وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لاتقاء فعلانة الذي هو شرط بالذات (ونحو ندمان) منصرف بلا خلاف (لأن مؤثته ندمانة) بالتاء (إن كان) ندمان بمعنى ندم (من) النادمة في الشراب ، وفي التاموس : نادمه منادمة وتنداما جالسه على الشراب ، وأما إذا كان بمعنى التادم من التدم فغير منصرف اتفاقا لوجود الشرط لأن مؤثته حينئذ تدمي لاندمانة (و) الثالث (مع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفضل) غالبا كأفضل وأبطح وأعشى أو يوزن أفضل قليلا كأفضل وأجمل مصتران فانهما يوزن أبسط مضارع يطر (وأن لا يكون مؤثته) بالتاء إبلاؤه لامؤثته له أصلا كما كر لعظيم الكسرة وهي رأس الذكر وأدرن بخصيته انتفاخ أوله مؤثت على فعلى يضم أوله نحو أفضل فان مؤثته فعلى أو على فعلاء بفتح أوله (نحو أحم) فانه غير منصرف

وأن يكون زائدا على
الثلاثة ولذلك صرف
نوح ولو لم ، وأما
الصفة فتضمن الصرف
مع ثلاثة أشياء العدل
كما تقدم في معنى وثلاث
ومع الألف والنون
بشرط أن تكون
الصفة على وزن فعلان
بفتح الفاء ولا يكون
مؤثته على وزن فعلانة
نحو سكران فان مؤثته
سكرى ونحو ندمان
منصرف لأن مؤثته
ندمانه إن كان من
النادمة ومع وزن
الفعل بشرط أن
تكون على وزن أفضل
وأن لا يكون مؤثته
التاء نحو أحم

الصفة ووزن الفعل (فان مؤثته حراء) بهزمة ممدودة (ونحو أرمل منصرف) خلافاً للأخفش (لأن مؤثته) يقبل تاء التأنيث فيقال فيه (أرملة) وهي من لازوج لها وقد تطلق على الحاجة كما يفيد قول التاموس ورجل أرمل وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة انتهى (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتثنية عليه لإجله منصرفاً حقيقة لأن ما لا ينصرف هو ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما وبإدخال الكسرة والتثنية لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل النسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية النسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع سلاسل) بالتثنية لمصاحبه المنصرف الذي هو أغلا وسعيرا (وقواريرا قواريرا) بتثنيهما صرف الثاني منهما لمصاحبه للأول، وصرف الأول لأنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه قلب تثنونه ألفا كما في آخر سائر الآيات، وأجاز أبو البقاء في نصب الأول وجهين: أحدهما أن يكون خبراً لكان. والثاني أن يكون حالا فكان تامة (والضرورة) أي لضرورة وزن الشعر إما بأن يستقيم الوزن إلا بالتثنية كما في قول الشاعر:

ويوم دخلت الحدر خدر عذبة قتلت لك الويلات إنك مرجل

أو يستقيم لكن يحصل جمعه زحاف يخرج عن السلامة كقوله:

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو للسك ما كررته يضيوع

فان نعمان لو قحت ثوبه من غير تثنية لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف.

(تنبيه) يجوز للضرورة منع المنصرف على الأصح أي جعله بصورة المنوع في حذف التثنية ونحوه لامنعه حقيقة لاتقاء المانع وأجاز قوم منع المنصرف مطلقاً. قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم عليه.

باب النكرة والمعرفة

قدم للمصنف النكرة لأنها أصل المعرفة على ما قاله النحاة وعكس ذلك في الحاجية والتسهيل فقدم المعارف (الاسم) بحسب التعريف والتسكير (ضربان أحدهما النكرة وهي الأصل) على ما عليه سيبويه والجمهور وهو الأصح لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي كل اسم شائع في) جميع أفراد (جنسه) الشامل له ولتبره بمعنى أنه يصلح إطلاقه على كل فرد منها (لايخص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) وذلك (كرجل) فانه شائع في جنس الرجال لأنه يصدق على كل ذكر بالغ من بني آدم إذ لا يخص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون الآخر (وفرث) فانه شائع في جنس الخيل لا يخص لفظه بواحد منها (وكتاب) فانه شائع في جنس الكتب لا يخص لفظه بواحد من أفراد جنسه دون الآخر، فكل من الثلاثة صادق على كل فرد من أفراد جنسه لا على سبيل الشمول بل على سبيل البذل: يعني أنها تصدق على كل واحد بدلا من الآخر لأنها تصلى على الجميع دفعة واحدة، ولا يشترط في النكرة كثرة الأفراد للدرجة تحتها كما يورمه تمثيل المصنف بل الشرط أن يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها أفراد في الخارج كالأمثلة الثلاثة أو لم يكن منها إلا فرد واحد كشمس وقرانها نكرتان لأنهما من باب الكلي الذي لم يوجد منه إلا فرد واحد لكن لفظهما صالح لتناول أفراد كثيرة. ولهذا جمعا في قول الشاعر * ما للشمس قتلها الأغصان * وقول الآخر * وجوهم كأنها أفار * وأيضا ف باعتبار تجدد الشمس كل يوم والقمر في كل شهر كان أفرادهما تعددت وإن كانت حقيقتما واحدة (وتقريبها) أي النكرة والراد تقرب حدها

فان مؤثته حراء ونحو
أرمل منصرف لأن
مؤثته أرملة ويجوز
صرف غير المنصرف
للتناسب كقراءة نافع
سلاسل وقواريرا
قواريرا والضرورة
(باب النكرة والمعرفة)
الاسم ضربان أحدهما
النكرة وهي الأصل
وهي كل اسم شائع في
جنسه لا يخص به
واحد دون آخر كرجل
وفرث وكتاب وتقريبها

(إلى الفهم) أى فهم البدنى (أن يقال النكرة كلى) بالرفع خبر النكرة (ما) أى كل اسم موصوف بكونه (صالح) بفتح اللام وضمها (دخول الألف واللام) المؤثرين للتعريف (عليه) فى فصيح الكلام ومثل ذلك أم فى لغة حمير وذلك (كرجل وامرأة ونوب) فإن كلا منها صالح لدخول الألف واللام عليه بأن يقال الرجل والراة والنوب (أوكل ماوقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام) للمؤثرين للتعريف (عليه) وذلك (كذى) فى نحو مررت بذى مال ورأيت ذامال وجأت ذو مال فإن هذا الاسم لا يقبل الألف واللام لكنه وقع موقع شئ، يقبل ذلك لأنه كما قال الصنف (بمعنى صاحب) وصاحب يقبلها وكذلك من فى نحو رأيت من هو صاحب لك وقت موقع إنسان وهو يقبل الألف واللام كالإنسان فذو ومن نسكتان لوقوعهما موقع ما يقبل الألف واللام المعرفة فخرج مالا يصلح دخول الألف واللام عليه كزيد وعمرو وبكر أو يصلح ولكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحرث وعباس وحسن أعلما فإن آل إذا دخلت عليه كالفصل والحرف والعباس والحسن لا يفيد تعريفا فلا يكون نكرة عند حذفها وكذا الأسماء المتوغلة فى الإبهام وأسماء التناعين والمفعولين فإن آل وإن صلح دخولها عليه لكنها باقية على الإبهام فلا يفيدها تعريفا وخرج بفصيح الكلام ما دخلت عليه الألف واللام من المعارف مثل يزيد فى قول الشاعر :

رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله

ومن علامات النكرة أيضا دخول رب عليها كرب شيخ رويت عنه ومنه قبولها لكم أو كأين الحريتين نحو - وكمن قرية - وكأين من دابة ، ووقوعها حالا أو تمييزا بلا تأويل وإما أوجها للاثنية للجنس وهى أقسام متفاوتة الرتبة فأنكر التكرات معلوم لشموله للوجود والمعدوم ثم شئ موجود ثم متعيز وحادث ثم جسم ثم تام ثم حيوان ثم ماش ثم ذورجلين ثم إنسان ثم ذكر ثم بالغ ثم رجل (والضرب الثانى للرفة) وهو ماضع ليعمل فى واحد بعينه (وهى) فى هذا الكتاب (سنة أنواع) وزاد بعضهم سابجا وهو النداءى النكرة المقصودة كيارجل وتعريفه بالتقدير إليه ثم هذه الأنواع متفاوتة فى التعريف كالنسكرات (الضمير) ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشئ إذا أخفيت وسرته فاطلاقه حيث شذ على البارز مجاز والتعريف بالضمير والضمر للصريين ، والكوفيون يقولون الكناية والكنى لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح . قال الشاعر :

فصرح بمأتهوى ودعنى من الكنى فلا خير فى اللذات من دونها ستر

(وهو أعرفها) عند الجمهور وأعرف أنواعه ضمير للتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب (ثم العلم) على الضمير (ثم) اسم (الإشارة) ومثله النداءى المقصود عند من عده منها ومن لم يعبده منها نظر لكونه داخلا فى المحلى بالبناء على أن تعريفه بأل مقدره (ثم) اسم (الموصول) ثم العلم بالأداة (والسادس) من المعارف (ما) أى الاسم النكرة الذى (أضيف إلى واحد منها) أى هذه الحجة إضافة تفيده تعريفا كسلام زيد وغلام هذا وغلام الذى فى الدار وغلام الرجل فخرج مالا يفيد الإضافة تعريفا كاسماء التناعين والمفعولين والاسم المتوغل فى الإبهام كثير ومثل لأنه لا يتعرف بالإضافة (وهو) بحسب التعريف غير متأخر عنها فى الرتبة بل هو (فى رتبة ما أضيف إليه) فالمضاف إلى العلم فى رتبة العلم والمضاف إلى اسم الإشارة فى رتبة اسم الإشارة وهكذا (إلا الاسم المضاف إلى الضمير) كسلامى (فانه) ليس فى رتبة الضمير بل هو (فى رتبة العلم) لأنه لو كان فى رتبة الضمير لما صلح مررت بزيد صاحبك لأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل هى مساوية

إلى الفهم أن يقال :

النكرة كل ما صلح

دخول الألف واللام

عليه كرجل

وامرأة ونوب أو كل

ما وقع موقع ما يصلح

دخول الألف واللام

عليه كذى بمعنى

صاحب . والضرب الثانى

المعرفة وهى سنة أنواع

للضمير وهو أعرفها ثم

العلم ثم الإشارة ثم

الموصول ثم المصروف

بالأداة والسادس

ما أضيف إلى واحد منها

وهو فى رتبة ما أضيف

إليه إلا الاسم المضاف

إلى الضمير فانه فى رتبة

العلم

له في التعريف أو دونه فلما جعلنا المضاف إلى الضمير في رتبة العلم صار صاحبك مساويا لزيد (ويستحق بهذا ذكر) قبل وهو أن الضمر أعرف للمعارف (اسم الله تعالى) الأعظم أعنى الجلالة الشريفة فانه علم للذات الواجب الوجود للستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف) مطلقا (بالاجماع) لشدة تميزه وغلبة ظهوره ظهورا لا يحتمل الخفاء فهو بهذا المعنى أعرف من الضمير وغيره ثم الضمير العائد عليه ثم ضمائر غيره على الترتيب السابق وفي إعراب القرآن للشهاب الحلي أن سبويه رأى في النام فقتيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال أدخلني الجنة ، فقتيل بماذا ؟ فقال بقولي إن اسمه تعالى أعرف للمعارف انتهى .

(فصل في بيان الضمر وأقسامه) (الضمير والضمير) ملولهما واحد لأنهما (إسمان لما) أي لاسم (وضع لشكلم) أي لشخص متكلم : أي متلفظ بهذا اللفظ (كأننا أو) وضع لشخص (مخاطب كأننا أو) لشخص (غائب) ليس متكلم ولا مخاطب (كهو) غرض بقوله وضع الاسم الظاهر الذي أراد به متكلم أو مخاطب أو غائب كقول شخص اسمه زيد زيد قائم يريد نفسه وقوله يازيد زيد قائم تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد وإن أطلق في المثال الأول على الشخص وفي الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغائب إلا أنه ليس موضوعا لذلك بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير النية وخرج بقوله للشكلم إلى آخره الياء من إيلى والكاف من إياك والهاء من إياه فانها ليست ضمائر لأنها لاتدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم ومخاطب وغيبة فهي أحرف والبدال على الشخص والمخاطب والغائب إنما هو إيا وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو في نحو يفعلون ، ثم ضمير الغائب إما أن يكون مرجعه معلوما نحو - إنا أنزلناه أي القرآن أو متقدما لفظا ورتبة نحو - والقرم قد رناه - أو متقدما لفظا لرتبة نحو - وإذ أنبتني إبراهيم ربه - فأبراهيم الذي يرجع إليه الضمير المجرور وإن تقدم لفظا فهو متأخر رتبة لأنه مفعول ورتبة للمفعول التأخير أو متقدما رتبة لالفاظا نحو - فأوجس في نفسه خيفة موسى - فموسى الذي يرجع إليه الضمير في نفسه متأخر عنه لفظا متقدم عليه رتبة لأنه فاعل ورتبة الفاعل التقديم ، أو متأخر لفظا ورتبة وهو ستة أنواع : الأول ما وقعت فيه الجملة مفسرة لضمير الشأن نحو - قل هو الله أحد - الثاني ما وقع فيه للفرد خبرا للضمير مفسرا له نحو - إن هي إلا حياتنا الدنيا - أي ما الحياة إلا حياتنا الدنيا ، الثالث ما وقع للفرد فيه تمييزا للضمير المرفوع بنحو نم وبس نحو - بس للظالمين بدلا - ساء مثلا القوم - كبرت كلمة - وظرف رجلا زيد كما في النخ - والرابع ما وقع فيه للفرد تمييزا للضمير المجرور برب نحو رب رجلا - والخامس ما وقع فيه للفرد للتنازع في معمو لا العامل الثاني وأعمل الأول المحتاج إلى مرفوع في ضميره العائد عليه نحو قلما وقعدا أخوك - والسادس ما وقع فيه للفرد بدلا من الضمير المفسر به كقولهم هي العرب تقول ما شامت (ويقسم) أي الضمير (إلى مستتر وبارز) قيل هذه القسمة ناقصة لأنها لاتشمل الضمير المحذوف ، وجوابه أن يقال تفسير المستتر بما سيأتي شامل له ، والفرق بينه وبين المحذوف أن المستر اصطلاحا مرفوع وعمله لفظي والمحذوف أعز من ذلك (فالمتستر ما ليس له صورة في اللفظ) أي لم تضم العرب له لفظا تعبر به عنه أصلا بل ينوي وأما قولهم المستر في أقوم أنا وفي تقوم أنت وفي يقوم هو فانه مجاز منهم لتعذر العبارة عنه وإنما للمتستر معنى ذلك ومراده لاهو بنفسه (وهو إما مستتر) في عامله (وجوبا) وهو الذي لا يمكن أن يحل الظاهر ولا الضمير البارز عمله لكون عامله لا يرفع إلا الضمير المستر (كالمتستر)

ويستحق مما ذكر
اسم الله تعالى فانه علم
وهو أعرف المعارف
بالاجماع .

(فصل في الضمر
والضمير اسمان لما وضع
لشكلم كأننا أو مخاطب
كأننا أو غائب كهو
وينقسم إلى مستر
و بارز فالمتستر ما ليس
له صورة في اللفظ وهو
إما مستتر وجوبا
كالمتستر

وفي نسخة كالقندر (في فعل أمر الواحد) أي للقندر (الذكر كاضرب وقم) وكذا الضمير المستتر في أمر فعله مطلقا كصه يازيد وصه يازيدان وصه يازيدان في كل منها يقدر ضمير مستتر وجوبا مرفوع المل على الناعلية لا يظهر وجوبا وأما نحو - اذهب أنت وربك فقاتلا - فأتت تأكيد للستر فخرج فعل الواحد للثني والمجموع وأمر الواحد فانه يبرز في الجميع كقوى وقوما وقوموا وقن (و) كالقندر (في المضارع البدوء بناء خطاب الواحد للذكر كقوم) يازيد (وتضرب) بخلاف البدوء بناء الناعية كهند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف البدوء بناء خطاب الواحد أو الثنية أو الجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومين وقومان وقومون وقمن (و) كالقندر (في المضارع البدوء بالهمزة) التي للتكلم وحده مذكرا كان أو مؤثرا (كأقوم وأضرب أو) في المضارع البدوء (بالتون) التي للتكلم ومن معه أو المعظم نفسه مذكرا كان أو مؤثرا (كنقوم وتضرب) ومثل المضارع البدوء بما تقدم اسم فعله مطلقا كأوه بمعنى أوجع أو توجع وفعل الاستثناء كقاموا خلا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وفعل التعجب كأحسن زيدا والمصدر الواقع بدلا من فعله كسقيًا لك : أي سقاك الله و - ضرب الرقاب - : أي اضربوا وأكراما زيدا : أي أكرمه بناء على أنه يتحمل الضمير كأمم الفاعل وهو الأصح بخلاف المصدر للنحل إلى الحرف المصدرى والفعل فاعله لا يستتر فيه على المشهور بل إن ظهر والأفوه عذوف ، وأضاف بعضهم إلى الستر وجوبا فاعل اسم التفضيل . قال ابن عصفاء وفيه نظر لأن واجب الاستتار مالا يرفع عامله إلا للستر فقط واسم التفضيل يرفع الظاهر مطلقا على لغة وفي مسألة السكحل في كل لغة (و إما مستتر) في عامله (جواز) وذلك فيما عدا ما تقدم كالفعل الماضي غير ماضي وكالقندر في الظروف والصفات حتى اسم التفضيل على الأصح و (كالقندر في) الفعل للمضارع للسند إلى غائب أو غائبة (نحو زيد يقوم) وهند تقوم في كل من هذه يقدر ضمير مستتر جوازاً لأن الظاهر يحمل عمله ، إذ لو قيل زيد يقوم أبوه أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا وقد يجب إبراز الضمير في نحو غلام زيد يضربه هو دفعا للالباس الحاصل باستتاره كما بين في عمله وظاهر كلامه كغيره جواز أن يقال قام هو على الناعلية وبه صرح ابن مالك ونقل عن سيبويه (ولا يكون) الضمير (الستر) إلا ضمير رفع إما فاعلا (نحو زيد قام) أو نائب الفاعل (نحو زيد ضرب) وإنما اختص الاستتار بالمرفوع لأن النصب والمجرور فضله لأمرهما مفعولان والمرفوع فاعل أو نائب فاعل كما قال المصنف وهو كالجزء من عامله يجوزوا في الضائر للتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الناعل لأن الفاعل أصل في اختصار التسمير ولا سببا إذا كان ضميرا متحلا فاكثفوا بانط الفاعل عنه (و البارز ماله صورة في اللفظ) أي الذي وضعت العرب له لنظا تعبر به عنه ككنا . فت (و ينقسم إلى متصل) بعامله وهو الأصل (ومنفصل) عنه لما منع من الاتصال (فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق) أي لا يمكن الابتداء به في أول الكلام بل لابد أن يتقدم عليه لفظ آخر بحسب الوضع العربي (ولا يقع بعد إلا) الاستثنائية إلا في ضرورة الشعر وذلك (ككنا . فت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل الأول مرفوع المل والثاني منصوب به ولا يمكن الابتداء بكل منهما ، وكان ينبغي للمصنف أن يمثل أيضا للضمير المجرور التعل وذلك نحو هاء غلامه ولعله اكتفى بكاف أكرمك لأنها كما تكون منصوبة تكون مجرورة نحو صمرت بك ولذا قال غيره ينقسم المتصل إلى مرفوع ومنصوب ومجرور وهي ضائر النصب بلا فرق (و المنفصل ما يفتتح به النطق) أي ما يمكن الابتداء به من غير توقف اللفظ على كلمة أخرى (ويقع بعد إلا) في الاختيار

في فعل أمر الواحد
للمذكر كاضرب وقم
وفي المضارع البدوء
بناء خطاب الواحد
للمذكر كقوم
وتضرب وفي المضارع
البدوء بالهمزة كأقوم
وأضرب أو بالتون
كنقوم وتضرب وإما
مستتر جوازاً كالقندر
في نحو زيد يقوم ولا
يكون المستتر لإضمار
رفع إما فاعلا أو نائب
الفاعل ، والبارز ماله
صورة في اللفظ
و ينقسم إلى متصل
ومنفصل فالمتصل هو
الذي لا يفتتح به
النطق ولا يقع بعد إلا
ككنا . فت وكاف
أكرمك والمنفصل
ما يفتتح به النطق
ويقع بعد إلا

(نحو) أنا تقول إذا ابتدأت (أنا مؤمن و) يأتي بعد إلا نحو (ما قام إلا أنا) أو ما قام إلا هو أو ما قام إلا أنت وإعرابه ما تالية قام فعل ماضٍ إلا أداة حصر وما بعدها يقال فيه ضمير منفصل في محل رفع فاعل (ويتقسم) الضمير (للتصل إلى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا (ومجرور) محلا (فالرفوع) (للتصل (نحو ضربت) بضم التاء للضمك وحده مذكرا كان أو مؤثنا (وضربنا) بسكون الباء وتا ضمير بارز للضمك ومعه غيره أو للعظم نفسه (وضربت) بفتح التاء للذكر المخاطب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة (وضربنا) للثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤثنا واليم والألف علامة التثنية (وضربتم) بضمها لجمع المذكور المخاطبين واليم علامة الجمع (وضربتن) بضمها لجمع الانثى المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الانثى ، وبما قرأناه علم أن التاء في الجميع هو الضمير ولا يقع إلا فاعلا أو نائباً عنه (وضرب) للذكر النائب (وضربا) للثنى النائبين (وضربوا) للجمع النائبين . وإعرابه ضرب فعل ماضٍ مبني على الفتح تقديره وضم لمناسبة الواو وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والألف زائدة في الخط . قال الجار بردي وغيره زادوا بعد واو الجمع للمتطرفة في الفعل ألفا نحو - كلوا واشربوا - فرقا بينها وبين واو العطف بخلاف غير المتطرفة كضربوك وضربوه لأنه لا يلتبس بواو العطف التي تحجب بعد تمام الكلمة وبخلاف الواو التي في الفرد نحو يدعو ويضربونه لأنه لا يلتبس بالواو فيه بواو العطف لأنه ليس الفعل فيه يدع ويفر بخلاف الواو اه (وضربت) للوثة النائبية قائلة فيه ساكنة علامة التأنيث وفيه ضمير متصل مستتر جوارزا تقديره هي (وضربنا) للثنى النائبين . وإعرابه ضرب فعل ماضٍ والتاء فيه علامة التأنيث وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل (وضربن) لجمع الانثى النائبات . وإعرابه ضربن فعل وفاعل ضرب فعل ماضٍ ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وما أقامه كلامه من أن الضمير في ضربت متصل مع أنه مستتر لا يوافق ما قبله من أن للتصل قسم من البارز الذي هو قسم للمستتر بل يوافق كلام غيره الصريح في أن المستتر قسم من (والتنصوب) للتصل نحو (أكرمني) فأياه فيه ضمير متصل بارز للضمك وحده مذكرا كان أو مؤثنا (وأكرمتها) بفتح الليم وتا ضمير متصل بارز للضمك ومعه غيره أو للعظم نفسه (وأكرمتك) بفتح الكاف ، وهي ضمير متصل بارز للذكر المخاطب (وأكرمك) بكسر الكاف للوثة النائبية (وأكرمتها) بضمها للثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤثنا واليم والألف علامتان للتثنية (وأكرمتكم) بضمها لجمع المذكور المخاطبين واليم علامة جمع المذكور (وأكرمتكن) بضمها لجمع الانثى المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الانثى (وأكرمته) فالحاء ضمير بارز متصل للذكر النائب (وأكرمتها) للوثة النائبية (وأكرمتها) للثنى النائب مطلقا واليم والألف علامتان للتثنية (وأكرمتهم) لجمع المذكور واليم علامة جمعهم (وأكرمتهن) لجمع الانثى النائبات والنون المشددة علامة جمعهن ، وبما نقرر علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضميران ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض (والمرجور) (كالتنصوب) أي في التفصيل السابق فيها هو للضمك وما هو للمخاطب وما هو للنائب وفي أن لفظ كل منهما كاللفظ التنصوب ويحصل التمييز بينهما بالعمل كما قال (إلا أنه) يعني الضمير للتصل المرجور (دخل عليه عامل الجر) تميز به (نحو مني) فأياه ضمير بارز متصل للضمك وحده وهو في محل الجر بالياء (وس بنا) فتا ضمير متصل بارز للضمك ومعه غيره أو للعظم نفسه وهو في محل الجر بالياء (إلى آخره) نحو من يك بفتح

نحو أنا مؤمن وما قام
إلا أنا ويقسم للتصل
إلى مرفوع وتنصوب
ومجرور فالرفوع نحو
ضربت وضربنا
وضربت وضربتم
وضربتنا وضرب
وضربتن وضربوا
وضربوا وضربنا
وضربنا وضربنا
وضربنا وضربنا
نحو أكرمني وأكرمتها
وأكرمك وأكرمك
وأكرمك وأكرمك
وأكرمك وأكرمك
وأكرمك وأكرمك
وأكرمك وأكرمك
وأكرمك وأكرمك
وأكرمك وأكرمك
وأكرمك وأكرمك
أه دخل عليه عامل
الجر نحو مرفوع وس
بنا إلى آخره

الكاف ومربك بكسرها ومربكا ومربكم ومربكن ومربه ومربها ومربها ومربهن (و ينقسم الضمير (التفصل إلى مرفوع) محلا (ومتنصب) محلا ولا يكون منه مجرور المحل لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قاله الفاكهي وقال ابن عثاء وقد يستعمل التفصل بتوعيه مجرورا كأنما كانت ولا أنت كباي والتنصب مرفوعا علم يأتي إلا إياك والمرفوع منصوبا علم أكرم إلا أنت (فالرفوع اثنا عشر كلمة وهي أنا) للتسكيم وحده مذكرا كان أم مؤنثا (ونحن) للتسكيم ومعه غيره أول العظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للخطاب للذكر (وأنت) بكسرها للخطابة للمؤنثة (وأنتا) للثني مطلقا (وأنتم) لجمع الذكر (وهي) (وأنتن) لجمع الإناث المخاطبات وبهذا نون مشددة مقنوعة (وهو) للفرد المذكر الغائب (وهي) للفردة للمؤنثة الغائبة (وهما) للثني مطلقا (وهم) باليم لجمع الذكر (وهن) بالنون للشددة لجمع الإناث (فكل واحد من هذه الضمائر) للتفصلة (إذا وقع في ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأ) خبر عنه بما يطابقه في اللحن إن كان مفردا مذكرا فمفرد مذكر وإن كان مفردا مؤنثا فمفرد مؤنث وإن كان مثنى فمثنى وإن كان جمعا فجمع (نحو أنا ربكم) وإعرابه أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ رب خبر وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (ونحن الوارثون) وإعرابه نحن ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ الوارثون خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نياية عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وأنت مولانا) وإعرابه أنت ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ مولا خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف وأنا ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وهو على كل شيء قدير) وإعرابه هو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ على كل جار ومجرور وهو مضاف وشئ مضاف إليه وقدير خبر وهو صفة مشبهة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الجار والمجرور متعلق به (والنصب) للتفصل (اثنا عشر كلمة) كالباء قبله (إياي) للتسكيم وحده (وإيانا) للتسكيم ومعه غيره أول العظم نفسه (وإياك) بفتح الكاف للخطاب المذكر (وإياك) بكسرها للخطابة للمؤنثة (وإياكما) بضمها للثني مطلقا واليم والألف علامتان للثنائية (وإياكم) بضمها لجمع الذكر واليم علامة الجمع (وإياكن) بضمها لجمع الإناث والنون للشددة علامتان لجمعهن (وإياه) للغائب المذكر (وإياهما) للغائبة للمؤنثة (وإياهن) لجمع الغائبات والنون للثنائية (وإياهم) لجمع المذكور الغائبين واليم علامة الجمع (وإياهن) لجمع الإناث الغائبات والنون للشددة علامة لجمعهن (فهذه الضمائر) للتفصلة (لا تكون إلا مفعولا به) والحكم في الإعراب لهاها لا سيأتي من أن الضمائر كلها مبنية (نحو إياك تعبد) وإعرابه إياك ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم والكاف فيه حرف خطاب لما تقدم من أن الضمير إنما هو إيا فقطا وتعبد تعمل مضارع مرفوع لتجرده عن التائب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن (إياكم كانوا يعبدون) وإعرابه إياكم ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم يعبدون وكان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وولو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها يعبدون فصل مضارع مرفوع لتجرده عن التائب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الحية وولو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان (ومع) أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا بعامله (فلا يجوز) في الاختيار (أن يؤتى به منفصلا) لأن مبنى الضمير على الاختصار والتصل أخصر من التفصل أي أقل حروفا منه (فلا يقال في نحو قلت قام أنا) لأنه يمكن أن يقال قلت (ولا في أكرمك أكرم إياك) لإمكان أن يقال أكرمك وأما قوله :

وينقسم التفصل إلى مرفوع ومنصوب فالرفوع اثنا عشر كلمة وهي أنا ونحن وأنت وأنتا وأنتم وأنتن وهو وهي وهما وهم وهن فكل واحد من هذه الضمائر إذا وقع في ابتداء الكلام فهو مبتدأ نحو أنا ربكم ونحن الوارثون وأنت مولانا وهو على كل شيء قدير، والنصب اثنا عشر كلمة إياي وإيانا وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه وإياهما وإياهم وإياهن فهذه الضمائر لا تكون إلا مفعولا به نحو إياك تعبد إياكم كانوا يعبدون ومع أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا فلا يجوز أن يؤتى به منفصلا فلا يقال في نحو قلت قام أنا ولا في أكرمك أكرم إياك

أنتك عيس تقطع الأراكا إليك حتى بلغت إياكا

وقوله : بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إليهم الأرض في دهر الدهار
فضرورة فإن لم يمكن الاتصال بأن نزر ، وذلك بأن تقدم الضمير على عامله نحو - إياك نعد - أو حذف
عامله نحو إياك والشر أو كان محصورا بكلام إلا أنا وإنا قام أنا أو واقعا بعد الواو للعبة كقمت وإياك
وغير ذلك عما هو مذكور في البسوطات وقد أنهى ذلك بعض التأخرين إلى تسعة عشر نوعا
(الأنحو سلتيه وكنته) هذا مستثنى من قوله ومعنى أمكن أن يؤتى بالضمير إلى آخره : أى لا يجوز
الاتيان بالضمير المنفصل مع إمكان المتصل إلا في نحو سلتيه وكنته معاملة الضمير فيه عامل في ضمير
آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع سواء كان العامل ناسخا نحو كنته أو غير ناسخ نحو سلتيه
(فيجوز) في الهاء من اللذان المذكورين (الفصل أيضا) مع إمكان اتصالها (نحو سلتى إياه) وإعرابه
سل فعل أمر مبني على السكون متصرف من سأل نصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبه بالتقدير
أنت والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول إياه ضمير منفصل في محل نصب
مفعولها الثاني ومثله نحو ظننتك فيجوز أن تقول ظننتك إياه (وكننت إياه) وإعرابه كان فعل
ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والياء ضمير متصل في محل رفع اسمها إياه ضمير منفصل
في محل نصب خبرها ، ومثله كان إياه زيد ، والانفصال أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان
العامل ناسخا وكان وطن لأنه الأكثر ومرجوح إذا كان غيره نحو سأل وأعطى لأنه لم يرد
في القرآن في مثله إلا الوصل نحو - فسبك فيكم الله ، إن يألكوها أليزكوها - (والفاظ الضائر
كأيا) متصلا ومنفصلا (مبنية) والحكم في الإعراب لها إذ (لا يظهر فيها الإعراب) فلا يقال في
الثناء من قمت فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره كيقال في زيد من جاء زيد لأن الحركة
التي على الاء ثابته لإعرابية فأعراب الضائر كعرب سائر اللينيات على أى منسوب إلى المثل
بأن يقال هو في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جز ومعنى ذلك أنه في محل لو كان فيه لفظ
معرّب لكان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ومنه يعلم أن تسميته إعرابا مجاز علاقته بحال محل العرب
(فصل) في بيان الاسم العلم وهو كما قاله ابن مالك : اسم يعين الشيء مطلقا (العلم) بفتح العين
واللام ، قيل مشتق من العلم لأنه يعلم به مسماه ، وقيل من العلامة لأنه علامة على مسماه ، وينقسم إلى
أنواع متعددة باعتبار مختلفه فهو باعتبار شخص مسماه وعلمه (نوعان) الأول علم (شخصي)
نسبة إلى الشخص بفتح الشين وسكون الحاء وهو كما في التاموس : سواد الإنسان وغيره تراه من
بعد (وهو ما) أى اسم (وضع لشيء بعينه) أى لشيء معين في الخارج (لا يتناول غيره) أى
لا يتناول غير ذلك الشيء الذى وضع له بمعنى أنه لا يستعمل في غيره بطريق الوضع له ، وقوله ما وضع
لشيء شامل للنكرة والعرفه ، وقوله بعينه قيد يخرج للنكرة لأنها لم توضع لشيء بعينه بل وضعت
على الاشتراك ، وقوله لا يتناول غيره يخرج لبقية العارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب
وغائب واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه وإلى صالحة لأن يعرف بها كل نكرة وللوصول صالح
لكل من قام به مدلول الصلة فكل منها موضوع على الاشتراك لكنها إذا استعمت في واحد
لم يشرك فيها أسند إليه أحد فهي كليات وضعا جزئيات استعمالا بخلاف العلم فإنه جزئى وضعا استعمالا
ولا ينافي ذلك العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمى بكل من جماعة لأن تناوله لكل واحد منهم
ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار علما للقبلة كان عمر لأن غلبة
الاستعمال بمنزلة الوضع من وضع معين فهو كالوضع ليعين مسماه في اختصاصه به (كريد)

الأنحو سلتيه وكنته
فيجوز الفصل أيضا نحو
سلى إياه وكننت إياه
والتألف الضائر كلها
مبنية لا يظهر فيها
الإعراب .
(فصل) العلم نوعان:
شخصى وهو ما وضع
لشيء بعينه لا يتناول
غيره كريد

وشبهه من أعلام الذكور المعتلا (وظاطمة) وشبهها من أعلام الاناث المعتلا (مكة) ونحوها من أعلام البدان، فان مكة علم على يد الله الحرام المشهور بين الخاص والعام، ولها أسماء كثيرة أنماها بعض المتأخرين إلى ألف اسم وكذلك المدينة الشريفة (وشذم) ونحوه من أعلام الدواب، فان شذم علم على فحل من الابل كان للنعمان بن النضر وإليه تنسب الابل الشذقية وكلام القاموس يفيد أنه بالذال الهمزة لأنه ذكره في مادة الشين مع الدال في حرف الليم. وقال ابن عتقاء في تشنيف السمع: وشذم باعجام الدال كالتين علم بجل لحم. وأما شذم بإهمال الدال فمن أسماءه صلى الله عليه وسلم وعلم لكثير من الأشراف، وهو كالأشقي بمعنى الخطيب البليغ. وأصله الواسع الغم وهو من لوازمه البلاغة والغم فيه زائدة فوزه فعل لا فعلل اه. وقال الحضري في حواشي ابن عقيل: وشذم قبل بالذال المعجمة، وقبل بالهمزة اسم جبل للنعمان بن النضر اه (وقرن) بفتح القاف والراء ونحوه من أعلام القبائل، فان قرن اسم قبيلة من مراد أبوم قرن بن مراد بن ناجية بن مراد وإليه ينسب أويس القرني رضي الله عنه (و) الثاني علم (جنسى) نسبة إلى الجنس بكسر الجيم أعم من النوع وهو كل ضرب من الشيء فالابل جنس من البهائم قاله في القاموس (وهو) أى العلم الجنسى (ما) أى اسم (وضع) لجنس من الأجناس أى حقيقة من الحقائق من حيث هي (كأسماء) فانه علم جنس وضع (للاسد) أى حقيقته الذهنية: أى الأسدية العقولية ذهنا فقط ولا يعقل لها وجود في الخارج عن الذهن بحال (و) كذا يقال في (ثعالة) علم جنس (لثعلب) أى حقيقته المتعلقة في اللهن فقط التي وجودها فيه صار ثعالة ويكنى بأبي الحسين (وذؤالة) بالذال للعبة ثم هزئة علم جنس (لذئب) أى حقيقته الموجودة ذهنا خارجا ويكنى بأبي جعدة، وفي القاموس الذئب بالكسر ويترك هزئة كتاب البر اه (وأم عريط) بكسر العين (للقرب) وأم عامر للضبع وسائر كنى الحيوانات فانها كلها من مسمى علم الجنس، ومنه أيضا أمور معنوية وضعت بأزائها أسماء كسائر مثل حذام علما للبصرة بمعنى البسر، وجار كذلك للفجرة بناء فجم ساكنة بمعنى النجور، وبرة للبرة بمعنى البر وكشعوب لنية (وهو) أى علم الجنس (في المعنى كالشكرة) أى من حيث إن كلا منهما يصدق على متعدد (لأنه شائع في جنسه) أى في جميع أفراد جنسه لا يختص به واحد دون آخر كما أن الشكرة محوور رجل كذلك فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه لفظ ذؤالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها واستعمال علم الجنس في المفرد المعين من حيث اشتباهه على الماهية حقيقة وإيماسي علما لجر يانه يجري العلم الشخصى في الاستعمال فيمتنع دخول آل عليه ولا يضاف ولا ينصرف إذا انضمت إليه علة من العلل التسع كالتأنيث في أسامة وثعالة ويأتى منه الحال (فتقول) أنت لكل أسد رأيته (هذا أسامة مقبلا) فهذا مبتدأ وأسامة خبره ومقبلا حال من أسامة، فالعلم الجنسى لمشارك العلم الشخصى في أحكامه ألحق به في الأحكام العقلية فهو معرفة انطوائكة معنى لأنه شائع في جنسه كالشكرة. قال في حواشي البهجة الرضية: والحق أنه ليس كالشكرة في الشروع وإن كان فيه نوع عموم باعتبار ما، فاسم الجنس الشكرة ماضع لطلق الماهية: أى لما يميز الشيء والخارج فهو أعم مطلقا ثم إن اعترفيه دلالة عليها لامع قيد أصلا فهو اسم الجنس المطلق ومطلوبه الماهية من حيث هي وعمومه ثمولى كعموم كل أومع قيد الوحدة الشائعة فهو الشكرة ومطلوبه الوحدة فقط وعمومه بدلى كعموم أى، وعلم الجنس ماضع للماهية الحاضرة في الذهن فقط: أى التي لا يعقل لها وجود في الخارج فهو أخص مطلقا من اسم الجنس وعمومه بالنسبة إلى الأفراد الخارجية بدليل ولا ينظر لها يفي ويجمع وعمومه بالنسبة إلى مافى الذهن ثمولى ولا ينظر له لا يبنى ولا يجمع.

وظاطمة ومكة وشذم
وقرن، وجنسى وهو
ما وضع لجنس من
الأجناس كإسماء
للاسد وثعالة للثعلب
وذؤالة للذئب وأم
عريط للمعرب وهو
في المعنى كالشكرة لأنه
شائع في جنسه فتقول
لكل أسد رأيته هذا
أسامة مقبلا،

وخلص هذا يرجع إلى أن اسم الجنس النكرة موسوع للحقيقة الدلّية من غير قيد معها، وعلم الجنس موضوع الحقيقة باعتبار حضورها اللغوي الذي هو نوع تشخص شامع قطع النظر عن أفرادها، وأما علم الشخص فهو موضوع لمفرد معين من الأفراد الخارجية بحيث لا يتناول غيره إلا بوضع آخر وقد كثر خوض الفحول من أئمة النحو والأصول في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ولم يرحم لهم في ميدانها ركض ولم يزل يعترض فيها بعضهم على بعض وماذكرناه كافٍ في تحقيق الفرق بينهما إن شاء الله تعالى (وبنقسم العلم أيضاً) من حيث هو، وإيضاً كلاً لأنه يعمل لإمعين شيئين بينهما توافق في اللغة ويمكن الاستغناء بكل منهما عن الآخر وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق حذف عامله وجوباً سامياً أو حلاً حذف عاملها وصاحبها والتقدير أرجع إلى تقسيم العلم يرجعوا وإلى ذكره تأنيباً وتوقفاً ابن هشام في غير هذا، قال السيوطي: وكأنه ظننا بمولدة في لسان الفقهاء وليس كذلك فقد ثبت في الكلام التضييق (إلى اسم وكنية ولقب فالاسم) قد يقابله الفعل والحرف وهو الثواب وقد يقابله العلم كافي قوله اسم الجنس وعلم الجنس وقد يقابله الكنية واللقب وهو المراد هنا ويستفاد من تعريفه الكنية واللقب بما سيأتي أن الاسم هنا موضع الذات بخصوصها من غير إشعار بمحدّد لازم وإن تضمنتها ذلك كالحسن والحسين و (كا) أي كالذي (مثلاً) أي فباسم (كريد) علم شخصي (وأسماء) علم جنسي فكل منهما يقال له اسم (والكنية) هي (ما) أي التي (صدرت بآب أوأم) وعبرة ابن هشام في الأوضح: فالكنية كل مركب إضافي صدره أب أوأم كآبي بكر وأم كلثوم اهـ ومنه يعلم أن الكنية مجموع الاسمين المتضامين لا ما بعد الأم والأب ثم لا فرق بين كون الكني بها علماً شخصياً (كآبي بكر) بن أبي قحافة رضى الله عنه (وأم كلثوم) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكثرة وهي اجتماع علم الوجه أو جنسها كآبي الحسين للعلب (وآبي الحرث للأمد وأم حريط) بكسر العين وسكون الراء وفتح الباء (للقرب) وأبو خضير للبحر لحضرته ويقال له أبو خاله لطول مكته وأبو طالب الحصان وأبو زيد الحمار وأبو المختار للبلبل وأبو صفوان للجمال وأم جابر للبرية وغير ذلك من الكني، والمقتضى التسكية أمور: الأول الأخبار عن نفس كآبي طالب كني بأنه طالب وهذا هو الأغلب، الثاني التنازل والرجاء كآبي الفضل لن يرجو ولما جامعاً فضائل، والثالث الإيماء إلى الفرد كآبي يحيى لما كني اللوث، الرابع اشتراك الشخص بمصلحة فيكون بها إماماً بسبب إصابته بها أو انتسابه إليها بوجه قريب أو بعيد كآبي الوفاء بن اسمه إبراهيم وآبي الديبع بن اسمه اسمعيل أو أوسع، ومن هذا القبيل غالب كني الحيوان وهي علم الجنس ومن الكنية أيضاً كقائل الرضى والفخر الرزّاي ماصدر بابن أوأنة كآبن دابة للفراب وابن جلال بن كان أمره منكفاً وابن لبون وابن أوى وابن عرس و بنت الأرض للصاصة وأنة الجبل للصخرة و بنت غاض . قال الفخر الرزّاي: والمصدر بابن أوأنة مختص بعلم الجنس كالأئمة المذكورة، وقبل لا يختص بذلك فتها ابن عمر وابن عباس، وقيل ليس بكنية أصلاً، قال الرضى: والكنية لا يعظم المكني بها ورده العالمين (واللقب ما أشعر) أي أعلم (برفعة يساه) أي مدحه (كرين العابد بن) لقب السيد على بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم (أو) أشعر (بضعته) بفتح الصاد وكسرهما: أي ذمه والضعمة خلاف الرفعة (الفخر) (كبلة) بفتح الباء، وفي القاموس البطة واحد البط للأوز وقيل بطة لقب اهـ (وأف الناقة) لقب جعفر ابن قريش. وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أياه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعتته أمه إلى أبيه فلم يبق إلا الراس الناقة فقال له أبوه شأنك به فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يحجره فلقب به .

أولهم لالألف للذ كور فقط، وفي حواشي العبد للأبهرى: الفرق بين الاسم واللقب أن الاسم يقصد بدلالته الثلاث للمعنية واللقب يقصد به الثلاث مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة اه (وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (في الأوضح) لأنه غالباً منقول من أهم غير إنسان كبطلة وقفة فتدعيه يروم السامع أن المراد معناه الأصلي ولأنه لا شعاره بالمسح أو بالتم كان في معنى التثنت والتثنت لا يقدم فكذا شبهه ولأن فيه العلمية وزيادة فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم وهذا كله في اللقب الخاص الذي ليس بصورة الكنية (نحو) قولك (جاء زيد بن العابد بن) وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل زين عطف بيان أو بدل والعابدين مضاف إليه وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ومثله جعفر الصادق ومحمد الباقر وعلي الرضى وأبو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذو النورين وعلي المرتضى. أما اللقب العام كمال الدين لكل من اسمه محمد وعفيف الدين لكل من اسمه عبد الله وشرف الدين لكل من اسمه حسن فيستوى تقديمه وتأخيره لفقدان كنية التأخير حال عمومه واشتركا لأنه إنما وضع للاسم مطلقاً للسمى بخلاف الخاص فإنه إنما وضع للسمى لالاسم فافرقا. وأما اللقب بصورة الكنية كما في الزناد لقب أبي عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان وأم السالكين لقب أبي المؤمنين زين بنت خزيمة الهلالية رضى الله عنها فيجب تأخيرها مطلقاً لدفع توهّم أنه كنية على أصله وقوله في الأوضح أشار به إلى أنه قد سمع تقديم اللقب ولذا جعل بعضهم تأخيرها عن الاسم غالباً لإلزامها بما تقتضيه التثليلات للذكورة لأن التثنت قد يقدم فيبدل منه منعوتها ولأن الألف أيضاً قد يقدم كما في الرحمن الرحيم ولأن السماع قد ورد به لكن في الشعر فيمكن حملها على الضرورة (ويكون اللقب) إذا أخر (تابعاً للاسم في الإعراب) بدلالة أنه أعطف ببيان عليه ويجوز أيضاً قطعه عن التبعية إما برفعه خبر مبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أو الأول مفرد والثاني مركب كزيد بن العابد بن جعفر أمم الناقة أو عكسه كعبد الله بطلة وتتم إضافة الأول إلى الثاني لتعذرهما (إلا إذا كانا مفردين فيجب) أي عند جمهور البصريين (إضافة الاسم إلى اللقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو سعيد كرز). بإضافة سعيد إلى كرز وكان القياس استناع الإضافة لأن المسمى الأول والثاني واحد فلو أضفنا الأول إلى الثاني لزم من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه إلا أنهم أجابوا عن ذلك بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم لمعنى جاءني سعيد كرز بالإضافة جاءني مسمى هذا الاسم وكرز بضم الكاف وسكون الراء اللهملة وفي آخره زاي وهو في الأصل خرج الرأي قاله في التصريح فإن منع من الإضافة مانع كما إذا كان الاسم مقروناً بأل كالحارث كرز أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بأل كإبراهيم الخليل وعمر الفاروق وهرون الرشيد ومحمد المهدي وكالصادق والباقر فلا يضاف الأول إلى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجوز ابن هشام وغيره من المحققين اتباع أيضاً في المفردين والقطع كما في غيرها (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) إذا اجتمعا فيجوز تقديم الكنية على الاسم نحو قال أبو بكر سعيد وتأخيرها عنه نحو قال سعيد أبو بكر. قال ابن عتقاء: والأصح أن تقديمه على الاسم حيث اجتمعا هو الراجح إن لم يجب ولا سيما إذا أشعرت بحدس أو ذم ثلاثاً يتروم أيها اللقب فإن قصد الأشعار ابتداء تعظيم المسمى وجب تقديمها لأنه مما يقصد به التعظيم ولا شيء فيها من معنى التثنت فإذا صدرت علم أن المسمى معظم وأنها كنية لالقب (ولا بين الكنية واللقب) فيجوز تقديم الكنية عليه وتأخيرها عنه: قال ابن هشام في الأوضح: وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيرها عن الكنية كما في عبد الله أمم الناقة وليس كذلك اه. قال الأزهرى في التصريح بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنه كما تقدم اه وقد مضى الرادى

وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب في الأوضح نحو جاء زيد بن العابد بن ويكون اللقب تابعاً للاسم في الإعراب إلا إذا كانا مفردين فيجب إضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كرز ولا ترتيب بين الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب.

على ظاهر كلام العلامة ، فقال إذا اجتمع القلب مع غيره آخر القلب وقسم الاسم والكنية ووافقه
 ابن السبكي واختاره بعض التأخرين . وقال ابن عتقاء تعليقات : تأخير القلب عن الاسم يقتضى
 تأخيرها عن الكنية ، نعم للسمع تأخيرها عن الاسم دون الكنية اهـ . قال الفاكهي وإذا اجتمعت
 الثلاثة فصحت الكنية على الاسم ثم جىء بالقلب نحو قال أبو بكر سعيد عتيق ، فيظهر وجوب تأخير
 القلب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم اهـ . قال ابن عتقاء ويجوز الابتاع والقطع فيما تأخر من
 اسم أو كنية أو لقب هذا هو التحقيق اهـ وبالله التوفيق (وينقسم العلم أيضا إلى مفرد) عن التركيب
 (و) إلى (مركب) ، فالفرد كزبد وهند ، والركب ثلاثة أقسام) الأول (مركب إضافي) وهو الغالب
 في الأعلام المركبة لأن الأكث فيها السكتى وهى مضافة ، وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التثنية
 مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع السكتى) يضم الكاف جمع كنية وهى كما سبق ماصلة
 بآب أو أم فأنتها كلها مضافة كأتى حفاة وآم كلثوم ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول بحسب العوامل
 رفعاً ونصباً وجراً وينخفض الجزء الثانى بالاضافة دائماً (ومركب مزيجى) وهو كل كلمتين نزلت
 ثانيتهما منزلة تاء التأنيت مما قبلها فى أن ما قبله مفتوح الآخر كما يفتح ما قبل تاء التأنيت ، وينقل
 الاعراب إلى الجزء الثانى فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلبية والتركيب للزجى إذا لم يكن محتوماً
 بويه فإن كان محتوماً بويه كسبويه بنى على الكسر كما مر ثم مثل الصنف لذلك بقوله (كعبليك
 وحضرموت) علم على يدين الأولى منهما بالشام والأخرى باليمن ، والأصل فيهما قبل التركيب بعل
 وبك وحضرموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة . قال الجاهلي : بعلبك علم لبلدة مركب من
 بعل وهوام ، ومنه وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا . وقال أبو السدود في تفسيره :
 بعل اسم من أهل بك من الشام وهو البلد المعروف الآن ببعلبك ، قيل كان من ذهب طوله
 عشرون ذراعاً وله أربعة أوجه فتناوبه وعظموه حتى أجنموا أربعاً سادساً وخطبوا أنبياء ،
 فكان الشيطان يدخل جوفه ويشكم بسرعة الضلالة والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس .
 وقيل البعل الرب بلغة أهل اليمن اهـ . وفى القاموس : وحضرموت وقسم لليم بك وقبيلة ويقال هذا
 حضرموت يضم الراء ويضاف وإن شئت لاتنون الثانى اهـ (وسبويه) لقب الامام الشهير فى النحو
 رئيس البصرة بل رئيس البلدين البصرة والكوفة لأنه نقل أن الله تعالى أوحى للكسائي رئيس
 الكوفة فقرأ كتابه على تلميذه الأخفش واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى مولاهم وصنفته
 أبو بشر ولكن غلب القلب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه ، وهو لفظ فارسي معناه راحة
 التفاح ، قال البلطوسي فى شرح النصيح الاضافة فى لغة الصميم مقولة والسبب التفاح وويه الراحة
 والتفاح راحة التفاح ، وقيل كانت أمه ترقص بذلك فى صفه ، وقيل كان كل من يلقاه يشم منه
 راحة التفاح ، وقيل كان يعتاد شم التفاح ، وقيل لقب بذلك للطاقة لأن التفاح من لطيف النواكه ،
 وقيل لأنه كان أيضاً مشرباً بجمرة كان خدمه لون التفاح أخذ النحو عن الحليل وجمع العوام
 التى استفادها منه فى كتابه التى إذا أطلق فى العربية لفظ الكتاب لا ينصرف إلا إليه فجاء كتابه
 أحسن من كل كتاب منصف فى النحو وإلى الآن لم يوضع نظيره ، والحليل بن أحمد أخذ النحو عن
 شبيهه أنى عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة ، وأخذ أبو عمرو عن نازلة أنى الأسود البزلي وهم
 عنده بن معدان وميمون الأثري ويحيى بن يعمر الصنوانى وغيرهم ، وقد تطاعت الروايات أن
 أن الأسود أخذ بعض أبواب النحو عن على بن أنى طالب رضى الله عنه ، ثم زاد فيه بعد ذلك أبواباً
 أخر (ومركب سنادى) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى (كبرق) يفتح الراء (نحرة)

وينقسم العلم أيضاً إلى
 مفرد ومركب ، فالفرد
 كزبد وهند ، والمركب
 ثلاثة أقسام : مركب
 إضافي كعبد الله
 وعبد الرحمن وجميع
 السكتى ومركب مزيجى
 كعبليك وحضرموت
 وسبويه ، ومركب
 إسنادى كبرق نحرة

لقب رجل قاله في القاموس ، وفي شرح هليل لفصل كان نحر برق نحره به برق فقبل برق نحره
(وشاب قرناها) أى ذؤابتها شعرها لقت به امرأة لقول الشاعر في فيها :

كذبتهم ويث الله لا تنسكونها بنى شاب قرناها نصر وتحلب

أى بنى التي شاب قرنا رأسها في الصر والحلب ، وحكه الحكة على ما كان عليه قبل التسمية لأن المسمى
بالجثة غرضه بقاء صورتها فتقول جاءني برق نحره وجاءني شاب قرناها ، وإعراب الأول جاء فعل
ماض والثون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به برق نحره فاعل محكي على ما هو عليه .
وإعراب الثاني جاء فعل ماض والياء علامة التأنيث والثون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب
مفعول به شاب قرناها فاعل محكي على ما هو عليه ومثله تأبط شرا ونحوه من الجمل للمسى بها .

(تتمة) ينقسم العلم أيضا إلى مرتجل ومنقول ، فالمرتجل هو الذي لم يستعمل إلا لعلماء وهو
نادر كسعاد ، والمنقول وهو الذي وضع غير علم ثم استعمل علماء كفضل وحسن وزيد ونور
ومنصور ومحمد ، ومن أقسام العلم التخصص اتفاقا العلم بالقلبة وحقيقة القلبة كون الاسم علما في نفسه
ثم يعرض له من حيث الاستعمال خصوص في بعض من يستعمله فيشتهر به (اشتهارا) فلما يمنع الشركة
فيه وتزعمه الإضافة كابن عمر وابن عباس أو آل كالكعبة وللدنية والنجم للتريا .

(اضل) في بيان أسماء الأشارة ، وتسمى البهائم لعمومها وصلاحتها للإشارة إلى كل جنس
والى الأشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جاد وهذا رجل وهذا فرس (اسم الأشارة) حده
للبيز له عما عده هو (ما) أى كل اسم (وضع لشار إليه) أى لسمى مع الأشارة إليه كقولك هذا
مشيرا إلى زيد مثلا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الأشارة لتلك الذات (وهو ذا) يشار به
(لفرد المذكر) من أى جنس كان وألفه أصلية على الأصح . وقال الكوفيون الاسم هو الدال
فقط والألف زينت للتكسیر بدليل سقوطها في التنثية نحو ذان ورد بأن ذان ليس تنثية ذا بل
في صيغة وضعت للتنثية كأنتا وها (وذى وذو) بآسان الماء ، وبكسرهما بغير إشباع وهو معنى قول
النا كهي وبالاختلاس (وقى وته) بآسان الماء ، وبكسرهما بالإشباع وتركه (وتا) بالفتح يشار بكل
من هذه الخمسة (لفردة المؤنثة) ولأني من لعات للفردة المؤنثة إلا تا وحدها لأنه لا يلزم معها كثير
تغيير ، وقد تقع الأشارة للمؤنث بلفظ المذكر كقوله تعالى - فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي -

وهو لارادة الجرم أو الكوكب ، وقيل لأنه حكاية قول إبراهيم ولم يكن من لسانه الفرق بين المذكر
والمؤنث في الأشارة كما لا يفرق بينهما في ذلك الترك والفرس بل المذكر والمؤنث عندهم في ذلك على
السواء قاله أبو حيان (وذان) بكسر التثنية مخففة ومحوز تشديدها (لثنى المذكر) يشار به إليه (في
حالة الرفع) نحو جاءني ذان (وذان) يشار به إليه (في حالة النصب والجاء) نحو رأيت ذين ومررت
بذين (وتان) بتخفيف الون وتشديدها (لثنى المؤنث) فيشار به إليه (في حالة الرفع) نحو جاءني
تان (وتين) يشار به إليه (في حالة النصب والجاء) نحو رأيت تين ومررت تين وظاهر كلام المصنف
أنهما مثنيان حقيقة وأنهما معربان كل : دنان والذى ذهب إليه المحققون أنهما مثنيان لوجود علة
البناء فيهما ، وإنما جاء على صورة للثنى المرفوع في حالة الرفع وعلى صورة للثنى المنصوب والمجرور في
حالتى النصب والجاء فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل لأن وقوعهما على صورة
المعرب اتفاقا ، فتقول في إعراب نحو جاءني ذان ذان اسم إشارة في محل رفع
فاعل ومثله تان ، وتقول في حالتى النصب والجاء ذين اسم إشارة في محل نصب مفعول به إن كان
منصوبا ، وإن كان مجرورا نحو مررت بذين ، الباء حرف جر وذين اسم إشارة في محل جر بالياء

وشاب قرناها .

(فصل) اسم الأشارة

ماوضع لشار إليه وهو
ذا لفرد المذكر وذى

وذو وقى وته وتا

للفردة المؤنثة وذان

لثنى المذكر في حالة

الرفع وذين في حالتى

النصب والجاء وتان

لثنى المؤنث في حالة

الرفع وتين في حالتى

النصب والجاء

(والجمع مذكرا كان أو مؤنثا) عتلا كان أو غير عاتل (أولاد بالمد) أى بهمة مكسورة
 فى آخره منونا نحو جادى أولاد أو هؤلاء وغير ممنون نحو جادى أولاد أو هؤلاء (عند الحجازيين)
 أى العرب اللسويين للحجاز (وبالقصير) أى بلاهزة فى آخره (عند التميميين) أى العرب المشهورين
 بنى تميم سكان بلاد نجد ورويت أيضا عن قيس بن ربيعة وأسد فيقولون جادى أولى وهوى بفتح الميم وضم
 المعزة وتفتح اللام وقد يقال فيها هوى بفتح المعجمة وسكون الواو وتفتح اللام قال الفاكهنى وإذا كان مقصورا
 يكتب بإياء أى وإن كان مملودا كتب بالآلف (ويجوز دخولها التنبيه) بقصر آلفها قاله ابن عتقاء وفى
 الفواكه بالفتح غير مهموزة (طى) أوائل (أسماء الأشارة) لتنبيه المخاطب على ملحقى إليه وإزالة لفتته
 (نحو هذا) فى الأشارة لذكر (وهذه) فى الأشارة للمؤنث (وهذان) للثنى المذكور فى حالة الرفع
 (وهذين) له فى حالة النصب والجبر (وهاتان) للثنى المؤنث فى حالة الرفع (وهاتين) له فى حالة النصب والجبر
 (وهؤلاء) للجمع مطلقا وهذه أمثلة للشار إليه إذا كان قريبا (وإذا كان للشار إليه بعيدا
 ألفت) وجوبا آخر (اسم الأشارة كافا حرفية) أى لا موضع لها من الأعراب لأن اسم
 الأشارة لا يضاف بل هى حرف خطاب جىء به للدلالة على بعد اللشار إليه غير أنها (تصرف
 تصرف الكاف الاسمية) غالبا تكون (بحسب المخاطب) لتدل على حالة من يخاطبه من افراد
 وثنائية وجمع وتذكير وتأنث (نحو ذاك) بفتح الكاف إذا كانت الأشارة إلى مفرد مذكر
 والمخاطب للمفرد مذكر أيضا (وذاك) بكسر الكاف إذا كانت الأشارة إلى مفرد والمخاطب مؤنثة
 (وذا كذا) إذا كانت الأشارة لمفرد والمخاطب لثنى (وذا كم) إذا كانت الأشارة لمفرد والمخاطب
 لجمع المذكور (وذا كن) إذا كانت الأشارة لمفرد والمخاطب لجمع الانثى ومن غير التالاب أن
 يفتح فى التذكير ويكسر فى التأنث ولا يلحقها دليل ثنائية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا
 ولا تلحقها علامة ثنائية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى - ذلك يعطى به - فى البقرة ، وقوله
 تعالى - ذلكم خير لكم - فى المائدة .

(فائدة) قد اتصل هذه الكاف بأرأيت بمعنى أخبرنى لأن أرأيت تكون تارة بمعنى انظر
 أو اعمل فتفيد الاستفهام وتسد للظاهر والضمير وتتصل بها الكاف مفعولا به فتقول فيها أرأيتك
 قائما أى أعلمت نفسك قائما وتارة بمعنى أخبرنى فلا تفيد استفهاما ولا تسد إلى غير تاء المخاطب
 نحو أرأيت زيدا ما صنع أى أخبرنى عن زيد فإذا اتصلت بها هذه الكاف لزمت أثناء الافراد
 والتذكير استفهاما بلحقى العلامات للكاف فتقول أرأيتك أرأيتك أرأيتكم أرأيتكن أرأيتكن زيدا
 مانع أى أخبرنى عن زيد قائما فاعل والكاف حرف خطاب وقال الفراء بالعكس وقال الكسائى
 التاء فاعل والكاف مفعول وزيدا منصوب بترفع الحافض وجهه مانع بدل اشتغال من زيد أو
 مستأنفة (ويجوز) أى مع إلحاق الكاف (أن تزد قبلها لاما) زيادة فى الدلالة على البعد (نحو
 ذلك) بفتح الكاف (ذلك) بكسرها (ذلكا ذلكم ذلكن) بحذف الماطف وتقول فى أعرابه
 ذا اسم إشارة واللام للبعد والكاف حرف خطاب لأجل له من الأعراب (ولا تدخل اللام فى)
 اسم الأشارة إذا كان على صورة (للثنى) مطلقا فلا يقال ذا نلكا ولا نلتكا (ولا) إذا كان على صيغة
 (فى) صورة (الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون كما تقدم فلا يقال على لسانهم أولاد لك وأما من
 قصر فنتهم من لا يأتى باللام أيضا ومنهم من يأتى بها (وأما تدخل فيها) أى فى لثنى والجمع فى لغة
 من مده (حالة البعد الكاف نحو ذا نلكا ونانكا وأوتك وكذلك) أى كالتدخل اللام على لثنى
 والجمع (لا تدخل على المفرد) للذكر أو المؤنث (إذا تقدمتها ها) بالقصر (التنبيه) وإلى هذا

والجمع مذكرا كان
 أو مؤنثا أولاد بالمد
 عند الحجازيين
 وبالقصير عند
 التميميين ويجوز
 دخولها التنبيه على
 أسماء الأشارة نحو
 هذا وهذه وهذان
 وهذين وهاتان
 وهاتين وهؤلاء وإذا
 كان للشار إليه بعيدا
 ألفت اسم الأشارة
 كافا حرفية تصرف
 تصرف الكاف
 الاسمية بحسب المخاطب
 نحو ذاك وذاك وذا كذا
 وذا كن ويجوز أن تزد قبلها
 لاما نحو ذلك ذلك
 ذلكا ذلكم ذلكن
 ولا تدخل اللام فى لثنى
 ولا فى الجمع فى لغة من
 مده وأما تدخل فيها
 حالة البعد الكاف نحو
 ذا نلكا ونانكا وأوتك
 وكذلك لا تدخل على
 المفرد إذا تقدمتها ها
 التنبيه

أشار ابن مالك في الألفية بقوله * واللام إن قدمت ها متبته * (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد ها ذاك) ولا يقال فيه هذا لك ، وكلام للصنف يفيد أنه ليس لاسم الإشارة لاسم بشان قرب وبعدي وهي صيغة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على أنه ثلاث مراتب: قرني وهي المجردة عن الكاف واللام نحو ذاء ، وبعدي وهي المقرونة بهما نحو ذلك ، ووسطى وهي التي بالكاف وحدها نحو ذاك لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة (ويشار إلى المكان القريب) بلفظين لا يشار بهما إلى خبره بخلاف جميع ما تقدم من أسماء الإشارة فإنه يشار به إلى المكان وغيره (هنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه (أوهنا) بتقديم ها التنبيه عليها (نحو إنا ههنا قاعدون) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب ونصب الاسم ورفع الخبر ونا المدخلة ضمير متصل في محل نصب اسمها ههنا الهاء للتنبيه هنا اسم إشارة في محل نصب على الظرفية للمكانية متعلق بقاعدون قاعدون خبر إن وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نباية عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقاعد اسم فاعل يعمل عمل الفعل وقاعله مستتر فيه جوازاً تقديره نحن (و) يشار (إلى المكان البعيد) بألفاظ (هناك) بالكاف وحدها (أو ههناك) بالكاف مع ها التنبيه (أو هناك) بالكاف واللام (أو هنذا) بفتح الهاء وتشديد النون (أو هنا) بكسر الهاء وتشديد النون (أو هم) بفتح اللثة وتشديد الهم ولا تلحقها كاف ولا لام وهنالك وما بعده إلى قوله أو ثم كلها يقال في إعرابها اسم إشارة في محل نصب على الظرفية والكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب واللام للدلالة على البعد (نحو وإذا رأيت ثم) وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى - إذا رأيتم حبسهم لؤلؤا منثورا - إذا ظرف لما استقبل من الزمان رأيت فعل وقاعل ثم اسم إشارة في محل نصب على الظرفية لأنها ملازمة لما متعلقة برأيت وفي أجوبة ابن هشام (مسئلة) أين مفعول رأيت من قوله تعالى - وإذا رأيتم ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا - الجواب قال المحققون لامفعول لها ، وقال قوم لها مفعول . واختلف هؤلاء فقيل موصول حذف وقيت صلته والتقدير وإذا رأيتم ما ثم ، قيل ومثله - لقد قطع ينسكم - أي ما ينسكم - وهذا فراق بيني وبينك - أي ما بيني وبينك وقيل مذكور وهو نفس ثم ، ويرد الأول أن الموصول وصلته كالسكامة الواحدة فلا يحسن حذف أحدها وبقاء الآخر . والثاني أن ثم لم تستعمل في العربية إلا ظرفا كقوله - وأرأفنا ثم الآخرين - أو مجرورة بمن أو إلى اه وجواب إذا قوله - رأيت نعيما - فوقف بعض القراء على ثم والابتداء بقوله رأيت نعيما غير حسن لما فيه من الفصل بين إذا وجوابها .

(فصل في بيان الاسم للوصول وصلته . قال العلوي في شرح الجامع : والنرض من وضع للوصول وصف المعارف بالجل ولهذا امتنع حذف الصلة . واختلفوا فيما تعرف به للوصول فقيل هو معرفة بالوضع لأن وضع للوصول على أن يطلقه للتكلم على ما يستند أن الخطاب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معالم الحصول له وقيل بأل في نحو الذي والتي وبينها في نحو من وما ، وقيل بالصلة لأنها معهود للخطاب وآل في نحو الذي زائدة لازمة غالبا وهذا ما عليه الجمهور وهو الصحيح (الاسم للوصول) هو (ما) أي اسم (افتقر) أي احتاج في بيان مسماه (إلى صلة) تتصل به لتشكل معناه إما جملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تاليف أو وصف صريح (و) إلى (عائد) تشتمل عليه تلك الصلة والراد به ضمير يعود على الوصول لبط الصلة به ، وقد قيل إن شرف الدين محمد ابن عيسى مرض فكتب إلى الملك للعظم :

نحو هذا فيقال فيه حالة البعد ههناك ويشير إلى المكان القريب ههنا أو ههنا نحو - إنا ههنا قاعدون - وإلى المكان البعيد ههناك أو ههناك أو ههنا أو ههنا أو هم نحو - وإذا رأيت ثم - (فصل) الاسم للوصول ما افتقر إلى صلة وعائد

انظر إلى حسين مولى لم يزل يولى الشبهة وتلاف قبل تلاف

أنا كفاي أحتاج ما يحتاجه فأنهم دعائي والتناء الواسع

جاء ذلك للعظم يوده وبمع آف دينار وقال له أنت الذى وأنا العائد وهذه الصلة ، واستمرز
للمصنف بالامم للوصول عن للوصول الحرف فانه وإن اقتصر إلى صلة لا يحتاج إلى عائد . قال ابن
هشام : للوصول الحرف كل حرف أول مع صلتها بالمصدر . قال عبد الرموف للتأوى : الأصح
أنها خمسة وقد نظمها بقول :

موصولنا الحرف خمسة أحرف هي أن وإن وكى وما فاحفظ وقو .

فان للتوصلة للشدة ومثلا الخففة من التقيية تقول مع معمولها مصدر فان كان خبرها مشتقا
من اسم أو فعل متصرف فالصدر للؤل من لفظه وإن كان جامدا إما أو فضلا أول بالكون كيبلى
أن زيدا أخوك أى كونه أخاك وإن كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار ونحوه (وهو) أى الأنهم
الوصول (ضربان نص) فى معناه لا يتجاوز إلى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد
(فالتص ثمانية ألفاظ) وهى (الذى للفرد للذكر) العاقل وغيره (والذى للفردة للؤثة) العاقلة
وغيرها ولك فى ياء الذى والى وجهان الالابات والحذف وعند الحذف يكون الحرف الذى قبلها إما
مكسورا كما كان قبل الحذف وإما ساكنة (واللذان للثنى للذكر واللذان للثنى للؤث فى حالة الرفع
واللذين للثنى للذكر (واللتين) للثنى للؤث (فى حالتى النسب والجبر) والأصح أنهما ليسا متنيين
حقيقة وإنما جبر بهما لصوره للثنى للرفع فى حالة الرفع وما صورة للثنى الجبرور والنسب فى حالتى
الجبر والنسب كاتصم فى ذات وتان والأصل فيهما أثبات النون خففة ويموز حذفها وانباتها شدة
(والألى) مقصور ويكتب بغير واو وقد عمد (والذين) حال كونه (بالياء مطلقا) أى فى حالة الرفع والنسب
والجركل منهما يستعمل (لجمع للذكر) العاقل غالبا وقد يستعمل الألى بمعنى اللاتى كقول مجنون ليلى :

عاجبا حب الألى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(وقد يقال للذنون بالواو فى حالة الرفع) والذين بالياء فى حالتى النسب والجبر وهى لثة عليل بضم العين
قال الشاعر :

نحن الذنون مسبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

وهى هذه اللفظة يكتب بلامين بخلافه فى لغة من أزمه الياء مطلقا فانه يكتب بلام واحدة وإعراب
البيت المذكور نحن مبتدأ والذنون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والحاء للجمعة موضع الشام
وغارة مغفول لأجله وهو اسم مصدر أغار والقياس أغارة والمحتاج بكسر اللام من ألح السحاب دام
مطره قاله فى التصريح (والاللى واللاتى ويقال) أيضا (الواو) وكل منهما (لجمع للؤث وقد تحذف
ياؤها) اجزاء بالكسر فيقال اللاه واللات والواو (نحو الحمد لله الذى حدثنا وعده) وإعرابه الحمد
مبتدأ وجملة الله فى محل رفع خبره اسم موصول فى محل جر صفة صدقا فعل ومفعول واقع
مستتر فيه جواز تقديره هو وعده مفعول ثان والهاء فى محل جر بالإضافة وتجة الفعل والفاعل والفعول
صلة للوصول لأجل لما من الإعراب والعائد الضمير المستتر فى صدقا ، وقال فى الجيب فى قوله تعالى
- صدقناهم الوعد - من باب اجتياز يقتضى الفعل فيه إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف جر
ويموز حذف الحرف أى فى الوعد ولا ينتقل عند الجمهور اه . وفى هذا قوله هنا وعده منصوب
بترفع الحافض أى فى وعده قال الخطيب فى تفسيره الذى صدقنا وعده بالجنة فى قوله - تلك الجنة التى
نورث من عبادنا من كان تقيا - (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) وإعرابه قد حرف تحقيق

وهو ضربان : نص
ومشترك ، فالتص ثمانية
الفاظ الذى للفرد
للذكر والى للفردة
الؤثة والذان للثنى
للذكر واللتان للثنى
الؤث فى حالة الرفع
والذين واللتين فى
حالتى النسب والجبر
والألى والذين بالياء
مطلقا لجمع المذكر وقد
يقال للذنون بالواو فى
حالة الرفع . واللاتى
واللاتى ويقال للواو
لجمع للؤث وقد تحذف
ياؤها نحو - الحمد لله
الذى صدقنا وعده -
قد سمع الله قول التى
تجادلك فى زوجها

مع فعل ماضٍ الله فاعل قول مفعول به إلى اسم موصول في محل جر بالإضافة تجادل فصل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هي وجملة في زوجها متعلقة بتجادل وجملة الفعل والفاعل وما يتعلق به صلة الموصول والعائد الضمير للمستتر قال في تفسير الجلالين تجادلك ترأبجك يا أيها النبي في زوجها المظاهر منها وهي خولة بنت ثعلبة وهو أوس بن الصامت (واللذان يأتيانها منكم) وإعرابه اللذان اسم موصول في محل رفع مبتدأ يأتيان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال من ألف التثنية متعلق بمحذوف تقديره كائين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد ألف التثنية (و بنا أرنأ الذين أضلنا) وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يارب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة أو فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الباء ثم يحتمل أن تكون رأى هنا بصريّة ونقلت بالمعززة من التعدى إلى واحد فعدت إلى اثنين ويحتمل أن تكون قلبية قاله في المجيد ونا ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول الذين اسم موصول في محل نصب مفعول ثان أضلنا فعل وفاعل ومفعول أزل فعل ماضٍ وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل ونا ضمير متصل مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد ألف التثنية (والذين جاءوا من بعدهم) الواو حرف عطف الذين اسم موصول في محل رفع مبتدأ وجملة جاءوا من بعدهم صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الواو (واللآئي يئسن من المحيض) وإعرابه الواو حرف عطف اللآئي اسم موصول في محل رفع مبتدأ يئسن فعل وفاعل يئسن فعل ماضٍ ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة من المحيض متعلق بيئسن وجملة الفعل والفاعل وما يتعلق به صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد نون النسوة قال في المجيد يئسن قال الجمهور ماضياً وقرئ يئسن مضارعاً اه (واللآئي يأتيان الفاحشة) الواو حرف عطف اللآئي اسم موصول في محل رفع مبتدأ يأتيان فصل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل الفاحشة مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد نون النسوة (والمشترك) أي من الاسم للموصول وهو ضد النص السابق (سنة ألفاظ) وهي (من) بفتح الهم (وما وأى) بفتح المعززة وتثنية الباء (وأل ذو) بمعنى الذي لا يجنى صاحب (وذا فهذه السنة تطلق على الفرد ولتني والمجموع المذكور من ذلك كله وللتوث) فكل لفظ منها يأتي لمعنى من المعاني الستة ولكل منها كلام يخصه (وتستعمل من) في أصل الوضع (للعائل) لوقال للعالم بكسر اللام أي من قام به العمل لكن أولى لأنه يستعمل لله سبحانه وهو يطلق عليه عالم ولا يطلق عليه عائل إما لأن أسماء الله تعالى توقيفية على الأصح ولم يرده الأذن بإطلاقه عليه أو لما فيه من إيهام التقص بتخالف عالم في الأمرين (وما) في أصل وضعها (لتبر العائل تقول في من) إذا استعملتها بمعنى الجنب في المفرد الذكر (يعبني من جادك) أي الذي جادك . وإعرابه يعبني فعل ومفعول ومن اسم موصول في محل رفع فاعل جادك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة صلة الموصول والعائد الضمير للمستتر (و) في المفردة المؤنثة يعبني (من جادتك) أي التي جادتك فن اسم موصول بمعنى التي وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير للمستتر تقديره هي (و) في التثنية المذكور يعبني (من جادكن) أي

واللذان يأتيانها منكم
ر بنا أرنأ الذين أضلنا
والذين جاءوا من بعدهم
واللآئي يئسن من
المحيض واللآئي يأتيان
الفاحشة والمشارك سنة
ألفاظ : من وما وأى
وأل ذو وذا فهذه
السنة تطلق على الفرد
ولتني والمجموع المذكور
من ذلك كله وللتوث
وتستعمل من للعائل
وما لتبر العائل تقول
في من يعبني من
جادك ومن جادتك
ومن جادكن

الذنان حاكك، فن اسم موصول بمعنى الذنان وجملة الفعل والفاعل والفعول صلة للموصول والعائد ألف التثنية (و) في اللغى المؤث يعجبني (من جادتك) أى اللتان جادتك فن اسم موصول بمعنى اللتان وجملة الفعل والفاعل والفعول صلة للموصول والعائد ألف التثنية وأما انتهاء فهى علامة التأنيث (و) في المجموع للذكر يعجبني (من جادوك) أى الذين جادوك فن اسم موصول بمعنى الذين وجملة الفعل والفاعل والفعول صلة للموصول والعائد واو التثنية (و) في المجموع المؤث يعجبني (من جبتك) أى اللاتى جبتك، فن اسم موصول بمعنى اللاتى وجملة الفعل والفاعل والفعول صلة للموصول والعائد نون النسوة (وتقول في ما) للوصولة بمعنى الجميع (جوابا لمن قال لك اشتريت حمارا أو أتاناً) وهى أتى الجر (أو حمارين أو أتانين أو حماراً) بضم الحاء واللام (أو أتنا) بضم الميمزة والتاء اللتان فوق فتقول في الفرد للذكر من ذلك (يعجبني ما اشتريته) أى الذى اشتريته فما اسم موصول بمعنى الذى والجملة بعدها صلة للموصول والعائد الهاء (و) في الفردة المؤث يعجبني (ما اشتريتها) أى التى اشتريتها فما اسم موصول بمعنى التى والجملة بعدها صلة للموصول والعائد الهاء (و) في اللغى للذكر المؤث يعجبني (ما اشتريتها) أى اللتان أو اللتان اشتريتها فما اسم موصول والجملة بعدها صلة للموصول والعائد الهاء واللام والألف حرفان دالان على التثنية (و) في المجموع للذكر يعجبني (ما اشتريتهم) أى الذين اشتريتهم فما اسم موصول بمعنى الذين والجملة بعدها صلة للموصول والعائد الهاء واللام علامة الجمع وفيه استعمال هم لنسب العاقل (و) في المجموع المؤث يعجبني (ما اشتريتهم) أى اللاتى اشترتهم فما اسم موصول بمعنى اللاتى والجملة بعدها صلة للموصول والعائد والتون علامة جمع الاناث (وقد يعكس ذلك) الأصل ق من وما (فتستعمل من لنسب العاقل) في ثلاث مسائل : الأولى ينزل ما وقعت عليه منزلة العاقل كقوله تعالى - ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له - وقول الشاعر :

أمرب القطا هل من يسير جناحه لعل إلى من قله هويت أطير

ومن جادتك ومن
جادوك ومن جبتك
وتقول في ما جوابا
لمن قال لك اشتريت
حمارا أو أتاناً أو حمارين
أو أتانين أو حماراً أو
أتانيتين ما اشتريته
وما اشترتها وما
اشتريتها وما اشترتهم
وما اشترتتهن وقد
يعكس ذلك فتستعمل
من لنسب العاقل نحو
فمنهم من يمشى على
بطنه وتستعمل ما
للعاقل نحو - أن تسجد
لما خلقت يدي -

فدعا الأصنام ونداء التقاضى وقوع من على ما لا يعقل لأنه لا يدعى ولينادى إلا العاقل. الثانية أن يجمع غير العاقل مع العاقل فبا وقعت عليه من الوصلة نحو - ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض - فإنه شمل آدميين وغيرهم من الشجر والنبات والحيوان . والثالثة أن يقرن غير العاقل بالعاقل فى عموم فصل بمن للموصولة (نحو فمنهم من يمشى على بطنه) ومنهم من يمشى على أربع لاقرانها بالعاقل فى عموم كل دابة من قوله تعالى - والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمضى على بطنه ومنهم من يمضى على رجلين ومنهم من يمضى على أربع - فأوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل فى عموم كل دابة لأنها لمة اسم لما يلبس على الأرض عقلاً كان أو غيره . وإعراجه الفاء تفصيلية منهم جار ومجرور خبر مقدم ومن اسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر يمضى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستتقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة فى بطنه متعلقة بيمضى وجملة الفعل والفاعل صلة للموصول والعائد الضمير المستتر قال الأزهري ويحمل عندي أن يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمضى على بطنه الخ (وتستعمل ما) على خلاف الأصل (للعاقل) قال السبيلى والقع لعاقل لا بقرينة التعظيم والابهايم كقوله سبحانه ما يسبح الرعد بحمده و (نحو) قوله تعالى - ما منعك (أن تسجد لما خلقت بيدي) - أى لمن خلقته . وإعراجه ما اسم استفهام للتوبيخ فى محل رفع مبتدأ منع فعل ماض والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول أن حرف مصدر ونصب تسجد فعل

مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والمصدر للنسبك من أن وما بعدها مفعول ثانٍ للتع ، والتقدير أى شئ منك السجود لما خلقت؟ اللام حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر باللام خلقت فعل وفاعل صلة للوصل والعائد عذوف والتقدير خلقت ، ويحتمل كما قال ابن عسقاء كون ما مصرية مؤولة مع صلتها بمصدر مؤول باسم المفعول أى يمتلئ على حد - وما كان هذا القرآن أن يفترى - أى افتراء أى مفترى ، يدي جار ومجرور بالياء حرف جر ويدي مجرور بالياء وعلامة جره الياء للدخلة فى ياء النفس نيابة عن الكسرة لأنه مثنى وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه . قال أبو السعود والتثنية لإبراز كمال الاعتناء بخلقه عليه السلام للسندى لإجلاله وتعظيمه له . وقد تستعمل ما لأنواع من يعقل نحو - فأنكحوا ما طاب لكم من النساء - أى أى نوع من أنواعهن أردتم لأن النوع لا يعقل . وقال بعضهم إنها فى هذه الآية لأصناف من يعقل أى الطيبة منهم ، وقد تستعمل للعقل مع غيره نحو - سبح لله ما فى السموات وما فى الأرض - فانه يشمل العقل وغيره (والأربعة الباقية) وهى ألى وذو وذو (تستعمل للعقل وغيره) بطريق الاشتراك (تقول فى أى) إذا استعملتها لغيره للذكر (يجبى أى قام) أى الذى قام . وإعرابه يجب فعل مضارع والتون الوقاية والياء مفعول به وأى اسم موصول بمعنى الذى مرفوع على أنه فاعل وقام فعل ماض وقاعله مستتر فيه جواز تقديره هو وجملة الفعل والفاعل صلة للوصل لاجل لما من الاعراب والعائد الضمير للمستتر (و) إذا استعملتها للفردة المؤنثة (أى قامت) أى التى قامت (و) لثنى للذكر (أى قاما) أى اللذان قاما (و) لثنى للمؤنث (أى قامتا) أى اللتان قامتتا (و) لجمع للذكر (أى قاموا) أى الذين قاموا (و) للجمع للمؤنث (أى قمن) أى اللاتى قمن (سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا) لا يعقل نعم أى قاموا خاص بالعقل لاختصاص الواو بجمع الذكر العقل وأما جمع المؤنث من غير العقل ، فقال فى الجمع الأحسن فيه إن كان للكسرة أن يؤتى بآاء فى الرفع وبهائى فى غيره ، وإن كان لفتحة أن يؤتى بالنون كالجذوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرت وكسرتها والجداع بالعكس لأن الجذوع جمع قلة بخلاف الجذوع فانه جمع كثرة ، وقد قال الله تعالى - منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم - أى فى الأربعة ، فأتى فيه بالنون لأن الأربعة جمع قلة ، والأحسن فى جمع المؤنث العقل التون مطلقا ، فلنشدات خرجن وضربهن أولى من خرجت وضربها قال تعالى - والطلاقات ير بسن والوالدات يرضعن - ومن الوجه الآخر قوله تعالى - وأزواج مطهرة - فهى على طهر ولو كان على طهرن لقليل مطهرات وقال الشاعر * وإذا العذارى بالسنان نلشت * (وأما ألى فأنها تكون اسما موصولا) مشتركا بين الفرد والثنى والجمع للذكر من ذلك كله والمؤنث ولاتكون كذلك إلا (إذا دخلت على اسم الفاعل أو على اسم المفعول) مرادا به الحديث وليست موصولا حرفيا لأن الضمير يعود إليها وهو لا يعود إلا إلى الأسماء وألحرف تعرف لأنها داخلية على الفعل تقديرا ، لأن المشتق فى تقدير الفعل ولذا جاز عطف الفعل على مدخولها نحو - فالتعرات صبيحا فأثرن به تقا - أى فالتعرات فى تقدير الفعل ولذا جاز نقل الاعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ، ويلجلى كونها اسما أمران : الأول أن الوصف معها يعمل بلا شرط ولو كانت حرفا لكانت مبعدة عن شبه الفعل ، فلا يكون الوصف معها عاملا . والثانى أن لا يتقدم عليها معمول مدخولها لا يقال جاء زيد الضارب وأما قوله تعالى - وكانوا فيه من الزاهدين - فالجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره أعنى أو بزاهدین محذوف دل عليه للذكور قاصم الفاعل للراد به الحديث (كالضارب و) اسم المفعول للراد به ذلك نحو (المضروب)

والأربعة الباقية تستعمل للعقل وغيره تقول فى أى يجبى أى قام وأى قامت وأى قاما وأى قامتتا وأى قاموا وأى قمن سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا، وأما ألى فأنها تكون اسما موصولا إذا دخلت على اسم الفاعل أو على اسم للمفعول كالضارب والمضروب

واختصت بذلك لأن شأن للوصلات الدخول على الجملة وأل للوصولة تنسبه في الصورة آل المعرفة
 الماخلة على الفرد ، فسبكوا من الجملة مفردا يكون في معنى الجملة تدخل عليه آل وهو اسم الفاعل
 وللنوع لأنه في المعنى جملة فعلية خبرية فإن الضارب إذا فسرته تقول فيه (أى الذى ضرب) فتفتح
 الضاد والراء (و) للضروب إذا فسرته تقول فيه أى (الذى ضرب) بضم الضاد وكسر الراء وخرج
 بقولنا مراد به الحدوث الصفة المشبهة ، فال الماخلة عليها كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف
 تعريف على الأصح لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولذا كانت آل الماخلة على اسم
 التفضيل ليست موصولة باتفاق وخرج بقولنا ولم يقصد بها عهد ما إذا قصد بال العهد ونحوه فإنها
 تكون معرفة باتفاق كما قال ابن عتقاء كرايت رجلا يضرب زيدا فأكرمت الضارب ، ولهذا كانت
 آل في الأسماء المنسبة للكمال كأم نص عليه ابن حجر وغيره ، فالعالم والخالق والمصور والرزاق معناه
 الكمال في معنى العلم والخلق والتصوير والرزق (ونحوه) أى نحو ما ذكر من الضارب وللضروب
 مما جاء به وزنهما فتحو الضارب (إن المصدقين والمصدقات) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب
 الاسم وترفع الخبر المصدقين اسمها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه
 جمع مذكر سالم والتنوين زينة عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم للفرد ومصدقين
 اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم وهو العائد
 على آل الموصولة والمصدقات معطوف على ما قبله وهو اسم فاعل وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم
 وهو العائد على آل الموصولة ، والتقدير إن الذين تصدقوا واللات تصدق ونحو للضروب قوله
 تعالى (والسقف الرفوع والبحر للسجور) وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى - والطور -
 والسقف معطوف على ما قبله مجرور وعلامة جره كسر آخره الرفوع نعت وهو اسم مفعول يعمل عمل
 الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو والضمير للذكر
 هو العائد على آل الموصولة ومثله - والبحر للسجور - قال في تفسير الجلالين والسقف الرفوع أى السماء
 والبحر السجور أى الملاء اه . قال الجبل في حواشيه أى الملاء ماء . وفي تفسير الحازن للسجور أى
 اللود الحمى كالنور للسجور ، وذلك ما روى من أن الله تعالى يجعل البحار كلها يرم القليلة نارا
 ويؤاد بها في نار جهنم اه (وأما ذو) للوصولة التى تطلق على الفرد للذكر وفروعه (نخاسة بلفظ طيء)
 وهم قبيلة من العرب تنسب إلى طيء رجل من حمير . وقال في شفاء الصدور طيء على مثال ميد
 أبو قبيلة من اليمن وهو طيء بن دلود بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير كذا في الصحيح ، وفي
 شرح مسلم للإمام النووي قتلا عن التحرير وأقره أن طيء يهزم ولا يهزم لثان ، والظاهر أن
 المراد بطيء هنا الجميع على سبيل التنقيب اه (تقول) فيها إذا استعملتها للفرد الذكر (جاءنى ذو قلم)
 أى الذى قام . وإعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به ذو اسم موصول في محل رفع
 فاعل قام فعل ماض وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول
 والعائد الضمير للمستتر (و) إذا استعملتها للفردة المؤنثة تقول جاءتنى (ذوقامت) أى التى قامت والعائد
 تقديره هى (و) لثنى للذكر جاءنى (ذوقام) أى اللذان قاما (و) لثنى للمؤنث جاءتنى (ذوقامتا)
 أى اللتان قامتا والعائد فيه وفي الذى قبله ألف التثنية (و) للجمع للذكر جاءنى (ذوقاموا) أى
 الذين قاموا والعائد الواو (و) للجمع للمؤنث جاءتنى (ذوقن) أى اللتان قرن والعائد نون النسوة
 سواء كان الثام عتلا أو غيره ، وللشهور من لغة طيء أفراد ذو وتذكيرها وبنائها على السكون
 لأنها حرفان الثانى منهما ساكن كما قاله الناكهى في شرح القطر . وقال في النواك وقد تعرب

أى الذى ضرب والذى
 ضرب ونحو - إن
 المصدقين والمصدقات -
 والسقف الرفوع
 والبحر للسجور - وأما
 ذو نخاسة بلفظ طيء
 تقول جاءنى ذو قلم
 وذوقامت وذوقامتا
 وذوقامتا وذوقاموا
 وذوقن

إعراب ذو معنى صاحب أى لشبهها الصورى فهو بمعنى صاحب قال الشاعر :

فأما كروم موسرون لقيتهم لحسبي من ذى عندهم ما كافيا

وقد تؤث فيقال جادنى ذات أكرمك أى التى أكرمك بضم تاء ذات ، وقد تنفى وتجمع فيقال فى تنفية للذكر جادنى ذوا قأما ورأيت ذوى قأما ومرت بذوى قأما وفى تنفية المؤن ذواتا قأما وتقول فى الجمع للذكر جادنى ذوو قأما ورأيت ذوى قأما ومرت بذوى قأما وفى الجمع المؤن ذوات بضم التاء ، وقد تستعمل ذات معربة بمعنى صاحبة كقولهم جادنى ذات مال أى صاحبة مال (وأما ذا) فالأصل فيها أن تكون اسم إشارة وقد تستعمل اسما موصولا بمعنى الجميع وإذا خرجت عن معنى الإشارة (فشرط كونها موصولا) أمران مذكوران فى قول اللفظ (أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) وهذا باضاف من البصريين (نحو يسألونك ماذا ينفقون) أى ما الذى ينفقونه . وإعرابه يسألون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل ويسألون متصرف من سأل نصب مفعولين والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول وما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ وإذا اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر ينفقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف أى ما الذى ينفقونه وجملة المتبدا والخبر فى محل نصب مفعول ثان لسأل . قال فى المجيد جملة ماذا ينفقون فى موضع للمفعول الثانى يسألونك وهو معلق فى اللفظ عامل فى المعنى ونظيرها فى السؤال والتعليق :

ألا تسألن للره ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

(أو من الاستفهامية) على الأصح عندهم (نحو من ذا جادك) أى من الذى جادك . وإعرابه من اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ ذا اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر جادك فعل ومفعول وقاعله مستتر فيه جواز تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر فان لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل هى حينئذ اسم إشارة (وأن لا تكون ذا ملغاة) ثم فسر الالتاء بقوله (بأن يقدر تركيبا) أى تركيب ذا (مع ما) الاستفهامية فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت) بفتح التاء (إذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا) بمعنى أى شئ صنعت فيكون ماذا حينئذ اسم استفهام فى محل نصب مفعول لصنعت مقدما عليه والتقدير أى شئ صنعت فان لم تقدر إلقاء ذا بأن قدرت ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبره فذا حينئذ موصولة لأنها لم تلغ ويظهر كون قصد للتكم الإلتاء أو عدمه بالبدل من اسم الاستفهام وبجواب السائل فعلى الإلتاء وهو كون ماذا كلمة واحدة فى محل نصب تاتى بالبدل منصوبا ، فتقول ماذا صنعت خيرا أم شرا ؟ فذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم لصنعت وعلى عدم الإلتاء وهو كون ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبره تاتى بالبدل مرفوعا فتقول ماذا صنعت خيرا أم شرا ، بالرفع فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فيعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وقس على ذلك جواب السائل ، وقد جاء بالوجهين قوله تعالى - يسألونك ماذا ينفقون - قل العفو بنصب العفو على الإلتاء أى قل ينفقون العفو أى الفاضل عن الحاجة ورفعه على عدم الإلتاء فيكون العفو خبرا محذوف مبتدؤه : أى المنفق العفو أو هو العفو ، وسكت المصنف عن الإلتاء مع من فيجمل إلفاظه بمذا ، وهو ظاهر عبارة ألفية ومضى عليه جمع ويحتمل خلافه (وتفتقر) أى تحتاج (للموصلات) أى الاسمية لأن الكلام فيها (كلها) نصها ومشتركها (إلى صلة) معهوده غالبا للخطاب فى اعتقاد التسكيم : أى بأن يكون مضمونها حكما معلوما عند الخطيب وقوعه قبل الخطاب

وأما ذا فشرط كونها موصولا أن يتقدم عليها ما الاستفهامية نحو يسألونك ماذا ينفقون أو من استفهامية نحو من ذاجادك وأن لا تكون ذا ملغاة بأن يقدر تركيبها مع ما نحو ماذا صنعت إذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا وتفتقر للموصلات كلها إلى صلة

في اعتقاد المتكلم لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف الخاطب للوصول إليهم بما كان يعرفه في اعتقادك قبل ذكر الوصول من أضافه بضمون الصلة إلا في مقام التحويل والتفتيح فيحسن إيهامها فالأول نحو - فنهضهم من اليم ماغشيم - والثاني نحو - فأرعى إلى عبده ما أوحى - وأما غير ذلك فلا يجوز إيهامها ولذا لا يجوز أن تكون الصلة جملة إنشائية لأن الإنشاء لا يعرف بضمونه إلا بإيراد صيغته فلا خارج له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الوصول ولهذا امتنع الوصول بالتحسية وإن كانت خبرية لما في التعجب من الإيهام الثاني للبيان فهي مستنناة من الخبرية كما أن القسمية مستنناة من الإنشاء فيجوز الوصول بها مطلقا نحو - وإن منكم لمن ليبطئن - (متأخرة عنها) أي عن الموصولات وجوبا لأنها منزلة منه منزلة جزئه التأخر فلا يجوز تقديمها ولا شيء منها عليه (و) إلى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة إلى الوصول ليحصل الربط بينهما (والصلة جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة (فالجمله) شرطها أن تكون خبرية أي عمتلة للسلك والكنب في نفسها من غير نظر إلى قائليها وهي (ما) أي قول (ترك من فعل وفاعل) أو من فعل ونائب الفاعل (نحو جاء الذي قام أبوه) وإعرابه جاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل قام فعل ماض أبوه فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والماء مضاف إليه وجملة الفعل والفاعل صلة للوصول والعائد الهاء من أبوه (وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده) وقد مر إعرابه في أول الموصولات حيث سبق التحليل به للفرع المذكور وإعادة هنا للتمثيل بالجملة المركبة من الفعل والفاعل (أو) ما تركب (من مبتدأ وخبر) أو من مبتدأ وساد مسد الخبر (نحو جاء الذي أبوه قائم) جملة أبوه قائم مبتدأ وخبر صلة للوصول والعائد الهاء (وقوله تعالى هم فيه مختلفون) وإعرابه الذي اسم موصول في محل جر صفة للنبا العظيم من قوله تعالى - هم يشاؤون عن النبا العظيم - وهم ضمير متصل في محل رفع مبتدأ فيه جار ومجرور متعلق بما بعده مختلفون خبر مبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومختلفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هم (وشبه الجملة ثلاثة أشياء : أحدها الظرف) المكانى وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو جادى الذي عندك) وإعرابه جاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل عند ظرف مكان وهو منصوب وعلامة نصب فتح آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه شبه جملة صلة للوصول لاعتل لها من الإعراب والعائد الضمير المستقر والتقدير جاء الذي استقر عندك (وقوله تعالى - ما عندكم ينفذ) وما عند الله باق - . وإعرابه ما اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع مبتدأ عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة والهم علامة الجمع والظرف وما أضيف إليه شبه جملة صلة للوصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو ينفذ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر وما اسم موصول مبتدأ وعند الله ظرف ومضاف إليه صلة للوصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو وباقي خبر ما وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة عوض عنها التثوين منع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم منقوص وخرج بالظرف المكانى الظرف الزماني نحو جاء الذي اليوم فلا يصلح جملة صلة لعدم حصول الفائدة به وبأتم الظرف الناقص وهو الذي لا يكون في الوصول به فائدة نحو جاء الذي

متأخرة عنها وعائد
والصلة جملة أو شبهها
فالجمله ما تركب
من فعل وفاعل نحو
جاء الذي قام أبوه
وقوله تعالى - الحمد
لله الذي صدقنا
وعده - أو من
مبتدأ وخبر نحو جاء
الذي أبوه قائم وقوله
تعالى - الذي هم فيه
مختلفون - ، وشبه
الجملة ثلاثة أشياء :
أحدها الظرف نحو
جاءنى الذي عندك
وقوله تعالى - ما عندكم
ينفذ -

مكاناً : أى يسكن مكاناً فلا يصح الوصل به لأنه لا يهيم بمجرد ذكره ما يتعلق به (والثانى الجار والمجرور) وهو كالظرف فى اشتراط كونه تلماً (نحو جاء الذى فى الدار) وإعرابه جاء فعل ماضى الذى اسم موصول فى محل رفع فاعل فى الدار جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو (وقوله تعالى وأنت مانيها) وإعرابه ألقى فعل ماضى والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر جوازاً تقديره هى عائذ على الأرض من قوله تعالى - وإذا الأرض مدت - وما اسم موصول فى محل نصب مفعول به فيها جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو فالتالى المذكوران الجار والمجرور فيهما تام بخلاف جاء الذى بك أو عنك فلا يوصل به نقصانه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوباً) وبذلك أشبهنا الجملة (تقديره استقر) أى أو نحوه من كل فعل علم كصل فلا يجوز تقديره وصفاً كاستقر وكأن لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة إلا إذا كان صلة لآل أو قسماً ثانياً من البتداء (والثالث السفة) وهى مادت على ذات عليها مأخوذة من بعض صفاتها كالقائم والضارب (الصريحة) أى الحالعة للوصفية بأن لم تنب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك صح عطفه عليها (ولراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل كالأفضل ودون الصفة الشبهة كالحسن وجهه لأن آل حرف تعريف فيهما إجماعاً فى الأول وعلى الصحيح فى الثانى بل نقل فيه بعضهم الإجماع أيضاً (وتختص) أى الصفة الصريحة (بالآلف واللام) فلا يصح جعل الصفة صلة لغيرها فخرج الصفة غير الصريحة وهى ما صارت بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة ولا تجرى صفة على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً فال فى فيها حرف تعريف لا موصولة لعدم مشابهتها الفعل وذلك كالصفات التى غلبت عليها الاسمية كالأبطح فانه فى الأصل المكان النبطح من الوادى ثم غلب على الأرض للتسعة والأجرع فانه فى الأصل المكان المستوى ثم غلب على الأرض التسوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئاً والصاحب فانه فى الأصل ذو الصفة مطلقاً ثم غلب على من يصحب الملك ، وهو الوزير (والعائد) للموصول (ضمير) غائب غالباً وإلا فقد يكون العائد ضمير متكلم قياساً كقول على رضى الله عنه * أنا الذى سميتى أمى حيدر * أو ضمير مخاطب قياساً أيضاً كقول الفرزدق :

وأنت الذى تالوى الحيل لرموسها إليك ٧ والأيتام أنت قطعها

لجعله العائد ضمير إليك حمل على المعنى وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر كقوله :

يا رب لىلى أنت فى كل موطن وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

أى فى رحمة (مطابق للموصول فى الافراد والتنبيه والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم فى الأمثلة للذكورة) نعم إن كان للموصول مع وما جاز فى العائد مراعاة المعنى نحو - ومنهم من يستمعون إليك - وقول الشاعر * نكن مثل من يادتب يسطحان * وسراعاة اللفظ ، وهو الافراد والتذكير نحو - ومنهم من يستمع إليك ، ومنهم من ينظر إليك - وهو الأكثر فى كلامهم مالم يحصل لبس أو قبح فتعين مراعاة المعنى ثم الأصل فى العائد أن يكون مذكوراً (وقد يحذف) مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً إذا دل عليه دليل وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بمفرد (نحو لنزغن من كل شعبة أيهم أشد) وإعرابه اللام داخلية فى جواب قسم مقدر تزغن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد النقية وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره

والثانى الجار والمجرور نحو جاء الذى فى الدار وقوله تعالى - وأنت ما فيها - ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوباً تقديره استقر . والثالث الصفة الصريحة والراد بها اسم الفاعل واسم المفعول وتختص بالآلف واللام والعائد ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتنبيه والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم فى الأمثلة للذكورة وقد يحذف نحو - لنزغن من كل شعبة أيهم أشد -

نحن، من كل جار ومجرور وهو مضاف وشيعة مضاف إليه : أى اسم موصول بمعنى الذى مبنى على الضم في محل نصب مفعول به وهو مضاف والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والم علامة الجمع وأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو وجلة للتبديد والخبر صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كما قال المصنف (أى الذى هو أشد) وشرط حذف العائد للتصويب أن يكون متصلا ونائب، فعل تام أو وصف خبر صلة آل فاعل نحو (يعلم مانسرون وما تلنون) وإعرابه يعلم فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ما اسم موصول بمعنى الذى في محل نصب مفعول به نسرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وروا الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجلة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف، الواو حرف عطف وما اسم موصول بمعنى الذى في محل نصب مفعول على ما قبله تلنون فعل مضارع وجلة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كما قال المصنف (أى الذى نسرونه والذى تلنونه) وتحتل ما في الآية أن تكون مصدرية، والتقدير يعلم سرهم وعيانتهم، وأما الوصف فنحو قول الشاعر :

ما لله موليك فضل فأحمدته به فإلى غير نفع ولا ضرر

أى الذى الله موليك فضل، وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يخرج بمثل ماجر به الموصول ويتحد معنى العامل نحو مرت بالذى مرت : أى به (ونحو يشرب مما تشربون) وإعرابه يشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ما جار ومجرور من حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى في محل جر بمن تشربون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وروا الجماعة فاعل وجلة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف مجرور بمثل ما جربه ما الوصلة وهى من التبعية، والتقدير : أى الذى تشربون منه وشذ حذفه مجرورا بما لم يخرج به الموصول .

(فصل) في بيان التعرف بكافة التعريف (وأما التعرف بالأداة) المفيدة للتعريف (فهو التعرف بالألف واللام) كالرجل والنظام والتعريف بهما هو مذهب الخليل والمهزمة عنده أصلية وهى همزة قطع حذفت في الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال ولم تحذف في الابتداء لأنه لايتبدأ بها كمن ومذهب سيبويه أن التعرف بهما أيضا إلا أن المهزمة عنده زائدة معتد بها في الوصل، كذا قال ابن مالك والشهور عن سيبويه أن التعرف باللام وحدها والمهزمة وصلية جى بها لتتمكن من الابتداء بالسكن وفتحت على خلاف همزة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال، نقل أبو حيان هذا المذهب عن جميع النحويين إلا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط إلى الحققين، وذهب للرد إلى أن التعرف المهزمة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وهى) أى الأداة (سكان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله (واللهمة) إما للهمة الذكرى بأن يذكر مصحوبا بـ نكرة ثم يعاد بها. قال فى النون وغيره : وهذه بيد الضمير مسددا مع مصحوبا (نحو في زجاجة الزجاجية) إشارة إلى الزجاجية المذكورة أولا . وإعرابه في زجاجة جار ومجرور في محل رفع خبر المصباح متعلق بواجب الحذف تقديره كأن أو مستقر الزجاجية مبتدأ وخبره جملة - كأنها كوكب - (أو للهمة الأنثى) بأن عهد مصحوبا ذهنا (نحو إذا في النار) وهو نعت في جبل نور وكان ذلك معلوما عندهم. وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان مما ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ في النار جار ومجرور متعلق بكائن في محل رفع خبر (أو للهمة

أى الذى هو أشد يعلم
مانسرون وما تلنون
أى الذى نسرونه
والذى تلنونه ونحو
ويشرب مما تشربون
(فصل) وأما التعرف
بالأداة فهو التعرف
بالألف واللام، وهى
سكان عهدية وجنسية
واللهمة إما للهمة
الذكرى نحو في زجاجة
الزجاجية أو للهمة الأنثى
نحو إذا في النار أو
للهمة

الضوري) بأن يكون مصحوبها حاضرا حال الخطاب (نحو اليوم أكلت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة لأن الآية نزلت فيه. وإعرابه اليوم ظرف زمان متعلق بما بعده أكلت فعل وفاعل لكم جار ومجرور متعلق بأكلت دينكم مفعول به والكاف مضاف إليه والهم علامة الجمع (والجنسية إما لتعريف للماهية) من حيث هي: أي مع قطع النظر عن الأفراد وهي التي لم يحلفها كل لاحقة ولا مجازا وهي الدالة على مجرد الجنس ويعبر عنها بالتي لبيان الحقيقة وبالي لبيان الطبيعة وذلك (نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي) أي وجعلنا من حقيقة الماء المعروف لامن كل شيء اسمه ماء، وقيل من التي. وإعرابه جعلنا فعل وفاعل بمعنى خلقنا فيتعدي لواحد من الماء جار ومجرور كل مفعول به وشيء مضاف إليه حي نعت لشيء. وقال أبو البقاء: جعلنا بمعنى صيرنا يتعدي لاثنتين ومفعوله الأول كل شيء والثاني من الماء انتهى (وإما لاستغراق الأفراد) أي أفراد الجنس بأن خلقنا كل حقيقة فيم الأفراد بخصائصها ويصح الاستثناء من مصحوبها نحو: إن الإنسان لني خسر إلا الذين آمنوا - أو اعتبار معناه فيها له من نعت ونحوه نحو: أو الطفل الذين لم يظهروا - ومثل لها المصنف بقوله (نحو وخلق الإنسان ضعيفا) أي خلق كل واحد من جنسه ضعيفا. وإعرابه خلق فعل ماضٍ مبني الصيغة الإنسان نائب الماعل ضعيفا حال (أو استغراق خصائص الأفراد) أي صفات أفراد الجنس بمبالغة بأن خلقنا كل مجازا ومنه التي في إسمائه تعالى غير العلم كائن عليه البدر ابن قاضي شهبة وغيره وتسمى لام الكمال كاسبق نقله عن الشيخ ابن حجر رحمه الله (نحو أنت الرجل علما) أي أنت كل رجل علما بمعنى أنك اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال من جهة كالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لتصوره عن رتبة الكمال. وإعرابه أنت مبتدأ الرجل خبره وعاما تمييز وانظر لم يخل بشيء من الآيات مع أن دأبه الزام كون أمثله من القرآن المجيد ما أمكنه وقد مثل بعضهم بقوله تعالى - ذلك الكتاب - أي كل كتاب بمبالغة في مدحه لكونه حاويا لجميع خصائص الكتب المدونة، ومن ذلك الحديث الذي أخرجه الرازي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قال لأبي سفيان «كل الصيد في جوف الفراء» أي حمار الوحش قال له ذلك يتأفقه على الإسلام: يعني أنت في الصيد كحمار الوحش وكل الصيد دونه، وقد تأتي آل زائدة لازمة فلا تقيدها كالتي في علم قارنت وضعه كاللات والعزى والبسع أو غابت على بعض أفرادها كاللبد لمكة والنجم للترايا وكالتي في الآن على الصحيح وفي الذي وفروعه على الأصح وزائدة غير لازمة للبح الأصل المنقول عنه كالتي في الحرث والحسن والعباس ومنه عند الجمهور اللام الداخلة على أسماء الأيام كيوم الأحد والسبت قالوا هي أعلام توهمت فيها الصفة فدخلتها آل، وقيل إنها نكرات دخلتها آل للتعريف (وتبديل لام آل) للعرف (ميا في لغة حمير) قبيلة من العرب وقد نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال «ليس من امر لمصيص في امسفر» كذا رواه الثوري بن ثوب رضي الله عنه.

(فصل: وأما المضاف إلى واحد من هذه المعارف (الحسة) للتقدمة إضافة معنوية ولم يكن موعلا في الإبهام ولا واقعا موقع نكرة فخرج المضاف إضافة لفظية كإضافة الوصف إلى معموله والأسماء للتوغة في الإبهام كثير ومثل الواقع موقع النكرة كواحدة فإن إضافة كل واحد من هذه لا يفيد التعريف بل المضاف معها باقى تنكيره (نحو غلامي) مثال للمضاف إلى ضمير المتكلم (وغلامك) مثال للمضاف إلى ضمير المخاطب (وغلامه) مثال للمضاف إلى ضمير الغائب (وغلام زيد) مثال للمضاف إلى العلم (وغلام هذا) مثال للمضاف إلى اسم الإشارة (وغلام الذي قام أبوه) مثال للمضاف إلى الموصول (وغلام الرجل) مثال للمضاف إلى المعرفة بال، وقد تقدم في أول المعارف أن المضاف

المضوري نحو- اليوم أكلت لكم دينكم - والجنسية إما لتعريف الماهية نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وإما لاستغراق الأفراد نحو وخلق الإنسان ضعيفا أو استغراق خصائص الأفراد نحو أنت الرجل علما، وتبديل لام آل ميا في لغة حمير.

(فصل) وأما المضاف إلى واحد من هذه الحسة نحو غلامي وغلامك وغلامه وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل

في رتبة ما أضيف إليه إلا للضاف إلى الضمير فانه في رتبة العلم .

باب المرفوعات من الأسماء

والررفوعات جمع مرفوع لأمرفوعة لأنه صفة لذلك لا يعقل وهو الاسم (الررفوعات) أي من الأسماء (عشرة) بالاستقراء كذا قاله الفاكهي وله يرى أن ما زاد عليها يرجع إليها وهو كذلك وبدأ بها لأنها عمدة والنصوبات فضلة وختم بالجرورات لأنها منصوبة محلا فهي دون النصوبات لفظا (وهي الفاعل) نحو يهدي الله نسوه من يشاء (و) الثاني (الفعول الذي لم يسم فاعله) وهو السعي بنائب الفاعل نحو إذا زلزلت الأرض زلزالها (و) الثالث والرابع (الابتداء وخبره) نحو الله ربنا (و) الخامس (اسم كان) نحو وما كان الله ليظلمهم (و) اسم (أخواتها) نحو ليسوا سواء (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو يكاد زيتنا يضيء ، فصي الله أن يأتي بالفتح (و) السابع (اسم الحروف للشبهة بليس) في أنها تعمل عملها في رفع الاسم ونصب الخبر وهي ما التافية الحجازية وأخواتها نحو ما زاد فاعلها ونحو * نعر فاشي على الأرض بآثا * ونحو ولات حين مناص ونحو أن أحد خبرا من أحد الإلغائية (و) الثامن (خبر إن و) خبر (أخواتها) نحو إن الله غفور رحيم (و) التاسع (خبر لا لنق الجنس) على سبيل الاستغراق وهي تعمل عمل إن نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للرفوع) بناء على أن رافعه التبعية والأصح أن عامل التابع هو عامل المتبوع بنفسه إلا البديل فعامله مقدر من جنس عامل مثله (وهو أربعة أشياء) أحدها (التمت) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البديل) نحو جاء زيد أخوك .

باب الفاعل

قدمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور (الفاعل) لئنه من أوجد الفعل ، واصطلاحا (هو الاسم) الصريح نحو قام زيد أو المؤول من حرف مصدرى وصلته نحو - ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم - أي خشوع قلوبهم ، وقوله تعالى - أولئك هم أنا أنزلنا أي إزالتنا (للفروع) لفظا أو تقديرا أو محلا بفعله التام الباقي على صيغته الأصلية أو شبه الفعل المذكور لأن الرفع علم الفاعلية (لذلك كور قبله) وجوبا (فعله) الراجع له (أو ما هو في تأويل الفعل) كاسم الفاعل والصفة المشبهة به والصنر واسم الفعل وأسئلة للبالغة واسم التفضيل ولا بد من إسناد الفعل أو ما هو في تأويله إلى ذلك الاسم على جهة قيامه به نحو ما نزل زيد أو وقوعه منه نحو قام عمرو فخرج بالاسم الجلة فلا يجوز مجيئها فاعلا ، وأما نحو قوله تعالى - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه - وقوله تعالى - وتبين لكم كيف فجأنا بهم - فالأصح أن الفاعل فيها ضمير عائذ على مصدرها المفهوم منهما أي بدا هو أي البداء وتبين هو أي التبيين والجلة من قوله ليسجننه وقوله كيف فجأنا ليست فاعلا بل هي مفسرة للضمير . وخرج بالتام كان وأخواتها لأنها أفعال ناقصة وخرج بالباقي على صيغته الأصلية للجنس للفعول (وهو) أي الفاعل (على قسمين) لا ثالث لهما (ظاهر) وهو ما عدا الضمير نحو وجاء المنعرون ومنه المؤول نحو : ما كان شركك لو مننت أي منك (ومضمر) وهو ما كمن به عن الظاهر اختصارا وهو قسبان متصل ومنفصل وقد مر بيان كل منهما (فالظاهر) ويصكون رافعه تارة ماضيا وتارة مضارعا إذا أسند إلى غائب ولا يرفعه الأسماء (نحو قال الله) وإعرايه قال فصل ماض الله فاعل (قال رجلان) وإعرايه قال فصل ماض رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه متنى : (وجاء المنعرون) وإعرايه جاء فصل ماض المنعرون فاعل

باب المرفوعات من

الأسماء

المرفوعات عشرة ،

وهي : الفاعل والفعول

الذي لم يسم فاعله

والابتداء وخبره واسم كان

وأخواتها واسم أفعال

المقاربة واسم الحروف

الشبهة بليس وخبر إن

وأخواتها وخبر لا التي

لنق الجنس والتابع

للفروع ، وهو أربعة

أشياء : التمت والعطف

والتوكيد والبديل .

باب الفاعل

الفاعل هو الاسم

الرفوع المذكور قبله

فعله أو ما هو في تأويل

الفعل ، وهو على قسمين :

ظاهر ومضمر فالظاهر

نحو : قال الله ، قال

رجلان وجاء المنعرون

وعلمة رفعه الواو نياية عن الضمة لأنه جمع مذ كرسالم والمعدرون قراءة الجمهور بفتح العين وتشديد الدال وهو يحتمل وجهين: الأول أن يكون وزنه فعل بتضعيف العين ومعنى التضعيف فيه التكهف أى للتسكوتون للعمر. الثانى أن يكون وزنه افتعل والأصل اعتذر فأدغمت التاء في الدال بأن قلبت تاء الاتصال ذالا ويدل على هذا قراءة سعيد بن جبير للمعدرون على الأصل (يوم يقوم الناس) وإعرابه يوم ظرف زمان متعلق بيمعوثون قبله يقوم فعل مضارع الناس فاعل (ويومئذ يفرح المؤمنون) وإعرابه يوم ظرف زمان قال أبو البقاء متعلق بيفرح وهو مضاف وإذ ظرف لما مضى من الزمان في محل جر بالإضافة يفرح فعل مضارع المؤمنون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذ كرسالم (قال أبوهم) وإعرابه قال فعل ماض أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نياية عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة واليم علامة الجمع (والضمير) الذى أتى فاعلا إما متصل (نحو قولك ضربت) بضم التاء للتسكوت وحده. وإعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل (وضربنا) يسكون الباء للتسكوت ومعه غيره أو العظم نفسه نحو - إنا أنزلناه - . وإعرابه ضربنا فعل وفاعل ضرب فعل ماض وتا ضمير متصل في محل رفع فاعل وكذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف تهى فاعلة وإن انفتح ما قبلها فهى مفعولة نحو ضربنا زيد وكذا إن سكن ما قبلها من آخر الفعل وكان ألفا نحو وإذا مس الإنسان ضرعا نعو الزيدان ضربانا والزيدون ضربونا وهذا كله مع الماضي . أمام الضارع والأمر فهى مفعولة مطلقا نحو يضربنا زيد ونحو - ربنا لا تؤاخذنا - ونحو - وارحنا أنت مولانا - .

- يوم يقوم الناس ،
ويومئذ يفرح
للمؤمنون ، قال أبوهم -
والضمير نحو قولك
ضربت وضربنا إلى
آخره كأن تقدم في فصل
الضمير الذى في تأويل
الفعل نحو أقيم
الزيدان

(نبيه) قال ابن عتقاء نأى نحو قنا ضمير بارز للتسكوت المشارك لغيره أو العظم نفسه وقد قاس الناس عليه الخطأ والنية فقالوا في خطاب العظم أتم فعلتم كذا وفى الأخبار عنه هم فعلا كذا وكأنه لكاه قام مقام جماعة أو كأنه لجلالته ينبع فكان الخبر عنه مع من يبعه والظاهر امتناعه في حقه تعالى لأنه يرد في توقيف ثم سمع من كلامهم كقوله :

ألا فارحونى ياله عمد فان لم أكن أهلا فأتهم له أهل

وليس بحجة لعدم وروده في الكتاب والسنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم اه . قلت ولم أتف على كلام في ذلك لغيره وفيما قاله نظر لأن مثل هذا لا تتوقف صحة إطلاقة على البارى سبحانه على توقيف وليس فيه ما يشعر بالاخلال بالأدب بل في إطلاقة عليه كمال التعظيم والتبجيل بقدره العلى فالظاهر جواز والله أعلم (إلى آخره كأن تقدم في فصل الضمر) أى فلا حاجة إلى إعادته بتقول في الخطاب ضربت بفتح التاء للمخاطب المذكور وبكسر هاءى الخطاب اللؤث إلى آخر ما تقدم ، وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب الخطاب على النائب نحو ضربنا أى أنت وزيد وضربتم أى أنت وزيد وعمرو قال أبو على الثوري وقد تلحق الياء تاء اللؤث مع الماء نحو أكرمته فأكرم فعل ماض والتاء فاعل والماء مفعول به والياء حرف زائد لاعل لما من الأعراب . وأما الضمر المنفصل فهو كالمتصل ولا يقع مع النقل في الاختيار إلا محصورا بالا أو إغما ولا يرفعه الأمر ولا المصدر ولا اسم فعل المضارع ويرفعه ما عدا ذلك كالمتصل الماضي نحو ما قام إلا أنا . وإعرابه مانفة قام فعل ماض إلا أداة حصر أنا ضمير متصل في محل رفع فاعل والمضارع نحو ليقم إلا أنا . وإعرابه لمحرك نى وجزمهم فعل مضارع مجزوم لم وإلا أداة حصر وأنا ضمير منفصل في محل رفع فاعل ومثلهما الأسماء العاملة مامها كاسم الفاعل وأمثله المبالة والصفة المشبهة (والذى في تأويل الفصل) وهو ما يعمل عمله (نحو أقام الزيدان) فانه في تأويل يقوم الزيدان . وإعرابه المعززة للاستفهام أقام مبتدا وعلامة رفعه

ضم آخره ، وقام اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول الزيدان فاعل سد مسد
 الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه متنى (وقوله تعالى يختلف ألوانه) فانه في تأويل يختلف ألوانه . وإعرابه
 مختلف مبتدأ مؤخر وقوله تعالى قبله - ومن الناس - جار ومجرور خبر مقدم والدواب والأنعام عطاف
 عليه ويختلف اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وذلك لاعتدائه على موصوف
 محذوف ، والتقدير ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره
 والماء في محل جر بالإضافة (وللتأني على أحكام) كثيرة (منها أنه لا يجوز حذفه لأنه عمدة) والعمد لا يجوز
 حذفها لأنه منزل من فعله منزلة حزمه (فان ظهر في اللفظ) سواء كان اسمها ظاهرا (تحو قام الزيدان) وإعرابه
 ظاهرا وإنما ضمرا كقولهم (والزيدان قاما) وإعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف لأنه متنى وقاما
 فعل وفاعل قام فعل مضارع وألف التثنية فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر (فذلك) واضح
 (والإ) أى وإن لم يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله لأن الفعل لا يجوز خلوه من الفاعل ثم
 إما أن يعود ذلك الضمير على المذكور (تحو زيد قام) فنى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع
 إلى زيد للذكور قبله وإما أن يعود لما دل عليه الفعل كقولهم عليه الصلاة والسلام «ولا يشرب
 الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أى ولا يشرب الشارب ، وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله «لا يزنى
 الزاني حين يزنى وهو مؤمن» أولما دل عليه الحال للشاهدة نحو - كلا إذا بلغت التراقي - فن بلغت
 ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى
 - كبرت كلمة - فالفعل مستتر وكلمة تمييز منصوب وقد استثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل
 صور يجوز فيها حذفه: الأولى الاستثناء الفرع نحو ما قام الأندلس إذ أسلمه ما قام أحد الأندلس لأن الاستثناء
 لا يتصور إلا من مستثنى منه . الثانية أفضل في التصجب إذا دل عليه مقدم مثل نحو أجمع بهم وأبصر
 أى بهم حذف بهم من الثانى لدلالة الأول عليه فالباء فيه زائدة وجوبا والماء ضمير متصل في محل
 رفع فاعل والميم علامة الجمع . الثالثة فاعل المصدر إذا لم يكن المصدر بدلا من فعله نحو - أو اطعم
 في يوم ذى منغية بئبا - أى أو اطعمه ونحو لا يسأم الإنسان من دعاء الجبر أى من دعائه بالجبر فيحذف
 فاعل المصدر فيهما ولا يقال فيه ضمير مستتر على الأصح فان كان المصدر بدلا من فعله ففاعله مستتر
 فيه وجوبا نحو سقيالك . الرابعة نائب الفاعل نحو وقضى الأمر أى وقضى الله الأمر . الخامسة إذا حذف
 عامله فيحذف معه وهو كثير جدا نحو قولك إياك لمن قال هل أكرمت أحدا أى أكرمت إياك
 (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (أنه لا يجوز تقديمه على الفعل) أو مافى تأويله لأنه كالجزم منه فلا يجوز
 تقديمه عليه كالأجوز تقديم جزم الكلمة على صدرها وأحر الكوفيين تقديمه على عامله فلا كان
 أو غيره (فان وجد) في اللفظ (ما ظاهرا) أنه فاعل مقدم على الفعل (وجب) عند البصريين (تقدير
 الفاعل ضميرا مستترا) في الفعل عائدا على المقدم (ويكون القدم إما مبتدأ نحو زيد قام) فنى قام ضمير
 مرفوع مستتر مرفوع على الفاعلية عائدا على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره (وإما فاعلا بمن
 محذوف) وجوبا (نحو وإن أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل فعل محذوف يفسره الفعل
 المذكور والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وإن حرف شرط جازم وفعل الشرط هو الفعل
 المحذوف ومن للمشركين متعلق به وجملة استجارك بعده لاعل لها من الاعراب لأنها مفعلة
 وجواب الشرط جملة فأجره في بقية الآية ، وإنما وجب حذفه لأن المصنوع عوض عنه وم
 لا يجتمعون بين العوض واللغوض عنه وإنما لم يجعل أحد مبتدأ وجملة استجارك خبره من غير حذف
 (لأن أداة الشرط لا تدخل على البتة) لأنها موضوعة لتعليق فعل فعل فهي مخرجة بالجملة الفعلية على

وقوله تعالى يختلف
 ألوانه، والفاعل أحكام:
 منها أنه لا يجوز حذفه
 لأنه عمدة فان ظهر
 في اللفظ نحو قام
 الزيدان والزيدان قاما
 فذلك وإلا فهو ضمير
 مستتر نحو زيد قام
 ومنها أنه لا يجوز
 تقديمه على الفعل فان
 وجد ما ظاهره أنه
 فاعل مقدم وجب تقدير
 الفاعل ضميرا مستترا
 ويكون المقسم إما
 مبتدأ نحو زيد قام
 وإما فاعلا بفعل
 محذوف نحو وإن
 أحد من المشركين
 استجارك لأن أداة
 الشرط لا تدخل على
 البتة،

الأصح (ومنها أن تعبد) أى فعل الفاعل . ومثل الفعل ما فى تأويله . وإنما اقتصر على ذكر الفعل لأنه الأصل (يوجد) أى لالتحقة علامة تنفية ولا جمع على الأصح (مع تنفيته) أى التامع (وجمعها يوجد مع افراده) اتفاقاً (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نسوة بتوحيد الفعل (كما تقول) فى حال إسناده إلى المفرد (قام زيد) بتوحيده . وإنما كان الأصح ترك علامة تنفية التامع وجمعه عكس علامة تأنيده لأن تنفيته وجمعه يعلمان من لفظة دائماً بخلاف تأنيده قد لا يعلم من لفظة ولأن فى إلحاق علامتى التنفية والجمع زيادة ثقل فى بنية الكلمة بخلاف علامة التأنيث ولورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان) وإعرابه قال فعل ماض رجلان فاعل وعلامة وعلامة رفعه لأنه مثنى (وجاء المعنرون) وإعرابه جاء فعل ماض المعنرون فاعل وعلامة وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (وقال الثالمون) وإعرابه قال فصل ماض الثالمون فاعل وعلامة وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (وقال نسوة) هذا مثال الجمع أيضاً أتى به بعد الذى قبله إشارة إلى أنه لا فرق بين جمع للذكر والمؤنث والنسوة جمع تكسير واحدها امرأة من غير نظرهما فالنعل فى هذه الأمثلة مجرد من علامة التنفية والجمع ، ومن العرب من يلحق الفعل (علامة التنفية) وهى الألف (و) علامة (الجمع) وهى الواو إن كان مذكراً والنون إن كان مؤنثاً . قال أبو جيان فى الارتشاف : حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة وهم طيى يلتزمون العلامة مطلقاً أبداً ولا يفارقونها (إذا كان الفاعل الظاهر مثنى أو جمعا) كما تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً (فتقول) يحتمل أنه بالثاء النونية : أى أنت أيها العرب ويحتمل أنه بالثاء التحتية : أى يقول البعض للذكور من العرب إذا نظقوا بمثل هذا التركيب (قالا الزيدان وقاما الزيدون وقن الهندات) فتقام فى الأمثلة الثلاثة فعل ماض والألف فى الأول حرف دال على التنفية والواو فى الثانى حرف دال على جمع الذكور والنون فى الثالث حرف دال على جمع الإناث والزيدان فى الأول والزيدون فى الثانى والهندات فى الثالث هى الفاعل ، وقد جاء نظير هذا فى أشعار العرب كقوله :

تج الربيع محاسناً ألتحها غر السحاب .
وقوله : يلموننى فى اشتراء النخيل أهلى وكلهم ألوم

(ونسى) هذه اللغة فى اصطلاح علماء العربية (لغة أسكلونى البراغيث) جمع برغوث يضم أوله . وإعرابه أكل فصل ماض والواو علامة الجمع والنون لاوقاية وإليه مفعول به والبراغيث فاعل ، وفى القاموس : البرغوث معروف اه . ثم علل المصنف تسمية هذه اللغة بذلك بقوله (لأن هذا اللفظ) أى لفظ أسكلونى البراغيث (ممع من بعضهم) أى العرب . قال ابن عتقاء : وهى لغة قليلة لطيى وأزدشنوة وبنى الحرث اه وقال الناكهى وهذا المثال فيه شذوذان : أحدهما إلحاق الفعل العلامة . والثانى استعمال الواو لما لايتصل اه . قال فى العباب كان حته أن يقول أكلتى البراغيث لأن البراغيث ليس بمن يعقل لكن فى النفى لابن هشام أن الواو تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم . قال أبو سعيد : نحو أسكلونى البراغيث إذا وصفت بالأسكل لا بالقرص وهذا سهو منه فإن الأكل من صفات الحيوان عاقلة كانت أو غير عاقلة ، وقال ابن السجرى : إن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله :

أكلت بنبك أكل الضبحتى وجدت مرارة كلاً الويل

أى ظلمتهم ، فشب الأكل للعنوى الحقيقى اه (ومنه) أى من إلحاق الفعل العلامة

ومنها أن فعله يوجد مع تنفيته وجمعه كما يوجد مع افراده فتقول قام الزيدان وقام الزيدون كما تقول قام زيد قال الله تعالى - قال رجلان ، وجاء المعنرون ، وقال الثالمون ، وقال نسوة - ومن العرب من يلحق الفعل علامة التنفية والجمع إذا كان للفاعل مثنى أو جمعا فتقول قاما الزيدان وقاما الزيدون وقن الهندات ونسى لغة أسكلونى البراغيث لأن هذا اللفظ مع من بعضهم ، ومنه

(الحديث) الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فلأنك فاعل يتعاقبون وقد لحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر وكان القياس يتعاقب بالافراد كقوام كازيدون . قال ابن عتقاء في غرر الحرر : والأوجه في الحديث أن ملائكة بدل من ولو يتعاقبون ثم كونه مبتدأ خبره جملة يتعاقبون كافي - وأسروا النجوى الذين ظلموا - فالتبديل من ولو أسروا على الأرجح أو مبتدأ خبره جملة أسروا لأنها ليست من لسان قريش ولا الخطاب لبعض أهلها فيخطبه صلى الله عليه وسلم بلغته ولأنها لكثرتها فصوا على بعضها فلا يخرج عليها القرآن والحديث ما أمكن اه . قال ابن هشام : وقد حمل قوم على هذه اللفظة آيات من القرآن العظيم . منها قوله تعالى - وأسروا النجوى الذين ظلموا - والأجود تخريجها على غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها إعراب الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبره . وأما قوله صلى الله عليه وسلم (أو يخرجى) فليس مما نحن فيه لأن يخرجى خبر مقدم وعلامة رفعه الواو الثقيلة ياء مدغمة وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه ويخرجى اسم فاعل يعمل عمل الفعل وقاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم وهم ضمير متصل في محل رفع مبتدأ مؤخر . وأما للفردان والفردات المتعاطفات كقوله : نولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعده وحميم

فالصحيح أن هذه اللفظة لا تمتنع بينهما (والصحيح أن الألف والواو والنون) فيما سمع من ذلك (أحرف دالة على التثنية والجمع) للذكر والمؤنث كما أن التاء في نحو قامت دالة على التأنيث (وأن الفاعل هو (ما بعدها) من اللتى والجموع وقيل إن هذه الواو ضاير وأنها الفاعل وأن الرفع رفع بعدها إما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بأن آتمة اللفظة هؤلاء أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لثة تقوم معينين من العرب وتقديم الخبر والبدال من الضمير شائع عند الجميع وإن أدى إلى الاضمار قبل الذكر (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (أنه يجب) تذكير الفعل ومافى تأويله إذا كان الفاعل مذكراً حقيقياً مفرداً أو مؤنثاً أو جماعاً سالماً بنوعيه صح مفردة كقام زيد أو طلحة أو الزيدان أو الطلحان أو الزيدون أو الطلحات ولا نظر لتغييره بتحويل اللام فإن كان الذكر مجازياً وهو ما لا يقايله أنى كاقمر والفلك والكوكب والملك عليه السلام جاز فيه التذكير والتأنيث ويجب (تأنيث الفعل) أى وما فى تأويله ليدل على تأنيث الفاعل ويكون تأنيثه (بناءً سكتة في آخر الماضى وبناء المضارع فى أول المضارع إذا كان الفاعل مؤنثاً) حقيقياً وهو ماله فرج متصلاً بفعله ولم يكن فعله نيم ولا (نحو قلت هند) هذا مثال للماضى (وتقوم هند) هذا مثال للمضارع وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث غائب حقيقياً كان نحو هند قامت أو مجازياً كالشمس طلعت وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي كقوام المرأة لثة قليلة تسمى لثة قال فلانة (ويجوز ترك التاء) من الفعل وإثباتها وهو أرجح (إن كان الفاعل) الظاهر حقيقى التأنيث منفصلاً عن فعله بنير إلا نحو حضر القاضي امرأة أو متصلاً به فيأب نم وبس نحو نم المرأة هند وبس المرأة هند أو كان الفاعل (مجازياً التأنيث) وهو مالا فرج له فلا يقايله ذكر كالباء والأرض والشمس فلا يجب تأنيث الفعل معه اتصال بفعله أم لا (نحو طلع الشمس) بخذف التاء (وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) وإعرابه الواو حرف عطف على وهم يصلون عن المسجد الحرام ويجوز أن تكون استئنافية قاله في الحميد ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر صلاة اسمها والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة عند ظرف مكان البيت مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه في محل نصب على الحال لإفادة حصر مكاء خبر كان وعلامة نصب فتح آخره ، وقرأ عاصم بخلاف عنه صلاتهم بالنصب على الخبر

الحديث يتعاقبون
فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار ،
والصحيح أن الألف
والواو والنون أحرف
دالة على التثنية والجمع
وأن الفاعل ما بعدها
ومنها أنه يجب تأنيث
الفعل بناءً سكتة
في آخر الماضى وبناء
المضارع فى أول المضارع
إذا كان الفاعل مؤنثاً
نحو قامت هند وتقوم
هند ويجوز ترك التاء
إن كان الفاعل مجازياً
التأنيث نحو طلع
الشمس وقوله تعالى -
وما كان صلاتهم عند
البيت إلا مكاء -

ومكاه وتصديده بالرفع على الاسم ، وخطأ أبو علي الفارسي هذه القراءة بأن القاعدة جعل المعرفة اسما
والسكرة خبرا ولا يجوز خلاف ذلك إلا في ضرورة الشعر كقوله * يكون مزاجها عسل وماء *
وخرجها أبو الفتح على أن المكاه والتصديده اسم جنس واسم الجنس تعرضه كتنكيره ، والمكاه
الصغير والتصديده التصديق أى جعلوا الصغير والتصديق موضع صلاتهم التى أمروا بها فى ذلك أعظم
ذم لهم (وحكم) الفاعل (الثنى) المذكور والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح) لذكر أو مؤنث إذا أسند
اليهما فعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكور والمؤنث إذا أسند إليه الفعل (فتقول) فى الفعل الذى فاعله
مثنى مذكر (قام الزيدان و) فى الفعل الذى فاعله مجموع مذكر (قام الزيدون) بتذكير الفعل فقط
كما يذكر فى قام زيد (و) تقول فيها المؤنث الثنى (قامت السلطان) والمؤنث المجموع (قامت السلطات)
بتأنيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك فى نحو قامت مسلحة وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث ،
فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم لأن الثانى تابع للأول فى الحكم فتقول قام زيد وهند
بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء نعم إن كان المؤنث السابق مجازى التأنيث ، فأحسن ترك التاء
نحو - وجمع الشمس والقمر - (وأما جمع التنكير) إذا أسند إليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل
المفرد (المجازى التأنيث) فى جواز تأنيث الفعل وبذلك لأن تأنيث المجموع مجازى يجوز خلافا لفعله
من العلامة ولم يستتر ذلك فى الجمع الصحيح لسلامة نظمه ومن ثم جاز التأنيث فى جاء البنون والتذكير
فى نحو جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما (تقول قام الرجال) بالتذكير على تأويله بالجمع (وقامت
الرجال) بالتأنيث على تأويله بالجماعة ويجوز ترك التاء وإنابتها (وقام المنود وقامت المنود) أيضا
إذا كان الفاعل اسم جمع كالنساء أو اسم جنس كالبنين تقول قام النساء وقامت النساء وجاءت البنات وجاء
البنين (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (أن الأصل) أى الغالب (فيه) أى فى الفاعل (أن يلى فعله) بأن
يتصل به نحو ضرب زيد عمرا لأنه كالجزء منه بدليل إسكان آخر الفعل إذا كان الفاعل ضميرا نحو
ضربت لكراة نوالى أرى مع متركات ، وإنما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة فدل ذلك على أنها
كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فإن الأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ويتأخر عن الفاعل كما قال
(ثم نذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل أى لأنه فضلة حقه التأخير (نحو وورث سليمان داود)
وإعرابه الواو حرف عطף وورث فعل ماضى سليمان فاعل وعلامة رفعه ضم آخره داود مفعول به
وعلامة نصبه فتح آخره وللمفعول الثانى عنذوف وللورث هو العنم والنبوة ، والبلى دل على ذلك
قوله تعالى قبله - ولقد آتينا داود وسليمان علما - وتقديم الفاعل فى مثل هذا جائز وقد يكون واجبا
كأن خيف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الأعراب وعدم قرينة تميز أحدهما من الآخر بأن
كانا مقصورين أو اسمى إشارة أو موصولين أو متنافيين لبيان التنكير أو ضميرين نحو ضرب موسى
عيسى أو هذا ذاك أو من فى البار من على الباب أو غلامى صديق أو ضربتكم فبعتين فى مثل هذا
كون الأول فاعلا والثانى مفعولا خلافا لابن الحاجب عتجا بأن الإجمال من مقاصد العقلاء (وقد
يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الأصل (جوازاً) توسعا فى الكلام (نحو ولقد جاء
آل فرعون التنذر) وإعرابه اللام داخله فى جواب قسم مقدر تقديره والله قد حرف تحقيق جاء
فعل ماضى آل فرعون مفعول مقدم والتنذر فاعل مؤخر (ووجوباً) لعارض اقتضى ذلك بأن كان
المفعول ضميراً متصلاً بفعله والفاعل اسماً ظاهراً (نحو شغلنا أموالنا) وإعرابه شغل فعل ماضى والتاء
علامة التأنيث وتا ضمير متصل فى محل نصب مفعول مقدم أموال فاعل مؤخر وعلامة رفعه
ضم آخره وتا ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ، وإنما كان تقديم المفعول فيه واجبا لأنه لو قدم

رحمك الثنى والمجموع
جمع تصحيح حكم
للفرد فتقول قام
الزيدان وقام الزيدون
وقامت السلطان
وقامت السلطات وأما
جمع التنكير فحكمه
حكم المجازى التأنيث
تقول قام الرجال
وقامت الرجال وقام
المنود وقامت المنود
ومنها أن الأصل
فيه أن يلى فعله ثم
تذكر للمفعول نحو -
وورث سليمان داود -
وقد يتأخر الفاعل
ويتقدم للمفعول
جوازاً نحو - ولقد
جاء آل فرعون التنذر -
ووجوباً نحو - شغلنا
أموالنا -

الفاعل والحالة هذه. لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع إكسان اتصاله أو كان ضمير المفعول متصلا بالفاعل (و) ذلك (نحو) وإذا ابتلى إبراهيم ربه) أى وإذا اختبر إبراهيم ربه بكلمات وهى أوامر ونواه كلفه بها. قيل هى مناسك الحج، وقيل الحتان والاستحداد وقيل الأظفار وغيرها من خصال الفطرة. وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان متعلق بمحذوف تقديره اذكر ابتلى فعل ماضى إبراهيم مفعول مقدم رب فاعل مؤخر وجوبا إذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير من ربه على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز (وقد يتقدم للمفعول على الفعل والفاعل) مما (جوازاً) لعدم مقتضى اللوجوب (نحو) فريقا كذبوا وفريقا يقتلون) وإعرابه فريقا مفعول مقدم وفريقا مفعول مقدم يقتلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل (ووجوباً) كأن يكون للمفعول متضمناً لما له صدر الكلام (نحو - فأى آيات الله تنكرون -) وإعرابه الفاء ضبيحة أى اسم استفهام مفعول مقدم وعلامة نصبه فتح آخره آيات مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه تنكرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل، وإنما وجب تقديم المفعول فى نحو المثال المذكور كقولهم تعالى - أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى - (لأن اسم الشرط) والاستفهام له صدر الكلام) وتأخيره مفعولا بنائى الصدارة وليس تقديم المفعول على الفعل محتملاً بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه فلا يجوز تقديمه، وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هى فى الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام قاله الرضى.

باب المفعول الذى لم يسم فاعله

وأقيم هو مقامه، ولهذا ذكره عقب الفاعل حتى ذهب أكثر البصريين والمرجاني والزمخشري إلى أنه فاعل (وهو الاسم) المصريح أو للزول به (للفرغ) لفظاً كضرب زيد أو تقديره نحو ضرب موسى أو محلاً نحو ضرب هذا (الذى لم يذكر معه فاعله) أى فاعل عادله من الفعل أو شبه، وإضافة الفاعل للمفعول للابسا لكونه فاعلاً لفعل متعلق به والراد بفاعله فاعله فى اصطلاح النحاة فلا يرد نحو أنبت الريح البقل، فإن البقل اسم حذف فاعله الحقيقى أى أنبت الله البقل فى وقت الريح (وأقيم هو) أى ذلك المفعول (مقامه) بضم الهم اسم مكان من أقام أى مقام الفاعل فى أحكامه كلها كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله صار مرفوعاً إلى آخره. ثم اعلم أن حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه إنما يكون لترضى من الأغراض المذكورة فى قول بعضهم:

وحذفك الفاعل للنظام والسجع والتحجير والأعظام
والخوف والأبهام والإيثار والعلم والجمل والاختصار
تيسر الانكسار واختيار تظن السامع أو مقدر
ذكاه أو تخفيفه السدولا منك إلى أنوارها دليلا
ولا حترار ظاهر عن العبث والوقاي فاشكرن من فئت
ولا تظن الحصر فى الذكر بل ذا هو المعروف فى الشهور

(فصار) بسبب إقامته مقام الفاعل متصفاً أحكامه من حيث إنه صار (مرفوعاً) بعده. أن كان منصوباً (و) صار (عمدة) لا يتم الكلام بدونه (بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديم على الفعل) لقيامه مقام الفاعل، وقد كان قبل ذلك مبثراً المحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) أو ما هو فى تأويله (إن كان) نائب الناعل (مؤثراً) حقيقياً

ونحو وإذا ابتلى إبراهيم ربه، وقد يتقدم للمفعول على الفعل والفاعل جوازاً نحو - فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون - وفريقاً يقتلون - ووجوباً نحو - فأى آيات الله تنكرون - لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام.

باب للمفعول الذى لم يسم فاعله

وهو الاسم المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله وأقيم هو مقامه فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً وعمدة بعد أن كان فضلة فلا يجوز حذفه ولا تقديم على الفعل ويجب تأنيث الفعل إن كان مؤثراً

(نحو ضربت هند) وإعراجه ضرب فعل ماضٍ مغير الصيغة والثاء علامة التأنيث هند نائب الفاعل والأصل ضرب زيد هندا حذف الفاعل إما للجهل به أو لترى آخر من الأغراض السابقة وأقيم للفعول به مقامه في الاستناد إليه فصار مفعولاً وأنت الفعل له كأيؤت إذا كان الفاعل مؤثراً (ونحو إذا زلزلت الأرض) وإعراجه إذا ظرف لما استقبل من الزمان زلزل فعل ماضٍ مغير الصيغة والثاء علامة التأنيث الأرض نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره. والتأنيث في هذا جائز لأوجب لأن الأرض من مجازي التأنيث (ويجب أن لا يلحق الفعل) للبنى للفعول (علامة تنفية أوجع إن كان) للفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو مجموعاً) أوماني معناها نحو إثنان وعشرون كايجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) بحذف علامتي التنفية والجمع ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ومن العرب من يلحقه ذلك كقولهم :

ألقينا عينك عند القفا أولى فأولى لك ذواقي

(ويسمى أيضاً) للفعول الذي لم يسم فاعله (الثائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك) قال أبو حيان : ولم أرها لغيره . قال المؤلف كابن هشام (وهي أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الأولى : أي والمغرب ينبغي له أن يختار الأوضح والأخصر كما قاله في المثنى فالتعجير بها أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره . قال الفاكهي ونوع فيه بأن الأولى يعني مفعول مالم يسم فاعله صارت علماً بالقلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك (ويسمى فعله) الذي ينبغي له وشرطه أن يكون متصرفاً تاماً فالجند لا ينبغي له بالاتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين (الفعل للبنى للفعول) أي للبنى على صفة من خفف الاستناد إلى الفعول على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضاً (الفعل المجهول) أي المجهول فاعله ويسمى أيضاً الفعل للبنى للجهول والفعل المغير الصيغة (والفعل الذي لم يسم فاعله) ثم أشار المصنف إلى ما لانتأني الانابة بغيره وهو تغيير الفعل للبنى للفعول عن صيغته الأصلية ، فقال (فان كان الفعل ماضياً) مجرداً كان أو مزيداً فيه (ضم) عند إرادة إسناده إلى الفعول (أوله وكسر ما قبل آخره) تحقيقاً كضرب أو تقديره كقيل وبيع لينفصل بذلك من للبنى للفاعل فان أصل صيغته فعل ففتح الفاء فبروها إلى فعل بضم الأول وكسر الثاني (وإن كان مضارعاً ضم) أيضاً عند إرادة إسناده للفعول (أوله) الذي هو حرف المضارعة (وقتح ما قبل آخره) تحقيقاً نحو يضرب أو تقديره نحو يباع ويقال وإعماق فتح ما قبل الآخر في المضارع ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أنقل من الماضي فان كان ما قبل الآخر في الأصل مفتوحاً بقي عليه نحو يسمع فتقول فيه إذا بنيت للجهول يسمع الكلام بإبقاء فتح ما قبل الآخر وكذا إذا كان أوله مضموماً في الأصل فانه يبقى على حاله نحو يكرم فتقول فيه يكرم بإبقاء ضمة الأصل في أوله (نحو ضرب زيد) مثال للماضي للبنى للفعول (ويضرب زيد) مثال للمضارع للبنى للفعول وسكت عن فعل الأمر لأنه لا ينبغي للفعول وقد بسند للفعول لاقامته مقام الفاعل اسم مفعول فتغير صيغته إلى زنة مفعول بمعنى أنه يجعل على الوزن بينه إن كان اسم فاعله من الثلاثي المجرد كضرب نحو زيد مضروب فلاماه أو إلى زنة المضارع للبنى للفعول مع وضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة إن كان اسم فاعله من غير الثلاثي ككرم فتقول زيد مكرم فلاماه (فان كان للماضي مبدوءاً بتاء زائدة) سواء كانت للطاوعة أولاً (ضم أوله وتانيه) تبعاً للأول (نحو تعلم) بضم التاء والميم وهذا مثال ناه للطاوعة ومعنى الطاوعة قبول الأثر فتقول تعلم العلم . وإعراجه تعلم فعل ماضٍ مغير الصيغة والعلم نائب الفاعل (وتضروب) بضم التاء والضاد وهذا مثال الفعل الذي

نحو ضربت هند ونحو إذا زلزلت الأرض ويجب أن لا يلحق الفعل علامة تنفية أو جمع إن كان مثنى أو مجموعاً نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون ويسمى أيضاً الثائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك وهي أحسن وأخصر ويسمى فعله الفعل للبنى للفعول والفعل المجهول والفعل الذي لم يسم فاعله فان كان الفعل ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره وإن كان مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره نحو ضرب زيد ويضرب زيد فان كان الماضي مبدوءاً بتاء زائدة ضم أوله وتانيه نحو تعلم وتضروب

فيه التاء للتعاطف تقول تضررب في النار جملة في النار في محل رفع نائب الفاعل وأصله تضراب
 فقلبت الألف فيه وأو الومضة بعد ضم وإعاضم ثاني ما بدى به تاء زائدة لأنه لو بقي على تحته لاتبس
 بمضارع علم وضارب اللبني للفاعل (وإن كان) أي اللباني (مبلووا بهجرة وصل) وهي التي تثبت
 في الابتداء وتختف في المخرج ولا تكون في المضارع والأصل فيها الكسر وقد فتح وقدمت (ضم
 أوله وثالثه) تيمنا لأوله ولا فرق بين كونه لازما (نحو انطلق) يزيد (و) متعديا نحو (استخرج)
 اللال بضم أولهما وثالثهما لأن الثالث لو بقي على تحته لاتبس في المخرج بفعل الأمر في مثل انطلق
 واستخرج . فان قلت قد ذكر الزجاجي في الجمل أنه لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للفعول عند أكثر
 النحويين . قلت خصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله قام وجلس وعلم بأنه لو بني للفعول
 لبق الفعل خبرا بدون خبر عنه وذلك حال ، وفي الإيضاح للفارسي الفعل الذي لا يتعدى لا يبنى للفعول
 نحو ذهب وجلس وقام ونحوه . فان قلت فلم كسروا ثالث اتعبد واختبر مع أنها مبدوءة بـ هـ
 الوصل . قلت أصلها اختبر واقود بضم القاف والثاء فهما من قبيل الماضي للتعامل كقال وباع
 فاختبر مثل بيع واتعبد مثل قيل (وإن كان للماضي مثل العين) بالياء وهو ثلاثي كقال وباع
 (ذلك) فيه ثلاث لغات (كسرقته) كسرا خالصا وهذه هي اللمة للشبهة وقلبت عن قرش ومن
 جاورم (تصير عينه ياء نحو قيل) مما عينه وأو لإعلاؤه بالنقل والقلب لأن أصله قول قلقت حركة
 الواو إلى القاف بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) نحو (بيع) مما
 عينه ياء وإعلاؤه بالنقل فقط لأن أصله بيع قلقت حركة الياء إلى الياء بعد إسكانه وسكنت الياء
 لسكونها بعد حركة تجانسها (ولك إضمار الكسرة الضمة) وهي لمة كثير من قيس وأكثر بني
 سعد ، وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض ثم فسر الصنف الإضمار بقوله (وهو خلط
 الكسرة) أي كسرة فاء الفعل (بشيء من صوت الضمة) من غير تغيير الياء ، وهذا معنى قول
 بعض القراء الإضمار ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضمة والكسرة هذا
 هو المعروف والشهور للقروء به وينبغي أن يسمى روما . وقال المرادي : كيفية النطق به : أي الإضمار
 أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء
 الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تحضت الياء اه (ولك ضم التاء) بإخلائها (تصير عينه واوا
 ساكنة نحو قول وبوع) أصلها قول وبيع حذف حركة العين فيها وقلبت الياء واوا في الثاني
 لسكونها وانضمام ما قبلها وهذا اللمة وهي الضم الخالص لمة قليلة موجودة في كلام هذيل وحكيث
 عن قوم من شبة ويحم وبني أسد ، ومن ذلك قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شيئا بوع فاشترت

فبوع مبنى للفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جواز تقديره هو وبجمل الفعل ونائب الفاعل خبر ليت
 الأول وشيئا اسمها وليت الأخيرة توكيد للأولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا
 مفعول مطابق : أي نفعا ، قاله ابن هشام ، وقال العيني : شيئا مفعول به (والنائب عن الفاعل على
 قسمين ظاهر ومضمر) (فالظاهر) ويرفعه للماضي والمضارع إمباضا نحو
 (وإذا قرئ القرآن) وإعراجه إذ ظرف لما استقبل من الزمان قرئ فعل ماضٍ غير البسيطة القرآن
 نائب الفاعل (وضرب مثل) من قوله تعالى - يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له - وإعراجه
 ضرب فعل ماضٍ غير البسيطة مثل نائب الفاعل ، وضرب للتلجئة ووضعه وأصله وضع شيء على آخر
 قال السيوطي في خواشي البيضاوي : ضرب اللال هو ذكر شيء أثره يظهر في غيره وهو من ضرب

وإن كان مبدوءة بهجرة
 وصل ضم أوله وثالثه
 نحو انطلق واستخرج
 وإن كان للماضي مثل
 العين فك كسر فائه
 تصير عينه ياء نحو قيل
 وبيع ولك إضمار
 الكسرة الضمة وهو
 خلط الكسرة بشيء
 من صوت الضمة ولك
 ضم التاء تصير عينه
 واوا ساكنة نحو قول
 وبوع . والنائب عن
 الفاعل على قسمين :
 ظاهر ومضمر ، فالظاهر
 نحو - وإذا قرئ -
 القرآن وضرب مثل ،

للمرء تأثير السكة فيه اه (وقضى الأمر) وإعرابه قضى فعل ماضٍ مغير الصيغة الأمر نائب الفاعل
أمله والله أعلم وقضى الله الأمر حذف الفاعل للعلم به ونائب عنه للفعول (و) إما بالواو نحو (قتل
الحراسون) أى لمن الكذابون. وإعرابه قتل فعل ماضٍ مغير الصيغة الحراسون نائب الفاعل وعلامة
رفعه الـواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكور سالم والثـون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين الذين
كانا في الاسم للقد (و) نحو (يعرف الجرمون) وإعرابه يعرف فعل مضارع مغير الصيغة الجرمون
نائب الفاعل وعلامة رفعه الـواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكور سالم والثـون زيدت عوضاً عن الحركة
والنـون الذين كانا في الاسم المفرد والجـرمون اسم فاعل جمع مجرم وهو من اكتسب الجرم بضم
الجيم : أى الاتم أو الاتم العظيم ، ولراد بهم هنا الكفار فانهم يعرفون يوم القيامة بسامهم وهى زرقه
العيون وسواد الوجوه (و) النائب (المضمر) إما منفصل مرفوع نحو ما ضرب إلاننا أو نعن أو أنت
أو أنتا أو أنتم أو أنتن أو هو أو هي أو هما أو هم أو هن ولم يذكره المصنف اكتشافه عنه بالتحصل وإما
متصل مرفوع أو مجرور ولم يذكر للمصنف المجرور وذلك نحو سير أو يباري أو بنا أو بك أو بكا
أو بكم أو يكن أو به أو بها أو بهما أو بهم أو بهن فسير فعل ماضٍ مغير الصيغة ويسار فعل مضارع
مغير الصيغة وفى جار ومجرور وجهه الجار والمجرور فى محل رفع نائب الفاعل والرفع للتصل اثنا عشر
كلمة على ما مر (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء . وإعرابه ضرب فعل ماضٍ مغير
الصيغة والتاء ضمير فى محل رفع نائب الفاعل وأصل للتال ضربين زيد حذف الفاعل وأتى للفعول
وهو ياء التسليم مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل إلى ما رادفه وهو تاء التسليم وغيرت
صفة الفعل (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء الواحدة فنا ضمير متصل بارز للتكلم ومعه غيره
أو العظم نفسه فى محل رفع على أنه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء وقطع التاء
للمخاطب فهى ضمير متصل بارز فى محل رفع نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها مرسياً لأنها
أعرف الضائر وأشار إلى البقية بقوله (إلى آخر ما تقدم) فى فصل المضمر وهى ضربت بكسر التاء
وضربنا وضربتى وضربى وضرباً وضربوا وضربن كل ذلك بضم أوله وجميع
ما تقدم من الضائر يرفعه للناشئ والضارع واسم للفعول (لكن) هذا استدراك لما قد يتوهم
بما ذكره أول الباب من أنه لا ينوب عن الفاعل إلا للفعول فقط فبين هنا أنه قد ينوب عنه غير
الفعول فقد (ينى الفعل للفعول) بأن يضم أوله ما ضيا كان أو مضارعاً ويكسرها قبل آخره فى
الناشئ ويفتح فى المضارع (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة) أمور بل
خسة الأربعة للذكورة والخامس الجملة لأن الأصح أنها تنوب عن الفاعل وإن كانت لاتقع فاعلا
على الصحيح إلا أن نيابة الجملة مختصة بباب القول دون مرادفه كالوشى والهام وذلك نحو - وقيل
لدين اتقوا ماذا أنزل وبكم - جملة ماذا فى محل رفع نائب الفاعل ونحو - قيل يأنوح اهبط -
آية ، جملة يأنوح اهبط إلى آخره فى محل رفع نائب الفاعل لأنه مقول القول ، ولعل المصنف لم
ينبه عليه لأنه فى معنى للفعول فدخل تحت قوله للفعول به (الأول للفعول به كاتقدم) وهو النائب
عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه . نعم لا يجوز نيابة للفعول الثانى من باب ظن ولا الثالث من باب
أعلم ولا الثانى من باب أعطى إن أوقع فى ليس (الثانى) مما ينوب عن الفاعل (الظرف)
زمانياً كان أو مكانياً بشرط أن يكون كل منهما متصرفاً : أى يستعمل ظرفاً تارة وغير ظرف
أخرى يخرج نحو إذا وعد وهنا وثم وكل ملازم التنبه على الظرفية فلا يجوز نيابته وأن يكون
تخصاً : أى دالاً على معين يخرج اللهم نحو وقت حين وناحية وجانب فلا يجوز نيابته (نحو

وقضى الأمر ، وقتل
الحراسون ، ويعرف
الجرمون - والمضمر
نحو ضربت وضربنا
وضربت إلى آخر
ما تقدم لكن ينوب
الفعل للفعول وينوب
عن الفاعل واحد من
أربعة الأول للفعول به
كاتقدم الثانى الظرف
نحو

جلس أمالك) وإعرابه جلس فعل ماضٍ مغير الصيغة أمام ظرف مكان نائب الفاعل وهو مرفوع
وعامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وصي رمضان) أي
شهر رمضان وحذف لفظ شهر جائز والذي مشى عليه أكثر التحويين جواز إضافة شهر إلى سائر
أصنام الشهور إلا لأنه كثر ذلك في ثلاثة منها ، وهي رمضان وريبيع الأول وريبيع الآخر حتى قال
بعضهم لم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافاً إليه لفظ شهر إلا هذه الثلاثة . وقال
السيد الشنقرازي : أطلقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان
وشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر اهـ . لكن قال أبو حيان هذا غير معروف ، وإنما اسمه
رمضان : أي يحذف لفظ شهر . وإعرابه صيغ فعل ماضٍ مغير الصيغة رمضان ظرف زمان نائب
الفاعل وهو مرفوع . وعامة رفعه ضم آخره فأمام ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن
الظرفية إلى الفاعلية والفعولية والإضافة وغيرها . ومختص بالاضافة في الأول والعلمية في الثاني
(الثالث) مما ينوب عن الفاعل (الجار والمجرور) بشرط أن لا يكون الحرف الجار للتعليل وأن
لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال كذا فإنها تختص بالزمان ورب فإنها تختص بالسكره فمجرورها
لا يصلح للنيابة عن الفاعل (نحو ولما سقط في أيديهم) أي ندموا على عبادة الصل ، وكل من
ندم فقد سقط في يده . وإعرابه لما رابطلة لوجود شيء بوجود غيره وقول بعضهم لما ظرف زمان
بمعنى الحين مبنى على أنها اسم بمعنى الحين وهو ما ذهب إليه بعض التحويين وذهب الجمهور إلى أنها
حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره سقط فعل ماضٍ مغير الصيغة في أيدي جار ومجرور في حرف
جر أيدي مجرورين وعلامة جره كسرة مقدرة على إلقاء منع من ظهورها الاستقلال لأنها اسم منقوص
وهو مضاف والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة واليم علامة الجمع وجملة الجار والمجرور في محل
رفع نائب الفاعل ومثله قوله تعالى - غير المنصوب عليهم - فنصوب اسم مفعول يعمل عمل الفعل
يرفع نائب الفاعل وينصب للمفعول عليهم جار ومجرور في محل رفع نائب الفاعل . قال الفاكهي :
وظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقق أنه المجرور فقط
لأنه للمفعول حقيقة والجار إنما جيء به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم اهـ . وقال ابن عثاء والصحيح
أن المحل للمجرور وحده لكن لا يتبع على محله خلافاً للبديع والنهاية وقال ابن مالك لهما معا اهـ .
وعلى الصحيح تقول في إعراب الجار والمجرور إذا وقع في محل نائب الفاعل في نحو سقط في أيديهم
في حرف جر أيدي مجرورين في محل رفع نائب الفاعل وتقول في نحو غير المنصوب عليهم على حرف
جر والماء ضمير متصل مجرور بـ على في محل رفع نائب الفاعل وعلى هذا فالتائب اسم مفرد وهو
المجرور لا الجملة بأبرها (الرابع) مما ينوب عن الفاعل (المصدر) أي للمفعول للطلق فإنه يسمى
بذلك وشروط جواز نيابته أن يكون متصرفاً : أي غير ملازم للنصب على المصدرية فلا يجوز نيابة
نحو معاذ الله وسبحان الله عما أي مفيداً زيادة على معنى عامله إما بتحديد كضرب ضربان أو
بإضافة كضرب ضرب الأمير أو بآل كبير السير أو بوصف ظاهر (نحو فإذا تفنخ في الصور نفخة
واحدة) وإعرابه الفاء عاطفة إذا ظرف لما استقبل من الزمان تفنخ فعل ماضٍ مغير الصيغة في الصور
جار ومجرور نفخة نائب الفاعل واحدة صفة أو بوصف مقدر نحو - فمن عقى له من أخيه شيء -
أي عفو من جهة أخيه فخرج غير المختص وهو ما لا يفيد زيادة معنى ويسمى بالمصدر المؤكد
فلا يجوز نيابته نحو ضرب ضرب (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكره مع (مع وجوده) بل
يتعين هو عند وجوده للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف فهم معنى الفعل عليه بخلاف سائر

جلس أمالك وصيغ
رمضان الثالث الجار
والمجرور نحو - ولما
سقط في أيديهم -
الرابع المصدر مختصاً
تفخ في الصور نفخة
واحدة - ولا ينوب
غير المفعول به مع
وجوده

للعامل فإذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد
لنباية ومع علم للفعول فالجميع سواء في جواز وقوعها وموقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر
على الأصح لكن ما كانت عناية للتكلم يذكره أشد فهو أولى بالنباية (غالبا) أتى به إشارة إلى
ما اجتزأه الكوفيون من نباية غير الفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة
أبي جعفر - ليميزي قوما بما كانوا يكسبون - ، وقول الشاعر :

أتيسح لي من العدا نذرا به وقت الشر مستطيرا

واجب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة (وإذا كان الفعل) للبيت للفعول (متعديا لاثنتين)
أصلهما البتداء والحبر تعين نباية الأول على الأصح ونصب الثاني نحو ظن زيد قائما ولا يجوز ظن
زيدا قائم أو ليس أصلهما ذلك وذلك في باب أعطى وكسا (جعل أحدهما نائبين عن الفاعل) والأولى
نباية للفعول الأول (وينصب الثاني منهما) أي الذي لم يجعل نائبيا سواء الأول أو الثاني (نحو
أعطى زيد درهما) وإعرابه أعطى فعل ماضٍ متبر الصيغة زيد نائب الفاعل وهو مرفوع وعلمة
رفعه ضم آخره وهو للفعول الأول لأعطى ودرهما مفعول ثانٍ وهو منصوب وعلمة نصبه فتح
آخره ونحو كسى زيد ثوبا ، وقد تقدم أن الثاني من باب أعطى منع إقامته إن أوقع في لبس
كأعطيت زيدا عمرا فيتعين فيه إذا بنى للفعول نباية الأول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز
نباية الثاني سواء تقدم أو تأخر للإلباس لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يجتنب المأخوذ
من الأخذ إلا بالأعراب ، فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لثوم أن عمرا آخذ
وزيدا مأخوذ والتعريف المكس قاله في التنصيص .

غالبا وإذا كان الفعل
متعديا لاثنتين جعل
أحدهما نائبين عن الفاعل
وينصب الثاني منهما
نحو أعطى زيدا درهما .

(باب البتداء والحبر)

البتداء هو الاسم
للفروع العاري عن
العوامل اللفظية وهو
قسمان ظاهر ومضمر
وهو أنا

باب البتداء والحبر

وهما النوع الثالث والرابع من الرفوعات وجميعهما في باب واحد لثلازمهما غالبا ، والتسمية
بالبتداء والحبر هي التسمية الشهيرة وسيبويه يقول البنى والبنى عليه ، والمتطابقون يقولون للوضع
والمحمول ، وأهل المعاني والبيان يقولون المسد والسند إليه . وأخرها عن الفاعل ونائبه لأن عاملهما
معنوي وعامل الفاعل لفظي وما كان عامله لفظيا أقوى بما عامله معنوي (البتداء هو الاسم) الصريح
نحو زيد قائم أو للثؤل به كالصدر للؤل من أن والنعل الآتي في كلامه (الرفوع) لفظا أو تقديرا
أو محلا (العاري) أي المجرد (عن العوامل اللفظية) وهي كان وأخواتها وإن وأخواتها وظن
وأخواتها خرج بالاسم الفعل والحرف والجملة . وأما قولهم نسمع بالمعيدي خير من أن تراه فالخبر
أنه مؤول بالصدر : أي سماعك وكذا قوله تعالى - سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم -
فانه في تقدير سواء عليهم استغفرك وعلمه بالرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد . وأما نحو بحسبك
دريم بحسبك مبتدأ وألباء فيه زائدة ودرهم خبر وبالعاري عن العوامل اللفظية الفاعل ونائبه واسم كان
وأخواتها وخبر وأن وأخواتها لكون عاملها لفظيا وهو الفعل واحترز بالعوامل اللفظية عن العامل المعنوي
وهو الابتداء الذي هو مجرد الاسم للاستدافان الصحيح أنه العامل في البتداء (وهو قسمان) بالاستسقام (ظاهر
ومضمر) وقد تقدم بيان المراد بكل منهما ولا يجوز الابتداء بالضمير المتصل لأنه خلاف وضعه بل يجوز الابتداء
بالضمير المتصل مع وجوب مطابقة الخبر لإفرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً غالبا ومن غير الغالب
أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنت أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنت أفضل رجلين وأنت
وأنت أفضل رجال ونساء وأنت بفتح التاء صبور أو جريح وأنت بكسر التاء صبور أو جريح لأن
فصولا يستعمل للذكر وللؤث فالضمير اثنا عشر ضميرا متصلا (وهو أنا) للتكلم وحده مذكرا

كان نحو أنا قائم أو مؤثما نحو أنا قائمة (وأخواته التي تقدمت في فصل الضمير) وهي نحن للتعظيم للعظم نفسه أو معه غيره مذكرا كان نحو نحن قائمون أو مؤثما نحو نحن قائمات وأنت بفتح التاء للخطاب نحو أنت قائم وأنت بكسر التاء للخطابة نحو أنت قائمة وأنتا للثنى الخطاب مذكرا نحو أنتما قائمان أو مؤثما نحو أنتما قائمتان وأنتم للجمع للذكر الخطاب نحو أنتم قائمون وأنتم للجمع للؤث الخطاب نحو أنتم قائمات وهو للذكر النائب نحو هو قائم وهي للؤثثة النابتة نحو هي قائمة . قال الرضي والواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التنبيه والجمع فانك تحذفهما فيهما والأول هو الوجه وما للثنى النائب مذكرا نحو هما قائمان أو مؤثما نحو هما قائمتان وم جمع للذكر النائب نحو هم قائمون وهن جمع للؤث النائب نحو هن قائمات ، فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمرب مبنى لا يدخله إعراب فتقول في نحو أنا قائم أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ قائم خبر وهكذا تقول فيها بعده (و) المبتدأ (الظاهر قسبان) لثلاث لحما (مبتدأ له خبر) وهذا هو الأكثر في كلامهم سواء كان خبره مذكرا أم عذوقا (ومبتدأ) لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أو نائبه (سد مسد الخبر) أي استغنى به عن ذكر الخبر لا يعني أن الخبر حذف فسد هذا مسده ، وشرط هذا الرفع أن يكون اسما ظاهرا كالأسماء الآتية أو ضميرا منفصلا نحو * خيلني ما واف بهدي أتا * (فالأول) أي المبتدأ الذي له خبر (نحو الله ربنا) وإعرابه الله مبتدأ مرفوع بالابتداء . قال الأزهرى والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشئ وجعله أولا ثان بحيث يكون الثاني خبرا عن الأول . وقال ابن هشام الابتداء هو التجرد عن العوامل اللغوية للاسناد ربنا خبر مرفوع بالمبتدأ على الأصح (ومحمد رسول الله) وإعرابه محمد مبتدأ رسول خبر ولغظ الجلالة مضاف إليه ، ثم اعلم أنه يعين في التالين المذكورين أن يعرب الأول منهما مبتدأ والثاني خبرا ولا يجوز العكس كما يفيد قول ابن الحاجب ، وإذا كان المبتدأ مشتغلا على ما له صدر الكلام مثل من أربك ، أو كانا معرفتين أو متساويين نحو أفضل منك أفضل مني أو كان الخبر فعلا له وجب تقديمه اه . وعلّة منع إعراب الأول خبرا والثاني مبتدأ في نحو التالين الالاس . وقال الساماني في الملل الصافي والأصل تقديم المبتدأ على الخبر وهو واجب إن تساويا تعريفا اتفقت رتبتهما فيه نحو الله ربنا أو اختلفت فيه نحو زيد الفاضل والفاضل زيد ، لأن في جعل الأول خبرا مع صلوحه لأن يكون مبتدأ مخالفة للأصل الذي هو تقديم المبتدأ من غير فائدة هذا هو المشهور . وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وهو قول أبي علي . وقيل إن اختلفت رتبتهما في التعريف فاعرهما المبتدأ والإفالسابق . وقيل للعلوم عند الخطاب مبتدأ والمجهول خبر وهو اختيار ابن هشام اه . (والثاني) وهو للمبتدأ الذي لا خبر له (وهو) ما كان رافعا لمكتف به عن الخبر وصفا كان وهو (اسم الفاعل واسم المفعول) وستأتي أمثلتهما في اللتن والصفة المشبهة نحو ما أحسن وجهه واسم التفضيل في لغة من يرفع به الظاهر مطلقا نحو ما أجمل منك أخوك وما أحسن منه أنت أوجداه مؤولا بالمتنق كالمنسوب نحو ما قرشي أنت وغير مكي زيد وما مدني عمرو أي غير منسوب لقريش ومكة والدينة ومثله نحو ما رجل أبوك أي غير كامل في الرجولية وهل أسد أخوك أي شجاع (إذا تقدم عليها نني) أي لا يرفعان مكتفي به إلا إذا تقدمهما نني بحرف كاسيائي في أمثلة اللتن أو نني بفعل نحو ليس قائم العمران فقامم اسم ليس تعمل عمل كان وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول والعمران فاعل به سد مسد خبر ليس أو باسم نحو غير قائم زيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف إليه والزبدان فاعن بقائم سد مسد الخبر لأن المعنى ما قامم الزبدان (أو استفهام) بحرف كاسيائي في اللتن

وأخواته التي تقدمت
في فصل للضمير
والظاهر قسبان :
مبتدأ له خبر ومبتدأ له
مرفوع سد مسد الخبر
فالأول نحو الله ربنا
ومحمد رسول الله .
والثاني هو اسم الفاعل
واسم المفعول إذا تقدم
عليهما نني أو استفهام .

أو اسم نحو كيف جالس العمران . وإعرابه كيف اسم استفهام في محل نصب على الحال من العمران
وقدم لأن الاستفهام له صدر الكلام جالس مبتدأ وهو اسم فاعل والعمران فاعل تعدد مسد الخبر
(نحو أقيم زيد) هذا مثال اسم الفاعل للصوب بالاستفهام . وإعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ
وقام اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للفعول زيد فاعل سد مسد الخبر (وما قام
الزبدان) هذا مثال اسم الفاعل للصوب بالثني . وإعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل ليس يرفع
الاسم وتنصب الخبر قائم اسمها وعلامة رفعه ضم آخره وقام اسم فاعل الزبدان فاعل سد مسد خبر
ما الحجازية ، ويجوز أن تعرب مانافية تنجية فلا يكون لها اسم ولا خبر ويكون حينئذ قائم مبتدأ
والزبدان فاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وهل مضروب العمران) هذا مثال
اسم للفعول للصوب بالاستفهام . وإعرابه هل حرف استفهام مضروب مبتدأ وعلامة رفعه ضم
آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب للفعول العمران نائب
الفاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وما مضروب العمران) هذا مثال اسم للفعول
للسوب بالثني . وإعرابه ما نافية حجازية مضروب اسمها وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم
مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب للفعول العمران نائب الفاعل سد مسد خبر ما ،
وإنما استغنى هذا النوع عن الخبر لأنه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يغير
عنه فكذا ما في معناه فلا كان للرفع غير مكثي به نحو أقيم أبواه زيد لم يكن الوصف حينئذ
مبتدأ بل زيد مبتدأ مؤخر وأقام خبر مقدم وأبواه فاعل أقيم ، وإذ لم يتقدم نفي أو استفهام نحو
قام الزبدان ومضروب العمران فالكوفيون والأخفش يجيزون وقوع الوصف مبتدأ والبصريون
يمنعون ذلك . قال في الثني وهل تقدم الثني والاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن
الخبر قولان أرجحهما الثاني وتمثيل الصنف يفيد أن الرابع لما يمد مسد الخبر لا يرفع إلا الاسم
الظاهر وذكر في التواكه أنه يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل نحو ما قام أتما وما سروب أتما
وأقام أتما وهل مضروب أتما وفي ذلك خلاف ، وفي التلها الصافي على قول للثني رافع غير مستتر هذا
يشمل الظاهر نحو أقيم الزبدان وهذه لا خلاف فيها والضمير المنفصل نحو أقيم أنت وهذه فيها
خلاف ، قالصرون يجيزون كون الضمير مبتدأ فيكون من القسم الأول وكونه فاعلا فيكون
مما نحى فيه والكوفيون يجيزون الابتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب بل حكى في أماليه الإجماع على
ذلك وسب إلى الوم في قوله له (ولا يكون البتداء نكرة) لأن الفرض من الأخبار الأفادة وهي
متبعة إذا كان البتداء نكرة ، وبعبارة الأزهري ولا يتبدأ بنكرة لأنها مجهولة لا يفيد غالباً أي لأن
البتداء محكوم عليه بالخبر والحكم على المجهول لا يصح . وقال الساماني القسم الأول من قسمي
البتداء وهو ما كان مسنداً إليه . وأما القسم الثاني وهو ما رفع مكثي به بعد نفي أو استفهام فذاك
لازم التنكير لا يعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل ولذلك انصرفت الجملة منه ومن مرفوعه فلا مدخل له
إذا فيها نحن فيه اه (إلا) إذا أفادت تلك النكرة والتألب حصول الفائدة بها (بموسغ) أي بسبب
موجب الابتداء بها لقله الإبهام فيها عند وجود السوسغ فيصح الحكم عليها حينئذ (والسوغات) لذلك
(كثيرة) أنها عابد الله بن عبد الرحمن بن عقيل في شرح الألفية إلى أربعة وعشرين وأبن
عصفور في كتابه القرب إلى نيف وثلاثين وابن عتقاء في الدرر البهية إلى أربعة وعشرين ، ثم قال
وقد فهم من التثنية وغيره أنه ربما اجتمع في الشيء الواحد مسوغات وأنت إذا بسطتها على طريقة
ابن عقيل وغيره أربت على المائة فتأمل وقد قال جمع محققون كاهن هشام والمرادى ابن مرهج السوغات

نحو أقيم زيد وما قام
الزبدان وهل مضروب
العمران وما مضروب
العمران ولا يكون
المبتدأ نكرة إلا
بموسغ ، والسوغات
كثيرة :

إلى التعميم والتخصيص . وقال الفاكهي نبحا لأن الحاجب مرجعها إلى التخصيص بوجه ما اهـ .
 (منها) أى من السوغات (أن يتقدم على النكرة) فيجوز الابتداء بها لأن النكرة
 إذا وقعت في حين التثني أفادت عموم الأفراد وشملها تعميم وتخصص بذلك الشمول والاستفهام
 في معنى التثني . وقال ابن الحاجب الاستفهام للسوغ للابتداء هو المعزة المعتادة لم نحو أو رجل في الدار
 لم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال قاله في اللغز ، فثالث التثني (نحو ما رجل قائم) وإعرابه ما به
 نافية رجل مبتدأ قائم خبره ولم يبال باحتال كون ما عاملة عمل ليس لأن اللقار قرينة ظاهرة في كونها
 مهمة (و) مثال الاستفهام (هل رجل جالس) وإعرابه هل حرف استفهام رجل مبتدأ جالس
 خبره (وقوله تعالى - أله مع الله -) وإعرابه المعزة للاستفهام الانكاري إله مبتدأ مع ظرف مكان
 ولفظ الجلالة مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه شبه جملة متعلق بواجب الخلف تقديره كأن في
 محل رفع خبر المبتدأ (ومنها) أى من السوغات (أن تكون) أى النكرة (موصوفة) بصفة يحصل
 بها التخصيص مذكورة كانت (نحو ولبيد مؤمن خير) فإن العبد يتناول المؤمن والكافر ، فلما
 وصف المؤمن بتخصيص وقرب من المعرفة فصح جعله مبتدأ . وإعرابه اللام للابتداء عبد مبتدأ
 مؤمن صفة خبر المبتدأ أو محذوفة نحو السمن منون بدرهم . وإعرابه السمن مبتدأ منون
 مبتدأ ثان وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو نكرة لكنه تخصص بصفة محذوفة والتقدير منون
 منه وجملة بدرهم في محل رفع خبر ، وفي معنى وصف النكرة تصغيرها نحو رجل عندك لأنه بمعنى
 رجل حقير عندك (ومنها أن تكون) أى النكرة للابتداء بها (مضافة) إلى نكرة أخرى أو إلى
 معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة ، فالأول (نحو خمس صلوات كتبهن الله) أى فرضهن الله
 على المكلفين في اليوم واليلة : قال أعرابي : هل علي غيرها يا رسول الله ؟ قال لا إلا أن تطوع قال
 والله لا زد علي هذا ولا أنقص ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أقلع إن صدق ، أو قال دخل
 الجنة إن صدق . وإعرابه خمس مبتدأ وهو مضاف وصلوات مضاف إليه كتب فعل ماض والماء
 ضمير متصل في محل نصب مفعول به والنون علامة جمع الاناث الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه
 ضم آخره ، والثاني نحو مئلك لا يبخل وغيرك لا يعود فمثل وغير كل منهما مبتدأ وهو نكرة لأن
 إضافته إلى الضمير لاتفيده تعريفا لأنه عريق في التنكير ولكنه تخصص بالإضافة ومما لا يتعرف
 بالإضافة بحسب نحو حسبنا الله وأى نحو أيكم زادته هذه إيمانا بخلاف نحو غلام ز يد فانه معرفة
 محضة لأن إضافته تفيد التعريف ثم ما ذكر من اعتبار كون النكرة المبتدأ بها مضافة إلى نكرة
 أخرى أو إلى معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة عمله فيها إذا ذكر المضاف إليه ، فإن لم يذكر
 المضاف إليه لم يشترط ذلك سلام وصلاة على محمد أى سلام الله تعالى وصلاته أو سلامي وصلاتي وقوله
 تعالى - كل له قاتنون - أى الحق ، وكل يموت أى كل أحد . واختلف في كل عند التجرد عن
 الإضافة ، فقال الأخفش والقراسي وابن درستويه إنها نكرة والى عليه سبويه ، والجمهور إنها
 حينئذ معرفة (ومنها) أى ومن السوغات (أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا) مما يصلح
 الاخبار به بشرط أن يكونا محضين لسلحيتهما للاخبار حينئذ بخلاف نحو عند رجل مرة وفي
 دار رجل إذ لا فائدة في الاخبار بذلك (مقدين على النكرة) فإن تأخرها عنها نحو مال عندي
 ورجل في الدار لم يصح الابتداء بالنكرة . قال ابن عتقاء والحق ما قاله ابن هشام من أنه لا يدخل
 للتقديم في التسوية وأما لشرط توهم الصفة فحيث التيسر بالصفة وجب التقديم وحيث فهم المراد جاز
 التقديم كما صرح به الجرمي والواحد نحو رجل بالباب اهـ (نحو عندك رجل) وإعرابه عند ظرف

منها أن يتقدم على
 النكرة في الاستفهام
 نحو ما رجل قائم وهل
 رجل جالس وقوله
 تعالى - أله مع الله -
 ومنها أن تكون
 موصوفة نحو ولبيد
 مؤمن خير ، ومنها أن
 تكون مضافة نحو
 خمس صلوات كتبهن
 الله ، ومنها أن يكون
 الخبر ظرفا أو جارا
 ومجرورا مقدين على
 النكرة نحو عندك
 رجل

مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره والكاف في محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر (وفي الدار امرأة) وإعرابه في الدار جار ومجرور خبر مقدم وامرأة مبتدأ مؤخر ولو عكس وقيل رجل عندك وامرأة في الدار لالتبس الخبر بالصفة لاحتمال كون عندك وفي الدار حيث في محل الخبر وكونه في محل الصفة وبالتقديم يتعين كونه خبرا (ونحو) قوله تعالى ولدينا مزيد وإعرابه لدى ظرف مكان مفعول فيه مبنى على تحة مقدرة على الألف للتعقلة ياء لأجل الإضافة وتا ضمير متصل في محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم ومزيد مبتدأ مؤخر، وفي القاموس ولدن بضمين ولدن ولدى ظرف زماني ومكان كنداه، وفي الحبيصي ما حصله: ومنها يعني من الظروف للبناء لدى وقد جاء لده ولدن، وهي بمعنى عند إلا أنها أخص. إذ عندي يتناول ما كان في ملكك حضرك أو لم يحضرك ولدى لاتناول إلا ما حضروا وتلب ألف لدى ياء مع الضمير كألف إلى وعلى غالبا وقد يستغنى عنه كقوله :

إلا حكم ياخاضعة لا إلانا عز الناس الضراعة والهوانا
فلو برئت عقولكم بصرتم بأن دواء دانتكم لسانا
وذلتكم إذا واقتموننا على قصر اعتناكم علانا

أي إليكم لا إلانا ولدينا وعلينا اه (على أبحارهم غشاوة) وإعرابه الواو ابتدائية على حرف جر أبحار مجرور بعلی والمهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم غشاوة مبتدأ مؤخر .

(تنبيه) نقل الفاكهي عن بعضهم أن مدار حجة وقوع للبنداء نكرة على حصول الفائدة فإذا حصلت فأخبر عن أي نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من السوغات التي ذكرت إذ لا تخلو عن تكلف وضعف وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب وكوك اقتضى الساعة إذا كان الطالب لا يعرف ذلك قال ابن عطاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذي لا عيب عنه وهو النقل عن سبويه فإنه لم يشترط في الابتداء بهاسوى حصول الفائدة اه (وقد يكون البنداء مصدرا مؤولا) أي بالاسم الصريح وتأويله (من أن والفعل) وإن كان غير اسم في الصورة الظاهرة (أى نحو وأن تصوموا خير لكم) وإعرابه الواو حرف عطف أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير وتصومكم وخير خبر وعلامة رفعه ضم آخره ولكم جار ومجرور وجملة الجار والمجرور في محل رفع نعت لخبر قاله أبو البقاء (أي صومكم خير لكم) ومثله قوله تعالى - ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره - أي قيام السماء والأرض بأمره وظاهر كلام المنصف أن البنداء لا يكون اسما موصولا إلا من موصول حرف وصلته بكامل ولكن قال ابن عطاء في الفسر وقوله المؤول مثل المؤول بدون سابق معه يجعل الجملة قائمة مقام المصدر نظرا للحمي نحو سواء عليكم أذعوتهم أم أتم صامتون فدعوتهم مبتدأ وأتم صامتون معطوف عليه وسواء خبر مقدم أي دعاؤكم وصمتكم سواء ومثله - سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ، سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم - أي استغفاركم وعدمه سواء وجزعنا وصبرنا سواء وقال الأخفش الجملة فاعل سواء وقال الفارسي خبر عن سواء (والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (مع مبتدأ) غير الرفع للسكتي به عن الخبر فخرج ما تمت به الفائدة مع غير البنداء كالتفاعل ونائبه لأنه وإن تمت به الفائدة لكن مع غير مبتدأ وخرج مرفوع للسكتي بما يسد مسد الخبر نحو

وفي الدار امرأة ونحو
قوله تعالى - ولدينا
مزيد، وعلى أبحارهم
غشاوة - وقد يكون
البنداء مصدرا مؤولا
من أن والفعل نحو
- وأن تصوموا خير
لكم - أي صومكم خير
لكم. ولخبرها جزء
الذي تتم به الفائدة
مع مبتدأ

ما قام الزيدان لأنه وإن تمت به الفائدة لكن رافعه لا خبر له لأنه في معنى الفعل والفعل لا يغير عنه (وهو) أي الخبر (قسان) الأول (مفرد) وهو هنا ما يقابل الجملة وشبهها كالنظر والمجرور وفي باب الاعراب ما يقابل النون والجموع ، وفي باب النداء ولا التبرئة ما يقابل للضاف وشبهه ، وفي باب العلم ما يقابل المركب (و) الثاني (غير مفرد) وهو الجملة وشبهها من النون والمجرور (فالفرد) ويجب مطابقته للبند بحيث أمكن إفراداً وتنشئةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيناً (بحوز زيد قائم) وإعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره قائم خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للمفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو (والزيدان قائمان) وإعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه متنى قائمان خبر وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه متنى وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للمفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو (والزيدون قائمون) وإعرابه الزيدون مبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقائمون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقائمون اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم (وزيد أخوك) وإعرابه زيد مبتدأ وأخوك خبره وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة هذا كله في الذكر ويقال في المؤنث هند قائمة والمهندان قائمان والمهندات قائمات وهند أختك وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب الذكر على المؤنث فيقال زيد وهند قائمان ولا يقال قائمان ثم المفرد إن كان مشتقاً تحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه أوقام أنت إليه وإن كان جامداً فلا يتحمل ضمير البتداء إلا إن أول مبتدئ نحو زيد أسد بمعنى شجاع (غير المفرد) ثلاثة أشياء (إما جملة) ولابد من اقترانها برابط يربطها بالمبتدأ وإلا كانت أجنبية عنه فلا يصح الإخبار بها عنه نعم إن كانت الجملة عين المبتدأ جاز خلوها من الرابط وذلك بأن تقع خبراً عن مفرد يدل على جملة كالخديت والخبر والشأن والكلام والقول واللفظ والأمر والنصحة والحكاية وضمير الشأن وخبر للضاف إلى مفرد كذلك تكثير الكلام لإله إلا الله ثم الأصل في الرابط كونه ضميراً مذكوراً كأن أوحى نوحاً وكل وعد الله الحسن أي وعده على قراءة من رفع كل وهو ابن عامر وقد يأتي الرابط غير ضمير كاسم الإشارة نحو - ولباس التقوى ذلك خير - وإعادة البتداء بلفظه نحو - القارعة ما القارعة - أو بمعناه نحو الصديق سبق أبو بكر الأمة وعموم يشمل البتداء نحو - إن الدين آمنوا وعملاوا الصالحات إما لأنفسهم أجز من أحسن عملاً - فإن من أحسن عملاً يشمل - الدين آمنوا - وكذلك زيد نعم الرجل إن كانت آل لعموم الجنس وأل للثانية من باب الضمير نحو قاماً من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى أي مأواه ثم الجملة إما (اسمية) وهي ما صدرت باسم (نحو زيد جار يشه ذاهبة) وإعرابه زيد مبتدأ أول وجار يشه مبتدأ ثان وذاهبة خبر البتداء الثاني وجملة البتداء الثاني وخبره في محل رفع خبر البتداء الأول والرابط بين البتداء الأول وخبره الهاء من جاريته . وإعلم أن التحوين قسموا الجملة إلى صغرى وكبرى وشرح ذلك في قواعد النحو لأن هنام وشرحها للأثرى وغيره (وقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير) إذا قدرت ذلك مبتدأ ثانياً فلباس مبتدأ وهو مضاف والتقوى مضاف إليه والاعراب فيه مقدر على الألف لأنه اسم مقصور وذلك مبتدأ ثان وخبر خبر البتداء الثاني وجملة البتداء الثاني وخبره خبر المبتداء الأول والرابط اسم الإشارة ، وأما إذا قدرت ذلك بدلاً من لباس التقوى أو عطف بيان عليه فالآية حيثش لا شاهد فيها على ككون الخبر جملة لكون الخبر حيثش مفرداً (وقل هو الله أحد) وإعرابه هو ضمير منفصل في محل

وهو قسان مفرد وغير
مفرد فالفرد نحو زيد
قائم والزيدان قائمان
والزيدون قائمون
وزيد أخوك وغير
الفرد إما جملة اسمية
نحو زيد جار يشه
ذاهبة وقوله تعالى
- ولباس التقوى ذلك
خير - وقل هو الله
أحد -

رفع مبتدأ أول الله مبتدأ ثان أحد خبر البتداء الثاني وجملة البتداء الثاني وخبره خبر البتداء الأول وهي نفس البتداء في اللفظ فلا تحتاج لربط يربطها بالبتداء كما قال ابن مالك في الخلاصة : وان تكن إياه معنى أكنى به بها ، وذلك لأننا إذا قدرنا هوشمير شأن جملة الله أحد عينه في اللفظ لأنها مفسرة له والمفسر عين للمسمى أي الشأن الله أحد وأما إذا قدرنا هوشمير المسئول عنه فغيره مفرد وهو الله أحد خبر بعد خبر أو بدل قال الأزهرى وما الجملة فيه نفس البتداء في اللفظ قولهم هبى أبى بكر لا إله إلا الله أي عادته ودأبه هذه الكلمات أي الأكثر من ذكرها (وإما جملة فعلية) وهي ما صدرت بفعل (نحو زيد قام أبوه) وإعرابه زيد مبتدأ قام فعل ماضٍ أو فاعل وعلامة رضة الواو لأنه من الأفعال الستة والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر البتداء والربط بينهما الماء من أبوه (وقوله تعالى وربك يتخلق ما يشاء) وإعرابه الواو حرف عطف رب مبتدأ والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة يتخلق فعل مضارع وقاعه مستتر فيه جوازاً تقديره هو ما اسم موصول بمعنى الذى في محل نصب مفعول به يشاء فعل مضارع وقاعه مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل من يشاء وقاعه المستتر في الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد عنذوف تقديره يشاءه وجملة يتخلق ما يشاء في محل رفع خبر البتداء والربط بينهما الضمير المستتر في يتخلق (والله يقبض ويبسط) وإعرابه الله مبتدأ يقبض فعل مضارع وقاعه مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ويبسط الواو حرف عطف ويبسط معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رضة ضم آخره وقاعه مستتر فيه جوازاً تقديره هو (الله يتوفى الأنفس) وإعرابه الله مبتدأ يتوفى يفتح أوله فعل مضارع وعلامة رضة ضمة مقدرة على الأنف منع من ظهورها التحذير لأنه فعل مضارع معتل الآخر. بالأنف وقاعه مستتر فيه جوازاً تقديره هو الأنف مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر البتداء وتمثله بالجملة المحكية قد يوم اشتراط كون الجملة المنهية خبرية وليس كذلك بل يجوز الأخبار عن البتداء بالجملة الظنية نحو زيد اضربه أو لا تضربه والقسمية نحو زيد والله تسكرمته والشرطية نحو زيد إن جاءك فأكرمه (وإما شبه الجملة) من حيث حصول الفائدة به كما تحصل بالجملة (وهو شيان) (الأول) (الظرف) (الزمانى أو المكانى بشرط أن لا يكون من التأييد كقبل وبعد وفوق وتحت إذا حذف للضاف إليه ونوى معناه قائما بتنى حينئذ على الضم فلا تقع حبرا ولا صفة ولا حالا ولا صلة كما نص عليه سيبويه وغيره من الأئمة قال ابن هشام لكن يشكل عليهم قوله تعالى كيف كان عقابه الذين من قبله فقد وقع فعله (و) الثاني (الجاز والمجرور) ولوقال والمجرور لكان أولى لأن محل المجرور وحده على الأصح لا لهما معا خلافاً لأن مالك ثم شرط كل من الظرف والمجرور أن يكون تاماً بأن تم به الفائدة إذا قرن بالبتداء نحو الحمد لله ولدينا مزيد بخلاف الناقص وهو ما لا يتم به الفائدة معه نحو بكر أمس وزيد عنك لعدم حصول الفائدة به (فالظرف) التام الواقع خبراً عن البتداء (نحو زيد عندك) وإعرابه زيد مبتدأ عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف في محل جر بالإضافة والظرف وما أنشيف إليه شبه جملة في محل رفع خبر البتداء متعلق بواجب الحذف تقديره كان أو مستقر (و) نحو (السفر غداً) وإعرابه السفر مبتدأ غدا ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره والظرف شبه جملة في محل رفع خبر البتداء متعلق بواجب الحذف تقديره كان أو مستقر (وقوله تعالى والركب أسفل منكم) وإعرابه الركب مبتدأ وعلامة رضة ضم آخره أسفل ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة في محل رفع خبر البتداء متعلق بواجب الحذف تقديره

وإما جملة فعلية نحو زيد قام أبوه وقوله تعالى - وربك يتخلق ما يشاء، والله يقبض ويبسط، الله يتوفى الأنفس - وإما شبه الجملة وهو شيان الظرف والجار والمجرور فالظرف نحو زيد عندك والسفر غداً وقوله تعالى والركب أسفل منكم

كانت أومستقر ومنسكجار ومجروفي محل نصب صفة لأسفل، وفي حواشي الجلالين للجل - والركب أسفل منكم - الواو عاطفة ما يبعدها على أتم لأنها مبتدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم ، ويجوز أن تكون واو الحال وتكون الجملة حالا من الظرف وهو قوله تعالى - بالعدوة القصوى والركب - كما في القاموس ركبنا الأبل ، وهو اسم جمع لراكب أجمع له وهم العشرة فصاعدا وقد يكون للثقل : أى والركب كانوا مكان أسفل منكم فأصل منصوب على الظرف وهو في الحقيقة صفة لظرف مكان محذوف : أى والركب في مكان أسفل من مكانكم اه وفي الجيد أجزأ الأحنس والكسائي والغراء أسفل بالرفع على تقدير محذوف من أول الكلام : أى وموضع الركب أسفل اه وقد أفهم تشبيهه بالظرف الزماني والمكاني أنه يجوز الاخبار بكل منهما لكن الزماني لا يتغير به إلا عن اسم المعنى نحو السفر غدا والصوم يوم الخميس ولا يتغير به عن الذات ككسائي بخلاف الكافي فإنه يتغير به عن الدوات نحو زيد خلفك والمعاني نحو الخير أملكك (والجار والمجرور) التام الذي يتغير به عن الابتدأ (نحو زيد في الدار) وإعرابه زيد مبتدأ وفي الدار جار ومجرور شبه جملة في محل رفع خبر الابتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره كأن أومستقر (و) مثله (قوله تعالى الحمد لله) فالجار والمجرور شبه جملة في محل رفع خبر متعلق بواجب الحذف تقديره كأن أومستقر (ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقع خبرا) أوصلة أو صفة أو حالا (بمحذوف) وجوبا فلا يجوز إظهاره في الكلام ولابد من تقديره كونا عاما كالخصول والاستقرار والسكون والثبوت والوجود والوقوع فيعين تقدير واحد من هذه ثم الذي ذهب إليه ابن مالك أن الأرجح تقدير المتعلق في غير الصلة بصيغة الاسم ، فلما قال الصنف (تقديره كأن أومستقر) لأن الأصح أن المحذوف المقدر بما ذكر هو الخبر وحده ، وقيل الخبر هو المذكور دون المحذوف ، وقيل هو مجموعهما أما في الصلة فيجب تقديره فعلا مطلقا ولا يجوز تقدير المتعلق كونا خاصا كقام وجلس إلا لدليل يدل عليه وحيث أن يكون الحذف جائزا لإيجابا وإذا قدرنا المتعلق المحذوف لفظ كأن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لنو : أى غير متحمل للضمير ولو جعلناه من كان الناقصة لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى وعند ذلك تنسب التقديرات ، قاله في الدرر البهية (ولا يتغير بظرف الزمان عن الدات) والراد به مقام نفسه ويقابها العرض وهو ما لا يقوم بنفسه ويقال له اسم المعنى (فلا يقال زيد اليوم) والعمرو غدا لعدم النائية إذ لا تختص الدات بزمن دون زمن ، فإذا أفاد الاخبار به عن الدات بأن كان المبتدأ عاما والزمان خاصا كنحن في شهر رمضان والناس في زمان طيب جاز الاخبار به لحصول الفائدة بتخصيص الزمان . قال ابن عثقاء : والحق جواز نحو زيد في زمان طيب له وإن كان المبتدأ خلا لوجود الفائدة فألدار عليها اه (ولما يتغير به) أى بظرف الزمان (عن المعاني) جمع معنى وهو ماعدا الدات من الأعراض كالصوم والسفر لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرها فلا بد لكل حدث من زمان يختص به في الاخبار به عنها فائدة بخلاف الدوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها قاله الأزهري (نحو الصوم اليوم) وإعرابه الصوم مبتدأ اليوم ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة في محل رفع خبر الابتدأ متعلق بواجب الحذف وكذا تقول في قوله (والسفر غدا) وأشار الصنف بالتمثيل بما ذكر إلى أن شرط الحدث الذي يتغير عنه بالزمان أن لا يكون مستمرا فإن الصوم والسفر كل منهما غير دائم الوقوع فإن كان الحدث مستمرا الوقوع نحو طلوع الشمس يوم الجمعة فلا فائدة فيه لأن طلوعها مستمر (وقولهم) أى العرب (الليلة الهلال) بنصب الليلة على أنه خبر مقدم والحلال مبتدأ مؤخر وقولهم اليوم حر ونحو

والجار والمجرور نحو
زيد في الدار وقوله
تعالى - الحمد لله -
ويتعلق الظرف والجار
والمجرور إذا وقع خبرا
بمحذوف تقديره كأن
أومستقر ولا يتغير
بظرف الزمان عن
الدات فلا يقال زيد
اليوم ولما يتغير به
عن المعاني نحو الصوم
اليوم والسفر غدا
وقولهم الليلة الهلال

ذلك بما ظاهره أنه أخبره بنظر الزمان عن الدات (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم الدات ليكون
الطرف خبرا عن معنى لاعتن ذات فيقتصر في التالين المذكورين رؤية الهلال وشرب خمر وما ذهب
إليه اللغص من كون ذلك مؤولا بما ذكر هو مذهب جمهور البصريين حيث قالوا ولا يخبر بالزمان
عن الدات مطلقا وأما على قول من قال إنه إذا كان اسم الدات مثل اسم اللعي في وقوعه وقتا دون
وقت نحو الورد في إيار والملال الليلة والرب شهرى ربيع جاز الاخبار عنه بالزمان لأنه لا حاجة إلى
تقدير في مثال اللت لشبه الهلال باسم اللعي من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر ويجوز رفع الليلة
على أنه خبر مقدم والملال مبتدأ ومؤخر والتقدير حينئذ الليلة ليلة الهلال (ويجوز تعدد الخبر) مع
كون للمبتدأ واحدا لأن الخبر كالتثنية والشئ الواحد يجوز أن ينبعث نبوءات متعددة ولأن الخبر
محكوم به على اللبتدأ ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (يجوز يد كاتب شاعر) أى ينثر
الكلام وينظمه فالكتاب هنا النثر للكلام ، والشاعر هو الناظم له . وإعرابه زيد مبتدأ كاتب خبر
شاعر خبر ثان ، وقوله تعالى (وهو النفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) وإعرابه هو ضمير
منفصل في محل رفع مبتدأ النفور خبر أول الودود خبر ثان ذو خبر ثالث وعلامة رفعه الواو نيابة عن
الضمة لأنه من الأسماء الستة والعرش مضاف إليه المجيد خبر رابع فعال خبر خامس وهو من أمثلة
البالغة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو لما يريد
جار ومجرور اللام حرف جر وما اسم موصول في محل جر باللام متعلق بفعل وجلة يريد صلة الموصول
والعائد محذوف تقديره يريد ، وقد أفهم تحيله أن الخبر إنما يمتد إذا استقل بالخبرية فإن لم يستقل
نحو هذا حال حاضر فلا تعد بل تقول هذا مبتدأ وحال حاضر خبر لأنهما بمعنى خبر واحد : أى
من ليس بنام الحلاوة ولا بنام الحوض ، ولا يجوز أن يعرب الثانى منهما بدلا ولاصفة ولا خبر مبتدأ
محذوف لأن المراد أنه جمع الطمعين بخلاف الأخبار للتعدي كالثالين السابقين فإنه يجوز أن يعرب
ما بعد الخبر الأول خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير زيد كاتب هو شاعر هو النفور هو الودود هو
ذو العرش الخ . ثم اعلم أن المجيد في الآية قرئ بالرفع على أنه خبر وبالجر على أنه نعت للعرش
والقراءتان سبقتان (وقد يتقدم) أى الخبر (على المبتدأ) تقدما (جوازا) أى جائزا وإلا فالأصل
فيه أن يكون مؤخرا عن اللبتدأ لأنه إنما يؤتى به لبيان حال اللبتدأ والدال على حال الدات متأخر عنها
طبعيا (نحو في الدار زيد) فزيد مبتدأ وفي الدار جار ومجرور خبر مقدم وإنما قدم على خلاف الأصل
لنرض التخصيص لأن غرض التكلم الاخبار بأنه ليس في الدار غيره ووقال زيد في الدار لما أفاد أنه
ليس فيها غيره (و) يتقدم (وجوبا) أى واجبا وذلك في أربع مسائل : الأولى أن يكون الخبر معاه
صدر الكلام كإسماء الاستفهام (نحو أين زيد) وإعرابه زيد مبتدأ مؤخر وأين اسم استفهام في
محل رفع خبر مقدم وجوبا لأن الخبر للفرد إذا تضمن ماله صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه
بخلاف ما إذا كان الخبر للضمن لما ذكره فلا يجب تقديمه بخور يد من أبوه لأن تأخيرها لا يخرجه
عما يستحقه من الصدارة لوقوع صدر الجملة التي وقع فيها وظاهر أنه يتعين إعراب أين خبرا مقدما
ولا يجوز أن يعرب مبتدأ وزيد خبرا لأن زيدا معرفة وأين ظرف نكرة (و) الثانية أن يكون
للمبتدأ محصورا نحو (إنما عندك زيد) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب نصب الاسم وترفع الخبر
وما كلفة لأن عن العمل عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل في محل
جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم زيد مبتدأ مؤخر وقدم الخبر فيه وجوبا
لنرض أن يكون اللبتدأ محصورا لأن اللعي ما عندك إلا زيد ولو أخر لأوم أن المحصور فيه هو الخبر

مؤول ، ويجوز تعدد
الخبر نحو زيد كاتب
شاعر - وهو النفور
الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد - وقد
يتقدم على المبتدأ جوازا
نحو في الدار زيد
ووجوبا نحو أين زيد
وإنما عندك زيد

(و) الثالثة أن يكون في البتداء ضمير متصل يعود على الخبر نحو (قوله تعالى أم على قلوب أفاولها) وإعرابه أم حرف عطف على قلوب جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم أقوال مبتدأ مؤخر والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وإلحاق بقديم الخبر كلاً يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز (و) الرابعة أن يقع تأخير الخبر في ليس ظاهر (نحو في الدار رجل) وإعرابه في الدار جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر ، وإلحاق بقديم الخبر لأنه لو قيل رجل في الدار لالتبس الخبر بالصفة إذ يحتمل حينئذ الجار والمجرور أن يكون خبراً وأن يكون صفة لرجل لأن النسكرة تطلب النظر في الجار والمجرور والجملة لتختص بها طلباً حينئذ فالنم التقديم دفعا لهذا الالباس (وقد يحذف كل من البتداء والخبر) حذفاً (جوازاً) والأصل فيها الثبوت لكن جوزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف وقد اجتمع حذف كل منهما وإبقاء الآخر فيها مثل به للصف بقوله (نحو سلام قوم منكرون) وإعرابه سلام مبتدأ وهو نسكرة ولكن السوغة الدعاء وخبره محذوف : أي عليكم وقوم خبر مبتدأ محذوف : أي أتم ومنكرون نعت لقوم وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبراً فقبل الأولى أن يكون المحذوف هو البتداء لأن الخبر عطف الفاعلة ، وقيل الخبر لأن التجوز في آخر الكلمة أسهل ، وقيل بالتخيير وقد رتب الصف البتداء والخبر المحذوفين في الآية بقوله (أي سلام عليكم أتم قوم منكرون) وقد يحذف كل منهما جوازاً وذلك نحو قولك نعم في جواب أزيد قائم أي نعم زيد قائم وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف البتداء في أربع مسائل لم ينبه عليها المصنف اختصاراً : الأولى إذا أخبر عنه بنعت مقطوعة تعرض للمسح كررت بزيد الكريم برفع الكريم خبر مبتدأ محذوف وجواباً : أي هو الكريم ، أو تعرض التزم كررت بعمره اللثيم برفع اللثيم ، أو تعرض التزم كررت بزيد للسكين برفع السكين. الثانية إذا أخبر عنه بمخصوص بمدح على أحد وجهين في إعرابه نحو نعم الرجل زيد برفع زيد خبراً لمبتدأ محذوف وجواباً : أي هو زيد ، أم ذم نحو بس الرجل بكر برفع بكر خبراً لمبتدأ محذوف : أي هو بكر ، والوجه الثاني يعبر كل من زيد وبكر مبتدأ والجملة قبله خبره وعليه متى ابن هشام في شرح القطر في باب نعم وبس. الثالثة إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمق لأفعلن في ذمق خبر مبتدأ محذوف وجواباً لسد جواب القسم مسدود : أي في ذمق بين أوميتاق أوعهد لأفعلن. الرابعة إذا أخبر عنه بمصدر جاء به بدلاً من اللفظ بفعله : أي بدلاً من تلفظهم بفعل الصدر نحو صبر جميل فصر خبر لمبتدأ محذوف وجواباً تقديره صبرى صبر جميل (ويجب حذف الخبر) في أربع مسائل أيضاً وذلك حيث وجب مع القرينة الدالة على الحذف لفظ يسد مسدود : الأولى (بعد لولا) الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره (نحو لولا أتم لكننا مؤمنين) وإعرابه لولا حرف امتناع لوجود أتم ضمير متصل في محل رفع مبتدأ اللام داخلية في جواب لولا كأننا فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ونالها الدعامة ضمير متصل في محل رفع اسمها مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وخبر البتداء محذوف وجواباً أشار للمصنف إلى تقديره بقوله (أي لولا أتم موجودون) وإلحاق حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لدالتها على الوجود وجب حذفه لقيام الجواب مقامه ثم تقدير المصنف للخبر المحذوف بموجودون أولى لأنه كون عام فيوائف ما ذكره الفاكهي تبعاً لابن هشام وغيره من أنه إنما يجب حذف الخبر إذا كان كوناً مطلقاً يقال له الكون العام نحو لولا زيد لأكرمتك : أي لولا زيد موجود لأكرمتك فلا أكرمتك متمتع بوجود زيد لا معنى زائد على وجوده فإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود البتداء فالخبر كون مفيد ويقال له الكون الخاص كما إذا قيل له زيد

وقوله تعالى - أم على قلوب أفاولها - ونحو في الدار رجل وقد يحذف كل من البتداء والخبر جوازاً نحو - سلام قوم منكرون - أي سلام عليكم أتم قوم منكرون ويجب حذف الخبر بعد لولا نحو - لولا أتم لكننا مؤمنين - أي لولا أتم موجودون

محسن إليك فتقول لو لا زيد هلكت تريد لو لا إحسان زيد إلى هلكت فالهلكة بمنع لاحسان
 زيد فالخير كون مقيد بالاحسان فهو شيء زائد على وجود زيد ، فان دلت قرينة على حذفه هكذا
 للثال ، ونحو لو لا أنصار زيد ماسم : أى لو لا أنصار زيد حموه ماسم جاز حذفه ، إن فقدت
 القرينة فعين ذكره نحو لو لا زيد سالنا ماسم ونحو قوله صلى الله عليه وسلم « لو لا قومك حديثو
 عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم » فقومك مبتدأ وحديثو خبره وإيما لم يحذف
 لكونه مقيدا بالحدادة . قال الفاكهي : والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون
 خاص وأن تقديره لو لا أنتم صدقونا بدليل نحن صدقنا كم نبه عليه ابن هشام وغيره اه .
 قلت لكن ابن هشام مثل في قطر النداء بالآية المذكورة لوجوب حذف الخبر بعد لو لا ، واعترضه
 الفاكهي في شرحه وقال الأولى التمثيل بما يكون الخبر فيه كوناً مطلقاً اه والاعتراض مبني على
 ما ذهب إليه ابن مالك والرماني والشاويين وغيرهم من التفصيل بين ما إذا كان الخبر كوناً مطلقاً
 فيجب حذفه أو كوناً مقيداً فيجب ذكره إلا عند قرينة تدل على حذفه فيحذف جوازاً ، والذي
 عليه الجمهور أن الخبر بعد لو لا لا يكون إلا كوناً مطلقاً فيجب حذفه دائماً ويكون تقدير الخبر
 عندهم موجود أو كائن ، فعلى هذا ما سلكه المصنف من تقدير موجودون لا اعتراض عليه بل
 هو جرى على ما ذهب إليه الجمهور . فان قلت إذا أوجب الجمهور حذف الخبر بعد لو لا دائماً وأنه
 لا يذكر أصلاً فما يجبون به عما جاء فيه الخبر مثبناً نحو لو لا زيد سالنا ماسم . قلت أوجبوا
 في مثل هذا جعل الكون للتقدير مبتدأ ، فيقال لو لا مسألة زيد إيانا : أى موجودة ماسم . وأما
 الحديث السابق فأجابوا عنه بأن هذه الرواية لم تثبت بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات
 للشوكة لو لا أن قومك حديثو عهد بكفر ولو لا حدان قومك ولو لا حدادة قومك وعلى هذه
 الروايات الصحيحة لا إشكال في ذلك (و) السلسلة الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم
 الصريح) وهو ما يلزم بمجرد لفظه كون الناطق به مقبلاً لكون ذلك اللفظ لا يستعمل إلا في القسم
 (نحو لعمرك إنهم) ففتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زماناً طويلاً ثم استعمل
 في القسم مراداً به الحياة : أى وحياتك يا محمد إنهم : أى كفار قرين لي سكرتهم يعمهون ،
 وإعراجه اللام لام الابتداء عمر مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل جر
 بالإضافة وهو صريح في القسم وخبره محذوف قدره المصنف بقوله (أى لعمرك قسمي) وإيما
 حذف لدلالة محركه عليه ووجب لسد جواب القسم مسده ومن القسم الصريح أيمن الله لأفعلن :
 أى أيمن الله يعني أو قسمي خرج غير الصريح نحو عهد الله لأفعلن فإنه لا يجب حذف الخبر
 بعده لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه
 القسم إلا بذكر القسم عليه (و) الثالثة أن يكون الخبر واقعا (بعد ولو العية) أى العاطفة
 لاسم آخر على الابتدأ (نحو كل صانع وما صنع) وإعراجه كل مبتدأ وصانع مضاف إليه والواو
 حرف عطف دال على العية وما مصدرية تسبك ما بعدها مصدراً معطوفاً على كل صانع ، والتقدير
 كل صانع وصنعتة والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف كما قاله المصنف (أى مقرونان) وإيما
 حذف لدلالة واو العية على القارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه ، ومثل هذا التركيب ما شاعه ما
 أضيف فيه كل إلى نكرة معطوف عليه ما هو مقرون به كقولهم كل عمل وجزاؤه وكل ثوب
 وقيمتة وكل رجل وصنعتة : أى تجارتة وحرقته ، وقيل الواو نابتة عن باء الصاحبة عطفت لفظاً
 فقط وتالياً معطوف لفظاً خبر عن الابتدأ معنى والتقدير في الثال كل صانع بما صنع فان لم تكن

و بعد القسم الصريح
 نحو - لعمرك إنهم -
 أى لعمرك قسمي
 و بعد واو العية نحو
 كل صانع وما صنع أى
 مقرونان

الواو ضا في اللمية كما إذا قلت زيد وعمرو وأردت الأخبار باقترانها جاز حذفه اعتداءً على أن السامع يفهم من ذلك معنى الاقتران ويجوز ذكره لعدم التنصيص على اللمية (و) الرابعة أن يكون الخبر واقعاً (قبل الحال التي لاتصلح) أي لا يصح كما عبر به غير واحد (أن تكون خبراً) عن البتداء المذكور قبلها (نحو ضربي زيدا قائماً) وإعرابه ضربي مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كبر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب للفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه وزيدا مفعول به وقائماً حال من ضمير عائد على زيد مستتر في كان المذنوبة هي والخبر وما تعلق به وتقدير ذلك (أي) حاصل (إذا كان قائماً) فحصل خبر البتداء وإذا ظرف متعلق بحاصل وكان تامة وفعالها ضمير يعود على زيد وقائماً حال من التمييز في كان ثم حذف حاصل كاتخذت متعلقات الظرف العامة فبقى الظرف والحال فاستغنى بالحال عن الظرف دلالتها عليه فحذف الظرف وهو إذا والتزمت الحال وسدت مسد الخبر، ولم يصح جعلها خبراً لأن ضربي وصف في المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام، فلا يقال ضربي قائم، ولا يجوز جعل كان ناقصةً والنسب خبرها لأن هذا النسب ملزم تنكيره ويتبع موقع الجملة الخبرية مقترنة بالواو كحديث «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» ثم ما ذكر من حذف الخبر قبل الحال الممنوعة كونها خبراً ليس خصوصاً بهذا التركيب بل يلحق به ما في معناه مما صدر بمصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله بعده حال من أحدهما نحو قيامك محسناً أو صدر بمؤول بالمصدر من أفضل التفضيل مضاف إلى مصدر مذكور بعد ذلك المصدر حال مفردة نحو أكثر شربي السويق متروكاً وجملة نحو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد: أي أقرب كون العبد من ربه حاصل إذا كان ساجداً، فلا صلت حال للخبر بها عن البتداء لم يجب حذف الخبر نحو ضربي زيدا شديد بل يتعين رفع الحال. أيكون هو الخبر أو يؤتى بالخبر.

باب العوامل الداخلة على البتداء والخبر

وهي على ضربين: أفعال وحروف (وتسمى) أي هذه العوامل (النواسخ) مطلقاً من غير قيد (ونواسخ الابتداء) مقيدة بالإضافة إلى البتداء للاختصاص به لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء فيه أخذاً من النسخ وهو الرفع، وإنما نسخته لأنها عوامل لفظية، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي وكما تنسخ حكم البتداء تنسخ أيضاً حكم الخبر لأن نسخها لا يبداء نسخ حكمه وهو رفع البتداء والخبر فتقوله نواسخ الابتداء في قوة قوله نواسخ البتداء والخبر (وهي ثلاثة أنواع) والدليل على ذلك الاستقراء ولانباتي ذلك عد بعضهم لها سبعة أنواع لأن ذلك باعتبار أفراد الأنواع الثلاثة فلا ينافي ما ذكره المصنف (الأول ما يرفع للبتداء) غير الرفع الذي كان له (وينصب الخبر) الذي كان للبتداء وهذا النوع صنفان صنف من الأفعال (وهو كان وأخواتها) وتسمى الأفعال الناقصة لعدم اكتنائها بمرفوعها عن منصوبها (و) صنف من الحروف، وهو (الحروف الشبهة بليس) في الثاني والجوهر والعمل وغير الحروف هنا على سبيل الجواز لأنها جمع كثرة واللوح موضع قلة لكونها أربعة وجمع المقلة أحرف ولذا قال الفراهيدي الأولى الأحرف (و) من الصنف الأول (أفعال القاربة) حيث

وقيل الحال التي لاتصلح أن تكون خبراً نحو ضربي زيدا قائماً: أي إذا كان قائماً.
(باب العوامل الداخلة على البتداء والخبر)
وتسمى النواسخ ونواسخ الابتداء، وهي ثلاثة أنواع: الأول ما يرفع للبتداء وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والحروف الشبهة بليس وأفعال القاربة

بذلك لأنها تنفي عن قرب حصول أمر لتفاعلها (و) النوع (الثاني ما ينصب للبتدأ ويرفع الخبر) رقا غير الرفع الذي كان خبر للبتدأ (وهو إن) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأخواتها) التي تعمل عملها (ولا التي لنفي الجنس) على سبيل الشمول ، بخلاف المختصة لنفي الجنس ونفي الوحدة فإنها تعمل عمل ليس (و) النوع (الثالث ما ينصب للبتدأ والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها) مما يفهم معناها ، وتسمى أفعال الشك واليقين وأفعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنية .

(فصل) في النوع الأول ويبدأ به لأن النوع الثاني حروف ، والأصل في العمل أن يكون للاتصال ، والنوع الثالث وإن كان أفصلا إلا أن مفعولي قد قيل إنه ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمنعولي أعطى (فأما كان وأخواتها) أي مشابهتها في العمل وفي الدلالة على تقدير الفاعل على صفة تنسب إليه لا يتم الفاعل إلا باعتبارها ، ولذلك سميت ناقصة قاله بعضهم . والذي ذكره للصف منها ثلاثة عشر فعلا ، وسأنبه على زيادة في ذلك إن شاء الله تعالى (فإنها ترفع للبتدأ) مالم يزم التصدير كأسماء الشرط نحو لم يتم أتم ولا الحذف كالجبر عنه بنعت مقطوع كالحمد لله الجيد بالرفع على تقدير هو الجيد ولا عدم التصريف نحو طوبى للؤمن ولا الابتدائية بنفسه نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا أو ينسبه كصاحب إذا الفجائية (تشبيها بالفاعل) أي بفعل الفعل التعدى (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا هذا في حال كونها ناقصة ، فإذا استعملت تامة نحو قد كان للطر فهو فاعل حقيقة ولا خبر لها حيث كاسياتي (وتنصب الخبر) بشرط أن لا يكون جملة طلبية ولا إنشائية (تشبيها بالمفعول) في توقف تمام فهم الفعل عليه لأنها أشبهت الفعل التام التعدى لوحد كضرب زيد عمرا (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولا مجازا (وهذه الأفعال) يعني كان وأخواتها (على ثلاثة أقسام : أحدها ما يعمل هذا العمل) الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر (من غير شرط) بل يعمل سواء كانت مثبتة أم منفية صلة لما الظرفية أم لا (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على انصاف اسمها خبرها في الزمن الماضي ، إما مع الاستمرار نحو - كان الله غفورا رحما - أي مازال غفورا ولا يزال كذلك ، أو مع الانقطاع نحو - لم يكن شيئا مذكورا - ثم كان بعد ذلك شيئا مذكورا ، وقد تكون عتمة لهما نحو كان زيد مبصرا (وأسمى) الدالة على ثبوت خبرها لاسمها مساء ، وهو من الزوال إلى نصف الليل (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحا وهو من نصف الليل إلى الزوال (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحي وهو من بعد ارتفاع الشمس كمرجع إلى الزوال (وظل) الدالة على ثبوته له نهارا وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، وقيل يختص بالوقت الذي للشمس فيه ظل وذلك من طلوع الشمس إلى غروبها ، وقيل من الصباح إلى الزوال وقد تأتي للدوام نحو ظل فلان عمره سفيا ، وقصر فيها ظل يظل ظلولا قاله الرضي (وبات) الدالة على ثبوته له ليلا ومضارعها يبيت ويبيت ومصدرها يبيتونه ، وهذه الستة قد تأتي بمعنى صار فلا تكون حيث تدور موضوعا لاقتران الجملة بأوقاتها بل تكون دالة على انصاف الاسم بالخبر مطلقا لا تفيد الصباح ولا مساء ولا غيرهما من أوقاتها السابقة نحو - فكانت هباء منبثا ، فأصبحن بنعمته إخوانا - وقال الشاعر :

ثم أصبحوا كأنهم ورق جف فالتوت به السبا والديور

وقوله تعالى - ظلوجه مسودا - وقال الشاعر * أيت كآني أرى بحجر * أي أصير من شدة الحرقه (وصار) الدالة على انتقال اسمها من صفة إلى صفة نحو صار زيد قتيها أو من حقيقة إلى حقيقة نحو صار الطين خرقا

خزافاً وتدل على زمان الوجود لاطل للماضي وفي معنى صار أرض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار
بحور والبحاء والراء الهملتيين واربد وتحول وبق وآل بعد المعززة وغدا ورجح وكحديث «تندو خفاصا
وروح بطائفا» وحديث «اغد علما أو متعلما» (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالا في الحال
مطلقا وفي الماضي والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك كقوله تعالى - ألا يوم يأتيهم ليس
مصرفا عنهم فإن ذلك. لني صرف العذاب عنهم في المستقبل، ثم ذكر المصنف بعض أمثلة الأفعال
السابقة فقال (نحو وكان الله غفورا رحيما) وإعرا به كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر
الله اسمها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره غفورا خبرها وعلامة نصبه فتح آخره رحيما
نعت والنعت تابع للنعوت في إعرا به تبعه في نصبه وعلامة نصبه فتح آخره وكان في مثل هذا المثال للمودام
والاستمرار كالقديم وهكذا في جميع صفات الله تعالى نحو - وكان الله بما تعملون خيرا، وكان الله
سميعا بصيرا - أي كان كذلك وهو الآن على ما عليه كان كما أجاب بنحو ذلك ابن عباس حين سأله
نافع بن الأزرق رأس الحوارج (فأصبحت بنعمته إخوانا) وإعرا به أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم
وتنصب الخبر والباء ضمير متصل في محل رفع اسمها والباء علامة الجمع بنعمته جار ومجرور والماء
مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأصبح إخوانا خبر أصبح أي صرتم إخوانا لتبسين بنعمته تعالى
أو بسبب نعمته على الخلاف في كون الباء فيه للابسة أو للسمية ومثال أمسي نحو أمسي زيد فقها
ومثال أضحى نحو أضحى محمد رسول الله وبات نحو بات زيد مصليا وصار نحو صار الطين ليرقا
وليس نحو (ليسوا سواء) وإعرا به ليسوا فعل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر
والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها سواء خبرها وعلامة نصبه فتح آخره (ظل وجهه مسودا)
وإعرا به ظل فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وجه اسمها والماء ضمير متصل في محل جر
بالإضافة مسودا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره وهي في هذه الآية بمعنى صار كالقديم
(والثاني) من الأقسام الثلاثة (ما يعمل هذا العمل) أي رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدم)
عليه (نفي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي كقوله :

ليس تفنك إذا غنى واعتزاز بكل ذي عفة مقل تنوع

وقد يحذف حرف النفي لفظا ويراد معنى نحو - تالله تفنؤ تذكر يوسف - أي لا تنفأ قال هيطل فان
تجردت كلها عن النفي أي وما في معناه من النفي والاستفهام لم تكن إلا تامة له (أو نهى أو دعاه)
لأنهما في معنى النفي من حيث إن المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي وقيد في الارتشاف الدعاء بلا
خاصة قال العصام وهو مبنى على عدم استعمال لن في الدعاء والمختار خلافه اه (وهو) أربعة
(زال) ماضى يزال بمعنى يستمر أما زال ماضى يزول بمعنى يتحول فانه لا يعمل هذا العمل بل هو
فعل قاصر غير متعد كقوله :

أزف الرحل غير أن ركابنا لما قول ربحانا وسكان قد

وقوله تعالى - إن الله يمسك السموات والأرض أن تروا - أي تتحولا وتنقلوا وكذا زال ماضى
يزول بمعنى يميز لأنه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل متعد لواحد نحو زال زيد ضأنه من معزاه أي
ميزه منه (وفى) بفتح فسكون همز كسم يسمع وقتا بفتحين كفتح جفتح فتأ وقتوا فيها
ويقال فيه أفتا كأخرج وهي لغة تميمية (وبرج) بكسر الراء بوزن شرب (وانفك) وهي كرجح وفى
بمعنى زال باتفاق ويراد بها وفى ورام وفى شرح السكاكية لابن مالك: أن ما كان من هذه الأفعال
الأربعة لفظ الماضي نفي بما أولا أو أن، وما كان بلفظ الضارع نفي بكل ناف حتى ليس اه

وليس نحو - وكان الله
غفورا رحيما، فأصبحت
بنعمته إخوانا ليسوا
سواء ظل وجهه مسودا،
والثاني ما يعمل هذا
العمل بشرط أن يتقدم
نفي أو نهى أو دعاء
وهو زال وفى ورجح
وانفك

(نحو ولا يزالون مختلفين) وإعراجه الـولو حرف عطف ولا تالية يزالون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت التثنية لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الجبر والـولو ضمير متصل في محل رفع اسمها مختلفين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والضمير في يزالون يعود على الناس في قوله قبله - ولوشاء ربك لجعل الناس أمة واحدة - أي لوشاء الله لجعل الناس كلهم أهل دين واحد وهو دين الإسلام : أي ولكن لم يجعل الكل على ذلك لعدم مشيئته ذلك الجعل - ولا يزالون مختلفين - أي في الدين على أديان شتى فمنهم اليهودي والنصراني والمجوسي والشرك والسلم وكل دين من هذه الأديان قد اختلف أهله فيه اختلافا كثيرا (لن نبرح عليه عاكفين) وإعراجه لن حرف نفى ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الجبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن عليه جار ومجرور عاكفين خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وهذا الكلام صدر من قوم موسى خاطبوا به هرون عليه السلام حين نهام عن عبادة العجل وقال لهم إن ربكم الرحمن فأطيعوا أمرى فأجابوه بقولهم لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أي لن زال عابدين للعجل حتى يرجع إلينا موسى جعلوا رجوع موسى غاية لسكونهم على سبيل التعليل والتسويق ، وقول الشاعر :

(صاح شمر ولا تزال ذاكر للو ت نفسياته ضلال مبين)

هو من الخفيف . اللفظة صاح قال الجوهري في الصحاح قولهم في النداء يصاح معناه يا صاحبي ولا يجوز ترخيم الضال إلا في هذا وحده لأنه سمع من العرب مرخصا وشمر بكسر الليم الشدة أمر من التثنية والرد به هنا الاستعداد للوت ولا تزال نهى من زال يزال وإذا كر من الله كر بضم اللال وكسرها ضد النسيان ، والوت أمر وجودي يخلق الله تعالى عند مفارقة الروح الجسد ، وقيل عرض بضاد الحياة ، وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة ، والنسيان البهول عن الشيء بحيث يزول عن القوة المحافظة ويطلق على مجرد ترك الشيء ولوعدها ، والضلال في الأصل التنبية يقال ضل البعير بمعنى غاب ولم يظهر له أثر ، والرد به هنا الزوال عن طريق الحق وعدم الاهتداء إليها ومبين من أبان اللازم بمعنى تبين أي انكشف وظهر . الاعراب صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس مبنى على الكسر على لفة من ينتظر وعلى الضم على لفة من لا ينتظر شمر فعل أمر مبنى على السكون وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والـولو حرف عطف لانهاية وتزل فعل مضارع محروم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الجبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ذاكر خبرها وعلامة نصبه فتح آخره والوت مضاف إليه والفاء تعليلية وسببان مبتدأ والماء مضاف إليه وضلال خبر مبين صفة . ولغنى اجتهد يا صاحبي واستعد للوت ولا تنس ذكره لأن نسيانه ضلال ظاهر والشاهد في قوله ولا تزال حيث تقدم على تزال شبه التي وهو النهى (وقوله : ولا زال منهلا يجرعائك القطر) هو من الطويل وصدره :

* ألا يا اسلى يادارى على البلا * وهو من قصيدة طويلة هو أولها ، ومنها :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخم الحواشي لاهراء ولا تزر

وعينان قال الله كونا فككتا فقولان بالألبي ما تفعل الحمر

اللة : اسلى فعل أمر من السلامة وهي العيوب ويقرأ بدرج الحمزة للوزن ، وهي اسم امرأة وليس ترخم مية كليل وعلى المصاحبة أى اسلى مع بلاتك وقيل بمعنى من أى سلك الله

نحو - ولا يزالون

مختلفين ، لن نبرح

عليه عاكفين -

وقول الشاعر :

صاح شمر ولا تزال

ذاكر للو

ت نفسياته ضلال مبين

وقوله :

ولا زال منهلا يجرعائك

القطر

من البلى بكسر الباء وبالقصر مصدر بلى كعب، ومعناه الاضمحلال والفناء والاندراس، والنهل بضم اليم وسكون النون وتشديد اللام التنكب والسائل بشدة، والجرجاء بلمد تأنيث الأجرع رملة مستورة لا تنبت شيئا والقطر للطر. الاعراب الأحراف استفتاح وبأحرف نداء والنادى محذوف أى بأهذه كما هو القاعدة أن يا إذا دخلت على شيء لا ينادى كالفعل نحو ألا يا اسجدوا والحرف نحو - يا ليتنى كنت معهم - ، والجملة الاسمية نحو قول الشاعر :

يا لعنة الله والأقوام كلهم . والمالحين على صعان من جار

بضم لعنة مبتدأ كانت للنداء والنادى محذوف قاله في التاموس اسلمى فعل أمر ومعناه الدعاء مبنى على حذف النون وباء المؤنثة المحاطية ضمير متصل في محل رفع فاعل يأحرف نداء دار منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وحى مضاف اليه وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وأعر به بعضهم بكسرة ظاهرة في آخره على أنه منصرف وحى البلا جار وجرور وعلامة الجر فيه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ولا دعائية زال فعل ماض يعمل عمل كان منها خبرها مقدما والقطر اسمها مؤخرا كما قاله الفاكهي ويجر عاتك جار وجرور متعلق بمنهال والكاف مضاف اليه ومنهال اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جواز تقديره هو عائد على القطر والمعنى الدعاء لدارى بالسلامة من العيوب مع كونها قد بليت وإذا كانت على معنى من فهو دعاء لها بالسلامة من صروف الدهر التي تبليها ودعاء لها باستمرار للطر منسكبا في جرعائها أى ما اكتنفها من الرمال حتى تصير خسبة رطبة ، والشاهد في قوله ولا زال حيث تقدم على زال شبه التني وهو النداء (والثالث) من الأقسام (ما يعمل هذا العمل) الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدم عليه ما للمصدرية الظرفية) وتكون صلة لها (وهو دام) وحى تنويعت أمر بمدته ثبوت خبرها لفاعلها (نحو) قوله تعالى - وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا -) وإعرا به ما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا دمت دام فعل ماض تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها حيا خبرها (وميمت ما هذه مصدرية لأنها تقدر) مع الفعل الذي بعدها ويقال له صلتها (بالمصدر) قال الشنوائى وعندى أن الذى يقدر بالمصدر إنما هو الصلة اه وكذا قال السيد في شرح الكافية قلت لكن لما كان تقديره بالمصدر إنما هو بواسطة ما للمصدرية أسند التقدير اليها (وهو البوام) وميمت ظرفية ويقال لها أيضا وقتية لدالاتها على الوقت وظرفية (لنيابتها) أى مع صلتها (عن الظرف وهو المدة) فأصل مادمت حيا مدة مادمت حيا محذوف المضاف وهو المدة ونائب المضاف اليه وهو ما وصلته عنه في الاتصاف على الظرفية ثم سبك مع دام بمصدر أضيف اليه المدة فصار التقدير مدة دواى حيا ، ولكون مادام دالة على الوقت احتاجت إلى عامل يتقدم عليها إما جملة اسمية نحو زيد قائم ما دمت قائما أو فعلية كالآية التي مثل بها المصنف ويمتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقبلا ولو فقدت ما نحو دام زيد صحيحا كان المنصب بها حالا لا خبرا وكذا إذا وجدت وكانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مادام زيد صحيحا لأن المعنى عجبت من يوم زيد صحيحا (ويجوز في خبر هذه الأفعال) أن يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالمبتدأ وظروفا وجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا وأن يخبر عنها بخبر بعد خبر على نحو ماسبق في أحكام خبر المبتدأ و (أن يتوسط بينها وبين اسمها) ما يمنع من التوسط مانع أو يطرأ موجب للتوسط وتقدم الاسم عليه هو الأصل ولكن لقوة عملها لكونها أفعالا جار تقديم خبرها على اسمها فحال ما يجوز فيه

والثالث ما يعمل هذا
العمل بشرط أن يتقدم
عليه ما للمصدرية
الظرفية وهو دام نحو
مادمت حيا وميمت ما
هذه مصدرية لأنها
تقدر بالمصدر وهو
البوام وميمت ظرفية
لنيابتها عن الظرف
وهو المدة ويجوز في
خبر هذه الأفعال أن
يتوسط بينها وبين
اسمها

التوسط (نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين) وإعراجه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر حقا خبرها مقدما عليها جار ومجرور في محل نصب صفة لحقا متعلق بواجب الحذف تقديره كأننا نصرهم مؤخرا للمؤمنين مضاف إليه وعلامة جره الياء نياية عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، والراد الحق الثابت بمقتضى وعده الصادق سبحانه وتعالى لا أن ذلك واجب عليه :

❖ وما على الله شيء يجب ❖ (وقول الشاعر :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم . فليس سواء عالم وجهول)
هو من قصيدة من الطويل للسموأل اليهودي ، وأولها :

إذ للرد لم بدنس من اللؤم عرضه . فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يعمل على النفس ضيمها . فليس إلى حسن التناء ميل

وقد كان هذا الشاعر خطب امرأة وخطبها غيره أيضا ، فخطبها بهذه الأبيات . اللغة : سلى خطاب لمؤث من السؤال وهو الاستفهام والمجهل خلاف العلم والناس اسم جمع كالقولم والرهط واحده إنسان من غير لفظه ويطلق على الجن والأنس لكن غلب استعماله في الأنس سواء يكون مصدرا ووصفا بمعنى مستو . الاعراب سلى فعل أمر مبني على حذف النون والياء ضمير متعل في محل رفع فاعل متصرف من سأل نصب مفعولين إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه جهلت فعل وفاعل جهل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والثاء فاعل وجواب الشرط عنثوف دل عليه ما قبله والتقدير إن جهلت فلى عنا وعنهم الناس مفعول أول لى ومفعول جهلت عنثوف أى إن جهلت حالنا وحالم فلى عنا وعنهم وعنا جار ومجرور وكذا قوله وعنهم والجار اسمها مؤخرا ، واللى إن جهلت أيها للمرأة حالنا وحالم فلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبك حتى تعالى حالنا وحالم فليس العالم بشيء والجاهل به سواء . والشاهد فيه تقديم خبر ليس على اسمها فان منع من التوسط مانع نحو كان موسى صديق لم يميز أن يعرب الأول خبرا مقدما للاتباس ولا قرينة تبين الراد ، فيتمين إعراب الأول اسمها والثاني خبرها وإن طرأ موجب التوسط كان حينئذ واجبا لاجزا فيجب التقديم في هذه الصورة فان كان الاسم المحصور أن وصلتها نحو سما كان جنتهم إلا أن قالوا - فالأحسن تقديمه ولكنه لا يجب فجنتهم خبر مقدم والمصدر النسب من أن وما بعدها اسمها مؤخرا ، والتقدير ما كان جنتهم إلا قولهم كذا قال ابن عتقاء ، وظاهر كلام الفاكهي أن خبر المحصور يجب تقديمه مطلقا ويؤد به قول الألفية ❖ وخبر المحصور قدم أبدا ❖ ومثله يعين أن يكون في البار صاحبها (ويجوز أن تقدم أخبارهن عليهن) لافرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم في أولا ، وقد يكون تقدم أخبارهن عليهن واجبا بأن كان عمله صدر الكلام نحو كم كان مالك وقد يكون متمنا تكبر النبي بما إن قدم عليها فيمتنع قائما كان زيد فان تقدم النبي على الخبر وكان جاز نحو ما قاما كان زيد ، ثم استثنى اللفظ من جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليهن قوله (إلا) خبر (ليس) فانه يمتنع تقديمه على الأصح قياسا على خبر عسى يجامع أن كلا منهما فعل جامد ولأن معناها التي ومعمول النبي يمتنع تقديمه عليه ، وبعبارة العاوي في حواشي الكشف : اعلم أن ما النافية لا يتقدم معمول ما بعدها عليها وكذا إن : أى لأن لهما صدر الكلام فيمتنع زيدا ما ضربت وزيدا إن أمسك عمرو بخلاف لم ولن ولا فيجوز زيد لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب أى لأنها ليست كأول إن في استقامتها صدر الكلام فقد انحطها العامل دون ما وإن النافيتين اه . ونقل كثير من

نحو - وكان حقا علينا
نصر المؤمنين - وقول
الشاعر :
سلى إن جهلت الناس
عنا وعنهم
فليس سواء عالم
وجهول
ويجوز أن يتقدم
أخبارهن عليهن إلا
ليس

عن البصريين وسيبويه والبرقي والفارسي جواز تقديم خبر ليس لأنه فعل ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه (و) إلا خبر (دام) فإنه ينتج تقدمه عليها اتفاقا في نحو أكرمك أميرا مادام زيد لما تقول من أن الحرف للصدري لا يعمل ما بعده فيها قبله وعلى الأصح في نحو أكرمك ما أميرا دام زيد لئلا يلزم الفصل بين اللوصول الحرفي وصلته ، قال الساماني والقياس الجواز لأن ما حرف مصدرى غير عامل فلا ينتج فيه ذلك إلا أن يثبت أن دام لاتنصرف أى وهو الذى عليه الأكثر نتيجة المنع كذا في شرح ابن قاسم اه . قلت والمنع هو الذى جرى عليه ابن هشام وفي شرح القنطري . قال الحريري في شرح اللحة ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيمعبنى أن تكون علما اه : أى قيمتج يععبنى علما أن تكون أو يععبنى أن علما تكون لئلا يلزم عليه ما سبق فيها دام (كقولك علما كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ . وإعراجه علما خبر مقدم كان فعل ماضٍ ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مؤخر (و) يثبت (تضاريف هذه الأفعال) الناسخة (من المضارع والأمر) ويسمى لهما المصنف (والصدر) نحو أعجبني كون زيد صديقك . وإعراجه أعجب فعل ماضٍ ونونه للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به كون فاعل وهو مصدر ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وهو مضاف إلى زيد وهو اسمه فحله الرفع يكون وإن كان لفظة محفوضا بالإضافة ومثله فأنظر لسكوني صاحب مصاحبا فإن كون مضاف إلى ياء التكلم وحى اسمه وعمله الرفع به ، وإن كان لفظها محفوضا بالإضافة فاله ابن عتقاء (واسم الفاعل) نحو زيد كائن أخاك . وإعراجه زيد مبتدأ كان خبره وكائن اسم فاعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه مستغفريه جوازا تقديره هو يعود على زيد وأخاك خبره وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والكاف في محل جر بالإضافة وأجاز سيبويه والكوفيون بناء ما تنصرف من هذه الأفعال للجھول ونسب لجهول البصريين وعلى هذا فيجوز بناء اسم الفاعل منها . قال ابن عتقاء والأصح أنه لا يجوز بناء شيء منها للفعل اه ، فلا يقال في كان زيد قائما كين ولا في يكون زيد قائما بكان (ما) ثبت (للأضمر) منها من (العمل) فترفع الاسم وتنصب الخبر مثال للمضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين) وإعراجه حتى حرف غاية ونصب ويكونوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ويكونوا متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زبدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم للفرد (و) مثال الأمر قل (كونوا حجارة) وإعراجه كونوا فعل أمر مبني على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها حجارة خبرها وعلامة نصبه فتح آخره . ثم اعلم أن أفعال هذا الباب بالنسبة للتصرف وعدمه ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بمجال وهو ليس باتفاق ودام عند أكثر المتأخرين . وقسم يتصرف تصرفا ناقصا بمعنى أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة ! وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقى الأفعال قاله ألفا كهى وابن عتقاء (وتستعمل هذه الأفعال) الناقصة (تامة) على خلاف الأصل (أى مستغنية عن الخبر) مكفية منه برفعها ، فتكون مع مرفوعها كاللما تالما لئالتها حيثئذ على ثبوت الشيء في نفسه من غير نظر لحال آخر ، بخلاف ما إذا كانت ناقصة فإنها ما لم تأخذ للنصب مع الرفع لم يكن الكلام تاما لما تقدم من أن وضعها لتقرير الفاعل على صفة ، فإذا قطعت عن الصفة استعملتها في غير موضوعها ، فلم يستعمل الكلام وما ندر به المصنف التهام هو الأصح . وقيل معنى تالما

ودام كقولك علما
كان زيد ، وتضاريف
هذه الأفعال من
من المضارع والأمر
والصدر واسم الفاعل
ما للأضمر من العمل
نحو - حتى يصحوا
مؤمنين ، وكونوا
حجارة - وتستعمل
هذه الأفعال تامة أى
مستغنية عن الخبر

دلالتها على الحدث والزمان ، ومعنى نقصانها دلالتها على الزمان فقط : أى دون الحدث فلا يتعلق بها الظرف ولا الجار والمجرور في حال نقصانها قال الفاكهي وهذا ضعيف والأصح كما قال ابن مالك وغيره أن أفعال هذا الباب كلها في حال نقصانها تدل على الحدث والزمان وأنه يتعلق بها الظرف والجار والمجرور فإذا قلت كان زيد قائما دل كان على الحدث وهو الحصول للطاق ودل خبره على كون مخصوص وهو الحصول للتقدير بوقت ثم إذا استعملت هذه الأفعال تأمة كانت بمعنى فعل لازم ويقدر في كل شيء ما يقتضيه اللقاع (نحو وإن كان ذو عسرة) وإعراجه إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه كان فعل ماضى في محل جزم فعل الشرط والأظهر أنها تأمة بمعنى حصل أو حضر أو حدث وذو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وعسرة مضاف إليه وجواب الشرط قوله فنظرة إلى ميسرة فالفاء رابطة لجواب الشرط ونظرة خبر مبتدأ محذوف أى فالأمر أو فالواجب نظرة ، وأجاز الكوفيون كون كان في الآية ناقصة وقدروا الخبر وإن كان ذو عسرة غريما أو وإن كان من غرائكم ذو عسرة ، ورد بأن حذف خبر كان لا يجوز لا اقتصارا ولا اختصارا (فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون) وهما حينئذ بمعنى دخل في الصباح والمساء كما قال المصنف (أى حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء) هكذا نطقت المؤلف بتقديم الصباح على المساء . وإعراجه الفاء حرف عطف سبحانه قال البيضاوى مصدر كفران ولا يكاد يستعمل إلا مضافا منصوبا بإظهار فعله كعاهد الله اه وفي التحفة سبحانه مصدر جعل علما للتبسيح وهو براءة الله من السوء أى اعتقاد تنزيهه عما لا يليق بجلاله منصوب على أنه بدل من اللفظ بفعله الذى لم يستعمل فيقدر معناه ولا يتصرف بل يازم الإضافة وليس مصدرا لسيح بل سيج مشتق منه اه وفي حواشى الاقتاع للجبري نقلا عن غيره سبحانه اسم مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك أى أنزهك عما لا يليق بك أقيم مقام فعله ليدل على التنزيه البالغ فهو علم للتبسيح بمعنى التنزيه ولا يستعمل إلا في الله ومضافا فيقصد تنسيكه ثم يضاف لأن العلم لا يضاف ولا يثنى حتى يقصد تنسيكه اه وفي شرح العاصم على شذور الذهب وشرح الدماميني على التسهيل وغيرها أن سبحانه اسم مصدر وهو الأصح وحينئذ فالأحسن أن يقال في إعراجه سبحانه اسم مصدر وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه حين ظرف زمان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره تمسون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو متصرف من أمسى التامة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وحين تصبحون الواو حرف عطف وحين معطوف على ما قبله وتصبحون من أصبح التامة والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل .

(تنبيه) وإذا استعملت أضحي تأمة فهي بمعنى دخل في الضحى نحو أشحينا أى دخلنا في الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر رضى الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بى أى عرس بها وقد تكون بمعنى تزل يقال بات القوم أى تزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك أى انتقل وقد تآنى بمعنى رجع نحو - ألا إلى الله نصير الأمور - أى ترجع وظل بالظاء للشالة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله وبرج بمعنى ذهب نحو - وإذ قال موسى لفته لا أبرح - أى لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الحاتم فانفك أى انفصل ودام بمعنى بقى نحو - مادامت السموات والأرض - أى ما بقيت (الازال) ماضى يزال لا ماضى يزِيل ولا ماضى يزول فأنهما تلمان الأول منهما متعد لواحد ومصدره الزيل والثانى قاصر ومصدره الزوال (وفىء) بكسر التاء (وليس فأنها ملازمة للنقص) فلا

نحو وإن كان ذو عسرة فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون - أى حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء إلا زوال وفىء فأنها ملازمة للنقص

تستفي عن خبر يتم به السلام ، وذهب أبو حيان في نكته إلى أن في تكون تامة بمعنى سكن قال الساماني إذا أريد بفتح التاء وأما مكسور التاء فلا يكون إلا ناقصا انتهى وذهب أبو علي النارسي في الجليات إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أي لم ينقل عنه ، وفي شرح المرادي ما يرم أن زال وبرح وفيه وافق في النقصان والتمام بمعنى واحد وهذا لا سبيل إليه لما قررناه من اختلاف معانيها ، وذهب الكوفيون إلى أن ليس قد تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو : إنما يجزى الفتي ليس الجبل ، وإنما كانت عاطفة لأنها بمعنى لا النافية التي يعطف بها بعد الانبئات (وتختص كان) عن أخواتها بأمر (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى فلا تنفد الدلالة على المضى ولا يسند إليها فاعل بل يكون وجودها كعدمها كالخرف الزائد ويبقى السلام بعد حذفها على معناه قبله إلا في التأكيد قال عطيل في شرح المنفلط وهذا معنى الزائد في كل موضع اه وقال أبو بكر الجيصي وقد تكون ملغاة في اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم قتل كان على أن القيام كان فيها مضى اه وفي الرضى اعلم أن كان تزد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد كقوله تعالى - من كان في الهدى صيبا - وكذا إذا دلل كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا فعدم عملها حينئذ لعدم دلالتها على الحدث المطلق بقيت كالظرف دالة على الزمن فقط اه وإنما تكون زائدة (بشرط أن تكون بلفظ الماضي) لحنه وتعين الزمان فيه دون الضارع وتندر زيادتها بلفظ الضارع كقول الشاعر :

أنت تكون ماجد فليل إذا تهب شمسا فليل

وتختص كان بجواز زيادتها بشرط أن تكون بلفظ الماضي وأن تكون في حشو الكلام نحو ما كان أحسن زيدا وتختص أيضا بجواز حذفها

بفتح الباء بوزن قتيل بمعنى مبالغة (وأن تكون في حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان قائم والموصول وصلته نحو - كيف نكلم من كان في الهدى صيبا - قال أبو البقاء كان زائدة أي من هو في الهدى وصيبا حال من الضمير في الجار والمجرور وقال الصفدي وهذا أجود ما قيل في إعرابه قال الجيصي وقوله تعالى - لمن كان له قلب - توجه على الحصة اه أي فيجوز أن تكون كان فيه ناقصة وقلب اسمها وله خبرها وأن تكون بمعنى صار وأن يكون فيها ضمير الشأن والجملة خبرها أي كان الشأن له قلب وأن تكون تامة أي حصل له قلب فقل فاعل وله متعلق بكان وأن تكون زائدة : أي لمن له قلب وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قول الشاعر :

جيداد بن بكسر تسمى على كان السومة العرب

أي على السومة وكان زائدة وكثرت زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو ما كان أحسن زيدا) وإعرابه ما تعجبية بمعنى شيء مبتدأ كان زائدة لافاعل لها أحسن فعل تعجب مبنى على الفتح وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو زيد مفعول به وجملة الفعل والفعل والفعل في محل رفع خبر فكان زائدة بين المبتدأ وخبره وقد أفهم كلامه أنها لا تزد في صدر الكلام ولا في آخره وأن غيرها من أخواتها لا تزد قال ابن مالك ور بما زيد أصبح وأمسى أي كقولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها بمعنى ما أبردها وما أدفاها قال الساماني وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه اه (وتختص) أي كان (أيضا) بالنصب مفعول مطلق أو حال أي أرجع عن الاختصاص الأول رجوعا (بجواز حذفها) وحدها معوصا عنها ما في مثل قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا فخر فلان قوي لم تأكلهم الضبع

فأبا متنادي مضاف وعلامة نصب الألف لأنه من الأسماء الستة وخراشة مضاف إليه وإما مركبة من أن وما فأن حرف مصدر ونصب وما زائدة عوضا عن كان الناقصة وأنت ضمير منفصل في محل رفع اسم كان وذا خبر كان وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة

وفرمضاف إليه ويجوز حذفها (مع اسمها) ضميرا كان أو ظاهرا (وإبقاء خبرها) على حاله منصوبا دالا عليهما (وذلك) أى جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بعد لو وإن الشرطيتين) وبعد غيرها قليل وإنما أكثر بعدها لأنها من الأدوات الطالبة لتعطين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بأن ولو دون بقية أدوات الشرط لأن إن أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط الغير الجازمة وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها (كقوله عليه الصلاة والسلام «التس ولو خاتما من حديد») أى ولو كان الذى تلتسمه خاتما من حديد خذف كان مع اسمها وإعرابه التس فعل أمر وقاعله مستتر فيه وجو با تقديره أنت والواو حرف عطף لوحرف شرط جى بها لتعد السببية والسببية بين جملي الشرط والجزاء في الزمن الماضى بخلاف إن فإنها لتعد السببية والسببية في المستقبل ويقال فيها لوحرف امتناع لامتناع : أى حرف يقال على امتناع جوابها لامتناع شرطها وخاتما خبر لكان المحذوف مع اسمها وجملة من حديد نعت لخاتما (وقولهم) أى العرب قال الفاكهى ولو قال وقوله لكان أولى لأنه حديث اه قلت وهو حديث أخرجه (١) (الناس) يجوزون بأعمالهم إن خيرا غير وإن شرا فشر (وإعرابه الناس مبتدأ مجزى بون خبر وعلامة رفعه الواو نابتة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومجزى اسم مفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جواز تقديره هم بأعمالهم متعلق بمجزى إن حرف مجازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه خبرا خبر كان المحذوف مع اسمها وهى فعل ماضى فى محل جزم فعل الشرط وقوله غير الفاء فيه رابطة لجواب الشرط وخبر خبر مبتدأ محذوف والتقدير جزاؤهم خير وجملة البتداء والخبر فى محل جزم جواب الشرط وقوله وإن شرا فشر إعرابه كإعراب إن خيرا غير والتقدير إن كان عملهم خيرا جزاؤهم خيرا وإن كان عملهم شرا جزاؤهم شر ، وهذا الذى ذكره من نصب الأول ورفع الثانى هو أرجح الأوجه فى مثل هذا التركيب وإلا فيجوز رفع الأول ونصب الثانى ورفعهما ونصبهما كما بينت ذلك فى حواشى شرح القطر (وتختص) أى كان (يجوز حذف نون مضارعها) ويقال له لام الكلمة ولذا عبر بعضهم بجواز حذف لام مضارعها وهو حذف غير واجب كما قال ابن مالك فى الخلاصة : وهو حذف ما التزم به أى ولكنه مجرد التخفيف فى اللفظ لكثرة استعمال هذه الكلمة (المجزوم) أى بالسكون كذا قيد به بعضهم وهو احتراز عن المجزوم بحذف النون نحو لم يكونوا ولم يكونوا ولم تكونوا لأنها محركة تتعاضد عن الحذف بخلاف الساكنة . قال العاصمى فى شرح السذور : ولأجالة إلى ذلك لأن اللزاد بمضارع كان مضارع هذا اللفظ بهذه الهيئة كما هو التبادر فلا يكون صادقا على ما ذكرناه قلت ولعله لبيان الواقع : أى إذا لم يسمع الحذف إلا فى المجزوم بالسكون ، واحتز الصف بـ المجزوم عن الرفع نحو - من تكون له عاقبة الدار - وللنصب نحو - وتكون لكما الكبرياء فى الأرض - فلا تحذف منهما النون لاتقاء الجزم فيهما وكذا لا تحذف فى الوقوف عليه ، فإذا قيل لك هل كان زيد قائما فقلت لم يكن لم يجز حذف نونه حينئذ لأن الفعل للوقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقى على حرف أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه به ، فلم يكن بمنزلة لم يبع الوقف عليه بإعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن قاله ابن هشام فى شرح القطر لكنه قال فى التوضيح قال ابن مالك يجب هاء السكت فى الفعل إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو لم يبع وهذا مردود بأجتماع السليعين على وجوب الوقف على نحو لم أك ومن يتق بترك الهاء اه ومال إليه العاصمى فى شرح السذور (إن لم يلها) أى كان أو النون (ساكن) فلا يحذف من التصل بالساكن وهولام التعريف نحو - لم يكن الله ليفقر لهم - فالتون مكسورة لأجله فهى

مع اسمها وإبقاء خبرها وذلك كثير بدلو وإن الشرطيتين كقوله عليه الصلاة والسلام «التس ولو خاتما من حديد» وقولهم الناس يجوزون بأعمالهم إن خيرا غير وإن شرا فشر وتختص بجواز حذف نون مضارعها المجزوم إن لم يلها ساكن

(١) لم يذكر المخرج اه

متعاضدة

متعاضية على الحذف لقرنها بالحركة العارضة الالتقاء الساكنين خلافاً ليونس محتجاً بقول الشاعر :
إذا لم تكن الحجابات من همة الفتى فليس يخفى عنه عقد التأميم
وهذا محمول عند اللسان على الضرورة وقد وافق ابن مالك في التسهيل ليونس فقال ولا يمنع من ذلك
ملاقاة ساكن وفاقاً ليونس اهـ وكأنتما لم ينظرا للحركة لمروضها وعدم أصلتها (ولا ضمير به
متصل بها) أى بكان أو بالتون فلا تحذف التون من مضارع كان للتصل به ضمير منصوب نحو
إن يكنه فلن تسلط عليه ، وقول الشاعر :

فإن لا يكتها أو تكتنه فانه أخوها غدته أمه بلباتها

وذلك لأن الضاهر ترد الأشياء إلى أصولها فإذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف (نحو ولم أك
بنياً) وإعرابه لم حرف نفي وجزم أك فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون التون المحذوفة
تخفيفاً لأن أصله أكون لحذفت الصمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والتون للتخفيف فالخذفان
الأولان واجبان والثالث جائز وأك متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وبهما مستتر
فيها وجوباً تقديره أنا وبنياً خبرها (ولأنك في ضيق) في سورة التحل . أما التي في الغل فاتها
بإثبات التون . وإعرابه الواو حرف عطف على قوله ولا تحزن عليهم : أى على الكفار إن لم يؤمنوا
ولا تهتم بمكرهم : أى فإن الله ناصر يا محمد عليهم ولا نهاية لك فصل مضارع مجزوم بلا الناهية
وعلمة جزمه سكون التون المحذوفة تخفيفاً وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب
الخبر وبهما مستتر فيها وجوباً تقديره أنت وجهة في ضيق في محل نصب خبرها (وإن تك حسنة)
وإعرابه إن حرف شرط جائز تك فعل الشرط وعلامة جزمه سكون التون المحذوفة تخفيفاً وهو
من كان للتامة وحسنة بالرفع فاعل : أى وإن تحصل أوتيت حسنة يضاعفها لصاحبها من عشر إلى
سبعمئة ضعف ويضاعفها جواب الشرط ، وفي قراءة عاصم حسنة بالنصب واسم تك حينئذ ضمير
مستتر فيها جوازاً يعود على النبرة : أى وإن تكن النبرة حسنة يضاعفها حتى يوافيها صاحبها يوم
القيامة وهي كالجبل العظيم ، وقد أشار المصنف بهذه الآية إلى أنه لا يختص الحذف بكان الناقصة بل
التامة كذلك وبه صرح الفاكهي في شرح قطر الندى لكنه في التامة قليل كقوله العاصي في شرح
الشنور ، وأفاد الأزهري أنه وقع حذف التون من مضارع كان في القرآن العظيم في ثمانية
عشر موضعاً .

﴿فصل﴾ فيها الحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر لمشابهتها لها في اللفظ (وأما الحروف
المشبهة بليس) في التني والجد والدخول على الجبل الاسمية (فأر بعة : ما ولا وإن ولات) التانيات
وأكثرها عملاً التانية وكان الأصل أن لاتعمل لأن قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل
فيه من الاسم والقيل لكنها عملت لقوة مشابهتها لليس لأن معنيهما في الحقيقة سواء (أما ما) أى
التانية (تعمل عمل ليس عند الحجازيين) وكذا عند التهاميين فيها حكاة الكسائي (بشرط)
اجتماع أمور أربعة : الأول (أن لا تقترن) ما التانية (بان) الزائدة الكافة للكسورة المعجمة
(و) الثاني (أن لا يقترن خبرها بالآ) الحصرية للفيدة للتانيات البتلة لهن ما (و) الثالث (أن
لا يتقدم خبرها) ولو ظرفاً على الأصح خلافاً لابن عصفور (على اسمها) لضغطها في العمل فلا تتصرف
بأن تعمل النصب قبل الرفع (و) الرابع أن (لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها) إلا إذا كان المعمول
خبرها (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) فانه يجوز حينئذ إعمالها مع تقدمه كسبأني فهذه الأربعة متى وجدت
جاز إعمالها في معرفة ونكرة (فالمستوفية الشروط) الأربعة المذكورة (نحو ما زيد ذاهباً) وإعرابه

ولا ضمير نصب متصل
بها نحو ولم أك بنياً ،
ولأنك في ضيق ، وإن
تك حسنة -
﴿فصل﴾ وأما الحروف
المشبهة بليس فأربعة
ما ولا وإن ولات أما ما
تعمل عمل ليس عند
الحجازيين بشرط أن
لا تقترن بان وأن
لا يقترن خبرها بالآوان
لا يتقدم خبرها على اسمها
ولا معمول خبرها على
اسمها إلا إذا كان
المعمول ظرفاً أو جاراً
ومجروراً فالمستوفية
للشروط نحو ما زيد
ذاهبا

مانافية حجازية بعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها ذاهبا خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (وكقوله تعالى ما هذا بشرا) وإعرابه مانافية حجازية والهاء للتنبيه وذا اسم إشاراة في محل رفع اسمها وبشرا خبرها منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (ماهن أمهاتهم) وإعرابه مانافية حجازية هن ضمير متصل في محل رفع اسمها أمهات خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نياية عن الفتحه لأنه جمع مؤنث سالم والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، قال ابن هشام : ولم يقع إعمال ما في القرآن صريحا في غير هاتين الآيتين (فان اقترنت بان) أي الزائدة فلا يقال فيها نافية بل زائدة كافة لما عن العمل (بطل عملها) وجوبا عند البصريين لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها بنبر الظرف وزوال شبهها بليس من حيث إن ليس لا يليا إن فلا يقال ليس إن زيد قائما (نحو ما إن زيد قائم) ، وإعرابه مانافية حجازية بطل عملها إن زائدة كافة زيد مبتدأ وقائم خبر وعلى ذلك قول الشاعر :

بني غداة ما إن أتم ذهاب ولا صرف ولكن أتم الحذف
قال الفاكهي وقد روى ذهابا وأول على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة ، قال : وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك اه وقال النمامي قال ابن مالك إن هذه لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم تغير العمل تكرار ما قال الرازي :

لا ينسك الأني تأسيا فما مامن حمام أحد معتصما

اه وقال العصافي في شرح الشذور وخرج بان الزائدة إن النافية فلا يبطل العمل كما في البيت المذكور على رواية ابن السكيت ذهابا وصريفا بالنصب وما الزائدة كان الزائدة في بطلان عمل ما معها عند عامة النحويين ، ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف : يعني ابن هشام لأن المرضى عنده مذهب إليه ابن مالك من أنه لا أثر لها وقال إنه يشهد له السماع والقياس اه (وكذلك) يبطل عملها (إن اقترنت خبرها بالا) لأن عملها إنما هو لأجل النفي الذي شابهت به ليس وبالا يبطل النفي ويصير السكاه. إثباتا فكيف تعمل مع زوال المشابهة ، قال في البهجة : فان انتقض بها واجب الرفع (نحو وما محمد إلا رسول) وإعرابه مانافية بطل عملها محمد مبتدأ ورسول خبره والإداة حصر فان انتقض بدون إلا من أدوات الاستثناء كغير وسوى جاز النصب عند الفراء ووجب عند البصري قاله : عنقاء وقال الفاكهي بخلاف ما إذا انتقض بنبرها فإنه يجوز عملها نحو ما زيد غير قائم اه حذر ابن مالك عن يونس جواز اعملها حال اقتران خبرها بالا واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

وما الله إلا منجنونا بأهل وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وأجيب عنه بأن النصب ليس خبرا لما وإنما هو مصدر على حذف مضاف ، والتقدير وما الله إلا بدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات إلا يعذب تعذبا يحزمه بالجواز يفيد اعتداد مذهب الفراء (وكذلك) يبطل عملها (إن تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد) لضعف عملها بعد تصرفها تصرف ليس فانها أصل في العمل وغن يونس جواز اعملها عند تقدم خبرها مستشهد عليه بقول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قرئش وإذ ما مثلهم بشر

وأجيب عنه بأن بشر اسم ما والخبر محذوف : أي في الدنيا ومثلهم بالنصب على الحال وإضاحه لا تحيد تعريفا كما سيأتي ، وأجاز ابن عصفور عملها إذا كان الخبر للتقدم ظرفا وأجورا ومجرورا لكثرة التوسع فيه وتبعه على ذلك جمع محققون كالسعد التغلثاني ، وفي حواشي البهجة للشراف ابن عنقاء والأظهر ما بحثه الشارح الأسويطي وتبعه الفاكهي جواز اعملها إذا كان الظرف للتقدم خبرها اه (أو

وكقوله تعالى ما هذا بشرا ما هذان
بشراء ما هن أمهاتهم
فان اقترنت بان يبطل
عملها نحو ما إن زيد
قائم وكذلك إن اقترنت
خبرها بالا نحو - وما
محمد إلا رسول -
وكذلك إن تقدم
خبرها على اسمها نحو
ما قائم زيد أو

تقدم معمول الخبر) على اسمها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً (نحو مطعامك) بفتح ميمه على أنه معمول مقدم لآكل (زيد آكل) فانه حينئذ يبطل عملها فيعرب زيد مبتدأ وآكل خبره لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم ، ولذا قال الشاعر :

وقالوا تعرفها للنازل من متى وماكل من ولى متى أنا عارف

(فان كان) أى معمول الخبر (ظرفاً نحو ما عندك زيد جالساً أو جاراً ومجروراً نحو ما فى الدار زيد جالساً لم يبطل عملها) لتوسعهم في الطرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرها، فتقول في إعراب المثال الأول مانافية حجازية عند ظرف مكان معمول لجالس والكاف متضاف إليه زيد اسمها جالساً خبرها وتقول في المثال الثانى مانافية حجازية في الدار جار ومجرور معمول لجالساً وزيد اسمها وجالساً خبرها قال الفاكهي : وأما تقديم المعمول على الخبر فإثره أى نحو ما زيد عندك جالساً (و بنو تميم لا يعملونها وإن استوفت الشروط) للذكورة . قال الزمخشري في الفصل : ويقرون ما هذا بشر إلا من درى كيف هي في المصحف اه وفي المتن عن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التسمية اه (وأما) أى النافية وهي عند عدم القرينة تنفى الجنس ظهوراً والوحدة احتلالاً وقد تكون ناصاً في الأول كقول الشاعر :

تعر فلا تثنى على الأرض باقيا ولا وزر عما قضى الله واقيا

وفي الثاني كل رجل عندي بل رجلان إذ عطف للثنى عليه بدل على أن المتن رجل واحد لاجنس الرجال إذ لو أراد نفي الجنس لعطف عليه جنساً آخر بأن يقول لارجل عندي بل امرأة (فتعطل عمل ليس أيضاً) لكنها تخالف ليس من ثلاث جهات : أحدها أن عملها قليل حتى منعها الأخفش والبرد ، الثانية أن ذكر خبرها قليل . الثالثة أنها لا تعمل إلا في التكررات كما سيأتي (عند الحجازيين فقط) أى دون بني تميم كما نص عليه الزمخشري وإن الحاجب وغيرهما خلافاً لمن ظن اتفاق العرب على إعمالها نفس الخلاف بما النافية (بالشروط المتقدمة في ما) النافية ما عدا الشرط الأول لأن النافية لا تقتصر بان الزائدة (وزيد) بمعنى لا على ما (بشرط آخر) وإنما زيد في شرطها لأن شبهها بليس أضعف من شبه ما وإنما كان شبهها أضعف لأن ليس لثني الحال ولأنه للاستقبال عند الأكثرين ونقله البرادي عن ظاهر كلام سيويه وإن قال ابن مالك تبعاً للأخفش إنها قد تكون لثني الحال وأما فاتها إذا نعت المضارع فاتها تخلصه للحال كما قال الجمهور ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى - قل ما يكون لى أن أبده - وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه (وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) فلا تعمل في معرفة فلا يقال لازيد قائماً . وأما قول الشاعر :

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا لا لدار داراً ولا لجيران جيراناً

فنادر قال ابن مالك : والقياس عندي على هذا شائع قال وقد قاس عليه المتن قوله :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا لجد مكسوبا ولا لئال باقيا

أى إن الإعطاء إذا لم يكن خالصاً من اتباعه بالمكارة فلا يضيف صاحبه اكتساب التناء عليه وماله غير باقى وهذا منه إشارة لقوله تعالى - لا تبطلوا صدقاتكم بالحق والأذى - وعلى هذا المعنى فيرزق بضم الياء مبنياً للجهول فما في شرحى على شواهد شرح القطر بمقائد يخالف هذا لما يضيفه كلام شرح ديوان المتنبي (نحو لارجل أفضل منك) وإعرابه لانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر رجل اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره أفضل خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره منك جار ومجرور متعلق بأفضل (وأكثر عملها في الشعر) بل قيل إنه لا يحفظ عملها في النثر

تقدم معمول الخبر نحو

مطعامك زيد آكل

فان كان ظرفاً نحو

ما عندك زيد جالساً

أو جاراً ومجروراً نحو

ما فى الدار زيد جالساً

لم يبطل عملها وبنو

تميم لا يعملونها وإن

استوفت الشروط وأما

لا تفعل عمل ليس

أيضا عند الحجازيين

فقط بالشروط المتقدمة

في ما يزيد بشرط آخر

وهو أن يكون اسمها

وخبرها نكرتين نحو

لارجل أفضل منك

وأكثر عملها في الشعر

قال الفاكهي ولا تختص به ، وهذا مخالف لما في القطر واللمحة اه وقال ابن عتقاء في حوالتي
 الهجة وعملها قليل جدا وخصه أكثر للمغاربة بالشعر اه وقال العاصي في شرح الشذور صرح
 غير واحد بأنها لاتعمل إلا في الشعر بل ظاهر عبارة الرضي أنه رأى جميع النحاة ، وجزم بذلك
 للصنف في القطر وغيره ولا يرد ذلك على قضية كلامه هنا : يعني في الشذور لأنه لم يذكر فيه
 اشتراط كون عملها في الشعر لاحتال ذهابه إلى التعميم كما جرى عليه بعضهم انتهى (وأما إن
 النافية) وهي بكسر المسجمة وسكون النون (فتعمل عمل ليس) وعملها أقل من عمل لا كما
 قال ابن مالك وعكسه أبوحيان ، فقال : عمل إن أكثر من عمل لا ، والصواب الأول (في لغة) أهل
 (العالية) بالعين للمهلة والياء للثناة من تحت ، وهي مافوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة
 وما والاها والنسبة إليها على ، ويقال أيضا علوى على خلاف القياس قاله في الصحاح . وأما غير
 أهل العالية فيعملها على الأصل والقول بعملها هو رأى أكثر الكوفيين والفارسي وابن جني
 وابن مالك وصححه أبوحيان ونقله ابن هشام عن الكسائي ولبلرد ومنعه أكثر البصريين والمغاربة
 ونقل ابن هشام عن سيبويه والقراء : أي (بالشروط للتقدمة في ما) أي ما عدا الشرط الأول أيضا
 (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالأول نحو (إن زيد قائما) وإعرابه ان نافية تعمل عمل
 ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها قائما خبرها ، وما جاء فيه اسمها معرفة من القرآن العظيم
 قوله تعالى - إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم - في قراءة سعيد بن جبير بخفيف
 ان وكسرهما لانتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية وأمثالكم بالنسب أيضا نعت لعباد وتكون
 التثنية للنفية في هذه القراءة هي للمائة في الانسانية : أي ما الذين تدعون أيها المشركون من دون
 الله عبادا مماثلين ومشابهين لكم في الانسانية بل هم أحجار منحوتة ، والمائة للتثنية في القراءة
 للشبهة للمائة في العبودية : أي فهم وإن شابهوكم في العبودية لكم لا يشابهونكم في الانسانية
 بل هم مجاد وأتم عقلاء فلستم عليهم مزية فكيف تعبدونهم ، فلا تنافي بين القراءةين في المعنى ،
 فكان الأولى للصنف التمثيل بهذه الآية جريا على عادته في إشار التمثيل بالآيات القرآنية (و)
 الثاني ، وهو ما إذا كان اسمها نكرة (سمع من كلامهم) أي أهل العالية كما قاله الحريري
 في شرح مجيب النداء (إن أحد خبرا من أحد إلا بالعافية) أي السلامة من المضار . وفي القاموس
 العافية : دفاع الله عن العبد ، عافاه الله من المكروه معافاة وعافيه وهب له العافية من العطل والبلاء
 كعافاه ، والمعافاة : أن يعافيك الله من الناس ويصفيهم منك اه . وإعرابه ان نافية تعمل
 عمل ليس أحد اسمها خبرا خبرها ومن أحد متعلق بخبر إلا أداة حصر بالعافية جار ومجرور ،
 وما أشد الكسائي شاهدا على إعمال ان عمل ليس قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف الجانين

وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلام أهل العالية إن ذلك نافعك ولا تشارك (وأما لات)
 وأصلها لا زينت عليها التاء لتأنيث الكلمة أو للبالغة في التني ، كما في علامة وسابة ، أو لها ما
 وحركت لانتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لأنه أخف الحركات وبالكسر على أصل انتقاء
 الساكنين وبالفهم جبريا لما يلحقها من الوهن بخفف أحد معموليا لزوما وبوقف عليها
 بالهاء وبالتاء (فتعمل عمل ليس) باجماع العرب فهي أقوى الحروف الأربعة في استحقاق
 العمل لاختصاصها بالإسم إذ لم يحفظ نفيها الفاعل (بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين)
 فلا تعمل في غيره وإن رادفه وذلك لقلتها في الكلام ، وهذا ما عليه سيبويه والجمهور وتبعهم

وأما ان النافية فتعمل
 عمل ليس في لغة العالية
 بالشروط للتقدمة
 في ما سواء كان اسمها
 معرفة أو نكرة نحو
 إن زيد قائما وسمع
 من كلامهم إن أحد
 خبرا من أحد إلا
 بالعافية . وأما لات
 فتعمل عمل ليس
 بشرط أن يكون اسمها
 وخبرها لفظ الحين

الصف ، وقيل لا تختص بالحسين بل تعمل فيه وفيما رادفه كالساعة والأوان وهو ظاهر كلام التسهيل ، وفي الشذور ولا تعمل إلا في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلة انتهى ، وفي شرح المعرطية لابن عتقاء لات بشرط كون اسمها وخبرها زمانا فإن لم تدخل على الزمان كانت موهلة انتهى . ومثال دخولها على غير الحين من أسماء الزمان قول الشاعر :

قدم البغاة ولا تساعة مندم والبنى مرنع مبتغيه وخيم
وقوله : طلبوا صلحتنا ولات أوان فأجينا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح أوليس الأوان أو أن صلح نخذف اسمها وما أضيف إليه خبرها وقدر تنوينه فيناه كما ينشأ قبل وبعد إلا أن أوان يشبه تزال وزنا فيناه على الكسرونونه للضرورة (و) بشرط أن لا يجمع بين اسمها وخبرها (بأن يخذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) بأن يخذف (خبرها) أى ويذكر اسمها فلا يجتمعان لأنه لا يسمع (والنائب) أى السموع بكثرة في كلامهم (حذف الاسم) لكونه في موضوع التاء المجعولة كالعوض عن أحد الجزأين أولأن الخبر محط الفائدة فلا يحسن حذفه (نحو فنادوا ولات حين مناص) وإعرابه الفاء حرف عطف نادوا فعل وقاعل نادى فعل ماض وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ولات الواو للحال لات نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وحين خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ومناص مضاف إليه واسمها مخدوف والتقدير فنادوا والحال أنه ليس الحين حين فرار وتأخر كما قال للصف (أى ليس الحين حين فرار) فخاص بمنى فرار (وقرى) أى في التناؤد ، وهى ما وراء السبع ، وقيل ما وراء العشر (ولات حين مناص) برفع حين (على) أنه اسمها وعلى (أن الخبر مخدوف أى ليس حين فرار حينها لم) أى حيننا موجودا لم عند تناديهم وتزول العذاب بهم .

وبأن يحذف اسمها
أو خبرها ، والنائب
حذف الاسم نحو
- فنادوا ولات حين
مناص - أى ليس
الحين حين فرار وقرى
ولات حين مناص على
أن الخبر مخدوف أى
ليس حين فرار حينها لم
(نقل) وأما أفعال
المقاربة فهى ثلاثة
أقسام ما وضع للدلالة
على قرب الخبر

(نقل) في بيان حكم أفعال المقاربة (وأما أفعال المقاربة) أى القرب : أى الأفعال الدالة على قرب حصول الخبر ودونه فالمقاربة مفاعلة ، ولكن المراد بها هنا أصل الفعل وهو القرب وهى مصدر قارب الشيء يقاربه مقاربة ، وتسمية أفعال هذا الباب كلها أفعال المقاربة من باب التغليب كالقترين للشمس والقصر لأن بعضها للرجاء وبعضها للشروع كما يفيد قول الصف ففى ثلاثة أقسام الخ ، وقد حدها ابن الحاجب في الكافية بما يفيد اشتراكها في إفادة المقاربة ، فقال : أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذنا فيه . فالدال منها على الرجاء موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الرجاء والطمع في حصوله نحو عسى الله أن يشفى مريضك تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله مطموح فيه . والدال منها على المقاربة موضوع المقاربة الخبر على سبيل وجود القرب وحصوله لا على رجائه نحو كادت الشمس تقرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل . والدال منها على الشروع موضوع المقاربة الخبر على سبيل الأخذ فيه تقول : طفق التاج يذوب إذا قلت ذلك في حال أخذه بالسيلان عند طلوع الشمس عليه فالكل من أفعال هذا الباب بهذا التقرير من باب واحد باعتبار أصل المقاربة فلا حاجة حينئذ لجعل إطلاق لفظ المقاربة عليها من باب التغليب كما قاله جمع ولا من باب تسمية الكل باسم الجزء كما قاله جمع آخر (فهى ثلاثة أقسام) لارابع لها والذي كور هنا أحد عشر : الأول من الأقسام الثلاثة (ماوضع للدلالة) أى ليدل (على قرب الخبر) أى على أنه قرب الحصول فنحو كاد زيد يخرج معناه أثبات مقاربة

الخروج وان لم يخرج فهو غير دال على نفي الخروج كلياً في تحقيقه في آخر الباب إن شاء الله تعالى (وهو) أي هذا القسم الدال على قرب الخبر الفاظ كثيرة ذكر المصنف منها ثلاثة (كان) قال اللغامي وهي أشهر أفعال المقاربة وتصرف تصرف الأفعال فيقال كاد يكاد ويكود كيدا وكودا ومكادا ومكادة فهو كائد (وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح أصح) كما قال اللغامي وغيره فيقال كرب كربو فهو كرب (وأوشك) هو في الأصل بمعنى أسرع وتستعمل كذلك فيقال أوشك فلان في السير أي أسرع فيه وتصرف فيقال أوشك يوشك فهو موشك وأوشك يازد وهو أوشك منه (و) الثاني (ماوضع للدلالة على رجاء الخبر) أي على رجاء التمكن لحصول مضمون الخبر سواء كان رجاء حصوله عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة (عسى) بفتح السين كفضى وقد تكسر سينها إذا اتصل بها ضمير متكلم نحو عسيت وعسينا أو ضمير مخاطب نحو - فهل عسيتم - والمشهور في كتب العربية أنها فعل جامد فلا يأتي منها إلا للماضى وعبارة التسهيل ويلزم من معنى أفعال هذا الباب جميعها لفظ للماضى إلا كاد وأوشك وجعل اهـ ، وعبارة الحاجية فالأول عسى غير متصرف قال الخبيصي أي لايجي منه مضارع أو اسم فاعل أو أمر وأنهى لضمه معنى الانشاء ومشايقته بذلك الحرف ليكون الانشاء بالحروف اهـ وعبارة الرضى عسى لا يأتي منه إلا للماضى لضمه معنى الحرف أي انشاء الطمع والرجاء كامل والانشاء آت في الأغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها اهـ قال الأندلسي ، ولما قولهم عسى يصوعسوا فهو بمعنى صلب وأشد قول عددي :

لولا الحياء وأن رأسي قد عسى فيه للشيب لزرت أم القمام

وكلام المصنف يفيد أن عسى للرجاء فقط وليس كذلك ولكن الرجاء هو التائب وقد يأتي لغيره في الرضى قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان في الخلق عليه تعالى إلا في قوله تعالى - عسى به إن طلقن - وأقول إن عسى في الآية للتخويف لا للخوف والاشفاق اهـ وفي القاموس عسى فعل مطلقاً أو حرف مطلقاً على أي الخلاف فيها للترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه واجتماعاً في قوله تعالى - وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم - الآية ولشك واليقين وقد تشبه بكاد ومن الله لايجاب وبمثلة كان في المثل السائر عسى النور أبؤسا اهـ (وحري) بفتح الحاء والراء المهملتين كذا في التصريح والفواكه وغيرهما من كتب التأخرين وفي الرضى قد تستعمل حري زيد أن يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناه صار حرياً أي خليقاً وجديراً اهـ قلت كلام القاموس يفيد أنها تستعمل كرضى ورى أي بفتح الراء وكسرها وقد ذكرها بفتح الراء أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كجانبه على ذلك الأزهري والعاصمي (واخلوق) بفتح اللامين (و) الثالث (ماوضع للدلالة على الشروع) أي شروع الاسم في الخبر (وهو) أي هذا القسم (كثير) وقد أنهاها بعضهم إلى ثيف وعشرين فعلا ذكر المصنف منها خمسة (نحو ططق) بفتح الفاء وكسرها قال في التوضيح حتى الأخفش ططق يططق كضرب يضرب وططق يططق كعمل يعل ، وحتى مصدر ططق بالفتح ططوقاً ومصدر ططق بالكسر ططقاً اهـ والمشهور أنها لاتصرف كعسى قال اللغامي وحتى أيضاً طبق بكسر الباء الوحدة (وعلق) بكسر اللام قال اللغامي وهي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر :

أراك عقلت نظم من أجراً وظلم الجار إذلال المهجر

(وأنشأ) بالهمز أوله وآخره نحو أنشأ السائق يحدو الأبل وقول الشاعر :

* أنشأت أعرب عما كان مكتوماً * (وأخذ) كقوله :

وهو كاد وكرب بفتح
الراء وكسرها والفتح
أصح وأوشك وما
وضع للدلالة على رجاء
الخبر وهو عسى
وحري واخلوق وما
وضع للدلالة على
الشروع وهو كثير
نحو ططق وعلق وأنشأ
وأخذ

فأخذت أسأل والرسوم تحيى وبالاعتبار إجابة وسؤال

(وجعل) بفتح عينه ، وفي القاموس وجعل يفعل كذا أقبل وأخذ وتكون بمعنى ممي ، ومنه - وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنسا - وبمعنى التبيين نحو - إن جعلناه قرآنا عربيا لرجل زدنا عليك آياتك فنبتة إليك اه (وهذه الأفعال) المترجم لها بأفعال للقرابة (تعمل عمل كان) وأخواتها ونسبى نواسخ ونواقص أيضا وإنما أفردت باب لاختصاص خبرها بأحكام ليست لغير سكان (فترفع السند وتنصب الخبر) على المشهور ويدل لذلك ورود خبرها مفردا منصوبا في بعض الأحيان وسببوه يجعل للقرآن بأن مفعولا منصوبا على إسقاط الحافض ويجعل الفعل بمعنى قرب فالتقدير عنده في نحو عسى زيد أن يقوم قرب زيد من القيام ، ومن أحكام هذه الأفعال أن خبرها لا تقدم عليها وقد يتوسط وقد يحذف (إلا أن) اسمها لا يغلو غالبا من اختصاصه إما بترفع نحو - نفس الله أن يأتي بالفتح - أو بوصف نحو عسى سائر ذو حاجة أن يفتح الله عليه وقد يأتي نكرة محضة غير محضة كقول الشاعر :

عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر
والإ أن (خبرها) يختص بأمر : منها أنه قد يحذف كقول عنتره :

هممت ولم أفعل وكدت وليثي تركت على عثمان نبيكي حلاله

ومنها أنه (يجب أن يكون فعلا مضارعا) قال الصامى في هذه العبارة مساحا ، والمراد أنه يجب أن يكون خبرها جملة وتندرج تحت مفردا بعد كاد وعسى كقوله :

وأبت إلى فهم وما كدت آتيا وكما مديا فارقتها وهي تصفر

وقولهم في الليل : عسى النور أبؤسا أي عسى النور يأتي بأبؤس : أي شدة وعذاب فأبؤسا خبر عسى وهو مفرد وليس من الأخبار عنها بالمفرد قوله تعالى - فطفق مسحا - بل هو من حذف الخبر ومسحا مفعول مطلق والتقدير فطفق مسحا فحذف الخبر وترك للصبر دالا عليه : لأن مجيء الجملة الاسمية بعد جعل كقوله :

وقد جعلت قافص في مهيل من الأكوار مرتعا قريبا

جملة مرتعا قريبا خبر جعل ومن الأكوار متعلق بقرى وهو جمع كور بضم الكاف الرحل بأداته ، أو جمع كور بفتحها الجماعة السكينة من الابل ، وشذ الأخبار بالماضي عن جعل نحو قول ابن عباس جعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا جملة أرسل خبر جعل وإذا منصوبة بأرسل فأول الجملة أرسل لأن التقدير جعل الرجل أرسل رسولا إذا لم يستطع أن يخرج ، ومنها أنه يجب أن يكون خبرها (مؤخرا عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها وظاهر كلامه جواز توسط الخبر بينها وبين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيباني والفارسي وصححه ابن عصفور وجزم به في النقي والتسهيل . ومنها أنه يجب في خبرها أن يكون (رافعا لضمير اسمها) أي علما فيه الرفع على أنه فاعله أو نحوه وذلك أنها إنما يجب بها لئلا على شروع اسمها في الخبر أو قرب منه أو تخرج حصوله كالمفعول فلا بد فيه من ضمير يعود عليه غالبا أي إن وجوب رفع خبرها لضمير اسمها إنما هو باعتبار أن ذلك الحكم لثالب أفعال هذا الباب وإلا فيجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد

يرفع جهده على أنه فاعل يبلغ مضاف إلى الضمير العائد على اسم عسى . قال الفاكهي وعنه احتراز

وجعل ، وهذه الأفعال
تعمل عمل كان فترفع
للتبدأ وتنصب الخبر
إلا أن خبرها يجب أن
يصحكون فعلا مضارعا
مؤخرا عنها رافعا
لضمير اسمها

الزلف بقوله غالباً له وقد يتوهم عود قوله غالباً للأحكام الأربعة الفعلية والمضارعية والتأخير والرفع
 للمضمر وليس كذلك بل الواقع على خلاف الأحكام الثلاثة الأول شاذ والواقع على خلاف الحكم
 الرابع مسوم بكثرة فليس شاذاً (و) منها أنه (يجب اقتراحه) أى خبر أفعال هذا الباب (بأن)
 المصدرية (إن كان الفعل حراً وإخلوقاً) لأن الفعل للرجى وقوعه يتراخى حصوله فالتفتيح إلى أن
 الشبهة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يقوم) فلا يجوز حرى زيد يقوم. وإعراجه حرى فعل ماض
 من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم
 آخره. أن حرف مصدر ونصب يقوم فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر
 المنسبك من أن وما بعدها خبر حرى والتقدير قارب زيد القيام (واخلوكت السماء أن تطر) بفتح
 التاء وضماً لأنه يقال مطرت وأمطرت ، وفي القاموس مطرهم السماء مطراً وبحرك أصواتهم بالمطر
 وأمطرهم الله لا يقال إلا في المذاب ولا يجوز اخلوكت السماء تطر بحذف أن. وإعراجه اخلوكت فعل
 ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان والتاء علامة التأنيث السماء اسمها وعلامة رفعه ضم آخره
 ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان والتاء علامة التأنيث السماء اسمها وعلامة رفعه ضم آخره
 أن حرف مصدر ونصب تطر فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك
 من أن وما بعدها خبر اخلوكت والتقدير قاربت السماء المطر أو الامطار وسيأتى إن شاء الله تعالى
 في إعراب مثال عسى الكلام على الأخبار بهذا المصدر (ويجب تحريده) أى الخبر (من أن) بعد
 أفعال الشروع) لأنها للعالم وأن تخلص الفعل للاستقبال فيبينها تناف (نحو وطفلاً يخضفان
 عليهما) أى شرع آدم وحواء يلزمان عليهما من ورق الجنة ليسترا به. وإعراجه طفق فعل ماض
 من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وألف التثنية ضمير متصل في محل
 رفع اسمها يخضفان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف
 التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وعليهما متعلق بيخضفان وحمل الفعل والفاعل في محل نصب
 خبر طفق (والأكثر في خبر عسى وأوشك الاقتران بأن) لأن عسى من أفعال الترجى
 وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن ولذا ذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد خبرها من
 أن خاص بالشعر فهو ضرورة شعرية لكن ظاهر كلام سيبويه خلافه والذي سهل حذف
 أن من خبرها حملها على كاد لا شراً كما في أصل معنى المقاربة وإن اختلفا في وجوه المقاربة
 فلذلك دخلت أن في خبر كاد وحذفت من خبر عسى. وأما أوشك فأنها تستعمل في اللفظ استعمال
 عسى واستعمال كاد فتدخل أن في خبرها إلحاقاً بعسى وتحذف منه إلحاقاً بكاد لمشاركتها لهما
 في أصل الباب ، والقياس فيها حذف أن كما في كاد لمشاركتها لها في المعنى إذ ليس فيها معنى رجاء
 ولا إنشاء وحسبكون الأكثر معها الاقتران بأن أعني يظهر حيث جعلت للترجي أشتا لعسى لا إذا
 جعلت للمقاربة أى فانه ينصب معها حذف أن (نحو عسى الله أن يأتي بالفتح) أى بالنصب لتثنية
 بإظهار دينه. وإعراجه عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر
 الله اسمها أن حرف مصدر ونصب يأتي فعل مضارع منصوب بأن وفاقله مستتر فيه حوزاً لتقديره
 هو وبالفتح متعلق به والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر عسى والتقدير قارب الله الاتيان
 بالفتح هذا ما تضمنه عبارة الحقيصى فانه قال في إعراب عسى زيد أن يقوم فزيد هذا اسمها وأن
 مع المضارع في محل نصب بخبرها وهى هنا بمعنى قارب أى قارب زيد القيام له واحترز بقوله هنا عن
 نحو عسى أن يخرج زيد بأن المصدر المنسبك حيث مرفوع المحل الفاعلية بعسى مستغنياً به عن الخبر
 لأنها تامة ومعناها حيث قد والتقدير قرب خروج زيد قال العامصين في عسى زيد أن يخرج عسى

ويجب اقتراحه بأن
 أن كان الفعل حرى
 وإخلوكت نحو حرى
 زيد أن يقوم
 وإخلوكت السماء أن
 تطر ، ويجب تحريده
 من أن بعد أفعال
 الشروع نحو وطفلاً
 يخضفان عليهما -
 والأكثر في خبر عسى
 وأوشك الاقتران بأن
 نحو - عسى الله أن
 يأتي بالفتح -

فعل ماض ناقص وزيد اسمها وأن يخرج خبرها هذا مذهب الجمهور ولا يخفى أن الحدث لا يكون خبراً عن الجنة ، فلا بد حينئذ من تقدير مضاف إما في الاسم أى عسى حال زيد أن يخرج أو في الخبر أى عسى زيد صاحب أن يخرج وفيه تكلف اهـ . وعبارة التصريح نحوه إلا أنه لم يذكّر قوله وفيه تكلف (وقوله عليه الصلاة والسلام) من حالم حول الحلي (يوشك أن يقع فيه) وإعرابه من اسم شرط جازم حالم فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو حول تخلف مكان وعلمة نصبه فتح آخره والحلي مضاف إليه ويوشك جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من أوشك من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها جوازاً تقديره هو أن حرف مصدر ونصب يقع فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والصادر للنسب من أن وما بعدها خبر أوشك والتقدير قارب الوقوع فيه (والأكثر في خبر كاد وكرب تجرده من أن) لأنها يدلان على شدة مقاربه الفعل ومدلوله وذلك يقرب من الشرع في الفعل والأخذه فلم يناسب اقتران خبرها بأن غالباً واقترانهما قليل وليس بكثير فمثال تجرد خبر كاد من أن (نحو وما كادوا يفعلون) وإعرابه الواو والو الحال ما نافية والحال بعده في محل الحال كاد فعل من أفعال المقاربة تعمل عمل كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها يفعلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ومفعول يفعلون محذوف تقديره وما كادوا يفعلون الدجى الذى أمرأوه بحيلة الفعل والتفاعل في محل نصب خبر كاد واعلم أنه قد اشتهر بين النحويين أن كاد إنباتاً نفي ونفيها إنبات حتى جعله المقرئ لقرا فقال :

أعوى هذا العصر ماى لفظة جرت في لسانى جرم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبت وإن أثبت قامت مقام جحدود

قال الفاكهى وغيره والصحيح أنها كاست الأفعال نفيها نفي وإنباتها إنبات وقوله تعالى - فذبحوها - لا نباتى قوله - وما كادوا يفعلون - لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم اهـ . وحاصله أن اتقاء مقاربتهم إلى الذبح إنما كان قبيل زمان الذبح ، فلما انقطعت تعاليمهم وانتهت سؤالاتهم فعلاؤه كالمضطر الملجأ إلى الفعل ، ومن فروع المسئلة ما لو قال زوجته ما كدت أن أهلكك فهل يكون إقراراً بالطلاق ؟ قال في التحفة قال البغوى ولو قال ما كدت أن أهلكك كان إقراراً بالطلاق فكأنه إنما لم ينظر للقول الرجح عند كثيرين أن نفي كاد ليس إنباتاً لأنه ضعيف عنده وفاقاً لكثيرين أيضاً أو رعاية للعرف فإن أهله يفهمون منه الإنبات اهـ (و) مثال تجرد خبر كرب من أن (قول الشاعر :

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب)

قاله كاحية البر بوى وقيل رجل من طيء ، وهو من الخفيف . اللغة : الجوى الحرة وشدة الوجد من عشق أو حزن يقال منه جوى الرجل بالكسر فهو جوى والقبوان الاضمحلال والوشاة جمع واش من وشى به إذا تم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوى فيه للذكر والمؤنث . الاعراب : كرب فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر القلب اسمها من جوى جار ومجرور وعلامة الجر فيه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والماء في محل جر بالإضافة متعلق بما بعده يذوب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وحيلة الفعل والتفاعل في محل نصب خبر كرب حين ظرف زمان في محل نصب على الظرفية متعلق

وقوله عليه الصلاة
والسلام « يوشك أن
يضع فيه » والأكثر في
خبر كاد وكرب تجرده
من أن نحو وما كادوا
يفعلون وقول الشاعر:
كرب القلب من جواه
يذوب
حين قال الوشاة هند
غضوب

يُنوب قال فعل ماضٍ الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبره . والعن كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الوليثون عبيدك هذه غضوب عليك ، والشاهد فيه تجرد خبر كرب من أن الصدرية .

(فصل) في النوع الثاني من التواسخ (ولما إن) بكسر الميمزة وفتح النون للشدة (وأخواتها) أي مشابهاتها في العمل بالأصالة والتعبير بالأخوات دون الأخوة للملاحظة بعنوان الكلمات دون الحروف وتسمى الحروف الشبهة بالفعل لأنها عملت التنصب والرفع معاً كالنصب للتعدي ولأن معانيها معاني الأفعال فإن وأن معناها أكملت ولكن معناها استندركت ولعل معناها ترجعت وليت معناها تخليت وكان معناها شئت ولما صدر الكلام ، إلا أن المفتوحة فلا يجوز تصديرها على الصحيح (تنصب للبتداء) بشرط كونه مذكوراً لم يخبر عنه بمفرده على ولم يزم التصدير أو الابتدائية أو عدم التصرف كما مر في باب كان (ويسمى اسمها) بعد أن كان يسمى مبتدأ (وترفع الخبر) خبر الرفع الأول (ويسمى خبرها) بعد ما كان يسمى خبر للبتداء ولذا تسمى هذه الحروف أيضاً بالتواسخ (وهي ستة أحرف) عملها متحد ومعانيها مختلفة (إن) بكسر الميمزة وتشديد النون (وأن) بالفتح والتشديد ويقال فيها عن بالعين للهمة بدل الميمزة وهي لثة بنى تيم (وما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزأين إذا كان المخاطب عالماً بها كقولك لمن هو عالم بتمام زيدان زيداً قائم (و) لتوكيد (في) الشك عنها أي عن النسبة بين الجزأين إذا كان المخاطب شاكاً فيها ومتريداً في وقوعها كقولك لمن سمع قيام زيد بمن لا يوثق بخبره إن زيداً قائم فانه يزول عنه بذلك التردد في النسبة وهي قيام زيد ويصير متحققاً عنده ويؤتي بها أيضاً لتوكيد في الانكار عن النسبة إذا كان المخاطب جاعلاً لها كقولك لمسك قيام زيد إن زيداً قائم ، والثالثان اللذان ذكرهما الصنف يمكن التخييل بهما لكل من توكيد النسبة وذلك في حق العالم بالصفة تعالى بالمفردة والرحمة وتوكيد في الشك عنها وذلك في حق التردد في ذلك وتوكيد في الانكار عنها وذلك في حق النكر لذلك (بحو قوله تعالى - فإن الله غفور رحيم -) وإعراجه الفاء رابطة لجواب الشرط من قوله تعالى - فإن قاموا - إن حرف توكيد ونصب الاسم وترفع الخبر الله اسمها منصوب بها وعلامة نفسه فتح آخره غفور خبرها وعلامة رفعه ضم آخره رحيم نعم (وقوله تعالى - ذلك بأن الله هو الحق -) وإعراجه ذلك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ والباء حرف جر أن حرف توكيد ونصب الاسم وترفع الخبر الله اسمها منصوب بها وعلامة نفسه فتح آخره هو ضمير فصل لا عمل له من الإعراب الحق خبرها والضمير للنسب من أن وما بعدها مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بواجب الخلف في محل رفع خبر للبتداء والتقدير ذلك كائن بحقة الله أي وجوبه في القاموس والأمريقتي ويحي حقاً بالفتح وجب أو تقديره ذلك يكون الله هو الحق ، فقد قال ابن عنتقاء أن بفتح الميمزة وتشديد النون حرف مفسر تقول مع معمولها بمصدر مؤول من الخبر إن كان مشتقاً ومن الاستقرار المنصرف إن كان ظرفاً أو من الكون إن كان جامداً كملت أن هذا زيد أي كونه زيداً فلم أنه لا بد أن يشتملها عامل يطلبها له . وفي التوابع إن الكسورة لاتنصرف الجملة عما كانت عليه بخلاف أن المفتوحة قائما مع اسمها وخبرها في تأويل للفرد ولهذا لا بد أن يشتمل عليها عامل له . (وكان) بفتح الميمزة وتشديد النون وهي حرف بسيط على الأصح لامر بك قاله ابن عنتقاء . وقال الفراء كفى إنها حرف مركب من كافي التشبيه وإن للوكة وقلمت الكاف على أن لأداة التشبيه وفتحت هزة أن لفظاً أي لدخول الجار ضارته كلمة واحدة ، ولهذا لاتعلق الكاف بشيء اه . وقال

(فصل) وأما إن وأخواتها فتنبص للبتداء ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها ، وهي ستة أحرف : إن وأن وما لتوكيد النسبة وفي الشك عنها نحو قوله تعالى - فإن الله غفور رحيم - وقوله تعالى - ذلك بأن الله هو الحق - وكان

العصاى هي حرف مركب عند أكثرهم حتى حكى ابن هشام الإجماع عليه وليس كذلك ، وعلى هذا فالأكثر من على أنه لاموضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوصى لا في التركيب الطارىء ، فالخلص من الاشكال أن تدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل ، فالأولى أن يكون حرفا بسيطا (التشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة أمر وهو التشبيه بفتح الباء لأمر وهو التشبيه به في معنى جامع بينهما (نحو قولك كان زيدا أسدا) وإعرابه كأن حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها وأسدا خبرها . قال الأزهرى وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قولهم :

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون وللظن فيها إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسائها نحو كأن زيدا قد أو يقعد أو في الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا تقرب نحو كأنك بالدينا ولم تكن خلافا لأبي الحسن الأنصارى ولا للتي نحو كأنك دال عليها أى ما أنت دال عليها خلافا للقياسى اه ، وما جزم به من ملازمة كأن للتشبيه هو الذى يفيد كلام الجمهور وهو الأصح ومال اليه ابن عتقاء في شرح المعريطية وحكى وقوعها للشك والظن والتحقيق بلفظ قبل ، وخالف العصاى فقال أطلق الجمهور هذا المعنى لكأن وزعم جماعة منهم ابن السيد أنها لا تكون للتشبيه إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسدا بخلاف كأن زيدا قائما أو في الدار أو عندك أو يقوم فاتها في ذلك كله للظن . وقال الرضى والأولى أن يقال في ذلك التشبيه أيضا ، والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه اه ، والوجه ما قاله ابن السيد وما ذكره من توجيه كلام الجمهور ضعيف اه . قلت وقد ذكر ابن هشام في شرح القطر عجيبا للظن نحو كأن زيدا كاتب ، ولعله بناء على قول ابن السيد وهو ضعيف خلافا لما قاله العصاى وهي في ذلك للتشبيه فإذا قلت كأن زيدا قائم كنت قد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما قاله ابن ولاد حكاه عنه المرادى (ولكن) بتشديد النون وهي حرف بسيط على الصحيح ، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وإن والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهزمة تخفيفا (للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، فمثال الأول (نحو زيد شجاع) بضم الشين فهذا يوم نبوت الكرم لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفض ذلك اليوم بقولك (لكنه بخيل) وإعرابه زيد مبتدأ شجاع خبره لكن حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والماء ضمير متصل في محل نصب اسمها بخيل خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ، ومثال الثاني وهو ما توهم نفيه قولك ما زيد عالما لكنه صالح لأن قولك ما زيد عالما يوم عدم صلاحه لأن الثالب على الجهال عدم الصلاح فرفضت ذلك اليوم بقولك لكنه صالح . قال الأزهرى وغيره ولكونها للاستدراك لابد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو إما أن يكون نقيضا لما بعدها نحو ما هذا متحركا لكنه ساكن أو ضادا له نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثله نحو ما زيد قائما لكن عمرا قائم إذا كان بينهما ملازمة أو مناسبة فقول أبى حيان في النكت الحسان في امتناع تقدم اللش لل محمول على ما لا مناسبة فيه ، وقد تأتى للتركيب نحو لوجاهى زيد أكرمه لكنه لمعجبى ، فأكدت ولكن ما أفادته أو الامتناعية من انتفاء المعجبى لأن لو إذا دخلت على مثبت تنقذ وإن دخلت على منى أثبتته على تفصيل فيه مذكور في محله

للتشبيه المؤكد نحو
قولك كأن زيدا أسدا
ولكن للاستدراك
نحو زيد شجاع
لكنه بخيل

(وليت) ويقال فيها ليت بشديد التاء لادغام الياء فيها (للتمنى) وهو طلب ما لا مطمع في حصوله إما لتعسر كقول الضعيف عن الكسب للنقطع الرجاء ليت لي ما لا فأحج أو لتعذر لعلم إمكان حصوله (نحو ليت الشباب عائد) لأن عوده بعد الشباب مستحيل عادة فلا يطمع في حصوله . وإعرابه ليت حرف تمن ونصب نصب الاسم وترفع الخبر الشباب اسمها عائد خبرها قال الفاكهي ويمنع ليت غدا بحى فانه واجب المحيى (ولعل) ويقال فيها عل . قال العصامي في لعل ست عشرة لمة وذكرها وهى (للترجى) وهو ارتقاب الشيء المحبوب (نحو لعل زيدا قائم) وإعرابه لعل حرف ترج ونصب نصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها قائم خبرها ، ولم يثل بقوله تعالى - لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا - لأنه قد قيل إن لعل فيها للتعليل أو للاستفهام بدليل أنها معلقة لتدرى قبلها عن عمل النصب ، ولكن الأصح كاعليه البصريون أنها في الآية للترجى ولذا مثل بها في الأوضح حيث قال لعل للترجى في المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (والتوقع) أى الاشتقاق والخوف وهو ارتقاب الشيء المكروه (نحو) - لك باخض نفسك على آثرهم - ونحو (لعل عمرا هالك) وإعرابه لعل حرف توقع ونصب وإن شئت قلت حرف ترج ونصب لأن أصل معانيها الترجى وعمرا اسمها وهالك خبرها . قال الفاكهي ولوعب بالتوقع أى بأن قال ولعل للتوقع وليريد كالترجى لكان أولى لأن التوقع صادق بهما اه . وأقول تعبيره بالترجى أولى لأنه أصل معانيها وأشهرها لكن كان الأولى له التعبير بالاشتقاق بدل التوقع بأن يقول ولعل للترجى والاشتقاق ، لكنه تبع عرف اللغاة في مؤلفاتهم . قال الرضى وقد اضطربت أقوالهم في لعل الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى لاستحالة ترف غير التوقع بحصوله عليه سبحانه وتعالى ، فقال قطرب وأبو على معناه التعليل ، فعنى - إضلوا الخير لعلكم تفلحون - أى تفلحوا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى - وما يبرك لعل الساعة قرب - إذ لا معنى فيه للتعليل . وقال بعضهم معنى الجملة التى بعدها لا يطرده ذلك في قوله تعالى - لعل يتذكر أو يحشى - إذ لم يحصل من فرعون التذكر وأما قوله - آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل - فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكر حقيقة قبل منه ، والحق ما قاله سيبويه وهو أن الرجاء أو الاشتقاق يتعلق بالخاطبين وإنما نصرنا مذهبه لأن الأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالسكينة فلعل منه تعالى حمل لنا على أن نرجو ونشقى كما أن لفيدة للشك إذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والإيهام لا للشك تعالى الله عنه . وقيل إن لعل محيى للاستفهام تقول لعل زيدا منطق أى هل هو كذلك اه . قيل ومن مجيئها للاستفهام التوبيخى قوله تعالى - وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون . قال ابن عتقاء وقد تأنى للتحقيق والوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم (لعل الله اطلع على أهل بدر ، فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم) . واعلم أنه لا يؤتى بعل إلا في الشيء الممكن أى الجائز وقوعه وقول فرعون - لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات - إلى آخره جهل منه أو غرقة وإفك قاله ابن عتقاء (ولا يتقدم خبر هذه الحروف عليها) ولو ظرفا ومجرورا ، فلا يقال قائم إن زيدا ولا عندك إن زيدا ولا في الدار إن زيدا لضعفها في العمل لعدم تصرفها ، ولأن عملها بالقياس على الأنفال فلم تقو قوتها ، وكما يمنع تقديم خبرها عليها يمنع تقديم معموله فلا يقال اليوم إلى ذاهب (ولا بتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال إن قائم زيدا لضعفها بالحرفية (ولا إذا كان) أى الخبر (ظرفا أو جارا ومجرورا) أى فانه يجوز حينئذ بتوسطه بينها وبين اسمها لأنهم يتوسعون في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرها (نحو إن لدينا أنكالا) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب نصب الاسم وترفع الخبر لدى ظرف مكان وهو مضاف وتا ضمير متصل

وليت التمنى نحوليت
الشباب عائد ولعل
للترجى نحو لعل زيدا
قائم والتوقع نحو
لعل عمرا هالك ولا
يتقدم خبر هذه
الحروف عليها ولا
بتوسط بينها وبين
اسمها إلا إذا كان ظرفا
أو جارا ومجرورا نحو
- إن لدينا أنكالا -

في محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم أنكلا بهما مؤخرا (إن في ذلك لعبرة) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم لعبرة اللام لام الابتداء صبرة بهما مؤخرا . قال العصا : وتسامح للصنف . يعني ابن هشام في التشذير في جملة الخبر الظرف والمجرور فإن الخبر في التحقيق إنما هو متعلق الظرف والجار والمجرور دونهما كما مر . قال : وفي التخييل بالآيتين إشارة إلى أن التوسط يكون جائزا كما في الآية الأولى ، وقد يكون واجبا كما في الآية الثانية ، إذ لو أخر الخبر لزم إيلاء لام الابتداء لأن وهو ممنوع اهـ وقد يجب توسط الخبر نحو إن في الدار صاحبا ولعل عند هند بعلها وليت عندى عبدا ويجوز حذف اسمها لدليل مطلقا وكذا خبرها لعل به كان غيرها إيلا وشاء : أى أن لنا غيرها ، وإيلا وشاء تمييز ، ومنه ليت شرعى ما صنعت فتشرى اسم ليت وهو قلبي معلق والجملة بعده في محل النقول به والخبر محذوف : أى ثابت ونحوه . وقيل الجملة مفعول شرعى وسلت مسد خبر ليت والرابط محذوف (وتعين) أى يجب (إن المكسورة) الممزة (في الابتداء) أى إذا وقعت في ابتداء الكلام هي ومعمولها نحو - إنا أعطيناك الكوثر ، ألا إنهم هم المفسدون - وسواء كانت في أول كلام للتكلم نحو إن زيدا قائم أو كانت في وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر نحو أكرم زيدا إنه فاضل ، فقولاك إنه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدم . ثم مثل الصنف ثنائين : الأول منهما لوقوع ان في ابتداء الكلام حقيقة . (نحو إنا أنزلناه) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب نصب الاسم وترفع الخبر ونا للدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها أنزلناه فعل وقاعل والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبره . والثاني لوقوع ان في ابتداء الكلام حكما (و) ذلك (بعد ألا التي يستفتح بها الكلام) وهي حرف بسيط على الأصح . وقيل إنها مركبة من همزة الاستفهام ولا إنافية . قال السيوطي فضلا عن غيره هي حرف بسيط مشترك بين التنبيه والاستفتاح اهـ (نحو ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم) أى في الآخرة . وإعرابه ألا حرف استفتاح ، وإن شئت قلت حرف تنبيه إن حرف توكيد ونصب نصب الاسم وترفع الخبر أولياء اسمها ولفظ الجلالة مضاف إليه لا نافية للجنس بطلن محولها خوف مبتدأ وجملة عليهم في محل رفع خبر للبثا وجملة للبثا والخبر في محل رفع خبر إن (و) تعين إن المكسورة أيضا في أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها عما هو ملازم للاضافة إلى الجملة كذا باتفاق وإذا عند الجمهور وينا وينا عند كثيرين (نحو جلست حيث إن زيدا جالس) وإعرابه جلست فعل وقاعل جلس فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل حيث ظرف مكان مبني على الضم وعمله النصب إن حرف توكيد ونصب زيدا اسمها جالس خبرها والجملة في محل جر بالإضافة ، وإعما تعين الكسر بعد ما ذكر لأن حيث لاتضاف إلا إلى الجملة ، فلو تحث ان بعدها لأدى ذلك إلى إضافتها إلى المفرد لأن الفتوحة مع معمولها في تأويل المفرد كما مر . قال ابن هشام وغيره : وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن قاحش اهـ . قال الفاكهي : وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح ، وبه صرح صاحب التوسط . وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ولزم إضافتها إلى الجملة لا يقتضى وجوب الكسر لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا ، وامتناع إضافتها للمفرد إنما هو في اللفظ دون المعنى . على أن السكائي جوز إضافتها إليه وعلى ذلك ينبغي جوازها أيضا بعد إذا اهـ . وقال السامعيني : قلت

- إن في ذلك لعبرة -
وتعين إن المكسورة
في الابتداء نحو - إنا
أنزلناه - وبعد ألا
التي يستفتح بها
الكلام نحو - ألا إن
أولياء الله لا خوف
عليهم - وبعد حيث
نحو جلست حيث إن
زيدا جالس

الفتح بعدها صحيح لأن حيث تصاف إلى الجملة وتضاف إلى الفرد كقوله :

ويطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم بيض الزاوي حيث في العظام
بحرلى، وكقوله : أما ترى حيث سهيل طالما : بحر سهيل فيجوز إذا في ان الواقعة بعدها
الوجهان اه قالنا منون فن إضافتها إلى الفرد يرفعون سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير
حيث سهيل موجود وحذف خبره لابتداء بعد حيث غير قليل (و بعد القسم) إذا وقعت في أول جوابه
لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة سواء أوجدت اللام في خبرها نحو - والعصر إن الإنسان لني
خسر - أولا (نحو - حم والكتاب اللين. إنا أنزلناه -) وإعرابه حم الله أعلم بمrade به الواو
حرف قسم وجو والكتاب مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره اللين نعت للكتاب
إن حرف توصيد ونصب ونا الدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها أنزلناه فعل وفاعل
والجملة في محل رفع خبر أن غرض ما إذا وقعت في أثناء الجواب نحو والله اعتقادي أن زيد فاضل
فانها مفتوحة لأنها وقعت خبرا للمبتدأ (و بعد القول) إذا وقعت في أول الجملة المحكية به لأن
الحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها (نحو قال إني عبد الله) وإعرابه قال فعل
ماض وفعاله مستتر فيه جوازا تقديره هو إن حرف توكيد ونصب والياء ضمير متصل في محل
نصب اسمها عبد خبرها ولفظ الجلالة مضاف إليه وجملة إن مع اسمها وخبرها في محل نصب مقول
القول ونحو - وإذا قيل إن وعد الله حق - فقيل فعل ماض ضمير الصيغة وجملة إن مع اسمها وخبرها
في محل رفع نائب الفاعل، ويجوز أن تقول نائب الفاعل ضمير القول والجملة مفسرة له كما قاله
ابن عثقال هو أولى لأن الأعراب الأول خرج على رأى الكوفيين الموزون لجنى الجملة فاعلا
فخرج الواقعة في أثناء الجملة المحكية بالقول فانها تقع نحو قال زيد اعتقادي أن عمرا فاضل
(وإذا دخلت اللام) أى لام الابتداء (في خبرها) فانه يجب كسرهما مطلقا لأن لام الابتداء
لا تجتمع إلا مع إن للكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان الكسورة لهما
سواء في الفى (نحو - والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون -) وإعرابه الواو
واو الحال الله مبتدأ يصل فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وفعاله مستتر فيه
جوازا تقديره هو إن حرف توكيد ونصب والكتاب اسمها واللام لام الابتداء رسول خبر والماء
ضمير متصل في محل جر بالإضافة وشله - والله يشهد إن للمنافقين لكاذبون - غير أن علامة النصب
في المنافقين الياء وعلامة الرفع في لكاذبون الواو لأنهما جمع مذكر سالم وجملة إن مع اسمها وخبرها
في محل نصب سادة مسد مفعول على وشهد لأن اللام منعت فعل العلم والشهادة من التسلسل على العمل
في لفظ ما بعدها فصار لما بعدها حكم الابتداء فقلك وجب الكسر ولو لا اللام لوجب الفتح .

« (فتية) » بقی علی المصنف مواضع تبين فيها كسر ان لم يذكرها : ان تقع بعد كلا نحو - كلا
إن الإنسان ليطغى - أو بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرحمونه، وفي أول الية نحو
بجاه الذي إنه فاضل، وقوله تعالى - وآتينا من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القربى لأن
العصبة لا تكون إلا جملة ، أو في أول الصفة نحو جادى رجل إنه فاضل لأن الفصح يؤدي إلى وصف
أنهاء الأعيان بالمصادر وحى لا يوصف بها إلا بتأويل وذلك مفقود مع إن أو في أول الجملة الخبر بها
عن اسم عين نحو زيد إنه فاضل أو في أول الجملة الحالية نحو - كما أخرجك ربك من بيتك بالحق
وإن فريقا من المؤمنين لكاذبون - أو في أول الجملة للسأنفة نحو - ولا يحزنك قولهم إن العرة
فله - أو في أول الجملة التابعة لمفرد نحو زيد كريم وإنه فاضل إذا جعلت الواو عاطفة على الخبر أو التائبة

لشيء مما تقدم نحو - وإن سميتها حريم وإن أعينها بك - قال العلامة ابن عتاق بعد أن ذكر
 الموضع التي يجب فيها كسر ان ثم تعين الكسرة في ذكر أعينها على الراجح المقرر وإلا فثابتها أو كملها
 يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل كحذف للبند أو الجبر (وتعين أن) الفتحة المزمرة
 (إذا حلت محل الفاعل) لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بعد الشرطية لأنه لا يكون
 بعدها إلا الفعل نحو - ولو أنهم صبروا - أي ولو وجد صبرهم (نحو أول يكفهم أنا أنزلنا) وإعراجه
 المزمرة للاستفهام التوبيخي الواو حرف عطف لم حرف نفي وجزم يكف فعل مضارع مجزوم لم وعلازمة
 جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به واليم علامة
 الجمع أن حرف توكيد ونصب ونا للدخلة ضمير متصل في محل نصب اسمها أنزلنا فعل وفاعل أنزل فعل
 ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة أنزلنا من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن والصدر
 المنسبك من أن وما بعدها فاعل يكف ، والتقدير أول يكفهم إنا أنزلنا إليك الكتاب (أو) حلت
 (محل نائب الفاعل) لوجوب كون النائب مفردا وأما نحو - وإذا قيل لهم لا تفسدوا - فالتائب
 ضمير مستتر في قيل يعود على الفساد المفهوم من لا تفسدوا جملة لا تفسدوا مفسرة فلا موضع لها
 وقيل النائب جملة لا تفسدوا على أنه من باب الاسناد اللفظي : أي قبل هذا القول فالحال حينئذ
 في حكم الفرد وكان النائب مفردا لا جملة وهذا هو المشهور على السنة للبرين (نحو قل أوحى إلى
 أنه استمع نقر من الجن) وإعراجه قل فعل أمر وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت أوحى فعل ماض
 مغير الصيغة إلى جار ومجرور أن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها استمع فعل ماض نقر فاعل ماض
 من الجن نعت لنقر وجملة استمع نقر في محل رفع خبر أن والصدر المنسبك من أن وما بعدها
 نائب الفاعل ، والتقدير قل أوحى إلى استماع نقر من الجن (أو) حلت (محل المفعول) غير
 محكية بالقول فإنه يجب فتحها لوجوب كون الضمير مفردا (نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله)
 وإعراجه الواو والواو الحال لا نافية تخافون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال
 الخمسة وواو الجماعة فاعل أن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير متصل في محل نصب اسمها واليم
 علامة الجمع أشركتم فعل وفاعل واليم علامة الجمع وعلازمة نصب اسمها في محل نصب خبر أن والصدر
 المنسبك من أن وما بعدها مفعول لتخافون وعلامة نصبه فتح آخره والتقدير ولا تخافون إشرارككم
 بالله (أو) حلت (محل للبند) لوجوب كون للبند مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بعد الواو الاستنائية
 لأنه لا يأتي بعدها إلا للبند نحو لولا أنك منطلق ما خرج زيد ولا فرق بين كونه مبتدأ في الأصل نحو
 كان عندى أنك فاضل أو في الحال (نحو ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) أي من دلائل
 قدرته أنك ترى الأرض خاشعة : أي يابسة لأنبات فيها مستعارة من الخشوع وهو التذلل - فإذا
 أنزلنا عليها الماء اهتزت - أي تحركت - ورويت أي انتفخت وعلت والحطاب في قوله أنك لكل
 عاقل كما قاله الطبري ، وإعراجه من حرف جر وآيات مجرور بمن والهاء ضمير متصل في محل جر
 بالإضافة والجار والمجرور شبه جملة في محل رفع خبر مقدم أن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها
 ترى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقربة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع
 معتل الآخر بالألف وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت الأرض مفعول به خاشعة حال إذا جعلنا
 الرؤية بصرية وإن جعلناها قلبية غاشمة معقولتان ، وفي تفسير الخطيب أنك ترى الأرض أي بعضها
 بحاسة البصر وبعضها بعين البصيرة قياسا على ما بصرت له وههنا ما قلناه من جواز الوجهين
 في الإعراب والصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ مؤخر ، والتقدير ومن آياته رؤيتك

وتعين أن إذا حلت
 محل الفاعل نحو
 - أول يكفهم أنا أنزلنا -
 أو محل نائب الفاعل
 نحو - قل أوحى إلى
 أنه استمع نقر من
 الجن - أو محل
 المفعول نحو - ولا
 تخافون أنكم أشركتم
 بالله - أو محل البند
 نحو - ومن آياته أنك
 ترى الأرض خاشعة -

الأرض خاشعة (أو دخل عليها حرف الجر) لأن حرف الجز لا يدخل إلا على مفرد (نحو ذلك بأن الله هو الحق) وإعرابه ذلك اسم إشارة مبتدأ الباء حرف جر وأن حرف توكيد ونصب ولفظ الجلالة اسمها والحق خبرها وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب. والمصدر للنسب من أن وما بعدها مجرور بالباء، والتقدير ذلك بحقة الله أي بثبوته ووجوبه، وفتح وجوبا أيضا إذا كانت مجرورة بالإضافة نحو - إنه حق مثل ما أنكم تنطقون - فإضافة مثل مضاف إلى أنكم تنطقون، والتقدير مثل بطقك قاله الأزهرى أو وقت بعد لا بد أو لاجتماع نحو لاجتماع أنك ذاهب أو لا بد أنك جالس أى لاجتماع ذهابك ولا بد من جلوسك فيكون من قبيل المجرور بالحرف أو وقت خبرا عن اسم معنى غير قول نحو اعتقادي أنه فاضل أى اعتقادي فضله أى معتقدي ذلك أو وقت معطوفة على شيء مما تقدم أو بدلا منه فالأول نحو - اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأنى فضلتم - والثاني نحو - وإذ يذكركم الله إحدى الطائفتين أنها لكم - (ويجوز الأمران) أى كسر همزة إن وفتحها والكسر أرجح وذلك في محل الصالح للفرد والجملة وهو كثير، من ذلك ما إذا وقعت (بعد فاء الجزاء) أى الفاء للقرينة الجواب (نحو من عمل منكم سوءا يجهالة إلى قوله فانه غفور رحيم) وإعرابه من اسم شرط جازم فعل محال ماض في محل جزم فعل الشرط وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وقوله فانه الفاء رابطة لجواب الشرط وإن قرأها ابن عاصم وعاصم بالفتح على جعل أن مع معمولها مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، ولغى الفاء للفران والرحمة حاصلان أو فالخالف للفران والرحمة وقرأ غيرها بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ولغى فهو غفور رحيم. قال الساماني ويبنى أن يكون ما يشبه الجواب مساويا له في هذا الحكم فيجوز الوجهان بعد فانه نحو - واعلموا أنما غنمتم من شيء قال الله خمس - ففتح المحمزة وكسرها قرن فتحها فأن وصلتها خبر لمحدوف والجملة خبر أن ومن كسرها فالكلام تام لا خلاف فيه وعليهما فاء موصولة وعاندها محذوف ومن شيء حال أى واعلموا أنما غنمتموه قليلا أو كثيرا فالجزم أن لله خمس أو لله خمس له (و بعد إذا الضائية) نسبة إلى القبادة بضم الفاء، والرد بها المجهول بالفتنة والفرض من الاتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة أى البتة وأما يجوز الوجهان بعدها إذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت فإذا ان زيدا قائم) وإعرابه خرجت فعل وفاعل الفاء عاطفة إذا ضائية إن حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها قائم خبرها فمن فتح أن فعل تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أى فإذا قيامه جالس والكسر على عدم التأويل أى فإذا هو قائم. قال ابن مالك وهو أولى لأنه لا يجوز إلى تأويل أى ولأن الكسر هو الأصل أما إذا كان معها اللام فانه يجب كسرها نحو خرجت فإذا إن الشخص للالاعة (وإذا وقعت في موضع التعليل نحو ندعوه انه هو البر الرحيم) وإعرابه ندعوه فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الولوج منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول به إن حرف توكيد ونصب والماء اسمها والبر خبرها والرحيم نعته وهو ضمير فصل وإن قرأها نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة أى لأنه وقرأها باقي السبعة بالكسر على أنه تعليل مستأنف استئنافا بيانيا فهو في اللغة جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فسكانهم لما قالوا إنا كنا من قبل ندعوه قيل لهم ففعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ومثله (ليبك ان الحمد والنعمة لك) وإعرابه ليبك مصدر مثنى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على التثنية وليس بمعنى حقيقة لأن الرداء به التثنية أى أجبك إجابة بعد إجابة أو أنا مقیم على طاعتك

أو دخل عليها حرف
الجر نحو ذلك بأن الله
هو الحق ويجوز
الأمران بعد فاء
الجزاء نحو - من عمل
منكم سوءا يجهالة
إلى قوله فانه غفور
رحيم - وبعد إذا
الضائية نحو خرجت
فإذا أن زيدا قائم
وإذا وقعت في موضع
التعليل نحو - ندعوه
أنه هو البر الرحيم -
ليبك ان الحمد
والنعمة لك

إقامة بعد إقامة إن حرف توكيد ونصب الجد اسمها والنعمة عاطف ومعطوف ومجمل لك في محل رفع خبر إن . قال الأزهرى يروى بكسر ان وفتحها والفتح على تقدير لام اللمة والكسر على أنه تحليل مستأنف والكسر أرجح لأن الكلام حينئذ جملتان لاجمة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب والكسر اختيار أى حنيقة والفتح اختيار الشاقى قاله في الكشف ويجوز الأثران أيضا إذا وقت خبرا عن قول وعبرا عنها بقول وفاعل القولين واحد نحو قولى إني أحمد الله فالكسر على معنى قولى هذا اللفظ فلا يصدق على حمد غيره هذا اللفظ والفتح على معنى قولى حمد الله فيصدق على أى قول ضمن حمدا أو وقت بعد فعل قسم للام بعده على الأصح حكفت إنك كرم فالكسر على الجواب والفتح على تقدير على جارة للمصدر المؤول من أن وما بعدها أو وقت بعد ما يضاف للجملة جوارزا لا وجوبا كناية بمعنى علامة وقول وما رادفه كحديث وخبر ولين ولدى وريث وهو مصدر راث إذا أبطل وعمول معاملة اسم الزمان في الإضافة إلى الجملة . قال الشاعر :

خيلى رفقا ريث أفضى لبانة * أو وقت بعد لاجرم . قال الرضى والغالب بعد لاجرم الفتح قال تعالى - لاجرم أن لهم النار - فلا إما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل وإما زائدة كما في الأتسم لأن في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل ، وقال سيبويه معنى جرم حق فأن فاعله واستشهد بقوله :

ولقد طمئت أبأ عينية طعنة جربت فزاره بعدها أن ينضبوا

رفع فزاره وأن ينضبوا بدل اشتغال منها أى حق غضب فزاره بعدها ، وقال الفراء هى كلمة كانت في الأصل بمعنى لا بد ولا محالة والجزم القطع أى لا قطع من هذا فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم لتأكيد الذى فيها فذلك مجاب بما يجاب به القسم يقال لاجرم لأبينك ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم أنك قائم فمن فتح نظر إلى أصل لاجرم فيكون مثل لا بد أن تفعل أى من أن تفعل ومن كسر فلفعى القسم العارض اه كلام الرضى ، وقال السامري - لاجرم أن لهم النار - عند سيبويه أن جرم فعل معناه حق ولا نافية رد على البكرة وتحقن خسارتهم ، وقيل فعل بمعنى كسب ولا زائدة أى كسب لهم عملهم الندامة وأن وما فى خبرها على هذا القول في موضع نصب وعلى الأول في موضع رفع وقيل لاجرم كتمان ركبتا وصارتا بمعنى حقا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على ذلك وقيل لاجرم معناه لا بد فإن الواقعة بعدها في موضع نصب باسقاط حرف الجر اه أى فلا جرم على هذا القول بمنزلة لا رجل كما قاله الصامى ومعناها لا بد ومن بعدها مقفرة (وتدخل لام الابتداء) ونسبى اللام الزحلقة والمزحلقة بالفتح والفاء . قال الأزهرى وغيره سميت لام الابتداء لأنها تدخل على المبتدأ وسميت اللام للمزحلقة والزحلقة لأن أصل إن زيدا لقائم لأن زيدا قائم فكبرها اجتماع حرفي توكيد فزحلقوا اللام دون إن ثلاثا يتقدم معمولها عليها (بعد إن للكسورة) لتزداد الجملة بها تأكيدها ويخلص للصارع للحال إذا دخلت عليه نحو إن زيدا يقوم (نقط) فلا تدخل بعد أن للفتوحة لأن وضع اللام للذكورة لتأكيد الجملة وأن للفتوحة نصير الجملة معها في تأويل مفرد فالوجعتهما اللام ازم خلاف وضعا ولا يندلج ولعل وكان باجماع ولا بعد لكن على الصحيح أما الثلاثة الأول فلاهن يثيرن معنى الكلام الذى كانت اللام تدخل عليه وأما لكن فإن ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها فالاشتباه بينهما اه قال سيبويه وأعاد دخلت بعد إن لأنها شبيهة بالقسم في التأكيده اه فلا تقول لعل زيدا قائم وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن للشدة وأنشدوا ولا أعرف قائله :

ولم أسلم مذ بانث وشط منارها ولكنى من جها لعبيد

وتدخل لام الابتداء.

بعد إن الكسورة
نقط

قال ابن مالك ولا حجة لهم في ذلك لامكان كون اللام زائدة ولا تكون لام الابتداء كازيدت في خبر
البتداء المجردة كقول الشاعر :

ألم الحليس لمجوز شهره ترضى من اللحم بمظم الرقية

وأجاز للرد دخولها في خبر أن المفتوحة - وقرأ سعيد بن جبير - إلا أنهم ليا يكون الطعام - بفتح
الهمزة . قال الرضى : وقرئ في الشواذ - وأن الله لسميع عليم - بالفتح وتخرج أيضا على زيادة
اللام . قال الزمخشري : وما يروى من جرأة الحجاج على الله لأن لسانه سبق به في مقطع والعاديات
إلى فتحة إن نأسقط اللام اه قال هطيل قد اشتر الحجاج بمظم الجرأة على الله وكان له من الاحتراس
عن اللحن وشناعته ما ربما حمله على ما لا يفعله مسلم اه وقال ابن مالك في التسهيل و ربما دخلت على
خبر كان الواقعة خبرا لأن . قال المعلميني في شرحه : كقول أم حبيبة رضى الله عنها : إني كنت
عن هذا لفنية كذا هو في بعض نسخ البخارى ، واعتمده المصنف في إثبات هذا الحكم على عادته
في الاستدلال بالآثار وسيجيء فيه كلام في باب الفاعل إن شاء الله تعالى اه وقد صوب في باب الفاعل
صنيع ابن مالك في استدلاله بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية قال : لأن اليقين ليس
بمطلوب في هذا الباب فالظن في ذلك كاف وينب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل
لأن الأصل عدم التبديل إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (على) واحد من (أربعة أشياء)
الأول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) عن الاسم فلو قدم نحو - إن لدينا أنكالا - لم تدخله
اللام ثلاثا وتوال حرفا (توكيد) (مثبتا) فلو كان مع تأخره منفيا نحو إن زيدا لم يحم لم تدخل عليه
للتلخيص بين متاهلين في نحو لم ولن ولولا وحل الباقي عليه ، وشذ قول الشاعر :

وأعلم أن تسليفا وتركيا للام متشابهان ولا سواء

ولافرق بين كون الخبر ظرفا نحو إن زيدا عندك أو جارا ومجرورا نحو - وإنك لعل خلق عظيم -
أو جملة اسمية نحو إن زيدا لأبوه قائم أو فعلية مصدرية بمضارع نحو - إن ربك ليحكم بينهم -
أو بمضارع غير متصرف نحو إن زيدا لى أن يقوم أو بمضارع متصرف مقرون بقدر نحو إن زيدا
لقد صام ، أو اسما مفردا (نحو - إن ربك لسريع العقاب وإنه لنفور رحيم -) وإعراجه إن حرف
توكيد ونصب رب اسمها والكاف في محل جر بالإضافة اللام لام الابتداء سريع خبرها والعقاب مضاف
إليه وباقي ظاهر (و) الثاني (على اسمها) أى على اسم إن الكسورة (بشرط أن يتأخر) أى
الاسم لما (عن الخبر) الذى هو ظرف أو جارا ومجرورا (نحو إن في ذلك لعبرة) وإعراجه إن
حرف توكيد. ونصب في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء وعبرة اسمها
مؤخر ونحو إن عندك زيدا وإما أن يتأخر عن معمول الخبر إذا كان المعمول ظرفا نحو إن عندك
زيدا مقبى أو جارا ومجرورا نحو إن في الدار زيدا جالس وما ذكر من جواز تقديم معمول خبر
إن على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هو الذى اختاره ابن هشام وتبعه الفاكهى ومنعه ابن
عقيل وحكى عن بعضهم أنه أجزأه . قال الفاكهى وإنما اشترط ذلك : أى تأخر الاسم إذا دخلت
عليه اللام لتلخيص بين حرفي توكيد اه (و) الثالث (على ضمير الفصل) وهو لفظ بصيغة
الضمير للرفع والنصب يقع بين البدأ والخبر أو بين ما أصلها ذلك ، وأجاز الأخفش وللدنيون
وقوعه بين الحال وصاحبها وقرئ شذوذا - هؤلاء بناتى هن أطهر لكم - نصب أطهر ، وأجاز
النراء وقوعه في أول الكلام ، وجعل منه قوله تعالى - وهو عمر عليكم إخراجهم - مى بذلك

على أربعة أشياء على
خبرها بشرط كونه
مؤخرا مثبتا نحو - إن
ربك لسريع العقاب
وإنه لنفور رحيم -
وعلى اسمها بشرط أن
يتأخر عن الخبر نحو
- إن في ذلك لعبرة -
وعلى ضمير الفصل

لفصل الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما صلح لهما ثم السبع فيه فدخل فيها لا لبس فيه وأكثر
 السكوفيين تسميه عمادا لأنه يعتمد عليه في معرفة الخبر من غيره ولأن الكلام يعتمد عليه : أى
 يتقرب به و بعض السكوفيين يسميه دعامة بضم الدال لأنه يدعم الكلام : أى يقويه ويشترط فيه
 كونه بصفة المرفوع فيمتنع كنت إياه الفاضل بصيغة الضمير المنسوب وكونه مطابقا لما قبله إذا
 وتذكيرا ونكسا وفروعا فيمتنع كان زيدى القائمة جاريته خلافا للسكائي ويشترط فيها قبله
 كونه مبتدأ فى الأصل وكونه معرفة خلافا لجماعة أجبروا كونه نكرة نحو ليس رجلا هو القائم وفيما
 بعده كونه خبرا مبتدأ ولو فى الأصل وكونه معرفة أو كالمعرفة فى عدم قبول ال كاسم التفضيل فى
 نحو - تجدوه عند الله هو خيرا ، إن ترن أنا أقل منك مالا - وأجبر جماعة كونه مضارعا ،
 وجعلوا منه قوله تعالى - إنه هو يبدى ويبدى - والسبيل كونه ملصقا وبض السكوفيين وقوعه
 بين نكرتين مطلقا ، وأهل المدينة والجزولى وقوعه بين نكرتين قرينتين من المعرفة كالظننت
 أحدا هو خيرا منك ، ومن فوائد ضمير الفصل الاعلام من أول الآخر بأن ما بعده خبر لا تابع
 والاختصاص : أى الحصر كذا قاله السبيلى وجمع ، والتأكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل (نحو)
 إن هذا هو القصص الحق) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب هذا الماه للتنبيه وذا اسم إشارة فى
 محل نصب اسمها واللام لام الابتداء هو ضمير فصل لا عمل له من الإعراب والقصص خبر وإن والحق
 نعت للقصص وما ذكرته من أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب هو الأصح فهو بمثابة كاف
 الخطاب ومن النحويين من يقول بأنه بدل ومنهم من يقول بأنه تأكيد لما قبله ولا يلزم اختلافه
 باختلاف اللتبوع إذ ذاك فى التأكيذ بالنظام ، وأما التأكيد بالضمير فلا يشترط فيه ذلك فإنك تقول
 صرت بك أنت صمرت به هو وصرمت ناعن ونحو ذلك بتأكيد المجرور بالمرفوع فكذا تقول
 إن زيد هو للطلاق وظننت زيد هو الفاضل وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره والجموع
 خبر عن المبتدأ الأول وقوى فى غير السبعة - ولكن كانوا هم الظالمون - إن ترن أنا أقل منك
 مالا - برفع أقل ولا ينعنى أنه قد يحتمل بعض هذه الأعراب فى بعض المواضع دون بعض فيحتمل
 فى نحو - كنت أنت الرقيب ، إن كنا نحن التاليين ، تجدوه عند الله هو خيرا ، إن ترن أنا أقل -
 الفصل والتأكيد والبدل دون الابتداء لاتصاف ما بعده ، وفى - وإنا نحن المافون وإنا نحن
 السبعون - الفصل والابتداء دون التأكيد والبدل لدخول اللام ، وفى نحو - إن كان هذا هو
 الحق من عندك - بالنصب الفصل والبدل دون الابتداء لاتصاف ما بعده ودون التأكيد لأن
 الظاهر لا يؤكد بالضمير ولا بالعكس ، وفى نحو زيد هو العالم وإن عمرا هو القائم الفصل والابتداء
 والبدل دون التأكيد لأن الضمير لا يؤكد الظاهر ، وفى أنت أنت الفاضل - إنك أنت علام
 النبوء - الفصل والتأكيد والبدل والابتداء ، وقس على هذا نصب إن شاء الله تعالى (و) الرابع
 مما يدخل عليه لام الابتداء (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو إن زيد لعمرأ ضارب)
 وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تصب الاسم وترفع الخبر زيد اسمها واللام لام الابتداء عمرا
 مفعول مقدم وضارب خبر إن وهو اسم فاعل وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو فلو تأخر
 عن الخبر لم يميز دخوله عليه نحو إن زيد جالس لى النار ولا إن زيد أكل لطعامك ثلاثا تأخر
 عن جزأى الكلام إذ حقا التقديم لكونها للابتداء لكن لكرهية الجمع بينها وبين إن لكونهما
 متفتحين فى معز الأأكداخروها عنها ، ويشترط أن لا يكون للمفعول المتقدم حالا فلا يجوز إن زيد
 راكبا ياتيك وأن لا يكون الخبر عملا يصلح لدخول اللام عليه كالفعل الماضى فلا يجوز إن عمرا

نحو - إن هذا هو
 القصص الحق - وعلى
 معمول الخبر بشرط
 تقدمه على الخبر نحو
 إن زيدا لعمرأ ضارب

نحالة ضرب ولا إن زيدا لعلماك أكل خلافا للأخفش (وتصل ما) الحرفية (الزائدة) وتسمى
 ما الكافة لكفها ما اتصلت به عن العمل ولوعبر المصنف بالكافة بدل الزائدة لكان أولى لأن من
 يجوز عمل هذه الحروف عند اتصالها بها يسميها في حال إعمالها زائدة وعند إلغائها يسميها كافة
 (بهذه الأحرف) أي الستة للتعلمة (فيبطل عملها) فلا تنصب الاسم ولا ترفع الجبر لأن بدخول
 ما هذه زال اختصاص الأحرف المذكورة بالجلل الاسمية وتنبأت للدخول على الجلل الفعلية ، ولما
 تسمى ما هذه أيضا الهيئة لأنها هيأت هذه الحروف للدخول على الأفعال وهي لا تدخل عليها فلما
 دخلت عليها خرجت عن شبه الفعل الذي هو بناء آخره على الفتح واتصال الضائر بها كاتصالها
 بالفعل ، ولذلك ابتدئ بعدها الكلام وصح مجيء الجملتين بعدها الاسمية والفعلية كما سيحل به
 للمصنف (نحو إنما الله إله واحد) هذا مثال لامهال إن المكسورة ودخولها على الجلة الاسمية .
 وإعرابه إن حرف توكيد ونصب يبطل عملها ما كافة الله مبتدأ إله خبر واحد نعت وتفيد أن مع ما
 إذا كانت كافة ما يفيد التثنية والاثبات ، فإذا قلت إنما زيد قائم فعنه ما زيد إلا قائم بخلاف ما لو كانت
 زائدة فإن قولك إنما زيد عالم ينصب زيد لا يفيد الحصر (و) نحو (قل إنما يوحى إلي) هذا
 مثال لدخول إن المكسورة بعد إعمالها على الجلة الفعلية . وإعرابه قل فعل أمر وفاعله مستتر فيه
 وجوباً تقديره أنت إن حرف توكيد ونصب وما كافة يوحى فعل مضارع منير الصيغة مرفوع
 تجرده عن التائب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه
 فعل مضارع معتل الآخر بالألف وإلى جار ومجرور متعلق بيوحى ونائب الفاعل للصدر للتسبك من
 قوله - إنما الحكم إله واحد - والتقدير قل إنما يوحى إلي وحدانية الله : أي لا تعدده فالحصر
 نسي ، واستفيد من هذا أن ما الكافة إذا دخلت على أن الفتوحة لا تخرجها عن المصدرية به عليه
 أبو البقاء وغيره (و) نحو (إنما) جتح المزمرة (الحكم إله واحد) هذا مثال لامهال أن الفتوحة
 ودخولها على الجلة الاسمية . وإعرابه أن حرف توكيد ونصب وما كافة وإله مبتدأ والكاف مضاف
 إليه والهم علامة الجمع وإله خبر للبند وواحد صفة ومثال دخولها على الجلة الفعلية - أخصبتم إنما
 خلقناكم عبنا (و) نحو (كأنما زيد قائم) هذا مثال لامهال كأن ودخولها على الجلة الاسمية -
 وإعرابه كأن حرف تشبيه ونصب وما كافة زيد قائم مبتدأ وخبره ومثال دخولها على الجلة الفعلية
 - كأنما يساقون إلى الموت (و) نحو (لكنما زيد قائم) هذا مثال لامهال لكن ودخولها على
 الجلة الاسمية . وإعرابه لكن حرف استعراك ونصب ما كافة زيد قائم مبتدأ وخبره ومثال دخولها
 على الجلة الفعلية . قول الشاعر :

ولكنما أسى لجند مؤئل وقد يترك الجند المؤئل أمئلى

(و) نحو (لعلما زيد قائم) هذا مثال لامهال لعل ودخولها على الجلة الاسمية ومثال دخولها على
 الجلة الفعلية قول الشاعر :

أعد نظرا يا عبيد قيس لعلما أضاءت لك آثار الجمار القيد

(إلا ليت) قائما مستنثاة من قوله وتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها (فيجوز فيها الإعمال)
 عند دخول ما الزائدة عليها لأنها مع دخولها عليها باقية على اختصاصها بالأسماء فلا يقع بعدها الفعل
 خلافا لابن أن الربيع (و) يجوز فيها (الإعمال) إلحاقها بأخواتها (نحو ليتما زيد قائم ينصب
 زيد) على أنه اسم ليت وما زائدة لا كافة وقائم خبرها (ورفعه) على أن ما كافة وزيد مبتدأ وقائم
 خبره ، وقد روى ينصب الجلام ورفع قول الثابتة في الزرقاء :

واحكم حكم قاة الى إذ نظرت إلى حمام شرع ولود التمد
بصفه جانباً نيق وتبعه مثل الزنجية لم تكحل من الرمد
قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حملتنا أو نضفه قصد
غسبوه فألقوه كحما حيث نعا وتسعين لم تنقص ولم ترد
فصكمت مائة فيها حملتها وأسرت حبة في ذلك العدد

ومن النحاة من جوز إعمال البقية قياساً على ليت لأن الاعمال لم يسمع إلا فيها . قال بعض شراح
الألفية : ولا يصح القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها والكلام كله فيها
إذا اتصلت بهم من الزائدة أما إذا اتصلت بهذه الأحرف ما الموصولة فانها لا تبطل عملها كقوله تعالى
- أيعجبون أنما نعلم به - وقوله تعالى - إنما صنعوا كيد ساحر - ومن ذلك قول الشاعر :
فوالله ما قارنكم قالوا لكم . ولكن ما يقضى سوف يكون

أى ولكن الذى يقضى ومثل الموصولة ما للصدرية نحو أعجبنى أنما فعلت حسن : أى أن فلك
حسن ففعل اسم أن وحسن خبرها وقاعل أعجبنى الصدر للنسب من أن وما بعدها ، والتقدير أعجبنى
حسن فلك (وتخفف إن للكسورة) الهزمة لتقلها بالتشديد مع كثرة استعمالها (فيكثر إعمالها)
أى فلا تعمل عمل إن المشددة لزوال اختصاصها بالأسماء ويصير ما بعدها مرفوعين على أنهم مبتدأ
وخبره (نحو إن كل نفس لما عليها حافظ) أى كاتب يحفظ عليه ما يعمل أو ملائكة يحفظونه من
أمر الله ، وفي الحديث «وكل المؤمن من الثلاثة مائة وستون ملكاً يذون عنه الشياطين كما يذب
عن قصعة العسل الباب ولو كل العبد إلى نفسه لاختطفته الشياطين» أو المراد بالحافظ الله سبحانه
وتعالى وعدى حافظ يعنى تضمنته معنى القيام . وإعرابه إن مخففة من الثقيلة يطل عملها كل مبتدأ
ونفس مضاف إليه واللام فارقة بين المخففة والثانية وما صلة عليها جار ومجرور خبر مقدم وحافظ
مبتدأ مؤخر وجملة البند الثانى وخبره خبر للبند الأول والرابط الضمير فى عليها ويجوز أن يكون
حافظ خبر كل نفس وعليها متعلق به ، وقرأ عاصم وغيره بتشديد لما على أنها إيجابية بمعنى إلا وإن
نافية ، والتقدير ما كل نفس إلا عليها حافظ يحفظها أو يحفظ عليها ما تعمله (ويقل إعمالها) وجاز
استصحاباً للحكم الأصلى فيها (نحو وإن كلا لما ليوفينهم) وإعرابه إن مخففة من الثقيلة تعمل
عمل إن الثقيلة نصب الاسم وترفع الخبر كلا اسمها واللام فى لما لام الابتداء وما اسم موصول بمعنى
الذين فى محل رفع خبر إن وليوفينهم اللام داخلية فى جواب قسم مقدر يوفين فعل مضارع مبنى على
الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة والماء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به رب فاعل وعلامة
رفعه ضم آخره والكاف فى محل جر بالإضافة وأعمال مفعول ثانى ليوفى وجملة القسم . وجواب صلة
الموصول لاعل لها من الاعراب كقوله تعالى - وإن منكم لمن ليبطئن - فمن موصولة اسم إن وجملة
ليبطئن صلة الموصول وهى جملة قسمية ، وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى خلق فى محل رفع خبر إن
وجملة القسم . وجوابه قامت مقام الصفة ، والتقدير وإن كلا لخلق أو جمع موقى عمله (فى قراءة من
خفف إن ولما فى الآيتين) أى هذه والى قبلها والى قرأ بالتخفيف فيهما هو ابن كثير ونافع ، وقرأ
ابن عامر وحزمة وعاصم بتشديد لما فى الآيتين وتخفيف إن قلما إيجابية بمعنى إلا وإن نافية وكلا فى
الثانية منصوب باضمار أرى (وتنزل أى تجب اللام) أى لام الابتداء (فى خبرها) أى فى خبر إن
للكسورة إذا خففت ولكن إنما تجب (إذا أهملت) إن ولم يظهر للنعى لأنها لما أهملت صارت
صورتها صورة إن النافية ، فإذا قلت إن زيد منطلق وإن قام زيد احتمل أن يكون للنعى ما زيد

وتخفف إن للكسورة
فيكثر إعمالها نحو - إن
كل نفس لما عليها
حافظ - ويقل إعمالها
نحو - وإن كلا لما
ليوفينهم - وفى قراءة
من خفف إن ولما فى
الآيتين ، وتنزل اللام
فى خبرها إذا أهملت

منطلق وما قام زيد وأن تكون إن هي الخففة وأن المعنى زيد منطلق وقام زيد فلاجل هذا الالتباس يجب الاتيان باللام فإذا جئت باللام تعين حينئذ أن تكون إن هي الخففة وأن المعنى على الاتيات ولأجل هذا سميت هذه اللام طارقة لأنها فرقت بين التني والاتيات . قال النعماني : فإن قلت ما هذه اللام ؟ قلت هي لام الابتداء فأدلت مع إعادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو إن زيد يقوم الفرق بين إن الخففة وإن النافية كأمير ، وذهب الفارسي وتلميذه ابن جني وجماعة إلى أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وتظهر فائدة الخلاف في نحو قد علمنا إن كنت مؤمنا فلي قول الجماعة تكسر إن لأن لام الابتداء تعلق . وأما قول الفارسي ومواقفه فتشعق إذا لا موجب للتعليل اه . أما إذا أعملت إن الخففة نحو إن زيدا منطلقا بتخفيف إن ونصب زيد أو أعملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال التني لم تلزم اللام لحصول الفرق بالعمل والقرينة الدالة على أن القصد من الكلام الاتيات لا التني كقول الشاعر :

أنا ابن أبيه الضمير من آل مالك وإن مالك كانت كرم للمادن

فإن خففة بطل عملها ومالك مبتدأ وجملة كان مع اسمها وخبرها خبره ، وهذا هو مذهب ابن مالك وهو الصحيح . وأما ابن الحاجب فإنه يوجب اللام بعدها مطلقا أعملت أو أعملت وهي في الأول للفرق وفي الثاني رد الالباب على سنن واحد (وإذا خففت أن) للفتوحة الممزة (بقى إعمالها) وجوبا لتحقق مقضاها وهو إعادة معناها في الجمل الاسمية لأنها أكثر مشابهة للقول من للكسورة وقد سمع إعمال الكسورة الخففة ولم يسمع إعمال الفتوحة الخففة فأوجبوا إعمالها (ولكن يجب) في الأعم الأغلب (أن يكون اسمها ضمير الشأن) لأن للكسورة الخففة ثبت إعمالها في الظاهر دون الفتوحة فتقدروا عملها في الضمير لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف وقدروه ضمير شأن لتكون داخلية على جملة اسمية فتجری على السنان السابق وما ذكره السلف من أنه يجب أن يكون ضمير شأن هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى أنه لا يجب كون اسمها ضمير شأن ، فجوز في قوله تعالى - وتناديانه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا - أن تكون مخففة واسمها ضمير مخاطب : أي إنك يا إبراهيم ، وفي التصريح للأزهري يجب في اسمها كونه مضمرًا لا مظهرًا سواء كان للشأن أم لا اه .

(تنبيه) ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وضع لفرض التعظيم والاحلال ويكون متصلا ومتفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل كقوله تعالى - وأنه لما قام عبد الله - ونحو هو زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيفا لإامع أن للفتوحة إذا خففت فإنه لازم وهو يخالف قياس غيره من بقية الضمائر ، وذلك أنه لا يعود إلا على متأخر عنه وجوبا لفظا ورتبة ولا يكون مرجعه إلا الجملة مفيدة ولا يخبر عنه إلا بجملة وهي مرجعه ولا يتقدم عليه شيء من خبره أصلا ولا يتبع بتابع أثبت ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخه ما عدا علم وأخواتها على ما استثناء أبو حيان ويلزم الأفراد فإذا أثبت قبله ضمير القضية أو القضية أو الحكاية أو الخطبة ، نحو - فاتها لا تسمى الأبطال - وإن ذكر قبل ضمير الأمر أو الخبر أو الحديث أو الشأن نحو - قل هو الله أحد - والصحيح أنه يسمى ضمير الشأن مذكرا كان أو مؤنثا بلا فرق (محذوفا) لا مذكورا لأن الفتوحة قد أثرت في المعنى التخيير من الجملة إلى الفرد فأوجبوا تنبيهها في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى قاله الفارسي قال ابن هشام فأما قوله :

بأنك ربيع وغيث مريع وأنتك هناك تكون الجمال

فمرودة (ويجب أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن

ثم الجملة الواقعة خبراً إن كانت اسمية نحو - وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين - أو فعلية مبدوءة بفعل جاد نحو - وإن ليس للإنسان إلا ما سقى - أو فعل متصرف متضمن لدعاء نحو - والحلقة أن غضب الله عليها - في قراءة من خفف أن وكسر الصاد لمحتج إلى قائلين أن الجملة فإن فصل جاز وإن كانت الجملة فعلية متصرفة غير متضمنة للدعاء وجب فصلها من أن بنى نحو - وحسبوا أن لا تكون قننة - أو قد نحو - ونظم أن قد صدقنا - أو لو نحو - أن لو نشاء أمثالهم - أو حرف تنفيس (نحو علم أن سيكون منكم مرضى) وإعرابه علم فعل ماض وقاعله مستتر فيه جوازاً تقديره وعلم نصب مفعولين وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه والذين حرف تنفيس يكون فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة ومرضى اسمها مؤخر وجملة منكم خبرها مقدم والصدور للنسك من أن وما بعدها شد منه فعل مفعول علم والتقدير علم كون مرضى منكم ويجوز أن يكون هنا تامة بمعنى يحصل أو يوجد ، والتقدير علم أن سيحصل أو سيوجد منكم مرضى (وإذا خفت كأن بقي إعمالها) وجوبا استصحاباً للأصل وجوز الزحيمى وابن الحاجب إلامها (ويجوز) كون خبرها مفرداً وكونه جملة ولا يلزم كون اسمها ضمير الشأن بل يجوز كونه ظاهراً ويجوز (حذف اسمها) وهو الأكثر كقوله تعالى - كأن لم تكن بالأمس - وذكره في اللفظ ولكنه قليل (كقوله كأن ظلية تعطو إلى وارق السلم) هو من الطويل وهو للآدم بن علي الشكري . وقيل لغيره وصدرة * ويوما توافينا بوجه مقسم * اللغة : توافينا بضم اللام من الوفاء وهي الاتيان والمقابلة بالاحسان والتسليم وكذلك التقسيم وتعطو أي تعد يديها إلى أخصان الشجرة قلميها وتأكلى منها والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل أورق أي صار ذا ورق ويروى إلى ناضر بالصاد العجمة من النضرة وهي الجنس والرونى والسلم ورق شجر عظيم وله شوك . الأعراب الواو عاطفة على ما قبلها ويوما ظرف زمان مفعول فيه متعلق بتوافينا ويروى ويوم بالجر على أن الواو والو رب توافى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وقاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هي وتا ضمير متصل في محل نصب مفعول به بوجه جاز ويجزور ومقسم نعم كأن مخففة من الثقيلة تفعل محل إن نصب الاسم وترفع الخبر ظلية يروى بالنصب على أنه اسم كأن ، ولما استشهد به المصنف وجملة تعطو في محل نصب صفة والخبر محذوف والتقدير كأن ظلية عالجة هذه المرأة ، فيكون من عكس التشبيه لأنه شبه الظلية بالمرأة البالغة أو كأن مكانها ظلية فيكون مكانها ظرفاً في محل رفع خبر مقدم وظلية اسمها مؤخر وهو هي حقيقة التشبيه ويروى يرفع الظلية على أن اسم كأن ضمير محذوف أي مكانها ظلية وجملة تعطو صفة لظلية أيضاً ولا يجوز أن تكون جملة تعطو خبراً لكن خلافاً لمن وهم فيه ويروى يجرها على أن الكاف حرف جر وإن زائدة أي كظلية وتعطو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وقاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هي والجملة في محل جر صفة أيضاً لظلية وإلى وارق متعلق بتعطو والسلم مضاف إليه ، والسلم كافى في الانصاف ويوما توافينا مع وجه حسن وكان المحبوبة هذه ظلية تتناول أطراف الشجر وترعاها حتى قيل إلى المائدة والشاهد في كأن المخففة حيث ذكر اسمها ولم يخفف ، ثم اعلم أن خبر كأن هذه إن كان مفرداً أو جملة اسمية لم يحتج إلى قائل ولا وجب الفصل بل أوقد (وإذا خفت لكن وجب إعمالها) لزوال اختصاصها بالأسماء ولأنها

نحو - علم أن سيكون
منكم مرضى - وإذا
خفت كأن بقي إعمالها
ويجوز حذف اسمها
كقوله :
كأن ظلية تعطو إلى
وارق السلم *
وإذا خفت لكن
وجب إعمالها .

أضعف من كان في مشابهة الفعل وإذا خفت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فإن هذه لا يجوز دخول الواو عليها .

(فصل) في الكلام على لا العاملة عمل إن وتسمى لا التبرئة ولا النافية للجنس ولا الممولة على إن . قبل والأولى التعبير بذلك لأن لا العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس ، وقد يجاب عنه بأن النافية للجنس في اصطلاحهم لا تطلق إلا على التبرئة والاصطلاح يعتبر في مقام التخاطب بالتعبير به لا اعتراض عليه (وأما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يبق فرد من أفرادها يخرج بها العاملة عمل ليس ، وتسمى لا النافية الحجازية لأنها وإن نفت الجنس غالباً لكن لا على التنصيص بل على سبيل الاحتمال والظهور ، وخروج لا الناهية فإنها تخصص بالمضارع وتجزمه والزائدة فلا تعمل شيئاً لعدم اختصاصها بالأسماء نحو - مأمعك أن لا تسجد بدليل سقوطها في آية ص ، وشذ إعمالها كقول الشاعر :

لوم يكن غطفان لاذنوبها إذ اللام ذوو أصحابها عمراً

أى لو لم يكن لها ذنوب وجملة ما ذكره النحويون من أقسام لا النافية ستة : الأولى نافية للجنس وهي المذكورة في هذا الباب . الثاني حجازية وهي المذكورة في باب الحروف المشبهة بليس . الثالث العاطفة كأعط زيدا لأخاه وستأتي في باب العطف . الرابع الواقعة حرف جواب مناقض لنعم ، ويكثر حذف الجمل بعدها كسائر حروف الجواب يقال جاء زيد فقول لا والأصل لا لمجيء . الخامس المقترضة بين الجار والمجرور في نحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشيء وتسمى من حيث إن العامل خطاها زائدة وإن اختلف المعنى بإسقاطها والكوفي يرادها اسمياً غير مضاف لما بعده ، والمقترضة بين الواو ومعطوفها نحو ماباه زيد ولأخوه ويسمونها زائدة أيضاً وليست بزائدة الية ، إذ لو قيل ماباه زيد وأخوه احتمل نفي جميعهما مطلقاً في كل حال ونفي جميعهما في حال اجتماعهما فقط ومع هذا لا يصير الكلام نفاً في المعنى الأول بخلاف قوله تعالى - وما يستوي الأسماء والأسموات - ولا انحصم زيد ولا أخوه فإنها فيما زائدة لغير التأكيد لأن الاستواء والخصومة ونحوهما من الأمور النسبية التي لا تتصور إلا من اثنين فأكثر . القسم السادس الواقعة في غير ذلك فإن تلاها مستقبل في المعنى كقول

الشاعر : والله لأعذبتهن بعدد سقر * أو مضارع نحو لا يقوم زيد لم يجب تكرارها وإن تلاها فعل ماضٍ لفظاً ومعنى أو جملة اسمية صدرها نكرة ولم تعمل فيها لا أو معرفة وجب تكرارها على الأصح نحو - فلا صدق ولا صلي ، لأنها بقول ولا هم ينزون ، لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار - ويجب تكرارها أيضاً إن دخلت على خبر مطلق نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وبكر لا عندك ولا في الدار أو نفي لأحوال مفردين نحو - من شجرة مباركة زينة لا لقرية ولا لغربة وجاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً ولا الثانية في جميع ذلك زائدة (وتعمل عمل إن) لمناسبت لها في إفادة المبالغة في النفي كما أن إن المبالغة في الإثبات ، فيكون من باب حمل النفي على التثنية والنقيض على النقيض (فتنصب الاسم) الذي هو للبشداً لفظاً أو عملاً (وترفع الخبر) الذي كان خبر للبشداً ويسمى خبرها على الأصح . وقال سيبويه والجمهور إن كان اسمها معرباً رفعت الخبر أيضاً أو مبنيّاً نحو لا حول ولا قوة فهي واسمها حيث قد مبتدأ والخبر له لأنها لما ضعفت بالتركيب لم تعمل إلا في اسمها فقط ، وكان القياس أن لا تعمل أصلاً لأنها مشتركة بين الاسم والفعل والأصل في كل حرف مشترك أن لا يعمل شيئاً لكتبهم أخرجهما عن الأصل وأعمالهما (بشرط) . اجتماع أمور أربعة (أن يكون اسمها خبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فلاجل أن يدل بوقوعه في سياق النفي على العموم ، وأما تنكير الخبر فلاجل أن لا يغير بالمعرفة عن النكرة فلو دخلت على معرفة

(فصل) وأما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر بشرط أن يكون اسمها خبرها نكرتين

وجب إعمالها وكذا تكرارها كما سر نحو لازيد في الدار ولا عمرو ، وأما جىء اسمها مضافة في الهمزة
للطى ولا أمية في البلاد ولا كسرى بعد اليوم ولا قصر بعده وقول عمر رضى الله عنه قضية
أبا حسن لما بينى عليا رضى الله عنه فقول بكثرة على حذف مضاف لا يتعرف أى لا مثل هيم
ولامثل أمية ولا مثل كسرى ولا مثل قصر وهذه قضية ولا مثل أى حسن لما لأن مثل تنوعه
في الأبعاد لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، وأما جىء خبره معرفة
في نحو لا رجل أنت ولا موضع صديقة أنت فأنت فيهما ليس خبرا لالا وإنما هو خبر لمبتدأ محذوف
تقديره هو والجملة خبر لا (وأن يكون اسمها متصلا بها) خلافا للزمانى أبجز إعمالها مع الفصل وأن
يكون مقدما على خبرها نضعها في العمل لأن عملها على خلاف القياس ، فان تقدم خبرها على اسمها
وجب إلناؤها ، ومن شروط عملها أن لا يدخل عليها جار فيجب الجرى في نحو جئت بلا زاد ومع
إعمالها حيث دل على اسمها المفرد كجئت بلا زاد يثنائه على الفتح (فان كان اسمها مضافا) إلى نكرة
كالثال الذى سيذكره للصف أو إلى معرفة وهو لا يتعرف نحو لأمثلك أجد (أو مشبها بالمضاف)
في تعلقه بشئ هو من تمام معناه ويقال له الطويل والمطول (فهو معرب) لأن بالإضافة
ترجع جانب الاسم فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل وهو الأعراب (منصوب) لفظا أو
تقدرا كسائر الأسماء العربية المنصوبة (نحو لا صاحب علم يموت) هذا مثال الاسم المضاف ،
وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر صاحب اسمها منصوب بها وعلامة
نصبه فتح آخره وعلم مضاف إليه يموت خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره يموت
اسم مفعول من المقت وهو الخضم ، ومن أمثلة الاسم المضاف عند الجمهور قوله لا أبالك ولا أبا
لك ولا يدى له لأن الأصل لا أبالك ولا أخاك ولا يديه فزبدت اللام بين المتضامين لإفادة الاختصاص
ولا متعلق لها فهى معارف مؤولة بالتكررات (ولا طالما جلا حاضر) هذا مثال الاسم المشبه
بالمضاف ، وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر طالما اسمها منصوب بها
وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وطالع اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للفعل
وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو جلا مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره حاضر خبرها مرفوع بها
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره (والمشب بالمضاف هو ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى شئ يتم به معنى
الشيء بالمضاف وذلك كالثال الذى كور فان جلا متعلق بطالما بحيث لا يتم معنى طالما بدونه كما أن المضاف يتعلق
بالمضاف إليه بحيث لا يتم معناه بدونه والشيء المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا الثال وقد يكون
مرفوعا نحو لاسننا وجهه مذموم وقد يكون مجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا وجملة من زيد
نعت وخبر لا الظرف بعده . وأبجز البنداد يرون بناء للشيء بالمضاف إن عمل في ظرف أو شبهه
وخرج عليه «لامان لما أعطيت ولا معطى لما تمت» وخرجه بعض المحققين كالفاكهى وابن عتقاء
على أن مانع اسمها وأنه مفرد والجار والمجرور خبره (وإن كان اسمها مفردا بنى) فلا يثنون وبنؤه
على ما ينصب به) للفرد من فتحة أو كسرة أو ياء ليكون البناء على ما يستحقه الثنى قبل البناء (أو
كان معربا) وهل له محل من الأعراب أولا الظاهر أن له محلا على قول من يجعلها عاملة في الخبر
ومحله حيث دل التنصب بها كما قاله ابن عتقاء وغيره (ونعت) أى معاشرة النعاة (بالمفرد هنا) أى في
باب لا النافية للجنس (وفى باب النداء) كما سيأتى إن شاء الله تعالى (ما ليس مضافا ولا شيئا بالهـ)
وإن كان مثنى أو مجموعا فإنه في هذا الباب يعبر عنه بالمفرد ، وخرج بما ذكره للفرد في باب الأعراب
فانه كسائر ما ليس مثنى أو مجموعا وفى باب العلم ما ليس مركبا وفى باب البتدأ والخبر ما ليس جملة ولا شبه

وأن يصحكون اسمها
متصلا بها فان كان اسمها
مضافا أو مشبها
بالمضاف فهو معرب
منصوب نحو لا صاحب
علم يموت ولا طالما
جلا حاضر ، والمشب
بالمضاف هو ما اتصل به
شئ من تمام معناه
وإن كان اسمها مفردا
بنى على ما ينصب به
لو كان معربا ونعت
بالمفرد هنا وفى باب
النداء ما ليس مضافا
ولا شيئا بالمضاف وإن
كان مثنى أو مجموعا

جملة كالطرف والمجور (فان كان مفردا) أى موجودا لفظا ومعنى نحو لارجل في الدار أو لفظا فقط نحو لا قوم لنا (أو جمع تكسير) لمذكر نحو لارجاء، أو مؤنث نحو لاهنود (بني على الفتح) الظاهر أول التقدير وأما بنوه لتضمنه معنى الحرف لأن قولك لارجل في الدار متضمن معنى من والتقدير لامن رجل في الدار لأن من تؤكد النفي فوجب تقديرها ليكون قولك لارجل بالفتح أبلغ في إفادة النفي من قولك لارجل في الدار بالتثنية والرفع وليس رجل في الدار وبنوه على حركة تنبيه على عروض ذلك فيه وأما خص بالفتح طلبا للتخفيف (نحو لارجل حاضر) وإعراجه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر وجعل اسمها مبنى معها على الفتح حاضر خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره (ولا رجال حاضر) وإعراجه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر رجال اسمها حاضر خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وان كان مثنى أو جمع مذكر سائلا) أو ملحقا بهما (بني على الياء) نيابة عن الفتحة (نحو لارجلين في الدار) هذا مثال النفي. وإعراجه لانافية للجنس ورجلين اسمها مبنى على ما ينصب به لو كان معربا وهو الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وجملة في الدار في محل رفع خبرها (ولا قائمين في السوق) هذا مثال الجمع وإعراجه كاعراب الأول إلا أنك تقول لأنه جمع مذكر سالم (وان كان) اسمها (جمع مؤنث سائلا بني على الكسر) بلا تثنوين استصوابا للأصل وكان القياس وجوب الكسر وقد قال ابن جني لم يجز أصحاحنا يعني تحاة البصرة الفتح إلا شيء قاله أبو عثمان يعني المازني والصواب الكسر بغير تثنوين اه (نحو لاسلمات حاضرات) وإعراجه لانافية للجنس مسلمات اسمها مبنى على ما ينصب به لو كان معربا وهو الكسر حاضرات خبرها وعلامة رفعه ضم آخره (وقد بينى على الفتح) نظرا إلى الأصل في بناء المركبات. قال ابن هشام في النفي وهو أرجح والتزمه ابن عصفور اه وقال الفاكهي وابن علقمة بناؤه على الفتح أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيًا وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه ظلة ولا لذات للشيب

(وإذا تكررت لا) النافية للجنس مع مفرد نكرة (نحو لاحول ولا قوة) أى لا تحول لى عن معصية الله ولا قوة لى على طاعة الله إلا بالله العلي العظيم كما في رواية وفي رواية أخرى العزيز الحكيم بدل العلي العظيم وهذه الكلمة لها شأن عظيم والاشتغال بها سبب لجلب الخبر ودفع الضير وقد ورد أنها كثر من كنوز الجنة (جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع فان شئت) أى النكرة الأولى (جاز في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه: الفتح) على إعمال لا الثانية كالأولى وقد تكرر لكل خبرا فالكلام حينئذ جملتان كل جملة على حيالها أو الثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد والكلام حينئذ جملة وخبرها محذوف والتقدير لاحول ولا قوة موجودان لنا إلا بالله أو عطف جملة على جملة أى لاحول إلا بالله ولا قوة إلا بالله خذف من الأول استثناء عنه بالتالي (والنصب) على جعل لا إذمة لتأكيد النفي وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فان عمله نصب بلا والبناء عارض أو على لفظه وان كان مبنيًا لمشابهة حركته الاعراب بل قال كثيرون في للفرد المبني على الفتح إنه منصوب لفظا وملا غير أنه حذف تثنوينه للتخفيف وفي هذه الحالة يكون الكلام جملة واحدة لأن الثاني معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد وهذا الوجه هو أضعف الوجوه الخمسة (والرفع) على تقدير لازمة إذ عطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها لأن عملها رفع بالابتداء فهو جملة ان كان العطف قبل استكمال الخبر وجملتان ان كان بعد استكمالها أو بأعمال الثانية عمل ليس أو

فان كان مفردا أو جمع تكسير بني على الفتح نحو لارجل حاضر ولا رجال حاضر وان كان مثنى أو جمع مذكر سائلا بني على الياء نحو لارجلين في الدار ولا قائمين في السوق وان كان جمع مؤنث سائلا بني على الكسر نحو لاسلمات حاضرات وقد بينى على الفتح وإذا تكررت لا نحو لاحول ولا قوة جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع فان شئت أوجه الفتح ثلاثة أوجه والنصب والرفع

بالألفها فما بعدها حينئذ يكون مبتدأ وظى الوجهين الآخرين فالكلماتان جملتان (وان رفعت النكرة الأولى) بالابتداء والنية لا لتكررها أو ليعمالها عمل ليس (جاز) لك (في النكرة الثانية وجهان الرفع) بأعمال لا الأولى عمل ليس وتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ما قبلها والكلام حينئذ جملة واحدة ويجوز أن تقدر لا الثانية حجازية عاملة عمل ليس أو ملغاة وما بعدها مبتدأ والكلام حينئذ جملتان (والفتح) بأعمال لا الأولى عمل ليس وأعمال لا الثانية عمل إن وسكون جملة لامع اسمها وخبرها عطفا على الجملة قبلها فالكلام جملتان وعند رفع النكرة الأولى يمتنع النصب في النكرة الثانية لعدم نصب للمطوف عليه لفظا وعلا (وان عطفت على اسم لا ولم تكرر لا) النافية للجنس مع للمطوف (وجب فتح النكرة الأولى) لأن المجرز لا عملها بالمعطف تكرارها وقد اتفق فوجب للمعبر إلى الأصل وهو البناء (وجاز في النكرة الثانية الرفع) بالمعطف على محل لا الأولى مع اسمها لأن عملها رفع بالابتداء (والنصب) بالمعطف على محل اسم لا أو على لفظه على مامر (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع عطف على محل لا مع اسمها (وقوة) بالنصب عطفا على محل اسم لا، ويمتنع الفتح على الألف لعدم تكرار لا قال ابن عقاد والأصح أن فتحه لثة ضعيفة فإن كان المطوف معرفة نحو لأغلام لك ولا لباس تبين رفع المطوف لأن لا النافية لو باشرت المعرفة لميجز فيها إلا الرفع فهي إذا كانت تابعة أولى. بأن تكون مرفوعة (وإذا نعت اسم لا) المبنى معها على الفتح (نبت مفرد) احترز به عن التثنية للضاف نحو لارجل حسن الوجه فليس فيه إلا الاعراب كما سيذكره (ولم يفصل بين التثنية والتنعوت فاصل) بأن كان متصلا به فإن فصل بينهما نعت آخر نحو لارجل ظريفا عاقلا فالنعت الأول يجوز فيه الأوجه الثلاثة الآتية والتثنية الثاني ليس فيه إلا الاعراب (نحو لارجل ظريف جالس) هذا مثال جامع الشروط والظرف من الظرف بالتحريك، وفي القاموس: والظرف إما هو في اللسان، أو هو حسن الوجه والمهيئة، أو يكون في الوجه واللسان أو البراعة وذكاه القلب أو الحلق أو الأوصاف به إلا الفتيان الأزوال والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة اهـ (جاز في التثنية) ثلاثة أوجه (الفتح) على تقدير أن الصفة وللوصف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لعلهما بعد أن صارا كاسم واحد فتقول لارجل ظريف جالس بفتح رجل وظريف غير تنوين. وإعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر رجل ظريف اسمها مبنى معها على الفتح جالس خبر فالنعت وإن انفصل عن لا النافية بالاسم للبنى إلا أنه متصل بها في المعنى لأن التثنية في الحقيقة داخلها عليه إذ المقصود في مثل لارجل ظريف نفي الظرافة عن الرجل لاني الرجل قاله السامعي (والنصب) على أنه نعت لمحل اسم لا فإن عمله نصب بلا النافية ويجوز أن يكون نعتا لاسم لا على لفظه وإن كان مبنيا لأن حركة نحو لارجل عارضة في هذا للوضع فأشبهت لموضعا حركة الاعراب فذلك جاء التثنية عليها فتقول لارجل ظريفا جالس. وإعرابه لانافية للجنس ورجل اسمها مبنى معها على الفتح ظريفا بالنصب منون نعت لمحل اسم لا بعد دخول لا عليه جالس خبرها (والرفع) على أنه نعت لمحل لا مع اسمها لأن عملها رفع بالابتداء ليصير وروثها بالتركيب كشيء واحد فتقول لارجل ظريف جالس. وإعرابه لانافية للجنس رجل اسمها مبنى معها على الفتح ظريف نعت لمحل لا مع اسمها لأن عملها رفع بالابتداء جالس خبرها وكانت في الوجوه الثلاثة المذكورة عطف البيان والتوكيد اللفظي للتصل وكذا البديل إن كان نكرة وإن كان معرفة فالرفع كالنعت المعرنة (فان فصل بين التثنية والتنعوت) الذي هو اسم لا (فاصل) مانع من التركيب (أو كان التثنية)

وان رفعت النكرة الأولى جاز في النكرة الثانية وجهان الرفع والفتح وإن عطفت على اسم لا ولم تكرر لا وجب فتح النكرة الأولى وجاز في النكرة الثانية الرفع والنصب نحو لا حول وقوة وإذا نعت اسم لا بنعت مفرد ولم يفصل بين التثنية والتنعوت فاصل نحو لارجل ظريف جالس جاز في التثنية الفتح والنصب والرفع فان فصل بين التثنية والتنعوت فاصل أو كان التثنية

الذي نعت به اسم لا (غير مفرد) بأن كان مضافاً أو شبيهاً به أو كان النعت مفرداً ولكن للنعت
غير مفرد (جاء) في النعت وجهان (الرفع) إتباعاً لمحل لأمع اسمها (والنصب) إتباعاً لمحل اسم
لا ولفظه على ماسر (فقط) أي دون الفتح فلا يجوز فيه تعذر لأنه لا يكون ثلاثة أشياء
ويجعلونها كشيء واحد (نحو لا رجل جالس ظرف) بالرفع (وظرفاً) بالنصب وهذا مثال النعت
للفصول (و) نحو (لا رجل) البناء على الفتح (طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبالاً) مفعول
لطالع (حاضر) بالرفع خبر لا وهذا مثال للنعت بغير المفرد (وإذا جهل خبراً) بأن لم يعلم بعد حذفه
(وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأنه يلزم على حذفه حينئذ عدم الفائدة
من الكلام والرب مجموعون على ترك التسكيم بما لا فائدة فيه (كأمثلنا) من نحو لاصاحب علم بموت
ولا طالعاً جبلاً حاضر (وكقوله عليه الصلاة والسلام) فيأرواه البخاري رحمه الله (لا أحد أغير من
الله) وإعرابه لاتانية للجنس تعمل عمل إن أحد اسمها مبنى معها على الفتح أغير خبرها مرفوع بها
وعلامه رفعه ضم آخره وجملة الجار والمجرور في قوله من الله متعلقة بأغير أي لأحد من الناس أو من
جميع الخلق يعتره من التيرة عند مشاهدة ما ينضبه أغير من الله تعالى عند انتهاك محارمه فأغبر أفضل
تفصيل من التيرة وهي في اللغة تغير يحصل من الحية والأفة وهو محال على الله لأنه منزّه عن كل تغير
وقص فتعين تأويله عند التزهين على أن المراد بالتيرة في حقه تعالى شدة اللسع والحماية فهومن جاز
اللزامة وبمعناه قول ابن فورك معنى الحديث لا أحد أكثر زجراً عن الفواحش من الله تعالى (وإذا
علم) خبر لا بأن دلت عليه قرينة أو أوردت إليه سياق الكلام (فألا أكثر حذفه) جوازاً استثناء
عن ذكره بالعلم به (نحو) قوله تعالى - ولو ترى إذ فرغوا - (فلا فوت) هذا يقوله الله خبراً عن
حال الكفار في الآخرة لأن اللحن ولو ترى يأخذ إذ فرغوا عند البعث رأيت أمراً عظيماً فلا فوت لهم
منا أي لا يفوتوننا ولا يقدرون على الفرار من بأسنا وأخذوا من مكان قريب وهو القبور التي كانوا
بها. وإعرابه لاتانية للجنس وفوت اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف العلم به تقديره (أي لهم)
ولو ذكر لجاء إلا بنى تميم فاتهم يرجعون حذفه عند العلم به (و) من أمثلة حذف الخبر المعلوم قوله
تعالى قالوا (لا ضير) وإعرابه لاتانية للجنس وضير اسمها وخبرها محذوف والتقدير (أي علينا) وهذا
قاله السحرة بعد إيمانهم بحجبتهم به فرعون حين قال لهم لأصليكنم أجمعين فقالوا له لا ضير أي لا ضرر
علينا في ذلك إنما إلى ربنا أي بعد موتنا بأي وجه كان منقلبون أي يرجعون في الآخرة فيجاز بنا
بالغفران والنعيم الأبدى القيم (ولاحول ولا قوة) وإعرابه لاتانية للجنس وحول اسمها ولا قوة كذا
وخبرها محذوف تقديره (أي لنا) جملة الجار والمجرور في محل رفع خبر لا الأولى ولا الثانية مع اسمها
معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد فتسكون لا في حكم الزائدة ويجوز أن تكون لا الثانية
عامة كالأولى وبقدر لكل منهما خبر فيكون التقدير لاحول لنا ولا قوة لنا ويكون عطف الثانية
على الأولى من عطف جملة على جملة ثم مقاله للصف من كون الخبر المحذوف تقديره لنا غير متعين
فقد قال جماعة منهم الحبيصي في لاحول ولا قوة إلا بالله لا في كل منهما نافية ولا قوة معطوفة على لاحول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف أي موجود أن أو بالله أي كائنات بالله أو عطف جملة على جملة
أي لاحول إلا بالله ولا قوة إلا بالله خفف من الأول استثناء الثاني اه واختلفوا في إعراب كلمة لا إلا
إلا الله قال أبو حيان أكثر ما يحذف خبر لا مع إلا نحو لا إله إلا الله أي لا إله لنا أو في الوجود أو
نحو ذلك إلا الله اه وقال غيره إله اسم لا وخبرها محذوف، والتقدير لا إله موجود أو في الوجود إلا
الله واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من اسم لا حملاً على محله البعيد الذي هو الرفع بالأبداء

غير مفرد جاز الرفع
والنصب فقط نحو
لا رجل جالس ظرف
وظرفاً ولا رجل طالعاً
وطالع جبالاً حاضر وإذا
جهل خبر لا وجب
ذكره كما مثلنا وكقوله
عليه الصلاة والسلام
لا أحد أغير من الله
وإذا علم فلا أكثر
حذفه نحو - فلا فوت -
أي لهم ولا ضير أي
علينا ولا حول ولا قوة
أي لنا

أو من الضمير العائد إلى اسم لا المستتر في الخبر المضاف ، وعلى التقديرين هو بدل بعض من كل من قبيل بدل الجزئي من الكل . فلا حاجة إلى ضمير فيه للربط والأولى كونه بدلا من الضمير المستتر في الخبر المقدر لأنه الأقرب فالأبدال منه أولى ويجوز رفع اسم الله على أنه خبر لا للتبرئة . قال ناظر الجيش القول بالخبرية في الاسم العظيم قد قال به جماعة ويظهر أنه أرجح من القول بالبديلية اه وما قاله غير صحيح لما يلزم عليه من كون خبر لا معرفة . وهي لا تعمل في العارف بل لا تعمل إلا في النكرات لتنفية واسم الله الجليل معرفة موجبة ، وقد أطال الملا إبراهيم بن حسن الكردى الكلام في إعراب هذه الكلمة الشريفة في مؤلف له سباه : انباء الأنباء بإعراب كلمة لا إله إلا الله ومثلها في التركيب والإعراب « لا عيش إلا عيش الآخرة » ، لاشاقى إلا أنت » وسكت المصنف عن حذف الاسم وقد صرح ابن الحاجب وغيره بجواز حذفه تخفيفا إذا دلت عليه قرينة نحو لا عليك أى لا بأس عليك ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين سألوه عن الغزل عن السبايا « لا عليكم أن تفعلوا » تقديره لا بأس عليكم في أن تفعلوا : أى في فعلكم فلا فيه زائدة (وإن دخلت لا على معرفة أو) على نكرة ولكن (فصل بينها وبين اسمها فاصل وجب) في صورتين (إجمالا) أما في الأول فلائها لا تعمل في المعارف لأنها إنما وضعت على النكرات ، وأما في الثاني فزيادة ضعفها في العمل لما حصل من الفصل بينها وبين اسمها الذي حققا أن تركب معه (ووجب رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر) وتوحيده حيث قبل التنوين (ووجب) أيضا في حالي التعريف والفصل (تكرارها) أى تكرار لا بأن يذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأولى بأن يكرر اللفظ الأول بعينه . أما وجوب التكرير في المعرفة فلكونه كالعرض كما في التكرير من معنى نفى الأحاد لما في التكرير من إفادة التعمد ووجوبه في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل أفي النار رجل أم امرأة (نحو لا زيد في النار ولا عمرو) هذا مثال لتكرارها مع المعرفة . وإعرابه لا نافية للجنس يطل عملها زيد مبتدأ وخبر وجب رفع خبر والواو حرف عطف ولا نافية للجنس يطل عملها وعمرو معطوف على الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور الذي هو كائن أو مستقر وسوغ ذلك في رأى الجمهور فصله بلا . وقيل مبتدأ حذف خبره والكلام على هذا جملتان وعليه ابن السراج والفارسي . وقيل معطوف على المبتدأ وأورد الخبر لأنه الأول فقط ودخل الثاني في معناه والكلام جملة واحدة وعليه سيبويه وقوم وهذا الخلاف جاريفيأشبه المثال المذكور كزيد قائم وأخوك . واختلف في نحو - والله ورسوله أحق أن يرضوه - وزيد وعمرو قائم هل حذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه وعلى ابن عصفور أو عكسه وعليه ابن السراج أو غير بين الوجهين وعليه الفارسي أو الخبر الأول ودخل الثاني في معناه وعليه سيبويه وأصحابه وهذا حيث لا قرينة ولا عمل بها نحو زيد وهند قائمة بالخبر في هذا المثال الثاني دليل تاء التأنيث وفي محو زيد وهند قائم الخبر للأول لأنه مذكر (ولا في النار رجل ولا امرأة) مثال لتكرارها مع النكرة ، وإعرابه كالعرب للمثال الذي قبله ، هذا وقد سبق الجواب عما جاء اسمها فيه معرفة كقوله صلى الله عليه وسلم « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » وكقول أبي سفيان قتل إسلامه : إن لنا العزى ولا عزى لك ، وقوله لا بصرة لك ، وقول الشاعر * لاهتم البيلة للطنى * وإنه على تقدير مثل مضاف إلى المعرفة : أى ولا مثل كسرى ولا مثل عزى ولا مثل بصرة ولا مثل هينم البيلة للطنى يخبرها وهو اسم لحاد مشهور ، وأما ولا سبا زيدا فبمعنى مثل اسم لا وإذا كانت ما زائدة

وإن دخلت لا على معرفة أو فصل بينها وبين اسمها فاصل وجب إجمالا وجب رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر وجب تكرارها نحو لا زيد في النار ولا عمرو ولا في النار رجل ولا امرأة

فمن لا تتعرف بالاضافة إلى زيد لأن مثل التي بمعناها لا تتعرف بالاضافة لتوعلها في الإبهام ،
وجبة الكلام عليها يأتي في الاستثناء إن شاء الله تعالى .

(فصل) في الكلام على النوع الثالث من التواسخ وهو أفعال القلوب وما ألحق بها مما
يصح جعل مفعوله بعد حذفه مبتدأ وخبراً (وأما ظن وأخواتها) العاملة بمحملها (فانها تدخل
بعد استيفاء) أي أخذ (فاعلها على اللبدي والخبر) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من
العلم أو الظن فانك إذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن
ظن . فإذا قلت علمت زيدا قائماً علم أنه عن علم أو ظننت زيدا قائماً علم أنه عن ظن وكذا
سائر أخواتها (فتتصهما) ظن وأخواتها (على أنهما مفعولان لها) قال هليل هذه الأفعال
كلها اشتركت في أنها موضوعة لحكم الإبهام على متعلق بشيء على صفة فذلك اقتضت مفعولين
وهذا النوع ليس من الرفوعات ، وإنما ذكر تنميلاً لأقسام التواسخ لحكم اللبدي والخبر
(وهي) أي أفعال هذا الباب (نوعان) فقط بإدخال رأى الحليسة كما سيأتي ، وقد أفاد

ابن هشام وغيره أن ما يتعدى لاثنتين أنواع : الأول ما يتعدى إليهما بنفسه تارة ولا يتعدى إليهما
تارة أخرى كقصص وزاد يقال نقصت زيدا ديناراً وزدت زيدا ديناراً ونقص للمال وزاد للمال.
الثاني ما يتعدى إليهما دائماً ولكنه يصل إلى المفعول الثاني تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر كما
مر واستغفر وزوج وصبي ودعا إذا كان بمعنى صبي وكال ووزن ، يقال : أمرت زيدا الخير
والخير واستغفرت الله ذنباً ومن ذنب وزوجت زيدا هنداً ويهند وصميت الولد محمداً ومحمد
ودعوت الرجل زيدا وي زيد وكنت زيدا طعاماً وزيد طعاماً ووزنت زيدا درهما وزيد درهما
فزيد فيها هو للمفعول الثاني لا الأول ولذا نص العربون على أن المحذوف في قوله تعالى - وإذا
كلوهم أو وزنوهم - هو للمفعول الأول وأن أصل التركيب وإذا كانوا الطعام لهم ، ثم توسع
بحذف الجار . الثالث ما يتعدى لاثنتين وأولهما فاعل في اللفظ كاعطى وكسا يقال أعطيت زيدا
درهما وكسوت زيدا ثوباً فالأول فيهما أخذ ولا يس فهو فاعل في اللفظ ، وهذا النوع سماه
لا يقاس عليه وأفعاله كثيرة وقد جمعها عصام الدين إلى شئتين قال وأرجو أن أسبغها في رسالة
مفردة . الرابع ما يتعدى لاثنتين وما مبتدأ وخبر في الأصل وهو النوعان المذكوران في كلام
المنصف في هذا الباب (أحدهما) أي النوعين (أفعال القلوب) سميت بذلك لأن معانيها من
العلم والظن ونحوها قائمة بالقلب ومتعلقة به من حيث إنها صادرة عنه لاعتن الجوارح والأعضاء
الظاهرة وتسمى أفعال اليقين لأن منها ما يفيد الشك ومنها ما يفيد اليقين والعلم والمراد
بالشك مطلق التردد الشامل للظن وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنتين بل القليل ثلاثة أنواع : ما
لا يتعدى بنفسه بل بحرف الجر نحو فكر وتفكر تقول فكر زيد في كذا وتفكر فيه وما يتعدى
لواحد وهو عرف وفهم ، وما يتعدى لاثنتين وإليه الإشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلاً
(ظننت) وهي تقييد في التاليف رجحان الوقوع كالتاليف الذي ذكره المنصف . وقد تردد لليقين نحو
- يظنون أنهم ملأوا إربهم - (وحسبت) وهي للرجحان غالباً وقد تستعمل لليقين كقوله
* حسبت اتقى والجلود خير منجارة * البيت الآتي في كلام المنصف (وخلص) ماضى بخال
لاماضى بخول بمعنى يتكبر وهي للرجحان ، وقد تستعمل لليقين قليلاً كما قال ابن مالك كقوله :
ما خلقت زلت فيكم ضمناً أشكو إليكم حموة الألم
(ورأيت) والتاليف استعمالها لليقين ، وقد تردد للرجحان وقد اجتمع في الآية التي مثلها

(فصل) وأما ظن
وأخواتها فانها تدخل
بعد استيفاء فاعلها
على اللبدي والخبر
فتتصهما على أنهما
مفعولان لها ، وهي :
نوعان أحدهما أفعال
القلوب وهي ظننت
وحسبت وخلصت ورأيت

للسنف (وعلمت) وهي اليقين غالباً نحو - فاعلم أنه لا إله إلا الله - وقد ترد للرجحان كلاً في
التي مثل بها للسنف (وزعمت) بفتح العين، وهي للرجحان فقط والأكثر وقوعها على أن
بالتخفيف وأن بالتشديد وصلتهما فيسندان اسمته مفعولها كما قاله سيبويه والجمهور . وقال الأخفش
إن المفعول الثاني مخذوف . قال السيرافي : والزعم قول يقتدر به اعتقاد صريح أو لم يصح اه
وبمعناه قول غيره : الزعم قول يطلق على الحق والباطل ، وأكثر ما يقال فيها شك فيه ، ولا يستعمل
في القرآن إلا للباطل ، وقد استعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لأبي سفيان زعمت وكفرا
أبي طالب في مدح النبي صلى الله عليه وسلم :

ودعوني وزعمت أنك ناصي . ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

قال السيبي : ولكن إذا تأملت وجهه يستعمل حيث يكون للتكلم شا كما فهو كقول أبي بقم
الدليل على صحته وإن كان صحيحاً في نفس الأمر اه (وجعلت) بمعنى اعتقلت وثلثت ، وهي
تفيد للرجحان في الخبر كزعم (وجحوت) بفتح الحاء أوله ثم جيم مفتوحة أيضاً ثم وواو ساكنة
بمعنى ظنفت واعتقلت (وعسدت) بمعنى ظنفت فأنها من أفعال هذا الباب على ما ذهب إليه
الكوفيون وابن أبي الربيع واختاره ابن مالك فإن كانت بمعنى حسبه بالفتح أحسبه بالضم :
أي عدته ثعلب إلى مفعول واحد فقط (وهب) يسكون الباء بصيغة الأمر ، ولا يستعمل في غيرها
وهي للرجحان بمعنى حسب والباب تعربها إلى صريح المفعولين ووقعها على أن وصلها قليل وليس
بالحق لقول بعض العرب هب إن أبانا كان حماراً . وفي الصحاح : وهبى فطت ذلك أي احسبني
ولا يقال هب أي اه ويريد فيها وقتت عليه من نسخ هذا الكتاب بلفظ ووهبت وهو غلط
فان وهب سأتى في أفعال التصيير (ووجدت) وهي تفيد في الخبر اليقين كقوله تعالى - وإن
وجدنا أكثرهم لفساقين - ومصدرها الوجدان كما قال الأخفش . وقال السيرافي مصدرها الوجود
فان كانت بمعنى الإصابة كقول الثعلبي :

والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا عفة فلعله لا يظلم

تعلمت إلى مفعول واحد أو بمعنى الاستفهام لم تتعلم نحو وجد زيد من الوجد بمعنى الاستفهام أو
بمعنى حزن أو حقد بفتح القاف وقد تكسر تعلمت بمعنى كحزنت على زيد وحقت عليه وفي فتح
الباري مانصه ومادة وجد متحلة للاضي والمضارع مختلفة المصادر بحسب اختلاف اللغاتي يقال في الضرب
موجدة وفي المطلوب وجودا وفي الضالة وجدانا وفي الحب وجدنا بالفتح وفي المال وجدنا بالضم . وفي
التي جده بكسر الجيم وتخفيف الدال الفتوحة على الأشهر في جميع ذلك وقالوا أيضاً في المكسب
وجادة وهي مولهة اه (وأقيمت) بمعنى وجدت التي تتعدى إلى اثنين أما التي بمعنى أسباب موضوع
مالي ثم أقيمت فتعدى إلى واحد (ودريت) بمعنى علمت وأكثر ما يستعمل معدة ياباء لواحد
فاذا دخلت عليها هزلة التقل تعلمت إلى واحد بنفسها وإلى ثلث ياباء كقوله تعالى - قل لو شاء
الله ما تولى عنكم ولا أدراكم به - (وتعلم) بصيغة الأمر وقد قال السنف (بمعنى اعلم) وفي
التسهيل وشرحه للتمامين وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الأمر وهذا
الذي ذهب إليه الأعلم ، والصحيح أنها متصرف . حتى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خرج اه
وفي شرح الشذور الصامبي وهي متصرفة بلا خلاف والتألف فيها وقوعها على أن وصلها اه وقوله
بلا خلاف مردود فان الخلاف فيها مشهور . ثم شرع السنف في ذكر مثل الأفعال التي ذكرها
مقدماً للأول فالأول على الترتيب الذي ذكره فقال (نحو ظننت زيدا قائماً) وإعراجه ظننت

وعلمت . وزعمت
وجعلت وحجوت
وعسدت . وهب
ووجدت وأقيمت
ودريت وتعلم بمعنى
اعلم نحو ظننت زيدا
قائماً

فعل وفاعل ظنّ فعل ماضٍ تنصب مفعولين ، والثاء ضمير متصل في محل رفع فاعل زيدا مفعول أولً للثبوت وقامها مفعول ثانٍ (وحسب زيدا عالما) وإعرابه حسب فعل وفاعل حسب فعل ماضٍ من أخوات ظنّ تنصب مفعولين ، والثاء فاعل زيدا مفعولها الأول وعالما مفعولها الثاني ، (وقول الشاعر :

حسب التقي والجود خير تجارة) ربما إذا ما المرء أصبح ناقلا

قاله لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من قصيدة من الطويل . اللّغة : حسب بمعنى تيقنت لا بمعنى صرت ذا حسب والتقي مصدر اتقى إذا اجتنب التواهي وامتنل الأوامر ، والجود الكرم ، والتجارة تغليب المال لنرض الربح ، ولراد بها هنا للكسب ، وخبرهنا للتفضيل فلذا استوى فيه للذكر وللؤث والافراد وضداه ، والرباح يفتح الراء والربح بكسرها واحد ، وفي القاموس : ربح في تجارته كعلم استنف ، والربح بالكسر والتحرّك ، وكسب اسم ماربجه اه ، والمرء مثلت للميم الانسان أو الرجل ولا يجمع من لفظه وسمع مرهون قاله في القاموس . والثاقل من قتل كغزخ فهو ثقيل ونقل اشتد مرضه ، وقد أتله المرض والنوم والوهم فهو مستقلّ قاله في القاموس . وفي العين ناقلا أراد ميتا ، لأن الأبدان تخف بالأرواح ، فإذا مات الانسان يصير ناقلا كالجناد .

الإعراب حسب فعل وفاعل حسب فعل ماضٍ بمعنى تيقنت من أخوات ظنّ تنصب مفعولين ، والثاء ضمير متصل في محل رفع فاعل التقي مفعولها الأول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والجود معطوف على التقي وخبر مفعول ثانٍ وهو مضاف وتجارة مضاف إليه ربما تمييز كما قاله الأزهري . وقال العين ربما تمييز : أي من حيث الربح ، والفائدة إذا ظرف لما استقبل من الزمان وما زائدة للرء مبتدأ أصبح فعل ماضٍ ناقص واسمها مستتر فيه جوازا تقديره هو ناقلا خبرها وعلامة نصبه فتح آخره . وجملة أصبح مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ . والعين تيقنت التقي والجود خير تجارة ربما إذا أصبح المرء ميتا . والشاهد في حسب حيث جاءت علامة عمل ظنّ تنصب مفعولين (وخلص عمرا شاخصا) وإعرابه خلت فعل وفاعل خال فعل ماضٍ من أخوات ظنّ والثاء فاعل وعمرا مفعولها الأول وشاخصا بمعنى مسافرا مفعول ثانٍ (وقوله تعالى - إنهم يرونه بعيدا ونراه قريباً -) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والماء ضمير متصل في محل نصب اسمها يرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون متصرف من رأى بمعنى ظنّ تنصب مفعولين والواو فاعل والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول وبعيدا مفعول ثانٍ ونرى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع مقتل الآخر بالالف متصرف من رأى بمعنى يتيقن من أخوات ظنّ تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن والماء ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول قربا مفعول ثانٍ (وقوله تعالى - فإن علمتموهن مؤمنات -) وإعرابه الفاء باعتبار ما قبلها إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه جز فعل ماضٍ في محل جزم فعل الشرط من أخوات ظنّ تنصب مفعولين والثاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والميم والواو علامة الجمع والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول والنون علامة جمع الاناث مؤمنات مفعول ثانٍ وعلامة نصبه الكسرة نياية عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (ونحو زعمت زيدا صديقا) وإعرابه زعمت فعل وفاعل زعم وفاعل زعم من أخوات ظنّ والثاء فاعل زيدا مفعولها الأول وصديقا مفعولها الثاني (وقول الشاعر :

و ربّ زيدا عالما
وقول الشاعر :

حسب التقي والجود
خير تجارة

وخلص عمرا شاخصا

وقوله تعالى - إنهم

يرونه بعيدا ونراه

قريباً - وقوله تعالى

- فإن علمتموهن

مؤمنات - ونحو

زعمت زيدا صديقا

وقول الشاعر :

زعمت شيئا ولست بشيخ [أما الشيخ من يدب ديبيا]

قاله أبوامية الحنفى واسمه أوس، وهو من قصيدة من الخفيف - اللغة: زعمت من الزعم، وهو القول بأن الشيء على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق والشيخ من استبانته فيه السبق أو من حسين إلى أواخر عمره. قاله في القاموس يدب يدب ديا وديبياً مثى على هيئته قاله في القاموس وقوله يدب بكسر الهمزة كالضبطه بذلك ابن علان في شرح الرياض - الاعراب: زعم فعل ماضٍ من أخوات ظن تنصب مفعولين والثاء علامة التأنيث والثون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول شيخاً مفعول ثانٍ الواو حرف عطف لست فعل وفاعل ليس فعل ماضٍ ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والثاء ضمير متصل في محل رفع اسمها بشيخ جار ومجرور خبر ليس في محل نصب وهو مجرور بحرف الجر الزائد حركة الت نصب فيه مقدرة وللنازع من ظهورها حركة للناسبة لحرف الجر الزائد إن حرف توكيد ونصب وما كافة، ويصح أن نقول إنما أداة حصر الشيخ مبتدأ من اسم موصول بمعنى الذى في محل رفع خبر يدب فعل مضارع وقاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ديبياً مفعول مطلق وعلامة نصبه فتح آخره والفتح ظاهر، والشاهد في قوله زعمت حيث جاء بمعنى الظن ولذا نصب مفعولين (وقوله تعالى - وجعلوا لللائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً -) وإعرابه الواو حرف عطف جعلوا فعل وفاعل جعل فعل ماضٍ بمعنى اعتقد تعمل عمل ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل لللائكة مفعولها الأول وإناثاً مفعولها الثانى والذين اسم موصول في محل نصب نعت لللائكة وهم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ عند ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والرحمن مضاف إليه والنظرف شبه جملة في محل رفع خبر وجهه للتبديد والخبر صلة للموصول لا محل لها من الإعراب والعائد هم .

(تنبيه) تخيل المسند بالآية للذكورة لجعل بمعنى اعتقد تبع فيه ابن هشام في الشنور ووقع في الكشف أن جعل في الآية بمعنى صبر، واعترضه أبوحيان فقال إنه غير صحيح لأنهم لم يصبروا إناثاً، وإنما ذكر بعض النحويين أنها هنا بمعنى صبر. وأجاب عنه الشمنى أنه ليس المراد التصيير بالفعل بل المراد التصيير بالقول، قال وقد نص الزعشرى على ذلك (وقول الشاعر :
قد كنت أحجو أباعرو أخا ثقة
حتى ألت بنا يوماً ملعات)

قاله تميم بن أبي مقبل، وقيل أبو سنبل الأعراى، وهو من البسيط - اللغة: حجوت فلاناً بمعنى ظننته والثقة للثمين وألم إلى الشيء، لم إلما إذا نزل والملعات النوازل جمع ملعة - الأعراب قد حرف تحقيق كنت فعل وفاعل كان فعل ماضٍ ناقص والثاء ضمير متصل في محل رفع اسمها أحجو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستتقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وقاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا وجهه الفعل والتفاعل في محل نصب خبر كان أبا مفعول أول وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وعمره مضاف إليه أبا مفعول ثانٍ وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وثقة مضاف إليه ولا يصح أن يتوّن أخا على أنه مفعول ثانٍ وعلامة نصبه فتح آخره وثقة نعت له بمعنى موثوق به أو ذا ثقة ولأن المصدر لا يثبت به إلا بالسباح نحو هذا الرجل عدل أو راح حتى حرف غاية بمعنى إلى ألم فعل ماضٍ والثاء علامة التأنيث بنا جار ومجرور في محل نصب على المعولية متعلقين بألم ويوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ملعات فاعل ألت وعلامة رفعه ضم آخره. والمعنى كنت أظن أباعرو أخاً موثوقاً به أرجح إليه عند احتياجي إليه إلى أن تزلت في النوازل المعظام

زعمت شيئا ولست

بشيخ

[أما الشيخ من يدب

ديبياً

وقوله تعالى - وجعلوا

لللائكة الذين هم عباد

الرحمن إناثاً - وقول

الشاعر :

قد كنت أحجو أباعرو

أخا ثقة

حتى ألت بنا يوماً ملعات

فلم يكن كما ظنته ، والشاهد في أحجوه حيث جاء بمعنى أظن فذلك نصب مفعولين ولم يذكر أحد من
التحذات أن حجاج يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك (وقول الآخر :

فلا تعدد للولي شريك في التني ولكن للولي شريك في العدم)

قاله النعمان بن بشير الأنصاري رضى الله عنهما ، وهو من قصيدة من الطويل . اللمة : الولي هنا
بمعنى الصاحب والحليف والتني بالكسر والتصرغى المال ، وأما بالكسر ولد فهو الصوت المطرب
وبالفتح والقصر التنيغ ، والعدم يضم العين وسكون الهمزة . الاعراب الفاء عاطفة لانهية تعدد
فعل مضارع مجزوم بلا نهائية وعلامة جزمه سكون آخره وحركه بالكسرة لالتقاء الساكنين
وفاعله مستتر فيه وجوب تقديره أنت متصرف من عد من أخوات ظن تنصب مفعولين الولي مفعول
أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور
شريك مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والكاف مضاف إليه في التني جار ومجرور
وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بشريك لأنه
فعليل بمعنى مشارك اسم فاعل ولكن الواو حرف عطف لكن حرف استدراك ونصب وما كافة
الولي مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور شريك
خبر والكاف في محل جر بالإضافة وفي العدم متعلق بشريك . والمعنى فلا تظن صاحبك وحليفك
شريك في المال ولكنه شريك في الفقر والحاجة ، والشاهد في تعدد حيث جاء بمعنى الظن فذلك
نصب مفعولين (وقوله :

فقلت أجرني أبا مالك والافهني امرأ هالكا)

قاله ابن همام السولي ، وهو من التقارب ويروي بدل قوله أبا مالك بلفظ أبا خالد . اللمة : أجرني بفتح
الهمزة وكسر الجيم من أجراره إذا أسنسه ، والهالك لثبت . الاعراب الفاء حرف عطف قلت فعل
وفاعله أجر فعل أمر والتون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به أبا منادى مضاف
حذف منه حرف النداء تقديره يا أبا وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من
الأسماء الستة وهو مضاف ومالك مضاف اليه وإلا الواو حرف عطف إن حرف شرط جازم وفعل
الشرط محذوف لأن أصله وإن لاتفعل فأدغمت إن في لا النافية وحذف فعل الشرط والفاء رابطة
لجواب الشرط هب فعل أمر مبني على السكون من أخوات ظن تنصب مفعولين والتون للوقاية والياء
ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول امرأ هالكا ثانياً هالكا نعت له . والمعنى قلت يا أبا مالك أجرني
وأعني وإن لم تجرني فظنني من الهالكين ، والشاهد في هب حيث جاء بمعنى ظن فذلك نصب مفعولين
(وقوله تعالى - تجددوا عند الله هوبخرا -) وإعرابه تجددوا جواب الشرط للتقدم في قوله تعالى - وما
تقدموا لأفسسكم من خير تجددوا - وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف التون لأنه من الأفعال الخمسة وواو
الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل عند ظرف مكان مفعول فيه متعلق بتجددوا وهو مضاف ولفظ
الجلالة مضاف إليه هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب خيرا مفعول ثان (وقوله تعالى - إنهم ألفوا
آبائهم ضالين -) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها ألفوا فعل
وفاعل ألفي فعل ماضٍ ينصب مفعولين والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل آباء مفعول أول وهو
مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة واليم علامة الجمع ضالين مفعول ثان وعلامة نصبه
الياء لأنه جمع مذكر سالم (ودريت) بفتح الدال مبنيًا للفاعل (زيدا قائما) وإعرابه دري فعل ماضٍ
بمعنى علم من أخوات ظن والتاء فاعل وزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان (وقول الشاعر :

وقول الآخر :

فلا تعدد للولي

شريك في التني

ولكن للولي شريك

في العدم

وقوله :

فقلت أجرني أبا مالك

والافهني امرأ هالكا

رقوله تعالى - تجددوا

عند الله هوبخرا -

وقوله تعالى - إنهم

ألفوا آباءهم ضالين -

ودريت زيدا قائما

وقول الشاعر :

دريت الوفي العهد يا عروفاً غشيط فان اغتباطا بالوفاة حميد

هو من الطويل . اللثة : دريت مبنى للجهول من درى إذا علم وله استعمالان أحدهما بالياء نحو - ولا أدرأكم به - ويمتنع إلى الضمير بالهمزة وأندرها أن يمتنع إلى اثنين بنفسه كما في البيت قاله العيني والوفى بمعنى الوافى يقال وفى فلان بالعهد وفاء ضد غدر والعهد لليثاق وعرو مرخمة عروة واغشيط أمر من الاغشباط . والنبطة : هو أن يمتنع مثل حال التنبؤ من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد وحيد بمعنى محمود . الاعراب دريت فعل وتائب الفاعل درى فعل ماضٍ مضارع الصيغة من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل وهى للفعول الأول لدرى والوفى مفعولها الثانى وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب للفعول والعهد بالرفع فاعل ويجوز نصبه إلى التشبيه بالمفعول به وجره بالإضافة وفاعل الصفة للتشبيه حينئذ ضمير مستتر جواز تقديره هو . قال العيني وأرجعها إلى نصب وأضفها الرفع له . والمراد بالرجحان والضعف من جهة المعنى كما يفيد كلامهم فى باب الصفة التشبيه يا عرو يا حرف نداء عرو منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى التفتح على لغة من ينتظر والفاء فصيحة ، ويقال فيها داخله فى جواب شرط مقدر إذا التقدير إذا دريت الوفى العهد فاغشيط فان الفاء حرف تعليل إن حرف تأكيد ونصب اغشيطا اسمها بالوفاة جار ومجرور نصب لغشيطا متعلق بواجب الحذف تقديره كأننا حميد خبر إن . قال العيني الوفاء متعلق بالخبر أى حميد أى بوفاء العهد . والمعنى يا عروة قد علمت حال من يوفى بالعهد تمنى أن مثل ذلك لأن النبطة بمثل ذلك محمودة ، والشاهد فى قوله درى حيث جاءت بمعنى علم فذلك نصب مفعولين (وقول الشاعر :

تعلم شفاء النفس تهر علوها فبالغ بلفظ فى التحيل والسكر)

قاله زيد بن يسار . وهو من الطويل . اللثة : تعلم أمر بمعنى أعلم والشفاء بكسر الشين الصيغة والدواء والبرء من السقم والتهر الغلبة والدواء ضد الصديق واللفظ ضد العنف والتحيل كالاتيحال الحذق وجودة النظر والسكر الحذبة . الاعراب تعلم فعل أمر مبنى على السكون يعمل عمل ظن ينصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت شفاء مفعول أول وعلامة نصبه فتح آخره تهر مفعول ثانٍ وهو مضاف وعدو مضاف إليه وهو مضاف والماء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة وقوله فبالغ الفاء حرف عطف على تعلم بالغ فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وما بعدها ظاهر . والمعنى أعلم شفاء النفس تهر العلو وذلك بأن نبأ عن خديته والاتيحال فى دفعه بالممكن ، والشاهد فى تعلم بمعنى أعلم حيث نصب مفعولين (وإذا كان ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف) وحجا بمعنى قصد ووجد بمعنى حزن أو حقد وزعم بمعنى كفل أو بمعنى قال ، وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعان آخر غير قلبية وحينئذ (لم تعد إلا إلى مفعول واحد) لأن نصبها إلى مفعولين إنما كان بالنظر لاختصاصها للجزأين البدأ والخبر فإذا كانت قد وضعت لمعى آخر لا يقتضى إلا أمراً واحداً وجب أن لا تمتد إلى واحد لأن الامتد إلى أمر معنوى فتعد متعلفه وإفرادها أمراً واحداً بحسب المعنى (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته) لأن الاتهام لا يقتضى إلا شيئاً واحداً ومعنى الاتهام أن تجعل شخصاً موضع الظن الذى تقول ظننت زيدا أى ظننت به أنه فعل سيئاً وكذا اتهمته قاله اللغامي ومن عجز ظن بمعنى اتهم قوله تعالى - وما هو على التيب بنطين - بالظاء المشالة فى قراءة الأكثر أى بهم وقرأها نافع بنطين بالضاد الساقطة أى يحيل (ورأيت زيدا بمعنى أبصرته) وذلك لأن الإبصار إنما يقتضى واحداً ، واختلفوا فى رأى الحلبية فألقها الأكثرون

دريت الوفى العهد

يا عرو فاغشيط

فان اغتباطا بالوفاة

حميد

وقول الشاعر :

تعلم شفاء النفس تهر

عدوها

فبالغ بلفظ فى

التحيل والسكر

وإذا كان ظن بمعنى

اتهم ورأى بمعنى

أبصر وعلم بمعنى عرف

لم تعد إلا إلى مفعول

واحد نحو ظننت زيدا

بمعنى اتهمته ورأيت

زيداً بمعنى أبصرته

برأى العلمية في التعمد لاثنتين من جهة أن كلامهما إدراك بالباطن كقول الشاعر :

أراهم رفقتني حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزلا

فهم مفعول أول ورفقت بضم الراء وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا ولا تختص الرؤيا بمصدر الحسية بل تقع مصدرا للبصرية كقوله تعالى - وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس - قال ابن عباس : هي رؤيا عين والأكثر في مصدر البصرية (وعلمت للسئلة بمعنى عرفت) ومنه قوله تعالى - والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا - أي لاتعرفون شيئا ، وذلك لأن لفظ المعرفة وضع للتعلم بالشيء نفسه فمعنى قوله علمت زيدا عرفته في نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة قاله ابن الحاجب في شرح الفصل وخالفه الرضى فقال لا يشوم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فإن معنى علمت أن زيدا قائم وعرفت أن زيدا قائم واحد إلا أن عرف لاتصحب جزأى الاممية كما تنصبهما علم لافرق معنوي بل هو موكل إلى اختيار العرب قائمهم قد يتصور أحد اللساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر اه قال الصائى قال بعضهم وهذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان ومفعول بعض أهل الأصول واليزان ، ولبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالكليات والبركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط . قال في شرح الطالع : ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم تعدى إلى مفعولين وعرف تعدى إلى واحد فتأمل اه .

(النوع الثاني) من الأفعال الناصبة للبند والخبر على أنهما مفعولان لها (أفعال التصيير)

سميت بذلك لدلتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة أخرى وفي كون مفعولي هذه الأفعال مبتدأ وخبرا في الأصل كالقيد كلام ابن مالك وابن هشام والرضى وغيرهم بحث لأن مفعولها متضاران مفعولان وخارجا فلا يصح ادعاء كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحاد البند والخبر في الخارج وإن اختلفا في القهوم ، ويبين ذلك أنك تقول صبرت النفي فقيرا والعلوم موجودا وصدق الأول على الثاني في الثابتن متنع . وأجاب بعض المحققين عن هذا بأنه لاتزاع في أن الأفعال الناصبة من دواخل البند والخبر ولا تزاع في صحة قولهم صار النفي فقيرا والعلوم موجودا مع جريان ما ذكره ، فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك فتأمل (نحو جعل) ومنه قوله تعالى - ويجعلون لله ما يكبرون - وقوله تعالى - وجعل منهم القردة والخنازير - فالمرور فيهما مفعول ثان وما بعده مفعول أول وقس به ما أشبهه وإنما يقدر المرور مفعولا أول لأن الفعل الأول في محل البند والمفعول الثاني في محل الخبر والبند لا يكون جاريا ومجرورا (وردة) كقول الشاعر :

فردة شعورهن السود بيضا وردة وجوههن البيض سودا

(واتخذ) ويقال فيه اتخذ نحو - اتخذت عليه أجرا - وفي قراءة لاتخذ (وصير) ومثله : أصارهما منقولان من صار إحدى أخوات كل نقل الأول بالتضعيف والثاني بالهمزة كقول الشاعر :

ولبت طير بهم أبابيل قصير ومائل كصف ما كول

(ووهب) غير منصرف فلا يستعمل إلا بصيغة الماضي كالتالي الآتي وإتيان للصف بنحو في أولها للإشارة إلى عدم إحصائها فبدأ ذكر فقد عد بعضهم منها ترك ، نحو قوله تعالى - وتركهم في ظلمات لا يبصرون - قال في النفي : إن فسر ترك بصير فالظرف مفعول (١) ولا يصحرون مفعول ثان تكرر كما يشكر الخبر والظرف مفعول ثان وإجمله بعده حال اه وقال ابن عتقاء : زاد بعضهم في أفعال التصيير ضرب مع لثل نحو ضربت هذا الكلام مثلا ، وفي نحو ضربت القصة خاتما والطين خرقة وبعضهم خلق وجزم به السيوطي في شرح النقاية نحو - وخلق الإنسان ضعيفا - وفي الارتشاف

وعلمت السئلة بمعنى عرفت .

(النوع الثاني) أفعال التصيير نحو جعل ورده واتخذ وصير ووهب

(١) هكذا بالأصل ولعل الكلام فيه حذف تقديره إن فسر ترك بصير فمفعوله الأول الضمير والظرف بمعنى الجار والمجرور مفعوله الثاني الخ والواو في قوله بعد والظرف بمعنى أو ليكون وجها ثانيا في الاعراب اه مصححه

لا أعلم غويا ذهب إلى أن خلق تتمدى إلى اثنين فلا يكون من هذا الباب . قال جمع متأخرون :
وقد يضمن للمدى لو احدى معنى غير وتعمل من أفعاله فتقول فحوت وسط . البار غرا و بنيت البار
مسجدا وقطعت الثوب قبيحا وصنعتة عمامة : أى صيرت في كلها . قال ابن عنتاه : وهو قوى ، وقد
أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أمثلة ما ذكره من أفعال التصيير على الترتيب بقوله (قال الله تعالى
- فجعلناه هباء منثورا -) وإعرابه الفاء باعتبار ما قبلها جبل فعل ماض من أفعال التصيير تنصب
مفعولين وثا ضمير متصل في محل رفع فاعل والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول هباء مفعول
ثان منثورا نعت (وقال تعالى - يردونكم من بعد إيمانكم كفارا -) وإعرابه يردون فعل مضارع
مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الحسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل
منصرف من ردة من أفعال التصيير تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول
والليم علامة الجمع وكفارا مفعولها الثاني وحالة من بعد إيمانكم في محل نصب على الحال من الواو في
يرون متعلق بواجب الخلف (وقال الله تعالى - وأخذ الله إبراهيم خليلا -) وإعرابه الواو حرف
عطف اتخذ فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين الله فاعل إبراهيم مفعول أول خليلا مفعول
ثان (ونحو صيرت العين خرفا) وإعرابه ظاهر ، وفي القاموس الحذف بحركة الجرار وكل ما عمل من
طين وشوى بالتار حتى يكون غارا (وقالوا) أى في العاء (وهبني الله فداءك) أى صيرني فداء
لك أتيك السوء بنفسى ، وفي القاموس فداء يفديه فداء وفداء يفتح والفداء ككساء وكلمى وإلى اه
فأفاد كلامه أن قوله فداءك بالثاء والتصير .

(تنبيه) بعض أفعال التصيير قد تأتي لعان آخر غير التصيير كاتخذ بمعنى خلق أو صنع فتنبه
مفعولا واحدا فقط كقوله تعالى - وقالوا اتخذ الله ولدا - وقيل إنها في الآية بمعنى صير وإن المفعول
الثاني محذوف : أى اتخذ الله بعض الموجودات ولدا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (واعلم أن لأفعال
هذا الباب ثلاثة أحكام) تخص بها بل أربعة الثلاثة المذكورة . والرابع أنه يجوز في الأفعال القلبية
للتصير ورأى الحليمية والبصرية أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدتين : أى بأن
يكون مرجع الضميرين شيئا واحدا مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا وقوله تعالى - إن الإنسان
ليظنى أن رآه استغنى - أى أن رأى نفسه ، وقوله تعالى - إني أراي أعصر خمرا - إني أراي
أحمل فوق رأسي خمرا - وقوله تعالى - رأيتهم لى ساجدين - وقول عائشة رضى الله عنها « لقد
رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومائتا من طعام إلا الأسودان » قال الزمخشري وغيره :
وأجرت الحرب عمت وقدت جرى أفعال هذا الباب لأنهما ضد وجدت غملت على ضدعا ولا بد
في حمل الشيء على ضده ، وذلك كقول الشاعر :

فلمت على ما كان مني فقدني كما ينسم النيون حين يبع

وقول الآخر :

خذا حنرا يا جلفي فاني رأيت جران العود قد كاد يصلح

لقد كان لي عن ضربتين عشتي وهما ألقى منهما مترحز

بخلاف سائر الأفعال فلا يقال ضربتني بل يدل فيها إلى لفظ نفس مضاف إلى ذلك الضمير فتقول
ضربت نفسي والفرق بين الأفعال القلبية وغيرها أن علم الشخص بنفسه أكثر فساد فيها ذلك
بخلاف غيرها لتمام فعل الفاعل فيها بغيره إذ قل يماضرب الشخص نفسه (الأول الاعمال) وهو
نسبها الجزاين (وهو الأصل وهو واقع في الجميع) أى في جميع أفعال هذا الباب الجامدة منها

قال الله تعالى - فجعلناه
هباء منثورا - وقال
تعالى - يردونكم من
بعد إيمانكم كفارا -
وقال الله تعالى - واتخذ
الله إبراهيم خليلا -
ونحو صيرت العين
خرفا وقالوا وهبني
الله فداءك .

واعلم أن لأفعال هذه
الباب ثلاثة أحكام :
الأول الاعمال وهو
الأصل وهو واقع
في الجميع .

والتصرف القلي والتصغير ويختص الحكمان الآتيان بالحكم الذي زده بالقلبي التصرف وقد
يعرض الحكم الأخير: أعني التطبيق لكل فعل يدل على الشك أو يفسد معنى العلم وإن كان قاصرا
كاستأق الإشارة إليه إن شاء الله تعالى (الثاني الانهاء وهو إبطال العمل لفظا وعلا) فيبقى
مدخولها على إعرابه قبل دخولها وتبقى على معناها في إعادة الظن أو العلم وذلك (لنصف العامل)
القلي التصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدأ والخبر أو تأخره عنهما (نحو زيد ظننت
قائم) هذا مثال لتوسطه. وإعرابه زيد مبتدأ وقائم خبره وظننت فعل وفاعل (وزيد قائم ظننت)
وهذا مثال لتأخره. وإعرابه زيد مبتدأ وقائم خبره وظننت فعل وفاعل والفعل للفعل وفاعله حينئذ
بمثلة الظرف إذ معناه زيد قائم في ظني ولا عمل للفعل أصلا قاله ابن علقم (وهو) أي الانهاء (جائر
لا واجب) لأن سببه لا يقتضي ذلك ولا يمنع لأنه أمر اختياري راجع إلى التكلم وجعل أبو حيان
لجواز الانهاء شرطين: الأول أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو زيد ظننت قائم وزيد قائم
ظننت فانه حينئذ لا يجوز للانهاء ولا يجوز الاعمال. الثاني أن لا ينفذ نحو زيد منطلقا لم أعن وزيدا
لم أعن منطلقا فانه لا يجوز فيه إلا الاعمال ولا يجوز الانهاء لأنه يتعين بناء الكلام على الظن للفعل
(والإناء) العامل (للتأخر) عن المفعولين (أقوى من إعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر
(والتوسط) أي والعامل للتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم (بالعكس) أي فاعله أقوى
من الفاعل لأنه عامل لفظي فهو أقوى من الابتداء لأنه عامل معنوي، وهذا ملجزم به ابن هشام في
التوضيح والشذور وهو الأصح، وقيل بما في التوسط سواء جزم به في شرح القنطري وصححه المرادي
(ولا يجوز إناء العامل للتقدم) على مفعوليته لأن مقتضى العمل إذا تقدم كان أقوى منه إذا تأخر
(نحو ظننت زيدا قائما) فلا يجوز أن يقال ظننت زيد قائم برضهما (خلافا للحكويين) والأخفش
في إجازة الانهاء مع تقدم العامل مستدلين بنحو قول الشاعر:

كذلك أدبت حتى صار من خلقني آني وأيت ملاك الشيمة الأدب

وقول كعب بن زهير:

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

وأجيب بأن ذلك على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل وهو الأقرب الأصح كما قال البسامي وغيره فهو
مفعول أول والجملة مفعول ثان أو على تقدير لام الابتداء للعلقة عن العمل كما قال سيبويه أو من
الانهاء على قبح كما قاله الخبيص وابن مالك وقضية كلام المصنف وجوب الاعمال عند تقدم العامل
وإن تقدم على الفعل شيء كفي، وهو رأي لبعضهم والجمهور على أنه متى تقدم على الفعل للفعل
السابق على المفعولين ما يتعلق بشأنيهما فالاناء جائز وإن كان أضعف من الاعمال (الثالث) من
أحكام أعمال هذا الباب (التعليق) العامل القلي للتصرف والحق به في التعليق على الأصح لكن
مع الاستفهام خاصة أبصر نحو - فتبصر ويبصرون - وتفكر كقوله تعالى - أولم يتفكروا
ما يصاحبهم من جنة - وسأل نحو - يسألون أين يوم الدين - وزاد ابن خروف نظر نحو
- فليظنر أي أركم طعاما - ووافقه ابن مالك وابن عصفور بل قال ابن مالك مقابرة للذكورات
بما له تعلق بفعل القلب يجوز تطبيقه (وهو إبطال العمل) وجوبا كاسيأتي (لفظا) فلا يظهر
النصب في مفعوليها بل يكونان مرفوعين لفظا على أنهما مبتدأ وخبر (لا عملا) أي فلا يبطل
العمل مع التعليق في العمل بل تكون الجملة المعلق عنها العامل في محل نصب بإسقاط حرف الجر إن
تعدى بالحرف نحو - أولم يتفكروا - ويسألون أين يوم الدين - لأنه يقال فكرت فيه وسألت

الثاني الانهاء وهو
إبطال العمل لفظا
وعلا لنصف العامل
بتوسطه نحو زيد
ظننت قائم وزيد قائم
ظننت وهو جائر
لا واجب والإناء
أقوى من إعماله
والتوسط بالعكس
ولا يجوز إناء العامل
التقدم نحو ظننت زيدا
قائما خلافا للحكويين
الثالث التعليق وهو
إبطال العمل لفظا وعملا

عنه وفي موضع المفعول به إن تعدى العامل إلى واحد نحو عرفت من أربك وسادة مسد مفعوله إن تعدى إلى اثنين كالأثلة الآتية في كلام الصنف وبدل اشتال من للتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد نحو عرفت زيدا أبو من هو فإن قدرته بدل كل جاز ولكن على حذف مضاف : أى عرفت أمره وفي موضع الثاني إن تعدى لاتين ووجد الأول نحو علمت زيدا أبوم من هو بناء على أن ذلك يسمى تعليقا وفيه خلاف سأذكره على قول اللحن فالتعليق واجب إلى آخره ويجوز العطف على محل الجلة للمعلق عنها بالنصب كقول الشاعر :

وما كنت أدري قبل عزة مال بكيا ولا موجعت القلب حتى تولت

روى نصب موجعات بالكسر عطف على محل ما البكا لأن العامل إنما أتى لفظا لاعلا ، فلها سمي تعليقا أخذنا من المرأة المعلقة ، وهى التى أساء زوجها عشرتها فلا هى متوجة ولا مطلقة ، قال الناصى وإنما يعطف على محل الجلة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجلة فتقول علمت زيدا قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت زيدا قائم وعمرا لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجلة فإذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجلة صح أن يتعلق به وإلا فلاه في التصريح اه (لجى ، ماله صدر الكلام بعده) أى بعد العامل (وهو) أى الذى له صدر الكلام (لام الابتداء) فان لما صدر الكلام إلا في باب إن لأنها فيه مؤخره من تقديم ، ولما تسمى الزحلفة بالثاقف والفاء كأمى (نحو) ظننت زيدا قائم وإعرابه ظننت فعل وفاعل اللام لام الابتداء زيد مبتدأ قائم خبره والجلة في محل نصب سادة مفعولى ظنن وإنما يظهر النصب في الجزأين لأن لام الابتداء لصدارتها لا يخطأها العامل لمن حيث اللفظ روى ماله الصدر ومن حيث المعنى روى العامل فكانه باقى على عمله لأن معنى ظننت زيدا قائم ظننت قيام زيد وهذا هو معنى ظننت زيدا قائما .

لمضى ماله صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء نحو ظننت زيدا قائم وما الإنافية كقوله تعالى - لقد علمت ما هؤلاء ينطقون - ولا النافية نحو علمت لازيدا قائم ولا عمرو وإن النافية نحو علمت إن زيدا قائم وهزمة الاستفهام نحو علمت أن زيدا قائم وعمرو

(تنبيه) الحق جماعة منهم ابن مالك وابن هشام في القطر والتوضيح لام القسم بلام الابتداء في إيجاب تعليق العامل نحو علمت والله ليقومن زيد (وما النافية كقوله تعالى - لقد علمت ما هؤلاء ينطقون -) وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم فقتر قد حرف تحقيق علمت فعل وفاعل ما نافية ها للتنبيه أولاء اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ينطقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سادة مفعولى علمت (ولا النافية نحو علمت لازيدا قائم ولا عمرو) وإعرابه ظاهر وجملة لازيدا قائم من المبتدأ والخبر في محل نصب سادة مفعولى علمت (وإن النافية نحو علمت ان زيدا قائم) فان نافية وزيد مبتدأ وقائم خبره والجلة في محل نصب قضية صنيع الصنف أن ما وإن ولا النافيات يعلق بها العامل مطلقا من غير تقييد بكون كل منها واقعا في جواب القسم وهذا هو الذى عليه الجمهور كما قال ابن عفاة وشرط ابن هشام في لا وإن أن يكونا في جواب القسم ولو مقتررا كقوله تعالى - وتظنون إن لبثتم إلا قليلا - وعلمت لارجل قائم ، وقد علل الأرضى كون كل من حروف النفي الثلاثة معلقا للعامل بقوله أما ما وإن فلازم وقوعهما في صدر الجمل وضعا وأما لا النافية الداخلة على الجلة الاسمية فانها لا التبرئة للشاعرة لان للسكورة اللازم دخولها على الجلة اه (وهزمة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو) وإعرابه علمت فصل وفاعل وهزمة للاستفهام زيد مبتدأ قائم خبره أم حرف عطف عمرو معطوف على ما قبله واستشكل تعليق العامل بالاستفهام في نحو هذا المثال من حيث أن العلم بالشيء يناق ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به ، وأجاب عنه ابن هشام في الفتى بأنه على

تقدير مضاف : أى جواب أريد عندك أم عمرو والتحقق ما قال بعضهم إن متعلق العلم هنا هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة بجماع الجهل بطرفها ضرورة فلا حاجة إلى تقدير ، بل التحقيق أن متعلق العلم هو النسبة إلى أحدهما وبهما ومتعلق الجهل النسبة إليه معينا وشان ما بينهما اه (وكون أحد للفعولين) الأول أو الثاني (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) وإعرابه علمت فعل وفاعل علم فعل ماضٍ والثاء فاعل أى اسم استفهام مبتدأ وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والماء مضاف إليه واللم علامة الجمع أبوك خبره وجملة اللبتدأ والخبر فى محل نصب ساذة مسدّ مغعولى علم ، ومثل ذلك ما إذا كان اسم الاستفهام فضلة نحو - وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون - فأى منصوب على الصدرة والتائب له ما بعده : أى ينقلبون أى انقلاب ولا يصح أن يكون منصوبا بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ، ومن العلاقات العامل كم وكأين الخبرتان نحو - ألم يروا كم أهلكتنا قبلهم من القرون - ولعل نحو - وإن أدرى لعله فتنة لكم - وكأنّ بشديد التنون علمت كأن زيدا أسد ورب علمت رب مولود بلا أب وليت حيث تركب معها كلام صحيح وإن للكسورة الشديدة على رأى سيبويه لكنها إنما تعلق جواز لا وجوبا على الصحيح والجمهور يقتضون بعدها لام الابتداء وأدوات الشرط لها الصدر فيجب معها التعليق نحو ظننت لولا زيد لم تنجح وحسبت من يكرمنى تكرمه وعلمت إذا جاء زيد جاء أبوه وكل حرف يلتقى به القسم فله الصدر فيكون من العلاقات (فالتعليق) للعامل (واجب إذا وجد شئ من هذه العلاقات) التقدمة بخلاف الانفاء فانه جائز ، وقد تبين ما مقتضاه أن الفرق بين الانفاء والتعليق من جهة أن العامل للمنى لا يعمل له البتة لا فى اللفظ ولا فى المحل وأن العامل للعلق له عمل فى المحل لا فى اللفظ ، وقضية كلامه أن التعليق واجب مطلقا ، واستثنى بعضهم صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب وهى ما إذا كان الاستفهام فى المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو فان انصب فى ذلك جائز بل هو الأجود ، ولهذا جزم الزحشرى بمنع تسمية مثل هذا تعليقا فقال فى تفسير قوله تعالى - ليلوكم أيكم أحسن عملا - إن هذا لا يسمى تعليقا وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يمسّد مسدّ للفعولين معا اه (ولا يدخل التعليق ولا الانفاء فى شئ من أفعال التصير) لأنها إنما جاءت فى أفعال القضاة لضعفها من حيث إنه لم يظهر تأثيرها المعنوى إذ هى أفعال باطنة بخلاف أفعال التصير فانه يظهر أمرها فى الأغلب وكذلك الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول فانه لا يجزى فيها (ولا فى قلى جامد) لعدم تصرفه (وهو انان هب وتعلم) بمعنى أعلم (فانها ملازمان صيغة الأمر) فلا يأتى منهما غيرها (وما عداهما من أفعال الباب) قلبية وتصيرية (يتصرف) بآباء التجنبه أوله (يأتى منه المضارع والأمر وغيرها) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (لا وهى من أفعال التصير فانه ملازم لصيغة الماضى) فلا يأتى منه مضارع ولا غيره ، واحترز بقوله من أفعال التصير عن وهب بمعنى أعطى وملك فانه يأتى منه المضارع نحو يهب والمصدر نحو هبة واسم الفاعل نحو وهب واسم المفعول نحو موهوب (و) ثبت (تصاريف) التى هى المضارع وما بعده (ما) ثبت (لحق مما تقدم من الأحكام) فان كان الفعل قلبيا ثبت تصرفاته الأعمال والانفاء والتعليق وإن كان من أفعال التصير ثبت تصرفاته العمل فقط (وتقدمت بعض أمثلة ذلك) أى بعض أمثلة تصاريف هذه الأفعال فما تقدم بعض أمثلة المضارع ومثال إعمال المصدر نحو أعجبنى ظنك زيدا قائما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا عالما ومثال الانفاء نحو زيد ظنى قائم وزيد قائم أنا ظان والتعليق نحو أنا ظان ما ز يد قائم وأعجبنى ظنك ما ز يد قائم (ويجوز

وكون أحد للفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك فالتعليق واجب إذا وجد شئ من هذه العلاقات ولا يدخل التعليق ولا الانفاء فى شئ من أفعال التصير ولا فى قلى جامد وهو انان هب وتعلم فانه بوب وتعلم فانه ملازمان صيغة الأمر وما عداهما من أفعال الباب يتصرف يأتى منه المضارع والأمر وغيرها إلا وهى من أفعال التصير فانه ملازم لصيغة الماضى وتصاريفه ملحق مما تقدم من الأحكام وتقدمت بعض أمثلة ذلك ويجوز

حذف للفعولين) وكذا حذف أحدهما في باب أعطى وكما مما تنابر مفعولاه ولو لم يدل على ذلك دليل تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وذلك لأنه لا ربط بين مفعوليه بخلاف أفعال القلوب فإنه يجوز فيها حذف للفعولين بالإجماع (أو حذف (أحدهما) الأول أو الثاني مع بقاء الآخر كجمهور رأى الجمهور لكنه قليل، ولذا منعه ابن ملكون ولكن إنما يجوز حذف للفعولين أو أحدهما (لدليل) يدل على المحذوف فيكون المحذوف حيث اختصاراً، أما لغير دليل ويقال له المحذوف اختصاراً بالفاظ بدل الخاء فلا يجوز حذف مفعولي أفعال القلوب ولا حذف أحدهما مع بقاء الآخر فلا تقول حسبت زيدا ولا تذكر متطلقاً مثلاً وتسكت لفقد ما عقدت عليه حديثك وذلك لأن للفعولين في المعنى مبتدأ وخبر وكلا لا يصح قطع البتداء عن الخبر ولا الخبر عن البتداء فكذا هذا المفعولان ولأنهما بمنزلة اسم واحد لأن مضمونهما معا هو للفعول به في الحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (نحو - أين شركائي الذين كنتم تزعمون-) هذا مثال حذف للفعولين لدليل. وإعراجه أين اسم استفهام في محل رفع مبتدأ شركائي خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقترنة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف وباء النفس مضاف إليه الذين اسم موصول في محل رفع صفة كنتم كان واسمها وجملة تزعمون في محل نصب خبر كان ومفعولاً تزعمون حذفاً لدليل والتقدير كما قال المصنف (أى تزعمونهم شركاء) هكذا في نسخ هذا المتن بحذف باء النفس وهكذا رأيته في النصريح على التوضيح. قال في اللئى: والأولى أن يجعل التقدير أنهم شركاء لأن الغالب في زعم أن لا تدخل على صريح للفعولين ولأنها لم تستعمل في القرآن إلا دخلة على أن وصلتها اه (وإذا قيل لك من ظننته) بفتح التاء للخطاب (قائماً فتقول) في جوابه (ظننت زيدا) هذا مثال حذف أحد المفعولين وهو للفعول الثاني لدليل فزيد مفعول أول وللفعول الثاني محذوف تقديره كما قال المصنف (أى ظننت زيدا قائماً) حذف قائماً لدلالة السؤال عليه ومثال حذف للفعول الأول قوله تعالى - ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم - نظيراً بالنصب مفعول ثانٍ لتحسبن وللفعول الأول محذوف تقديره لا تحسبن بخلافهم هو خيراً (وعده صاحب الجرومية) وقد مر ذكر اسمه وضبط الجرومية في صدر الكتاب فليرجع إليه (من هذه الأفعال الناصبة للبتداء والخبر سمعت) إذا دخلت على ما لا يسمع كالأشياء الآتية أما إذا دخلت على ما يسمع قائماً إنما تنعني إلى واحد فقط بخلاف نحو سمعت القرآن وسمعت الحديث وسمعت الكلام (تبعا للأخفش) وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، وهو المراد إذا أطلق وإلا فهو لقب لأحد عشر نحوياً كما في المزمع للسيوطي (ومن واقفه) على ذلك كافي على الفارسي (ولابد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع) واشتراط ما ذكر منقول عن أبي حيان (نحو سمعت زيدا يقول كذا) فإن قوله يقول كذا مما يسمع بخلاف ما لو كان مفعولها الثاني مما لا يسمع نحو سمعت زيدا يخرج إذا خرج لا يسمع. وإعراجه اللال سمعت فعل وفاعل مع فعل ماضٍ والثناء فاعل وزيدا مفعول أول يقول فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو كذا جار ومجرور والكاف حرف جر وزا اسم إشارة في محل جر بالكاف وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثانٍ سمعت بناء على أنها ملحقة بأفعال القلوب (وقوله تعالى - سمعنا في يذكركم-) وإعراجه سمعنا فعل وفاعل في مفعول أول والفتحة فيه مقترنة على الألف لأنه اسم مقصور وجملة يذكركم من الفعل والفاعل المستتر جوازاً للفعول وهو الهاء في محل نصب مفعول ثانٍ لسمعنا، وهذه الآية هي التي احتج بها الأخفش ومن

حذف للفعولين أو
أحدهما لدليل نحو
- أين شركائي الذين
كنتم تزعمون - أى
تزعمونهم شركاء. وإذا
قيل لك من ظننته
قائماً فتقول ظننت
زيداً أى ظننت زيدا
قائماً وعدة صاحب
الجرومية من هذه
الأفعال الناصبة للبتداء
والخبر سمعت تبعا
لأخفش ومن واقفه
ولابد أن يكون مفعولها
الثاني جملة مما يسمع
نحو سمعت زيدا يقول
كذا وقوله تعالى
- سمعنا في يذكركم -

تبعه ولا حجة لهم فيها كاستعرفه (ومنهب الجمهور) من التبعة (أنها فعل متعّد إلى) مفعول (واحد) لأنها من أفعال الحواس وهي لا تتعدى إلا إلى واحد (فإن كان) أى ذلك الواحد الذى تمتت إليه (معرفة كالتال الأول فالجمله التى بعدها) وهى جملة تقول (حال) أى فى محل نصب على الحال من ذلك للفعل الواحد لأن الجمل يعد للعارف أحوال (وإن كان نكرة) كما فى الآية التى احتج بها الأخفش (فالجمله) وهى جملة يذكرهم فى محل نصب على أنها (صفة) لأن الجمل يعد النكرات صفات (والله أعلم) وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح .

(نقطة) يحكى بالقول وفروعه من الماضى والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول الجملة الفعلية عند جميع العرب نحو - قالوا سمعنا فنى ، والقائلين لاخوانهم هلم إلينا - وكذا الاسمية عند بعضهم نحو قولك الله ربنا إقرارا بالربوبية فلا يعمل فى جزأها شيئا كما يعمل الظن بل تكون الجملة فى محل نصب مفعول به وينصب به المفرد المؤنث معنى الجملة كالحدث والصفة والشعر والخطبة والكلام نحو قلت كلاما حقا وأشعرا حسنا والمفرد المذكر به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة : أى هذا اللفظ ، وعلى هذا بن الزجاجى قوله فى كتابه للسعى بالجمل وإنما قلنا الكل والبعض ، وأجاز الزعخشري فى يقال له إبراهيم أن يكون إبراهيم مفعول مالم يسم فاعله . قال ابن مالك : رجع الزعخشري هذا الاعراب على إعرابه منادى أو خبرا : أى هذا إبراهيم لسلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما وألحقت سليم القول فى العمل بظن مطلقا وغيرهم بخصه بما إذا كان بلفظ المضارع المخاطب الحاضر بعد الاستفهام المتصل به أو للتفصل بطرف أو مجرور فإن عدم شرط رجوع إلى الحكاية وفى ذلك يقول ابن مالك فى الألفية .

وكتظن اجعل تقول إن ولى مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو ظرف أو حمل وإن ببعض ذى صلت يحتمل
وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم نحو قل ذا مشفقا

ولا يلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه كالنداء والاعتراف ونحوها فإذا قلت دعوت زيد عجل وناديت أقبل وأخبرت زيدا قائم فليست جملة عجل وأقبل وزيد قائم فى محل نصب على أنها حكيمة بدعوت وناديت وأخبرت بل ينوى معها القول فتكون تلك الجمل حكيمة بقول محذوف : أى دعوت زيد أقبل عجل وناديت قلت له أقبل وأخبرت قلت له زيد قائم والكوفيون يميزون الحكاية بما فى معنى القول ولا يقدرون معه قولا . قال ابن مالك : والصحيح مذهب البصريين . وإعلم أنه قد تدخل حمزة النقل على علم ذات للمفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل أولها الذى كان قبل دخول حمزة النقل فاعلا والأخيران أصلهما للبتداء والخبر فإذا قلت علم زيد عمرا فاضلا ثم أتيت بجمزة النقل وقلت أعلمت زيدا عمرا فاضلا ونصبت بالفعل ثلاثة مفاعيل صار أولها الذى كان فاعلا وهو زيد فى هذا المثال مفعولا أول فيجوز حذفه والاقصاء عليه ، وأما الثانى والثالث فكهما بعد النقل كحكيمة قبله من جواز الحذف اختصارا وعدمه اقتصارا والتعليق والالناء وألحق بأعلم وأرى أنبا ونبا وخبر وأخبر وحديث وأدرى على الأصح ، ومنه قوله تعالى - وما أدراك ما الحاقة - لكنها علق عن الأخيرين .

ومنهب الجمهور أنها فعل متعّد إلى واحد فإن كان معرفة كالتال الأول فالجمله التى بعدها حال وإن كان نكرة فالجمله صفة والله أعلم

تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى ، وأوله : باب النصب

الكتاب الكبير

شرح

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل
من أعيان القرن الثالث عشر الهجري

على

متممة الأجرومية

تأليف

الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب
رحمهما الله تعالى آمين

وبالهامش : منحة الأجرومية المذكورة

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

تَمَلَّكُوا الرِّيَّةَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ

(حديث مريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب النصب

باب النصب

من الأسماء

النصب خمسة

عشر وهي للفعول
به ومنه النداء كما
سيأتي بيانه وللصدر
ويسمى للفعول المطلق
وطرف الزمان وطرف
المكان ويسمى مفعولا
فيه والفعول من أجله
والفعول معه والشبه
بالمفعول به والحال
والتمييز والستنى وخبر
كان وأخواتها وخبر
الحروف الشبيهة بليس
وخبر أفعال المقاربة
واسم إن وأخواتها
واسم لا التي تأتي الجنس

جمع منصوب أى اسم منصوب لاجع منصوبة وجمع بالالف والتاء لأنه صفة للمذكر لا يعقل ، وقيل
إنه جمع منصوبة أى كلمة منصوبة ، وهي كل ما اشتمل على عمل الفعولية ، وهو الفتحة والكسرة
والألف والياء (من الأسماء) خاصة أما للنصب من الأفعال فذكرها في غير هذا الباب (النصب)
أى من الأسماء كثيرة أوصلها بعضهم إلى ستة وعشرين والذكر هنا (خمس عشرة) منصوبا
(وهي) على سبيل الإجمال والتعداد (الفعول به) نحو ضربت زيدا - وخلق الله السموات - (ومنه)
مفعولا ظن ومفاعيل أعلم و (النداء) بجميع أفعاله حتى انتهى على الضم لأنه في محل نصب
(كما سيأتي بيانه) في عمله (و) ثانيا (للصدر) للنصب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول
للمطلق) لعدم تقييده بحرف الجر بخلاف بقية المقابيل نحو ضربت ضربا ونحو - ولا تضروه شيئا
أى نوعا من أنواع الضرر (و) ثالثا (طرف الزمان) نحو صمت يوما (وطرف المكان) نحو
اعتصمت أمامك ، وقوله تعالى - فلما رآه مستقرا عنده - وليس للراد بالاستقرار السكون العالم
خلافا لابن عطية بل عدم التحرك فهو كون خاص فالطرف متعلق به ومستقرا حال من الضمير
(و) كل من الطرفين (يسمى مفعولا فيه) بوقوع الفعل فيه (و) رابعا (الفعول من أجله) نحو
قوله تعالى - ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله - (و) خامسا (للمفعول معه) نحو قوله تعالى
- فأجمعوا أمركم وشركاءكم - أى معهم (و) سادسا (الشبه بالمفعول به) وهو منصوب الصفة للشبهة
نحو زيد حسن وجهه بنصب وجهه أصله بالرفع ولكن حول الاسناد عنه إلى ضمير المضاف إليه فصار
هو الفاعل واستحوذوا في الصفة وأجاز بعضهم نصب الشبه بالفعل نحو صفة زيد نفسه ووجع زيد بطنه
والأصح أنه منصوب على المفعولية به بالتضمن (و) سابعا (الحال) نحو جاء الأمير وأكبأ وقوله تعالى -
ولامتن في الأرض مهابا - (و) ثامنا (التمييز) في بعض أحواله نحو طاب محمد نسا (و) تاسعا
(الستنى) في بعض أحواله أيضا نحو - فسر برا منه إلا قليلا - (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها)
نحو كان زيد قائما ، وقوله تعالى - ليسوا سواء - (و) إحدى عشرها (خبر الحروف الشبيهة بليس)
نحو قوله تعالى - ما هذا بشرا ، ولأت حين مناص - ، وقول الشاعر :

* تمز فلاشئ على الأرض باقيا * وقولهم إن أحد خبرا من أحد إلا بالعافية (و) ثاني عشرها
(خبر أفعال المقاربة) نحو - وما كانوا يفعلون - وعصيت صاعدا (و) ثالث عشرها (اسم إن وأخواتها)
كقوله تعالى - إن الله يرى من الشركين - (و) رابع عشرها (اسم لا التي تأتي الجنس) ناصحو

لا صاحب علم عموت ولا إله إلا الله (و) خمس عشرها (التابع المنسوب وهو أربع أشياء كالنصب)
 أى فى الرفوعات الثمت والعطف والتوكيد والبدل سواء أكان تابعا للمنسوب لفظا أو عملا حقيقة
 أو حكما كالرجل نازعا حاضر ولا رأيت من أب ولا ابنا وبها هؤلاء العاملين ورأيت رجلا على
 وشارب لم يدكر مفعولى ظن وأخواتها لا تدرأجها فى المفعول به كالننادى، ثم ذكر الصنف تفاصيل
 الأبواب السابقة على الترتيب للذكر فقال :

باب المفعول به

بدأ به لأنه أحوج إلى الاعراب لأنه الذى يتبسط بالفاعل من الفاعيل المحضة ولأنه أكثر استعمالا
 ولا يراد عند الإطلاق إلا هو (وهو الاسم الذى يقع عليه الفعل) أى فعل الفاعل والراد به ما ينصبه
 الفعل المتعدى أو شبهه (نحو ضربت زيدا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الضرب عليه
 قال فى الحصول الضرب أساسا جسم حيوان يمتص . قال التتالى فى شرحه الظاهر أنه لا يشترط فى
 للضروب كونه حيوانا لقوله تعالى - أن اضرب بعصاك الحجر - والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل
 عدم الجواز (وركب الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الركوب عليه وليس الراد
 بوقوع الفعل الوقوع الحسى إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا بل للراد ما يشمل
 الحسى كما فى هذين للتالين والعنرى فقط نحو قوله تعالى (واتقوا الله) وإعرابه اتقوا فاعل أمر مبنى
 على حذف التنون وروا الجماعة فاعل الله منصوب على أنه مفعول به ويقال فيه أديا منصوب على
 التعظيم ومثله (وأقيموا الصلاة) والراد بالوقوع العنوى تعلق فعل الفاعل بشئ هو للمفعول به من
 غير واسطة بحيث لا يمتثل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ كالضرب فإنه لا يتحقق بدون مضرروب
 والتقوى لا يتحقق بدون من يبقى والاقامة لا يتحقق بدون شئ . فقام سواء أنصب الفعل إليه
 بطريق الانبات كامل أو بطريق التثنية لم يضرب زيدا فزيدا فى نحو هذا التال مثله فى ضربت
 زيدا لأنه إنما كان مفعولا باعتبار أن ذكر الفعل معه دال على من وقع عليه وهو كذلك أثبت
 أو نفي وهكذا الفاعل باعتبار كونه فاعلا قاله هليل وعلامة للمفعول به هو الذى يصح أن يغير
 عنه باسم مفعول تام مصوغ من لفظ فعله فتقول فى الأمثلة زيد مضرروب والفرس مكروب والله
 متقى والصلاة مقامة والفعل بالنسبة للمفعول به أقسام : الأول ما لا يتعدى إليه أصلا كالإدال على حدوث
 نحو حدث للطر ونبت لنا الزرع . الثانى ما يتعدى إلى واحد بالحرف كفضبت من زيد ومرت عليه
 وهذا كالتى قبله يسمى لازما وقاضرا ولا يسمى متعديا اصطلاحا وقد اتصل بالفعل القاصر أمور
 فيتعدى وهى عشرة ذكرت فى الطولات . والثالث ما يتعدى لواحد بنفسه كأفعال الحواس نحو شممت
 وأبصرته وشممت . والرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف نحو شكرته فيجوز فيه شكرت
 له . والخامس ما يوزم تارة ويتعدى لاثنتين بنفسه مرة أخرى نحو زدت دينارا وزاد الدينار ونقصته
 شيئا ونقص الشئ . والسادس ما يتعدى لواحد بنفسه وآخر بنفسه تارة وبالحرف أخرى وهونان
 مفعوليه كوزته الترام أو وزنت له الترام وكنته الطعام أو كنت له الطعام وزوجته هند أو بها
 وسميت أو دعوت ابنى محمدا أو بمحمد وكنيته أبائى أو أبائى على . والسابع ما يتعدى بنفسه لاثنتين
 أولهما فاعل فى المبنى وهو باب أعطى وكسا . والثامن ما يتعدى لاثنتين أصلهما للتبدا والخبر وهو باب
 ظن . والتاسع ما يتعدى لثلاثة فاعل أملا الأخيرين منها للتبدا والخبر والأول أجنبي عنهما وهو باب
 أعلم وأرى (وهو على قسمين ظاهري ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ما تقدم ذكره)

والتابع المنسوب
 وهو أربعة أشياء
 كما تقدم .

(باب المفعول به)
 وهو الاسم الذى يقع
 عليه الفعل نحو
 ضربت زيدا وركبت
 الفرس - واتقوا الله
 وأقيموا الصلاة - وهو
 على قسمين : ظاهري
 ومضمر ، فالظاهر
 ما تقدم ذكره

من الأشكلة (ولضمير قسيان) أحدهما (متصل) بعباده لا يستقل بنفسه (نحو أكرمني) للشمك وحده والضمير الياء وحدها والتون للوقاية وتزيم اختيارا قبل الياء في الفعل بتلافها في اسمه وفي من وعن وقتل في لعل وفي قد وقط بمعنى حسب اسمي فعل وتكثر في ليت ولين وتجوز في إن وإن ولكن وكان (وأخواته) وهي أكرمنا للشمك ومعه غيره أو العظم نفسه وأكرمك بفتح الكاف للذكر المخاطب وأكرمك بكسرهما للؤنثة المخاطبة وأكرمكما للثني المخاطب مذكرا أو مؤنثا وأكرمكم للجميع للذكر المخاطب وأكرمكن للؤنث المخاطبة وأكرمها للثني المخاطبة وأكرمها للثني من ذلك مطلقا وأكرمهم جمع للذكر الثائب وأكرمهن جمع للؤنث الثائب والصحيح أن الضمير للكاف أو الهاء وحدها وما حرف تنفية واليم حرف جمع وتذكير والتون للشددة حرف جمع وتأنيث (و) ثانيهما (منفصل) وهو ما يستقل بنفسه (نحو إياي) أكرمت للشمك. وإعرابه إياي ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم أكرمت فعل وفاعل (وأخواته) وهي إيانا إياك بفتح الكاف إياك بكسرهما إيا كما إياكم إيا كن إياه إياها إياها إياهم إياهن. والأصح أن الضمير إيا وحدها ومنشتر مشتركا فيز بالواحق وهي حرف قالية ونا حرفا تنكم والكاف حرف خطاب والهاء حرف غيبة وما واليهم والتون على ماسر (وقد تقدم ذلك) كله (في فصل للضمير) بما ينشئ عن إعادته :

وكل قسم منهما قد انحصر ملجاء من أنواعه في اثني عشر (والأصل فيه) أي للفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لأنه فضلة (نحو وورث سليمان داود) وإعرابه ورث فعل ماض سليمان فاعل مرفوع وداود مفعول به منه وب والذى ورثه سليمان من داود هو العلم والنبوة لاللال فلا ينافي حديث «إن معاشر الأنبياء لا نورث» أخرجه بهذا اللفظ النسائي في الكبرى وما يرويه بعضهم بلفظ «نحن معاشر الأنبياء» الخ. قال الحافظ هو بلفظ نحن غير موجود (وقد يتقدم) أي للفعول (على الفاعل) بأن يتوسط بينه وبين الفعل (جوازا) نحو ولقد جاء آل فرعون النذر (ووجوب) إن كان للفعول وحده ضمير منفصلا نحو: شغلنا أموالنا وأهلنا - أو اتصل بالفاعل ضمير للفعول نحو: وإذ ابتلى إبراهيم ربه - أو كان الفاعل محصورا نحو: إنما يخشى الله من عباده العلماء - فإن كان للفعول هو المحصور نحو إنما أكرم زيد إياك أو كان الفاعل ضميرا متصلا نحو بصرت زيدا أو خيف لبس كأن لم تظهر فيها الحركة كان كأنا مقصورين ولا قرينة وجب تقديم الفاعل (وقد يتقدم) أي للفعول (على الفعل والفاعل) جوازا نحو: فرقا هدى - ووجوب بان نحو أيا ندعو - (كأن تقدم في باب الفاعل) وذكره هنا زيادة إيضاح. قال الفاكهي ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه نحو: إن كنتم للرؤى تعجبون. والذين هم لربهم رهبون - وتسمى هذه اللام مقوية لأنها قوت العامل حتى وصل إلى للفعول للتقدم لأنه يتقدم عليه ضعف عن الوصول إليه والتائب للفعول به إما ضل متقدم أو وصف نحو: إن الله بالغ أمره - أو مصدر نحو: ولولا دفع الله الناس أو اسم فعل نحو: عليكم أنضكم - والأصل في ناسبه أن يكون مذكورا وقد يشمر كقائل (ومنه) أي من للفعول به (ما) أي شيء (أضمر) أي قدر (عالمه) التماسه له ثم الاضمار قد يكون (جوازا) بأن تأتت قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوصية الفعل المذخور وليس موضع الفعل لفظ يرقم مقامه ولا كثرة بفتحها ليستغنى بها عن الفعل مثال القترينة القالية (نحو) قوله تعالى: وقيل للذين اتقوا ماذا أنزلوكم (قالوا خيرا) - أي أنزل خبرا خلف العامل الذي هو أنزل القترينة القالية التي هي السؤال اليوميال القترينة الحالية فتعوق للثان علت أنه يرسمه مذكور بالكسبة أي ترسمه وتستبين إذا كبر وأللال

والضمير قسيان: متصل
نحو أكرمني وأخواته
ومنفصل نحو إياي
وأخواته وقد تقدم
ذلك في فصل للضمير
والأصل فيه أن يتأخر
عن الفاعل نحو: وورث
سليمان داود وقد تقدم
على الفاعل جوازا
ووجوب بالقد يتقدم على
الفعل والفاعل كأن تقدم
في باب الفاعل ومنه ما
أضمر عمله جوازا نحو
- قالوا خيرا -

والله : أى أبصروا لحذف العامل لئلا لال على (و) قد يكون الاضمار (وجوبا) بأن قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وفى موضع الفعل لفظ يقوم مقامه كافى فى باب الاشتغال والنداء أو كثرة تنفى عنه كما جاء فى التحذير والاعراض إذا كرر كالطريق الطريق والأسد الأسد وأنتك أنتك ونحوها لأن أحد اليمين قد صار كالتائب عن العامل وهل هو الأول أو الثانى . قال الأندلسى : والأشبه أن يكون الأول لأنه فى موضع الفعل وإن أفرد لم يجب إضمار العامل بل يكون إضماره حيثئذ جازا ووجوب الاضمار (فى مواضع) سبعة ذكر للصف منها موضعين فقط الاشتغال والنداء . والثالث للنصب على الاختصاص وهو منصوب بأخص مقترنا بعد ضمير التسليم وحده أو ومع غيره ويكون إما بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف ، وإما مضافا إضافة معنوية لا إضافة لفظية نحو «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» . والرابع للنصب على الاعراض وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود لينصحه وهو منصوب بتقدير الزم واجب الحذف إن كرر كالصلاة الصلاة أو عطف على نحو السيف والرمح والإجاز ذكره كقوله تعالى - عليكم أنفسكم - ودونك زيدا . والخامس للنصب بالتحذير وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجنبه وهو منصوب بنحو اتق واجب الحذف إن كرر كالأسد الأسد أو عطف عليه كناية الله وسبقها أو كان بلفظ إياك نحو إياك من الأسد ، إذ الأصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف باعد وقاعله والمضاف وهو نفس فافضل الضمير الذى هو الكاف فصار إياك ونحو إياك والأسد والأصل احذر تلاقى نفسك والأسد بنصب الأسد على تلاقى الحذف احذر ثم تلاقى ثم نفس فأتصبت الضمير وانفصل . السادس للثلى الوارد بحذف المفعول كالكلاب على البقر : يعنى بقر الوحش بنصب الكلاب بفعل يحذوف تقديره أرسل . والسابع شبه للثلى فى الاستعمال ، ومنه قوله تعالى - انتهوا خيرا لكم - أى وآتوا خيرا وكأهلا وسهلا ومرحبا : أى صادفت أهلا وأبنت مكانا لنا ومكانا رحبا : أى واسعا ، ويجوز كونها مفعولا مطلقا : أى أهلت أهلا وسهلا سهلا ورحب منزلك مرحبا (منها) أى من المواضع السبعة التى يكون فيها حذف عامل للمفعول وأجبا .

باب الاشتغال

أى اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل) منصرف (أو وصف) وهو ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل لأنه فى معنى الفعل (مشتغل) أى الفعل أو الوصف (بالعمل) أى عمل النصب (فى) عمل (ضمير الاسم السابق أو) مشتغل بالعمل (فى ملابسه) أى فى اسم يلبس الضمير إما بأن يضاف إليه نحو زيدا ضربت غلامه ويكون موصوفا بامل ذلك الضمير أو موصولا به نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه . قال الرضى : وضابط لللازمة أن يكون ضمير النصب من تمة للنصب بالمفسر (عن العمل فى الاسم السابق) أى فى لفظه نحو زيدا ضربته أو فى عمله نحو هذا ضربته ولولا اشتغاله بالعمل فى الضمير لعمل فى ذلك الاسم السابق (نحو زيدا اضربه) هذا مثال لما اشتغل فيه الفعل بالعمل فى ضمير الاسم السابق . وإعراجه زيدا مفعول لفعل محذوف وجوبا والتقدير اضرب زيدا لأنه لا يجوز لك إبراز الفعل استثناء عنه لتفسيره ، ولا يصح أن يكون منصوبا بما بعده لأن الفعل لا يمكن إعماله إعمالين من جهة واحدة واضرب فعل أمر وقاعله

ووجوبا فى مواضع

منها .

(باب الاشتغال)

وحقيقته أن يتقدم

اسم ويتأخر عنه فعل

أو وصف مشتغل

بالعمل فى ضمير الاسم

السابق أو فى ملابسه

عن العمل فى الاسم

السابق نحو زيدا

اضربه

مستتر فيه وجوب تقديره أنت والماء مفعول به والجملة لاجل لها من الاعراب (وزيدا أنا ضاربه
الآن أو غدا) هذا مثال لما اشتغل فيه الوصف بالعمل في الضمير . وإعرابه زيدا مفعول لوصف
عذوف وجوب بإسره مابده والتقدير أنا ضارب زيدا ، وجملة أنا ضاربه مبتدأ وخبر مضاف إلى
ضمير الاسم السابق وضارب اسم فاعل وقاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا وهو مضاف ومفعوله
مضاف إليه ، وأشار بقوله الآن أو غدا إلى أن الوصف لا يعمل إذا كان مجرداً من آل إلا إذا كان
للحال أو الاستقبال كما سيعلم من باب اسم الفاعل إن شاء الله تعالى نخرج زيدا أنت ضاربه أمس
فلا يجوز فيه نصب زيد لأن الوصف غير عامل (وزيدا ضربت غلامه) هذا مثال لما اشتغل
فيه الفعل بالعمل في الملابس لضمير الاسم السابق . وإعرابه زيدا مفعول لفعل عذوف ، والتقدير
أهنت زيدا ضربت غلامه ، ولا يصح أن يقتصر ضربت زيدا لأنك لم تضرب زيدا أشار إليه
إين هنام وغيره ، ولم يذكر للمصنف مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالعمل في ملابس ضمير الاسم
السابق وذلك نحو زيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا ويكون تقدير العامل في الاسم السابق
حينئذ أنا مهين زيدا (و) من اشتغال الفعل بالعمل في الضمير قوله تعالى (كل إنسان أزمانه
طأره في عنقه) أي ما من مولود يولد إلا وهو مقرون بعمله وما قدر له من خير وشر وسعادة
وشقاوة ويأزمه ذلك لزوم الطوق في عنقه فلا ينفك عنه أبداً . وإعرابه الواو حرف عطف كل
مفعول لفعل عذوف وجوباً تقديره أزمانا كل إنسان أزمانه فعل وقاعله أزم فعل ماضٍ بمعنى
صبرناه لازماً له تنصب مفعولين ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل والماء ضمير متصل في محل
نصب مفعول أول وطأره مفعول ثان والماء مضاف إليه ، وجملة في عنقه حال من طأره متعلق
بكل أو مستقر (فالنصب في ذلك كله) أي في جميع الأمثلة المذكورة (بمحذوف) أي
بماصل عذوف فلا كان أو وصفا (وجوبا) فلا يجوز إظهاره ، ويشترط كون المحذوف للقدر
مماثل للذكر : أي مناسباً له في المعنى كتقدير ضربت في زيدا ضربته أو مستلزماً له كتقدير
أهنت في زيدا ضربت غلامه فإن ضرب السلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (يسره
مابده) فلا يجوز إظهاره لأن من عاذبهم لا يجتمعون بين مفسر ومفسر . ثم أعلم أنه يشترط
كون المحذوف للقدر مماثل للذكر : أي مناسباً له في المعنى أو مستلزماً له ولذا قال (والتقدير)
للعامل المحذوف في الأمثلة السابقة يختلف فالتقدير في المثال الأول (اضرب زيدا اضربه و) في
الثاني (أنا ضارب زيدا أنا ضاربه) وهذان المثالان اللذان فيهما مماثل للذكر (و) التقدير
في المثال الثالث (أهنت زيدا ضربت غلامه) وهذا المثال للقدر فيه مستلزم للذكر لأن ضرب
الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (و) التقدير في المثال الرابع (أزمانا كل إنسان أزمانه)
وهذا المثال للقدر فيه مماثل للذكر ، وإذا قلت زيدا ضربت به فالتقدير جاوزت زيدا ضربت
به وهذا مما للقدر فيه مستلزم للذكر لأن المجاوزة مستلزمية لمرور والجملة للفسرة في الأمثلة كلها
لاجل لها من الاعراب .

(تنبيه) إنما يجب النصب في باب الاشتغال إن وقع الاسم المنصوب بعد أداة تختص بالفعل
كأدوات الشرط نحو إن زيدا لقيته فأكرمه أو أدوات التحضيض نحو هلا زيدا أكرمته أو
أدوات الاستفهام نحو متى زيدا رأيته وإلا فلا يكون النصب واجباً بل قد يجب رفعه بالإبتداء
وذلك إذا ولي ما يختص بالإبتداء كذا الفجائية نحو خرجت فإذا يد يسره عمرو أو كان لا يصلح
عمل مابده فيه نحو - وكل شيء فعلوه في الزبر - فكل مبتدأ ولو نصب بتقدير فعلا كل شيء لقدس
الشيء إذ لم يفعلوا شيئاً في الزبر : أي كتب الحفظه وإنما التقدير وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر

وزيدا أنا ضاربه
الآن أو غدا وزيدا
ضربت غلامه وكل
إنسان أزمانه طأره
في عنقه - فالنصب
في ذلك كله بمحذوف
وجوباً يسره مابده
والتقدير اضرب زيدا
اضربه وأنا ضارب
زيداً أنا ضاربه وأهنت
زيداً ضربت غلامه
وأزمانا كل إنسان
أزمانه

(ومنها) أى من المواضع التى يصر فيها العامل وجوبا (لئلا) بجميع أنواعه وهو المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء الثمانية . الأول الهزمة نحو أزيد وهى للقريب . والثانى أى بالقصر والسكون نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعمه أى طالب : أى عم قل لا إله إلا الله وهى للقريب أيضا . والثالث أى وهى أم الباب وهى لنداء البعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى ، وقد ينادى بها القريب توكيدا . والرابع أى نحو أزيد وهى للبعد . والخامس هيا للبعد وهما بدل من هزمة أى وقيل هى أصل . والسادس أى بالمد والسكون نحو أى زيد بمعنى ي زيد . والسابع وا وهى عند الجمهور عنصنة للندبة وحكى استعمالها فى غير الندبة قليلا كقول عمر رضى الله عنه وإعجابك يا ابن عباس . والثامن آ بالمد بأن يؤتى بعد الهزمة بالآلف ، وإنما يظهر نصب للنادى إذا كان مضافا (نحو يا عبد الله) ويارسول الله أو شيئا بالضاف نحو يا طالعا جبلا أو نكرة غير مقصودة نحو قول الواغظ يا غافل والورت يطلبه ، وفيغدا ذلك لا يظهر نصبه وإنما يكون منصوبا محلا لأنه مفعول به من حيث المعنى (فان أصله) أى أصل نحو يا عبد الله (أدعو) أو أطلب أو أنادى (عبد الله حذف الفعل وأنوب يا عنه باعنه) أى وعوض عنه حرف النداء للتخفيف وليلدلى على الانشاء وإنما وجب حذف العامل وهو أدعو لانتزاع الجمع بين العوض والعوض عنه ، وظاهر كلامه أن انصاف للنادى مذهب سيويه . وقال المبرد انصاف له حرف على أنه مفعول به وأن ناصبه فعل مقدر وهذا النداء لسد مسد الفعل (وللنادى خمسة أنواع) على السهور (للفرد العلى) وهو ما كان تعرفه سابقا على النداء كإزيد وهو باق بعد النداء على تعريفه السابق بالعلية استصحابا له بعد النداء غير أن الخطاب أحدث فيه نوعا من التخصيص على جهة التأكيد كإخصه الصفة (والنكرة المقصودة) وهى ما عارض تعريفها بالنداء بأن قصد بها معين كقولك يا رجل تريد به شخصا معينا (والنكرة غير المقصودة) بالذات وإنما للتصود واحد من أفرادها نحو يا إنسانا أنفذنى (والضاف) إلى غيره إضافة لفظية نحو يا ضارب غلامه أو إضافة معنوية نحو يا غلام زيد (والشبه بالضاف) وهو كل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر على ماساى (فأما للفرد العلى والنكرة المقصودة فيبينان) لفظا أو تقديرا (على ما يرفعان به فى حال الاعراب) لفظا أو تقديرا أو علا من غير تنوين إلا فى الضرورة (فيبينان على الضم إن كانا مفردين نحو يا زيد) وإعرابه يا حرف نداء زيد منادى مفرد مبنى على الضم (ويا رجل) وإعرابه يا حرف نداء رجل منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم لأن المقصود به معين ، ومثل ذلك العرب تقديرا نحو يا موسى فإنه منادى مفرد مبنى على ضمة مقطرة على الألف منع من ظهورها التعذر والترب محلا كالوصول نحو يا من لا إله إلا هو واسم الإشارة نحو يا هذا القائم والضمير نحو يا أنت ويا إياك ويا هو فى نداءه تعالى ويمتنع نداء غيره به كقائل بعض الحقيقتين وألف فيه مؤلفا حافلا ، فالنادى فى جميع ذلك مبنى المحل على الضم (أو) كانا (جمع تكسير) لذكر أو مؤنث (نحو يا زيدا) هذا مثال لنادى للفرد المجموع جمع تكسير لذكر (ويا رجال) هذا مثال لنادى لنادى النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير ، ومثال للنادى للفرد المجموع جمع تكسير مؤنث يأنود لأنه جمع هند جمع تكسير ومثال للنادى النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير للبنية على ضمة مقطرة يا أسارى نيا فى جميع ذلك حرف نداء ، وما بعدها منادى مبنى على ضمة ظاهرة كالثلاثة الأول وعلى ضمة مقطرة كالثالث الرابع (أو) كانا (جمع مؤنث سالما) بالنصب نعت لجمع (نحو يا مسلمات) وإعرابه يا حرف نداء ومسلمات منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم ، ومثال للنادى للفرد المجموع جمع مؤنث سالما يأنود (أو) كانا (مركبا) تركيبا (مزجيا نحو يا معدى كرب) بضم الباء .

ومنها اللنادى نحو يا عبد الله فان أصله أدعو عبد الله حذف الفعل وأنوب يا عنه والنادى خمسة أنواع: الفرد العلى والنكرة المقصودة والنكرة المقصودة والضاف والشبه بالضاف ، فأما الفرد العلى والنكرة المقصودة فيبينان على ما يرفعان به فى حال الاعراب فيبينان على الضم إن كانا مفردين نحو يا زيد ويا رجلا أو جمع (١) تكسير نحو يا زيدا ويا رجلا أو جمع مؤنث سالما نحو يا مسلمات أو مركبا مزجيا نحو يا معدى كرب

(١) قوله أو جمع الحى معطوف على قوله مفردين فكان الواجب عرية أن يقول أو جمى تكسير وكذا يقال فى قوله أو جمع مؤنث وقوله أو مركبا

له مصححه .

وإعرابه بإحرف نداء ومعنى كرب منادى مفرد مبنى على الضم ومعناه فبا قال أحمد بن يحيى تعلق
عبداه الكرب أى تجاوزه . حتى ذلك أبو الفتح عن الفارسي ومن للركب للزحى نحو سيبويه
فتقول فيه يا سيبويه بالبناء على الكسر كما تقول يا حذام وقطام ونحوها من الأعلام المبينة قبل
النداء فأنك تبنيها بعد النداء على ما كانت عليه قبله وتتقر فيها الضمة كما تقرها في المعتل كالفتى
والتامى ويظهر أثر ذلك في التابع فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في آخر
سبويه ، وإن كان مبنيًا لفظًا على الكسر ونصبه مراعاة لحله كما يفعل في تابع المنادى ، والعلم المركب
الإسنادى المحكى كما هو عليه كالفتى في تقدير الضمة في آخره فتقول يا تابط شرا يا برق تحره .
وإعرابه بإحرف نداء وتابط شرا منادى مفرد مبنى على ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها
الحكاية ومثله برق تحره وتقول في إعراب يا سيبويه يا حرف نداء وسبويه منادى مفرد مبنى على
ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء وفي نحو الفتى منع من ظهورها الاشتغال
وفي نحو الفتى وموسى منع من ظهورها التعذر ومعنى تابط شرا جعل السلاح تحت إبطه (وينيان
على الألف في التثنية) أى للثني نيابة عن الضمة (نحو يازيدان) هذا مثال للمنادى المفرد (وبارجلان)
هذا مثال للتسكرة المقصودة وتقول في إعراب الأول يا حرف نداء وزيدان منادى مفرد مبنى على
ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثني وفي إعراب الثاني يا حرف نداء ورجلان
منادى نكرة مقصودة مبنى على ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثني (و
ينيان (على الواو في الجمع) للذكر السالم نيابة عن الضمة (نحو يازيدون) هذا مثال للمنادى المفرد
وتقول في إعرابه يا حرف نداء وزيدون منادى مفرد مبنى على ما يرفع به لو كان معربا وهو الواو
نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومثال التسكرة المقصودة يا سملون فعر به كاتعرب يازيدون
غير أنك تقول فيه منادى نكرة مقصودة لأن مفردة وهو سمل نكرة بخلاف زيدون فإن مفردة
وهو زيد معرفة ، وبهذا يتبين الفرق بين المفرد والتسكرة المقصودة ولم يذكر المصنف مثالا للتسكرة
المقصودة في المركب للزحى بل اقتصر على معنى كرب وهو مثال للمفرد العلم .

(تنبيه) إنما نبني للفرد للعرفة والتسكرة المقصودة مع أن أصلهما الإعراب لمشابهتهما لكاف
أدعوك في الأفراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف تشبه كاف ذلك لفظا ومعنى فصار
كل منهما مشابها لشبه الحرف ، فلماذا قال هطيل البناء ههنا عارض لشبه بعيد وبنيا على الحركة
ليعلم أنهما أصلا في الإعراب وكانت ضمة إشارته بأقوى الحركات إذ كان معربا في الأصل وللفرق
بينهما وبين للمنادى المضاف وإذا اضطر إلى تنوينها جاز أن ينونا مضمومين نحو قول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
ومنصوبين كقول الآخر :

ضربت صدرها إلى وقالت يا عبدًا لقد وثقت الأولى

وإذا وصف للمنادى المفرد العلم بآب أو ابنة مضافين كعلم نحو يازيد بن سعد وإفاطمة ابنة محمد جاز
ضمة وفتحته ولا أثر للوصف ينت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم كالوصف
بالم والعامة ونحوها نحو يا صفية صمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه واجب الضم ومقتنع بالفتح
وإذا وصفت التسكرة المقصودة بمفرد اختير نصبها نحو يارجلان كريما أقبل ويجوز يارجلان كريم وإذا
وصفت بجملة أو شبهها وجب عند البصريين نصبها كالحديث «يا عظيمًا يرجو لكل عظيم» ومنه
قول الأبرصيري :

وكقول الشاعر: ألا يا نخلة من ذات عرق
كيف ترقى رقيق الأنبياء يا سماء ما طاولتها سماء
عليك ورحمة الله السلام

فخلة واجب نسبها لأنها نكرة مقصودة موصوفة بالظرف كلهو رأى البصريين . وقال الكوفيون
إنها نكرة غير مقصودة ولذا جاز وصفها بالظرف (والثلاثة الباقية) وهي المضاف والتشبه بالمضاف
والنكرة النبر للمقصودة (منصوبة) لفظا (لا غير) لتصورها عن الفرد للعرفه في التشبه بالكاف الاسميه .

(تنبيه) قول الصنف لا غير البناء على الضم تشبيها له بقل وبعد أى لا غير ذلك جائز قال
ابن هشام في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما أضيف إليه غير إلا بعد ليس ، وأما ما يقع في عبارات
العلماء من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فأما أنهم قالوا لا على ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط للسئلة .
وقال في اللغنى قولهم لا غير لمن وانتقد عليه ذلك غير واحد من الأئمة ، فمن كلام بعضهم ليس الأمر
على ما قاله فهذا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا أيضا بل لم يذكر في الكافية سواء ، وقد ذكر
وقوعها بعد لا أيضا ابن السراج والسيبراني وأبو حيان والزمخشري وغيرهم . قال الرضى لا يجوز حذف
منها المضاف إلا مع لا للتبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدها وما ورد فيه وقوعها بعد لا قوله :

جوليا به تجواعتبد فور بنا لمن حمل أسلفت لا غير نسل

اتتهى (وهي النكرة غير المقصودة كقول الأعشى) ومثله التريق الذى يخاف الهلاك (يارجل خذ
بيدى) وإعرابه ياحرف نداء رجل منادى نكرة غير مقصودة وهو منصوب وعلامة نصبه فتح
آخره حذف أصل أمر مبنى على السكون وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت يبدى جار ومجرور وعلامة
جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التناسية لأن الياء لا يناسبها
إلا كسرا ما قبلها وهو مضاف والياء مضاف إليه (والمضاف) سواء كانت الإضافة معرفة للمضاف
وتسمى محضة (نحو يا عبد الله) وإعرابه ياحرف نداء عبد منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره
ولفظ الجلالة مضاف إليه وعلامة جره كسر الهاء تأديا أم غير معرفة له وتسمى غير محضة نحو يا حسن
الوجه (والتشبه بالمضاف) في توقف فهم معناه على ما بعده كتوقف المضاف إلى المضاف إليه فهو ما اتصل

به شيء من تمام معناه سواء كان مرفوعا به (نحو يا حسنا وجهه) وإعرابه ياحرف نداء حسنا
منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل
ترفع الفاعل وتنصب للفعول وجه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل في
عمل جز بالإضافة ، ومنصوبا به نحو يا صار يا زيدا (وإطالعا جبلا) وإعرابه ياحرف نداء طالعا منادى
شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وطالع اسم فاعل وقاعله مستتر فيه جوازا جبلا مفعول به ،
أو مجرورا متعلقا به (و) ذلك نحو (يارحبا بالعباد) وإعرابه ياحرف نداء رحبا منادى شبيه بالمضاف
وعلامة نصبه فتح آخره ورحبا صفة مشبهة باسم الفاعل وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو
ومجلة (١) بالعباد متعلق برحبا (وقد تقدم في باب لا التني الجنس بيان التشبه بالمضاف) وهو أنه
مالاتيم معناه إلا بانضمام شيء آخر إليه (و) تقدم أيضا (بيان الراد بالفرق في هذا الباب) وأنه ما ليس
مضافا ولا شبيها بالمضاف فيلحق فيه المركب للزجى والانسادى والثني والمجموع كما تقدم (ولله أعلم)
كذا وأتته في نسخ وهو حسن لما فيه من كمال الأدب لاشعاره بالاعتراف بالتصور .

(تنبيه) لم يذكر المصنف للتأدي للرخم مع أن كل واحد من هذه الأنواع المحضة يجوز تزخيمه
أى حذف آخره تخفيفا نحو قولك في عائشة يا عائش وفي صاحب يا صاح وفي مروان يا مرو ، وقول
في إعرابه ياحرف نداء عائش منادى مخرج مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى القتح

والثلاثة الباقية منصوبة
لا غير وهي النكرة
غير المقصودة كقول
الأعشى يارجل خذ
بيدى والمضاف نحو
يا عبد الله والتشبه
بالمضاف نحو يا حسنا
وجهه وإطالعا جبلا
وإرحبا بالعباد وقد
تقدم في باب لا التني
الجنس بيان التشبه
بالمضاف وبيان الراد
بالفرق في هذا الباب
والله أعلم .

(١) لعل قوله مجزأ

الهم إلا أن يريد منها

معنى غير الاصطلاحى

له مصححه .

على لغة من ينتظر وفي إصباح منادى صرخ من على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الكسر على لغة من ينتظر وتقول يا مومني على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى التفتح على لغة من ينتظر وهكذا .

(فصل) في ذكر شيء من أحكام للنمادى للضاف ليا للتكلم (وإذا كان النمادى الصحيح الآخر (مضاف إلى ياء التكلم) إضافة محضة (جازية ست لغات) لكثرة استعماله وكثرة ذلك تستمع فيه التخفيف فإن كانت إضافته غير محضة نحو يا مكبرى وياضارى فليس فيه إلا لغتان إثبات اليا مفتوحة أو ساكنة (أجدها جذف اليا والاجزاء) بالله : أى الاكتفاء (بالكسرة) الدالة عليها (نحو يا عباد) وإعرابه يا حرف نداء عباد منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل اليا المحذوفة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الناسبة لأن اليا لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف واليا المحذوفة مضاف إليه (و) مثله (يا قوم) بكسر اليم (وى) أى هذه اللغة (الأ أكثر) في كلامهم والأفصح عندهم ويلها اللغة الثانية (وى) إثبات اليا ساكنة نحو يا عبادى) وإعرابه يا حرف نداء عبادى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الناسبة وهو مضاف ويا النفس مضاف إليه ويلها اللغة (الثالثة) (وى) إثبات اليا مفتوحة على الأصل لأنها اسم على حرف واحد فيجب أن يبنى على حركة كالكتاب في نحو ضربك وما أشبهه والسكون في اللغة التي قبلها إنما هو للتخفيف وهذه اليا يوقف عليها بهاء السكت حفظا للفتحة ، فيقال يا عبادى نحو (يا عبادى الذين أسرفوا) وإعرابه يا حرف نداء عبادى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الناسبة واليا مضاف إليه الذين اسم موصول في محل نصب صفة وجملة أسرفوا صلة الموصول ويلها في الفصاحة اللغة (الرابعة) (وى) (قلب الكسرة) التي تليها (فتحة وقلب اليا ألفا) للخفض (نحو يا حسرتا) وإعرابه يا حرف نداء وحسرتا منادى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل اليا للنقلبة ألفا لأن أصله يا حسرتى فعمل به ما ذكر . والحسرة الاحتشام والحزن على ما فات . قال سيبويه : ومعنى نداء الحسرة والويل هذا وقتك فاحضرى ، وقوله في الآية - على ما فرطت - ما فيه مصدرية : أى على تفريطى في جنب الله : أى طاعته وحقه وأمره (الخامسة) أى اللغة الخامسة من اللغات الست (حذف الألف والاجزاء بالفتحة) الدالة عليه وذلك وإن كان واردا لكنه ضعيف شاذ (نحو يا غلام) بفتح اليم . وإعرابه يا حرف نداء غلام منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل اليا المنقلبة ألفا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة (السادسة حذف الألف) أى واليا اكتفاء عن الإضافة بنيتها (وضم الحرف الذى كان مكسورا) لأنهم لما حذفوا الألف شابه للنمادى للفرد فجعلت حركته كحركته (كقول بعضهم) أى العرب (يا أم لافعلى بضم اليم) حكاه يونس (وقرئ) أى خارج السبع وقد قرأ بها أبو جعفر من العشرة - قل رب احكم بالحق - (رب السجن) بضم الباء وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل اليا المحذوفة المنقلب ما قبلها ضمة السجن مبتدأ وخبره أحب إلى (وى) أى هذه اللغة (ضعيفة) بل أضعف اللغات الست (فإن كان النمادى للضاف إلى اليا ألفا أو أما جاز فيه مع هذه اللغات الست (أربع لغات أخر) وجملة ذلك عشر لغات (إحدىها) أى الأربع (إبدال اليا) للضاف إليها للنمادى (تام) مقيدة لتأنيث (مكسورة)

(فصل) وإذا كان النمادى مضافا إلى ياء التكلم جاز فيه ست لغات : أحدها حذف اليا والاجزاء بالكسرة نحو يا عباد ويا قوم وى الأكثر الثانية إثبات اليا الساكنة نحو يا عبادى الثالثة إثبات اليا مفتوحة نحو يا عبادى الذين أسرفوا . الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب اليا ألفا نحو - يا حسرتا - الخامسة حذف الألف والاجزاء بالفتحة نحو يا غلام . السادسة حذف الألف وضم الحرف الذى كان مكسورا كقول بعضهم يا أم لافعلى بضم اليم وقرئ - رب السجن - وى ضعيفة فإن كان النمادى المضاف إلى اليا ألفا أو أما جاز فيه مع هذه اللغات أربع لغات أخر . إحدىها إبدال اليا تام مكسورة

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلفتي لهر شديد

قاله أبو زيد الطائي ، واسمه حرمة بن النضر من قصيدة من الخفيف يرى بها أساءه . اللغة : شقيق . قال الشنواني : تصغير شقيق ، وخلفتني : أي جعلت خائفة بعد موتك ، و يروي خليفتي أي أسلفتني ، والهر قال في الصحاح : الزمان ، والشديد بين الشدة . الاعراب يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأمي مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل وهو مضاف ويا النفس مضاف إليه وشقيق منادى مضاف إلى نفس وبقية ظاهر . والمعنى يا ابن أمي ويا أخا نفسي خلفتي لهر شديد أكابده وحدي وقد كنت لي ظهرا عليه وركنا أستند إليه فأوحشني فقدك وأنفني موتك . والشاهد في إثبات الياء في أمي . والأصل إثبات الياء في المضاف إلى ياء التبعك إلا في يا ابن أم ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فيما وذلك للضرورة (و) رابعها (قلب الياء ألفا كقوله :

يا ابنة عما لا تلوي وإهجي فليس يخلو عنك يوما مضجي

قاله أبو النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة من قصيدة مرجزة أولها :

قد أصبحت أم الحيار تدمي * على ذنبا كله لم أصنع * من أن رأت رأسي كراس الأصلع

ومضى في شعره حتى انتهى إلى ذكر هذا البيت ، و بعده * وأمي كما ينبغي خضاب الأشجع * ويروي * لا يفرق النوم حجاب مسمى * اللفظة ابنة تاء للتأنيث وقلب هاء الوقف وأما التاء المتطرفة في بنت وأخت فهي تاء أصلية ثبتت في الوصل والوقف وليست للتأنيث على الحقيقة لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحا كاليم في فاطمة والراء في شجرة إلا أن تكون ألفا كالألف في قطاة وقناة قاله الحريري ، والوهم مصدر لأنه يؤوله إذا عزله ، وإهجي أمر من هجع بهجع هجوعا بمعنى نعى بالليل فهو خاص بنوم الليل ولعل الراد هنا لازمه وهو السكوت فإن النوم يلزمه السكوت وذلك لأن مقصوده نهي ابنة عمه وهي امرأته أم الحيار عن لومها إياه على صلح رأسه وهو ذهاب شعره ، وللضعف موضع الاضطجاع قاله في القاموس . الاعراب يا حرف نداء ابنة منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وعما مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء للثقل ألفا وهو مضاف الياء النقلة ألفا مضاف إليه لانهية تلوي فعل مضارع مجزوم بلا التائية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ويا المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل والواو حرف عطف إهجي فعل أمر مبني على حذف النون ويا المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل والفاء تعليلية ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وإسمها ضمير الشأن محذوف تقديره هو يخلو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجائز وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو عنك جار ومجرور يوما ظرف زمان مضجع فاعل يخلو جملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ويجز أن يكون مضجع اسم ليس وفي يخلو ضمير مستتر جوازا يعود على مضجي لأنه من باب التنازع بناء على أن شرط الأعمال صلاحية كل من العاملين للعمل في التنازع فيه وهو ما جرى عليه ابن مالك . والمعنى كما في الاسعاف أن الشاعر يقول إن زوجتي هذه أصبحت تدمي على ذنبا وهو الكبر والشموخة والحال أني لم أصنع شيئا من ذلك الذنب فهو ينهاها عن لومه على صلحه كأنه يقول لها لا تلومي على هذا فاني لو لم أصنع لثاب رأسي والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهية وقوله : كله لم أصنع ،

يا ابن أمي ويا شقيق

نفسى

أنت خلفتي لهر شديد

وقلب الياء ألفا كقوله :

يا ابنة عما لا تلوي

وإهجي

فليس يخلو عنك يوما

مضجي

يرى نصب كل على أنه مفعول اصنع مقدما و يروى برفعه مبتدأ خبر جملة لم اصنع وهو أولى لأنه يفيد عموم السلب وهو مراد الشاعر . والشاهد في اثبات الألف في عما وابدأهما من الياء إذ أصله يا ابنه عى .

(تنبيه) يجوز حذف حرف النداء وهو بالخاصة إلا في مسائل: الأولى المنادى البعيد مطلقا الثانية الاستغانة وهي نداء من يخلص من شدة أوهين على مشقة ويجر السكتات به بلام مفتوحة تتعلق بفعل النداء بعد تضمينه معنى الالتجاء ويجر السكتات لأجله بلام مكسورة مع الهمزة الظاهر يتعلق بفعل النداء أيضا نحو بالله للسلمين . وإعرابه يا حرف نداء لله جار وجرور اللام حرف جر ولفظ الجلالة مستثنى به مجرور باللام وعلامة جره كسر الهمزة تأديا للسلمين جار وجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ومن الاستغانة المنادى للتعجب منه نحو يا لهجب زيد ، ومنه الحديث «وعجب لك يا ابن الخطاب» الثالثة التندبة وهي نداء التصغير عليه باسمه بياء أو بواو وحكمة في الإعراب والبناء حكم المنادى إن كان معرفة مفردا ينحى على الضم وإن كان مضافا أو شيئا به نصب نحو وازيد واعبد الله واضربا زيدا . وإعرابه يا حرف نداء زيد منادى مندوب مبنى على الضم ولك زيادة الألف في آخره نحو وازيدا وهو حيثئذ مبنى على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف الرابعة اسم الإشارة فلا يجوز حذف حرف النداء منه عند البصريين نحو هذه وهؤلاء ، وأما قوله تعالى - ثم آتاهم هؤلاء - فهؤلاء خبر آتاهم وجملة تقولون حال أو بدل وجملة تقولون هو الخبر وليس من قبيل المنادى المحذوف منه حرف النداء .

باب المفعول المطلق

أى الذى لم يشيد بالجار لصحة اطلاق الفعل عليه من غير تقييد لأنه المفعول الحقيق الذى يفعله فاعل الفعل بخلاف بقية المفاعيل إذ لا يصح إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بالصفة بأن يقال مفعول به أو مفعول له أو مفعول فيه أو مفعول معه (وهو المصدر) لأنه اسم ماضيه فاعل فعل مذكور أو متقدر والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح استناده إليه لأن يكون موجدا إياه فلا يرد نحو مات موتا (الصفة) وهي التى لا تكون عمدة في الكلام لا أنها التى لا يحتاج إليها نخرج نحو جد جده وركوعك ركوع حسن وضربك ضرب شديد فإن المصدر في جميع ذلك عمدة فلا يجوز نصبه (للتوكيد لعامله) بأن لم يزد مدلوله على مدلول عامله إذا كان عامله مصدرا وإلا فالمصدر المفهوم منه (أو للبين نوعه) أى نوع عامله بأن دل على هيئة صورة الفعل فيفيد زيادة على التأكيد (أو عدده) أى عدد العامل بأن دل على مراتب صور الفعل فهو حيثئذ ثلاثة أقسام (فاللوكيد لعامله) نحو أعجبني ضربك زيد ضرا يا ضربا مفعول مطلق مؤكد لضرب ومثال اللوكيد للمصدر المفهوم من العامل (نحو - وكلم الله موسى تكليما -) وإعرابه كما فعل ماضى الله فاعل موسى مفعول به والفتحة فيه مقدرة تكليما مفعول مطلق مؤكد لضمون كلم وهو التكميل لا للعامل نفسه لأنه بصيغة الفعل (وضربت ضرا) وإعرابه ضربت بفعل وفاعل ضربا مفعول مطلق مؤكد لضمون ضرب وهذا النوع لا يجوز تثنيته وجمعه لأن مدلوله معنى واحد فهو بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (ولبين نوع عامله) إما بزيادة (نحو - فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر -) وإعرابه الفاء باعتبار ما قبلها أخذناهم فعل وفاعل ومفعول أخذ مفعول مطلق مبين لنوع عامله وعزيز مضاف إليه مقتدر نعت أو بلام العهد نحو ضربت الضرب أى الذى تعرفه أو بصيغة مع ثبوت الوصف نحو جلست جلوسا حسنا أو مع حذفه

(باب الفعل المطلق)

وهو المصدر الفاعل

المؤكد لعامله أو ثبوت

نوعه أو عدده

فالوكيد لعامله نحو

وكلم الله موسى تكليما

وضربت ضربا باللبين

لنوع عامله نحو

- فأخذناهم أخذ

عزيز مقتدر -

نحو - أن أحمل صالِحاً أى عملاً صالحاً (وقولك ضربت زيداً ضرب الأمير) أى ضرباً مثل ضربه
أو باسم خاص نحو رجح التهمى فالتهمى مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وهذا النوع يجوز
تثنيته وجمعه باختلاف أنواعه كسرى زيد الحسن والتقيح (واللين لعدد عامله) مثاله
(نحو - فذكرنا ذكاً واحدة -) وإعرابه دكنا فعل وتائب الفاعل دك فعل ماضٍ منير الصيغة والتاء
علامة التأنيث وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ذكاً مفعول مطلق واحدة
صفة . قال المفسرون - وحملت الأرض والجبال - أى حملتها الريح أو ألقته أوللائكة فذكرنا أى
دكنا أى ضربت إحداهما بالأخرى ذكاً واحدة أى ضربة واحدة وقتلتا حتى صارت كشيء مهبل
فلم يميز شيئاً من أجزائها عن الآخر . قال الفراء ولم يقل فذكرنا لأنه جعل الجبال كلها كالجملة
الواحدة والأرض كالجملة الواحدة (وقولك ضربت زيداً ضربتين) فضربتين مفعول مطلق مبين
لعدد عامله ، وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه بلا خلاف (وهو) أى المفعول المطلق (قسان)
كما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعاً للكوفيين بناء على أن المعنوى منهما منصوب بالفعل المذكور
الموافق له في المعنى وإن كان عاقفاً له في اللفظ . قال الرضى وهو أولى ، لأن الأصل عدم التقدير
ومذهب سيبويه والجمهور أن المعنوى منصوب بـعامل مقدر من لفظه فنحو قت وقولاً الناصب
لوقولاً فعل مقدر من لفظه كأنك قلت قت ووقفت وقولاً (لفظي) أى مسوب لفظي إن وافق عامله
في لفظه (ومعنوي) أى منسوب للمعنى إن وافق عامله في معناه (قان واقف) أى المصدر المسمى
بالمفعول المطلق (لفظ فعله) أى عامله فعلا كان كالأمثلة المذكورة أو وصفاً نحو - والصفات صفاً -
أو مصدراً نحو سرك السير الحديث متعب ، والراد بالواقفة أن تتجدد مادته ومادة فعله سواء اتفقا
في المعنى كالأمثلة المذكورة أم لم يتفقا نحو (١) (فهو لفظي) أى يسمى المصدر اللفظي (كما تقدم)
من الأمثلة (وإن وافق معنى فعله) دون لفظه بأن اختلفت مادته ومادة فعله (فهو معنوي) أى
يسمى بالمصدر المعنوي لتوافقهما في المعنى فقط (نحو جلست قعوداً وقت وقولاً) فالجلاس والقعود
يعنى واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة وهذا إنما يصح بناء على أن معنى الجلاس
والقعود واحد وهو للشهور ، وفي شرح للصايغ أن القعود من الاضطجاع والجلاس من القيام .
وقال الامام الراغب : القعود إنما يقابل به القيام والجلاس إنما يقابل به الانكساء ، فيقال للقائم أقعد
وللنايم اجلس فقدبان تباينهما واقتراحهما اه كذا قال ، وفي القاموس القعود الجلاس أو هو من
القيام والجلاس من الضجعة ومن السجود اه وأشار بقوله أو إلى آخره إلى الخلاف في ذلك ومن
قاعده أن للشهور المعروف في اللغة هو الذى يصدر به كلامه ثم يعطف عليه ماخونه من الأقوال
بأو (والمصدر) حده الذى يميزه عن غيره أنه (اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث كالضرب ،
والراد بالحدث للمعنى القائم بغيره زاد بعضهم بعد قوله اسم الحدث الجارى على الفعل أى الشتمل
على جميع حروفه لفظاً نحو ضرب وإكرام أو تقديرًا نحو قتال فإنه مشتمل على حروف قتال
تقديرًا بدليل أنه قد ورد بلفظه قيتالاً بكسر القاف فخرج بذلك اسم المصدر فإنه وإن دل على
الحدث إلا أنه غير جارٍ على الفعل لحاؤه عن بعض حروف الفعل كالنسل والوضوء والمطاء لحاؤه كل
من الثلاثة عن بعض حروف فعله فالمصدر الاغتسال والتوضوء والإعطاء لجريانهما على الفعل بخلاف
عطاء فإنه خال عن حمزة أعطى والنسل خال عن الحمزة والتاء من اغتسل والوضوء فإنه خال من التاء
من نوضاً فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر وفسر بعضهم جريان المصدر على الفعل بقوله وهو
إيراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوباً به على أنه مفعول مطلق (الصادر) نعت للحدث (من

وقولك ضربت زيداً
ضرب الأمير واللين
لعدد عامله نحو
- فذكرنا ذكاً واحدة -
وقولك ضربت زيداً
ضربتين، وهو قسان :
لفظي ومعنوي ، فإن
وافق لفظ فعله فهو
لفظي كما تقدم وإن
وافق معنى فعله فهو
معنوي نحو جلست
قعوداً وقت وقولاً ،
والمصدر اسم الحدث
الصادر من

(١) ههكذا يباح
بالأصل ، ويصح أن
يكون المثال ضربت
ضرباً إذا كان للراد
بالمصدر السفر للتجارة
وبالفعل الضرب بنحو
يد أوعصاً اه مصححه

الفاعل نحو قدمت بقودا أو القائم بذاته نحو مات موتا ومرض مرضا (وتقريبه) أي حد المصدر إلى فهم البتدي (أن يقال هو الذي يحيى) حال كونه (ثالثا في تصرف الفعل) جريا على عادتهم من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر وإلا فلا بد أن يتكلم الشخص بالمصدر بعد الماضي ثم أشار المصنف إلى كيفية التصريف تعلما للبتدي فقال (نحو ضرب) فعل ماض (بضرب) فعل مضارع (ضربا) مصدر لأنه وقع ثالثا في تصرف الفعل والصحيح أن المصدر هو الأصل وما عداه مشتق منه وسيأتي تمام الكلام على أحكام المصدر مع الأفعال من أحكام اسم المصدر في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدرا) لدلالته عليه (وذلك على سبيل النجاة عن المصدر) وقد أوصل بعضهم عدة ما ينوب عن المصدر إلى أحد وعشرين واثنًا عشر المصنف على ثلاثة منها إشارة إلى ما ينوب عن المصدر وينصب على المفعولية المطلقة لا يخرج عن الأقسام الثلاثة التأكيد والتبيين للنوع والتبيين للعدد (نحو كل وبعض) محال على كية أو بعضية حال كونهما (مضافين للمصدر نحو فلا تيماءوا كل الليل) - وإعرابه إعراب الفاعل حرف عطف لانهائية تيماءوا فعل مضارع مجزوم بلا انهاء وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل كل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل فلا تيماءوا ميلا كل الليل (ولو تقول علينا بعض الأقاويل) وإعرابه الواو حرف عطف لو حرف امتناع لامتناع قول فصل ماض وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو علينا جار ومجرور في حرف جر ونا ضمير متصل في محل جر بعلى بعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل ولو تقول علينا أقاويل قليلة حقيرة وهذا مثال للبين لنوع عامله ، ومنه قوله تعالى - ولا تفروه شيئا - أي بنوع من أنواع الضرر (وكالعدد) للميز بمصدر (نحو فاجلبوهم ثمانين جلة) وإعرابه إعراب الفاعل رابطة للشرط للمفهوم من الوصول في قوله - والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء - أجدوا فاعل أمر مبني على حذف النون واولو الجماعة فاعل والماء مفعول به ثمانين مفعول مطلق وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع للذكر السالم جلة تمييز (فثانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف والأصل فاجلبوهم جلة ثمانين ثم حذف جلة وجعل تمييزا لفرض الإيهام ثم التفسير كما قال المصنف (وجلة تمييز) أي للعدد (وكأسماء الآلات) للمعبودة للفعل كالأمانة التي ذكرها المصنف ، قال المرادي فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لأنه لم يبعد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى (نحو ضربته سوطا) وهي العصا الصغيرة (أو عصا) معروف والحركة فيه مقدرة على الألف المحذوفة للعرض عنها التنوين لأنه اسم مضمور (أو مقرعة) وهي العصا القصيرة الضخمة فكل من سوطا وعصا ومقرعة منصوب على المفعولية المطلقة نائب عن المصدر والأصل ضربته ضربا بسوطا أو عصا أو مقرعة ثم توسع في الكلام لحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وهذا والذي قبله مما ناب عن البين لعدد عامله ، وأما النائب عن المؤكد العامل فلم يثل له وذلك نحو اغتسل غسلا - والله أنيتكم من الأرض نباتا - ومنه قول النور في المنهاج وما ضب بذهب أوفضة ضبة ولا ينوب عن المصدر صقته نحو سرت أحسن السير وقوله تعالى - أن أعمل صالحا - وكلامها رغدا - فأحسن وصالحا ورغدا أحوال من المصدر للفهم من الفعل أي سرت حال كون السير أحسن وحالة كون العمل صالحا وحالة كون الأكل رغدا هذا ما جرى عليه ابن هشام في شرح التلطي والذي عليه الجمهور وجرى عليه في النفي واقتصر عليه في الكشف أن كلاما من الثلاثة صفة مصدر محذوف إذ الأصل سرت سيرا أحسن السير أن أعمل عملا صالحا وكلا كلا رغدا قال في الكشف جله صفة مصدر محذوف أقوى في المدح

الفاعل وتقريبه
أن يقال هو الذي
يحيى ثالثا في تصرف
الفعل نحو ضرب
بضرب ضربا وقد
تنصب أشياء على
المفعول المطلق وإن لم
تكن مصدرا وذلك
على سبيل النجاة عن
المصدر نحو كل وبعض
مضافين للمصدر نحو
- فلا تيماءوا كل الليل -
ولو تقول علينا بعض
الأقاويل وكالعدد نحو
فاجلبوهم ثمانين جلة
فثانين مفعول مطلق
وجلة تمييز وأسماء
الآلات نحو ضربته
سوطا أو عصا أو مقرعة

وليس المعنى على تقدير الأمر بالأكل حال كونه رغباً فإنه لا يكون أكل الجنة إلا رغباً وإسعاراً فيها انتهى . ثم للصدر إن لم يخبرهم زيادة على معنى عامله بأن كان مجرد التأكيد مسمى مبهماً ويمتنع حذف عامله وإن أفهم زيادة على معناه وهو اللين للعند أو النوع وناب عنهما مسمى محتملاً ويمتنع حذف عامله لدليل نحو سير زيد لمن قال أى سيرت ، وقد يجب حذف العامل وذلك فيما إذا وقع بدلا من فعله سماعاً في نحو حمداً وشكراً لله وسأفعله وحباً وكرامةً وليك وسعدك وحنانك ومعاذ الله وغفرانك أى اغفر وقيل تقديره أسألك غفرانك فهو مفعول به وسبحان الله وربحانه أى أسترزاقه وقياساً في مواضع : منها أن يكون المفعول اللطيف خبراً عن البتة نحو ما أنت إلا سيرا . ومنها أن يقع للصدر تفصيلاً لمضمون جملة نحو - فشتوا الوثائق فاما منا بعد وإما فداء - ومنها أن يقع تأكيداً لمضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو على أقد درم اعترافاً .

باب المفعول فيه

(وهو المسمى) عند البصريين (طرف الزمان وطرف المكان) لوقوع الفعل فيه أى لا بد له من زمان ومكان يقع فيه ، ونسبه الكوفيون مفعولاً فيه ومجلاً وصفة ، وقد عرفه ابن هشام في الشذور بقوله : للمفعول فيه وهو ماذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً أو مكان مبهم أو مفيد مقداراً أو مآذته مادة عامله (وطرف الزمان) وقدمه لأنه الأصل لثمة احتياج الفعل إليه (هو اسم الزمان المنسوب) باللفظ للدال على المعنى الواقع فيه كصمت في نحو صمت يوم الخميس فإنه لفظ دال على الصام الواقع في الطرف فعلا كان ، ومنه قوله تعالى - اطرحوه أرضاً ، وجاءوا أباهم عشاء - أو شيئاً بالفعل من مصدر أو صفة أو غيرها نحو أبو بكر أفضل عندنا من على والشيطان خير لدينا من الشيطان أو مؤثلاً بشبه الفعل نحو علم عندك وحظلك لديك فالطرفان متعلقان بعلم وحظلك لتأويلهما بصعب وشاق فإن لم يكن شيء مما ذكر موجوداً قتر به نحو زيد في الدار أى كان ومنه نحو قوله - واذكروا إذ كنتم قليلاً - أى اذكروا نعمة الله عليكم الكاتبة في وقت قلتم خذنها العامل وهو الكاتبة وموصوفه الذى هو مفعول اذكر . وقيل إذ في الآية ونحوها مفعول به لا ذكر فلا حذف ومثل الظرف المجرور في جميع ما ذكر ويجب حذف متعلقهما إن وقع أحدهما صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً أو ورد بلا متعلق كالسمة ويجوز في غير ما ذكر حذفه لدليل لفظي أو غيره نحو من لى بكذا أى من يتكلم لى وقوله تعالى - وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس - أى النفس مقابلة أو تقتل بالنفس والعين مفقودة أو تنفقا بالعين والألف مجبوعة أو تجتمع بالألف والأذن مصالوة أو تصل بالأذن والسنة مقالعة أو تقطع بالسنة وقس على هذا (بتقدير في) الدالة على الطرفية وهى استقرار الشيء في الشيء حقيقة نحو الماء في الكوز أو مجازاً نحو نظرت في المصحف وتسكرت في كذا فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير في ولم يكن اسم زمان ومكان نحو - وترغبون أن تنكحوهن - إذا فتر بنى فإنه ليس باسم زمان فلا يكون ظرفاً وخرج ما نصب لا بتقدير في نحو - يخافون يوماً - فإنه مفعول به لاقبه وما كان منه مرفوعاً أو محضوفاً فإنه ليس بظرف .

(تنبيه) مرادهم بقولهم تقدير في أى تقدير معناها لا لفظها لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف وذلك في نحو سرت قلبه وصليت معه ونحوها ، وقد ذكر المصنف عدّة من طرق الزمان (يصدر عليها التعريف وذلك (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس تقول صمت اليوم أو يوماً أو يوم الخميس . وإعراجه صمت فعل وفاعل اليوم طرف زمان مفعول فيه وهو منصوب وعلامة

باب المفعول فيه

وهو المسمى طرف الزمان وطرف المكان وطرف الزمان هو اسم الزمان المنسوب بتقدير في نحو اليوم

نصبه فتح آخره ، وقد براد باليوم مطلق الزمان نحو يوم الطائف يوم الحرة يوم الحنق مراد به أيام القتال الكائن في ذلك الوقت (والليلة) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق على الصحيح وتبلى إلى طلوع الشمس قول اعتكفت الليلة أولية أولية الجمعة . وإعرايه اعتكفت فعل وفاعل الليلة ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (وغدوة وبكرة) وهما علمان جنس على وقتها وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس فيمتنع صرفهما لعلية الجنس والتأنيث بإلتاء ولا تملحهما أل ولا الإضافة فتزويهما ضرورة . وقيل إن أراد بهما غدوة وبكرة يوم معين منعاً لعلية الشخص والتأنيث . إلا صرفاً فتزويهما للصرف وهما نكرتان وهذا هو الأصح تقول لزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين أو بكرة أو بكرة النهار (وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتزوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه نحو جئت سحرا أى من الأسحار و بالتزوين إذا أردت به ذلك نحو جئت يوم الجمعة سحر فيوم ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره وسحر بدل منه منصوب بالتزوين لأنه ممنوع من الصرف للعلية والدل (وغدا) وهو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه تقول أكرمك غدا (وعتمة) بفتح التاء وهولك الليل الأول تقول أنتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس . وإعرايه آتى فعل مضارع مرفوع مجزؤه عن التائب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بإياء والكاف مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا عتمة ظرف زمان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره (وصباحا) وهو عند الفقهاء من نصف الليل إلى الزوال وتقديره به أول النهار من بعد طلوع الفجر إلى الزوال تقول أنتظرني صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بلد وهو من الظاهر إلى نصف الليل تقول أجيتك مساء أو مساء الخميس ومثل ذلك أنتيك صباح ميناها على الفتح أى كل صباح ومساء أو يوم ميناها أيضا أى كل يوم (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذى لا نهاية لنهاية تقول لا أكلم زيدا أبدا وكان حقه أن لا يبنى ولا يجمع إذ لا يتصور حصول أبدا آخر ينضم إليه فبنى ولكن جمع على آباء وأبدى بد الهزمة فيقال لا أنفله أبد الأبدى فهو من الملحق بجمع للذكر السالم ومعناه الزمان الطويل الذى لا نهاية له (وأمدًا) وهو اسم زمن مستقبل تقول لا أكلم زيدا أمدًا وأمد الدهر وأمد الدهرين جمع داه وهو ما يبق على وجه الأرض والداهرين ملحق بجمع للذكر السالم ويقال دهر الدهرين (وحينا) وهو اسم زمن مبهم تقول قرأت حينا وحين إذ جاء الشيخ . قال ابن عقاب واتصاه على جهة التأكيد المعنوى لأنه لا يزد على دلالة عامله وأما غيره فنصبه بتقدير نباته عن المصدر لأن قولك سرت يومين أو صباحا معناه سرت سيرا مقدار يومين أو سيرا واقفا في الصباح (وعلمًا) تقول سرت علما وهو مرادف للسنة وهي ثلاثة : الأولى شمسة ولها شهر العجم من رومية وفارسية وقبطية وغيرها وعليها حساب أعياد كغفار العجم كالتيروز والهرجان والنصح بكسر الفاء فهملتن وهي ثلاثة وخمسة وستون يوما وربع على الصحيح في غير الفارسية . وأما الفارسية فلا كسر فيها سميت شمسة لأنها عبارة عن دورة من دورات الشمس في الأبراج الاثني عشر . والثانية قرية ويقال لما عرية أولها الحرم وآخرها ذوالخجة وهي ثلاثة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسة فهي دون الشمسية بأحد عشر يوما تسمى أيام البين أى التفاوت بين السنين سميت قرية لأن شهورها على حساب رؤيته في عرف الشرع وحساب سيره في منزله في عرف الفلك . والثالثة عديدة ولها الأشهر العديدة وهي ثلاثة وستون يوما بلا كسر (وشهرا) تقول لا أكلم شهرا وجمعه أشهر يسمى بذلك لشهرته وظهوره ، وهو قرى ويسمى الهلال والعربى وأيامه ثلاثون أو تسعة وعشرون

والليلة وغدوة وبكرة
وسحرا وغدا وعتمة
وصباحا ومساء وأبدا
وأمدًا وحينا وعلما
وشهرا

منوط في عرف النسخ برؤية المسال وأهل الفلك يبدون بالحرم فيجمعون كل وتر ثلاثين وكل شفع تسعة وعشرين إلا إذا ألحجة ، في سنة الكيسية ثلاثين وفي غيرها تسعة وعشرين وخمسا وسدسا ، ونحسب وله الأشهر الرومية أولها تسعين فشكل وتر واحد وثلاثون وكل شفع ثلاثون إلا الكانون فأحد وثلاثون مطلقا وشباط بإجمال سبعة وإجماعها ، في سنة الكيسية تسعة وعشرون وفي غيرها ثمانية وعشرون وربيع ، وعددي وأيامه ثلاثون مطلقا وليس له شهر مخصوص بينها (وأسبوعا) نحو اعتكفت أسبوعا ، ويقال سبت تسمية له باسم أول أيامه على الأصح ، ويقال له جمعة تسمية له بآخر أيامه (وساعة) نحو سرت ساعة وهي تطلق على الفلكية وعلى قدر حلب شاة وعلى اللحظة اللطيفة ، ومثل هذه للذكورات ما أشبهها . واعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ومنها ما هو من التصرف والانصراف نحو سحر إذا كان ظرفا ليوم يعينه فإنه لا يتوقف لعدم انصرافه ولا تفرقه الظرفية لعدم تصرفه ، ومنها ما هو ثابت التصرف من التصرف نحو غشوة وبكرة علمين . قيل وكذا غائمة إذا أريد بها معين فانها تصير علما فيمتنع صرفها . قال ابن عتقاء وهو وجه ، ومنها ما هو ثابت الانصراف من التصرف نحو صباحا ومساء ويقي قسم خامس وهو الظرف البني الذي لا تصرف له كاذ وإذا ، وقد يضاف إلى ذلك اسم زمان نحو يومئذ ويعد إذ هديتنا وكسباح مساء بالتركيب ويوم يوم وقط للزمان الماضي وعروض للمستقبل غالبا والماضي قليلا ويلزمان التني ومنذ ومنذ والآن وأمس إن كان ظرفا لليوم الذي قبل يومك ، والبراد بالتصرف ما يستعمل ظرفا وغير ظرف كأن يقع مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه كيوم وشهر وبشر للتصرف ما زيم الظرفية أو شبيها وهو الجرمين (وظرف المكان) مفعول من الكون (هو اسم المكان المنسوب) بالرفع نعت لاسم ونسبه باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه على نحو ما مر في ظرف الزمان (تقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية ، وقد ذكر منه للصنف أيضا عدة أمثلة (نحو أمام) فتح الممطرة وهو بمعنى قدام تقول جلست أمام الشيخ . وإعرابه جلست فعل وقاعل أمام ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره والشيخ مضاف إليه (وخلف) وهو ضد أمام تقول صليت خلف للقيام (وقدام) وهو مرادف لأمام تقول صليت قدام الأمير (وراء) وهو بمعنى خلف تقول فعلت وراء الحجر وقد تأتي بمعنى قدام نحو قوله تعالى - وكان وراءهم ملك (وفوق) وهو المكان العالي نحو جلست فوق للتبر (وتحت) وهو ضد فوق نحو جلست تحت للزياب (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول جلست عند زيد أي قريبا منه وفي شرح باني سعاد لابن هشام ما نقله عند اسم مكان حاضر أو قريب . فالأول نحو - فلما رآه مستقرا عند - . والثاني - ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة للآوى - وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو - قال الذي عنده علم من الكتاب - ونحو - رب ابن لي عندك بيتا في الجنة - وقد فتح فاؤه وقد انضم ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو محذوفة بن وعنها التزم الحريري بقوله: وما منصوب أبدا على الظرف ولا يخفئه شيء سوى حرف

وقول العامة ذهبت إلى عنده لمن انتهى وقد ترد بمعنى الزمان كقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الصبر عند الصلوة الأولى» (ومع) فتح العيين ورابعة تسكيتها وهو اسم مكان الاجتماع نحو جلست مع زيد أي مصاحبا له ، ولهذا يجز بها عن اللواتي نحو - والله معكم - وقد تأتي لزمان الاجتماع نحو جئتكم مع العصر ، وهي من الظروف العادمة التصرف (وإزاء) بكسر الميمزة ، وهو بمعنى مقابل نحو جلست إزاء الحجر الأسود بمعنى مقابله (وحذاء) بكسر الحاء الهمزة وبعدها ذال معجمة بمعنى مقابل أيضا

وأسبوعا وساعة
وظرف المكان هو اسم
المكان المنسوب
بتقدير في نحو أمام
وخلف وقدام ووراء
وفوق وتحت وعند
ومع وإزاء وحذاء

وقيل بمعنى قربت منه نحو جلست حذاء زيد : أى مقابله أو قريباً منه (وتلقاء) بكسر الهمزة بمعنى مقابل نحو قوله تعالى - ولما توجه تلقاء مدين - أى مقابل مدين (وهذه الثلاثة) أى الأخيرة (معناها واحد) وهو مقابل (وتم) بفتح التاء الثلاثة اسم إشارة للسكان البعيد في محل نصب على الظرفية كالمسافر في باب اسم الإشارة (وهنا) بضم الهاء اسم إشارة للسكان القريب وبفتحها وكسرهما مع تشديد النون للسكان البعيد كما مر وقد تأتى للزمان، وبما يأتى للزمان والسكان من الظروف قبل وبعد (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النسب على الظرفية) بتقدير في مطلقاً من غير تقييد بشئ* (لا فرق في ذلك) أى في قبولها للنسب (بين المختص منها) بوصف أو إضافة أو تعريف بأل (وللعُدود) وهو ما دل على عدد (والبلهيم) قال الرضي وهو ملاحده يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان ثم بين المصنف كل واحد من الثلاثة فقال (ونعني بالمختص) من الظروف الزمانية (ما يقع جواباً لـ) الاستفهامية نحو يوم الخميس أو اليوم ونحوها فانك إذا سلئت متى سير صلح أن تقول أسير يوم الخميس أو اليوم أو الليلة ونحو ذلك (ونعني بالعدود) منها (ما يقع جواباً لكم) الاستفهامية فقط (كأسبوع والنهر) فانه إذا قيل لك كم اعتكفت فانك (تقول) عجباً له (اعتكفت أسبوعاً) أو شهراً أو عاماً (ونعني بالهيم) منها (ما لا يقع جواباً لشيء منها) ويدل على قدر من الزمان غير معين (كالحين والوقت تقول) ابتداء من غير سبق استفهام بحق ولا بك (جلست حيناً) وساعة ووقتاً، وقد مر أن نصبه على جهة التوكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة الفعل وقضية عطف المؤلف للعدود على المختص أن للعدود ليس بمختص وهو ظاهر كلامهم، وجزم الرازي بأنه من قبيل المختص وهو الصحيح لأنه إن دل على قدر غير معين ولم يصلح جواباً لشيء ولا لكم فهم كحين وزمان والإفختص معدوداً كان أو غيره إذ التخصص يكون بالعدد كما يكون بالصفة وغيرها مما مر قريباً، وعبارة ابن هشام في جامعه ما صلح من الزمان جواباً لشيء كشر رمضان فختص أولئك كيومين لمعدود أولهما فمختص معدود كإسماء الشهور وغيرها أضيف إليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين اه وكلام سيويه وجماعة كالصريح في جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور كـ شهر صفر وشعبان وخيه بعضهم برمضان والربيعان كاجزم بدين هشام وكثيرون. فان قيل لك متى صمت أو كم صمت فانه يصح أن تقول في جوابها صمت الربيع أو المحرم أو صفر أو رمضان أو ربيعاً ومثل ذلك الصيف والشتاء. قال ابن علقمة : فان قلت شهر رمضان بزيادة شهر لم يصلح إلا في جواب متى اه (وأما أسماء السكان فلا يتنصب منها على الظرفية) بتقدير في (الإثلاثة أنواع الأول المهم كإسماء الجهات الست وهي فوق وتحت وبين شمال وأمام وخلف وما أشبهها والثاني أسماء اللقائير) الباقية

وتلقاء وهذه الثلاثة
معناها واحد وتم وهنا
وجميع أسماء الزمان
تقبس النصب على
الظرفية لا فرق في ذلك
بين المختص منها
والعدود والبهيم، ونعني
بالمختص ما يقع جواباً
لشيء ونعني بالعدود ما يقع
جواباً لكم كـ لأسبوع
والنهر تقول اعتكفت
أسبوعاً ونعني بالهيم
ما لا يقع جواباً لشيء
منهما كالحين والوقت
تقول جلست حيناً .
وأما أسماء السكان فلا
يتنصب منها على الظرفية
إلا ثلاثة أنواع الأول
المهم كإسماء الجهات
الست وهي فوق وتحت
وبين شمال وأمام
وخلف وما أشبهها
والثاني أسماء اللقائير
كـ

خطوة (والفرسخ) وهو ثلاثة أميال (والبريد) وهو أربعة فراسخ (نحوسرت ميلا) وإعرابه سرت فعل وفاعل ميلا ظرف مكان عند جمهور النحاة ، وقيل إنه منصوب على المصدر ومثله سرت فرسخا وسرت نصف ميل أو بضه أو جميع الفراسخ أو كله أو يریدا ، وظاهر عبارته أن أسماء للقياس قسم مفرد ليس بهم ولا يختص وهذا هو الأصح لأن الحق أن فيه شوبا منهما فهو مختص لدلالته على كمية معينة منهم لعدم اختصاصه بمكان معين (والثالث ما كان مشتقا من مصدر عامله) سواء أكان عامله فعلا أم اسما وإنما يكون بصيغة اسم مفعوله إلا في الثلاثي فعلى مفعول بفتح معيه وعينه مالم تعتل فاؤه وحدها أو تكسر عين مضارعه فتكسر عينه كوضع وجلس وشذ ماخالف ذلك وهو قياسي (نحو جلست مجلس زيد) وإعرابه جلست فعل وفاعل مجلس ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصب فتح آخره وزيد مضاف إليه ، وفي الجواهر التي علقها على شرح القطر مجلس بكسر اللام لأن المراد به المكان وكذا تكسر إذا زيد به الزمان فإن أريد به المصدر فتحت كما يعلم من فتح الصرف اهـ (وقال الله تعالى - وأنا كنا نعد منها مقاعد للسمع -) وإعرابه أن حرف توكيد ونصب ونا الدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها كنا فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ونا ضمير متصل في محل رفع اسمها تعد فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن منها جار ومجرور متعلق بنقصد ومقاعد ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصب فتح آخره والسمع جار ومجرور في محل نصب نفث لقاعد وجملة تعد وما بعده في محل نصب خبر كان فإن كان مشتقا من غير ما اشتق منه عامله نحو ذهب في مري زيد ورميت في مذهب عمرو لم يميز في القياس نصب شيء منه على الظرفية بل يجب جره في وشذ قولهم في تمثيل التقرب والبعد هو منى بمقد التباينة : أى من النضاء ، ومزجر الكسب : أى من الزاجر ، ومزلة الولد : أى من أبيه ومناط الثريا : أى من المتناول، فهذا يحفظ ولا يقاس عليه والظرف فيها هو الخبر فيتعلق بالاستقرار ومعنى متعلق بما تعلق به الخبر من غير أن يكون خبرا ثانيا ويجوز أن يكون خبرا ثالثيا .

(تنبيه) ما أفاده المصنف من أن الشئ قسم للجهل لا قسم منه هو الذى جزم به ابن هشام في الشذور والأوضح وهو الظاهر لأنه يكون محصا جلست مجلسك ومبهما بجلست مجلسا ، وهذه الثلاثة الأنواع يتردد اتصالها على الظرفية للكانية (وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لا يجوز اتصالها على الظرفية) وكذلك كل ما كان من الظروف للكانية محصا وهو ماله اسم من جهة نفسه وله أنظار نحو به كالدار والبيت والقصر والطريق والسوق والمسجد والجامع والقرية وللدنّة والبد والنام والجن والعراق ومكة وطيبة ، فهذا كله لا يقاس نصبه (فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قمت الطريق) بالنصب فيهن (ولكن حكمه أن تجره في) الظرفية مصراحا بها قاله الفنا كهي وقال الصائى إن أراد بقوله يجزئ الجربها حقيقة ورد عليه أنه يجوز أن يجزئ بالياء الظرفية وإن أراد بالجر بها حقيقة أوحكما ورد عليه أنه لا يجوز جره بغيرها مما يفيد الظرفية كما أنهم كلامهم في حيان وغيره فتأمل اهـ (وقولهم) أى العرب فيما سمع منهم (دخلت للمسجد وسكنت البيت) والعراق وذهبت الشام وقالا خيمت أم مغيد من القبولة وعسل الطريق الثعلب : أى جرى فيها باضطراب (منصوب) كل ما ذكر (على التوسع بإسقاط الحافض) لأجراء العامل القاصر الذى يعنى يعرف الجربى للتعدي بنفسه من حيث إسقاط الواسطة ونصبه فهو على هذا من قبيل المفعول به على الاتساع بإسقاط فى والأصل دخلت في المسجد وسكنت في البيت فحذف الجار كما حذف في قوله ترون النصارى ونصب ما بعده وهذا هو مذهب القارنى وطائفة واختاره ابن مالك وعزله لسببه ،

والفرسخ والبريد
نحو سرت ميلا
والثالث ما كان مشتقا
من مصدر عامله نحو
جلست مجلس زيد
وقال الله تعالى - وأنا
كنا نعد منها مقاعد
للسمع - وما عدا هذه
الثلاثة الأنواع من أسماء
المكان لا يجوز اتصالها
على الظرفية فلا تقول
جلست البيت ولا
صليت للمسجد ولا قمت
الطريق ولكن حكمه
أن تجره في وقولهم
دخلت للمسجد وسكنت
البيت منصوب على
التوسع بإسقاط الحافض

وقيل إنه منصوب على الظرفية تنبيهاً له بالمهم وهو مذهب الثالوثين وعزاه لسيبويه واختاره ابن الحارث ، وقيل مفعول به وعليه الأخفش وجماعة وقضية تمثيل الصنف بسكت البيت أن حذف الحافض يطرد بعد سائر الأفعال . وقال بعضهم : إنه لا يطرد بعد سائر الأفعال فلا يقال صليت الدار ولاغت الدار . فان قلت لم استأثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على ظرف المكان ؟ قلت لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته بالانزاع وعلى المكان بالانزاع فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى اللبهم وغيره ، ولما كانت دلالته : أى الفعل على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة وهذا والنصب برفع الحافض هو الاسم المنسوب بفعل حقه أن يعتدى بالحرف لكنه حذف عند تعيينه استثناء عنه سماعاً أو قياساً ، وقد شرحت هذا الحق في نحو ورقة ، وميمته : تعريض من اتصبت لتلق الوهب الفاعض مجتهداً للنصب من الأسماء برفع الحافض .

باب المفعول من أجله ويسمى المفعول لأجله

أى الذى يفعل له فعل ويوقع من أجله (ويسمى للمفعول له) فله ثلاثة أسماء بل أكثر من ذلك إذ يقال له للنصب على العلة والصدر الملل لما قبله (وهو الاسم) الفضلة كالأمثلة الآتية فنخرج نحو حصل لى رغبة فى الخير (للنصب) بما فى الجملة من فعل كالأمثلة التى ذكرها للصنف أو شبهه نحو قصدى لك عبة وأنا زائر لك ابتداء فمك (الذى يذكر) علة و (بياناً لسبب وقوع الفعل) الصادر من الفاعل والمفعول له سبب حائل للفاعل على الفعل وعلامته وقوعه فى جواب لم فعلت وصحة تقديره بلام العلة كما أن المفعول به مقترن بالباء والمفعول فيه مقترن بى والمفعول معه مقترن بجمع (نحو قام زيد لإجلالاً لعمرو) وإعراجه قام فعل ماض زيد فاعل إجلالاً مفعول لأجله وعلامة نصب فتح آخره لعمرو جار ومجرور متعلق بواجب الحذف فى محل نصب نعمت لإجلالاً ، والتقدير إجلالاً كأننا لعمرو (وقصدتك ابتداء معروفك) وإعراجه قصدتك فعل وفاعل ومفعول ابتداء مفعول لأجله ومعروفك مضاف إليه ، ومن ذلك قولهم فعلت كذا مخافة الشر وفعلت ذلك أجل كذا ، وقوله تعالى - يجملون أصابعهم فى آذانهم من الصواقع حذر اللوث - وكرر للصنف المثال إشارة إلى أن المفعول لأجله وإن كان علة لكن يكون نكرة كالمثال الأول ومعرفة كالمثال الثانى فإن ابتداء إضافته إلى معروف المضاف إلى الضمير أكتسب التعريف وفى الفصل وشرحه فخطيل ويكون : يبنى للمفعول لأجله معرفة ونكرة : أى على الصحيح ، وذهب الجرى إلى أنه لا يكون معرفة وليس بشئ لأنه لا مانع من ذلك ولأنه قد سمع عنهم ، وقد جمعتهما الصاحب فى قوله يصف ثوراً وحشياً أفلت من الصائد :

يركب كل عاقر جهور عقاله وزعل المهور والمول من تهول المهور

وفيه دليل على أنه قد يكون معرفة بالإضافة كقوله وزعل المهور وبالألف واللام كقوله والمول . والعاقر الزمالة التى لا تنبت ، والمهور الجماعة المتجمعة ، والزعل : أى التلقن من النشاط ، والمهور للسرور التيم ، والمول الفزع ، والتهول عظم الشيء فى العين ، والمهور للطمأن من الأرض اه منلصاً (ويشترط) لجواز نصب للمفعول لأجله ثلاثة أشياء لأن معنى التعليل يتقوى بهذه الثلاثة التى سبب ذكرها فصح منها حذف الحرف الدال على التعليل ، ووجه القوة فيها حصلت فيه هذه الأمور أن أكثر ما يكون التعليل كذلك فكان فيها تنبيه عليه فصح حذف اللام . الأول من الثلاثة

(باب المفعول من أجله)
(ويسمى المفعول لأجله)
ويسمى للمفعول له وهو
الاسم المنسوب الذى
ينصبر بياناً لسبب
وقوع الفعل نحو قام
زيد لإجلالاً لعمرو
وقصدتك ابتداء
معروفك ، ويشترط

(كونه) أى: المفعول لأجله (مصدر) وهل يشترط مع ذلك كونه قليلا أم لا ؟ فيه خلاف ، والأصح اشتراط كونه قليلا : أى من أفعال النقص الباطنة كالرغبة والرهبة والتعظيم والاحلال لأن أفعال الجوارح لا يجتمع فى الزمان مع الفعل للعلل ، فلا يجوز جنتك ضرب زيد : أى تضربه خلافا للغامضى فانه أجزأه . قال ابن عثقاء : وظاهر الارتشاف موافقته ، والراد بالمصدر ما يعم المصدر واسمه ، وأجاز يونس كونه غير مصدر كقولهم : أما العبيد فذو عبيد نصب العبيد بمعنى مهما يذكرك شخص من أجل العبيد فالمدكور ذو عبيد لا غير ، وأنكر سيبويه نصب العبيد ، وقال : إنه لثة خبثة قليلة وأوجب الرفع ، وأوله الزجاج على حذف المصدر : أى أما تلك العبيد ، والذي عليه أكثر محققى التأخرين كابن هشام على أن العبيد ونحوه مما جاء من هذا التركيب منصوب على أنه مفعول به : أى مهما ذكرت العبيد ، ونحو قولهم : أما البصرة فلا بصرة لكم : أى مهما ترى البصرة وهذا هو الراجح (و) الثانى (اتحاد زمانه وزمان عامله) بأن يكون زمن العلة والمفعول واحدا وذلك بأن يقع الحدث الذى هو مضمون العامل فى بعض زمن المصدر كجنتك طمعا وقصدت عن الحرب جينا فالجىء وقع فى بعض أزمانه الطمع والتعود عن الحرب وقع فى بعض أزمانه الجبن ، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جنتك خوفا من فراك أو بالعكس نحو شهدت الحرب إقصاءا للصلح بين الفريقين (و) الثالث (اتحاد فاعلها) بأن يكون فاعله فاعله وفاعل عامله واحدا ، وما ذكره للصف من اشتراط الاتحاد فى الوقت والفاعل هو رأى الأعلام والتأخرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، وللعلم مآله الصف تبعاً للتأخرين وذلك (كما تقدم فى الثلاثين) فإن إجلالا وإنشاء مصدران وزمنهما وزمن عاملهما واحد ، وكذا فاعلها وفاعل عاملها (وكقوله تعالى - ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق -) وإعرابه الواو حرف عطف لا نهاية تقتلوا فعل مضارع مجزوم بلا نهاية وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أولاد مفعول به والكاف فى محل جر بالإضافة واللم علامة الجمع خشية مفعول لأجله وهو مصدر ذكر علة للقتل للفهوم من قوله تعالى - ولا تقتلوا - مشارك له فى الوقت والفاعل . ومعنى الآية ولا تقتلوا أولادكم خشية الإملاق . قال البيضاوى وقتلهم أولادهم هو وأدم بناتهم خشية الفقر فهام عنه وضمن لهم أرزاقهم ، فقال - نحن نرزقهم وإياكم - اه وقال غيره : الراد دفن البنات فى حالة الحياة ، كانت العرب تفعل ذلك خشية الفقر والعيلة والسي والعار اه (وقوله تعالى - ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله -) وإعرابه ينفقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أموال مفعول به وهو مضاف والماء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة واللم علامة الجمع ابتغاء مفعول لأجله ، وهو إما مصدر ذكر علة للاتفاق للفهوم من ينفقون وهو متعده به وقتنا وفاعلا . فان قلت فما تصنع فى نحو قوله تعالى - هو الذى يرىكم البرق خوفا وطمعا - فان فاعل يرى هو ضميره سبحانه وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون . قلت : الحرف والطمع اسم مصدر بمعنى التخويف والتطميع أو الاخافة والاطماع لا مصدران فيتحد الفاعل حينئذ لأن فاعل التخويف والتطميع هو الله وكذلك نحو - إذ يشيكم الناس أمانة منه - فان فاعل الأمانة والتهنية هو البارئ سبحانه فهو مفعول لأجله ويجوز أن يكون حالا (ولا يجوز تأهيت السفر) نصب السفر مفعول لأجله (لعدم اتحاد الزمان) فان زمن التأهيت سابق على زمن السفر وإن كان فاعلها واحدا . والتأهيت مأخوذ من الأهبة بضم المهملة ، وهى العدة التى يحتاجها المسافر فى سفره

كونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلها كما تقدم فى الثلاثين وكقوله تعالى - ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق - وقوله تعالى - ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله - ولا يجوز تأهيت السفر لعدم اتحاد الزمان

كالزاد ونحوه كما يفيد كلام القاموس (ولا يجوز أيضا نحو (جئتك محبتك إياي) بنصب محبتك على أنه مفعول لأجله مضاف لقاعله وإياي مفعول به وإعمال يجوز نصبه (لعدم اتحاد الفاعل) فإن فاعل الجيء هو التكلم وفاعل المصدر هو المخاطب ، فلا يجوز نصبه وإن كان زمنهما واحدا (بل يجب جره) أى المصدر في التالين للذكورين لعدم استيفائه لشروط جواز نصبه ويكون جره (باللام) التعليلية ، وعلى هذا (تقول تأهبت للسفر) وإعرابه تأهبت فعل وفاعل للسفر جار ومجرور في محل نصب على الحال من ضمير التكلم (وجئتك لمحبتك إياي) وإعرابه جئتك فعل وفاعل ومفعول لمحبتك اللام حرف جر محبتك مجرور باللام ومجبة مصدر مضاف إلى فاعله وإياي ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، وجملة الجار والمجرور في محل نصب على الحال من التاء في جئت ، ويجوز أن يجر بكل ما يفيد التعليل وهو الباء نحو - فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وصدتم - وفي نحو - لمسك فبا أنضم فيه - أى بسببه وعن نحو إلا عن موعنة وعدها إياه - والكاف نحو - واذكروه كما هداكم - وعلى نحو - ولتكنبروا الله على ما هداكم - وكى نحو زرتكم كما تكرموني . وقد استوفى ابن مالك في العمدة من العمل للقائد شرطا المصدر للقول من أن وأن وصتهما فلا يجب معه اتحاد الزمان والفاعل بل يجوز نصبه وإن اختلف فاعله وفاعل عامله أو زمنه وزمن عامله نحو زرتكم أن تكرموني أو أنك تكرموني .

(تنبيه) ما استوفى الشروط الثلاثة لا يتعين نصبه بل يجوز جره بلام التعليل وما ناب عنها في إفاضة التعليل من الحروف السابقة فيجر بكثرة إن كان بال كصرته لتأديب وجملة إن كان مجردا منها ومن الإضافة كقوله :

من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصره يغتصر

وباستواء إن كان مضافا نحو - وإن منها لما يهبط من خشية الله - يتفقون أموالهم إبتغاء مرضات الله - وفي حال جره يكون مفعولا به بواسطة حرف الجر كما يفيد قول بعضهم : قضية الحدان نحو قت لا جلالك مفعول له وذلك رأى ابن الحاجب والقوم على أنه مفعول به بواسطة حرف الجر ولا مشاحة في الاصطلاح له .

باب المفعول معه

هذا الباب هو خاتمة الفاعيل وجعل آخرها تكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة ظاهرة وهي الواو والخلاف في كونه قياسيا أو سماعيا وإن كان المختار كما قاله الصائى أنه قياسى مطلقا وعبارة بعضهم قال ابن مالك والمصحح استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة واختار ابن عصفور عدم القياس له وقوله معه نائب الفاعل أسند إليه للمفعول كما أسند إلى المجرور في المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور عائد على آل كذا قال الصائى وخالفه بعض المتأخرين فقال نائب الفاعل هو الضمير العائد إلى المصدر المفهوم من مفعول كاتيل في قوله تعالى - وحيل بينهم وبين ما يشتهون - لأن مع لازم النسب على الظرفية كين فلا يصح نيابته عن الفاعل له (وهو الاسم) الفضلة (للتصوب) بمقابلته من فعل أو شبه مما فيه حروفه ومعناه وهو في المعنى كالمفعول به فتحوسرت والتبيل معناه سرت بالتبيل بقاء صاحبة قاله ابن عتقاء (الذى يذكر بعد واو بمعنى مع) أى مقيدة للعبة بجم بذلك الاسم للتصوب بدلوا بمعنى مع (ليبان من فعل مع الفعل) لا على جهة المشاركة كإفديته الأمثلة بل على جهة صاحبة والراد

ولا جئتك محبتك
إياي لعدم اتحاد الفاعل
بل يجب جره باللام
تقول : تأهبت للسفر
وجئتك لمحبتك إياي .
(باب للمفعول معه)
وهو الاسم التصوب
الذى يذكر بعد واو
بمعنى مع ليبان من فعل
معه الفعل

بها أن تكون مع الفاعل في صدور العمل منه وذلك في نحو سرت وز بدا أو مع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد نحو تركت الناقة وفضيلها (مبسوفاً) أى ذلك الاسم (بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل) الذى تضمنه وهو الحدث (وحروفه) أى الأصلية (نحو جاء الأمير والجيش) أى مع الجيش ، وهذا المثال والذى بعده مثالان للسبوق بجملة فيها فعل ، وإعرابه جاء فعل ماضٍ مبنى على فتحة ظاهرة الأمير فاعل الواو والولعية الجيش مفعول معه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (واستوى الماء والخشب) أى مع الخشب . وإعرابه استوى فعل ماضٍ مبنى على فتحة مقدرة على الألف كاتقول في صلى وسى ونحو ذلك مما آخره ألف ، الماء فاعل والخشب الواو والولعية الخشب مفعول معه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وعدد للصف المثال ليفيد أن ما بعده الواو قد يكون صالحاً لمشاركة ما قبله في حكمه فيصح عطفه عليه وذلك كالمثال الأول فإن نسبة الحمى في اللحن إلى الجيش ممكنة إمكانها إلى المخاطب بأن تقول جاء الأمير وجاء الجيش وقد لا يكون ما بعد الواو صالحاً لمشاركة ما قبله في حكمه فيمتنع عطفه عليه وذلك كالمثال الثانى فإن الخشب غير مشاركة للماء في الاستواء إذ الاستواء هنا بمعنى الارتفاع والاعتلاء لا بمعنى الاعتدال الذى هو ضد الارتفاع فيمتنع عطفها على الماء لفساد اللحن بذلك ويجب نصبها مفعولاً معه والخشب مقاييس ولو من حديد ونحوه أو حجر منحوت يركز في الأنهار غالباً وفي البرك الكبيرة وفيه علامة يعرف بها وزن الماء وقدره زيادة ونقصاً ، وللعنى أن الماء لم يزل يزداد حتى صار مصاحباً للخشب يستواء أى ارتفاعه (وأنا سائر والنيل) أى مع وهذا المثال للسبوق بجملة فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه فإن سائر بمعنى يسير وحروفه هي حروف الفعل وهذا المثال يمتنع فيه العطف ويجب فيه النصب أيضاً لأنه لا يصح فيه مشاركة ما بعده الواو لما قبلها لأنه لا يقال سائر النيل بل يقال جرى فعنى للمثال حينئذ أنا سائر مصاحب في السير النيل لا أنه سار وسار النيل معه ، وقد علم من هذا للمثال والذى قبله فساد قول الأخفش لا يجوز النصب إلا حيث يجوز العطف في اللحن نحو جاء الأمير والجيش فلا يقال جلس زيد والسارية ولا ضحك زيد وطالع الشمس لأن الجاوس لا يسند إلى السارية والفصح لا يسند إلى الشمس .

مبسوفاً بجملة فيها فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو جاء الأمير والجيش واستوى الماء والخشب وأنا سائر والنيل

(تنبيه) علم بما ذكره من الحد والأشكال أن المفعول معه لا يكون فعلاً فلم يدخل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ينصب تشرب لأنه وإن كانت الواو فيه للعية لكنه ليس باسم بل هو فاعل قالوا في مثله عاطفة كجسيأتى في نواصب الفعل إن شاء الله تعالى ، وقيل إنه مفعول معه حقيقة وصححه حفيد ابن هشام على هذا فالمراد بالاسم أعم من أن يكون صريحاً أو مؤولاً من أن والفعل ولا تكون الواو في مثله حينئذ عاطفة وهو خلاف الراجح ولا يكون جملة نحو سرت والشمس طالعة فتقولنا والشمس مبتدأ وطالعة خبره والجملة حالية وهذه الواو يقال لها اعتراضية وتشرب بين المعربين بواو الحال ولا عمدة فلا يجوز النصب في نحو اشترك زيد وعمرو لأنه وإن كان الاشتراك فعل اثنين إلا أنه ليس واحد منهما فضلة لأنهما فاعلان فلا يصح الاكتفاء بأحدهما عن الآخر فلا يقال اشترك زيد ولا يقع بعد غير الواو نحو جئت مع زيد وبتك العبد شباب ولا بعد غير الواو العية بجاه زيد وأخوه قبله أو بعده إذ العية توجب اتحاد الزمان ولا بعد مفرد خلافاً للصيرى فانه أجاز في نحو كل رجل وضعته وأنت وربك نصب ما بعد الواو مفعولاً معه وخلافاً للزعشرى أيضاً فانه أعرب أخاك في نحو حبسك وأخاك درهم مفعولاً معه والصحيح أنه معطوف على الكاف وأنه جاء على لغة قصر الأفع أو هو مفعول به لحذف والتقدير حبسك وبحسب أخاك أى كفيه ، ولا بعد ما فيه معنى الفعل

دون حروفه فلا يجوز النصب في نحو هذا لك وأياك بإلواء الوحدة لأن في ها التنبيه معنى أنه وفي
 ذا معنى أشبه وفي لك معنى استقر لأنه ليس فيها قبل الفعل فعل ولا اسم فيه حروف الفعل، وأما قولهم
 ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا وكيف أنت وقصة من تريد فلا أكثر الرفع باللفظ وسمي النصب
 في ذلك بجعل الضمير فاعلا بمحذوف والأصل ما كنت وزيدا وكيف تكون وزيدا وكيف تكون
 وقصة من تريد مخفف الفعل رحدة فبرز ضميره وانقل وكان هذه تامة فما مبتدأ خبره الجملة اه
 وكيف نصب على الحال، وقيل إن كان ناقصة والضمير اسمها وما وكيف خبران لها، ومن أحكام المفعول
 معه أنه لا يتقدم على عامله والمصاحب معا لا يقال وعمرأ مررت يزيد ولا على مصاحبه فقط فلا يقال استوى
 والخشبة للماء خلافا لابن جنى في إجازته لذلك ولا يجوز فصله عن الواو ولو بطرف أو مجرور فلا يقال
 قام زيد واليوم عمرأ لأنه وإن جاز الفصل بالطرف بين الواو العاطفة ومعلوفها إلا أن هذه الواو نزلت
 منزلة الجار مع المجرور فتلك امتنع الفصل بينها وبين المفعول معه، ثم لما كان بعض الواو المنع بحذفها
 النصب على المفعول معه وبعضها يترجح وبعضها يمتنع وبعضها يكون مرجوحا بين حكم ذلك فقال
 (وقد يجب النصب على المفعولية) وذلك عند وجود مانع من المصطف (نحو اللذان الأخيرين) وما
 استوى الماء والخشبة وأنا سائر والتيل لما تقدم من أن المصطف يفسد المعنى المراد من أن نقرأ استوى
 بمعنى تساوى لم يمتنع العطف لأن المعنى حينئذ نساوى الماء والخشبة في العلو بمعنى أن الماء ارتفع حتى
 بلغ الخشبة فليست الخشبة تأرق منه (ونحو لانه عن القبيح وإتيانه) بالنصب وجوبا إذ لو جر بالعطف
 لكان المعنى لانه عن القبيح وعن إتيانه وهو خلاف المعنى المراد وهذا المقتضى مأخوذ من قول الشاعر:
 لانه من خلقى وثأقى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
 وإعرابه لانهية تنه فعل مضارع مجزوم بلا التانهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره
 وهو الألف وفاقه مستتر فيه وجوبا بقدره أنت عن القبيح جار ومجرور متعلق بته وإتيانه الواو
 والعبية إتيان مفعول معه وعلامة نصبه فتح آخره والماء في محل جر بالإضافة (ومات زيد وطلوع
 الشمس) بالنصب إذ العطف يقتضى التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به اللفظ. وإعرابه
 مات فعل ماضٍ زيد فاعل الواو ولو اللية طلوع مفعول معه وعلامة نصبه فتح آخره والشمس
 مضاف إليه (وقوله تعالى - فاجموا أمركم وشركاءكم -) وإعرابه انهاء حرف عطف اجمعوا
 فعل أمر مبني على حذف النون وولو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل أمر مفعول به والكاف
 في محل جر بالإضافة والليم علامة الجمع وشركاءكم الواو للية شركاء مفعول معه والكاف ضمير
 متصل في محل جر بالإضافة أى مع شركائكم وليست الواو عاطفة لأن أجمع لا يقع على الشركاء
 لا يقال أجمع شركائى لأن أجمع لا يمتد إلى الأعيان إنما يقال جمعت شركائى بغير همز وأجمت
 أمرى بالهمز في أوله ويجوز أن تجعل الواو عاطفة وتقدر بعدها فعل عامل في شركاءكم والتقدير
 فاجموا أمركم بهمة قطع واجموا شركاءكم بهمة وصل لما تقرر من أنه يقال جمعت شركائى
 وعلى هذا فالتشابه المذكور لا يصحون مما يتعين فيه النصب على اللية وهو ما رجحه جمع (وقد
 يترجح) أى النصب مفعولا معه (على العطف) لأمر صناعى (نحو قت وزيدا) بنصب زيدا
 على أنه مفعول معه وهو أرجح من رفعه عطف على ضمير التسليم لأن العطف على ضمير الرفع
 للتصل لا يحسن إلا بعد تركيده بضمير متصل نحو - لقد كنتم أنتموا بأوكم - أو بعد الفصل بينهما
 بأى فاصل كان نحو - ما أشركنا ولا آباؤنا - فأباؤنا معطوف على نا للفصل بينهما بلا وجهان
 النصب فيما ذكره السلف هو مذهب الكوفيين وجرم به ابن هشام في التوضيح وجرم

وقد يجب النصب
 على المفعولية نحو
 اللذان الأخيرين ونحو
 لانه عن القبيح
 وإتيانه و مات زيد
 وطلوع الشمس وقوله
 تعالى فاجموا أمركم
 وشركاءكم - وقد يترجح
 على العطف نحو قت
 وزيدا

ابن الحاجب في كافيته بوجوهه وحكما ابن هشام في القدر ، وقال إنه الأصح ، وقال غيره إنه الذي عليه الجمهور لأنه لما ترك عندهم مصحح العطف كان التصديق من الواو التنصيص على العية والفرق بين الرفع والنصب من جهة المعنى أن النصب يقتضى مشاركة زيد التسكلم في القيام في وقت واحد بخلاف الرفع فإن زيدا وإن شارك التسكلم في القيام لا يلزم أن يكون قيامهما في وقت واحد ، قاله الفاكهي (وقد يرجح العطف عليه) أى على النصب وذلك (نحو المثال الأول) وهو جاء الأمير والجيش (ونحو جاء زيد وعمرو) برفع عمرو عطفا على زيد (فالعطف فيهما) أى اللذين المذكورين (وفيا أشبههما) مما العطف فيه حال من ضعف في اللفظ والمعنى نحو كنت أنا وزيد كالأخوين (أرجح لأنه الأصل) في الواو وقد أمكن بلا ضعف ومع ذلك يجوز النصب على المفعول معه . قال الفاكهي وغيره وعمل رجحان النصب أو العطف إذا قطع النظر عن مراد التسكلم لاختلاف معنى النصب والرفع أما إذا نظر إليه فإن قصد العية نصا تعين النصب ، وإلا فالعطف فلا يصور رجحان انتهى .

(تتمة) يتنوع العطف والعية في نحو * علفنا تبنا وماء باردا * بل هو منصوب على اضمار العامل والتقدير علفنا تبنا وسقيتها ماء باردا لأن الماء لا يعلف حتى يصح فيه العطف بل يسق ولا يصح التبني وقت العلف حتى يصح نصبه على العية بل يقع قبله أو بعده وكذلك نحو قوله : إذا ما الغنائات برزن يوما وزججن الحواجب والعمونا

أى وكلن العمون لأن العمون لا تزججن بل تسكعل ولا تصاحب الحواجب في التزجج وهو تدقيق الحاجبين وتحسينهما بل تصاحبهما في المكان وهو الوجه .

(فصل) وأما الشبه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد (فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه) وإعرابه زيد مبتدأ حسن خبر وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول وفاعلها ضمير مستتر فيها جوارا تقديره هو يعود على زيد ليفيد تعميم الحسن له لأن من حسن وجهه حسن اسناد الحسن إلى جملة ولورفع الوجه على أنه فاعل لكان الحسن مسندا لوجهه فقط ووجه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس مفعولا به لأن الصفة المشبهة قاصرة لاتعدي كفعالها الذي صيغت منه (وسياق) أى الشبه بالمفعول به في باب الصفة المشبهة وأنه يتعين نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وإن كان نكرة جاز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به والنصب على التمييز .

باب الحال

والفهم انقلبية عن أو لفظهم في جميعها أحوال واشتقاقها من التحول وهو التنقل والأصح تذكر لفظه وتأنيث معناه كنهه حال لازمة ويجوز تذكرها كنهه حال لازم وتأنيثها كنهه حالة لازمة لأن تأنيث لفظهم كنهه تذكر معناه فيمتنع نحو هذا حالة لازم (هو الاسم) أى الوصف وهو ما دل على حدث وصاحبه أى على مصدر وذات قام بها المصدر كقام فانه يدل على ذات اتصفت بالقيام وراكب دل على ذات اتصفت بالركوب فخرج نحو التهتري في رجعت التهتري فانه وإن كان مينا للهيئة إلا أنه مصدر لا وصف وسواء كان الوصف صريحا كالأمثلة الآتية في المتن أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والحرور إذا وقعت حالا قائما في تأويل الوصف (النصب) لفظا أو عملا بما دل صاحبه فقط ولا يعمل فيه غيره على الأصح ، ولهذا لا يأتي من التبديل على الأصح خلافا لسيبويه

وقد يرجح العطف عليه نحو المثال الأول ونحو جاء زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما أشبههما أرجح لأنه الأصل .

(فصل) وأما الشبه بالمفعول به فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه وسياق .

(باب الحال) هو الاسم المنصوب

لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل في شيئين الحال وصاحبها ، فإذا دخل عليه ناسخ عمل في الحال
 ككان وكاد وأخواتها وليت ولعل وكأن على الأصح في الجميع وجاء منه (الفسر لما انهم من
 الهيئات) أى هيئات ماهوله وصفاته التى هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه والهيئات
 جمع هيئة ونكسر حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس . وقال ابن هشام في حواشئ التسهيل الراد
 بالهيئة الصورة وإحالة المحسوسة المشاهدة كاهو للتبادر حقيقة كانت تلك الحال أو مقتررة ، ونسبى
 الأولى حالا حقيقة ، والثانية حالا مقتررة كمررت برجل معه صقر صليدا به غدا أى مقتررا ذلك ومنه
 - ادخلوها خلاهين - أى مقتررين خلودكم وجعل منه ابن هشام قوله تعالى - لتدخلن المسجد الحرام
 إن شاء الله آمنين حلقين رموسكم ومقصرين - . قال اللمايضى وهو كذلك بالنسبة إلى حلقين
 ومقصرين لبالنسبة إلى آمنين فأنها من قبيل الحقيقة لا للفترة انتهى (إما ليان ما انهم (من)
 هيئة (الفاعل) لفظا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا بالنصب حال من زيد مبين هيئته وقت مجيئه
 ومثله جاء زيد ضاحكا وطلع البدر كسفا (وقوله تعالى - فخرج منها خائفا -) خائفا حال من فاعل
 خرج مبين هيئته وقت خروجه أو من الفاعل معنى كاسم كان وأخواتها ونحو - فلطم عن التذكرة
 معرضين - لأن للمضى فإيصنعون فعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا فى الفعل وما اسم استفهام
 مبتدأ وجملة علم خبر البتداء وعن التذكرة متعلق بمعرضين ونحو أزيد في الدار جالسا جالسا حال
 من الضمير المستتر في الظرف وهو فاعل في الفعل (أو) ليان ما انهم (من) هيئة (المفعول) لفظا
 (نحو ركبت الفرس مسرجا) فسرجا حال من المفعول الذى هو الفرس مبين هيئته وقت الركوب
 عليه (وقوله تعالى - وأرسلناك للناس رسولا -) وإعراجه أرسل فعل ماضى وناضير متصل في
 محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به للناس جار ومجرور رسولا حال مؤكدة
 من الكاف في وأرسلناك مبين هيئته وقت إرساله اه . أو من المفعول معنى نحو بحسبك اعتجاا درهم
 إذ للمضى بكتيك اعتجاا جازات الحال من الضمير حيث هو مفعول بحسب الفعى ونحو - هذا بعلى شيئا
 فان بعلى خبر عن البتداء وهو فى الفعل مفعول أى أنه عليه أو أشير اليه شيئا (أو منهما) أى الفاعل
 والمفعول معا (نحو لقيت عبد الله راكبين) فراكبين حال من عبد الله ومن أثناء في لقيت اه . والمعنى
 لقيت عبد الله حال كوفى راكبا وكونه راكبا فان قلت لقيت عبد الله راكبا بالافراد احتمل كون
 الحال من الفاعل أو من المفعول والمراد من المفعول ما بين نائب الفاعل نحو ضرب زيد قائما ونحو
 الحال أيضا من المجرور بالحرف نحو مدهرت يهنه جالسة أو بالضاف بشرط أن يكون المضاف هو العامل
 فى الحال نحو - اليه مرجعكم جميعا - فجميعا حال من الكاف ونسبه مرجع أو يكون المضاف جزء المضاف
 اليه ليصح إسقاطه نحو - أيعب أحذكم أن يأكل لحم أخيه ميتا - فلحم بعض ما أضف اليه ولهذا
 يسقطه بأن يقال أن يأكل أخاه أو يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه في محة إسقاطه نحو - أن
 اتبع ملأ إبراهيم خنيقا - خنيقا حال من إبراهيم لأنه يصح أن يقال أن اتبع إبراهيم بحذف المضاف وأجاز
 الفارسي كبعض البصريين مجيئه منه بلا شرط (ولا يكون الحال إلا نكرة) لتلا شنبه بإضافة في
 نحو رأيت زيدا العاقل ، ولأن الأصل النكرة والتقصود بالحال تقييد الحكم للسند فقط فلا معنى
 للتعريف حينئذ فلو عرف وقع التعريف ضالما (فان وقع) في كلام بعض العرب (بلفظ للرفة
 مؤؤؤل بنكرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة
 لاضافته إلى ضمير وهو حال من زيد مؤؤؤل بنكرة من معناه (أى منفردا) ونحو رجع عوده
 على بدنه فعوده حال مؤؤؤل بنكرة من لفظه أى عائدا ومثله ضله جهده وطاقته أى جاهدا مطيقا ،

للفسر لما انهم من
 الهيئات إمامن الفاعل
 نحو جاء زيد راكبا
 وقوله تعالى - فخرج
 منها خائفا - أو من
 المفعول نحو ركبت
 الفرس مسرجا وقوله
 تعالى - وأرسلناك
 للناس رسولا - أو
 منها نحو لقيت
 عبد الله راكبين ولا
 يكون الحال إلا نكرة
 فان وقع بلفظ المعرفة
 مؤؤؤل بنكرة نحو جاء
 زيد وحده أى منفردا

وما قاله المصنف هو مذهب سيبويه والجمهور ولا بعد أن يكون الشيء بلفظ المعرفة ومعناه التسمية بدليل قولهم مررت برجل مثلك ، فان مثلك صورته صورة المعرفة لأنه مضاف إلى الضمير وهو نكرة في اللغى لأنه لا يعرف بالاضافة . قال الزعزعي ومن ذلك مررت بهم الجاء الغير فانه معرفة لفظا نكرة من حيث اللغى فهو حال كجاءوا فضمهم بتضيضهم على أحد استعماله (والغالب) في الحال كونه منتقلا أى وصفا غير ملازم لصاحبه تارة يوجد وتارة يزول كجاء زيد راكبا وقد تكون لازمة ويجب ذلك إن كانت جامدة غير مؤولة بمشتق نحو هذه جيتك خزا أو كانت مؤكدة كيوم أبعث حيا قبسم ضاحكا ، أو دل عاملها على تجدد تخلف الانسان ضعيفا وجاءت به أمه أو كل والغالب (كونه مشتقا) من مصدر لأن المقصود منها الدلالة على الهيئة والدال عليها حيث يكون مشتقا أكثر في كلامهم من غير المشتق وأفهم قوله غالبا أن ذلك غير لازم وهو كذلك ، فقد يقع الحال جامدا غير مؤول نحو هذا يسرا أظيب منه رطبيا خلافا لن أوله بميسرا ومرطبا وقوله تعالى - فتمثل لها بشرا سويا - ونحو- ألسجد لمن خلقت طينا - (وقد يقع) أى الحال جامدا (مؤولا بمشتق) كأن يدل على تشبيه (نحو) جاء زيد أسدا أى شجاعا و (بدت الجارية قرا) فقمر حال من الفاعل وهو حال مؤول بمشتق (أى مضبئة) بالهمز ويجوز التشديد من الاضادة وهى شدة الانارة وهى كناية عن فرط حسنها وجمالها أو دل على مفاعلة من الجانبين (و) ذلك نحو (بعته) البر (يدا يند) فيدل حال من الفاعل والمفعول و يديان وفيه معنى المفاعلة (أى متفاضلين) بفتح الصاد بصيغة التثنية أو دل على ترتيب (و) ذلك نحو (ادخلوا رجلا رجلا) وإعرابه ادخلوا فعل أمر مبني على حذف النون واول الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل رجلا حال وكذا رجلا الثاني (أى مرتبين) بكسر التاء بصيغة الجمع . قال الأزهري وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج إلى أنه توكيد ، وذهب ابن جنى إلى أنه صفة الأول ، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول . قال الرمادى والمختار أن الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالفعل لأن مجموعهما هو الحال فالمفاعلة مستفادة منهما لامن أحدهما ونظيره في الحرف هذا حال حاضر ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء واللغى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا . ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف في شيء من السكر إلا الفاء خاصة اهـ . (ولا يكون) أى الحال (إلا) فضلا فلذا لا يقع إلا من (بعد تمام الكلام) لأنه في الحقيقة خبر عن صاحبها وحق الخبر أن يتأخر فسر التمام بقوله (أى) بأن يقع (بعد جملة تامة) مركبة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام نحو القائم زيد وزيد قائم (بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة) وإن توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه) كما وهم في ذلك بعضهم لأن الفائدة قد توقف عليه (بدليل قوله تعالى - ولا تمنى فى الأرض مرمحا -) أى مستكبرا . وإعرابه لا نهاية تمش فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الباء وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت فى الأرض جارى ومجرور مرمحا حال من فاعل تمش وقوله تعالى - وما خلقتنا السموات والأرض وما بينهما لاعين - ألا ترى أن الكلام لا تتم قائده للمصودة بدون ذكر مرمحا ولا عينين . واعلم أن للحال مع عامله ثلاث حالات : إحداهما وهى الأصل أن يتأخر عنه كجاء زيد راكبا وأن يقتسم عليه كرا كجاء زيد ، وإما يكون كذلك إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا كما مثلنا أوصفة تشبه الفعل للتصرف فى نحو زيد منطلق مسرعا فيجوز أن تؤخر مسرعا عن منطلق وأن تقدمه نحو مسرعا زيد منطلق قال الله تعالى - خاشعة أبصارهم يحرجون - . الثانية

والغالب كونه مشتقا وقد يقع مؤولا بمشتق نحو بدت الجارية قرا أى مضبئة وبسته يدا يدا أى متفاضلين وادخلوا رجلا رجلا أى مرتبين ولا يكون إلا بعد تمام الكلام أى بدمجة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه بدليل قوله تعالى - ولا تمنى فى الأرض مرمحا -

أن يتقدم الحال على عاملها وجوبا وذلك ما إذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد لأن كيف لها صدر الكلام فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال ، فعلى الأول يكون معناها في هذا المثال في أى حال جاء زيد ، وعلى الثاني يكون معناها على أى حال جاء زيد . قال ابن عتقاء وإنما يقع كيف خبرا لمبتدأ ولو في الأصل فيا لا يستخى عنها وحيث كانت فضلة تقع حالا كالمثال المذكور وقوله تعالى - كيف تكفرون بالله - أى على أى حال أو في أى حال تكفرون أمفعولا مطلقا وتحتمله الآية والمثال . الثالثة أن يتأخر الحال عن عاملها وجوبا ويمنع تقديمها وذلك فيما إذا كانت جملة مقروبة بالواو كجئت والشمس طالعة أو مؤكدة لعاملها كولى مدبرا أو لمضمون جملة قبلها كزيد أربك عطوفا أو كان عاملها مقرونا بلام قسم متصلة به كوالله لأقومن طائعا أو كان فعلا جامدا غير متصرف كفعل التعجب ونعم وليس وأغير فعل كاسم الفعل نحو هبأت زيد راكبا أو صفة تشبه الاسم الجامد لعدم تصرفها كاسم التفضيل إذا نازم الأفراد والتذكير نحو هذا أنصح الناس خطيبيا أو كان مصدرا مقترنا بالفعل وحرف مصدري نحو يصحبني ركوب الفرس مسرجا أو كان لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو - فتلك بيوتهم غلوية - فإن تلك عامل في غلوية لأن فيه معنى الفعل وهو أشير دون حروفه والتبني نحو ليت زيد عسنا أخوك والترجى نحو لعله أميرا أربك والتشبيه نحو كأنه مسفرا قر والتشبيه كهذا على شيئا وقيل لا يعمل فيها التشبيه وهو الأصح لثلاث يتخلف عامل الحال وعامل صاحبها والظرف للمستقر نحو - فلما علم عن التذكرة معرضين - فعرض حال من هم المجرور باللام وناسبا مانية من معنى الاستقرار فصاحبها إذن عاملها أوجزه عاملها وجاز ذلك لأن العامل قحيق هو المتعلق بالهذوف والاستفهام نحو: **ي** بإجارتها ما أنت جارية - بـ جارة حال من أنت منصوب بما لما فيها من معنى التعظيم أى عظيمة أنت في حال الجوار أوهى تمييز واسم الجنس المراد به التعظيم كأنك الرجل عالما فعلمنا حال من الضمير المستتر في الرجل على الصحيح لأنه بمعنى الكامل لا من أنت ويحتمل التمييز بل هو أحسن ، ونسب هذه عوامل معنوية تتضمنها معنى الفعل دون حروفه وكما لا تعمل متأخرة لضعفها لاتعمل عنيفة بخلاف ما إذا كان العامل فعلا متصرفا أو صفة تشبه المتصرف ولا معارض مما مر فانه يجوز حذفه لدليل حالى كقوله للسافر راشدا مهديا أى تنهب والقادم مأجورا أى رجعت وللحدث صادقا أى نطقت أو قالى نحو - أعجب الإنسان أن لن تجمع عظامه على قادرين - أى نجعها قادرين وكقولك مسرعا لمن قال كيف سرت ، وقد يجب في مواضع الأول في الحال الثانية عن الجبر كضربى زيدا قائما . الثاني في الحال الواقعة بدلا من التلفظ بالفعل في توبيخ نحو قائما وقد تعد الناس أى أقوم قائما أو في غيره نحو عائدا بالله أى أعوذ عائدا . الثالث للينة لزيادة أو نقص بتدرج كصديق بدرم فصاعدا واشترت به بدرم فافلا وأخذته بدنيار ثم رافعا وأعطه دينارا ثم نازلا ولا يعطف بغير الفاء وتم وهو من عطف الجمل أى ذهب الدرهم صاعدا أو صعد صاعدا أو سفلا سافلا وذهب رافعا أو نازلا (لا يكون صاحب الحال) وهو ما كانت الحال وصفاه في اللفظ (إلا معرفة) أى في الغالب (كأقمت في الأمثلة) لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء إنما يتأتى بعد معرفته ولثلاث يشبه بالصفة في نحو قولهم رأيت رجلا راكبا . قال السيوطي في الأشياء والنظائر : وإذا اجتمع التكرار والمعرفة غلبت المعرفة فتقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنبص منطلقين على الحال تنظيرا للعرفه ولا يجوز الرفع ذكره الأندلسي في شرح للفصل اهـ . (أو نكرة بمسوغ) أى يجوز لمجيء الحال منها لأن ذلك المسوغ يقرب التكرار من العرفه فيزول منها كثير من الإبهام كايقتع البتداء نكرة بمسوغ فصاحب

ولا يصحون صاحب
الحال إلا معرفة كأقمت
في الأمثلة أو نكرة
بمسوغ

الحال بمنزلة الابتدأ وهي بمنزلة الخبر، فمن السوغات أن يتقدم عليه الحال (نحو في الدار جالساً ورجل) وإعرابه في الدار جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجالساً حال من رجل وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه . وقيل أنه حال من الضمير للسكنى في الظرف وهو أظهر لأنه يزم على الأول مجيء الحال من الابتدأ وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح اللغ ومن السوغات أن يكون صاحب الحال مختصاً بإضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى - في أربعة أيام سواء-) فسواء حال من أربعة وهي نكرة لكنها تخصصت بالإضافة إلى أيام أو يكون صاحبها مسبوقة بنى (و) ذلك نحو (قوله تعالى - وما أهلكنا من قرية إلا لما منذرون -) وإعرابه مانافية أهلكنا فعل وفاعل من قرية من صلة قرية مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد إلا أداة حصر لها جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم منذرون مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وجملة الابتدأ والخبر في محل نصب على الحال من قرية وهي نكرة علمية لوقوعها في سياق التي أو يكون صاحبها مختصاً بومضف وذلك نحو قراءة بعضهم وهو إبراهيم بن أبي عبلة إلباء الموحدة بعد العين المهمة (-) ولما جاءهم كتاب من عند الله مصداقاً بالنصب) وهي قراءة شاذة ، وبقية القراء قروها رفع مصدق نعمت لكتاب . وإعرابه لما رابطة لوجود شيء بوجود غيره جاء فعل ماض والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول به واليم علامة الجمع كتاب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره من حرف جر وعند مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره ولفظ الجلالة مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه شبه جملة في محل رفع نعمت لكتاب مصداقاً حال من كتاب وهو نكرة ولكنه تخصص بنعته بظرف وهو قوله من عند الله ولا يتعين فيه ذلك بل يجوز أن يكون حالاً من الضمير للسكنى في الظرف وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا بكسر الباء بلفظ الجمع وفي الحديث (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً) قال ألفاكهم ولا يقاس عليه . وقال ابن عطاء وقاسه سيبويه اه . وقال عبد الله الكعصاى وفي القياس على ماورد من مجيء الحال من النكرة المحضة قولان ، والذي عليه سيبويه الجواز واختاره أبو حيان اه . (وقع الحال ظرفاً) كما يقع الخبر ظرفاً (نحو رأيت الهلال بين السحاب) وإعرابه رأيت فعل وفاعل الهلال مفعول به بين ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والسحاب مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه شبه جملة في محل نصب على الحال من الهلال (وجاراً ومجروراً نحو- خرج على قومه في زينته-) وإعرابه الفاء حرف عطف على قوله - إنما أوتيته على علم- وما بينهما اعتراض خرج فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو عائد على قارون على قومه جار ومجرور والماء في محل جر بالإضافة والجار والمجرور في محل نصب مفعول لخرج متعلق به وقوله في زينته جار ومجرور ومضاف إليه في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في خرج أى خرج كأننا في زينته أى متزيناً (ويتعلقان) إذا وقع كل منهما حالا (بمستتر) إن قدرنا في موضع الفرد (أو استقر) إن قدرنا في موضع الجملة وعليه الأكثرون كما قال الأزهري حال كونه مستقراً أو استقر (عنفوين وجوبا) لكنهما كونا مطلقاً ، وأما قوله تعالى - فلما رآه مستقراً عنده - فلا استقرار فيه معناه عدم التزلزل والانتقال لأنه لو كان مطلقاً ، فكأنه قال فلما رآه مستقراً عنده أو ما كشاعده ثم ذلك الكون المحذوف هو الحال وحده حقيقة في الأصح ، وشرط الظرف والمجرور أن يكونا نائمين كما تقدم في الخبر فلو كانا ناقصين لم يشأ حالا ، فلا يجوز أن يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان

نحو في الدار جالساً ورجل
وقوله تعالى - في
أربعة أيام سواء -
وقوله تعالى - وما
أهلكنا من قرية إلا
لما منذرون ، ولما
جاءهم كتاب من عند
الله مصداقاً - بالنصب
وتقع الحال ظرفاً نحو
رأيت الهلال بين
السحاب وجاراً ومجروراً
نحو - خرج على قومه
في زينته - ويتعلقان
بمستقر أو استقر
محذوفين وجوبا

(ويقع) أي الحال (جملة) اسمية وفعلية ، وذلك أن الحال نكرة ، والجملة تقع مكان النكرات وإذا وقعت حالا حكم على عملها بالنصب (خبرية) أي محتملة للصدق والكذب فلا يجوز بحسب الانشائية حالا اتفاقاً لأن الحال بمثابة الثمت ، وهو لا يكون بجملة انشائية ولأنها قيد في عملها ، والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا يخرج له بل يظهر مع اللفظ ويؤول بزواله فلا يصلح للقيود ولهذا لم يقع الانشاء شرطاً ولا نفعاً . ويشترط في الجملة الواقعة حالا أن تكون خالية من دليل استقبال كالسبب وسوف ونواصب الفعل والتثنية والتبرج ومن الفاء مطلقاً ومن واو يليها مضارع مثبت أو مني بلا ومن معنى التعجب واقعة موقع مفرد وأن تكون (مرتبطة) أي لا بد في الجملة إذا وقعت حالا من أن يكون لها رابط يربطها بمن هي له ، ثم إنها قد تكون مرتبطة (بالواو والضمير) معاً وذلك في غير ما سأتى مما يستأثر فيه الضمير فقط أو الواو فقط (نحو) ثم ترى الدين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) وإعرابه ألم حرف تقرير وجزم ترفعل مضارع مجزوم بألم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أتت إلى حرف جر الدين اسم موصول في محل جر بالي خرجوا فعل مضارع وقاعله ومن ديارهم متعلق به وجملة الفعل والقاعل وما يتعلق به صلة للموصول والقائد واو الجماعة وهم الواو والحال هم ضمير متصل في محل رفع مبتدأ ألوف خبر وجملة للتبدا والخبر في محل نصب على الحال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو) تكون مرتبطة (بالضمير فقط) دون الواو (نحو - اهبطوا بعضكم لبعض عدو -) وإعرابه اهبطوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بعضكم مبتدأ والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع وعدو خبر التبدا وقوله لبعض جار مجرور متعلق بصاد وجملة للتبدا والخبر وما يتعلق به في محل نصب على الحال من الواو في اهبطوا : أي اهبطوا متعاضدين يظلم بعضكم بعضاً وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف . قال الفاكهي : والرابط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف : أي لعدم العلم في أول الأمر بكونها حالا وكلام الفصل ظاهر في أن الرابط بالضمير وحده في الجملة الاسمية شاذ : أي بل لا بد فيها من الواو . وقال الساماني : الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية غير أولى . والمشهور أن الأمرين جائزان وأنها فصيحان والكتاب العزيز يشهد بخلاف ماذهب إليه الزعفراني وغيره من منع ذلك . قال تعالى - اهبطوا بعضكم لبعض عدو - وقال تعالى - والله يحكم لامعقب لحكمه - إلى غير ذلك من الآي ويقال جاء زيد لا عمارة على رأسه ولا فلسفة اه والخطأ لأدم وجوابه بدليل اهبطوا منها جميعاً وجمع ضميرها في هذه الآية لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولا بليس والحية وصحح الزعفراني الأول (أو) تكون مرتبطة (بالواو) فقط (نحو - لأن أكله الدب ونحن عصبه) وإعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر تقديره والله إن حرف شرط جائز يجوز فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه أكل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به الدب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ونحن الواو للحال ونحن ضمير متصل في محل رفع مبتدأ عصبه خبر وجملة للتبدا والخبر في محل نصب على الحال من الدب والتقدير ولأن أكله الدب غير منفرد والجملة مرتبطة بالواو فقط ولا مدخل ونحن في الرابط لعدم عوده إلى صاحب الحال وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة لأنها تدل على الجمع والنقض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها . فان قلت قال الفاكهي : قد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبينة

ويقع جملة خبرية
مرتبطة بالواو والضمير
نحو - خرجوا من
ديارهم وهم ألوف - أو
الضمير فقط نحو
- اهبطوا بعضكم
لبعض عدو - أو
بالواو نحو - لأن أكله
الدب ونحن عصبه -

لهيئة الفاعل أو للمفعول بل لهيئة زمن الفعل ، وقد قالوا الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول اه
فما الجواب عن ذلك . قلت : قد كنت ستلت عن ذلك وأجبت عنه بأن النعامين ذكر في المنهل
الناسق بأنه يجب عن ذلك بأن بيان هيئة الصاحب ثابت بالتأويل فيناول هنا بأن يقال للنهي :
لئن أكله الذئب غير ملتفت إلى تصبنا له إن جعلت الحال من الفاعل أو يقال للنهي لئن أكله
الذئب تحفظا بنا أو تصبنا له إن جعلت الحال من المفعول انتهى وللشيخ ابراهيم بن محمد المزيجي
في الجواب عن الاشكال الذي ذكره الفاكهي كرامة صغيرة مماها : رفع الاشكال عن مسألة
الحال ، حكى فيها أجوبة مشايخه عن الاشكال المذكور . ومن أحسنها جواب شيخ شيخنا وجيه
الاسلام عبد الرحمن بن سليمان رحمه الله تعالى فانه قال : القاعدة أن الجملة التي لها عمل من الاعراب
تحل محل المفرد ، ومن ذلك الجملة الحالية . ومن أمثلة ذلك ما ذكره الفاكهي جاء زيد والشمس
طالعة : أى مقارنا طلوع الشمس فكذلك الآية - لئن أكله الذئب - مقارنا عصينا وجمعينا ،
وبيان الهيئة كما هو حاصل في المثال الذي ذكره الفاكهي حصل فيها ذكر اه وما عدا ذلك من
بقية الأجوبة لا بأس به وقد من الله تعالى بالشعور على كلام النعامين الذي نقلناه فلأخذ به أولى
والا فالنسب الظنية للفكر فيها مجال ، وهذا وحاصل ما ذكره في الجملة الحالية أنها لا بد أن تكون
مشتملة على رابط يرتبطها وهو الضمير أو الواو أو اسم ظاهر نائب عن الضمير وهو قليل ، ثم إن
بدئت بمضارع مثبت خال من قد كلاً تمنن تستكثر فتستكثر حال من فاعل تمنن أو ممنى بلا
نحو - ما لكم اتناصرون - أو بما نحو : عهدتك ما تصبو ، أو بدئت بماض بعد إلا نحو ما جاءه
قال خيرا أو قيل لأضر به ذهب أو مكث أو كانت مؤكدة كالخليفة أبو بكر قد علمه الناس
أو اسمية معطوفة على حال أخرى نحو - فجاهها بأسنا يياتا أو هم قاتلون - تعين الضمير في جميع
ذلك وامتنعت الواو ، وإن بدئت بمضارع مقرون بقد زمت الواو نحو - لم تؤذوني وقد تعلمون
أتى رسول الله إليكم - فان بدئت بنبر ما تقدم جاز الربط بالواو فقط والضمير فقط وبهما معا كما
تقسم في الأمثلة التي ذكرها السلف . قال الفاكهي : وإذا وقعت الجملة الفعلية للصيغة بالماضي حالا
فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ، ونحو قوله تعالى - جاءكم
حصرت صدورهم - أى وقد حصرت اه . قال ابن علقمة : هكذا اشترط الجمهور ، والأصح منع
اشترطه كهذه بضاعتنا ردت إلينا ، ومنه على الأرجح - حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما -
فاستطعما حال من ألف أتيا : أى أتيا مستطعين أهلها اه . قلت : وما اشترطه الجمهور هو أولى
بالاتباع لأن الآيتين المذكورتين يصلح فيهما تقدير قد .

﴿ تمة ﴾ قد علم بما ذكره في هذا الباب أن الحال لها أقسام كثيرة . الأولى المنقولة والمراد
بها غير اللازمة لصاحبها كجاء زيد راكبا . الثانية اللازمة نحو - خلق الإنسان ضعيفا . الثالثة
المقصودة كجاء زيد ضاحكا . والرابعة للوطئة والمقصود ما بعدها نحو - فتمثل لها بشرا سويا .
الخامسة للقرارة في الزمان نحو - هذا بعلى شيخا . السادسة المحكية وهي الماضية نحو جاء زيد
أمس راكبا . السابعة للحال المقترنة وهي المستقبلية نحو - ادخلوها خالدين - أى مقبترين الخلود
بعد دخولكم . الثامنة للبيئة وتسمى المؤسسة وهي ما لا يستفاد معناها إلا بها وهي الغالب وجميع
الأمثلة السابقة صالحة لها ونحو ضربت الالف مكتوبا . التاسعة المؤكدة نحو - وأرسلناك للناس
رسولا - وقوله تعالى - ولا تعشوا في الأرض مفسدين - وقوله تعالى - لآمن من في الأرض كلهم
جميعا - العاشرة للمنفردة وهي الغالب وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها . الحادية عشرة للتعنّدة ،

وهي قسبان مترادفة ومتداخلة ، فالترادفة نحو جاء زيد راكباً متبياً إذا جعلنا راكباً ومتبياً
حالين من زيد وعاملها جاء سميت مترادفة لترادفها أي تتابعا ، والتداخلة كالمثال المذكور إذا جعلنا
راكباً حالاً من زيد وعاملها جاء وجعلنا متبياً حالاً من الضمير للستر فراكباً وعاملها الوصف وهو
راكب لأنه اسم فاعل سميت متداخلة لمفعول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى ، وبما هو محتمل
لترادف والتداخل من القرآن العزيز قوله تعالى - لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين لا تخافون -
فآمنين ولا تخافون حالان من الضمير وهو الواو المحذوفة من تدخلن فهي على هذا مترادفة ،
ويجوز أن يكون لا تخافون حالاً من الضمير في آمنين فهي حينئذ حال متداخلة ، ومثله قوله تعالى
- أخرج منها مذمة وما مدحورا - وقوله تعالى - ولم يجعل له عوجاً قباً - والتداخل في الحال المتعقدة
أولى من الترادف نبع بعضهم ترادف الحال متضادة كانت أولاً لكن الأصح جوازها كما قرره .

باب التميز

{ باب التميز }

هو الاسم المنسوب
للمفسر لما انهم من
الابواب أو النسب
والدات للهمة أربعة
أنواع : أحدها العدد
نحو اشترت عشرين
غلاماً وملكت تسعين
نصبة . والثاني المقدار

وقال له التفسير والتبيين ، وهو لغة مصدر بمعنى اسم الفاعل أي التميز لما فيه من رفع الأجزاء في جملة
أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته فتح للهم . واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله (هو الاسم) الصريح
الجامد غالباً وللشأن قليلاً (المنسوب) بالدات للهمة إذا كان تميزاً للفرد كتسعين في تسعين نصبة ،
وكالرجل في أنت الرجل علماً ، وبالمسند من فعل أو شبه كالصدر والوصف ولو جامداً مؤؤلاً
واسم الفعل إذا كان تمييزاً للنسبة كتمصيب في نحو نصيب زيد عرقاً وطاب في نحو طاب محمد نفساً
(المفسر لما انهم) أي خفي وضاع (من الابواب) للفردة الثمانية نحو عشرين ورطل ومثقال (أو) من
(النسب) الكاتبة في جمل نحو طاب محمد نفساً أو شبهها نحو زيد طبيب داراً فطبيب صفة مشبهة فخرج
بما ذكره الحال قائماً ليست مفسرة لأجزاء ذات أونسية بل هي لبيان الهمية كالمسبق وخرج البت قائم
لم يقصد به رفع الأجزاء وإنما حصل به ضمناً وقد جعل ابن الحاجب تمييز النسب مفسراً للدات مقتررة .
قال بعضهم وهو أيضاً صحيح (والدات للهمة) الراجع لأجزاء التميز (أربعة أنواع : أحدها العدد)
وليس مراده كل عدد بل الأحد عشر فافرقها من الأعداد إلى الثلاثة بإخراج الثانية كالمو الأصيل للتميز
فما بعد إلى عند فقد القرينة وهو قسبان صريح كالأمانة التي سبى ذكرها المصنف وكنية وهو كم
الاستهامية نحو كم عبداً ملكك وقسم المصنف هذا النوع لأن العدد أولى بالتمييز لأنه واجب المنصب
ولأنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلاً أو قفيزاً أو ذراعاً (نحو اشترت عشرين غلاماً) وإعرابه
اشترت فعل وفاعل عشرين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نية عن الفتحة لأنه محمول
على جمع المذكور السالم غلاماً تميز لأن عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جسه فبذكر التميز يرتفع ذلك
الأجزاء (وملكت تسعين نصبة) وإعرابه ملكت فعل وفاعل تسعين مفعول به وعلامة نصبه الياء
لأنه محمول على جمع المذكور السالم نصبة تميز والنصبة الشاة وقد تستعار للمرأة (١) بجمع ما بينهما من
الضم كقوله تعالى - إن هذا أخيه تسعون نصبة ولي نصبة واحدة - . قال الفهكي وقد
يكون التميز واجب الجواب بالإضافة كتمييز الثلاثة وللألف وكم الخبرية كلساني فالصبي ليس صفة
لازمة بخلاف الحال اه . قلت لكن ما سبق من تميز أحد عشر إلى ثلاثة تسعين نصبة ولا يجوز تميزه
بالإضافة أصلاً ولا بين الإناث عرف مجموعاً كأحد عشر من الكواكب وتسعون من النجوم ذكره
ابن عثمة (والثاني المقدار) أي ما يعرف به قدر الشيء قال الرضي والرادب أسماء للقادر إذا انتصب عنها
التمييز للقرائن والآلة التي يقع بها التقدير فتقول عندى رطل زيتا الراد للوزن لا ما يوزن به وكذا الباقى

(١) النصبة على ظاهرها
وسوى ذلك مردود
له مصححه

وشملها في ذلك أسماء العدد اه وهو ثلاثة أقسام الأول السكيل (كقولك اشترت قفيرا برا) واعرابه اشترت فعل وفاعل قفيرا لمفعول به برا تمييز منصوب بقفيرا والقفيز مكيال يسع ثمانية مكا كيك والمكوك كثنون يسع صاعون نصفاه قاله في القاموس وعلى هذا فالقفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا وهو مافاله في التحفة وشرح الروض وغيرها وقال الجوهري المكوك مكيال وهو ثلاث كيلجات والكيلة من وسبعة أمان من والثن رطلان والرطل اثنا عشر أوقية اه (و) الثاني للوزن وذلك نحو اشترت (مناسما) واعرابه اشترت فعل وفاعل منا مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحذير لأنه اسم مقصور منما تمييز لنا منصوب به ومنا فتح الهم وتخفيف النون والقصر كصا آلة للوزن يعرف بها مقادير اللوزونات فيقال في ثنيته منوان كما يقال في ثنية عصاعصوان ويقال فيه من بالتشديد كسب وثنيته حيثئذ منان بالتشديد كما يقال في ثنية ضب ضبان قاله في التصريح (و) الثالث الساحة بكسر اللبم وذلك نحو اشترت (شبرا أرضا) فأرضا بالنصب تمييز لشبرا منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (والثالث) من الأنواع الأربعة (شبه المقدار) وهي المقاييس التي لم تشتهر ولم توضع للتقدير تحقيقا بل تقريبا ومنه الأوعية وما يجري مجراها نحو عندي سقاء ماء ونحو منار النحى بكسر النون واسكان الهاء المهملة بعدها ياء اسم لوعاء السمن ومن ذلك (نحو) مقال ذرة خبزا خيرا تمييزا لمقال ذرة لأن مقال ذرة شبه بما يوزن به وفي تفسير النجاشي سبعون ذرة وزن جناح بعوضة وسبعون جناح بعوضة وزن حبة اه . وما يشبه الساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحاب . ومن هذا النوع ما دل على عاثة نحو - ولو جئنا مثله مددا - ومقابلة نحو : إن لنا غيرها إبلا لأنهم يحملون النير على الثل كما يحملون الثل على الثل (والرابع) من الأنواع الأربعة (ما كان فرعا للتمييز) غير أنه تغير بصيغة دخلت فيه فاقبل بسببها عن أصله (نحو هذا خاتم حديد) واعرابه الهاء للتنبيه وذا اسم اشارة في محل رفع مبتدأ خاتم خبر حديدا تمييز فالخاتم فرع الحديد لأنه مصوغ منه فيكون الحديد هو الأصل (و) هذا (باب) ساجا (فالساج فرع الساج والساج نوع من الخشب معروف (و) هذه (جبة خزا) فاجبة فرع الخز ، والخز هو اللسوج من الحرير والصوف ، وهذا النوع لا يتعين نيه النصب على التمييز بل يجوز نصبه كالأمثلة ويجوز جره بالإضافة وهو أكثر لما في خفضه بالإضافة من الحفة الحاصلة بسقوط التنوين مع حصول القصد من رفع الإبهام ، ويجوز رفعه على أنه عطف بيان ، وهو الأحسن أو على البديل أو على أنه نعت وهو ضعيف لفقد الاشتقاق (ولين لابهام النسبة) نوعان محوّل وغير محوّل ، فالمحوّل له ثلاث حالات لأنه (إما محوّل عن الفاعل نحو نصب زيد عرقا) وإعرابه نصب فعل ماض زيد فاعل عرقا تمييز لابهام نسبة النصب إلى زيد ، وأصله نصب : أي تحتر عرق زيد فحوّل الاستناد عن الفاعل إلى الضاف إليه فقبل نصب زيد فحصل الاجمال في نسبة النصب إلى زيد من أي جهة هو إذ ليس القصد أن ذاته هي النصبية بنفسها بل شيء منها فأنت بالفاعل المحذوف ونصبته على التمييز وإما فعل ذلك للأكيد والبالغة لأن ذكر الشيء مجلا ثم مفصلا أوقع في النفس من ذكره مفسرا ابتداء (وفقاً بكر شحما) واعرابه نقفاً فعل ماض بكر فاعل شحما تمييز لابهام نسبة النقفاً إلى زيد وأصله نقفاً شحما بكر فحوّل الاستناد عن الفاعل إلى الضاف إليه ثم جى بالفاعل تمييز الاجمال النسبة ومعنى نقفاً امتلا كذا فسر الشارح كالزهرى وقال بعضهم قوله نقفاً أي تشقق نقفاً السحابة عن ما لها أي تشقت إذ هو على تفسير نقفاً امتلا لا يصح أن يقال امتلا شحما بكر لأن الشحما مالى لا علمه اللهم إلا أن يقال امتلا هنا بمعنى كثر وعظم . وأما على تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظا ومعنى . ولما كان في اللفظ الأول نوع خفاء الحق به بعضهم بغير

كقولك اشترت قفيرا برا . ومنا منما وشبرا أرضا . والثالث شبه المقدار نحو مقال ذرة خبرا خيرا تمييز لمقال ذرة . والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا ، ولين لابهام النسبة إما محوّل عن الفاعل نحو نصب زيد عرقا وفقاً بكر شحما

المحَوَّل (وطاب محمد نسا) وإعرابه ظاهر ونفسا تميز لابهام نسبة الطيب إلى محمد ، والأصل طابت
نفس محمد محوَّل الاسناد كما في التي قبله (واشتعل الرأس شيئا) وإعرابه اشتعل فعل ماضٍ والرأس
فاعل شيئا تميز لابهام نسبة الاشتعال إلى الرأس ، والأصل اشتعل شيب الرأس فنقل فيه ماسبق في
الأئمة قبله من تحويل الاسناد من المضاف وهو شيئا إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع ثم جـ
بالمضاف فضلة وتميزا ، وأصل الاشتعال للنار ولكنه استعير للشيب (وإما محوَّل عن المفعول) وهذا
أنكره الشاويين وتبعه تلميذه الأبدى وابن أبي الربيع ، وحجبتهم أن سيبويه لم يثل بالمحَوَّل عن
المفعول وما ذهب إليه المصنف هو الذي عليه جمهور النحاة (نحو وجزنا الأرض عيوننا) وإعرابه
جزنا فعل وفاعل جـ فـ فعل ماضٍ وناصير متصل في محل رفع فاعل الأرض مفعول به وهو منصوب
وعلامه نصبه فتح آخره عيوننا تميز لابهام نسبة التفجير إلى الأرض ، والأصل وجزنا عيون الأرض
محوَّل الاسناد عن المفعول الذي هو المضاف وجعل تميزا وأوقع الفصل على الأرض ، وتأول المانعون
عيونا في الآية على أنها حال مقفزة لأنها حال التفتير لم تكن عيوننا وإنما صارت عيوننا بعد ذلك
أو على بدل الاشتغال لا البعض على الأصل مع حذف الرابط : أي عيوننا ، ومثل المفعول المحوَّل عن
ثائب الفاعل نحو غرست الأرض شجرا أصله غرس شجرها محوَّل الاسناد إلى المضاف فاستتر ونصب
الثائب الأصلي تميزا ومثله ضرب زيد رأسا ، ومنه قول النجاج وتسق : أي صلاة الكسوف جماعة
وإن التقدير وتسق الجماعة فيها ، والصواب أن نصبه على نزع الحافض الذي هو في التقدير وتسق
في جماعة قاله ابن عطاء (أو محوَّل عن غيرها) أي الفاعل والمفعول بأن يكون محوَّل عن الابتدأ
وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو - أنا أكثر منك مالا -) وإعرابه أنا ضمير منفصل في محل
رفع مبتدأ أكثر خبر منك جار ومجرور متعلق بأكثر مالا تميز لابهام نسبة الأكثرية إلى التكلم
وأصله مالي أكثر منك خذف المضاف وأفضل المضاف إليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ
أنا أكثر منك ثم جـ بالمدحوف تميزا (وزيد أكثر منك أبا) وإعرابه زيد مبتدأ أكرم خبر
منك جار ومجرور متعلق بأكرم وأبا منصوب على أنه تميز لابهام نسبة الأكرمية إلى زيد وأصله
أبو زيد أكرم منك (وأجل منك وجها) وإعرابه الواو حرف عطف أجمل معطوف على ما قبله
ومنك جار ومجرور متعلق بأجل ووجها منصوب على أنه تميز لابهام نسبة الأجلية إلى زيد وأصله
وجه زيد أحسن منك . واعلم أن من شرط هذا التميز الواقع بعد أفضل التفضيل أن يصلح للفاعلية
بعد جعل اسم التفضيل فلما كان في هذه الأئمة والناصب له اسم التفضيل بخلاف ما إذا لم يكن فاعلا
في المعنى وهو ما إذا كان أفضل التفضيل بضمه نحو مال زيد أكثر مال فانه يجب جره بالإضافة وعلامة
ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا
مال زيد بعض الأموال ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لتساقد المعنى فلا يقال مال زيد
كثير ماله لأنه يؤدّي إلى أن المال له مال اه . والحاصل أن تميز أفضل إن كان غير ما قبله وجب
نصبه تميزا كانت أعلى منزلا وكالمثالين الذين ذكرهما المصنف وأجاز أبو بكر الأنباري خفضه أو
نفس ما قبله في المعنى وجب خفضه إجماعا كانت أفضل فقيه وأجل عالم . قال ابن عطاء : ومنه الأهم
بلغ محمدا صلى الله عليه وسلم أقصى رتبة وأعلى منزلة لصحة قوله الأهم بلغه بعض الرتب وبعض
للتنازل اه ولشيخه القسيمي للسكى مؤلف حسن في ذلك (أو غير محوَّل) عن شيء أملا وهو
النوع الثاني (نحو أملا الانام ماء) لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوَّل ومضمم
يجعل نحو هذا المثال من شبه المحوَّل لأنه يصح إسناد مطاوع عالمه إليه فتح واو مطاوع ووجه

وطاب محمد نسا
واشتعل الرأس شيئا
وإما محوَّل عن المفعول
نحو - وجزنا الأرض
عيونا - أو عن غيرها
نحو - أنا أكثر منك
مالا زيد أكرم منك
أبا وأجل منك وجها
أو غير محوَّل نحو أملا
الانام ماء

شبه هذا المثال بالحوّل أن امتلاً مطاوعاً ملاً فكأنك قلت ملاً للماء الاناء مثلاً ثم حوّل الاسناد
نصار للماء تميزاً بعد أن كان فاعلاً ، وأكثر وقوع غير الحوّل بعد ما يفيد التعجب نحو أكرم بأبي
بكر أباً وما أشبهه رجلاً وما أمّله خليفة (وقد دره فارسا) وإعرابه لله جار ومجرور في محل رفع
خبر مقيم دره مبتدأ مؤخر وهو مضاف والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة فارسا تمييز لبيان
جنس التعجب منه للهم في النسبة ، وقيل حال ، ولغني أنصّب منه في حال كونه فارسا . قال
الغمامي : والتمييز أولى والبر بفتح الدال للهمة وتشديد الراء هو في الأصل مصدر در اللين يدر
ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا أكثر ويسمى اللين نفسه درا وهو هنا كناية عن فصل
للمندوح الصادر عنه وإنما أضاف فعله إلى الله قصدا لإظهار التعجب منه لأنه تعالى منشىء الصجاب
فغنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنة الذي ارتضعه من
تدري أمه : أي ما أعجب هذا اللين الذي تربى به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة . والحاصل
أن هذا الكلام معناه التعجب لأن العرب إذا عظموا الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى
إذاً بأن هذا الشيء لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى وأكثر ما يمثل به النحويون إضافة در إلى
ضمير القاب ، ويجوز أن يضاف إلى ضمير الخطاب وإلى ضمير التكلم . قال الأزهري : وكون
فارسا من يميز النسبة : أي كلمتي عليه المصنف إغماضاً إذا كان الضمير المضاف إليه المر معلوم
للمرجح ، أما إذا كان مجهولاً فهو من يميز الفرد كما مثل به للفصل والرادى لأن الضمير يحتاج إلى
ما يميزه وجئنا فكان الأولى للمصنف أن يمثل بقوله زيد لله دره فارسا ليكون مرجع الضمير
معلوماً معنا (ولا يكون التمييز للإنسكرة) لأنه لما كان الغرض منه التفسير وإزالة الإبهام وذلك
حاصل بالإنسكرة التزموا تنكيره احترازاً من العبث والزيادة لغير غرض كافي الحال وأجاز الكوفيون
تعميره مستدلين بقول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهاً صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

ونأوه البصريون على زيادة أل (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقّم في الحال) أي بأن
يقع بعد جملة تامة سواء توقف حصول الفائدة عليه أم لا وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرين
درهما عندي (والتأصب تمييز الذات للمهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرين درهما
وصح عملها وإن كانت جامدة يشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له في المعنى فنحو عشرين درهما شبيه
بضارين زيدا ورطل زينا شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب للضوى ووجود ما به التمام وهو
التنوين في الثاني والثون في الأول وقيل غير ذلك (و) التأصب (تمييز النسبة) هو (الفصل
للسند) كطلاب زيد نفساً أوشبهه نحو متصب زيد عرفاً وزيد أجمل منك وجهاً وما شئ عليه
الضرب هو الأصح . وقال ابن عصفور : التأصب للبين النسبة هو الجملة التي انتصب عن عامها
لا للعمل ولا ما أشبهه (ولا يتقّم التمييز) لذات أو نسبة (على عامله مطلقاً) أي سواء كان العامل
اسماً أو فعلاً جامداً أو متصرفاً فلا يقال عندي زينا رطل ولا رجلاً ما أحسنه ولا نقاسط عبد (والله
أعلم) وهذا مذهب الجمهور وذلك لأن المقصود من التمييز هو الإبهام أولاً ثم التفسير وإزالة الإبهام
وتقّمه على ذلك العامل نائق للقصور ولأن التمييز كالتنوين في الإيضاح والتعت لا يتقّم على عامله
فكذلك ما أشبهه . قال الفارسي : واستحسنه ابن خروف وردّه ابن عصفور بما سيأتي من جواز
طلب نفساً زيد (١) قال لأن أئمت لا يتقّم على النعوت وأجاز الكسائي وللبرد واللازني ، واختاره

وقد دره فارسا ولا
يكون التمييز للإنسكرة
ولا يكون إلا بعد تمام
الكلام بالمعنى المتقّم في
الحال . والتأصب تمييز
الذات المهمة تلك الذات
وتمييز النسبة الفصل
للسند ولا يتقّم التمييز
على عامله مطلقاً والله
أعلم .

(١) الرد ليس بنظام
لأن هذا المثال لم يتقّم
فيه التمييز على عامله اهـ

مصنف

ابن مالك في شرح العمدة تقديمه على عامله للتصرف نحو فضا طب زيد وعرفا نصيب بكر
واستلوا يقول الشاعر :

أنهجر ليلى بالفراق حبيبا وما كان فضا بالفراق تطيب

وقول الآخر :

أنفسا تطيب ببيل التي وداهي للتون ينادي جهارا

وحمل الجمهور ما جاء من ذلك على الضرورة كما قاله في المتن وغيره . قال الأزهري : وافق الجميع
على جواز تقسم التميز على للميز إذا كان العامل متقما نحو طب فضا زيد .

باب المستثنى

هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها عاتقا لما قبلها نيا وإنيانا ، كذا قال الفاكهي في شرحه
وقال الأزهري : المستثنى هو المخرج تحقيقا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بالا أو ما في معناها بشرط
الثابتة ، فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل كما كتبت الرغبة فله وبالصفة نحو أعنت رقية مؤمنة
والنابية نحو - وأتوا الصيام إلى الليل - وبالشرط نحو اقتل الذي إن حارب وبالإستثناء نحو
- فسربرا منه إلا قليلا - وقوله بتحقيقا يريد به الإستثناء المتصل ، وقوله أو تقديرًا يريد به الإستثناء
المنقطع ، وقوله من مذكور يريد به ماعدا للفرغ وهو للسعي بالإستثناء التام وقوله أو متروك يريد
به للفرغ وقوله بالا أو ما في معناها يخرج به ماعدا للمستثنى من البدل وغيره مما ذكرناه آنفا والذي
في معنى إلا هو جميع أدوات الإستثناء الآتية وقوله بشرط الثابتة احتراز عن نحو جاني ناس إلا زيدا
وجاني التوم إلا رجلا فانه لا يفيد . وقال الشافعي : ومعنى إخراج أن ذكره بعد الإيتين أنه لم يرد
دخوله فيما تقسم فبين ذلك للسامع تلك القرينة لا أنه كان مرادًا لتسكم . ثم أخرجه هذا حقيقة
الإخراج عند أئمة اللسان سبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه (وأدوات الإستثناء) أي
آلاته والراد للألفاظ التي يستخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجابا أو سلبا (ثمانية) وهي
تنقسم إلى أربعة أقسام : الأول (حرف باتفاق وهو إلا) وبدأ بها لأنها أصل أدواته وإن كان
الأولى البداة بما هو متعين النصب على كل حال كالسكنى بليس ولا يكون كالفعل ابن هشام في
الشذور (و) الثاني (اسمان باتفاق وهما غير) بالتنون لأنها اسم معرب منصرف (وسوى بلانها)
الأربع (فانه يقال فيها سوى) بكسر السين والقصر (كرضى) بالتنون وعدمه هذه اللفظة هي
أشهر اللغات الأربع (وسوى) بضم السين والقصر (كهدي) بالتنون وعدمه وتصور ألفه ياء
لأنه يقال في تنبيه هديان بالياء (وسواء) بفتح السين والدة (كسواء) والرابعة (سواء) بكسر
السين والدة (كبناء) وهي أغربها ونقل من ذكرها ونس عليها الفارسي في الحجة وابن الحجاز
في النهاية ، وعلمهم كلام النحويين أن الإستثناء بهذه اللغات الأربع مسموع كأفهيده كلام المصنف
وغيره (و) الثالث (فعلان باتفاق ، وهما ليس ولا يكون) قال الفاكهي : وذكر الاتفاق متقد
أما ليس فالحلاف فيها مشهور ، فنه من ذهب إلى حرفيتها مطلقا ، ومنهم من خص ذلك بما كانت
للاستثناء ، والأصح أنها فعل كاتقسم في صدر للقيمة وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فلا فضلا عن
أن يعد متفقا على فعليته لأنه مركب من حرف وفعل والركب منهما لا يكون فعلا ومن عدّه فعلا
فقد تجوز في الكلام اه وقد يجب عما قاله المصنف بأن مراده اتفاق الأكثر من علماء العربية
لأن القول بحرفية ليس صار كالمجهول في اصطلاح علماء العربية وأما لا يكون فان لاغير منظور

(باب الستنى)

وأدوات الاستثناء
ثمانية حرف باتفاق
وهو إلا ، وسمان باتفاق
وهما غير وسوى بلانها
فانه يقال فيها سوى
كرضى وسوى كهدي
وسواء كسواء وسواء
كبناء . وفعلان باتفاق
وهما ليس ولا يكون

ولهذا لا يحسن قام القوم إلاصباتا كما قاله الصيرفي وابن السراج وابن مالك وغيرهم وعبارة المصنفين في تعليق الفوائد إذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد أن يكون الكلام الذي قبله لا دالا على المستثنى فإن لم يتأوله بوجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفائدة فلا يصح نحو سهلت الخيل إلا البعير ولو قيل صوت الخيل إلا البعير لجاز لأن التصويت استحضّر يذكّر الخيل وغيرها من المصوتات فكانت للمستثنى في تقدير الداخل فيها قبله وإن لم يكن داخل حقيقة وهذا يميل إلى النقص بعض من المستثنى منه مجازا وذلك لأنه لا يكون إلا بما يستحضر بوجه له هذا وإنما وجب نصب للمستثنى بالا إذا كان الكلام السابق تاما موجبا لاستثناء البديل حينئذ لأنه لو جاز وقوع البديل هنا لانتفى ذلك ضد المعنى لأن البديل منه في حكم السابق فلو قلت قام القوم إلا زيد بالرفع على البدلية أو قام القوم إلا حمرا بالرفع أيضا على البدلية وقدرنا البديل منه الذي هو القوم في حكم الساقط كان تقدير المعنى حينئذ قام إلا زيد أو قام إلا حمرا وذلك لامعنى له إلا بتقدير زيادة إلا وهو خلاف الأصل أو بتقدير أنه استثناء مفرغ والتفريع لا يكون في حال الاتيان فتعين النصب . والنائب للمستثنى المتصل هو إلا عند ابن مالك ومن تبعه ، وقد قيل إنه منذهب سبويه وهو الأصح ، وقيل مائل لإلّا من فعل أوشبهه بواسطة إلا وهذا القول قريب من الأول وإليه ذهب الفارسي والبرقي . وأما للنقط فالتأصب له عند سبويه ما قبله وأكثر للتأخيرين لما رأوا أن إلا التانيئة (١) بمعنى لكن قالوا هي التأصب له نصب لكن للأسماء وغيرها محذوف في التائب تقديره في المثال المتكتم قام القوم لكن حمرا لم يتم ، ومن هذا يعلم أن إلا في الاستثناء للنقط تكون بمعنى لكن الاستدراكية .

وإن كان الكلام جمعا
غير موجب جاز في
المستثنى البديل
والنصب على الاستثناء
والأرجح في المتصل
البديل أي يجعل المستثنى
بدلا من المستثنى

﴿ تنبيه ﴾ ما تقرر من وجوب النصب في الاستثناء من كلام تام موجب سواء كان متصلا أم منقطعا هو المشهور المعروف في كتب العربية وقد سمع الرفع متى توفرت الشروط كقوله صلى الله عليه وسلم « الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه أو علم أو متعلم » وقوله صلى الله عليه وسلم « كل أتقى معافي إلا الجاهرون » وقرئ - فشرىوا منه إلا قليل - بالرفع فتقليل الرفع في جميع ذلك بدل بعض من المستثنى منه لأن الإبدال بعد الكلام التام للوجوب لغة حكاه أبو حيان وخرج عليها القراءة المذكورة ، والأصح أن الرفع مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله : أي الإذكر الشالغ فليس بملعون ، والجاهرون ليسوا بمعافين ، والاقليل منهم لم يشرىوا وبالجملة في ذلك كله استثناء منقطع فعلها النصب وجمي للمستثنى جملة هو ما عليه ابن هشام تبعاً للقراء وابن خروف وغيرها وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى - إلا من تولى وكفر فيعذب الله العذاب الأكبر - فمن مبتدأ خبره فيعذب وبالجملة استثناء منقطع (وإن كان الكلام) الذي قبل (تاما) أي مذكورا فيه المستثنى منه (غير موجب) فثبت الجواب بأن نقتضيه في أوشبهه (جاز في المستثنى) متصلا كان أو منقطعا (البديل) أي بدل بعض عند البصريين ولم يصح معه ضمير لأن قوة تعلق المستثنى منه تنبئ عن الضمير غالبا ، فلهذا الأزهري وحينئذ فيجرب إعراب ما قبله من رفع ونصب وجر نحو ما قام القوم إلا زيد وما رأيت قائم إلا زيدا ومرت بالقوم إلا زيد . وقال الكوفيون : إنه عطف نسق لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة لا الماطفة في أن ما بعدها عاكف لما قبلها . قلت وكذلك بدل البعض يكون الثاني فيه عاكفا للاول في المعنى . ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم يفت بعد ذلك من رأيت منهم (و) جازية (النصب على الاستثناء) لأنه الأصل (و) لكن (الأرجح في المتصل البديل) لما فيه من حصول الشاككة بين المستثنى والمستثنى منه في الإعراب ثم فسر البديل بقوله (أي يجعل المستثنى بدلا من المستثنى

(١) هذه تسمية
غريبة لا الاستثناء
له مصححة

منه فينبغي في إعرابه) على أنه بدل بعض وإنما تكون البدلية أرجح بشرط أن لا يكون مردوداً به كلام تضمن معنى الاستثناء وأن لا يترأخى للمستثنى عن المستثنى منه وأن لا يكون متعلقاً عليه كشأن ما جمع الشروط (نحو قوله تعالى - ما فعلوه إلا قليل منهم -) وإعرابه ما نافية فعليه فعل وفاعل ومفعول إلا أداة حصر قليل بدل بعض من كل منهم جار ومجرور في محل رفع صفة لقليل وليس في الإبدال ما يخالف البديل منه ضياء وإثباتاً للإبدال في الاستثناء فانك إذا قلت ما قام أحد إلا زيد فقد نفيت القيام عن أحد وأثبتته زيد وهو بدل منه وإذا تعذر الإبدال من اللفظ لما منع إبدال من المحل نحو لا أحد فيها إلا عمرو وما زاد شيئاً إلا شيء لا يبيح به لأن ما ولا لا يقدران علمتين بعد إلا لأنها عملتا للتي وقد انتقض التثني بالا ، ومثل ذلك ما جاءني من أحد إلا أبوك بالرفع على أنه بدل بعض من عمل أحد لأنه فاعل ومن زائدة ويعتنع خفضه على اللفظ لأن البديل في نية تكرار العامل فيكون التقدير جاءني من أهلك فيسلم عليه زيادة من في الإثبات وفي المعرفة وكلاهما متنع عند الجمهور ، وقد يبذل من المصنف كقول للغة :

وقفة تقول ما الضرع إلا الكرم وهل عمل الأمن إلا الحرم

أي ما الضرع شيء إلا الكرم وهل عمل الأمن مكان إلا الحرم لأنه مثل به للإبدال لا للتفريق .

(تنبيه) قال الرضي وجماعة ومن شرط هذا البديل : أي الواقع في باب الاستثناء أن يكون بعد الإوان يكون متصلاً ومؤخراً عن المستثنى منه وأن يكون غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء وأن لا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه عرّج بقوله وأن يكون غير مردود به كلام إلح مارّ به كلام نحو مقام القوم إلا زيدا بالنصب وجوباً رداً على من قال قام القوم إلا زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ولا يجوز الإبدال ، وخرج المترأخى عن المستثنى منه نحو ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا فإن البديل فيه غير مختار لأن البديل إنما يختار لتصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراضي لا يظهر التطابق (والمراد بيشبه التثني) ما هو نفي في المعنى وإن كان مثبتاً في اللفظ فدخل في ذلك نحو القوم غير قائمين إلا زيدا وقل رجل يقوله إلا زيدا فقل فعل ماض جامد معناه التثني : أي لرجل يقوله إلا زيدا ورجل فاعله وجملة يقوله صفة لرجل وزيد بدل من رجل أو من ضميره المستتر في يقوله وقلما يقوله أحد إلا زيدا فقل فعل ماض وما كافة له عن الفاعل على الصحيح وجملة يقوله أحد جملة مستأنفة وزيد بدل من أحد ودخل في ذلك الشرط المشرب معنى التثني والامتناع بلولا ولولا أن التثني من لازمه (التهى نحو - ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأته -) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير . وإعرابه لا نهاية يلتفت فعل مضارع مجزوم بلا ناهية وعلامة جزمه سكن آخره منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال من أحد لأنه في الأصل نعت له فلما قدم عليه نصب على الحال على القاعدة المقررة من أن نعت النكرة إذا تقسم عليها نصب على الحال أحد فاعل يلتفت إلا أداة حصر وامرأة بدل من أحد بدل بعض من كل والكاف في محل جر بالإضافة وسأيت توجيه قراءة النصب التي قرأ بها أكثر القراء (والاستفهام) أي الانكسار لأنه الذي في معنى التثني (نحو - ومن يقطن من رحمة ربه إلا الصالون -) بالرفع في قراءة الجميع . وإعرابه من اسم استفهام في محل رفع مبتدأ يقطن فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر من رحمة جار ومجرور ووب مضاف إليه والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة إلا أداة حصر الصالون بدل من فاعل يقطن المستتر بدل بعض من كل ولم يأت معه ضمير لأن قوّة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تنفي عن الضمير كما قاله الفاكهي وابن عتقاء والصامى وغيرهم . قال ابن عتقاء : ويجوز أن يكون قوله إلا الصالون استثناء مفرغا

منه فينبغي في إعرابه
نحو قوله تعالى ما فعلوه
إلا قليل منهم -
والرأى شبه التثني انتهى
نحو - ولا يلتفت منكم
أحد إلا امرأته -
والاستفهام نحو - ومن
يقطن من رحمة ربه
إلا الصالون -

في الفاعل فلا ضمير في ينقط والرابط بالمبتدأ الهاء من ربه اه . والقنوط اليأس من رحمة الله وفي القاموس قنط كنصر وضرب وحسب وكسوم قنوطا بالضم وكفرح قنطا وقنطاة يش فهو قنط كفرح اه . والضاؤون هم الكافرون بالله تعالى .

(نبيه) لم يذكر المصنف حكما إذا قسم المستثنى على المستثنى منه وقد ذكر غيره أنه إذا قسم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب في الفصل والنقط للوجوب وغيره لعدم البدل نحو قوله :
وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلاذهب الحق منهم

(والنصب في المستثنى اتصل عري جيد) أي ليس برديء بل هو ضريح وإن كان الاتباع أجود منه وقد قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى - ما فعلوه الا قليل منهم - فقرأ ابن عاصم الا قليلا بالنصب على الاستثناء (و) في (امرأتك) في قوله تعالى - ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك - فقرأ غير أبي عمرو وابن كثير إلا امرأتك بالنصب على أنه مستثنى من أحد . وقيل من أهلك في قوله تعالى - فأمر بأهلك - لكن استشكل هذا بأن ذلك يمنع من الاسراء بها ، وقد أمرى بها كذا قال الفراهيدي وقال غيره لما رأى صاحب الكشاف أكثر القراء على النصب في قوله تعالى - إلا امرأتك -

قال إنه في قراءة النصب مستثنى من قوله تعالى - فأمر بأهلك - لا من أحد والرفع على الإبدال من أحد ، وما قيل من أن فيه تناقضا على هاتين القراءتين ، لأنه على تقدير النصب يقتضى أن يكون غير مسرى بها وعلى تقدير الرفع يقتضى أن يكون مسرى بها مدفوع بأن الاسراء مفيد بعدم الالتفات .

والغنى أمر بأهلك إسماء الالتفات فيه إلا امرأتك فأمر بها إسماء مع الالتفات اه . وفي حواشي الكرخي على الجلالين قوله : وفي قراءة أي سبعة بالنصب استثناء من الأجل أي إلا امرأتك فلا تفسر

بها وخلفها مع قومها لأن هواها اليهم ويصيبها العذاب معهم فهو استثناء من الاسراء بها فتكون من موجب وضعف معنى إذا يزد أن لا يكون أمرى بها والالتفات يؤذن بكونها مرت معهم . وأجيب بأنه لم يسر بها هو بل ينضم هي أو هو مستثنى من أحد كقوله تعالى - ما فعلوه الا قليلا - (وإن

كان الاستثناء متعلقا فالجواز يون يوجبون النصب) أي على الاستثناء وهو اللفظ العليا وبها جاء التنزيل (نحو) قراءة السبعة - وما لأحد عنده من نعمة تجزي إلا ابتداء وجه ربه الأعلى - وقوله تعالى

(ما لهم به من علم الا اتباع الظن) وإعراجه ما نافية لم جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم به جار ومجرور في محل نصب على الحال من علم من زائدة ويقال لها صلة أدبا علم مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد إلا

حرف استثناء اتباع منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والظن مضاف اليه (وتيمر ربه) أي النصب (ويجيزون الاتباع) على جعل المستثنى بدلا من المستثنى منه (نحو مقام

القوم إلا حمارا) بالنصب على الاستثناء (وإلا حمارا) بالرفع على أنه بدل من القوم وصح جملة بدلا من المستثنى منه مع أنه ليس بعضا منه كما يقتضيه كونه منقطعا لأنه بعض منه على سبيل الجواز بأن يتخيل

فيه العموم قاله أبو دحيان ، وقد أشار للجواب المذكور الشارح الفراهيدي بقوله وبقره ون يبنى على تيمر الاتباع الظن بالرفع على أنه بدل من الصل باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس لكن محل جواز الوجهين حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى أي إن صح أي من حيث المعنى جعل الاستثناء مغرغا كقول الشاعر :

وبلة ليس بها أنيس إلا العافير وإلا العيس

فأبدل العافير والعيس من أنيس لأنه لو قيل ليس بها إلاالعافير وإلاالعيس لناسب للقام فان لم يكن

والنصب في المستثنى
التصل عري جيد
قرئ به في السبع في
قليل وامراتك وإن
كان الاستثناء متعلقا
فالجواز يون يوجبون
النصب نحو - ما لهم به
من علم الاتباع الظن -
وتيمر ربه ون يجيزون
الاتباع نحو مقام القوم
إلا حمارا وإلا حمارا

تسليط العامل على المستثنى وجب التنبؤ إجماعاً نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص فلا حرف استثناء
وما مصدرية ونقص فعل ماضٍ والمصدر النسب من ذلك منصوب على الاستثناء ولا يصح تقديرها في
عمل رفع على الإبدال من الفاعل إذ لا يصح أن يقال ما زاد إلا النقص بل التقدير الذي يستقيم به
الكلام أن يقال ما زاد هذا المال لكن نقص وكذا كل استثناء منقطع بقدر لكن كما قاله البصريون
والكوفيون يفترونه بسوى ومأثره البصريون أولى لأن الاستثناء المنقطع للاستدراك ودفع يوم
دخول للمستثنى في الحكم السابق وسوى لا يفيد الاستدراك بخلاف لكن فانها موضوعة له ، وقد
سلك المفسرون طريقة البصريين فترام عند وقوع الاستثناء منقطعاً بفترون بعدها لكن كقول
تعالى - أني لأخاف لدى المرسلون إلا من علم - الآية ، وقوله تعالى - لا يسمعون فيها لنوا إلا سلماً -
أى لكن من علم ولكن سلماً لأن الاستثناء في الآيتين منقطع (وإن كان الكلام) أى الذى
قبل إلا (باقى) أى غير مكفٍ بنفسه (وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه) أى مع نيته (ويسمى
استثناء مفرغاً) بشديد الرأى المفتوحة سمى بذلك تسمية له باسم عامله لأن ما قبل إلا قد تفرغ للعمل
فها بعدها (كان للمستثنى) حينئذ (على حسب) بفتح السين وإسكانها (العوامل) المتضمنة له أى
الطالبة للعمل فيه ولا يبق كلمة إلا الاستثنائية عمل في المستثنى بل العمل فيه لما قبلها (فيعطى)
ذلك الاسم المستثنى من وجوه الاعراب (ما يستحقه لولم توجد إلا) فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً
رفع ما بعدها نحو مقام الإزید وإن كان يطلب منصوباً لفظاً نصب ما بعدها نحو ما رأيت الإزید
وإن كان يطلب مفعولاً جار مجاز يتعلق به نحو ما مررت بالإزید (وشرطه) عند النجاة (كون
الكلام غير إعجاب) بأن يشتمل على نفي أو شبه لأنه لا يتأتى التفرغ في الإعجاب لأن ذلك يؤدى
إلى إبطال الاستثناء فلا تقول رأيت الإزید لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس الإزید وذلك
محال عادة ووجه لزوم ما ذكر أن الاستثناء المفرغ يقتر فيه الاستثناء من اسم علم محذوف فتقدير
مقام الإزید ما مقام أحد الإزید وعلى هذا ففس فلا يصح التفرغ في الإعجاب لأنك لو قلت رأيت
الإزید يكون التقدير رأيت جميع الناس الإزید وذلك غير صحيح فأما قوله تعالى - وباقى الله إلا
أن يتم نوره - حملوا باقى في إعادة النفي على لا يريد لأن معناها النفي فهما بمعنى واحد فسكانه قال لا يريد
الله إلا أن لا يتم نوره وقد مرأته لافرق بين أن يكون النفي في اللفظ أو في المعنى ، وقد يقع في الإعجاب
عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً كقراءة إلا
يوم الجمعة أى قرأت كل أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح (نحو مقام الإزید) وإعرابه
ما نافية قام فعل ماضٍ إلا أداة حصر زيد فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (وما رأيت إلا زيدا) قال
فيه أداة حصر وزيداً مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره (وما مررت إلا بزید) فلا أداة حصر
بزید جار ومجرور متعلق بمحذوف ، وهذه الأمثلة الثلاثة للنفي وأشار اليه بمنال من القرآن فقال (وكقوله
تعالى - وما محمد إلا رسول) وإعرابه الواو حرف عطف مانقبة محمد مبتدأ لإداة حصر رسول
خبر البتة ولا يجوز إعمال ما هنا عمل ليس لبطان عملها بالا ، وتقدير الكلام وما محمد عاقل
لسائر الرسل إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، فسيخلو كما خالوا ويموت كما ماتوا (ولا تقولوا
على الله إلا الحق) هذا المال والذى بعده للنهي . وإعرابه لانهاية تقولوا فعل مضارع مجزوم
بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في عمل
رفع فاعل على الله جار ومجرور إلا أداة حصر الحق مفعول به لتقولوا لتضمنه معنى ما ينصبه القول.
وقيل إنه نعت مصدر محذوف ، والتقدير ولا تقولوا على الله إلا القول الحق . قال السمين : وهذا

وإن كان الكلام ناقصاً
وهو الذى لم يذكر فيه
المستثنى منه ويسمى
استثناء مفرغاً كان
المستثنى على حسب
العوامل فيعطى ما
يستحقه لولم توجد إلا
وشرطه كون الكلام
غير إعجاب نحو مقام
الإزید وما رأيت إلا
زيداً وما مررت إلا
بزید وكتوله تعالى
- وما محمد إلا رسول -
ولا تقولوا على الله إلا
الحق -

الثاني قريب للثاني من الأول اهـ . (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) وإعراجه لا ناهية تجادلوا فعل مضارع مجزوم بلا ناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل أهل مفعول به وهو مضاف والكتاب مضاف إليه إلا أداة حصر بالتي جار ومجرور الباء حرف جر التي اسم موصول في محل جر بالياء هي ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ أحسن خبر وعلامة رفعه ضم آخره وجملة البتداء والخبر صلة الموصول والمادة هي فما بعد إلا في هذا المثال إنما جر بالياء لأن ما قبلها يطلب مجرورا . ومعنى الآية ولا تجادلوا معاشر المؤمنين أهل الكتاب إلا بالمجادلة التي هي أحسن كالدعاء إلى الله بآياته والتنبية على حجة قاله المحلى في تفسيره ، ومثال الاستغناء - فهل يهلك إلا القوم الفاسقون - ؟ .

(تنبيه) الاستثناء للفرغ من قبيل التصل ويكون في الظروف نحو - لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها - والصادر نحو - إن نظن إلا ظنا - والأحوال نحو ما جاء في زيد إلا وعلامة رآب ولا يأتي في الفعول معه فلا يقال لا تسر إلا والنيل وذلك لأن ما بعد إلا منفصل من حيث المعنى مما قبله فالحاقته لها نفا و إنباء والواو أيضا مؤذنة بنوع من الانفصال ، وأما التوابع فاعيانع التفرغ منها في البذل دون عطف النسق وعطف البيان والتأكيد وكذا التثنية في الثاني لأن هتاف فلا يجوز التفرغ في الصفات ، وأجزاء الزعمشري وأبو البقاء قال وكلام النحويين يخالف ذلك وجميع ما ذكره مشروط يسبق في أو شبهه مما مر وقد يحذف التي كقول الشاعر * أرى الدهر إلا منجونا بأهله * أي ما أرى الدهر إلا مستديرا بأهله من حال إلى حال لأن المنجوتين العجلة التي يستقي عليها الماء (والمستقي ينير) بالتونين (وسوى) بالتونين ويجوز تركه لأنه مقصور كصوى ورجى (بماثها) التثنية (مجرور) دائما (بالإضافة) أي إضافة غير وسوى إليه لالازمتها للإضافة والأصل في غير أن يكون صفة بمعنى من غير نحو جاني رجل غير زيد لكنها حملت على إلا واستعملت في الاستثناء كما حملت الإعلالية واستعملت صفة في إذا أتت بعد جمع منكر غير محصور غالبا لتمنر الاستثناء حينئذ نحو - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - أي لو كان فيهما آلهة غير الله ولا حينئذ اسم بمعنى غير لكن ظهر إعراجهما فيما بعدها لكونها بصورة الحرف كالوصولة على الأصح فيما (ويرب غير) لفظا (وسوى) تقدير كصا (بما) أي بالأعراب الذي (مستحقه المستثنى بالآ) من الأعراب بتفصيله السابق لأنه لما جر بهما للمستثنى اتقل إعراجه اليهما (فجذب نصيبهما) بعد الكلام التام للوجوب وذلك كالتي (نحو) قاموا غير زيد) وإعراجه قاموا فعل وفاعل غير اسم استثناء منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وزيد مضاف إليه وما ذكرته من أنها منصوبة على الاستثناء هو الذي عليه ابن خروف وأهل الأندلس فانهم قالوا ناصبها الجملة التي انتصب عن تمامها على الاستثناء لكونها جاءت فضلة ، ثم تمامها وعند الفارسي أنها منصوبة على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وأن الناصب لها ما في الجملة من فعل أو شبهه وعند السيرافي أنها منصوبة على التشبيه بالنظر للبهم لما فيها من الإيهام والناصب لها أيضا الفعل أو شبهه (أو سوى زيد) في نحو قام القوم سوى زيد . وإعراجه قام فعل ماض القوم فاعل سوى اسم استثناء منصوب على الاستثناء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحذير لأنه اسم مقصور وزيد مضاف إليه ، والمجهور على أنها طرف مكان أبدا ، ولا تجعل اسمها إلا في الضرورة والندور . وقال ابن مالك كالزجاج وابن فارس هي اسم أبدا كخبر معنى وتصرفا . وقال ابن هشام كالماتى وأبي البقاء وابن عصفور وأكثر الكوفيين ظرف كخبرها واسم قليل وهو الأرجح ، فإذا أعربت ظرفا فهي منصوبة

- ولا تجادلوا أهل
الكتاب إلا بالتي هي
أحسن - والمستثنى
بغير وسوى بتمامها
مجرور بالإضافة ويغرب
غير وسوى بما يستحقه
المستثنى بالآ فيجب
نصبهما نحو قاموا غير
زيد أو سوى زيد

أبدا بالاعمال قبلها أو اسما كغير فتعطي جميع أحكامها كإفيدة تخیل المصنف (ويجوز الاتباع)
 أي للمستثنى منه في إعرابه (والنصب) أي على الاستثناء وذلك بعد الكلام التام المنقح (كما في نحو
 ما قاموا غير زيد أو سوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما بدلان من الواو في قاموا وبنصبهما على
 الاستثناء كمنقول ما قاموا إلا زيد بالرفع واللا زيدا بالنصب والأرجح الاتباع في التصل وبسبب النسب
 في النقط عند الحجازيين نحو ما فيها أحد غير حمار بالنصب وجوز التمييز فيه الاتباع أيضا
 كالمتصل (ويعربان) أي غير وسوى (بحسب العوامل) السابغة عليهما وذلك بعد الكلام المنقح
 الناقص (في) الاستثناء المرفوع (نحو ما قام غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما
 فاعلان لتمام ما قاموا إلا زيد (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما على أنهما مفعولان
 كما تقول ما رأيت إلا زيدا (وما صرحت بشيء غير زيد وسوى زيد) بحرفها بالياء كما تقول ما صرحت إلا
 بزيد وبخارقان إلا في جواز تفرعهما مطلقا في الإيجاب كتمام غير زيد وسوى زيد برفعهما مع
 امتناع قام إلا زيد وفي جواز كونهما تابعين في التام للوجوب نحو قام القوم غير زيد وسوى زيد
 برفعهما بدلا من زيد وصرحت بهم غير زيد وسوى زيد بالجر فيهما بدلا من الضمير المجرور وبالنصب
 في المثالين على الاستثناء وذلك لأنهما في معنى التثنية فالكلام معهما كأنه غير موجب وما يشارك
 فيه إلا أن تابع المستثنى بهما يجوز فيه رعاية المعنى ورعاية اللفظ فإذا قلت ما قام القوم غير زيد وعمرو أو
 سوى زيد وعمرو جازر وعمرو عطف على لفظ زيد ورفعهما على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو
 وهو من الاتباع على المعنى للمسمى بالتوهم مع إلا لا يجوز إلا مراعاة اللفظ فقط (وإذا مدت سوى)
 بأن قيل فيها سواء زيد بفتح السين والواو مع اللد في آخرها وبكسر السين وفتح الواو مع اللد
 كما في ذكر لغاتها (كان إعرابها) حينئذ (ظاهرا) في آخرها (فإذا قصرت) أي ترك اللد
 فيها وضمت سنها أو كسرت (كان إعرابها مقدرا على الألف) منع من ظهورها لتعذر لانه
 اسم مقصور (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لآخر) لأنه خبرها (نحو قام القوم بليس زيدا)
 وإعرابه قام فعل ماض القوم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ليس فعل ماض ناقص معناه الاستثناء
 يرفع الاسم وينصب الخبر وزيدا منصوب على أنه خبرها واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد
 على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أي ليس القائم زيدا أو على البعض المفهوم من كل أي
 لا يكون بعضهم زيدا (ولا يكون زيدا) وإعرابه لانافية يكون فعل مضارع معناه الاستثناء مرفوع
 لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ويكون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم
 وتنصب الخبر وزيدا خبرها واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من
 الفعل السابق أي لا يكون القائم زيدا أو على البعض المفهوم من الكل أي لا يكون بعضهم زيدا
 قال الفنا كهي وجملة الاستثناء هل هي حال فعلها بالنصب أو مستأنفة فاعل لما قولان صحح ابن عصفور
 الثاني أنه وقال ابن عفاة جملة الاستثناء في ذلك كله مستأنفة من حيث الإعراب لا المعنى كما صححه
 ابن عصفور وجرم به أكثر المتأخرين ، وقال السيرافي وقوم الأرجح أنها حال واعترض بأن
 الساضي لا يقع حالا إلا مع قد ولو مقدرة وقد لا تسفل على الجامد ، ويجب أن جمهور المحققين من
 للتأخرين على أن قد لا تزم في ذلك لكثرة ورود الساضي حالا بدون قد اه (والمستثنى بخلا وعدا
 وحاشا) ولا يكون الاستثناء بهذه الأفعال إلا متصلا . قال أبو حيان فلا تقول ما في الدار أحد خلا
 حمارا (يجوز جرم) بها لكن الجر بالأولين قليل ولنا لم يحفظه سيبويه في عدا (و) يجوز (نصبه)
 بها على أنه مفعول به وحل جواز الوجهين ان تجردت من ما المصدرية كما يعلم من كلامه الآتي

ويجوز الاتباع والنصب
 كما في نحو ما قاموا غير
 زيد أو سوى زيد
 ويعربان بحسب
 العوامل في نحو ما قام
 غير زيد وسوى زيد
 وما رأيت غير زيد
 وسوى زيد وما صرحت
 بشيء غير زيد وسوى
 زيد وإذا مدت سوى
 كان إعرابها ظاهرا
 فإذا قصرت مكان
 إعرابها مقدرا على
 الألف والمستثنى بليس
 ولا يصحكون منصوب
 لا غير نحو قام القوم
 ليس زيدا ولا يكون
 زيدا والمستثنى بخلا
 وعدا وحاشا يجوز
 جرمه ونصبه بها

ف قيل على الحالية، والتقدير قام القوم مجاوز قيامهم زيدا أو مجاوز قيامهم زيدا أو خاليا بعضهم من زيد وقام الناس خلقاً قيامهم عمرا أو خاليا قيامهم عمرا أو خاليا بعضهم من عمرو . قال ابن مالك ووقت الحال معرفة لتأويلها بكرة . قال ابن هشام في اللغى والتأويل خالين عن عمرو ومتجاوزين زيدا اه وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف أى وقت خلوهم عمرا أو وقت مجاورتهم زيدا وماقرر من وجوب النصب بعدها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائى وجماعة إلى جواز الجر بهما على تقديرها حرف جر وتقدير مازائدة . قال في اللغى فإن قالوا ذلك بالمقياس ففساد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو - عما قليل ، فبا رحمة من الله - وإن قالوه بالسباع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اه . (وقال لبيد) يفتح اللام وكسر اللوحدة ابن ربيعة العامري وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن إسلامه ، وكان من حول شعراء الجاهلية وكان من العمرين عاش مائة وأربعين سنة ولم يقل شعرا بعد إسلامه ، وكان يقول أبدلتني الله تعالى به القرآن . وقيل قال بينا واحدا :

ما عاتب الله الكريم كفنسه ولله يصلحه القرين الصالح
(الأكل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل)

هو من قصيدة للبيد لامية من الطويل أكثر من خمسين بيتا استشهد النحاة بكثير منها . اللغة : الأحرف يفتح به الكلام لتنبيه المخاطب وكل اسم موضوع لجميع الأجزاء إذا أضيفت إلى النكرة اقتضت عموم الأفراد وإذا أضيفت إلى المعرفة اقتضت عموم الأجزاء ، والباطل هو الزائل الفات من بطل الشيء بطلا وبطولا وبطلانا إذا ذهب ضياعا ، والنعيم ما أُنعم الله به عليك وكذلك النعمة وقوله لا محالة يفتح للميم أى لا بد أولا حيلة . الأعراب الأحرف استفتاح كل مبتدأ شيء مضاف إليه ماصدريه ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا خلا فعل ماض معناه الاستثناء ، وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو عائد على البعض وباطل خبر اليند! والمصدر التسبك من ما وما بعدها منصوب على الظرفية أى كل شيء باطل مدته خالوه أو وقت خلوهم عن الله تعالى وكل مبتدأ ونعيم مضاف إليه لازائية للجس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر محالة اسمها مبنى معها على الفتح وخبر لا محذوف والتقدير لا محالة لنا زائل خبر كل شيء . وللعنى أن كل شيء غير الله تعالى زائل وفان لا يديم وكل نعيم أى من نعيم الدنيا لأنه بصدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها أو أعم من ذلك لأن لبيدا قال ذلك قبل إسلامه ، فيمكن أن يكون اعتقاده في ذلك الوقت أن الجنة لا وجود لها وحينئذ فيكون المراد من قوله صلى الله عليه وسلم «أصدق كلمة» أى قطعة من الكلام «قالها الشاعر كلمة لبيد : الأكل شيء» الخ صدر البيت ، فإن العجز وهو قوله وكل نعيم لا محالة زائل لا يمكن تصديقه فيه من حيث إنه شامل لنعيم الجنة وهو لا يزول ، ولذا جاء أن الصديق رضى الله عنه كذبه فيه وقال إن نعيم الآخرة لا يزول بل جاء بذلك مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن حجر العسقلاني المراد بالبطلان في البيت الفناء لا الفساد ، وكل شيء سوى الله تعالى جائز عليه الفناء لذاته حتى الجنة والنار وإنما يبقيان باقيا بالله تعالى لهما وخلق الدول لأهلها والحق على الحقيقة من لا يجوز عليه الزوال لذاته ، والشاهد في خلا حيث نصب ما بعده على أنه فاعل والفاعل مستتر والاسم المنصوب المفعول به .

﴿تمة﴾ بقيت أدوات يستثنى بها لم يذكرها المصنف للخلاف فيها بيد بالوحدة ، ويقال فيها بيد بالميم ويكون بمعنى غير اتفاقا فيستثنى بها في الانقطاع فقط كقوله صلى الله عليه وسلم «نحن الآخرون السابقون يومئذ» أو أتوا العكتاب من قبلنا ، وتأتى بمعنى أجل وبمعنى على كقوله

صلى الله عليه وسلم « أنا أضح من نطق بالضاد يديأتى من قريش ورضعت في بني سعد » أى من أجل أنى من قريش ورضعت في بني سعد أوطى أنى من قريش الخ ، ويجوز أن تكون في هذا الحديث معنى غير منصوب على الاستثناء . ويكون من تأكيد اللحن بما يشبه الندم وتلازم الإضافة إلى أن الصدرية وصلتها كالتالين المذكورين وشذ حذف أن بعدها فيقال في إعرابها بيد اسم استثناء بمعنى غير مبنى على الفتح والجملة بعدها في محل جر بالإضافة ، وقال ابن مالك في إعراب مشكل البخارى بيد حرف استثناء بمعنى إلا وعلى هذا فالجملة بعدها في محل نصب على الاستثناء المنقطع وقد مال السامع إلى هذه في شرح التسهيل . ومنها به بفتح الميم أكثر من كسرهما عندها الكوفيون والبيداديون وغيرهم وأجازوا النصب بعدها كالأنحو قام القوم به زيد . قال ابن عتقاء والأصح أنها تدل على أن ما بعدها زائد في الوصف على ما قبلها وأنها تكون إما لاترك كثيرا فينصب للفعول به كبه زيد أى دعه ففتحته بناء ، وقيل مصدر وقع بدلا من فعل الأمر أى تركا زيدا ففتحته إعراب ، وقيل مصدر بمعنى الترك فيضاف إلى المفعول له ، وقال الفارسي لفعله ففتحته إعراب أيضا وإما بمعنى كيف قليلا فيرفع ما بعده ففتحته بناء ، وبالثلاثة روى قول الشاعر :

فتر الجاهم ضاحيا هلماتها به الألف كأنها لم تخلق

وتكون استا بمعنى غير متخاف للسنن نحو ما قاموا به زيد ففتحته إعراب وقد يعر بالحرف كحديث البخارى « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من به ما أعلم عليه » أى من غير ما أعلم عليه . ومنها لاسيا وأكثر استعمالها بالواو قبلها وبالتشديد وقد تحذف الواو وقد تخفف . قال الرضى : وقد يقال فيها سيا بحذف لا والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضية عندها كثيرون من أدوات الاستثناء حتى رأوا ما بعدها عاتلا لما قبلها بالأولوية نحو قاموا لاسيا زيد والأصح أنها مجرد التنبيه على أولوية ما بعدها بالحكم الذى نسب لما قبلها ولا فيها نافية للجنس تعمل عمل إن نصب الاسم وترفع الجبروسى بمعنى مثل اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف ويجوز فيها بعدها الجر بالإضافة إلى سى وما زائدة والفتحة في سى حينئذ إعرابية فيقال فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو أرجح الوجوه والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا لأنه كذلك مع وما حينئذ موصولة بمعنى الذى أو نكرة موصوفة بالجملة أى والمثل الذى أو مثل شئ هو زيد والنصب فإن كان نكرة فعلى التمييز لما وهى حينئذ نكرة تامة بمعنى شئ أولى وما كافة لما عن الإضافة والفتحة بناء مثلها في لارجل وإن كان معرفة فعلى حذف فعل ناصب مناسب وما كافة أو على أنه مفعول بسى نفسها لتأويلها باسم الفاعل وما كافة لما عن الإضافة أى ولا مساو زيداً فيهم وقيل ما كافة ولا سيا منزل منزلة إلا في الاستثناء فالاسم المعرفة بعدها منصوب على الاستثناء المنقطع ، ولما كانت الوجوه الثلاثة منكسفة لمنع الجمهور نصب المعرفة بعدها قال في التسهيل وشرحه للدعائى وقد توصل بطرف كقولك يعجبني الاعتكاف ولا سيا عند السكبة وأحب التنفل ولا سيا يوم الجمعة ، قال الشاعر :

يسر الكريم الحمد لاسيا لى شهادة من في خيره يتقلب

أو جملة فعلية نحو يعجبني كلامك لاسيا تفضله ، وقال الشاعر :

قف الناس بالخير لاسيا يفليك من ذى الجلال الرضا

وأما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب . قال الشارح وجاء بعد لاسيا الجملة الشرطية وعليه لما كافة وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم لاسيا والأمر كذا تركيب غير عرى . قال الرضى ولا أعلم

من أين أخذوه وقد يحذف ما بعد لاسيا على جعله بمعنى خصوصا فكان منصوب المحل على أنه مفعول مطلق . فإذا قلت أحب زيدا ولا سيا راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المستتر أي وأخذه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا تقول في أحبه ولا سيا وهو راكب أو ولا سيا إن ركب أي وخصوصا إن ركب . ومنها لما التشديد نحو - إن كل نفس لما عليها حافظ - في قراءة التشديد وإن نافية أي ما كل نفس إلا عليها حافظ فتقول في إعرابها لما إيجابية بمعنى الإلاستثنائية ، ومن ذلك قولهم أنشدك الله ما فعلت والله لما أثبت أي ما أسألك بالله إلا فعلك فلفظه اثبات ومعناه التي المحصور والتي بعدها في تأويل مصدر حذف ما به استثناء مفرغا . قال الرضي قولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فأشدد : أي ذكرته فتذكر واللفظ ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به وقلت لك بالله لتفعلن اه .

(خاتمة) هي فائدة قال الشافعي في حاشية المطول ما لفظه قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ الشريف وهو قولهم اللهم إلا أن يكون الأمر كذا وكذا فيها في ثبوته ضعف كأنه يستعان في إثباته بالله تعالى اه وقال غيره اللهم إلا أن يكون الخ كلمة تذكر بعد استثناء نادر كأنه يستعان من الله في وقوعه (وأما خبركان وأخواتها) نحو - وكان الله غفورا رحما - فأصبحت بنعمته إخوانا ليسوا سواء ، ما دمت حيا - (وخبر الحروف المشبهة بليس) نحو - ما هن أتهاتهم ، ولت حين مناص - * نزع فلاشيء على الأرض باقيا *

إن هو مستوليا على أحد * إلا على أضعف الماهدين

(وخبر أفعال المقاربة) نحو - عسى الله أن يأتي بالفتح ، وما كانوا يفعلون - (واسم إن وأخواتها) نحو - إن الله صميع بصير ، ولكن أكثركم للحق كارهون - (واسم لا التي لنق الجلس) نحو لا إله إلا الله ، لا أحد غير من الله (تتقدم الكلام عليها في الرفوعات) استطرادا فلا حاجة إلى إعادتها (وأما التواضع) التي من جملتها تابع المنصوب للتصديق بالذكر هنا (فسيأتي الكلام عليها) بعد الجوارزم (إن شاء الله تعالى) وإنما آخرها المنصف عن الرفوعات وللنصوبات والمخفوضات والمجزومات لأنها تابعة لها والتابع من شأنه أن يتأخر عن المتبوع .

باب المخفوضات من الأسماء

وهي ما اشتملت على علم الإضافة وهو الجبر ، سواء أكان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء ، وقوله من الأسماء لبيان الواقع لا للاحتراز لأن الخفض لا يدخل الأفعال (المخفوضات ثلاثة) فقط بدليل الاستقراء ، وأما الجبر بالمجاورة ويكون في النعت نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لفظ مع أنه نعت لجحر ، وفي التوكيد كقوله :

يا صالح بلغ ذوى الزوجيات كلمهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

يخفض كلمهم لمجاورة الزوجات مع أنه توكيد لمفعول بلغ ، وفي عطف النسق نحو - وامسحوا بروسكم وأرجلكم - يخفض أرجلكم لمجاورته لروسكم ومنه في جمهور النحاة وتأولوا الآية زوال الجوار بجرف العطف فلا يحسن عده قسما مستقلا لأن حركة الجوار مجرد إتيان فلا عامل لها ألبتة أو عاملها عامل جارها توسعا ، وعلى القولين حركة الاعراب فيه مقترنة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجوار ، وأما الجبر بالتوهم كقول الشاعر :

بدا لي أني لست مذكرك حامضي ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وأما خبركان وأخواتها
وخبر الحروف المشبهة
بليس وخبر أفعال
المقاربة واسم إن
وأخواتها واسم لا التي
لنق الجلس فتتقدم
الكلام عليها في
الرفوعات ، وأما التواضع
فسيأتي الكلام عليها
إن شاء الله تعالى .
(باب المخفوضات من
الأسماء)
المخفوضات ثلاثة

بخفض سابق على توهم أنه قال لست بمدرك بحرف الجر فلا يحسن عنه أيضا قسما مستقلا وذلك لأن عمله هو ذلك العامل التوهم لا التوهم نفسه لأن حركة إعرابه الأصل مقترنة فيه الأول من الثلاثة (عقوض بالحرف) قدمه لأنه الأصل ولا يكون هذا المجرور الاسما مفردا صريحا كدورت يزيد أو مؤولا كملت بأنك قائم (و) الثاني (عقوض بالاضافة) أى بسببها لأن الأصح أن الضاف عامل في الضاف إليه، ثم لضاف إليه قد يكون مفردا نحو غلام زيد وقد يكون جملة كهذا يوم ينطقون ، ويوم هم بارزون . إذ لايضاف للجملة إلا اسم الزمان ولو غير ظرف وحيث وآية بمعنى علامة وريث بفتح الراء وسكون التحتية آخره ثاء مثلثة أى مقدار ، والقول ومأزاه في المعنى كحديث « غشنا فليس منا » وخبر « لا إيمان لمن لا أمانة له » والذي يلزم الاضافة إلى الجملة إذ باتفاق وإذا وحيث عند الجمهور (و) الثالث (تابع للخفض) بالحرف أو الاضافة وهذا مبنى على رأى السبيل أن العامل فيه هو التبعية وهو ضعيف والأصح أن العامل في التابع هو العامل في التبعوع في غير البدل فيرجع جر التابع إلى الجر بالحرف أو الاضافة ، وأما البدل فالعامل فيه محذوف (فالحقوض بالحرف) أى بحرف الجر . قال ابن الحاجب : سميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم . وقال الرضى : بل لأنها تعمل بإعراب الجر كما يقال حروف التنبص وحروف الجزم ويسمى الكوفيون حروف الاضافة لأنها تضيف الفعل أى توصل معناه إلى الاسم وتسمى أيضا حروف الصفات لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أو غيرها ، وقيل لأنها تقع صفات لما قبلها (هو ما يخفض بمن) وهى لابتداء الثانية مكانا كقراأت من أول القرآن وزمانا نحو : من أول يوم - وغيرها نحو من محمد رسول الله ، ومنه عند سيبويه إلى بعد اسم التفضيل كانت أفضل منه والى في نحو « أنت منى بنزلة هارون من موسى » ولى من فلان صديق ، ويقال لها التجريدية وتكون للتبويض وهى التى يصلح مكانها بعض كنه من كلم الله ، وليبان الجنس ويصلح مكانها الذى هو نحو - فاجتنبوا الرجس من الأوثان - أى الذى هو الأوثان والتعليل نحو - يحملون أمانيتهم فى آذانهم من السواعق - والسببية نحو - يحفظونه من أمر الله - أى بأمره ، والظرفية نحو إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة - أى فيه ، والعندية نحو - لن نفنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله - أى عنده ، والنصل وهى الداخلة على ثانى التضادين نحو - والله يعلم للفسد من المصلح - والاستعلاء - كنعصرناه من القوم - أى عليهم والتأكيد وهى الزائدة لغير غرض بشرط تقدم نفي أو نهي أو استفهام جمل وأن يكون مجرورها نكرة نحو - وما كان معه من إله . ما جادنا من بشر . ما ترى خلق الرحمن من تفاوت - ثم الزائدة إن جرت اسم جنس نكرة كما جادنى من رجل فهى للتنصيص على العموم والاستفراق وإن جرت نكرة عامة فهى لتوكيد العموم وذلك نحو ما جادنى من أحد أو عريب بمهملتين أو دابر أو طوفى أو مصوات أو ذبيح وكلها بمعنى أحد وملزمة للثنى (والى) وهى لانتهاية الثانية مكانا نحو إلى المسجد الأقصى وزمانا نحو - وأما الصيام إلى الليل - وغيرها نحو إلى هرقل عظيم الروم وتكون للاصحابة نحو - من أنصرتى إلى الله - أى معه والظرفية نحو - هل لك إلى أن ترك - أى إلى أن ، ولها معان أخرى (وعن) وهى للجاوزة ولزاد كرا البصر يوم طامعنا فى غيرها وللرأى بها بعد شئ عن المجرورها بسبب مصدر الفعل المعنى بها نحو سرت عن البلدة أى بعلمت عن البلدة بسبب السبر وللمعنة عن جوع وكسوته عن عرى أى جعلت الجوع والعرى مجاوزا له ومنه رميت السهم عن القوس لأن السهم مجاوز لها وتكون للاستعلاء نحو - بقا ما يبخل عن نفسه - أى على ما بمعنى من نجو - وهو الذى يقبل التوبة

مخفوض بالحرف
ومخفوض بالاضافة
تابع للخفض .
فالمخفوض بالحرف
هو ما يخفض بمن
ولى ، وعن

عن عبادہ - أى منهم (وعلى) للاستعلاء الحسى حقيقة نحو - وعليها وعلى الفلك تعملون - أو جازا نحو - أو أجد على النار هدى - أو البعوى نحو - الرحمن على العرش استوى - وصلى الله على محمد وآله ، وتكون للعية نحو - آتى المال على جبه - أى مع جبه ، والظرفية نحو - واتبعوا ماتوا الشياطين على ملك سليمان - أى فيه ، والتعليل نحو - لشكروا الله على ما هداناكم - أى لهدايته إياكم ، والاستدراك نحو قولهم : على أنه كذا وكذا ، ومن ذلك قول الشاعر :

بكل تدلونا فلم يشف ما بنا
على أن قرب الدار خير من البعد
على أن قرب الدار ليس بنافع
إذا كان من تهواه ليس بذى ود

أبطل يعلى الأولى عموم لم يشف ما بنا فقال بلى إن فيه شفاء ثم أبطل بالثانية قوله : على أن قرب الدار خير من البعد - والأرجح أنها حينئذ خبر لمبتدأ محذوف : أى والتحقيق على كذا ، وقد يكون اسما مبنيًا بمعنى فوق كُنزلت من عليه (وفى) وهى للظرفية مكانا نحو - غلبت الروم فى أدنى الأرض - ومنه أدخلت الحاتم فى أصبى غير أن فيه قلبا لأن الأصل أدخلت أصبى فى الحاتم ، وزمانا نحو - سيفلون فى بضع سنين - وتكون للاستعلاء كقوله تعالى - ولأصلبكنم فى جذوع النخل - أى عليها ، قال النعماني : ومنه حديث « أرواح الشهداء فى أجواف طير خضر » أى عليها (والباء) هى للتعدية : أى جعل الفعل متعديا وتحويله بأحداث معنى للتفسير فى مفهومه من اللزوم إلى التعدى ، وهذا المعنى مما انفردت به عن سائر حروف الجر وللتعدية معنى آخر وهو إرسال معنى الفعل إلى شئ بواسطة حروف الجر ، وهذا جار فى حروف الجر كلها . وباء التعدية وتسمى باء النقل وهى العاقبة

وعلى وفى والباء واللام
والكاف

للهمزة فى تفسير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو - ذهب الله بنورم - أى أذهب وتكون للاتصاف وهو معنى لا يفارقها ، ولذا اقتصر عليه سبويه نحو مررت بزيد : أى التصق مرورى بمكان يقرب منه والاستعانة وهى الداخلة على آلة الفعل ، ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين ، وقوله تعالى - ترهبون به عدو الله - والتأكيد وهى الزائدة وكثرت زيادتها فى فاعل كنى نحو - كنى بالله شهيدا - ومفعول عرف وفى للبثا بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا به قائم : أى فإذا هو قائم وكيف نحو كيف بك : أى كيف أنت ، وفى الخبر اللتى نحو ما كنت بقاتم ولست بنائم وزنت زيادتها فى نحو - أسمع بهم وأبصر - فى رأى الجمهور وشئت فى الخبر للثب (واللام) وهى للملك نحو - لله ما فى السموات وما فى الأرض - والاختصاص : أى شئ الملك كالجنة للمؤمنين ، والسر للفرس . والاستحقاق ، وتقع بين معنى وذات كالحمد لله ، والكافرين النار أى عذابها والمعانى الثلاثة متقاربة ، وقد يستغنى بذكر الاختصاص عن المعنيين الآخرين وقد يعبر بأحدهما مكان الآخر وقد تكون للتعليل نحو - خلق لكم - ومنه لام كى ولييان الحكمة نحو - وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون - لأننا لو جعلناهم للتعليل لزم عليه نسبة أفعالهم تعالى للأغراض والمعلل وذلك محال على الله تعالى ولتوكيد اللتى وهى لام الجحود نحو - وما كان الله ليعذبهم - ولاتهاء الناية نحو - كل يعمرى لأجل - أى إلى أجل والاستعلاء نحو - يخرون للأذقان ، وإن أسأمت فلها - أى عليها ، والظرفية نحو - لا يجلبها لموتها إلا هو - أى فى وقتها (والكاف) وهى للتشبيه نحو زيد كالقمر وأخته كالشمس ، وتكون للتعليل كقوله تعالى - كما أرسلنا فيكم رسولا - ، وقوله تعالى - ويصكانه لا يفلح الكافرون - فوى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل : أى أعجب لعدم فلاحهم ، ولتأكيد وهى الزائدة نحو - ليس كئله شئ - أى مثله . قال ابن عنتقاء : والتحقيق أنها فى الآية للتشبيه وإعما نفي الشئ بنى لازمه وقد

تأتي اسما بمعنى مثل اضطرارا عند الجمهور واختيارا عند ابن مالك كالأخفش فيجتمع مبتدأ وفاعلا ومفعولا وجرورا باسم أو حرف و بقي المحذوف للذكورة معان أخر مذكورة في اللطولات (وحي) وهذا يدل على أنها حاءها عينها وهي لانتهاه الثانية مكانية نحو أكلت السمكة حتى رأسها ، وزمانية نحو - سلام هي حتى مطلع الفجر - ويجب في مجرورها إذا كان مسبوقة بذي أجزاء أن يكون آخرها كالمثال الأول أو متصلا بالآخر ، وذلك كالمثال الثاني فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها خلافا لابن مالك والتائب فيها بعد حتى المجازة أن يكون داخلا في حكم ما قبلها بخلاف ما يبدى إلى فان التائب فيه عدم المحذوف . قال العصامي : ومذهب المحققين أنه إذا لم يكن معها قرينة تقتضي المحذوف أو عدم المحذوف حكم لما بعدها بالمحذوف ويحكم في مثل ذلك لما يبدى إلى بعدم المحذوف حمل على التائب في البابين ولا خلاف في حتى العاطفة في وجوب دخول ما يبدى حتى لأن العاطف بمنزلة الواو (والواو) وهي للقسيم كواو الله الذي نفسى بيده ، ومنه - والنجم إذا هوى . وللرسلات عرفا . والباء ذات البروج - ونحوها من السور المنتجة بالواو ، وقيل هي على حذف رب فتح الراء مضافا إلى المجرور بعده : أي ورب النجم ورب للرسلات لأنه لا يحلف بشيء تعالى . وأجيب بأن اللغ في حق العبد . وأما المعبود فله أن يقسم بما شاء وفي الاقسام بها إيدان بعظمة ملكه وقوة سلطانه . قال الشيخ عبد الملك العصامي : ولا تتعلق بالإيجاف نحو - والقرآن الحكيم - فان تلتها واو أخرى نحو - والستين والاربعون - فالتائفة للعطف والإلحاح كل من القسمين إلى جواب قاله في النفي (والثناء) للثناء فوق وهي للقسيم أيضا والتائب دخولا على الاسم الأعظم نحو - تالله - قال بعضهم والأصل في حروف القسم الباء والواو يدل منها والثناء يدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب . قال الزعفراني في قوله تعالى - وتالله لأكرهن أنفسكم - كأنه يجب من تسهيل التأكيد على يده وتأتيه مع عتق عتود وقهره له ولم يذكر المصنف الباء للموحدة التي هي أصل حروف القسم اكتفاء عنها بقوله أولا وفي والباء فاتها شاملة لباء القسم .

(تنبيه) بقي من حروف القسم حرفان الأول الميمزة وتختص بالاسم الأعظم وهو الجلالة وهي إما همزة مفتوحة يليها ألف وتسميها للتأريه مجازا همزة الاستفهام كقوله صلى الله عليه وسلم « آله ما أجلسكم إلا ذلك » أصله بالله فتعوضت الميمزة عن الباء ، وإما همزة قطع مقصورة يقال والله لأخرجن فنقول آله أو تالله لتخرجن بقطع الميمزة أصله آله فحذفت الباء وأبدل منها الميمزة والقاء عطفة على كلام المخاطب والحذف بالميمزة نفسها عند الأخفش وأصحابه واختاره كثيرون وبحرف القسم المحذوف عند الكوفي واختاره ابن مالك . قال ابن عتاق في حواشي الهجاء وهو الأصح : والثاني ها عتدها كتيه ون كاتين عصفور وأبي حيان من حروف القسم وتسميها للتأريه ها التنبيه وتختص أيضا بالاسم الأعظم ولك في ألفها الألف والحاء في الميمزة القطع والوصل ، فالصور أربع ها الله ها الله ها الله ها الله وهي عوض عن واو القسم والأصح أن الجر بالواو المحذوفة ولا بد أن يجيء بلفظ إذا بعد القسم به لأن هاء من تمام اسم الإشارة لكونه حرف تنبيه قدم ليكون عوضا عن حروف القسم نحو ها الله ذا ، وعاء بعضهم من حروف القسم الكاف نحو - كما أخرجك ربك - والصحيح أنها خذ لحنه في أي وذلك كما أخرجك ، والإشارة إلى ما فهم من سياق ما قبله : أي هذه الحالة في كراهتهم إياها كما إخراجك للحرب في كراهتهم له ، وأما أين للستعمل في القسم نحو أين الله لأصلن بالصحيح أ. اسم مبتدأ محذوف الخبر : أي أين الله قسي وكذا وإيم الله همزة وصل عند الجمهور ، فانه اسم مبتدأ وخبره محذوف : أي وإيم الله قسي . ويجب القسم بغير السؤال باللام نحو

وحي والواو والباء

والله زيد قائم، وبان نحو والله إن زيدا قائم وبما ولا النافيتين نحو والله ما زيدا قائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف الاني لقرينة نحو - نلله تفنؤ - أى نلله لا تفنؤ، وأما قسم السؤال فلا يجب إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جواب القسم إذا اعترض بين أجزاء الجملة نحو زيد والله قائم أو وقعت عليه نحو زيد قائم والله لا لاف الجملة عليه (ورب) يضم الراء وفتحها وتشديد الباء مفتوحة ويجوز إلحاقها تاء التأنيت للفتوحة وهي للتقليل حقيقة إلا أنها استعملت في التشكيك كثيرا حتى صار استعمالها فيه كالحقيقة وفي التقليل كالحجاز المحتاج إلى قرينة وفعلها الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضيا لأنها لتقليل ماثبت نحو رب رجل كريم لقينته . وأما قوله تعالى - ربما يؤد الدين كفروا - قائما دخلت رب على المستقبل لأن مثل هذا للمستقبل في القرآن بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه من حيث إنه من أخبار الله وهي صلت لا يختلف ، ولذا كثيرا ما ترد نظائره بلفظ الماضي كقوله تعالى - وسيق الدين اتقوا ، وتنادى أصحاب الجنة - ونحو ذلك واللفظ في اللفظ كاف ، بل قيل إن دخولها على الماضي غالب لا واجب لوروده في القرآن كهذه الآية وأشعار العرب كقوله :

يارب قائلة غدا يالغف أم معاوية

(ومد ومند) بضم اليمين . قال ابن مالك وكسرهما لغة بنى سليم ولايجران إلا الزمن معين غير مستقبل وما حينئذ بمعنى من الابتدائية إن كان الزمان ماضيا كقوله * أقوين مذ حجب * وقوله : * وربع عفت آثاره منذ أزمان * أى من حجب ومن أزمان وبمعنى في الظرفية إن كان حاضرا نحو ما رأيته مذ ليلتنا ومند يومنا : أى في ليلتنا وفي يومنا ، وبمعنى من وإلى معا إن كان معدودا نحو ما رأيته مذ أومند يومين : أى من أول هذه اللثة إلى انتهائها أما الزمان المستقبل وغير العين فلا يدخلان عليه لا يقال لا أراه مذ أومند غدولا ما رأيته مذ أومند حين فإن أتى بعدها جملة حكم بظرفيتها وإضافتها إليها أو إلى زمان مضاف إليها نحو ما رأيته مذ جافى أو منذ كان عندي أو أتى بعدها اسم زمان مرفوع كلم أراه مذ يومنا أو منذ يوم الاثنين فهما مبتدأ وما بعدها خبرا بالعكس ومعناها الأمد : أى جميع اللثة إن كان حاضرا أو معدودا ، وأول اللثة إن كان ماضيا : أى مدة انتفاء الرؤية يومنا أو أول مدته : أى انقضاء يوم الاثنين ، وعلى هذا فالكلام جملتان مستأفتان لأن جملة مذ ومند جواب لسؤال مقتر .

ورب ومد ومند

(تنبيه) جملة ما ذكره أيضا من حروف الجر أربعة عشر حرفا وكلها مستوية في الاختصاص بالأسماء والنحو عليها ويقي على الصنف من حروف الجر حاشا وعدا وخلا ولعله أكتفى بذلك في الاستثناء ، ولعل في لغة عقيل كقول الشاعر :

قلت ادع أخرى وارفع الصوت ثانيا لعل أتي للقول منك قريب

ولولا الامتناعية إذا تلاها ضمير متصل نحو لولاي ولولاه ولولاك لكان كذا فهي حرف جر محتض بالضمير والأكثر أن يقال لولا أنا ولولا أنت ولولا هو . ومتى في لغة هذيل وتأتى بمعنى من كذا خرجا متى كه : أى من كه وبمعنى في الظرفية كوضعهما متى كه : أى في كه . وكى التحليلية ولايجر إلا الامتناعية يقال جئتكم أمس فتقول كيه : أى له والهاء السكت وحذفت ألف ما لدخول حرف الجر عليها والغالب جرها لأن المصدرية وصلتها نحو جئتكم كى تسكرمنى إذا قدرت أن بعدها : أى جئتكم لا كرامكم إياي وما المصدرية وصلتها نحو جاءكم زيد كى تسكرمونه : أى لا كرامه . فان قلت كى تسكرمونه يحذفون التون فما زائدة وكى حينئذ مصدرية تلصبة بنفسها وان قدرت التنب بآن مضمره فكى تحليلية جارة .

(تنبيه آخر) اعلم أنه لا بد لحرف الجر غالباً من متعلق يشترط اللام ولا بد أن يكون فعلاً أو اسماً يعمل عمله كالصندر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وفي تعلقه بالفعل التامس نحو كان وأخواتها والجامد نحو تم وبس وعسى خلاف ، والأظهر أنه يتعلق به قولنا غالباً للاحتراز عن الزائد فإنه لا يتعلق بشيء كالباء في كفى بالله شهيداً ، ومن في قوله تعالى - هل من خالق غير الله - لأن الزائد إنما جاء به للتقوية والتأكيد لا ليربط بخلاف غير الزائد فإنه لما قصرت بعض الأفعال عن الوصول إلى الأسماء أعين على ذلك بحروف الجر وفي معنى الزائد رب وفقاً لرب هشام وخلفاً للجمهور كما سيأتي ولولا ولعل فإنهما كالزائد من حيث الأعراب لا للمعنى فلا يتعلقان بشيء ، وعمل مجرورها رفع بالابتداء وقد سمع رفعه في لعل أي النوار ولا يتبع مجرورها إلا بالرفع حتى على القول بأنها مبدئية وإنها تتعلق بفعل عنف وجوبا (فالسبعة الأولى) من حروف الجر التي ذكرها السنف رحمه الله تعالى (عبر الظاهر) من الأسماء (والضمير) فهي مشتركة بينهما ولهذا قدمها. ثم شرع يثبث لها على الترتيب فقال (نحو منك ومن نوح) وإعرابه منك جار ومجرور ومن نوح كذلك. الأول مثال جر من للضمير. والثاني مثال لجرها للظاهر (إلى الله مرجعكم) مثال لجر إلى للظاهر. وإعرابه إلى حرف جر ولفظ الجلالة مجرور إلى وعلامة جره كسر الهاء تأدياً والجملة في محل رفع خبر مقدم مرجح مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، وكثيراً ما نسجم من يقرأ ولاخبرة له بالمرية بكسر العين والذي سهل لهم ذلك مجاورتها للجمع الكسورة فينبغي التفتن قلبك فإنه لحن (إليه مرجعكم) مثال لجر إلى للضمير وقوله (جميعاً) بالنصب حال من الكاف (- تركبن طبقاً عن طبق -) مثال لجر عن للظاهر. وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله تركبن ، تركبن فعل مضارع مرفوع بتجدره عن التامس والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المندوفة تخفيفاً وواو الجماعة المندوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل في محل رفع فاعل والنون للتأكيد طبقاً مفعول به عن طبق جار ومجرور وجملة الجار والمجرور في محل نصب صفة لطبقاً ، وعبرة الجلالين تركبن أيها الناس أصله تركبون حذف نون الرفع لتوالي الأمثال والواو لالتقاء الساكنين طبقاً عن طبق حالا بعد حال وهو الموت ثم الحياة وما بعدهما من أهوال يوم القيامة اهـ . (رضى الله عنهم ورضوا عنه) مثال لجر عن للضمير ، وإعرابه رضى فعل ماضى فاعل عنهم جار ومجرور متعلق برضى ورضوا فعل وفاعل رضى فعل ماضى وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل عنه جار ومجرور متعلق برضوا . قال في الجلالين رضى الله عنهم بطاعته ورضوا عنه بثوابه اهـ . قال في حواشي الجمل قوله بطاعته أى قبولها أو بوقوفهم لها وقوله بثوابه أى بإثابته إياهم اهـ . وعبرة الخازن قيل معنى رضى الله عنهم رضى أفعالهم ورضوا عنه لما أعطاهم من الخير والكرامة انتهت وهذا بخلاف قولنا في حق الصحابي مثلاً رضى الله عنه . فإن المراد من ذلك الدعاء له بالرضا (وعليها) مثال لجر على للضمير وهو عائد على الأنعام في قوله تعالى - الله الذى جعل لكم الأنعام - وقد قيل إن المراد من الأنعام هنا الأبل خاصة . وهذا القليل هو الظاهر لأنها التي توجد بها للنافع المحكية في الآية (وعلى) الفلك تحمون) مثال لجر على للظاهر . وإعرابه على حرف جر والفلك مجرور على متعلق بتحمون وتحمون فعل مضارع غير الصيغة وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ولعل المراد بقوله تحمون حمل النساء والولدان عليها في الموداج وهذا هو السر في فصله عن الركوب في قوله تعالى - تركبوا - وفي الجمع بينها وبين الفلك في الجمل لثابتهما

فالسبعة الأولى عبر
الظاهر والضمير نحو
- منك ومن نوح .
إلى الله مرجعكم . إليه
مرجعكم جميعاً .
تركن طبقاً عن طبق .
رضى الله عنهم ورضوا
عنه . وعليها وعلى
الفلك تحمون .

من للنسبة الثلاثة حتى سميت سفن البر (وفي الأرض آيات) مثال لجر في الظاهر . وإعرابه ظاهر ، والآيات جمع آية وهي العلامة الدالة على وحدانية الله تعالى (وفيها ما تشبهه الأنفس) مثال لجر في الضمير . وإعرابه فيها جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ما اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر تشبهى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقترنة على الباء منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول به الأنفس فاعل والضمير الجرور يني يعود على الجنة ، ملكنا الله إياها (آمنوا بالله) مثال لجر الباء للظاهر . وإعرابه آمنوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بالله جار ومجرور متعلق بآمنوا (آمنوا به) مثال لجر الباء للضمير . وإعرابه كاعراب الذي قبله (لله ما في السموات) مثال لجر اللام للاسم للظاهر . وإعرابه لله جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ما اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر في السموات جار ومجرور والجملة صلة الموصول متعلقان بواجب الحذف تقديره استقر والمائد الضمير للستر في استقر (له ما في السموات) مثال لجر اللام للضمير . وإعرابه كاعراب الذي قبله (والسبعة الأخيرة) من حروف الجر التي ذكرها للصف (تخص للظاهر) أي بنحس الاسم الظاهر (ولا تدخل على الضمير) أما الكاف فلكراهة اجتماع الكافين عند دخولها على كاف الخطاب وحمل بقية الضمرات عليه ، لأن الباب واحد مع الاستثناء بمثل فانها تدخل على الظاهر وللضمير ، وأما حق فاكتهاء بالي فانها للناية وتدخل على الضمير والظاهر خلافاً للبرد فانه أجاز دخولها على الضمير كقوله :

أنت حناك تقصد كل فجع فرجى منك أنها لا تخيب (١)

وهذا عند الجماعة ضرورة ، وأما الواو القسم وتلوه فلأن القسم بالاسم الضمير قليل غصوه بما كثر فيه وهو الظاهر ثم لا كثر القسم بالله خاصة قصدوا إلى التخفيف فغوضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفاً صحيحاً وهو التاء ولأن الباء التي هي أصلها تدخل على الظاهر والضمير والفرع من شأنه أن يكون دون الأصل فلا يساويه ، وإنما حكم بأن الباء أصل الواو والتاء فرعان عنها لأنها هي الثابتة للالحاق في غير القسم ولم توجد الواو والتاء إلا في هذا الباب وأما رب فلأنها لا تخرج إلا النكرات والضمير معرفة وكونها قد تخرج الضمير لا ينافي ما ذكرنا لأن الضمير الذي جاوزوا جرحه هو في معنى النكرة لكونه لا يقصد رجوعه إلى شيء معين بل إلى مجهول ذهنياً وأما مذ ومنذ فللاستقراء (لها) مالا يتخص بظاهر بعينه بل يجر أي ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى الواو) مثال الكاف (نحو وردة كالهان) وإعرابه وردة بالنصب خبر كان في قوله تعالى - فإذا انشقت السماء فكانت وردة - وعلامة نصبه فتح آخره وقوله كالهان الكاف حرف جر الهان مجرور بالكاف وعلامة جره كسر آخره وجملة الجار والمجرور في محل نصب مسافة لوردة . قال في الجلالين فإذا انشقت السماء انفرجت أبواباً لتزول اللانكسة فكانت وردة أي مثلها حمرة كالهان كالأديم الأحمر على خلاف العهد بها وجواب إذا فما أعظم المول انتهى . قال العلامة سليمان الجلي في حواشيه قوله أي مثلها حمرة عبارة غيره حمرة مثلها وهي أظهر كالانحنى وقوله كالهان يجوز أن يكون خبراً ثانياً وأن يكون نعتاً لوردة وأن يكون حالا من اسم كانت وقوله على خلاف العهد بها أي على خلاف لونها الذي نراه ونعنده وهو الزرقه وتلك الحمرة التي ظهرت فيها في ذلك الوقت هي لونها الأصلي لأن لونها الأصلي دائماً هو الحمرة ، وإنما نشاهدها زرقاء بسبب اعتراض الهواء بيننا وبينها كما يرى السم في العروق أزرق والهواء هناك لا يمنع من اللون الأصلي قاله الكرخي والعمادي والكاظمي

وفي الأرض آيات .
وفيها ما تشبهه
الأنفس . آمنوا بالله .
آمنوا به . لله ما في
السموات . له ما في
السموات - والسبعة
الأخيرة تختص
بالظاهر ولا تدخل على
الضمير لأنها مالا يتخص
بظاهر بعينه وهو
الكاف وحتى الواو
نحو - وردة كالهان

(١) اقرأ بتخفيف
أن ليتزن البيت اه
مصححه .

والسوردي . وقال القرطبي قال قتادة إنها اليوم خضراء وسيكون لها لون أحمر اهـ (وزيد كالأسد)
 أي في الشجاعة . وإعرابه ظاهر (وقد تدخل) أي الكاف (على الضمير في ضرورة الشعر) كقول
 الصالح من قصيدة مرسلة يصف بها الجار الوحشي :

خلى الدنابات شمالا كسبا * وأم أوعال كما أو أقربا * ذات العين غير أن ينكبا
 اللمة : خلى أي ترك ويرى نحي والدنابات بضم الدال كما يفيد كلام عطيل في شرح للفصل وقال
 أنه موضع بعينه . وفي العين والدنابات بفتح الدال للجمعة وبعد الألف باء موحدة وبعد الألف
 الأخرى تاء مشناة من فوق أي آخر الحروف اسم موضع بعينه وشمالا بكسر الشين أي عن شماله
 وكسبا بفتح الكاف والثاء للثقة والباء للوحدة أي فربا وأم أوعال اسم هضبة أي صخرة كبيرة
 بعينها وهي في الأصل جمع وعمل وهو ذكر الأروى وينسب أي يجور ويميل . الاعراب خلى فعل
 ماض ومثله نحي على الرواية الأخرى تنصب مفعولين لأنها بمعنى ترك للتضمن معنى صبر وفاعله مستتر
 فيه جواز تقديره هو الدنابات مفعولها الأول شمالا مفعول ثان كسبا نعت لشمالا أي شمالا قريبا وأم
 أوعال إما بالنصب عطفا على الدنابات وإما بالرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة كما أي كالدنابات ، وقد

ذكر الوجهين العين والمعينين وعطيل كما جار ومجرور الكاف حرف جر والماء ضمير متصل في
 محل جر بالكاف أو حرف عطف أقرب عطوف على الماء من كما من غير إعادة الجار والمعطوف
 يتبع للمعطوف عليه في إعرابه تبعه في جره وعلامة جره التثنية نيابة عن الكسرة لأنه اسم
 لا ينصرف والماء له من الصرف عتاتان فرعيتان من علل تسع وهي الصفة ووزن الفعل ، وأنه
 للإطلاق ذات ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والعين مضاف إليه غير اسم استثناء وعلامة
 نصبه فتح آخره إن حرف مصدري ونصب ينسب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره
 وأنه لا ملاق . والمعنى أن هذا الجار الوحشي لما مضى في عدوه جعل موضع الدنابات ناحية شماله
 قريبة منه وجعل هضبة أم أوعال ناحية بعينه كما أي مثل الدنابات في القرب منها فهما عن بعينه
 وشماله مقدار ما بين كل منهما وبين طريقه واحد إلا أن ينكب أي يجوز في عدوه تنصير الدنابات

إن مال إليها في العدو أقرب من أم أوعال وإن مال بالعبد إلى أم أوعال صارت أقرب إليه من
 الدنابات ، والشاهد في قوله كما حيث جرت الكاف للضمير وهو قليل (و) مثال حتى (نحو حتى
 مطلع الفجر) وإعرابه حتى حرف غاية وجر مطلع مجرور بحتي وعلامة جره كسر آخره والفجر
 مضاف إليه أي إلى مطلع الفجر (وقولهم) أي العرب (أسكت السمكة حتى رأسها) وإعرابه أسكت
 فعل وفاعل السمكة مفعول به حتى حرف غاية وجر رأس مجرور بحتي والماء في محل جر بالإضافة أي
 إلى أسها (الحمر) إغما أي به لأن ما بعد حتى في المثال للذكور يجوز رفعه ونسبه أيضا كاسيأتى
 في باب المعطف . قال الفراء كهي وآتى بمثلين للإشارة إلى أن الجربها تارة يحسكون واجبا وذلك إذا
 كان ما بعده اسما غير داخل فيا قبلها كالأية ، وتارة يكون جائزا وذلك إذا كان جزءا مما قبلها ولم
 يتعد دحوله كالمثال وإغما امتنع المعطف بحتي في الآية لأنها إغما تعطف بضا على كل كاسيأتى له

والفجر في الآية ليس بضا من الليل (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) وإعرابهما ظاهر ولا
 يجمع بينهما وبين فعل القسم بخلاف باء القسم ، فتقول أقسمت بالله ولا تقول أقسمت والله لأن
 الواو بدل عن الباء عند حذف الفعل ، ولذا قيل هي عوض عن فعل القسم (ومنها ما ينضم بالله)
 أي لفظ الجلالة وهو الثالب وعبارة للفصل ثم الثاء مبدلة عن الواو في تائه خاصة اهـ (و) لفظ
 (رب) بفتح الراء حال محكون لفظ رب (مضافا للسمكة أو لياء للسمكة) حكاه الأخفش ،

وزيد كالأسد وقد
 تدخل على الضمير في
 ضرورة الشعر ونحو
 - حتى مطلع الفجر -
 وقولهم أسكت السمكة
 حتى رأسها بالجر ونحو
 والله والرحمن - ومنها
 ما ينضم بالله ورب
 مضافا للسمكة أو لياء
 للسمكة

وهو شاذ كما قاله الزحسري (وهو التاء) للثناء التفوقية: أي تاء القسم، ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضا، ويشتط في جوابها كجواب الواو أن يكون خبريا، نحو: تالله لتقومن فلا يكون فيه استفهام فلا يجوز، نحو: تالله، أو: والله هل قام زيد، بخلاف الباء فإن جوابها تارة يكون خبريا، وتارة يكون استفهاميا، نحو: بالله هل جاءك أحد، فتفتق ذكر يوسف، وإعرابه التاء حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالتاء، وعلامة جره كسر الهاء تأديا، فتتو فعل مضارع مرفوع وعلامة رضه ضم آخره متصرف من فتح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت، وجملة تذكر يوسف في محل نصب خبرها (وترب الكعبة) وإعرابه قرب جار ومجرور، التاء حرف قسم وجر، ورب مقسم به مجرور بالتاء، وهو مجرور وعلامة جره كسر الباء تأديا، وهو مضاف، والكعبة مضاف إليه (وترب) وإعرابه تربي، جار ومجرور، التاء حرف قسم وجر، وربى بالياء مقسم به وهو مجرور، وعلامة جره كسرة مقشرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اللاناشئة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة (ونذر) خفضها لتبر ذلك كما حكى سيبويه عن بعض العرب (تارحن) وإعرابه التاء حرف قسم، والرحمن مقسم به مجرور بالتاء (وتحياتك) وإعرابه التاء حرف قسم وجر، حياة مجرور بالتاء وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (ومنها ما يخص بالزمان) للعين غير المستقبل فلا يجر غيره (وهو) حرفان فقط (منذ ومنذ) كما تقدم (نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة) وإعرابه ما تانيية، رأيت فعل وفاعل ومفعول، منذ حرف جر، يوم مجرور بمنذ، وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف، والجمعة مضاف إليه (أو منذ يومين) وإعرابه مذ يومين جار ومجرور منذ حرف جر يومين مجرور بمنذ وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى (ومنها ما يخص بالنسكرات غالبا وهو رب) بضم الراء، وذلك لأن وضعها لتقليل نوع من الجنس فوجب وقوع النسكرة بعدها دون العرفة لحصول معنى الجنس بها وبدون تعريف، فالعرفت العرفة لوقع التعريف زائدة ضائعة (نحو رب رجل في الدار) وإعرابه رب حرف تقليل وجر رجل مجرور برب وعلامة جره كسر آخره في الدار جر ومجرور وجملة الجار والمجرور في محل جر منتزعة لرجل، وأشار للصنف بالمثل للذكور إلى أحكام تتعلق برب صريح بها غيره: الأول أن لها صدر الكلام من بين حروف الجر لأنها موضوعة لانشاء التقليل أو التاكثير واستعمالها في الثاني كثير، والثاني أن مجرورها يوسف إذا كان اسما ظاهرا كالنساء، ثم اختلفوا هل وصفه غالب أو واجب ذهب إلى الأول جماعة وإلى الثاني أبو علي الفارسي وابن السراج ومن تبعهما، واختاره ابن الحاجب وعبارة بعضهم والنسكرة الظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بفرد نحو رب رجل جواد أو جملة فعلية نحو رب رجل جاني أو اسمية نحو رب رجل أبوه كرم وذلك لتحصل اللفظة بالرفع لأن الصفة تخصص الجنس للذكور لا ليصير بها نوعا له. وقال الرضي بعد ذكر الخلاف في وجوب كونها موصوفة والأولى أنه يجب ذلك لأن رب مبدأ على ما اخترنا لا خبر له لفائدة صفة مجروره معنى الجملة كما في أقل رجل يقول ذلك اه وما قاله من أن رب مبتدأ مبني على القول بأنه اسم، وقد حكاه في شفاء الصدور عن الكوفيين والأخفش والرضي وهو ضعيف والأصح أنها حرف جر لكن الأصح أنها ليست معدية للفعل بل هي حرف زائد لا تتعلق بشيء فحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح قيتت نصب على النفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيتته رفع أو نصب لأنه من باب الاشتغال كما في نحو هذا قيتته ويجوز صراغة عمله في الاتباع كثيرا كرب رجل عالم وأخيه أو وأخوه

وهو التاء نحو تالله
وقرب الكعبة
وتربي ونذر تارحن
وتحياتك . ومنها
ما يخص بالزمان وهو
منذ ومنذ نحو ما رأيت
منذ يوم الجمعة أو منذ
يومين ومنها ما يخص
بالنسكرات غالبا وهو
رب نحو رب رجل
في الدار

أفما عندي ورب رجل فاضل وأخيه أو وأخاه لقيت . والثالث أن الفعل الذي يتعلق به يجب تأخره عنها وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر وإنما وجب تأخره لأنها لانشاء التثنية وكل ما وضعه الانشاء فله صدر الكلام ، وأما حذفه فلا أن المعنى معلوم بكونه (وقد تدخل) أى رب (على ضمير غائب) في حكم النكرة من حيث أنه مجهول يوماً به من محير قصد إلى ظاهر معين وقد اجماع بعضهم نكرة مضمرة . قال ابن الحاجب ولابد أن يتقدم ما يرشد إلى الفسر له فإذا قلت ربه رجلاً فهو بتقدير أن يقول قائل هل من رجل كريم ؟ فيقال ربه رجلاً فالمراد برجلاً رجلاً كريماً وأرشد إليه ذلك للتبني (ملازم) عند البصريين (للافراد) وإن كان التمييز مثنى أو مجموعاً (والثذكير) وإن كان التمييز مؤنثاً وإنما ألزم إفراده وتذكيره لرجوعه إلى مقتر في اللفظ كالضمير في ثم رجلاً (والنفسير بغيره) منسوب متأخر عنه متصل به (مطابق) أى موافق (اللفظ) المراد منه التسليم من أفراد أو ثنية أو جمع تذكير أو تأنيث (نحو قوله :

ربه فتية) دعوت إلى ما يورث الحمد دائماً فأجابوا

هو من الحنيف . اللغة رب حرف تأتي للتثنية والتذكير واختلوا في التثنية منها قيل هو التثنية بل قيل إنها موضوعه له ومن ثم قال بعضهم هي للتثنية على المشهور . وقال الكوفيون إنها للتثنية دائماً وقيل الغالب استعمالها للتذكير وهو الذي صحه ابن مالك . وقال الحماني إنه مذهب بيبويه ومن ثم قال ابن عثارة إنه الأصح . والفتية جمع فتى وهو الثائب السخي الكريم ، والمجد نيل الشرف والكرم ولا يكون إلا بالآباء أو كرم الآباء خاصة قاله في القاموس وقوله دائماً بالباء الوحيدة أى دائماً . الاعراب ربه جار مجرور رب حرف تثنية وسير والماء ضمير متصل في محل جر بالياء فتية تمييز وعلامة نصبه فتح آخره دعوت فعل وفاعل إلى حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذي في محل جر إلى متعلق بدعوت يورث فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو المجد مفعول به وجملة الفعل والفعل والفعل صلة للموصول والفاء الضمير للستر دائماً ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيورث . وقال الحماني ذاتباضة لصدر محذوف أى إرثاً دائماً الفاء عاطفة على دعوت أجابوا فعل وفاعل والفتية دعوتهم إلى ما يورثهم ويكسبهم شرفاً وغناً دائماً فأجابوا إلى ذلك ، والشاهد في ربه فتية حيث جىء بالضمير فيه مفرداً والمميز جمعا بناء على المشهور أن الضمير الذي ينزل عليه رب مفرد دائماً والمميز بحسب قصد المتكلم ، وعند الكوفيين أن هذا الضمير يرجع إلى مذكور كان قالوا قال هل من رجل كريم فقيل ربه رجلاً أو ربه فتية فتية عندهم ويجمع ويؤتى على حسب مجزء فيقال : ربهما رجلين ورجهم رجلاً . قال ابن الحاجب والأولى ما قاله البصريون وقرر وجه ذلك في شرحه على المنفصل (وقد تحذف رب) وذلك إذا كان مجرورها نكرة ظاهرة بخلاف الضمير فلا تحذف معه (ويبقى) وجوباً بعد حذفها (عملها) وهو الجرح وإن كان الشائع نسب الاسم بعد حذفها جارة وذلك (بعد الواو) العاطفة كما عبر به ابن هشام في المتن وغيره لكن نقل المرادى في المتن الثاني عن بعض النحويين وأقره أن الواو رب في نحو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليماني وإلا العيس

ينبغي أن يحذف على أنها واو الابتداء وفي الحماني وواوها أى ولو رب هي الواو التي تبدأ بها في أول الكلام بمعنى رب اه . قال الحماني والعمل لها أى لرب مضمرة دون الواو وهذا هو الصحيح والواو للعطف ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بنفس الواو لا يرب مضمرة فليست عاطفة واحتجوا بفتح التماسك بها . وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس التماسك ، وبوضوح

وقد تدخل على ضمير
غائب ملازم للأفراد
والثذكير والنفسير
بغيره مطابق
للفتي نحو قوله : ربه
فتية وقد تحذف رب
ويبقى عملها بعد الواو

صكونها للعطف أن ولو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم اه (كقوله :

وليل كوج البحر أرخى سدوله على بأنواع المهوم ليتلى

قوله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة من الطويل . اللغة موج البحر اضطراب موجه كذا في القاموس ، والبحر الماء الكثير أو الملح فقط ، والسدول الستور ، والمهوم جمع هم وهو الحزن ، والابتلاء الاختبار . الاعراب الواو وأو رب ليل مجرور برب وعلامة جره كسر آخره كوج جار ومجرور في عمل جرسفة الليل يتعلق بواجب الحذف تقديره مستقر أو استقر والبحر مضاف إليه أرخى فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، سدول مفعول به والماء في عمل جار بالإضافة على جار ومجرور متعلق بأرخى ، بأنواع جار ومجرور في عمل نصب على الحال من سدوله متعلق بمستقر أو استقر وبأوه

للصاحبة والمهوم مضاف إليه ليتلى اللام التعليل يتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمره جوازا بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتح آخره وسكن لضرورة الشعر . وللعن رب ليل يشبه ظلامه لوله وصوبته ونكادة أمره موج البحر في كثافة ظلمته أرخى على ستور ظلامه التي تحول ما بين البصر وإدراك البصرات مقرونا ذلك ومصاحبا بأنواع الأحران ليتخبرني أنصبر على الشدائد أم أجزع منها . والشاهد في ليل حيث حذف رب بعد الواو (و بعد الفاء) الجوابية خاصة على ما جزم به بعضهم لكن صرح أبو حيان بالتعميم وأنشد بعضهم ما يأتي بالأثر (كثيرا) أي وأما بعد الواو فهو أكثر كافي التسهيل والنفي وغيرها ، وقال في التنوير ويجوز حذفها فيجب بقاء عملها بعد الواو كثيرا و بعد الفاء و بل قليلا واتصاب كثيرا وكذا قليلا في قوله : و بعد بل قليلا على الحالية من رب أي تحذف في حال كثرة وفي حال قلة ويجوز أن تكون صفة مصدر محذوف أي حذفت كثيرا وقليلا

(كقوله : فثلثك حبل قد طرقت ومرضع فألميتها عن ذي تمام محول

قوله امرؤ القيس) وهو من قصيدته المشهورة من الطويل . اللغة طرقتها أي أثبتها ليلا والهيئتها أي

شتمتها والقائم التمازيع واحدا تيمية وهي العودة التي تتعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ، وقوله

محول من أحول الصبي إذا تم له حول أي سنة . ويروى معيل يضم الليم وسكون العين وقطع الياء

وهو الرضع وأمه حبل . الاعراب الفاء حرف عطف قائمة مقام رب مثل مجرور برب وعلامة جره

كسر آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة حبل بدل من مثل بدل كل

والبدل ينفع البدل منه في إعرابه تبعه في جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه

اسم لا ينصرف والبالغ له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهي ألف التأنيث للضرورة قد حرف

تحقيق طرقت فعل وفاعل والواو حرف عطف مريض معطوف على حبل وعلامة جره كسر آخره

الفاء حرف عطف ألحقتها فعل وفاعل ومفعول عن حرف جر ذي مجرور بمن وعلامة جره الياء نيابة

عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وتأمم مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة

عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والبالغ له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهي صيغة منتهى

الجنوع محول صفة لدى . وللعن رب امرأة مثلك حبل ومرضع قد أثبتها ليلا فشتمتها عن ولدها

العلق عليه التأمم ، وخص الحبل والمرضع بذلك لأنهما أرهد النساء في الرجال وأقلهن شفا بهم أي

فمن عدلها من النساء فأنا حق أشغل ، وهذا منحه لنفسه بحسن العشرة وشدة الفصول . والشاهد في رب

حيث حذف بعد الفاء وبقى عملها (و بعد بل قليلا كقوله : بل مهمه قطعت بعد مهمه) وهذا رجز

نسب إلى رؤبة بن الصراح ولم يصح . اللغة للهمة بهاء من الغلظة البعيدة الأطراف ومعنى قطعت

أي جزت مسافرا . الاعراب : بل حرف عطف قائم مقام رب مهمه مجرور برب وعلامة جره

كقوله :

وليل كوج البحر

أرخى سدوله :

على بأنواع المهوم

ليتلى

، بعد الفاء كثيرا

نقوله :

فثلثك حبل قد طرقت

ومرضع

و بعد بل قليلا كقوله :

بل مهمه قطعت بعد

مهمه

كسر آخره قطعت فصل وفاعل بعد طرف مكان ومعه مضاف إليه علامة جره كسر آخره
واللقى رب مفازة طويلة قطعتها بعد مفازة . والشاهد في رب حيث حذفت بعد بل وبق عملها
وهو الجر وهو قليل (و) حذفت رب وإبقاء عملها (يدونهن) أى الواو والقاء وبل (أقل) منه
بعد بل (كقوله :

رسم دار وقتت في طله) ككت أفضى الحياة من جلله

قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف . اللفظة رسم الممار ما كان لاصفا بالأرض من آثارها
كالرماد ونحوه ، والطلل ماشخص من آثارها وارتفع ، وأفضى أى أموت ، ويرى بدل الحياة النداء
وهو ما بين صلاة الضجر وطلوع الشمس وقوله من جلله بفتح الجيم أى من أجله ، وقيل من عظم
أمره في عينه والجليل العظيم . الأعراب رسم مجرور برب محذوفة وعلامة جره كسر آخره وهو
مضاف ودار مضاف إليه وقتت فصل وفاعل في طلل جار ومجرور وهو مضاف والماء ضمير متصل في
عمل جار بالإضافة ككت فعل وفاعل كاد فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم
وتنصب الخبر والثناء ضمير متصل في محل رفع اسمها أفضى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب
والجائز وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها الاستتقال لأنه فعل مضارع معتل
الأخر بالياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا الحياة مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول
في محل نصب خبر كاد من جلله جار ومجرور والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة متعلق بأفضى
واللقى رب أثر دار وقتت في طله ككت من أجله أى من عظم أمره في عيني ، والشاهد فيه حيث
جر رسم برب للضرورة ولم يتقدمها واو ولا فاء ولا بل .

ويدونهن أقل كقوله:
رسم دار وقتت في طله

(نبيه) قضية كلامه كثيرة أن الحذف بعد الثلاثة الأحرف المذكورة جائز مطلقا وهو
كذلك وفي الجمع ادعى الرضى أن الحذف يصلحها خاص بالشعر اه وما ادعاه الرضى جزم به عطيل
في شرح الفصل وقد سكت للصنف عن حكم قية حروف الجر هل تجز في حال حذفها أولا وفي التسهيل
وشرحه للعلماني وابن عقيل ما حاصله ويحذف برب محذوف في جواب ما تضمن مثله كأن يقال لك
أو تجز أصبحت فتقول خبر بياء محذوفة في جواب ما تضمن مثلها أو في معطوف على ما تضمنه بحرف
متصل نحو وفي خلقكم وما يثبت من دابة آيات قوم يوتون واختلاف الليل والنهار الآية يجز
اختلاف بين مقدرة لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله إليها ، وقول الشاعر :

لك مما يهلك تجمع ما تنفقه ثم غيرك الخزون

أى ثم تتركه ، أو منفصلا بلا كقوله :

ما لمحب جف أن يهجرأ ولا حبيب رافة فيجبرا

أو منفصل بلونحو أن يقال جاء يزيد وعمر لو أحدهما وجوز سيوبه في قولهم اتنى بداية ولو حمار
الجر على ضعف وفي مقرون بالهمز بعد ما تضمن حرف الجر كأن يقول قائل مررت يزيد فتقول
أزيد بن عمرو أو هلاكاً يقول بت بدم فتقول هلا دينار أو إن أو التاء الجزائيتين نحو ما حكى
يونس مررت برجل إن لاصالح فطالع على أن تقديره إن لا أمر يصلح فقد مررت بطالع . قال ابن
مالك وجعل سيوبه اضمار الباء بعد إن تضمن ما قبلها ليها أسهل من اضمار رب بعد الواو فلم
بذلك المراد عنه اه أى وإن كان قد قال انه قبيح ويشبه ما رواه يونس ما في البخارى من قول
النبي صلى الله عليه وسلم «من عنده طعام اثنان فليذهب بثالث وإن أربعة فثلاث وأسداس» ويقاس
على جميعها خلافا للفراء في جواب نحو بن مررت . قال ابن مالك والصحيح جواز لقوله صلى الله

عليه وسلم « أقر بهما منك بابا » الجبر جوابا لمن قالت إلى أيهما أهدي ، ولقول العرب خير لمن قال كيف أصبحت خففت الباء وأبقى عملها لأن معنى كيف أى حال فإذا جعلوا معنى حرف الجر دليلا كان لفظه أولى اه فنهذه الثمانية الواضحة المتقدمة يجوز أن يقاس عليها عند ابن مالك . قال أبو حيان وينبغي أن لا يثبت في القياس عليها لأن أصابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه وذلك في باب القسم وفي باب كم على خلاف . وجعلوا قول العرب خير عاقله الله من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد يجزى ما ذكر محذوفا كقول الفرزدق :

إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالألف الأصابع

أى إلى كليب ولا يقاس منه إلا على ما ذكر في باب كم من جر تمييز كم الاستفهامية بمن مضمرة إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت عبدك أى بكم من درهم ، وفي باب كان كقول زهير :

بدالى أتى لست ملوك ماضى ولا سابق شيئا إذا كان جاليا

أى ولا سابق بالباء وهذا من عطف الترم وهو لا ينقص . وفي باب لا الشبهة بأن كقول الشاعر :

الأرجل جزاه الله خيرا يدل على عصلة تبيت

بالجر بمن مقدرة أى ألا من رجل ، والصواب أن ذلك مسموح لا مقسوماً بل ذكر في باب القسم من جر لفظ الجلالة بدون عوض حتى سبويه الله لأفعلن بجر الجلالة يريد والله لأفعلن والرفع جائز ومنع بعضهم من جهة أنه لا خبر له ضعيف إذ يصح تقدير قسمي ويجوز كون قسمي مبتدأ والجلالة الخبر والنصب جائز على أنه مفعول لفعل محذوف . قال الفارسي تقديره أحلف الله أى بالله وعند الزجاج وجماعة أكرم نفسى بين الله ثم حذف للضاف وأتبع للضاف إليه مقامه اه .

(فائدة) قد فصل في الضرورة بين حرف الجر ومجروره بنظر كقول الشاعر :

ان عمرا لاخير في اليوم عمرو إن عمرو غنصر الأحران

أو جار ومجرور كقوله :

رب في الناس موسر كهديم وعديم بخال ذا يسار

وندر في النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور نحو اشتريت بوالله درهم ونحو رب والله رجل عالم لقيت وللضاف وللضاف إليه نحو هذا غلام . والله زيد (وتزاد ما كثيرا بعد من وعن والباء فلا تكفون عن عمل الجر) وتكون ما حينئذ زائدة لا عمل لها من الاعراب بدليل أن عمل حرف الجر تخطاها إلى ما بعدها . قال هليل ، وقيل اتها في مثل ذلك نكرة وما بعدها بدل منها ومثل الثلاثة للذكورة اللام إلا أن زيادة ما بعدها قليلة كقول الأعشى :

إلى ملك خسير أربابه فإن لما كل شئ قدرا

يريد فإن لكل شئ (نحو ما خطبتهم) هذا مثال لزيادة ما بعد من وإعرابه من حرف جر وما زائدة خطبتات مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة (عما قليل) مثال لزيادة ما بعد عن ، وإعرابه عن حرف جر وما زائدة قليل مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره (فما تقضهم) مثال لزيادة ما بعد الباء وإعرابه الفاء حرف عطف الباء حرف جر ما زائدة نقض مجرور بالباء والماء في محل جر بالإضافة والأمثلة المنسكورة لدخولها على الفرد فإن دخل شئ من هذه الأحرف للقرينة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ما بأنها موصول حرفي والجملة صلتها قاله في التصريح (وتزاد) أى ما (بعد الكاف ورب والغالب) أى التكنيت (أن تكفهما عن العمل) أى عمل الجر لأنهما يصبران مع ما بمنزلة كلمة واحدة وقد يحدث

وتزاد ما كثيرا بعد من وعن والباء فلا تكفون عن عمل الجر نحو ما خطبتهم مما قليل ، فبا تقضهم وتزاد بعد الكاف ورب ، والغالب أن تكفهما عن العمل

في الكاف المكشوفة معنى التقليل كما في التسهيل (فيدخلان حيثن على الجمل) الاسمية والفعلية
والعاب على رب المكشوفة أن تدخل على فعل ماض في اللفظ كالبيت الآتي لأن التكسير والتقليل
إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ماض في اللفظ نحو - ربما يؤذ الدين كفرا -
لأنه لما كان محقق الوقوع نزل منزلة الماضي كما تنقسم ، وفهر دخولها على الجملة الاسمية
كقول الشاعر :

ربما الجامل للزبل فيهم وعناجيح يهين الهار

و (كقوله) أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كالسيف عمرو لم تخنه مضاربه)

قوله نهشل بن حري يرى أخاه مالكا وهو من الطويل . اللفظة للماجد من الجيد ، وهو الشرف
والكرم ولم يخزني من الخزي وهو الدل والهوان ويوم مشهد أراد به يوم صفين لما قتل أخوه
مالك بها وأراد بعمرو عمرو بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة ، والشهد مصدر يسي مضاربه
جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شهر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقة وإنما
لأنسان مفرق واحد ، والعرب يفترون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد ،
وخيانة السيف الثبوة عند الصرب به . الاعراب أخ مبتدأ وهو نكرة ، وإنما تخصص بالصفة
أخى ماجد ولم حرف نفي وجزم يخز فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من
آخره وهو الياء والثنون الوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وقاعله مستتر فيه
جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رة خبر ، ويجوز أن يكون أخ خبر
مبتدأ محذوف : أي هو أخ وماجد نعت له وجملة لم يخزني نعت ثان يوم ظرف زمان مفعول به
متعلق بيخزني وهو مضاف ومشهد مضاف إليه وقوله كالكاف حرف تشبيه وجر وما كافة
زائدة لا محل لها من الاعراب وفي السمين ما في ربما يحتمل وجهين : أحدهما دخولها على
الأفعال . والثاني أن ما نكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها والمائد على ما محذوف تقديره رب
شيء يؤذ الدين كفروا - اه وما ذكره يأتي مثله في ما للتصلة بالكاف سيف مبتدأ وعمرو
مضاف إليه لم حرف نفي وجزم تخن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره والهاء
ضمير متصل في محل نصب مفعول به مضاربه فاعل والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة .
والعنى أخى كريم الأصل ما أهانني ولا أدنى يوم صفين كالسيف عمرو قد وفي له وما نبأ بل أصاب
القتل فيه مدح لكل من القتل وآلة القتل التي هي سيف عمرو . والشاهد في قوله كالسيف
عمرو حيث كفت ما الكاف عن عمل الجر .

(وقوله : ربما أوفيت فيعلم ترفعن نوبى شمالات)

قوله جذبة الأرض ، ومن نسه إلى تأبط شرا فقد غلط ، وهو من اللديد . اللفظة أوفيت : أي نزلت
والعلم الجبل كذا قال الأزهري والعين وفي القاموس أوفى عليه أشرف اه . وفي شرح أبيات
الجبصى المراد أوفيت على مكان عال في جبل لأن الراى للقوم يرقب على أعلى الأماكن اه وعلى
هذا في بمعنى على : أي ربما أوفيت على جبل . وقد جاء في صحيح البخارى أوفى رجل على
جبل سلح . قال شراح الحديث : أي صعد وارتفع اه وترفع يسكون الثنون أصله ترفع زابت
فيه نون التوكيد الحفيفة . وشمالات بفتح الشين جمع شمالات وهي الربع التي تهب من ناحية
القطب . الاعراب رب حرف تقليل وجر وما كافة أوفيت فعل وقاعله في علم جار ومجرور

فيدخلان حيثن على

الجل كقوله :

أخ ماجد لم يخزني يوم

مشهد

كالسيف عمرو لم تخنه

مضاربه

وقوله :

ربما أوفيت في علم

ترفعن نوبى شمالات

متعلق بأوقيت ترضن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة نوبى مفعول مقسم شلالات فاعل . وللعنى كثيرا من الأوقات أشرفت على مكان عال من جبل لأنظر إلى العدو ما صنع لأرجع إلى قوى فأخبرهم فيه وصف نفسه بالشجاعة وأنه كثيرا ما يكون ريشة لقومه وطليعة لهم ، وفيه وصف له بالقوة والجلادة أيضا من حيث أنه بالغ في الارتفاع على جبل حتى رصبت ربح الشبال ثوبه . والشاهد في قوله ربما فإن ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ودخلت على الجلة الفعلية (وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما الجرم معها (كقولها :

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء)

قاله عدى بن أبي النعفاء النسائي من قصيدة من الخفيف . اللينة السيف الصقيل والصقول : الجاول ، وبصرى بضم الواحدة بلدة بالشام كرمى حوران قاله الأزهرى والعين ، وفى التاموس بصرى كحلي بلدة بالشام اه . وهى التى أضاعت قصورها للنور الذى ظهر لisle الولد النبوى ، والنجلاء بالجيم والماء الواسعة البيئة الاتساع . الاعراب رب حرف ت قليل وجر وما زائدة غير كافة ضربة مجرور برب وعلامة جره كسر آخره . بسيف جار ومجرور صقيل صفة بين ظرف مكان وبصرى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والبالغ له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى ألف التأنيث المقصورة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتغالها على أما كن أو على تقدير مضاف أى أما كن بصرى وقوله وطعنة بالجر معطوف على ضربة وعلامة جره كسر آخره ونجلاء صفة لطعنة . والعنى كثيرا ما مباشر الحروب وكان منه بين جهات بصرى ضربة بالسيف أو طعنة واسعة بالرمح ، يصف نفسه بالشجاعة والاقدام والتدمير للعدو . والشاهد في ربما ضربة حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن عمل الجرم ، وهو قليل (وقوله :

وتنصر مولانا ونعلم أنه كالناس مجرم وعليه وجرم)

قاله حمرو بن البراءة انتهى بالنون المكسورة من قصيدة من الطويل . اللغة المولى له مفان نحو العشرين وأقر بها هنا أن يكون بمعنى المصاحب أو المالك لأمره كالأولى والمجرم من الجرم وهو الاتم والظلم ، ويروى مظلوم عليه وظالم . الاعراب الواو حرف عطف تنصرف فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن مولى مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقصورة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ونا ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ونعلم معطوف على تنصر أن بفتح الهزنة حرف توكيد ونصب الهاء اسمها الكاف حرف جر وما زائدة غير كافة الناس مجرم بالكاف فى محل نصب على الحال من مجرم متعلق بواجب الخذف تقديره كأننا ومجرم بالرفع خبر أن وهواسم مفعول يرفع نائب الفاعل وعليه جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل وجرم معطوف على مجرم . والعنى تنصر مستولى أمرنا فى الحروب ونحن نعلم أنه مظلوم وظالم كالناس فى عدم العصمة . والشاهد فى كالناس حيث دخلتما على الكاف ولم تكف عملها فلها جرت الناس . (فصل) فى الثانى من المحفوظات (وأما المحفوظ بالاضافة) وهى لمة مطلق الاسناد . قال امرؤ القيس :

وقد لا تكفهما
كقولها :

ربما ضربة بسيف
صقيل

بين بصرى وطعنة
نجلاء

وقوله :

وتنصر مولانا ونعلم أنه
كالناس مجرم وعليه

وجرم

(فصل) وأما المحفوظ
بالاضافة

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حارى جديد مشطب
 أى أسندنا ظهورنا إلى كل منسوب للحيرة عخطط فيه طرائق . واصطلاحا : اسناد اسم إلى
 غيره على تنزيل الثانى من الأول منزلة التنوين . وفى حواشى التسهيل لابن هشام الإضافة لصفة
 الامالة ، يقال : أضفت ظهري إلى الحائط : أى أملت إليه ، وهذا خير من قول بعضهم الاسناد
 تمسكا بقول الشاعر وذكر البيت إذ ليس يمتنع أن يفسر باملنا ويمتنع أن يفسر بالاسناد قولهم
 فضيقت الشمس للغروب وتسمية الضيف ضيفا اه . وعلى هذا فمعناها عرفنا ضم اسم إلى آخر
 بتزيله من الأول منزلة التنوين (فنحو غلام زيد) فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه ،
 ويسمى الأول مضافا والثانى مضافا إليه ، وقضية كلامهم أن المضاف إليه يمرور مطلقا . وأما
 نحو - وأسأل القرية - فإنه لما حذف المضاف وهو مقول أسأل نل المضاف إليه منابه
 فاتصبا بقتضاه (ويجب) عند إرادة الإضافة (تجريد المضاف من التنوين) ظاهرا كان
 (كما فى غلام زيد) إذ أصله غلام زيد ، فلما قصدت إضافة الغلام لزيد أزلت التنوين وحذفت
 اللام وصار غلام زيد ، أو مقترنا نحو كم عبد ملكك ، ونحو هذه دراهم زيد فكم مبنية
 ودرهم غير منصرف فلا ينونان ، فإذا أضفنا كما فى المثالين فالتنوين فيهما مقدر (و) يجب
 أيضا تجريد المضاف (من نونى التثنية والجمع) للذكر السالم لأنهما يشبهان التنوين من حيث
 أنهما يبيان علامة الإعراب كالتنوين ، وذلك (نحو غلاما زيد) وإعرابه غلاما خبر مبتدا
 محذوف تقديره هذان وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وزيد مضاف إليه
 (وكتبو محرو) وإعرابه ككتبو خبر مبتدا محذوف تقديره هؤلاء وعلامة رفعه الواو نيابة عن
 الضمة لأنه جمع مذكر سالم وعمره مضاف إليه ، ومثل التثنية والجمع ما حمل عليهما نحو أنا
 زيد وعشرو عمرو بخلاف نون الفرد وجمع التذكير نحو هذا بستان زيد وهؤلاء شياطين
 الانس فإنها لا تحذف للإضافة لاتقاء مشابهتها للتنوين ، وإنما وجب تجريد المضاف من التنوين
 والنون المذكورة لأنهما يدلان على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ، والثى الواحد لا يكون
 كاملا وناقصا فى حالة واحدة ولأن الإضافة تدل على الاتصال ، والتنوين يدل على الانفصال فلا يجمع
 بينهما ، وما أحسن قول بعضهم :

كأنى تنوين وأنت إضافة حيث ترائى لاتحل مكانيا

وأحسن منه قول الآخر :

وكنا خمس عشرة فى الشام على رغم الحسود بغير آفة

فقد أصبحت تنويننا وأضحى حييى لا تفرقه الاضالة

وألطف منهما قول الآخر :

علمته باب المضاف فآؤلا ورفيقه يفره بالتونين

وقد سمع اثبات النون فى ضرورة الشعر كقوله * هم القاتلون الخير والأمرؤنة *

(تنبيه) يجب أيضا تجريد المضاف من الألف واللام ، فلا يقال التعلام زيد بالإضافة إلا
 إذا كان المضاف صفة مثناة أو مجموعة جمع مذكر سالما كالضارب زيد والضاربو زيد أو
 مضافا إلى ما عرف بالألف واللام كالضارب الرجل أو إلى مضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو
 الضارب رأس الرجل فإنه يجوز حينئذ اثبات الألف واللام فى المضاف ، ومن ذلك قوله تعالى

نحو غلام زيد
 ويجب تجريد المضاف
 من التنوين كما فى غلام
 زيد ومن نونى التثنية
 والجمع نحو غلاما زيد
 وكتبو محرو .

- والمقصود الصلاة . - وأما ما أجازوه الكوفيون من الثلاثة الأتوب والحسة العرام والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا . - وأما قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ » فليس الدينار فيه مصافا إليه بل بدلا (والاضافة على ثلاثة أقسام : منها ما يقتدر باللام) المفيدة للآك أو الاختصاص (وهو الأكثر) في كلامهم لأنها الأصل في الضافة بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنى من أو في تكون بمعنى اللام ، ولذلك اقتصر عليها الزجاجي ، ثم تارة تكون بمعنى اللام تحقيقا ، وذلك حيث يمكن النطق بها (نحو غلام زيد وثوب بكر) أي غلام لزيد وثوب لبكر ، وتارة بمعنى اللام تقديرا ، وذلك حيث لا يمكن النطق بها لكون المضاف لا يفارق الضافة نحو ذوال مال وعند زيد ومع بكر ، واختبار هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه كصاحب ومكان فإنه يتأتى فيه معنى اللام أو لفظها ظاهرا .

﴿ تنبيه ﴾ لا يقتضى كون الضافة بتقدير أحد معاني الأحرف الثلاثة أن يكون معناها مع ذكر الحرف ، فليس معنى غلام زيد غلام لزيد كما يوجه قولهم هنا في مثل غلام زيد أنه بتقدير غلام لزيد كما نبه عليه الرضي . قال : ولا يلزم فيها هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل تسكت إضافة الاختصاص الذي هو منقول اللام ، فقولاك : طور سبناه ويوم الأحد بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام في مثله اه . قال العامي : فليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيراً مطابقاً من كل وجه ، لأن معنى العرفة غير معنى النكرة قطعا ، وإنما قصدوا إلى تفسير معنى الضافة خاصة من جهة الملك والاختصاص لا من جهة أخرى اه (ومنها ما يقتدر بمن) البيانية (وذلك كثير) إن حسن تقديرها مع صحة الاخبار عن الأول والثاني وكان الأول فيه بعض الثاني (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) فإن الثوب بعض الخرز والباب بعض الساج والخاتم بعض الحديد ، ويصح أن يقال فيه ثوب من خز وهذا الثوب خز وباب من ساج وهذا الباب ساج وخاتم من حديد وهذا الخاتم حديد ، فخرج نحو زيد فان تقدير من فيه وإن كان يحسن لكن الضافة فيه بمعنى اللام ، لأنه لا يصح الاخبار بزيد عن يده ، إذ لا يقال هذه اليد زيد ، فاضافتها من إضافة الجزء إلى كله . قال ابن مالك : ومن هذا النوع : أي الذي على معنى من إضافة الأعداد إلى العدودات والمقادير إلى المقترات ، وحكي غيره أن ابن السراج يقول في إضافة العدد إلى العدود إنها بمعنى من ، والفارسي يقول : هي بمعنى اللام ، وإنما اتفقا في إضافة عدد إلى عدد أنها بمعنى من (ويجوز في هذا النوع) أي القتر بمن (نصب المضاف إليه على التمييز) فتقول : هذا خاتم حديد وثوب خز وباب ساج لأن المضاف إليه فيه فرع عن التمييز (كما تقسم في باب) أي التمييز . وقبل عليه منسوب على الحال ، ويلزم عليه وقوع الحال جامدة لازمة : أي غير منتقلة ، ويلزم عليه أيضا مجيئها من النكرة ، وكل ذلك خلاف التال فيها (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) إما نعم له بتأويله بالمشق أو بدل منه بدل كل أو عطف بيان عليه بناء على جريانه في النكرات كما يأتي . ويؤخذ من كلامه أرجحية الضافة على غيرها (ومنها ما يقتدر بـ) الظرفية كما ذهب إليه ابن الحاجب والمجرباني واختاره ابن مالك وقال : أغفل أكثر النحويين هذه الضافة ، وهي ثابتة في الفصح بالنقل الصحيح ولا يصح غيره في شواهدا إلا بتكلف (وهو قليل) أي لكون الجمهور من النحويين لم يذكره . قال الأزهري : لأنه لم

والاضافة على ثلاثة أقسام. منها ما يقتدر باللام وهو الأكثر نحو غلام زيد وثوب بكر ومنها ما يقتدر بمن وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد، ويجوز في هذا النوع نصب المضاف إليه على التمييز كما تقدم في باب ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف. ومنها ما يقتدر بـ وهو قليل

وإعرابه ضارب خبر مبتدأ محذوف : أى هذا ضارب وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع
 الفاعل وينصب للفعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وهو مضاف ومفعوله مضاف إليه ولا بد
 من تقدير الآن أو غداً المسألتى في بابه وحذفه المصنف استكمالاً على مسألتى (واسم للفعل) المضاف
 لمفعوله (نحو مضروب العبد) وإعرابه مضروب خبر مبتدأ محذوف : أى هذا مضروب العبد
 ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب للفعل وهو مضاف ونائب
 الفاعل مضاف إليه ولا بد من تقدير الآن أو غداً كما فى الأول (والصفة التشبيهية) باسم الفاعل المضافة
 لفاعله في اللحن (نحو حسن الوجه) وإعرابه حسن خبر مبتدأ محذوف : أى هذا حسن وحسن
 صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب للفعل وفاعله مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو وهو مضاف والوجه مضاف إليه (و) الإضافة (للعنوية ما اتنى فيها الأمران) أى
 كون المضاف صفة وكون المضاف إليه معمولاً لما قبل الإضافة (نحو غلام زيد) وإعرابه غلام
 خبر مبتدأ محذوف : أى هذا غلام وزيد مضاف إليه (أو) اتنى (الأول) وهو كون المضاف
 صفة (نحو إكرام زيد) وإعرابه إكرام خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا إكرام زيد وإكرام
 مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للمفعول وهو مضاف ومفعوله مضاف إليه إذ يحتمل
 أنه من إضافة المصدر لفاعله وأنه من إضافة المصدر لمفعوله ويكون التقدير إكرامه زيداً ثم ما جزم
 به المصنف من أن إضافة المصدر معنوية هو الذى جزم به الأزهري وغيره لأنه ليس صفة خلافاً
 لابن طاهر وابن الطراوة وابن السكيت لما ذكره المصنف نعتاً بالمعرفة في قول الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أرانى عاذراً فبك من عهدت عدولاً

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف لباء للتسكيم بالشديد (أو) اتنى (الثانى فقط) وهو كون
 المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة (نحو كاتب القاضى) فكاتب وإن كان صفة لكنها غير مضافة
 لمعولها ، لأن قولك ضارب زيد في قوة قولك يضرب زيداً وهذا ليس في تقدير يكتب القاضى
 وإنما هو في تقدير كاتب للقاضى فأضافته معنوية ومثله هذا ضارب زيد أمس لأن اسم الفاعل
 لا يعمل إذا كان بمعنى الماضى ، وكذا نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف ليس معمولاً للمضاف
 ومن الإضافة للعنوية إضافة الظرف مطلقاً كعندك و - يومهم بارزون - وإضافة المصدر للفعل
 له كزرتك إكرامك ، وإضافة للوصف لصفته كسجد الجامع وبيع الأول وبقلة الحقاء ودار

الآخرة وصلاة الأولى ، وإضافة للصفة لموصوفها كجرد قطيفة وكرام الناس ، وإضافة اسم التفضيل
 نحو زيد أفضل القوم لأنه لا يشبه الفعل عند الأكثرين خلافاً لابن السراج ونحو مهترت رجل
 أفضل القوم لا ينافي ما ذكر لأن أفضل بدل من رجل لانت له لتلازم عليه وصف التكررة بالمعرفة
 (وتسمى هذه الإضافة محضة) أى خالصة من تقدير الاتصال لأن قولنا غلام زيد ليس في تقدير
 غلام زيد بخلاف الإضافة اللطيفة فانها في تقدير الاتصال كما سأتى وتسمى الإضافة المحضة إضافة
 معنوية لأنها تفيد أمراً معنوياً كما قال (وتفيد تعريف المضاف) بالمضاف إليه (إن كان المضاف
 إليه معرفة نحو غلام زيد) مشاراً به إلى غلام معين لأن هيئة التركيب الانشائي موضوعه للدلالة
 على معاوية المضاف ومحل ما قاله المؤلف إذا لم يكن المضاف شديد الإبهام كغيره ومثل وخذلن وشبه
 ونظير وترب وحسب فهذه كلها لا تفيد التعريف لتوغلها في الإبهام ولأن إضافتها للتخفيف لأنها
 تشبه اسم الفاعل فإن غيرك بمعنى مبارك ومثلك بمعنى عمالك والأصح أنها إذا أضيفت فأضافتها
 معنوية مفيدة للتخصيص ، وقضية إطلاق الجمهور أن غير ومثل لا تعرف بالإضافة وإن وقعت بين

واسم للمفعول نحو
 مضروب العبد والصفة
 المشبهة نحو حسن
 الوجه، والعنوية ما اتنى
 فيها الأمران نحو غلام
 زيد أو الأول نحو
 إكرام زيد أو الثانى
 فقط نحو كاتب القاضى
 وتسمى هذه الإضافة
 محضة وتفيد تعريف
 المضاف إن كان المضاف
 إليه معرفة نحو غلام
 زيد

حذين وهو الأصح . وقال ابن مالك : غير ومثل قديني بم ، ما مغيرة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها وأكثر ما يكون إذا وقعت بين حدين كقوله تعالى - غير المنسوب عليهم - ومثل ذلك ما كان موضعه مستحقا لنكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفضيلها ولا أباه وكلته فاه إلى في هذه الإضافات إلى العرفة يجب تأويلها بشكرة ، لأن الحال ويجوز رب وكم ومعمول لا الثانية لا تكون معارف فلا تعرف الزلف بالضاف إليه في هذه السلسلة ولا في التي قبلها ، هذا وفي إعراب نحو لا أباه ولا أخاه مذاهب أحسنها ما أشار إليه ابن هشام في التنوير أن أضاف إلى ما بعد اللام والجذر محذوف واللام زائدة بين المتضاهين تحسيدا للفظ ورفعاً لوقوع اسم لا معرفة في الظاهر ، والدليل على زيادتها أنها قد جاءت محذوفة في قول الشاعر :

أبلموت الذي لا بد أني ملاقي لأبأك تحويفي

قال العماد : وهذا مذهب سيبويه والجمهور (و) قيد (تخصيص الزلف) بالضاف إليه (إن كان الزلف إلى نكرة نحو غلام رجل) فقام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها ، والوارد بالتخصص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل : أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد بالتخصص حينئذ تقليل الاشتراك الكائن في النكرة فقام قبل إضافته يحتمل أن يكون غلام رجل وغلام امرأة فإذا أضفته إلى أحدهما خرج الآخر والتعريف رفع الاشتراك الكائن فيها وتكون هذه الإضافة مفيدة للتعريف أو للتخصص ويجب تجريد الزلف من التعريف إن كان معرفة فإن كان ذالماً حذفت لانه كالتقيد في شرح قول المتن ويجب تجريد الزلف من التنوين إلخ فلا يقل الغلام زيد وإن كان علماً فسكر أي قصد فيه الشياخ كالنكرة نحو هذا زيدنا وذلك محرم فلا يصح ذلك إلا إن قدر كمر زيد وعمرو واحداً من السمين بذلك الاسم . وأما للضمير والوصلات وأما الإشارة فيمنع إضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها فلا يمكن تقدير الشياخ فيها ولا يجوز إضافة للعرفة إلى النكرة لأن الإضافة إلى النكرة قيد التخصيص فلا أضيفت للعرفة إلى النكرة لكان المطلوب الأدنى الذي هو التخصيص مع وجود الأعلى وهو التعريف فتكون الإضافة فيه لتوا .

(تنبيه) من الأسماء ما يجب إضافته إما لفظاً ومعنى ككليك وشئت إضافتها للظاهر والضمير الغائب وقصارى وقصار ومعناها غاية الشيء ولدى وبيد وسوى وعند وحيث وذى بمعنى صاحب وأولاد وكلا وكلتا ومع ولدن . وإما معنى فقط بأن يجوز حذف الزلف إليه مع نية معناه كقبض وكل وسبحان وإذ وغير ومثل وقيل وبعد وحسب ودون والجهات الست غالباً ، وإذا حذفت الزلف من هذه كلها خلفه الزلف إليه في الإعراب وغيره (وأما الإضافة اللفظية) وهي إضافة الوصف إلى معموله (فلا قيد) الزلف (تعريفاً) بدليل وقوع الزلف فيها صفة للنكرة في نحو قوله تعالى - هذا بالغ النكرة - فهذا نكرة منصوبة على الحال وبالغ فيها ولو كانت إضافته مفيدة للتعريف لما صح جعله نعتاً هدياً وحالاً في قوله تعالى - ثاني عطفه - فتأني بالنصب حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى - ومن الناس من يجادل في الله بغير علم - والحال واجب التنكير ، والأصل علم التأويل ولحقول رب عليه في قول الشاعر :

لرب غايبتنا لو كان يطلمكم لاقى مبادعة منكم وحرمانا

(ولا) قيد الزلف أيضاً (تخصصاً) بدليل أن أصل قولك ضارب زيد بالجر ضارب زيد بالنصب

وتخصص الزلف إن كان للضاف إليه نكرة نحو غلام رجل . وأما الإضافة اللفظية فلا تقيد تعريفاً تخصصاً

فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الإضافة فلم تحت الإضافة تحصيما (وإنما تفيد) هذه الإضافة اللفظية أمرا لفظيا وهو (التخييف في اللفظ) لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب ولكن الحذف أخف منه إذ لا توين معه ولا تون قاله في النفي فحينئذ نقولك ضارب زيد بالحذف أخف من قولك ضارب زيد بالنصب وضاربو زيد بالحذف أخف من قولك ضاربون زيد بالنصب وكلاهما جائز ولكن هذه الإضافة تفيد التخييف فقط ، وجاز نحو الضارب باز يد والنصب بوبكر لوجود التخييف وامتنع نحو الضارب زيد لعدم وجود التخييف خلافا للفراء في إجازته إضافة الوصف الجلي بآل إلى المعارف كلها سواء كان نعرضا بالعبية أم الإشارة أم غيرها كالضارب زيد والضارب هذا (وتسمى) هذه الإضافة أيضا (غير محضة) أي غير خالصة لأنها في نية الانفصال لأن نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا قاله الأزهري ، وقال العصا لأنها في نية الانفصال لأن أصل ضارب زيد مثلا ضارب زيد (والصحيح) من أقوال ثلاثة للنحاة في الجار للضاف إليه (أن للضاف إليه مجرور بالضاف) لانصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله (لا بالإضافة) على ما هو المشهور بين اللغويين ، فانهم يقولون في نحو غلام زيد غلام مضاف وزيد مضاف إليه مجرور بالإضافة ويقولون في نحو غلامه الهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، وإنما حذف كونها عامل الجر في المضاف إليه لأنها معنى وللضاف لفظ واللفظ أقوى . وقيل إن الجر بالحرف المقتدر بأن إضمار الجار ضعيف ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام زيد كاتمت (وتابع) المحفوض من نص وغيره (يأتي في التوابع) إن شاء الله تعالى وهي التعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق كررت بأخيك الكريم أبي محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر .

باب إعراب الأفعال

أي المضارعة قال في الأفعال للعهد إذ لا يعرب من الأفعال غيرها (تقم) أي في صدر هذه القصة (أن الفعل) أي من حيث هو (ثلاثة أنواع) لأربع لها (ماض وأمر ومضارع) وتقم (أن الماضي والأمر مبنيان) على ما تقدم فيهما (وأن العرب من الأفعال هو المضارع) لكن إنما يعرب (إذا لم يتصل بنون الاناث) فإن اتصل بها بنى على السكون نحو النسوة يقمن والوالدات يرضعن (ولا تون التوكيد للباشرة له) من غير فاصل لفظي ولا تقديري فإن اتصل بها بنى على الفتح نحو ليبنن لا كيدن (و) تقم (أن الفعل) أي المضارع (يدخله من أنواع الاعراب الأربعة التي هي الرفع والنصب والحذف والجزم (ثلاثة) لا غير (الرفع) بحركة نحو يقوم أو حرف نحو يفعلان (والنصب) بحركة نحو لن يقوم أو حرف نحو لن يفعلا (والجزم) بحذف حركة نحو لم يقم أو بحذف حرف نحو لم يفعلا (إذا علم ذلك) أي إذا علمت ذلك أيها الطالب (فالاعراب) للذكر الذي هو الرفع وما بعده (خاص بالمضارع) فلا يدخل الماضي والأمر (وهو مرفوع أبدا) إجماعا إذا تجرد من الناصب والجارم وسلم من نوني التوكيد والاناث ، وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له ما هو على أقوال وأصحاها ما هو جار على السنة للعربين أن الرفع له تجرده من الناصب والجارم ، وبه قال الفراء وغيره من حذاق الكوفيين واعتمده ابن هشام وابن مالك وغيرها ويستمر رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصب) ومثل ذلك ما إذا عطف على منصوب فانه ينتصب (أو) يدخل عليه (جازم فيجرمه) ومثل ذلك ما إذا عطف على مجزوم فانه يجرم (نحو - إياك تعبد وإياك تستعين) هذا مثال المضارع للرفع لتجرده عن الناصب والجارم . وإعرابه إما ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقم والكاف حرف خطاب

وإنما تفيد التخييف في اللفظ وتسمى غير محضة والصحيح أن للضاف إليه مجرور بالضاف لا بالإضافة . وتابع المحفوض يأتي في التوابع .

(باب إعراب الأفعال)
تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن للماض والأمر مبنيان وأن للعرب من الأفعال هو المضارع إذا لم يتصل بنون الاناث ولا تون التوكيد للباشرة له وأن الفعل يدخله من أنواع الاعراب ثلاثة الرفع والنصب والجزم إذا علم ذلك فالاعراب خاص بالمضارع وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجرمه نحو إياك تعبد وإياك تستعين

أن تقرأن على أسماء ويحكى من السلام وأن لا تشعرا أحدا
كما أعلمت ما للصدرية قليلا حلا على أن فيها روى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله « كما تكونوا
يولى عليكم » ذكره ابن الحاجب وبعه الفاكهي وغيره . قال للراى وظاهر كلام ابن مالك في
الآلية أن إعمال أن مقيس له . ومن العرب من يجزم بها نحو قول الشاعر :
إذا ما غدونا قال ولدينا أهلنا قالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب

(فان سبقت بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظ علم (نحو علم أن سيكون) وإعرايه
علم فعل ماضٍ تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير
الشان مخوف تقديره أنه والسين حرف تنفيس ويكون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم
آخره متصرف من كان الناقصة واسمها مرضى خبرها جملة منكم والمصدر للنسب من أن وما بعدها
ساذمسة مفعولى علم ، والتقدير علم كون مرضى منكم ، ومثل هذه الآية قوله تعالى - أفلا يرون

أن لا يرجع إليهم قولا يرفع يرجع لأن أن هذه ليست مصدرية بل هي كقائل (فهي مخففة من) أن
(الثقيلة) التي تنصب الاسم وترفع الخبر (واسمها ضمير الشأن مخوف) وجوبا (والفعل) بعدها (مرفوع)
لتجرده عن الناصب والجازم (وهو فاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها) كما تقدم في باب النواسخ
وليس من شروط أن المخففة أن تسبق بعلم بل الغالب وقوعها بعده علم كاصرح بذلك الأزهري في

التصريح وإلا فقد تكون مخففة وإن لم تسبق كقوله تعالى - وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين - وقضية قوله وهو فاعله خبرها أن يكون هنا تامة ، وقد سبق في الشرح في باب النواسخ
احتمال كونها تامة ويؤيده أنها بمعنى يوجد أو يحصل وذلك من علامة تمامها (فان سبقت بظن)
والرأى به ما يميل على الظن سواء كان بلفظ الظن أم لا (فوجهان) فيه جائز أن تنصب على أنها ناصبة

والرفع على أنها مخففة من الثقيلة (نحو - وحسبوا أن لا تكون فتنة قرى في السبعة بالنصب) وهي
قراءة غير أنى عمرو وحزرة والكسائي إجراء الظن على أصله من غير تأويل لأنه باعتبار دلالة على
عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع . وإعرايه حسبا فعل وفاعل حجب فعل ماضٍ
من أخوات ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل أن حرف مصدر ونصب ولا

نافية تكون فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من كان الناقصة بمعنى
تحصل فتنة فاعل والمصدر للنسب من أن وما بعدها ساذمسة مفعولى حجب ، والتقدير وحسبوا
عدم كون أى حصول فتنة (والرفع) وهي قراءة أنى عمرو وحزرة والكسائي على تنزيل الحسبان منزلة

المعلم فيلائم أن المخففة الدالة على التحق وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن مخوف
والجملة للنافية بلا في محل رفع خبرها . قال الفاكهي وغيره والنصب أرجح لأن التأويل خلاف الأصل
ولهذا أجمعا على النصب في - ألم أحسب الناس أن يتركوا - وإنما يقرءوا فيه بالرفع لعدم وجود الفاصل
بين أن والفعل بخلاف - وحسبوا أن لا تكون فتنة - فانه وجد الفصل بين أن والفعل بلا النافية .

(والثاني) مما ينصب بنفسه (إن) وهي حرف بسيط وليس أصلها لا النافية فأبدلت أنها نونا خلافا
للقرء وأصلها لا أن خذفت المزة تخفيفا خلافا للخليل والكسائي وهي لنى ماسيقل أى لنى الفعل
للمستقبل إما إلى غاية تنتهى نحو - لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى - وإما إلى غير
غاية نحو - لن نخلقوا ذبابا - أى دائما مستمرا ولا تكون بذلك مفيدة للتأييد لأن التأيد في الآية
للمذكورة لأمر خارجي لامن مقتضيات لن وقول الزمخشري في أعوذ به منها مفيدة للتأييد قال ابن

هشام في الننى دعوى بلا دليل وقال ابن مالك الحامض له على التأيد اعتقاده فلن تروانى أن الله لا يرى

فان سبقت بعلم نحو علم
أن سيكون فهي مخففة
من الثقيلة واسمها
ضمير الشأن مخوف
والفعل مرفوع وهو
فاعله خبرها كما تقدم
في باب النواسخ فان
سبقت بظن فوجهان
نحو - وحسبوا أن
لا تكون فتنة - قرى
في السبعة بالنصب
والرفع . والثاني لن

وهو باطل اه فقد ثبت في الحديث للتواتر أن أهل الجنة يرونه تعالى ، والأصح أنه يقع الفعل بعدها للدعاء كما يقع بعد لا . قال الشاعر :

لن ترأوا كذلككم لازلست لكم خالفا خلود الجبال

وقد مع الجزم بها في لغة لكنها شاذة (نحو لن يرح عليه عاكفين) وإعرابه لن حرف نفي وصب
 يرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من يرح من أخوات كان
 ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن عليه جار ومجرور عاكفين خبر
 يرح وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نياية عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم (والثالث) مما نصب
 بنفسه (كي الصدرية وهي) التي تؤول مع الجملة بعدها بمصدر ، وفسرها الصنف كغيره بأنها
 (للسبوق باللام) أي التعليلية (لفظا نحو لكيلا تأسوا) أي تلا تحزنوا (وإعرابه) اللام
 حرف تعليل كي حرف مصدرى ونصب ولا نافية تأسوا فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه
 حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر للتسبك من كي وما بعدها مجرور
 بلام التعليل والتقدير لعدم أسأكم أي حزنكم ، في القاموس والأمس الحزن ، فكى هاهنا لا يجوز
 جعلها حرف تعليل وأن مضرة بعدها تلا يدخل الجار على مثله وهم لا يجيئون به (أو) للسبوق
 باللام (تقديرا نحو جئت كي تكرمني) فكرمني منصوب بكي إذا قُتر أن الأصل لكى وأنت
 حذف اللام استغناء عنها ببنيتها والمصدر للتسبك من كي وما بعدها مجرور باللام للقرة ، والتقدير
 جئت لا كرمك إياي (فإن لم تقرر اللام) قبلها (فكى جرة) مفيدة للتعليل (والفتل منصوب
 بأن مضرة بعدها وجوبا) لا تظهر إلا في الشعر ، كقول الشاعر :

فقلنا أكل الناس أصبحت متاعا لسناك كيا أن تفر وتخدعا

وتفر فتح أله وضم التين المعجمة ، وقد أفاد كلامه أن كي حرف مشترك بين الناصبة والجارية
 وهو مذهب الجمهور وتعين للصدرية إن سبقها اللام نحو - لكيلا تأسوا - تلا يدخل الجار على
 الجار وتعين للتعليل إن ظهرت أن للصدرية بعدها نحو : جئت كي أن تكرمني أو اللام نحو :
 جئت كي - تكرمني إذ لا يجوز جعلها حينئذ مصدرية فإن لم تظهر أن بعدها ولا سبقها اللام أو
 وجدا معا جاز الأمران : للصدرية والتعليلية ، نحو - كيلا يكون دولة - وقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقرقي فتتركها شنا يبداء بلقع

(والرابع) مما ينصب المضارع بنفسه (إذن) هكذا رسمها بعضهم بالنون والأصح رسمها بالألف
 كما يوقف عليها ، لكن قال ابن علقم الحنظلي خلافا للجمهور أن تكتب في غير القرآن بالنون ،
 وبها يوقف عليها اه أي وأما في القرآن فالتبعية رسم للصحف الإمام وهي حرف بسيط لامرئ
 من إذ وأن وهي غير مختصة بالمضارع ولكن الأصح أنها ناصبة له بنفسها لا بأن مضرة ، وقد
 ذكر الصنف كغيره لعملها نصب ثلاثة شروط : الأول (إن صدرت في أول الكلام) الذي وقع
 جوابا لكلام قبلها لأنها حينئذ في أشرف مقامها فإن وقعت حشوا في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على
 ما قبلها أهملت ، وذلك في ثلاثة مواضع : أحدها أن يكون ما بعدها خبرا عما قبلها ، نحو : أنا إذا
 أكرمك . الثانية أن يكون ما بعدها جوابا لشرط قبلها ، نحو : إن تأتي إذن أكرمك . الثالثة
 أن يكون جواب قسم قبلها ، نحو : والله إذن لا أخرج ، وقول الشاعر :

لئن عادلى عبد العزيز بمنلها وأمكنتى منها إذن لا أتقيلها

لأن التقدير والله لئن فإن كان السابق عليها واو أو فاء جاز النصب باعتبار أن ما بعد الماثلف جملة

نحو - لن يرح عليه
 عاكفين - والثالث
 كي للصدرية وهي
 للسبوق باللام لفظا
 نحو - لكيلا تأسوا -
 أو تقديرا نحو جئت
 كي تكرمني فإن لم
 تقرر اللام فكى
 جارة والفعل منصوب
 بأن مضرة بعدها
 وجوبا . والرابع إذن
 إن صدرت في أول
 الكلام

مستقلة والفعل فيها بعد إذن غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله والغالب الرفع وبه قرأ السبعة في قوله تعالى - وإذا لا يلبثون خلافا لإقلايل - . وقوله تعالى - فإذا لا يلبثون - . والشرط الثاني المذكور في قوله (وكان الفعل بعدها مستقبلا) قياسا على بقية النواصب فانها لا تعمل في الحال فيجب الرفع في نحو إذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحب زيد لأنه حال ولا مدخل للجزاء في الحال (و) الثالث كونه (متصلا بها أو منفصلا عنها بالقسم أو بلا التانيية) فان فصل بينها وبين الفعل المضارع ينير ما ذكر أمهلت ووجب رفع الفعل بعدها لضعفها مع الفعل عن العمل فيها بعدها وإنما اغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جيء به للتأكيد فلم يمنع النصب ولا التانيية لتزيلها منزلة القسم لأن الثاني كالجزء من الثاني (نحو إذن أكرمك) هذا مثال ما استوفت الشروط وإعرابه إذن حرف جواب وجزاء ونصب أكرم فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (وإذن والله أكرمك) هذا مثال الفصل بالقسم (وإعرابه) إذن حرف جواب وجزاء ونصب الواو حرفه قسم وجرو ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره أكرم فعل مضارع منصوب بإذن وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (وإذن لا أحييك) هذا مثال الفصل بلا التانيية (وإعرابه) إذن حرف جواب وجزاء ونصب لا تانيية أحيى فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (جوابا لمن قال أنا أتيك) هذا متعلق بالأمثلة الثلاثة (ونسي) إذن (حرف جواب) لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر سواء أوقعت في صدره أو حشوه أو آخره غير أنها لا تنصب إلا إن وقعت في صدره (وجزاء) لأن مضمون ما في فيه جزاء المضمون كلام آخر ثم ما ذكره المصنف من أن الفصل بلا التانيية لا يمنع إذن من عمل النصب كالفصل بالقسم هو الذي صرح به ابن هشام وإن أمهل ذكرها كثيرون حتى أنها قامت التسهيل على كثرة جمعه . قال الفكاكي في شرح القنطر واغترق ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه وإلى ذلك أشار بعضهم حيث قال وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة :

أعمل إذن إذا أتتك أولا وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر إذا أمهلت أن تفصلا إلا تحلف أو تداء أو بلا
واصل نظرف أو مجرور على رأي ابن عصفور رئيس البلا
وإن جيء بحرف عطف أولا فأحسن الوجهين أن لا تفصلا

أه لكن الأصح أنه إذا فصل بينها وبين الفعل ينير القسم ولا التانيية فانها لا تنصب كما يفيد كلامه في الفواكه (والثاني) من قسمي النواصب (ما ينصب الفعل) (المضارع باضار أن بعدها) الضمير عائد على معنى ما فكتانه قال : الثاني من الأشياء التي تنصب للمضارع باضار أن بعدها (وهو قسمان) لا ثالث لهما (ما يضم) أي يقتدر (أن بعده جوارزا) ولو ظهرت في الكلام لجاز (وما يضم) أن بعده وجوبا) وذلك لامتناع إظهارها (فالأول خمسة) أي من الحروف (وهي لام كم) أي اللام التعليلية وأضيفت إلى كي لأنها تخلفها في إعادة التحليل عند حذفها ويقال لها لام الجر لأن المصدر للنسب من أن المضمرة والفعل مجرور بها لفظا . وشرط جواز إضمار أن بعدها أمران : الأول أن لا تسبق بكون ماض ناقص مني . والثاني أن لا يقتدر الفعل بلا نحو جئتك لأزورك فان سبق بالكون للذكر وجب إضمار أن بعدها كما سيأتي في لام الجحود . وإن اقترنت الفعل بلا التانيية أو الزائدة

وكان الفعل بعدها مستقبلا ومتصلا بها أو منفصلا عنها بالقسم أو بلا التانيية نحو إذن أكرمك وإذا والله أكرمك ، وإذا لا أحييك جوابا لمن قال أنا أتيك وتسمى حرف جواب وجزاء . والثاني ما ينصب للمضارع باضار أن بعدها وهو قسمان : ما يضمير أن بعده جوارزا وما يضمير أن بعده وجوبا فالأول خمسة وهي لام كي

وجب اظهار أن نحو - لتلا يكون للناس عليكم حجة - بادغام التون في لا الناقبة ونحو - لتلاصم أهل الكتاب - بادغام التون في اللام الزائدة للتأكيد، ثم لم كي تصديق بلام التحليل كقولہ تعالى - ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر - ولام الحكمة نحو - وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون - بكسر نون الوفاية، وإنما لم تنكس هذه اللام لتمام التحليل لأن أفعال سبحانه وتعالى منزهة عن العمل والأغراض، ولام العاقبة وهي التي ما بعدها نقض لمتضى ما قبلها نحو - فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً - فالتقاطه إنما كان ليكون قرعة عين لهم فصار عاقبة أمره عدواً ولام التأكيد وهي الزائدة وتأتى بعد فعل متعد والثواب وقوعها بعد أمر نحو - وأمرت لأعدل بينكم - أصله أمرت أن أعدل فزبدت اللام وأضربت أن، ومثله عند بعضهم (نحو - وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وإعراجه أمر فعل ماض غير الصيغة وناضير متصل في محل رفع نائب الفاعل لنسلم اللام مؤكدة ويحوز أن يقال فيها اللام لام التحليل على جهة المجاز كما يجوز ذلك في لام الحكمة والعاقبة نسل فعل مضارع منصوب بأن مضمره جوازاً بعد اللام، وإنما أضربت أن بعد الامتات للذكورة ليكون حرف الجر داخل على الاسم، وفي المهيذ لنسلم اللام كي ومفعول أمرنا الثاني محذوف أى أمرنا بالإخلاص لكي نتقاد، وقال الزمخشري هي تحليل للأمر أى قيل لنا أسلموا لأجل أن نسل، وذهب ابن عميلة إلى أنها زائدة وأن نسل في موضع اللزوم ونسبه إلى سبويه وليس كذلك بل الكسائي والقراء ذهبوا إلى أن لام كي تقع في موضع أن في أردت وأمرت، وأما سبويه وأصحابه فذهبهم أن اللام تتعلق بمحذوف والفعل قبلها يراد به المصدر أى الإرادة للبيان والأسر للاسلام وما مبتدأ وخبر وقيل اللام بمعنى الباء أى أمرنا بأن نسل اه وذكر السمين الوجه للذكورة وزاد وجهاً خلساً وهو أن اللام وما بعدها مفعول الأمر واقعة موقع أى أيهما يتعاقبان تقول أمرتك لتقوم وأن تقوم اه (والواو والفاء وثم وأو العاطفات) فإن الفعل ينصب بعدها باضمر أن جوازاً بشرط أن تكون عاطفات للفعل الذى دخلت عليه (على اسم خالص أى ليس في تأويل الفعل) ويقال له الاسم الصريح وذلك كالمصدر لأنه لا يقصد به معنى الفعل فخرج بذلك الاسم الذى هو في تأويل الفعل كالاسم الواقع صلة للألف واللام نحو الطائر فيضرب زيد الباب فإنه يجب فيه رفع ينضرب لأن الاسم الذى هو الطائر في تأويل الذى يطير. ثم شرع في التمثيل للأربعة الأحرف مبتدأ بالواو فقال (نحو قوله) قال الفاكهي: الأولى قولها اه أى لأن البيت للذكور لاسمراء، وقال الأزهري وقوله أى الشخص السعى ميسون الكلابية زوج معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه وأم ابنه يزيد اه قال السجاني: وميسون بفتح الميم فثناة تحتية ساكنة فسين مهملة غير منصرف للعلمية والثانيث: (وليس عبادة وتقر عيني) أحب إلى من ليس الشغوف

وهو من قصيدة من الوافر أنشدتها ميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الحم عليها حين تسرى عليها معاوية وعدل عنها وقال أنت في ملك عظيم وماتدري قدره، وقيل أنشدتها حين تقلها من البدو إلى الشام فكانت تكرر الحنين إلى آبائها والتذكر لاسقط رأسها فسمها ذات يوم، وهي تشد هذه القصيدة، وهي:

نحو - وأمرنا لنسلم لرب
المالين - والواو والفاء
و ثم وأو العاطفات على
اسم خالص: أى ليس
في تأويل الفعل نحو
قوله:
وليس عبادة وتقر
عيني.

ليت تحظى الأرواح فيه	أحب إلى من قصر منيف	وليس عبادة وتقر عيني
أحب إلى من ليس الشغوف	وأكل كثيرة في كسر يقيق	أحب إلى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فنج	أحب إلى من نقر النغوف	وكلب ينبع الطرايق دوني
أحب إلى من قط ألوف	وخرق من بنى عي نحيف	أحب إلى من علاج عفيف

فقال معاوية رضى الله عنه : ما رُضيت حتى جعلتني علما عنيها فطلقها . ثم الصواب رواية البيت
للكور بالواو عطفًا على قوله قبله : لبيت تحقّق الأرواح فيه . ومن رواء باللام لفظ لبس فقد وهم
كتابه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد . اللمة الأرواح بالواو جمع ربح والنيب العالي ، والعبادة
بالدّ نوع معروف من الأكسية ، وتقرّ بفتح التاء والتّاف كالألحاف من قولهم : عين قريرة ، أى
باردة من البرد الذى هو التّوم ، وقيل هى ضد الحرارة ، وقيل من التّقرار وهو السكون لأن العين إذا قرّت
سكنت عن الطّموح إلى غيره ، وقال بعضهم قرار العين كناية عن الفرح والسرور ، والشّفوف
بضم الشين جمع شف بفتحها وكسرها ، وهو التّوب الرقيق ، وكسر البيت جانب الحياء الذى على الأرض
والفتح الطريق الواسع ، والشّفوف بضم الدال جمع دف وهو الآلة التى يضرب بها ، والحرق بكسر
الحاء المعجمة السخى ، والتّحيف الخزيل ، والملاج الرجل من كفار الجحيم ، والعنيفة الذى لا رفق فيه
ويروى محلّ عليف باللام بدل التّون . الاعراب الواو حرف عطف لبس مبتدأ عبادة مضاف
إليه وتقرّ الواو حرف عطف على لبس تقرّ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوارا بعد الواو العاطفة
وعين فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة للنسبة لأن الياء لا ينسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه والمصدر
النسبى من أن وما بعدها معطوف على لبس عبادة ، والتّقدير ولبس عبادة وقرة عينى ، أحب خبر
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمّ آخره وأحب أنفل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل
وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، إلى جار ومجرور متعلق بأحب ، وقد
ينبت فى أوّل الشرح وجه كون أحب يرفع نائب الفاعل مع أن اسم التّفضيل يرفع الفاعل ، من
لبس جار ومجرور ، والشّفوف مضاف إليه : وللمنى ولبس كء من شعر على عادة أهل البادية وقرة
عينى : أى سرورى بأهلى أحب إلى مما أنا فيه من لبس الشّفوف : والشاهد فى قوله وتقرّ عينى
حيث نصب الراء التى هى آخر الفعل بأن مضمرة جوارا بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التّقدير
بالفعل ، وهو لبس (و) مثال الفاء نحو (قوله :

وقوله :

لولا توقع معتر فأرضيه

وقوله :

إنى وقتلى سليكاً ثم

أعقله

لولا توقع معتر فأرضيه) ما كنت أوثر أثراً على ترب

لم أقف على اسم فاعله ، وهو من البسيط . اللمة توقع الشئ ترجى حصوله ، وللمعرّ بالعين المهملة والتّاء
للشّاة فوق : للمعرّض للعروف ، والأثراب جمع ترب بكسر التّاء للشّاة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل
من يولد فى الوقت الذى يولد فيه فيسأوى به فى سنه ، وقوله على ترب بكسر التّاء للشّاة وقتح الراء جمع
ترب بكسر التّاء أيضاً . الاعراب لولا حرف امتناع لوجود توقع مبتدأ وهو مضاف ومعتر مضاف
إليه فأرضيه الفاء حرف عطف على توقع ، أرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوارا بعد الفاء
العاطفة والماء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، مانفية : كنت
كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتّاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها أوثر فعل
مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمّ آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، أثراً مفعول به على
ترب جار ومجرور متعلق بأوثر وجملة أوثر إلى آخر البيت فى محل نصب خبر كان . وللمنى لولا توقع
من يتعرض لفعل المعروف وإرضاءه ما آثر الشّاعر للسّاوى لغيره فى السن على السّاوى له فى سنه .
والشاهد فى قوله فأرضيه حيث نصب بأن مضمرة بعد الفاء العاطفة على اسم خالص وهو توقع لأنه
لبس فى تأويل الفعل والتّقدير لولا توقع معتر فأرضانى بإياه قاله الأزهري ، ومثال ثم نحو (قوله :

إنى وقتلى سليكاً ثم أعقله) كالنور يضرب لما عاتق البقر

قاله أنس بن مدركة الخثعمي، وهو من البسيط. اللفظة سليك بالصغير اسم رجل يقال له سليك
 ابن سلكة كما في حياة الحيوان، وأعطاه من عقله للتبيل: أعطيت دينه، والثور معروف وهو الذي
 من البقر لأن البقر يتبعه فإذا عاف الماء غايته يضرب لبرد الماء فترد معه، وقيل المراد بالثور ثور
 الطحلب وهو الذي يعلو على الماء فيصد البقر عن الشرب فيضرب به صاحب البقر لينفرك عن الماء
 فتشربه، والناسب للتبيل الأول لأن النرض من وقوع الفعل بتخويف غيره، وعاف من عاف
 الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافا إذا كرهه فلم يشرب. الإعراب إن حرف توكيد ونصب والياء
 ضمير متصل في محل نصب اسمها الواو حرف عطف على اسم إن تلي معطوف والمعطوف ينسج المعطوف
 عليه في إعرابه تبعه في نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة الناصبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وقتل مصدر يعمل عمل
 الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف وقاعله وهو ياء التكلم مضاف إليه، سليكا
 مفعول به تلي، ثم حرف عطف على تلي، أعقل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد ثم
 العاطفة وعلامة نصبه فتح آخره وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والمصدر النسب من أن
 وما بعدها معطوف على تلي، والتقدير إني وقتلي سيكا ثم عطف إياه، كالثور جار ومجرور في محل
 رفع خبر إن يضرب فعل مضارع مثير الصيغة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو، هنا
 رابطة لوجود شيء بوجود غيره، عاف فعل ماض والتاء علامة التأنيث، البقر فاعل. والمعنى مثلي
 في تلي سليك بن سلكة ثم إعطاني لبيتة كالأكر من البقر يضرب إذا امتنع من شرب
 الماء، وكانت العرب من عادتها إذا أوردوا البقر فز تشرب إما لكدورة الماء أو لقلعة الطلش
 لا تضرب لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور فيقتحم الماء ويتبعه البقر فتشرب فسكانه يقول:
 فعل في ما ذكر تخويف غيري. والشاهد في قوله ثم أعقله حيث نصب بعد ثم العاطفة على اسم
 خالص من التقدير بالفعل وهو قتلي (و) مثال «أو» نحو (قوله تعالى) - وما كان لبشر أن يكلمه
 الله إلا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) في قراءة غير نافع نصب يرسل بإضمار أن
 بعد أو عطفا على وحيا. وإعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص لبشر جار ومجرور في محل نصب
 خبرها مقدم أن حرف مصدري ونصب يكلم فعل مضارع منصوب بأن والماء مفعول به الله فاعل
 والمصدر المنسبك من أن وما بعدها اسم كان وخبرها جملة لبشر والتقدير وما كان تكليم الله
 كانتا لبشر، إلا أداة حصر وحيا حال في تأويل موحيا أو حرف عطף من وراء جار ومجرور في
 موضع نصب على الحال والتقدير أو موصلا ذلك إليه من وراء حجاب وهو مضاف وحجاب مضاف
 إليه أو حرف عطף على وحيا يرسل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد أو والتقدير
 إلا وحيا أو إرسالا ووحيا ليس في تقدير الفعل وقاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو، رسولا مفعول
 به، وقرأ نافع وابن عامر يرسل بتقدير هو أي أو هو يرسل، وقوله تعالى - فيوحى بآياته
 ما يشاء - مرفوع على قراءة نافع وابن عامر ومنصوب على قراءة الباقي لأنه معطوف على يرسل
 (والثاني وهو ما مضى أن بعده وجوبا سنة) من الحروف. أحدها (كي الجارة) التعليلية
 (كالتقديم) قريبا وهي التي لا تدخل اللام عليها لفظا ولا تقديرا نحو جئتكم كي تنصروني إذا
 لم تقدر أن الأصل لكي تنصروني فتقول حينئذ في إعرابها كي حرف تعليل وجزا أو أخرت عنها
 العلم كقول الشاعر:

كي لتفتنني رقية ما وعدني غير عتلى

وقوله تعالى - أو يرسل
 رسولا - والثاني وهو
 ما مضى أن بعده وجوبا
 سنة كي الجارة كالتقديم

فالتصب بعدها بأن مضمرة وجوبا لأنها حينئذ حرف جر كما إذا أنت بعد أن الصدرية كقوله :
 كما أن قرأ ونحسدا * (و) ثانيها (لام الجحود) وهي السبوقية يكون ناقص ماض لفظا
 ومعنى أو معنى قطع منق الأول بما أو أن على قول بعضهم ، والثاني لم دون غيرها من أدوات
 النفي . مثال الأول (نحو - وما كان الله يعذبهم -) وإعرابه ما نافية كان فعل ماض
 ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ليعذب اللام لام الجحود
 يعذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبه فتح آخره والهاء
 ضمير متعل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والمصدر للنسيك من
 أن وما بعدها مجزور بلام الجحود متعلق بمحذوف وجوبا هو خبر كان والتي منسلط عليه .
 والتقدير وما كان الله مريدا لتعذيبهم ، ومثال الثاني - وإن كان مكرم لتزل منه الجبال -
 فإن نافية وكان فعل ماض ناقص ونكر اسمها واللام لام الجحود متعلقة بمحذوف وجوبا وتزل
 فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والتقدير وإن كان مكرم موجبال لزوال الجبال منه .
 ومثال الثالث - لم يكن الله ليخفرهم - فيمكن وإن كان مضارعا في اللفظ لكنه ماض في المعنى
 واللام فيه متعلقة بمحذوف وجوبا أيضا هو خبر كان . والتقدير لم يكن الله مريدا لتفريطهم .
 وصحبت لام الجحود للازمتها الجحد وهو التي من تسمية العام بالخاص لأن الجحد لغة : انكار
 ما ترفعه لامطلق الانكار قاله الناكهي ، وما ذكرته من أن خبر كان محذوف هو مذهب
 البصريين ، وعند الكوفيين أن اللام زائدة فلا متعلق لها والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة
 وعلى هذا فما بعد اللام هو خبر كان والتي منسلط عليه وهو مؤوّل بمصدر مؤوّل بالوصف : أي
 وما كان الله معذبا لهم ولم يكن الله غافرا لهم وإن كان مكرم مزيلا للجبال (و) الثالث (حق)
 وهي الجارة وإنما ينصب المضارع بعدها باضمار أن (إن كان الفعل بعدها مستقبلا بالنسبة
 لما قبلها (نحو - لن يرح عليه عاكفين (حق يرجع إلينا موسى) فرجوع موسى
 عليه السلام مستقبل بالنسبة إلى ما قبل حق وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل . وإعرابه
 حق حرف غاية ونصب يرجع فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حق لا يفتى نفسها
 لأنها ثبت جرّها للاسماء فوجب نسبة الفعل هنا لأن مضمرة لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل
 في الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص قاله الناكهي في شرح اللحة ، إلينا جاز ومجزور موسى
 فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة للتعنير لأنه اسم مقصور والمصدر للنسيك من أن وما بعدها
 مجزور بحق . والتقدير إلى رجوع موسى والغالب في حق أن تكون للنافية كنهذه الآية وعلامتها
 صلاحية إلى في موضعها وتكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة ، وعلامتها صلاحية كي
 في موضعها . وقد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لاتصاف الفعل بعدها . ثم إن كان استقباله
 بالنظر زمن التكلم فالتصب واجب حينئذ كالآية السابقة ، ونحو - فتأنا إلى تبيخق نقي - .
 مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمس بالقتال وإلقائه إلى الخطاب به وإن كان مستقبلا بالنسبة إلى
 ما قبلها خاصة من غير اعتبار تكلم فوجهان النصب والرفع ، وبه قرئ في السبعة في قوله تعالى
 - وزلزلوا حتى يقول الرسول - فإن قول الرسول مستقبل بالنسبة إلى زمن زلزالهم وإن كان
 نائضيا بالنسبة إلى زمن التكلم وهو زمنه صلى الله عليه وسلم فإن اتنى الاستقبال بأن أريد بما
 بعدها الحال تحقيقا أو حكاية فهي حرف ابتداء لاجرة وما بعدها حينئذ يجب رفعه لتجرده
 عن التائب والجزاء ، ويجب مع ذلك أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها لأنه لما بطل الاتصال

ولام الجحود نحو
 - وما كان الله
 ليعذبهم - وحق إن
 كان الفعل بعدها
 مستقبلا نحو - حتى
 يرجع إلينا موسى -

اللفظي بينهما : أى بين ما قبلها وما بعدها وذلك لتحام الكلام قبل حق وجب عند ذلك تحقيق الاتصال للنوى لكون ما بعدها مسببا عما قبلها لتحقق التانية التى هى مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الآن فلا يرجونه حال لأنه فى قوة قولك وهو الآن لا يرجى وسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (و) رابعها (أو) العاطفة . قال ابن عتقاء : هى على بابها لأحد الشئين أو الأشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على مصدر مفهوم مما قبلها ولهذا وجب تقدم فعل أو وصف أو ظرف عليها اه (معنى إلى) أى - سلح فى موضعها إلى وذلك بأن كان الفعل قبلها مما ينقض شيئا فثبتا (أو بمعنى إلا) الاستثنائية بأن صلحت مكانها وذلك حيث يقصد أن الأول يتنى عند حصول الثانى (كقوله : لأستسهلن الصعب أو أدرك لى لها انقادت الآمال إلا لصابر)

لم أقف على قائله ، وهو من الطويل . للثمة يقال استسهل أمره إذا عتبه سهلا ، والصعب العسر يقال : استصعب الأمر إذا صار صعبا لا يقدر عليه بسهولة ، والذى يضم الهم مقصور جمع منية ، وهى : ما يختار الإنسان : أى يطمع فى حصوله ، والآمال بفتح الحزنة جمع أمل وهو الرجاء والراد هنا للمأملات ، وانقيادها حصولها وموافقتها للراد ويجئها على حسبها ، والصابر ضد التسرع . الاعراب اللام داخلة فى جواب قسم مقدير تقديره والله ، لأستسهلن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر فيه وجوب تقديره أنا ، الصعب مفعول به أو حرف عطف معنى إلى أدرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا معنى إلى بمعنى إلى وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، الذى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه نبرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وللصدر النسب من أن وما بعدها مرفوع معطوف على مصدر مأخوذ مما قسمتم ، والتقدير ليكون استسهال منى أو إدراك لى وإنما احتاجوا إلى هذا التأويل ليفرقوا بين أو التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعده ، فى الشك وبين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها قاله السجائى ، لها انقادت الفاء حرف تعليل مانية انقاد فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، الآمال فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره إلا أداة حضر ، لصابر جار ومجرور متعلق بانقادت . وللمنى لأزال أعذ الأمور الصعاب سهلة فأسى فى تحصيلها إلى أن أدرك ما يختار لأن الآمال لم تنقد إلا للصابر على محاولة حصولها . والشاهد فى قوله أو أدرك حيث جاءت أو فيه معنى إلى وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما فى لأن منك أو تقضين حتى (وقوله : وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كموها أو تستقي)

قاله زيد الأعجم من الوافر . اللغة التميز بالتين المعجمة والزاي الجس والعصر بالياء ، والقناة الرمح إذا ركب فيها السنان وجمها قنا مثل حصة وحصى ، وكوب الرمح التواني : أى للرفة فى أطراف الأنايب جمع أنوبة وهى ما بين كل عقدتين من القصب ، والاستقامة ضد الاعوجاج . الاعراب الواو حرف عطف كنت فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، إذا ظرف لما استقبل من الزمان والفاعل فيه كسرت كذا قال بعضهم والذى عليه المحققون أن الناصب لها شرطها وعليه فالتاسلها هنا غمزت وغمز فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل قناة مفعول به وقوم مضاف إليه كسرت فعل وفاعل كموها مفعول به والهاء فى محل جر بالإضافة أو حرف عطف معنى إلا تستقي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا معنى أو العاطفة التى معنى إلى وعلامة نصبه نبرة فتح آخره وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هى والله للإطلاق وللصدر

وأو بمعنى إلى أو بمعنى
إلا كقوله :

لأستسهلن الصعب أو
أدرك لى

لها انقادت الآمال إلا
لصابر

وقوله :
وكنت إذا غمزت

قناة قوم
كسرت كموها أو
تستقي

للتسبك من أن وما بعدها مرفوع معطوف على مصدر متصيد من الفعل التقدم ، والتقدير :
 ليكونن كسر مني لكونيها أو استقامة منها . وللعنى إذا اشتد على جانب قوم رمت تلبيهم حتى
 يستقيموا ، ومن لا تصلح له اللابنة عائلته بالخاشنة إلا أن يستقيم ، فالتعز كناية عن اللين .
 قال اللعين : وفي استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف
 عن حسم اللواد التي نشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر
 ما ارتفع من أطرافها لارتفاع مانعا عن اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن يستقيم له . والشاهد
 في قوله أو تستقيا حيث جاءت أو فيه بمعنى إلا في الاستثناء فانتصب المضارع بعدها بإضمار أن كما
 في لأقلن الكافر أو يسلم (و) خامسها (فاء السببية) وهي التي يقصد بها كون ما قبلها سببا
 لما بعدها ، وهي هي حينئذ عاطفة أم لا ؟ قال الجمهور : نعم ، وقال الرضى لاه حجتا بأن فاء العطف
 لا تفيد السببية إلا إذا عطفت جملة على جملة وهذا مفقود هنا لأن الجمهور قالوا : التقدير في نحو زرني
 فأكرمك ليكن منك زيارة فأكرم مني فعطفوا المصدر للتسبك من أن وصلته على مصدر متصيد
 من الفعل السابق فذلك ادعى الرضى أنها لحض السببية وأن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا
 والتقدير عنده زرني فأكرمك ثابت ، ورد بأنه يلزم عليه حذف الخبر وجوبا من غير شيء يست
 مسه وهو ممتنع (و) سادسها (واو اللية) وهي التي تفيد معنى مع ويكون ما قبلها وما بعدها
 واقعين في زمان واحد ، والجمهور على أنها للعطف مع قصد اللية ، وأن التقدير في نحو لآ تأكل
 السمك وتشرب اللبن لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن بمعنى نهيه عن
 الجع بين الأمرين معا لا عن كل منهما على الأفراد ، واختار الرضى كون الواو حالية وما بعدها
 مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والجملة في محل نصب على الحال : أى لآ تأكل السمك وتشرب اللبن
 حاصل : أى لآ تأكل في هذه الحالة فتفيد اللية ورد عليه بما في تقيد الفاء بالسببية والواو باللية
 لاخراج الماطفتين على صريح الفعل إذا لم يشرا بسببية والامعية والاستثنائيتين . ومثال الفاء الباطفة
 على صريح الفعل نحو - ولا يؤذن لهم فيعتدرون - فعطف فيعتدرون على لفظ يؤذن فهو شريك
 له في رفعه وفي التي الباطل عليه كأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتدرون . ومثال الفاء الاستثنائية
 كقول الشاعر : * ألم نسال الربيع القواء فينطق * برفع ينطق لأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره
 فهو ينطق والفاء للاستئناف . ومثال الواو العاطفة لآ تأكل السمك وتشرب اللبن يجوز تشرب إذا قتر
 النهي عن كل منهما وأن التقدير لآ تأكل السمك ولا تشرب اللبن . ومثال الواو الاستثنائية لآ تأكل
 السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على أن تكون نهيته عن الأول فقط وأبحت له الثاني وكأنك قلت
 لآ تأكل السمك ولك تشرب اللبن . ثم ذكر للصف شرط النصب بعد الفاء والواو فقال (مسبوقتين بنى
 محض) أى خالص من معنى الإنابت كمثل الآتي بخلاف التي المنتفض بالانحوى وما تأتينا لإلتحذنا
 والتي التأت بنى نحو ما تزال تأتينا فتحذنا أو التي التأتى لاستفهام تقريرى نحو ألم تأتني فأحسن
 إليك فإنه يمتنع النصب في هذه كلها ، وأورد على الاستفهام التقريرى قول الشاعر :

ألم أك جاركم ويصكون بنى وينسكم اللودة والإجاء

نصب يكون . وأجاب عنه ابن عتقاء وغيره بأنه إذا أريد الاستفهام حقيقة عن التي فالنصب
 عن جواب الاستفهام كما في البيت (أطلب الفل) أى بصيغته لأصاته في ذلك فخرج الطلب بغيره فإنه
 يمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فأحسن إليك أو بالمصدر نحو ساقيا فيرويك الله أو
 ما نط الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس . ثم شرع للصف في التثنية لما جمع الشروط فقال :

(نحو - لا يقضى عليهم فيموتوا -) هذا مثال الفاء بعد النفي المحض . وإعرابه لانهية يقضى فعل مضارع منير الصيغة وهو من فوع وعلامة رفعه ضمة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، عليهم جار ومجرور في محل رفع نائب الفاعل فيموتوا الفاء طاء السببية يجوزوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر للتصيد من الفعل السابق والتقدير لا يكون قضاء منا عليهم فموت منهم : أي بل هم أحياء فيها : أي النار لأن الآية واردة في وعيد الكافرين ، وقد قال تعالى في وصف الكافر في النار - لا يموت فيها ولا يحيى - (ويعلم الصابرين) هذا مثال الواو بعد النفي المحض لأن صدر الآية - ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم - وإعرابه لما حرف نفي وجزم يعلم فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين الله فاعل الذين اسم موصول في محل نصب مفعول به جاهدوا فعل وقاعل منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال ويعلم الواو للعية يعلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو للعية وعلامة نصبه فتح آخره وقاعله مستتر فيه جواز تقديره هو الصابرين مفعول به وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر للفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ولما يجتمع علمه تعالى بالمجاهدين وعلمه بالصابرين قاله ابن عنتقاء (لا تظنوا فيه فيحل عليكم غشي) هذا مثال الفاء بعد الطلب بالفعل . وإعرابه لانهية تظنوا فعل مضارع مجزوم بلا لانهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل فيه جار ومجرور متعلق بتظنوا الفاء السببية يحل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتح آخره عليكم جار ومجرور متعلق بيحل غشي فاعل وعلامة رفعه ضمة مقترنة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر للتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكن منكم طنينان فيه فاحول غضب عليكم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) هذا مثال الواو بعد الطلب بالفعل . وإعرابه لانهية تأكل فعل مضارع مجزوم بلا لانهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت السمك مفعول به وتشرب الواو واو للعية وتشرب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو للعية وعلامة نصبه فتح آخره وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر للفهوم من الفعل السابق ، والتقدير لا يكن منك أكل سمك وتشرب لبن : أي مع شرب لبن ، وقد اتصم المصنف من أمثلة الطلب على مثال واحد وهو يشمل ثمانية أشياء ، ونسب مع النفي الأجوبة التسعة وقد نظمها بعضهم مع التثنية فقال :

مرواته وادع وسل واعرض لحضهم فمن وارج كذلك التثنية قد كلا

فألمر نحو زرتي فأكرمك أو وأكرمك ، والنهي كلاتم علما وترك التبع : أي لا يجتمع لك العلم وترك التبع ، والدعاء كاطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا : أي ليكن منك خمس وشدة فعدم إيمان ، والسؤال للرداء بالاستفهام نحو - هل لنا من شفاعة فيشفوا لنا - والعرض : أي الطلب بالطلب ويكون بالألطف غالباً نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خبراً ، والتضيض : أي الطلب بحث ويخص بهلا ويكثر بلولا نحو - لولا آخرتي إلى أجل قريب فأستق - والتمنى نحو

نحو - لا يقضى عليهم فيموتوا ، ويعلم الصابرين ، لا تظنوا فيه فيحل عليكم غضبي - لا تأكل السمك وتشرب اللبن

- باليتى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما - والترجى نحو - لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع - في قراءة من نسب أطلع - وقوله تعالى - لعله يركى أويذكر فتفتحه الذكري - نصب تنفع ، والحق نحو قوله صلى الله عليه وسلم « ما غبرت قلما عبد في سبيل الله قسمته النار » أى لا يكون اغتبار قسم فس النار له . قال ابن عطاء : ولم يسمع نصبه : أى المضارع بعد الواو في الدعاء والرجاء والعرض والتحضيض ، وأجاز سبويه النصب بعد الفاء في جواب الشك بفعل الشك كظننته يشتكى فأثب عليه إذا لم يقع التوب بل بمعنى لو شئتى لو ثبت عليه وبعضهم في جواب الحصر بانما وعليه خرج قوله تعالى - قائما يقول له كن فيكون - فيمن نصب يكون .

﴿قائدة﴾ لايجاب لشيء الواحد بجوابين : أى لا يكون لواحد من الأشياء التسعة جوابان لا تقول مثلا اتنى فأكرمك فأعطيك على أن الثانى ليس معطوفا على الأول بل جوابا مستقلا لتلك الواحد من الأشياء التسعة ، وقوله تعالى - فتطردم فتكون من الظالمين - ليس من باب الاتيان لشيء واحد بجوابين ، بل قوله تعالى - فتطردم - جواب للثنى الواقع قبله في قوله تعالى - ما عليك من حاسبهم من شيء - وقوله تعالى - فتكون - جواب للثنى السابق ، وهو قوله تعالى - ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالقعدة والعنى - قال الزمخشري : ويجوز أن يكون قوله تعالى - فتكون - عطفًا على قوله - فتطردم - على وجه التسبب لأن كونه ظالما سبب عن طردم .

﴿تسمة﴾ قال في الليل الصافي : ضعف إضمار أن مع بقاء عملها بدون هذه الأمور المتقدمة لأنها عامل ضعيف لا يقوى على العمل مع حذفه لإلقيام مقوله عليه ، وإنما وجد الاستقراء في تلك المواضع المتقدمة لتأاسب هو مفقود فيما عداها ، وفي التسهيل ولا تنصب أن محذوفة في غير المواضع للدكرة إلا نادرا وفي التقياس عليه خلاف اهـ . وفي التصريح مع التوضيح ما ملخصه : ولا ينصب الفعل بأن مضرة في غير هذه المواضع إلا إذا كان كقول بعضهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه . نصب تسمع بإضمار أن ، والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها في أن تراه ، وقول الآخرخذ اللص قبل

يأخذك بالنصب ، وقراءة بعضهم - بل تذف بالحق على الباطل فيلجمه - بنصب يدمغه ، وقراءة الحسن - تأمرؤى أعبد - بالنصب لحذف أن فيهن . والجميع شاذ ، وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى أنه لا يقاس عليه اهـ (والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر) جازما وترجع إلى خمسة عشر باسقاط ألم وألما لسخولهما تحت لم ولاء والطلب ، لأن الأصح أن الجزم بان مقدرة كما سأتى ، وقد قال في شرح الشذور : الجازم محصور بحسب الاستقراء في خمسة عشر (وهي نونان جازم لفعل واحد) أى بالأصالة وإلا فقد يتعد الجزوم به بالتبعية بعطف أو غيره وكذا يقال في مقابلة وهو قوله (وجازم لفعلين) هذا مبنى على الأعم الأغلب وإلا فقد يجزم فعلا وجمله (فالأول) أى الذى يجزم فعلا واحدا (سبعة) وكلها لاختلاف في حرفيتها (وهو لم) وهي حرف تجزم المضارع وتنفي معناه وتقلبه ماضيا (نحو - لم يد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد -) وإعرايه لم حرف نفي يجزم به فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره وقاعله مستتر جوازا تقديره هو ولم يولد لم حرف نفي وجزم بلم فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ولم يكن الواو حرف عطف لم حرف نفي وجزم بكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر كقوا خبرها مقدم منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره أحد اسمها مؤخر وحسن تأخير لوقوعه فاصلة وله جازم وجزوم متعلق بكقوا على تأويله بكافتا : أى ولم يكن أحد كقوا له وقدم للاهتمام به لاشتغاله على ضمير

والجوازم : ثمانية عشر
وهي نونان : جازم لفعل
واحد ، وجازم لفعلين
فالأول سبعة ، وهو لم نحو
لم يد ولم يولد ولم يكن
له كفوا أحد -

البارى تعالى ، وأجاز أبو البقاء أن يكون حالا من كفوا لأنه نعت في الأصل فقدم عليه فصار حالا (زليا) وهي كافية للفصل لم ضمت إليها ما يعني أنها في الأصل كلمتان إحداهما لم والأخرى ما للزائدة لا النافية فازدادت في معناها فمن ثم شاركت لم في أمور الحرفية والاختصاص بالمخارج وفيه وجزمه وقلب معناه ماضيا وجواز دخول حمزة الاستفهام عليهما وفارقها في أمور : الأول أن لما لا تقترن بأداة للشرط فلا يقال إن لما بخلاف لم نحو - فإن لم تفعلنا - الثاني أن ثبوتها مستمر إلى زمن الحال فلا تقول لما يقيم ثم قام بل تقول لما يقيم وقد يقوم بخلاف مني فإنه قد يكون مستمرا كالآية السابقة وقد يكون منقطعا نحو - هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا - أى وقد كان بعد ذلك شيئا مذكورا . الثالث أن منفيا متوقع الثبوت بالنسبة إلى المستقبل نحو - بل لما يذوقوا عذاب - لأن اللفظ أنهم ما ذاقوا العذاب في الماضي واستمر فيه إلى زمن الحال ولكن ثبوته متوقع لأنهم سيذوقونه في الآخرة ، ومن هنا فهم من قوله تعالى - ولما يدخل الإيمان في قلوبكم - أن الأعراب المذكورين لم يجزوا إلا وقد دخل الإيمان في قلوبهم ، وإنما أفادت لما توقع ثبوت منفيا في المستقبل بخلاف لم لأن قولك لم يفعل نفي فعل ولما يفعل نفي (١) قد فعل . الرابع أنه يجوز حذف مجزومها وأن يبيك عليها دون لم وذلك نحو قولك خرجت ولما : أى ولما تخرج ويقال هل دخلت البلد فتقول قار بها ولما : أى ولما أدخلها وقد جاء ذلك في لم في ضرورة الشعر كقوله :

ولما نحو - لما يفيض
ما أمره - والم نحو
- ألم نشرح لك صدرك -

احفظ وديكت إلى استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
والخامس أن لما لا يلتقي بها القسم أصلا ولم قد يلتقي بها على الأصح نحو والله لم يقم زيد . والسادس
أنها لا تنفصل عن مجزومها بحال ولم قد تنفصل عنه بنظر في ضرورة الشعر كقوله :
فأضحت مناهيا قفارا رسوما كأن لم سوى أهل من الوحش توהל
والسابع أنه لا يجوز رفع الفعل بعدها بخلاف لم فقد جاء رفع الفعل بعدها في لغة كقول الشاعر :
لولا فوارس من نعم وأسرهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
(نحو - لما يفيض ما أمره) وإعراجه لما حارف في وجزم يقض فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة
جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ما اسم موصول
يعني الذي في محل نصب مفعول به أمر فعل ماضٍ والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وقاعله
مستتر فيه جوازا تقديره هو - وجملة أمره من الفعل والفاعل والمفعول صلة للوصول لا عمل لها من
الأعراب والمائد محذوف كقائل أبو البقاء والكسختي وغيرها ، والتقدير كلا لما يقض ما أمره به ربه
وهو منسك من حيث إن المائد المجرور لا يحذف إلا إذا جر بما جربه للوصول نحو مررت بمن
مررت : أى به . ثم رأيت السجاعي أشار للجواب بقوله - لما يقض ما أمره - أى لم يفعل الذي
أمره به ربه لما موصول والمائد محذوف فيقدر متصلا لأن أمر يتعدى بنفسه ولا يقال يلزم عليه
انصاف الضمير مع اتحاد الزنية وهو ممنوع لأن محل المنع في الملقوط به لا للتقدير لزوال التصح اللفظي
أويقتر متصلا ، ولا يقال إن المائد للتفصل ممنوع حذفه لأن محله إذا حصل اللبس ولا يلبس هنا
أفاده الشنواني اه قلت : فإذا قدرناه متصلا كان التقدير ما أمره به الأولى عائدة إلى الإنسان والثانية عائدة على ما الموصولة ، وإذا قلنا
بما ذكره أبو البقاء وغيره فالياء زائدة وليكونها زائدة لم تنتظر حيثئذ ليكون الوصول لم يجر بما
جر به المائد المحذوف لأن الحرف الزائد كالمعذوم (والم) والجازم إنما هو الم والمضمة إنما دخلت
لتفيد التقرير فلا مدخل لها في العمل (نحو - ألم نشرح لك صدرك) أى أى قسمه

(١) قوله لأن قولك لم
يفعل الخ ، لعل هذا
الكلام فيه سقط
والتقدير لأن قولك لم
يفعل نفي فعل خبر
متوقع فله ولما يفعل
نفي فعل قد يفعل بعد
كما يفهمه سابقه اه
مصححه

بالنبوة حتى وسع مناجاة الحق ودعوة الحق وألم نوسعه بما أودعناه من الحكم بعد شق جبريل له مرات . وإعرابه ألم حرف تقرير وجزم أى شرحنا لك ولما عطف عليه للماضى وهو . وضعنا عنك وزرك - لأن الاستفهام التقريرى إذا دخل على منقضى قرره فصار للمضى قد شرحناه فنشرح فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، وأما قراءة ألم نشرح فنفتح الحال فنقول فيها نشرح فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة الجزأ عنها بالفتحة كما قاله ابن مالك وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن لك جار ومجرور متعلق بنشرح صدر مفعول به والكاف مضاف إليه (والألم) وأصلها لما قرنت بها همزة الاستفهام التقريرى كما فى ألم (كقوله :

على حين عانت للشيب على الصبا وقلت ألمأ أصح والشيب وانزع)

قاله الثابتة الديانى من قصيدة من الطويل . اللمة : قوله عانت يروى بعين مهملة بعدها ألف وبعد الألف ناء مشناة من فوق وبعدها موحدة ساكنة من العتاب أى لمت ويروى عانت بياء تحية بعد العين بعدها نون ساكنة من العيان بمعنى الرؤية أى شاهدت والشيب والشيب بمعنى واحد ضد

الشباب والصبا بكسر الصاد المهملة اليل إلى الجهل ويقال صبا يصبو صبا وصورة والصحو الأفاقة من السكر والوازع المانع . الاعراب على حرف جر حين مجرور بعل مبنى على الفتح على الأرجح لكونه مضافا إلى مبنى أصالة وهو عانت وعانت على حين بالحذف على الاعراب قاله الأزهري وغيره . قال العين وعلى الأول هم ظرف كقوله تعالى - ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها - أى وقت غفلة

والعنى فى وقت عانت وعلى الثانى للتعليل أى لأجل الصبا كما فى - وتسكبوا الله على ما هداهم - عانت فعل وقاعل والشيب مفعول به على الصبا جار ومجرور وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التصدير لأنه اسم مقصور وقلت فعل وقاعل ألمأ حرف تقرير وجزمه أصح فعل مضارع مجزوم بألمأ وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وقوله والشيب الواو والوالحال الشيب مبتدأ وانزع خبر . والعنى أن الشاعر المذكور بكى لأجل صوته وميله إلى محبوه

ثم رجع على نفسه باللمة على الانهماك فى سكر الصبوة ووجهها على عدم الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذى لا يليق بصاحبه التلطف بأدناس الشهوات لأن البياض قليل الحلى للندس ، قاله الصمامى . والشاهد فى قوله ألمأ حيث علمت الجزم فى أصح (ولام الأمر)

وهى التى يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء ، وهى) فى الحقيقة لام الأمر ، ولكن يحتمى بذلك نادبا بناء على الأرجح فى الأصول من أنه لا يشترط فى الأمر والنهى علو ولا استعلاء . وقيل أنه يشترط فيهما ذلك ، وعليه فإن كان الطلب بهما عن هودونك فهو أمر نحو - لينفق ذو سعة من سعته .

ولا تقربا الزنا - وإن كان الطلب بهما عن هوفونك فهو دعاء نحو - ليقتض عينا ربك ، ربنا لا تؤاخذنا - وإن كان الطلب بهما عن هوفونك فهو التماس كقولك لمن لا تتعين عليه طاعتك لتعين حاجتى ، لا تفعل كذا (نحو - لينفق ذو سعة) هذا مثال لام الأمر . وإعرابه اللام لام الأمر

ينفق فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه سكون آخره ذو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نابتة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وسعة مضاف إليه (ليقتض عينا ربك)

هذا مثال لام الدعاء . وإعرابه اللام لام الدعاء يعنى فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء عينا جار ومجرور ، وب فاعل وهو مضاف والكاف فى محل جر بالإضافة . وقد استفيد من المثالين أن لام الطلب محركة بالكسر تشبيها لما بلام الجر ، وسلمت تفتحها ، وإسكانها بعد الواو والفاء الماطفتين أكثر من نحو بكها

وأما كقوله :

على حين عانت للشيب

على الصبا

وقلت ألمأ أصح

والشيب وانزع

ولام الأمر والدعاء نحو

- لينفق ذو سعة .

ليقتض عينا ربك -

نحو - فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي - وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقتضوا تقمهم في قراءة الكوفيين
وقالون، وفي ذلك رد على من قال أنه خاص بالشعر. قال الفاكهي: وتدخل يعني لام الطلب على فعل
الخائب والتسكيم والمخاطب المجهول دون العلم استغناء عنه بإفعل اه. وقال غيره وإذا كان
مرفوع فعل الطلب فاعلا عطافا استغنى عن الكلام بصفة إفعل غالبا نحو قم واقعد، وتجب اللام
إن اتفت الفاعلية نحو لتمعن بما جئ، ودخول اللام على فعل التسكيم قليل سواء أكان التسكيم مفردا
كقوله صلى الله عليه وسلم « قوموا فلاصل لكم » أو معه غيره كقوله تعالى - ولنحمل خطاياكم -
وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة - فبذلك فلتفروحا - وقوله صلى الله عليه
وسلم « تأخذوا مضافكم » . قال السامري: ولا ينقاس عند البصريين، وعبرة ابن علقم: وشذ
دخولها في أمر المخاطب للمعوم نحو:

ولتم أنت يا بن خير قرشي ولتقص حوائج السامانية (١)

وقرى به شذوذا اه، وقد تخفف اللام ويبق عملها وذلك في ضرورة الشعر كقوله:

ولا تستطل منى بقاى ومدنى ولكن يكن الخير منك نصيب

ولا في التهي والدعاء
نحو لا تحزن، لا تؤاخذنا
والطلب إذا سقطت
الفاء من المضارع بعده
وقصد به الجزء نحو
- تعالوا أنل -

وقاسه ابن مالك بعد القول وجعل منه قوله تعالى - قل ليعادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة - أي ليقبوا
وقال غيره: ان يقيموا مجزوم في جواب الطلب وهو قل: قال الصامى ولا تفصل لام الطلب عن معمولها
بمعموله ولا يغيره (ولا الستمعة في التهي) وهي التي يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا الستمعة في
(الدعاء) وهي لا الناهية في الحقيقة، وإما سميت دعائية تأديبا كما تقدم في لام الأمر (نحو لا تحزن)
هذا مثال لافى الهي، وإعراجه لانهية تحزن فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة
جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (لا تؤاخذنا) هذا مثال لافى الدعاء .
وإعراجه لامعائية تؤاخذ فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه سكون آخره ونصير متصل
في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، واحترز بلا الناهية والدعائية عن لا
الناية فاتها لا يحجزم إذ لا طلب فيها، بخلاف لا الناهية فاتها تقيضة لام الأمر أو نظيرتها والشيء يحمل
على تقيضه ونظيره. قال التفتازاني: وقد يحزم بلا الناهية إن صح معها كي جسته لا يكن له على حجة
ويمكن تخريبه على حذف الشرط وأداته أي إن أجبه لا يكن له على حجة، وتستعمل لافى نهى الغائب
والمخاطب كثيرا، ولا تصحب فعل التسكيم لأن التسكيم لا ينهى نفسه إلا على سبيل المجاز وتنزيلها منزلة
الأجنبي، وعلى هذا يحمل ماورد من ذلك كقول الشاعر:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نصد بها أبدا ما دام فيها الجراضم

بضم الجيم: الأكل الواسع البطن، وفصلها من معمولها ضرورة كقول الشاعر:

« ولذا حق قومك نظم * أي ولا تنظم حق قومك (والطلب) فانه يحزم المضارع على قول ضعيف
(إذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) أي بعد الطلب المحض (وقصد به) أي بالفاعل الذي
سقطت منه الفاء (الجزء) للطلب السابق عليه أي قتر مسببا عنه كما أن جزء الشرط مسبب عن
الشرط (نحو - تعالوا أنل) وإعراجه تعالوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير
متصل في محل رفع أنل فعل مضارع مجزوم بجواب الطلب وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره
وهو الواو، وأما جزم أنل لأنه فعل مضارع فتمتجه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزء وهو كون الثلاثة
مسببة عن إتيانهم بحزم بالطلب كما قاله الخليل وسيبويه والقاسمي والسرياني ومن تبعهم لتمتجه معنى
حرف الشرط، لأن التفسير في المثال المذكور إن تأتوني أنل عليكم . وقيل لنيابته مناب المجازم

(١) لام الأمر تحرك
وتشبع الصاد ليتزن
اليث اه مصححه

ومذهب الجمهور أن الجزم بأداة شرط مقترنة هي وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير
 تعالوا فإن تأتوني أتل عليكم . قال الفاكهي وابن علقم : وهذا هو الأصح . وقال الأزهري هو
 الأرجح لأن الحذف والتضمين وإن اشتراكا في كونهما خلاف الأصل لكن في التضمين أي الذي
 يقوله سيبويه والحليل وأتباعهما يعتبر معنى الأصل ولا كذلك الحذف له ، واحتز به قوله وقصد
 به الجزء عن نحو قوله تعالى - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم - برفع تطهرهم بإتفاق السبعة لكونه
 ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد به خذ منهم صدقة مطهرة لهم فجملة
 تطهرهم صفة صدقة ولو قرئ بالجزم على معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم لم يتنع في القياس لكن
 القراءة سنة متبعة ، ومثل ذلك قوله تعالى - فهب لي من لدنك وليا يرثني - فإنه قرئ بالرفع بتقدير
 جملة يرثني صفة لوليا لا جوابا لـ هب أي هب لي من لدنك وليا وارثا لي ، وقرئ بالجزم على تقدير يرثني
 جوابا لـ هب ، والتقدير إن هب لي من لدنك وليا يرثني (وقوله :

(فقالن بك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحول)

هذا البيت من قصيدة من الطويل ، قاله امرؤ القيس بن حجر بضم الحاء بن الحرث السكندى الشاعر
 الجاهلي للشعر ، وهو أول من قصد القصائد ، وأول شعر قاله أنه لما راحق الخلم ولم يقل شعرا قال
 أبوه ليس هذا بابي إنه لو كان كذلك لقال شعرا ، فقال لاثنتين من أصحابه خذاه واذهب به إلى مكان
 كذا وكذا فاذبحاه واقتباني بدمه . فضا به حتى وصلا إلى العين فشرعا ليذبحاه ، فبكى وقال : فقا
 نبك من ذكرى حبيب ومنزل . البيت فرجا به إلى أبيه وقال له هذا أشعر من على وجه الأرض ، فقد
 وقف واستوقف وبكى واستبكى ونى الحبيب والمنزل في نصف بيت ، فقام إليه واعتنقه ، وقال أنت
 ابني حقا . اللمة : فقا أمر من الوقوف وهو القيام والحطاب إما لتدبيره أول نفسه وهواه على سبيل
 التجريد تحسرا وتنحما أو على أن المراد بالثنائية الواحد على جهة التأكيدي على ما جرت به عادة
 العرب من أنهم يخاطبون الواحد مخاطبة الاثنين كقوله تعالى - ألقيا في جهنم - فإنه خطاب لـ مالك
 خازن النار ، واللمة في ذلك أن أقل أعوان الرجل في ماله وإبله الاثنان وأقل الرقعة ثلاثة . والبصريون
 يشكرون لهذا قال الزجاج في الآية أنه خطاب للسكين ويكون حينئذ قوله فقا خطابا لصاحبه ونبك
 أمر من البكاء والد كرى والد كرى بمعنى والسقط بكسر السين منقطع الرمل حيث يدق واللوى حيث
 يتنوى ، وفي القاموس اللوى ما تنوى من الرمل أو مستدقه والدخول بدل مهملة مفتوحة أو
 مضمومة خاء مهملة أو معجمة فلام وحول بحاء مهملة أيضا موضعان من منزل كعب . الاعراب فقا
 فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة للثقلية ألفا للوقت ، وهذا إن لم يجعل
 الخطاب لاثنتين وإلا فهو مبني على حذف النون لأنه من الأفعال المحسة وألف التثنية فاعل نبك
 فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو
 الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن من ذكرى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقترنة
 على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف ، وحبيب مضاف إليه ومنزل
 معطوف على حبيب بسقط جار ومجرور والجملة في عمل جر صفة منزل واللوى مضاف إليه وعلامة
 جره كسرة مقترنة على الألف لأنه اسم مقصور بين ظرف مكان ، والجملة في عمل نصب على الحال
 من سقط أو من منزل والدخول مضاف إليه والفاء حرف عطف بمعنى الواو كما قال العيني . وقال
 في القعد للكل المعنى بين أجزاء الدخول فحول ، فسير الدخول كاسم الجمع مثل قوم ورهط ،
 وإلا لم تصح الفاء لاشتراط التعقيب في معطوفها على ما قبله من غير مهملة بينهما ، فلا لم يقرر

وقوله :

فقا نبك من ذكرى

حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين

الدخول فحول

أن السقط من أجزاء الدخول امتنع عطف حومل عليه بالفاء كما لا يخفى على متأمل . وفي شرحي على شواهد شرح القبط كلام قريب من هذا فراجعه . وللعنى قبالاصح ولا تعجلا على ذبحي وساعداني في البكاء على ذكرى حبيب ومزمل كائنين عند منقطع الرمل بين أجزاء الدخول لحومل . والشاهد في نيك حيث جزم لأنه جواب الأمر وذلك لأنه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء أى إن تقفا نيك فالبكاء مسبب عن وقوعهم .

(تنبيه) الطلب في كلامه شامل للأمر كما مثل ، واللهي نحو لاتدن من الأمد تسلم ، والبدء نحو رب اغفرلى أدخل الجنة ، والاستفهام نحو هل تسكرمنى أكرمك ، والتثنية نحو ليت لي مالا أنفقه والترجى نحو لعلزىدا يقدم إليه أكرمه ، والعرض نحو الآنزل عندنا نصب خيرا ، والتخصيص نحو لولا تأيننا عندنا ، ولا يشترط في الطلب أن يكون هنا بالفعل بل يحزم الفعل في جوابه وإن كان ينبر الفعل نحو إن يتك أزررك وحسبك حديث ينزى به ، وقال الشاعر : « مكانك تحمدى أو تستريحى » وشروط غير الكسائي من النحو بين لصحة الجزم بعد التثنية صحة وقوع إن لا في موضع مع صحة المعنى فمن ثم جاز لاتدن من الأمد تسلم بالجزم لصحة قولك إن لاتدن من الأمد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع في نحو لاتدن من الأمد يأسك لعدم صحة قولك إن لاتدن من الأمد يأسك لأن الأسك لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو وخالف الكسائي في هذا الشرط فجوز الجزم في المثال المذكور محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم « من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدا يؤذناه » أى برع الثوم ، وقوله صلى الله عليه وسلم « لاترجوا بئدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض » على رواية من جزم يضرب لأنه لا يصح تقدير إن لا في الحديثين مع أنه ورد مجزوما وأجاب الجمهور عن ذلك بأن الجزم في الحديثين على إبدال الفعل من الفعل بدل اشتغال لا على الجواب التثنية لعدم صحة إن لا يقرب يؤذناه ، وإن لا ترجوا بئدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض ، وأما قوله تعالى

« ولا تأمن تستكر » فقراءة الجمهور برفع تستكر إذ لا يصح أن يقول إن لاتمن تستكر ، وأما قراءته بأسكان تستكر فيمكن أن يجاب عن ذلك بأنه سكنه وقفا ووصله بنية الوقف والذي حسن ذلك مناسبه لأفعال المذكورة معه وهى فكبر فطهر فاهجر ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنيهما لعدم دلالة الأول على الثانى (والثانى) أى النوع الثانى من جوارم الأفعال (وهو ما يحزم فعلى) مضارعين - كان تعودوا نعد - أو ماضيين لفظا نحو - إن عدتم عدنا - أو معى نحو من لم يجتهد لم ينل العلم ، أو ماضيا فصارعا نحو - من كان يريد حرث الآخرة زدله فى حرثه - أو مضارعا لماضيا وهو قليل كقوله صلى الله عليه وسلم « من يغم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له » وهو بعد لم يحزم . وبأداة الشرط علامته الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما أو ماضيين فالجزم لهماه أو مختلفين ماضيا ومضارعا فلكل واحد منهما حكمه (أحد عشر) جزاء وتسعى أدوات الشرط والجزاء لا فادتا أن ما يليها شرط وسبب لما يليه فهى موضوعة لتعليق معنى جملة الجزاء بمعنى جملة الشرط بحيث تكون الأولى سببا للثانية والثانية مسببة عنها ، والصحيح أن الأداة هى الجازمة لفعل الشرط وجوابه (وهو إن) وهى الباء ومن ثم قدمها وهى حرف باتفاق موضوع للدلالة على مجرد تعليل الجواب على الشرط أى فلا تدل على معنى آخر ، وإنما تدل على الشرط للشكوك فى وقوعه (نحو إن يشأ يذهبكم) وإعرابه إن حرف شرط جازم يحزم فعلى الأول فعل الشرط والثانى جوابه يشأ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وقاعه مستتر فيه جوارا تقديره هو يذهب جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وقاعه مستتر فيه جوارا

والثانى وهو ما يحزم
فعلى أحد عشر وهو
إن نحو إن يشأ يذهبكم

تقديره هو والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وقد تدخل على المقطوع به لفرض كائنا ما كان زمان الشرط ونحو ذلك كقوله تعالى - أفأن مت فهم الخالدون - وقد تدخل على المقطوع باتفاقه واستحالة التثبيت وغيره، والأصل كون شرطها جزائها مضارعين مستقبلين كقوله الآية ولا يخالف ذلك لفظاً إلا أن السكتة كإبرار غير المحصل في صورة المحصل أو التناؤل وإظهار الرغبة في وقوع الشرط والغالب مجيء شرط إذا بلفظ الماضي للدلالة على الوقوع المناسب للجزم (وما) وهي اسم موضوع للدلالة على ما لا يعقل على جهة العموم ثم ضمن معنى الشرط (نحو) وما تفعلوا من خير يعلمه الله) وإعرابه ما اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ تفعلوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ووأو الجماعة فاعل وجملة الفعل والتفاعل في محل رفع خبر ما من خير جار ومجرور متعلق بتفعلوا يعمل جواب الشرط والماء مفعول به ولفظ الجلالة فاعل، وما ذكرته من أن جملة الشرط خبر عن اسم الشرط هو الأصح، وقيل خبره جملة الجواب، وقد أثبت ابن مالك وغيره مجيء ما الشرطية ظرفاً زمانياً بأن تدل على اسم زمان منصوب بتقدير في قال في الماضي ظاهر قوله تعالى - فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم - أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم فهي هنا اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية. قال ابن عثاق: وقد تأتى زماناً محضاً بأن تدل على اسم زمان ليس منصوباً على معنى في نحو - فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن - أي مدة استمتعتم بهن فآتوهن أجورهن فهي هنا في محل رفع مبتدأ وخبرها فعل الشرط كافي آية اللعن (ومن) هي اسم موضوع لن يعقل على جهة العموم (نحو) من يعمل سوءاً يجز به أي كل إنسان، وإعرابه من اسم شرط جازم تجزمت قبلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ يعمل فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو سواء مفعول به وجملة الفعل والتفاعل والمفعول في محل رفع خبر من يجز جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ونائب التفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو به جار ومجرور (ومهما) وهي اسم بسيط لامركب من وما الشرطية على الأصح موضوع لغير العاقل ثم ضمن معنى الشرط كقوله:

وما نحو وما تفعلوا من
خير يعلمه الله، ومن
نحو من يعمل سوءاً
يجز به، ومهما كقوله:
وأنتك مهما تأمرى
القلب يفعل

أغرك مني أن حبك قاتلي (وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل)

قاله امرؤ القيس، وهو من قصيدة قفا نيك. اللغة أغرك بكسر الكاف خطاب للوئث وهو استفهام إنكار وتوبيخ أي حشك على الثرة، وهي فعل من لم يجرب الأمور والقتل الامانة وتأمرى بإياله لأنه خطاب للوئث أيضاً وحذفت لالتقاء الساكنين. الاعراب الهزمة للاستفهام غر فعل ماض والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به أن حرف توكيد ونصب حب اسمها والكاف في محل جر بالإضافة قاتلي خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل إياله منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبة وإياله مضاف إليه وللصدر النسب من أن وما بعدها فاعل والتقدير أغرك مني قتل حبك لي أي إمانته لي وأنتك الواو حرف عطف أن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها مهما اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ تجزمت قبلين الأول فصل الشرط والثاني جوابه تأمرى فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء اللوثة المحاطة بضمير متصل في محل رفع فاعل القلب مفعول به وجملة الفعل والتفاعل والمفعول في محل رفع خبر فعل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحركه بالكسر لتأنيده التمر. وللعنى قد غرك أي خدعك مني سكون حبك قاتلي

وكون قلبى مطعيا لك بحيث إنك مهما تأمرى القلب به من شئ يرضه . والشاهد في مهما حيث جزمتم الفعلين .

(تنبيه) يجوز لك في ما ومن ومهما مراعاة لفظها وهو الافراد والتذكير ، وهذا هو الغالب ومراعاة معناها وهو قليل نحو - ومن قنت مشكنا لله ورسوله وتعمل صالحا - فذكر رعاية للفظ ثم أنت رعاية للبنى ونحو من قوما أقم معهما: أى كل اثنين قومان ، ومن قوموا أقم معهم: أى كل - مع رجال يقومون (وإذ ما) وهي حرف على الأصح مركب من إذ للظرفية وما الزائدة موضوع لجرد تعليق الجواب على الشرط ولا عمل لها من الاعراب ، وقيل إنها ظرف وإن عملها نصب بفعل الشرط ورجعه ابن هشام في القطر وشرحه (نحو إذا ما قمت أقم) وإعرابه إذا ما حرف شرط جارم وتقم فعل الشرط وأقم جواب الشرط وأجاز الفراء الجزم بها مع حذف ما غنيتك يكون ظرفا بلا خلاف (وأى) بالتشديد وهو اسم موضوع بحسب ما تنضاف إليه فتكون لمن يقبل في نحو أيهم يتم أقم معه ولما لا يقبل في نحو أى الدواب تركب أركب ، ولكان معنى أن في نحو أى مكان تجلس أجلس فيه ولزمان بمعنى متى نحو أى يوم تصم أصم معك وقد تضم إليها ما الزائدة (نحو - أياما تدعوا لله الأسماء الحسنى) وإعرابه أي اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فصل الشرط والثاني جواب مفعول مقدم تدعوا وهي هنا لما لا يقبل لأن التقدير أى الامين تدعوا من اسمه الله أو اسمه الرحمن لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول يا الله يا رحمن ، فقال للمشركون أيها أنا نعبد المين وهو يدعو إلها آخر معه فزلت سئل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن - الآية ردا عليهم ، وما زائدة ويقال فيها أذا صلة تدعوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فاعل فله الفاء رابطة لجواب الشرط له جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم الأسماء مبتدأ مؤخر الحسنى صفة والصفة تتبع للوصف في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التصغر لأنه اسم مقصور وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وأنى الضمير مثال ليس الجواب فيه فعلا إشارة إلى أن ذلك غير لازم (ومتى) وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط قاله ألفا كهي ، وقال ابن عفاة هي ظرف لتعميم الأزمنة وقد تشدد تأوؤها ويجب معها اتحاد زمان الشرط والجزاء فيمتنع متى ذكر في اليوم ذكرتك غدا ، ومثال ما تصدق في زمان الشرط والجزاء (كقوله):

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا (متى أضع العمامة تعرفوني)

البيت من الوافر مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الراسي البجلي التخثاني ، وهو شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والاسلام ، أشهد القصيدة التي منها البيت المذكور ، حين جاء رجل من بني رباح إلى الأبريد وابن عمه الأحوص يطلب منهما هناء ، فقالا : إن بلغت عنا سحيم بن وثيل هذا الشعر أعطيناك ، فقال قولاه فأنشده :

إن بداهي (١) وجرا حول قبوشق على الحطم الحزون

فأنى الرجل سحبا ، وأنشده البيت فأخذ سحيم عصاه ، وجعل يهده في الوادي يقبل فيه ويدبر ويهمهم بالشعر ، ثم قال اذهب وقل لهما : أنا ابن جلا البيت ، وبعده :

وإن مكاننا من حميرى مكان الليثين وسط العرين

ولها يقول : ولماذا تبتغي الشعراء متى وقد جاوزت حد الأربعين

الفة . ابن جلا من جلا الأمور كشفها وأوضحها فجلا فعل حذف للوصف وأقيمت الصفة مقامه ، وقيل جلا علم غلب على أبيه . قال في الصحاح جلا اسم رجل تسمى بالفعل للاضي ، وأنشد البيت

وإذا ما نحو إذا ما تم أقم
وأي نحو أياما تدعوا
فله الأسماء الحسنى ،
ومتى كقوله :
متى أضع العمامة
تعرفوني

ثم حكى عن عيسى بن عمر أنه قال إذا سبى الرجل يقتل وضرب ونحوها لا ينصرف واستدل بهذا وقال غيره يحتمل البيت وجها آخر وهو أنه لم ينوّنه كأنه أراد الحسابة كأنه قال ابن الذي يقال له جلا الأمور وكشفها فذلك لم يصرف وطلاع مبالغة في طالع ، والثنايا جمع ثنية ، وهي ماعلا من الأرض وغلط ، ويقال هي العقبة والطريق بين الجليلين ، وفلان طلاع الثنايا إذا كان ثانيا لهما في الأمور وصاحبها قاصدا لعظائمها كما يقال طلاع أنجد ، وقوله متى أضع العمامة يحتمل متى أضع على رأسي عمامة الحرب ، وهي البيضاء أو للفقر ، تعرفوني : أي تعرفوا شجاعتي وإقدامي ، ويحتمل أن يكون المراد متى أضع العمامة على وجهي الساترة له تعرفوني ولا تجهلوني لشهري . الاعراب أنا ضمير متصل في محل رفع مبتدأ ابن خبره وهو مضاف وجلا مضاف إليه محكي على ما هو عليه ، ويجوز أن يعرب إعراب مالا ينصرف للعامة ووزن الفعل بناء على أنه على منقول من الفعل وحده وطلاع بالجر عطفا على جلا ، ويصح رفعه عطفا على ابن ويكون خبرا بعد خبر كما ذكره المصلي في حاشية الأزهري والثنايا مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متى اسم شرط جازم فيجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية الزمانية والعامل فيه أضع وأضع فعل الشرط وعلامة جزمه سكن آخره وحركه بالكسرة لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال فيه وعلامة جزمه سكن مقتدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وهكذا نظائر كما يفيد ما مر في مباحث الاعراب وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديرا أنا العمامة مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، تعرفوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به . والمعنى أنا ابن من جلا الأمور وركب الصعاب متى أضع العمامة يعرفني من رأيي بالصفة للذكورة وإن كنت بلا عمامة أومئى أضع عمامة الحرب ، وهي البيضاء على رأسي تعرفوني إذا حاربت عرفت بإقدامي وشجاعتي . والشاهد في متى حيث جزمت فعلين (وأبان) بفتح الحزنة وكسر همزته لغة ساجم ، وبها قرئ في الشواذ وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط كمن إلا أن بينهما فرقا من وجوه . الأول أن متى أكثر استعمالا حتى قال الرضي : كتب الجمهور سأكتم عن كونها للشرط ، وأجاز ذلك بعض المتأخرين ولقد استعملوها شرطا . قال ابن مالك : ولما يجازي بها ، ولقد لم يحفظه سيبويه . قال العامي : والثاني أن أبان تأتي غالبا في موضع التفعيض نحو - يسألوك عن الساعة أبان مراسها ، يسأل أبان يوم القيامة - بخلاف متى فإنها تستعمل في موضع التفعيض وغيره ، والثالث أن أبان تختص بالمستقبل كما جزمه ابن مالك وجماعة بخلاف متى فإنها تستعمل للماضي والمستقبل ، لكنه في الإيضاح والفتاح أطلق بها الزمان ومثله أبان جئت وهو كالصرح في أنها تستعمل للماضي ومع ذلك هو قليل (كقولهم) :

إذا النجعة الثراء كانت بقفرة (فأبان ما تعذر به الريح تنزل)

قاله أمية بن عائدة العمري شاعر مخضرم . وقيل إنه شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية . اللغة النجعة الواحدة من الضأن والجمع نجاج ونجاجات والثراء بالمد : أي البيضاء ، ويروي الأدماء من الأدمة وهي السمرة وهي غالب ألوان نجاج العرب والفقر مفاضة لا يثبت فيها ولا ماء والجمع قفار ذكره الصراح . الاعراب إذا ظرف لما استقبل من الزمان النجعة فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده لأن الأدماء أن إذا تدخل إلا على الجمل الفعلية الثراء صفة النجعة وعلامة رفعه ضم آخره كان فعل ماض

وإن كقولهم :
فأبان ما تعذر به الريح
تنزل

والثاء علامة التأنيث واسمها مستتر فيها جوازاً تقديره هي بشفرة جبار وجبرور في محل نصب خبر كان
 الفاء حرف عطف أيان اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب
 على الظرفية الزمانية ، والعامل فيه تعدل وما زائدة تعدل فعل الشرط وعلامة جزمه سكن آخره
 به جازم وجبرور الرفع فاعل تنزل جواب الشرط وعلامة جزمه مكون آخره وحرك بالكسر
 لضرورة الشعر . والمعنى إذا كانت النتيجة الحسنة بمغفرة بعيدة في أى وقت تعدل به الرفع تنزل .
 والشاهد في قوله أيان حيث استعملت شرطاً وجزمت فعلين (وأين) وهو اسم موضوع للدلالة
 على المكان ثم ضمن معنى الشرط (نحو أنما تكونوا يدرككم اللوت) أى في أى مكان
 تكونوا يدرككم اللوت . وإعرابه أين اسم شرط جازم تدل على العموم تجزم فعلين الأول فعل
 الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية للمكانية والعامل فيه تكونوا وما زائدة على سبيل
 الجواز كما قال السمين . قال أبو البقاء : دخول ما على أين يقوى معناها في الشرط ويجوز حذفها
 وتكونوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال
 الحسية متصرف ثم كان التامة والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ويدرك جواب الشرط مجزوم
 وعلامة جزمه سكن آخره والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به والموت فاعل وقرئ يدرككم
 برفع السكانيين وخرجه ابن جني على حذف فاء الجواب : أى فيدرككم ، أو على أنه كلام مبتدأ
 وأينما تكونوا متصل بقوله . ولا تظلمون قليلاً . والرد من ذلك اتصال معنى لا اتصال عمل
 كما قاله جماعة ، ورأيت بعض من حشى الأثر به أعرب جملة يدرككم في محل نصب خبر تكون
 وهو وهم ، والصواب أنها تامة لأنها بمعنى الحصول . وقد راجعت السمين وغيره فلم أجد من صرح
 بأن جملة يدرككم خبر تكون ، فإن قترنا تكون ناقصة غيرها الظرف قبلها وهو أينما كما هو ظاهر
 (وأى) وهو اسم موضوع للكان ثم ضمن معنى الشرط كأي ، وقيل للزمان كى ، وقيل
 للحال ككيف ، وقيل للثلاثة . وقد جوزت في قوله تعالى . فأنا حرثكم أى شتم - أى
 من أين شتم أو في أى وقت شتم أو كيف شتم إذا كان اللآئى واحداً وهو محل الحرث الذى
 هو القبل دون الدير (كقوله :

فأصبحت أئى تأنها تستجير بها تجد حطباً جزلاً وناراً تأجها)

قوله لبيد بن ربيعة ، وهو من الطويل ، ويرى بلفظ :

معى تأننا تلم بنا فى ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأجها

وهو غير بيت الحطيئة :

إذا جئتنا نلم بنا فى ديارنا تجد خبرنا عندها خير موقد

الجنة مستجر : أى تطلب الاجارة بمعنى الأمن والراحة ، والحطب الجزل القوى الغليظ ، والرد بالثاء
 ناراً تقرى لأنها المتبادرة عند الاطلاق ، والتأجج الاشتعال ، وألفه إما للتشبيه ، والضمير للحطب
 والنار على التثنية ، فانه يقال تأججت النار التهب ، وتأجج الحطب وقصفيه النار ، وأمله أن
 التأجج قائم بهما وما هذا جائز إسناده إلى المجموع وإلى كل واحد منهما وإما الاطلاق والضمير إما
 للحطب وحده أو للنار وحدها ، والتذكير إما على تأويل النار بالقبس أو بالشهاب ، وإما على أن أصل
 تأجج مضارع حذف منه إحدى التاءين كما في تلظى ثم أكد بالنون الخفيفة ثم قلبت في الوقت
 ألفاً وجاز ذلك في غير الطلب شفوذا ووصف الحطب بالجزل إشارة إلى قوة النار وكثرة الضيفان

وأين نحو - أينما
 تكونوا يدرككم
 اللوت - وأى كقوله :
 فأصبحت أئى تأنها
 تستجير بها
 تجد حطباً جزلاً وناراً
 تأجها

وفرط الالتفات إلى التار . الاعراب الفاء حرف عطف أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وإنشاء ضمير متصل في محل رفع اسمها أنى اسم شرط جازم تجزئ فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية للسكانية لتأت وتأت فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والهاء مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت تستجر بدل اشتال من تأت ، والبدل يقع للبدل منه في إعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه سكون آخره تجد جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وجملة الشرط وجوابه في محل نصب خبر أصبح وتجذ متصرف من وجد نصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت حطبا مفعولها الأول جزلا صفة ونارا معطوف على حطبا تأججا فعل وفاعل تأجج فعل ماض مبني على الفتح وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لتجد ، وللعنى فصرت من أى مكان تأتها مستجيرا بها بما تحافه تجد حطبا قويا ونارا تأججا قهتدى بهما لحل القرى والضيافة ، والضمير في تأتها على هذا المعنى يعود على قبيلة الشاعر وعشيرته أو جلته أو نحو ذلك ، بخلافه في قول الشاعر :

فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها كلامي كيهما تحت رجليك شاجر

فانه يعود إلى الداهية للشكوة والواقعة الهائلة ، وتشتجر في هذا البيت بالتين المعجمة ، وفي البيت الذى ذكره للصفى بالسعين الهمزة ، وإنما نهت عليه لأنه قد يلبس أحدهما بالآخر على بعض الطلبة ، وقد أحسن ابن علقمة حيث ذكرهما معا في هذا الموضع في شرح المعرطية ، ولعله فعل ذلك لدفع الوم والإفحاش ينزى عن الآخر . والشاهد في قوله أنى تأتها حيث جزمتم أنى الفضلين (وحيثا) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان ويضمن معنى الشرط إذا اتصلت به ما ، وأجاز الأخص استعملها بمعنى الزمان (كقوله :

حيثا تستقم يقدر لك الله مجاحا في غابر الأزمان)

هو من الخفيف ولم أعرف فائده . اللفظة تستقم من الاستقامة وهى الاعتدال ، النجاح بفتح النون مصدر أتبع الرجل إذا ظفر بمجاحته ، والتأثر بالتين المعجمة اسم فاعل من غير بوزن قد إذا بقي ، وقد يستعمل فيها ماضى فيكون من الأضداد ، والراء هنا الأول ، والأزمان جمع زمن يطلق على الوقت القليل والكثير . الاعراب حيثا اسم شرط جازم تجزئ فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية الزمانية كما قاله ابن هشام في اللغى ، تستقم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت يقدر جواب الشرط لك جار ومجرور متعلق بيقدر الله فاعل نجاحا مفعول به في غابر جبر وجبرور الأزمان مضاف إليه . والمعنى في أى زمن تعدل ولا تنوج تظفر بمجاحتك في باقى الأيام فلا تلبس من الظفر إن أبدا . والشاهد في حيثا حيث جزمتم فعلين (وهذه الأدوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما على الأصح (الإين وإذما فانهما حرفان) الأول بإتفاق والثاني على الأصح ، وإذا كان ماعداها أسماء فلا بد له من محل من الاعراب: إما التنبؤ أو الرفع لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط أو لا ابتداء لا غير فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط وما كان غير ذلك فهو في محل رفع بالابتداء وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، هذا إن كان فعل الشرط غير متمتع نحو من يتم أقم معه ، من يعمل سوءا يجز به - وإن كان فعل الشرط متعديا ووقع عليه نحو من يضرب أضرب أو على ضميره أو متعلقه نحو من رأته أو آناه فأكرمه فهو في محل نصب ، ويجوز في هذا المثال الرفع على الابتداء لأنه من

وحيثا كقوله :

حيثا تستقم يقدر لك الله

نجاحا في غابر الأزمان
وهذه الأدوات الاحدى
عشرة كلها أسماء إلا
إن وإذما فانهما حرفان

باب الاشتغال . قال الفاكهي : وأفهم كلامه أن الجزم بحيث وإذ خصوصاً باقتران ما بهما كما لفظ به
وأما غيرها فهو فسان : قسم لا يصحبه ما وهو من ومهما وما وأنى ، وقسم يجوز فيه الأمران وهو
الباقي اهـ (ويسمى) الفعل (الأول) من الفعلين المجزوين بأحد هذه الأدوات (شرطاً) لتعليق
الحكم عليه ولأنه علامة على وجود الفعل . الثاني والعلامة تسمى شرطاً ولا يكون الشرط إلا جملة
فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقدر أو حرف تنفيس أو نافية غير لا ولم ، ولا يكون ماضى
الغنى بل مستقبلي وإن كان ماضى اللفظ لأنه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه لا تقول إن
قام زيد أمس ، وأما قوله تعالى - إن كنت قتله فقد علمته - فالغنى إن تبين أنى كنت قتله ،
ولا يكون فعلاً جامداً كمسى وليس (ويسمى الثاني) منهما (جواباً) لترتبه على الأول كترتب
الجواب على السؤال ويسمى جزءاً أيضاً تشبيهاً له بجزء الأعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع
الجزء بعد الفعل المجازى عليه وهو كالشرط فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها ويكون جملة اسمية
ولا يكون ماضى الغنى لأن حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل ويتمتع تعليق الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في المستقبل . وأما قوله تعالى - إن كان قبضه قد من قبل صدقت - فقد
أولت بأن الغنى إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها . وقال الجضرأوى : كان الأستاذ أبو الحسن بن
خروف يرى في نحو - إن بمسك قرح - الآية أن الجواب محذوف اكتفاء بعبه ، ومثله إن
يهنك فقد أهنته ، قاله ابن هشام في حاشية التسهيل وفي الحيد إعراب القرآن المجيد قوله تعالى - إن
بمسك - جواب الشرط محذوف : أى قتلوا - فقد مس القوم قرح مثله - ومن زعم أن جواب
الشرط فقد مس فهو غلط لأن الماضى معنى يتمنع أن يكون جواباً للشرط اهـ . قال الكرخي والنحويين
في مثل هذا تأويل وهو أن يقدروا شيئاً مستقبلاً لأنه لا يكون التعليق إلا في المستقبل كما مر
الإشارة إليه اهـ وذلك التأويل هو التبيين أى فقد تبين مس القرح للقوم اهـ قاله السمين : أى والتبيين
مستقبل وتأويل الغنى أولى من تقدير الجواب محذوفاً ومن يفتقر محذوفاً أنه يؤول كلامهم بأنه لما
كان دالاً على الجواب وقام مقامه سمى جواباً ، فنقوله تعالى - قالوا إن يسرق - يفتقر الجواب فلا
تعبوا فقد سرق أخ له ، وتكون الفاء للتعليق وهكذا يفتقر في كل موضع بما يناسب السياق أو
تكون الفاء الداخلة على ما هو جواب في الظاهر للتعليق (وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطاً) بأن
كان أحده الأمور التي لا تصلح شرطاً بأن كان جملة اسمية أو ضمنية فعلها ملتبس أو منى بشر لا ولم (وجب
اقتترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشروطه لأن الجواب الحاصل به الربط مفقود وخست الفاء
بذلك لما فيها من معنى السببية ولما سبقتها للجزاء من حيث أن معناها التعقيب فلا فصل كأن الأجزاء
يتعقب على الشرط كذلك فإذا كان الجواب ماضى اللفظ والغنى لشرط مع الفاء اقتترانه بقدر لفظاً وتقديراً
نحو - إن يسرق فقد سرق أخ له - (نحو - وإن بمسك يخبر فهو على كل شئ) هذا مثال الجملة
الاسمية . وإعراجه إن حرف شرط جازم ويسمى فعل الشرط وقاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو
والكاف مفعول به بخبر جار ومجرور متعلق بمس والتاء رابطة لجواب الشرط وهو ضمير منفصل في
عمل رفع مبتدأ على كل جار ومجرور متعلق بتقدير وشئ مضاف إليه تقدير خبر البتة وجملة البتة والخبر
في محل جزم جواب الشرط . فان قلت تقدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها ، قلت لأن عملها
في الظرف والجار والمجرور لما فيها من راحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم فيه عليه الأخرى في التصريح
(إن كنتم تحبون الله فاتبعوني) هذا مثال الفعلية التي فعلها ملتبس . وإعراجه إن حرف شرط جازم
يخبر فعلين كان فعل ماضى في محل جزم فعل الشرط وهى ناقصة والتاء ضمير متصل في محل رفع ومعها

ويسمى الأول شرطاً .

ويسمى الثاني جواباً

وإذا لم يصلح الجواب

أن يجعل شرطاً وجب

اقتترانه بالفاء نحو وان

بمسك يخبر فهو على

كل شئ ، تقدير . إن كنتم

تحبون الله فاتبعوني

واللم علامة الجمع تحبون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل، الله منصوب على التعظيم وجملة الفعل والفاعل والفعول في محل نصب خبر كان فاتبعوني الفاء رابطة لجواب الشرط واتبعوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعل والياء مفعول به وجملة الفعل والفاعل والفعول في محل جزم جواب الشرط ، وقس على هذا المثال بقية أنواع الطلب من التهيى والدعاء ولو بصيغة الخبر والعرض والاستفهام والتضيض والتخيى والترجى . قال الأزهري : ولا نطيل بأشلتها فائدة كي ينال بالثال الواحد ما لا يدركه النبي بألف شاهد (وما تفعلاوا من خير فلن تكفروه) هذا مثال التي فعلها مقرون بناف غير لم ولا ، وإعرابه الواو حرف عطف ما اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ تفعلاوا فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبرها من خير بجار ومجرور متعلق بتفعلاوا فلن الفاء رابطة لجواب الشرط لن حرف نفي ونصب تكفروا فعل مضارع مثير الصيغة منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول به فالفاء في هذه الأمثلة ونحوها واجبة الله كرا لا يجوز تركها إلا في الضرورة أودور كحديث البخارى في اللقطة «فان جاء صاحبها وإلا استمتع بها» وقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشكر بالشر عند الله مثالن .

أراد فالفه يشكرها ثم الفاء متعينة لربط فعلها بالامعية أما فيها فلا تتعين الجملة له بل يجوز الر ربط بها (أو بأذا الفجائية) أى النسوبة إلى النجاة بضم الفاء واللدة وهى ملاقة الشيء بنية ، وإنما اكتفى بالربط بها لأنها تشبه الفاء في كونها لا يبتدأ بها ، لأن الغرض من ذكرها إتمام الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود شيء فلا بد من تقدم ذلك الشيء ، ولأنها لاتقع إلا بعد ما هو معتق بما بعدها فلذا قامت مقامها (نحو - وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) معنى الآية وإن تصبهم : أى كفار مكة وغيرهم سيئة : أى شدة وبلاء بما قدمت أيديهم من الكفر والعصيان إذا هم يقنطون يأسون من الرحمة ، ومن شأن المؤمنين أن يشكروا عند النعمة ويرجوا ربه عند الشدة ولا يئسوا . وإعرابه إن حرف شرط جازم نصب فعل الشرط والماء مفعول به واللم علامة الجمع سيئة فاعل بما بجار ومجرور الباء حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى في محل جر بالباء قدم فعل ماضى والتاء علامة التأنيث أبدى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستتقال لأنه اسم منقوص واللم علامة الجمع وجملة الفعل والفاعل صلة للوصول والعائد محذوف تقديره قدمت إذ فائية وهى حرف على الأصح لاعل لما من الاعراب هم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ يقنطون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

(نسيه) يعتبر في الجملة المقرونة بأذا أن لا تكون إنشائية نحو إن عصى ريد قول له . وأن لا تقتصر بأداة نى نحو إن قام زيد فما بكر قائم ولايان نحو إن قام زيد فإن عمرا قائم فهذه الواضع الثلاثة تعيين فيها الفاء ولا يجوز فيها إذا ، ولم يذكر للصنف الشروط المذكورة استثناء عنها بالثال لأنه جامع لها ، وأقهم قول للصنف : وإذا لم يصلح الجواب الخ أنه إذا صلح أن يجعل الجواب شرطاً لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز ، وبه صرح ابن الحاجب فيها إذا كان المضارع مثبتاً أو منفياً بلا . وقال الرضى : إن كان مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وعلى ما قاله ابن الحاجب

وما تفعلاوا من خير فلن
تكفروه - أو بأذا
الفجائية نحو - وإن
نصبهم سيئة بما قدمت
أيديهم إذا هم يقنطون

جرى (١) (وذكر صاحب الجرومية) بفتح الجيم وتشديد الراء مضمومة نسبة مؤلفها ابن أكرهم كاسبق في أول الكتاب (في الجوازيم كيفما) وهي اسم موضوع لتعميم الأحوال (نحو كيفما فعل أفضل) وإعرابه كيفما اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الحال من فاعل فعل الشرط أى على أى حال فعل أفضل ، ويجوز إعرابه منعولا مطلقا ، ولا يبعد جواز إعرابه مفعولا به مقترنا بفعل ، والتقدير أى فعل فعل أفضل وتعمل فعل الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أفعل جواب الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا (والجزم بها منبج كوفي) وبه قال من البصريين قطرب وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها لازمة لعموم الأحوال فإذا قلت كيفما تصنع أصنع كان معناه على أى حال تصنع أصنع ، وهذا المعنى متعذر لأن رعاية مثل ذلك أمر صعب ، ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفيين باتصالها بها ، والصحيح عند البصريين أنها تقع شرطا ولكنها لا تجزم ، وإنما يجزى بها معنى لا عملا ، قالوا ويجب اتفاق فعلها لفظا ومعنى كمثل الذى ذكره المصنف ونحو كيفما تزرأ ، وأما قوله عز وجل - ينفع كيف يشاء - فجوابه محذوف لدلالة ما قبله أى كيف يشاء ينفع (ولم تقف لما على شامد في كلام العرب) يستدل به على الجزم بها والغالب مجتبها استفهاما عن حال الشيء وصفته ، فإذا قلت كيف زيد أى على أى حال وصفه هو ، وشذ دخول حرف الجر عليه نحو قولهم على كيف ينسج الأحرار أى اللهم والجر ، ويانم في جوابها التنكير كصالح في جواب كيف زيد . قال الحبيصي : ولا يقع مرجعا للضمير ولا مبتدأ ، وإنما يقع خبر مبتدأ في الحال أو في الأصل . فالأول نحو كيف أنت . والثاني نحو كيف كنت وكيف ظننت زيد ، وكيفما كنت كنت كذلك وكيفما ظننته كذلك ، أو حال نحو - ب جئت على أى حال راكبا أم ماشيا ؟ أو مفعولا مطلقا نحو كيف فعل ربك ؟ أى أى فعل فعل ، وهي عند الجمهور ظرف فعلها نصب أبدا وتقديرها على أى حال أو في أى حال ، وعند الأخفش والسيرافي اسم فاعلها رفع مع البتداء نصب مع غيره (وقد يجزم بأذا) الظرفية الدالة على المستقبل لأن فيها معنى الشرط غالبا ولذا اختير بعدها الفعل ، والعامل فيها ما هو جواب لها ، وإنما يجزم بها (في ضرورة الشعر كقوله) :

استغن ما أغناك ربك بالنبي (وإذا نصبك خصاصة فتجمل)

هو من قصيدة لعبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة إسلامي ، والتصيدة المذكورة من بحر الكامل وكلها حكم ووصايا وهي بشعة عشرينا أنشدتها يوصي بها ابنه . اللغة : التي بكسر التين والتصرغني المال ، والخصاصة الحاجة والشدة ، وقوله فتجمل يروي بالجيم أى أظهر الجمال بالتعفف أو كل الجمل أى اتشم اللذائ ، ويروي بإلقاء الهمزة أى تكلف المشقة وأصبر على الشدة . الإعراب استغن فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الباء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ما مصدر به ظرفية تسبب الفعل بعدها مصدرا أغنى فعل ماض والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعيما ، به رب فاعل والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة بالنبي جر ومجرور وعلامة جره كسرة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بالفعل قبله وإذا اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فصل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية نصب فعل الشرط والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به خصاصة فاعل ، وقوله فتجمل الفاء رابطة لجواب الشرط تجمل فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسرة اتفانية الشعر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وجملة الفعل والفعل في محل جزم جواب الشرط . والمعنى أظهر النبي ما أغناك ربك ، وإذا نصبك فاقفة وفقر فأظهر الجمال حتى لا يطلع أحد بما أصابك من الحاجة . والشاهد فيه حيث جزم

وذكر صاحب
الجرومية في الجوازيم
كيفما نحو كيفما فعل
أفعل والجزم بها
مذهب كوفي ولم تقف
لما على شاهد في كلام
العرب وقد يجزم بأذا في
ضرورة الشعر كقوله:
وإذا نصبك خصاصة
فتجمل

(١) هكذا بياض
بالأصل لعل المؤلف
تركه ليضع به موافق
ابن الحاجب ففسى اه
مصححه .

إذا في الشعر تصبى وهو شاذ لأن كلمات الشرط إنما تجزم تضميناً معني إن التي هي موضوعة للشك والابهام وكذا إذا موضوعة للتحقق فهي منافية لأن الشرطية فكيف تعمل عملها . وعبارة التسهيل لأن مالك مع شيء من شرحه للناميضي إذا الوقت المستقبل متضمنة معنى الشرط غالباً لكنها لما يتبين كونه أي حوله نحو إذا طلعت الشمس جئتك أو رجح نحو إذا قدم الحاج أكرمك بخلاف إن فاتها لتسهيل غير الرجح بل المساوي أو المروجح فلذا أي لكون إذا لما يتبين أو رجح لم تجزم لأنها خالفت بذلك أدوات الشرط فلم تجزم إلا في الشعر اهـ .

﴿تحة﴾ أسماء الشرط ما كان منها ظرفاً فحمله نصب على الظرفية بفعل الشرط إلا إذا كان العامل فيها جوابها على قول الأكثر ، وعند المحققين العامل فيها شرطها ، وما أريد به الحديث أي المصدر كهما تكرر زيداً أكرمه بمعنى أي إكرام نصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أبناء وما عداهما إن كان الفعل مسنداً إلى ضميره كن نحو - من يعمل سوءاً يجز به - أو إلى سببه نحو من ضم أخوه فقد أمين فبتداً لا غير وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، وإن كان الفعل واقعاً عليه نحو - من يضل الله فلا هادي له ، ونحو أيما تدعوا - فمفعول به لا غير ، وإن كان واقعاً على ضمير مشتقاً به عنه نحو - مهما تأتينا به من آية - فبتداً على الأرجح أو مفعول به على الاشتغال ويقدر العامل فعلاً بعد اسم الشرط أي مهما تحضرتأتينا به ، ولا يجوز تقديره قبله لأن أداة الشرط لها صدر الكلام ، ولهذا لم يجز تقديم شيء من معمولات الشرط والجزاء عليها .

باب التعت

هذا شروع من المصنف رحمه الله في الكلام على ما يعرب تبعاً لغيره ، وهو خمسة أشياء : التعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبذل ، وعطف النسق هكذا ترتب إذا اجتمعت ، وبدأ منها بالتعت ، ويقال له الوصف والصفة ولا فرق بينهما عند النحاة ، وأما عند غيرهم ففيل التعت ما يمكن زواله عن محله كاللون العارض وعدم العالمية في المخلوق . والصفة ما لا يزول إلا بزوال محله كاللون الخلق والعالمية . قال ابن عثاق والحق أن الوصف أعم عند النحاة لأنه يقال الحال والخبر وصف معنى ، ولا يقال تعت معنى (التعت هو التابع) أي التالي لما قبله فلا يتقدم عليه ، والعامل فيه على الأصح نفس عامل متبوعه . وقيل العامل فيه التبعة استقلالاً وعليه الأخفش ونسبه أبو حيان لسبويه وأكثر المحققين . ثم قوله التابع جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله (المشتق أو المؤول به) فصل مخرج لغير التعت من بقية التوابع ماعداً التابع المشتق للكره به لفظ التبع نحو زيد قائم قائم قائم فانه خارج بقوله (البيان لفظ متبوعه) بخلاف قائم الثاني في المثال للذكور فانه غير مبين لمتبوعه بل مساو له لفظه (والراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه وتضمن معنى فعل وحروفه وهو (اسم الفاعل كضارب) وما في معناه كأمثلة البانئة كضرب (واسم المفعول كضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل (كاعلم) تقول لهذا رجل ضارب وهذا عبد مضروب ورأيت رجلاً حسن الوجه ومررت برجل أعلم منك ، وإعانت بها لأن كلا منها مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المنعوت فخرج من ذلك ما اشتق لزمان أو مكان نحو رمى لزمان الرمي أو مكانه أو آلة نحو مفتاح فانه لا ينعى بها فلا ترد نقضاً على قولهم المشتق (والراد بالمؤول بالمشتق) الجامد الذي يفيد من اللفظ ما يفيد المشتق وتضمن معنى فعل دون حروفه فأشبهه المشتق في أداء معناه فجري مجراه ، وهو إما جار مجراه باطراد فينقاس أو جار مجراه في حال دون حال فلا ينقاس ، فالأول أنواع : الأول (اسم الإشارة) غير

باب التعت

هو التابع للمشتق أو المؤول به للبيان لفظ متبوعه ، والراد بالمشتق اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كاعلم والراد بالمؤول بالمشتق اسم الإشارة

الطرف للسكان وهو ثم وهنا فانه لا يوصف به فلا تقول مررت برجل هنا أو ثم على أنه نعت لرجل
لتعلقه بمحذوف هو الصفة في الحقيقة بل يوصف بغيره مما معناه الحاضر أو الشار إليه ، وذلك (نحو
مررت بزيد هنا) أي الحاضر . وإعرابه مررت فعل وفاعل بزيد جار ومجرور الملاء للتنبيه وذا اسم
إشارة في محل جر نعت لزيد . (و) الثاني (اسم الوصول) الذي معناه اليهود أو الملام بخلاف من
وما وأي وذا فانه لا يوصف بها فلا تقول مررت بزيد من جاءك بل يوصف بالذي ونحوه (نحو مررت
بزيد الذي قام) أي الملام قيامه . وإعرابه مررت فعل وفاعل بزيد جار ومجرور الذي اسم موصول
في محل جر صفة لزيد قام فعل ماض وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو . (و) الثالث (ذو معنى
صاحب) أي يوصف بها (نحو مررت برجل ذي مال) أي صاحب مال . وإعرابه مررت فعل وفاعل
برجل جار ومجرور ذي نعت لرجل والنعت تابع للنعت في إعرابه تبعه في جره وعلامة جره الياء
نباية عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومال مضاف إليه ومنها ذو الطائفة فانه
يوصف بها تقول جامي زيد ذو قام أي الذي قام . (و) الرابع (أسماء النسب) بفتح النون وينعت
بها المعارف نحو مررت بالرجل البمشقي ، والنسكوت (نحو مررت برجل دمشقي) أي منسوب إليها
ونظرت إلى رجل تمار أي منسوب إلى التمر ، وإعرابه مررت فعل وفاعل برجل جار ومجرور دمشقي
نعت والنعت تابع للنعت في إعرابه تبعه في جره وعلامة جره كسر آخره (ومن ذلك) أي المؤول
بالمشتق وهو النوع الخامس (الجملة) فانه ينعت بها بشرط كونها خبرية مشتملة على ضمير ولومعة را
يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه وإلا لكانت أجنبية عنه ، فان وردت بلفظ الإشارة أؤلت
بحذف القول العامل فيها كأنت رجل جعلت فداه جملة الدعاء صفة لرجل على تقدير موقول فيه
جعلت فداه ويمنع اقترانها بالآ أو الواو خلافا للزعمشري (وشرط النعت بها) أي بالجملة وكذا شبهه
الجملة وهو الظرف والمجرور وشرط النعت به (أن يكون نكرة) لأنها في حكم النكرة لتأويلها
بالمفرد النكرة فلا يجوز أن ينعت بها للعرفه ثم إما أن يكون للنعت بها نكرة لفظا ومعنى (نحو
ليوم لا ريب فيه ونحو) (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) وإعرابه اتقوا فعل أمر مبني على حذف
النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل يوما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح
آخره ترجعون فعل مضارع منير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة
رفعه نون النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل فيه جار
ومجرور متعلق بترجعون إلى الله جار ومجرور ونجدة ترجعون في محل نصب نعت ليوما وهي مؤولة
بغير الجملة ، والتقدير اتقوا يوما راجعين فيه إلى الله ، وقد يكون للنعت بها نكرة معني فقط على
الأصح كقوله تعالى - كلل الجار يحمل أسفرا - جملة يحمل أسفرا نعت للحمال لأنه ليس المراد
به حملا بعينه ، فهو وإن كان معرفة لفظا لكنه نكرة من حيث المعنى لجاز أن ينعت بالجملة نظرا
لمعناه . وقيل إن الجملة في مثل هذا تعين للحال ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولقد أمر على اللثم يسبني فأعف ثم أقول لا يعنيني

ويجب أيضا كون منعت الجملة مذكورا مالم يكن مرفوعا وهو بعض اسم متقدم مجرور بمن
أو في كنا ظعن ومنا أقام أي فريق ظعن وفريق أقام. النوع السادس ما يدل على الكمال كأي نحو
زيد رجل أي رجل . والثاني من قسمي المؤول بالمشتق وهو ما لا ينقاس أنواع : الأول منها مذكور
في قول الصنف (وكذلك المصدر) أي ينعت به كثيرا ولكنه مع ذلك مما عاينم إن أردت اللبانة
فلتأويل والا فهو مؤول عند البصريين على حذف مضاف في جامي رجل عدل التقدير جامي رجل

نحو مررت بزيد هنا
واسم للوصول نحو
مررت بزيد الذي قام
وذو بمعنى صاحب نحو
مررت برجل ذي مال
وأسماء النسب نحو
مررت برجل دمشقي
ومن ذلك الجملة وشرط
للنعت بها أن يكون
نكرة نحو - واتقوا
يوما ترجعون فيه إلى
الله - وكذلك المصدر

ذو عدل ، وعند الكوفيين مؤول بالوصف : أى عادل (و) على كل حال (يلزم) فيه أمور (أفراد وتذكيره) لأن الصلح من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث . فأجروه على أمثله ، وكونه غير مبني ، وكونه مصدر ثلاثى كعدل ورضا (تقول) فى الذكر (مررت برجل عدل) أو رضا (و) تقول فى المؤنث مررت (بامرأة عدل) أو رضا (و) تقول فى المثنى مررت (برجلين عدل) أو رضا (و) تقول فى الجمع (مررت برجال عدل) أو رضا ، فتقول فى عدل نعت ، وعلامة جره كسر آخره ، ورضا كذلك نعت وعلامة جره كسرة مقصورة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور . والووع الثانى : العدد ، نحو ثمرت يجب ثمانين قامة : أى عميق ، وبأبل مائة أى كثيرة . والثالث للقدار نحو عندى برقيق أى مكبل به ومن رطل : أى موزون به ويموز إعراب هذا النوع بدلا أو عطف بيان . الرابع ما قام به معنى يزيل المثلة المشتق نحو هذا رجل أسد أى شجاع وهذا ما غسل أى عطمه حلو (والتعنت) حقيقة كان أو سببا (ينبع للتعنت) فى اثنين من خمسة (فترفعه) إن كان مرفوعا (ونصبه) إن كان منصوبا (وخفضه) إن كان مخفوضا وهذا حكم النعت غير الجملة ، وأما هى فهى بمنزلة عن هذا البحث كما قاله العاصم (وفى تعريفه) إن كان معرفة (وتنكيره) إن كان نكرة فلا تمت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة وإن خصصت النكرة على الأصح ، ثم إن كان النعت مقطوعا جازت مخالفتها لنعوتها تعريفيا وتنكيريا كجاء فى رجل كريم أى أذا القوم ، ويحمله قوله تعالى - ويل لكل همة لزة الذى جمع مالا - ومن لم يجعله نعتا متطوعا أعرب الذى بدلا ، ولا يكون النعت أعرف من نعوتة بل مساويا له أو دونه لأن الموصوف هو المقصود بالنسبة والتقصود بالنسبة إنما هو الدلالة على النعت الذى فى الذات فنحو صاحبك فى مررت برجل صاحبك بدلا من الرجل ، أو عطف بيان عليه لا نعت له لأن صاحبك مضاف للضمير فهو أعرف من الرجل الذى بالالف والألام (ثم إن رفع) أى النعت (ضمير النعوت للسترية) أو وقع موقع ما رفعه كاسم الإشارة واسم الوصول وذى معنى صاحب فانها لا تحتمل الضمير ولكنها كانت واقعة موقع ما رفع الضمير جعلت كأنها واقعة ويسمى حيثئذ نعتا حقيقيا لجر يانه على صاحبه حقيقة (تبعه) أى تبع النعت للنعوت (أيضا) فى اثنين من خمسة (فى تذكيره) إن كان للنعوت مذكرا (وتأنينه) إن كان مؤنثا (وفى أفرادها) إن كان مفردا (وتثنيتها) إن كان مثنى (وجمعه) إن كان جمعا فيصير بهند مع مامر مطابقا لنعوتها فى أربعة من عشرة (تقول) فى النعت الجارى على من هو له مع التذكير والأفراد والتعريف حالة الرفع (قام زيد العاقل) وإعرابه قام فعل ماضى زيد فاعل العاقل نعت والنعت ينبع للنعوت فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فيه حالة النصب (رأيت زيدا العاقل) (و) حالة الخفض (مررت بزيد العاقل) وإعرابها ظاهر (و) تقول مع التأنيث والأفراد والتعريف حالة الرفع (جاءت هند العاقلة) وإعرابه جاء فعل ماضى هند فاعل العاقلة نعت والنعت ينبع للنعوت فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فى حالة النصب (رأيت هندا العاقلة) (و) حالة الخفض (مررت بهند العاقلة) وإعرابها ظاهر (و) تقول مع التنكير والأفراد والتذكير فى حالة الرفع (جاء رجل عاقل) فى حالة النصب (رأيت رجلا عاقلا) (و) فى حالة الخفض (مررت برجل عاقل) وإعراب الأمثلة الثلاثة ظاهر (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف فى حالة الرفع (جاء الزيدان العاقلان) فالعاقلان نعت لازم زيدان تابع له فى رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) تقول فى حالة النصب (رأيت الزيدين العاقلين) فالعاقلين

و يلزم أفرادها وتذكيره
تقول مررت برجل
عدل بامرأة عدل
وبرجلين عدل
ومررت برجال عدل
والنعت ينبع للنعوت
فترفعه ونصبه وخفضه
وفى تعريفه وتنكيره
ثم إن رفع ضمير
النعوت المستتر فيه تبعه
أيضاً في تذكيره وتأنينه
وفى أفرادها وتثنيته
وجمعه تقول قام زيد
العاقل ورأيت زيدا
العاقل ومررت بزيد
العاقل وجاءت هند
العاقل ورأيت هندا
العاقل ومررت بهند
العاقل وجاء رجل عاقل
ورأيت رجلا عاقلا
ومررت برجل عاقل
وجاء الزيدان العاقلان
ورأيت الزيدين العاقلين

نعت للزبدن تابع له في نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى (و) في حالة الخفض (مردت بالزبدن العاقلين) فالعاقلين نعت للزبدن تابع له في جره وهو مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى (و) تقول مع التثنية والتذكير والتذكير في حالة الرفع (جاء رجلان عاقلان و) في حالة النصب (رأيت رجلين عاقلين و) في حالة الخفض (مردت رجلين عاقلين) واعرابه كأعراب الذي قبله لأن كلا منهما مثنى (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف في حالة الرفع (جاء الزبدون العاقلون) فالعاقلون نعت للزبدون والتعريف تابع للنعت في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والتون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (و) تقول في حالة النصب (رأيت الزبدن) بكسر اللام (العاقلين) بكسر اللام فالعاقلين نعت للزبدن تابع له في نصبه وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) في حالة الجر (مردت بالزبدن العاقلين) فالعاقلين نعت للزبدن تابع له في جره وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف في حالة الرفع (جاءت الهندان العاقلتان و) في حالة النصب (رأيت الهندين العاقلتين و) في حالة الخفض (مردت الهندين العاقلتين) وإن كان للشيوع منكرا قلت جاءت امرأتان عاقلتان في حالة الرفع وفي حالة النصب رأيت امرأتين عاقلتين وفي حالة الخفض مردت امرأتين عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف في حالة الرفع (جاءت الهندات العاقلات و) في حالة النصب (رأيت الهندات العاقلات و) في حالة الخفض (مردت بالهندات العاقلات) وهذا مثال الجمع للوثن المعروف . ومثال التنكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومردت نساء عاقلات ، وتقول في الجمع للمكسر جاني رجال عقلاء برفع عقلاء بلا تنوين ورأيت رجلا عقلاء بنصب عقلاء لا تنوين ومردت رجال عقلاء بالخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمثانيع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة فالتت في ذلك كله رافع لضمير النعت وتابع لمنوعته في أربعة من عشرة وهذا هو الغالب في النعت الحقيقي والا فقد يتبع منوعته في ثلاثة من ثمانية بأن لزم التأنيث فقط أو التأنيث فقط كالوصف الذي يستوي فيه للمذكر والوثن كهذا رجل مطعام وامرأة مطعام ورجل ربة وامرأة ربة ورجل همزة وامرأة همزة وقد يتبعه في اثنين من خمسة بأن لزم الافراد والتأنيث كهذا رجل عصبة لفلان وامرأة عصبة وهذان رجلان عصبة وامرأتان عصبة وهؤلاء رجال عصبة ونسوة عصبة أو لزم الافراد والتذكير نحو مردت امرأة عدل ورجل عدل وامرأتين عدل ورجلين عدل ونسوة عدل ورجل عدل (وإن رفع النعت الاسم الظاهر) للملابس لضمير يعود على النعت (أو) رفع (الضمير البارز) للنصل العائد إلى غير النعت ، ويسمى هذا النعت بالسببي لجر يانه على غير صاحبه ما بينهما من الملابسة نحو جاءني امرأتان كريم أبوها وجاني غلام امرأة ضاربه هي ، وهذا القسم (لم يعتبر) فيه (حال النعت في) الأحوال الخمسة الأخيرة أي (التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل) يرفع منوعته في اثنين من خمسة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتنكير (وتعطف النعت) أي النعت السببي في أعاد ذلك (حكم الفعل) الذي حل حوله وحل مسأولته في المعنى والعمل إذ معنى قولك جاءتني امرأتان كريم أبوها كرم أبوها يعطى حينئذ حكم الفعل فيجب موافقته لما بعده في التذكير والتأنيث لا موافقته متبوعه فيها ، ويجب إفراده كالفعل ولهذا قال (فإن كان فاعله) أي النعت (مؤثرا أنت) أي النعت نظرا لفاعله (وإن كان للنعت به) أي بذلك النعت (مذكرا) نحو مردت رجل حسنة أمه حسنة نعت لرجل وانما أنت لأن فاعله

ومردت بالزبدن
العاقلين وجاء رجلان
عاقلان ورأيت رجلين
عاقلين ومردت رجلين
عاقلين وجاء الزبدون
العاقلون ورأيت
الزبدن العاقلين
ومردت بالزبدن
العاقلين وجاءت
الهندان العاقلتان
ورأيت الهندين
العاقلتين ومردت
بالهندين العاقلتين
وجاءت الهندات
العاقلات ورأيت
الهندات العاقلات
ومردت بالهندات
العاقلات وإن رفع
النعت الاسم الظاهر
أو الضمير البارز لم يعتبر
حال النعت في التذكير
والتأنيث والافراد
والتثنية والجمع بل
يعطى النعت حكم
الفعل فإن كان فاعله
مؤثرا أنت وإن كان
للنعت به مذكرا

مؤنث وهو أمه (وان كان فاعله مذكراً ذكر) أي التعت (وان كان للتعوت به) أي بذلك التعت (مؤنثاً) نحو مررت بأمرأة قائم أبوها فتأملت لامرأة وانما ذكر لأن فاعله مذكر وهو أبوها (ويستعمل) أي التعت حينئذ (بلفظ الافراد) وجوباً لحلوله محل الفعل (ولا يثنى ولا يجمع) وان كان معونه مثنى أو مجموعاً كما هو اللفظ القصيحة في الفعل ويجوز جعله تابعاً لشعوته في الثنية والجمع على لغة أسكوني البراغيث (تقول) في التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث التعت كما تقول قامت أمه . وإعرابه جاء فعل ماضٍ زيد فاعل القائمة نعت والتعت تابع للتعوت في إعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للمفعول أم فاعله والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وجاءت هند القائمة أبوها) بتذكير التعت كما تقول قام أبوها . وإعرابه جاء فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث هند فاعل القائمة نعت تابع للتعوت في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل أبو فاعل وعلامة رفعه الراء نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والماء في محل جر بالإضافة (وتقول) في التنكير والافراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبأمرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (و) تقول في الثنية والجمع مع التنكير (مررت برجلين قائم أبوها) بفراد التعت كما تقول قام أبوها . وإعرابه مررت فصل وفاعل برجلين جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى قائم نعت والتعت تابع للتعوت في إعرابه تبعه في جره وعلامة جره كسر آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للمفعول أبو فاعل وعلامة رفعه اللولويانية عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والماء في محل جر بالإضافة والليم والألف حرفان دالان على الثنية (و) تقول في الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم أبائهم) كما تقول قام أبائهم فتأملت لرجال وهو اسم فاعل وآباء فاعل وعلامة رفعه ضم آخره والماء في محل جر بالإضافة والليم علامة الجمع (إلا أن سيبويه) استثنى من كونه كالفعل في الافراد مسألة واحدة فانه (قال فيها إذا كان الاسم للرفع بالثمت جمعا كالتال الأخير فالأحسن) أي الأرجح كما عير به ابن هشام (في التعت) حينئذ (أن يجمع جمع تكسير، فيقال مررت برجال قيام أبائهم) بخفض قيام نعت لرجال وهو جمع تكسير لقائم وأبائهم فاعل بقائم (ومررت برجل قعود غلمانه) بخفض قعود نعت لرجل وهو جمع قاعيد، وغلمانه فاعل بقعود (فهو) أي جمع التكسير (أنصح من) قولك مررت برجال (قائم أبائهم) بالافراد (و) مررت برجل (قاعد غلمانه بالافراد) للتعت وان كان ذلك هو القياس في الفعل، إذ لو قيل فيه جادني رجل قعدوا غلمانه لم يجز ذلك إلا على لغة أسكوني البراغيث وهي ضعيفة (والافراد) أي في المجموع جمع تكسير (كما تقدم أنصح من جمع) التعت جمع (التصحیح) ثم مثل بلع التصحيح بقوله (نحو مررت برجال قائمين أبائهم ورجل قاعدين غلمانه) فذلك ضعيف لا فصيح لأنه يشبه يقومون أبائهم ويقعدون غلمانه، وهو ضعيف لاختصاصه بلفظة طي* (هذه أمثلة التعت الراجع للاسم الظاهر) للتصل بضمير التعوت ويسمى بالتعت السببي (ومثال التعت الراجع للضمير البارز) التأمل إلى غير التعوت (قولك جادني غلام امرأة ضار به هي) وإعرابه جاء فعل ماضٍ والتون والوقاية وآباء ضمير متصل في محل نصب مفعول به غلام فاعل وهو مضاف وامرأة مضاف إليه ضار به نعت لتمام والتعت يتبع للتعوت في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وضار به اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للمفعول وهو مضاف ومفعوله وهو الماء في محل جر بالإضافة وهي ضمير منفصل في محل رفع فاعل كما

وان كان فاعله مذكراً ذكر وان كان للتعوت به مؤنثاً، ويستعمل بلفظ الافراد ولا يثنى ولا يجمع تقول جاء زيد القائمة أمه وجاءت هند القائمة أبوها وتقول مررت برجل قائمة أمه وبأمرأة قائم أبوها ومررت برجلين قائم أبوها ومررت برجال قائم أبائهم إلا أن سيبويه قال فيها إذا كان الاسم للرفع بالثمت جمعا كالتال الأخير فالأحسن في التعت أن يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام أبائهم ومررت برجل قعود غلمانه فهو أنصح من قائم أبائهم قاعد غلمانه بالافراد، والافراد كما تقدم أنصح من جمع التصحيح نحو مررت برجل قائمين أبائهم ورجل قاعدين غلمانه هذه أمثلة التعت الراجع للاسم الظاهر. ومثال التعت الراجع للضمير البارز قولك جادني غلام امرأة ضار به هي

تقول ضربه هي (وجاءني أمة رجل ضاربها هو) فهو تاعل ضاربها كاقول ضاربها هو (وجاءني غلام رجل ضارب به هم) فهم فاعل ضارب وأفرد كأي فرد الفاعل في نحو ضربه هم (و) التعت (فأئذته) حقيقيا كان أو سببيا (تخصيص للنعتون إن كان نكرة نحو مررت برجل صالح) فصالح نعت لرجل محض له أي رافع عنه احتمال الشك (وتوضيحه) أي توضيح النعتون (إن كان معرفة نحو جاء زيد العالم) فالعالم نعت موضح لزيد أي محرج له من الإبهام ومظهر للراد به فإذا كان هناك زيدان أو زبود فالهم بوصف بالوصف المذكور التيسير ولم يخبر بالتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرة على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة فإذا قلت جاءني رجل تناول كل ذكر بالغ من بني آدم بطريق الوضع فإذا قلت صالح أخرج من ليس بصالح فالتعت أخرج ما تناوله معنى للنعتون والتوضيح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان الجمل فإذا قلت جاء زيد تناول لفظ زيد لسلك من نسي بهذا الاسم وتناوله لذلك من حيث اللفظ لامن حيث الوضع ، فإذا قلت العالم مثلا أخرج من ليس عالما فالتعت أخرج ما تناوله لفظ للنعتون كما هو ظاهر .

تنبيه الأشبه أن يكون وصف للمعرفة بلام العهد الذي نحو قول الشاعر :

ولقد أمر على التميم يسبي * للتخصيص دون التوضيح قاله عصام الدين في شرح الكافية (وقد يكون) أي التعت لغير التخصيص والتوضيح بل (لمجرد اللبس) أي مدح للنعتون أي التناء عليه ببيان صفة كماله وذلك في إذا تعين للنعتون عند المخاطب بدون التعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) فالرحمن والرحيم نعمتان للجلالة لترض الله تعالى ، ومثل ذلك جميع صفات الباري جل وعلا نحو الحمد لله رب العالمين (أو لمجرد التسم) للنعتون ، وهذا أيضا إذا استغنى للنعتون في تعيينه عن التعت (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فالرحيم الحفص نعت للشيطان بمعنى الرجوم أي الطرد عن رحمة الله تعالى ووصف الشيطان بذلك ليس لترض التخصيص والتوضيح بل لمجرد التسم (أو الترحم) على النعتون (نحو اللهم ارحم عبدك للسكين) وإعرابه الله منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ارحم فعل دعاء مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت عبد مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره والكاف في محل جر بالإضافة السكين نعت لعبد وليس الفرض عادة من الوصف بذلك مدحه ولا ذمه بل استعطاف السامع عليه (أو لتأكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من النعتون (نحو تلك عشرة كاملة) فإن كلمة نعت لعشرة ، ومعنى التعت مفهوم من لفظ عشرة لاشتراكه عليه ضمنا وفائدة ذكر التعت تأكيد ذلك المعنى . قال بعضهم ، وقد يكون التعت للتعميم نحو : يحشر الله عباده الأولين والآخرين ، أو للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي ، أو الإبهام نحو تصدق صدقة قليلة أو كثيرة ، أو إعلام المخاطب بأن التسكيم غامض بحال للنعتون كأن يقال أرايت فتيتها ، فيقال رأيت فتية بذكر العالم العامل ، أو للتفسير وتوسى الصفة بالكشفة وهي التي يراد بها الكشف عن الماهية كقولنا الله قديم لا ابتداء له والجسم الطويل العريض العميق حادث قطعا والفرق بين التعت والكشف والتعت للؤكد أن الأول مفسر والثاني مقرر والفرق بين التفسير والتقريرين ، وقيل الفرق بينهما أن التعت للؤكد بعض مفهوم للنعتون والكشف يبين تمام ماهية للنعتون . واعلم أن الأصل في التعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص وكونه لغيرها إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له على أنه قد يكون موضحا أو محضضا وفيه مدح أودم أو غير ذلك من المعاني السابقة (وإذا كان للنعتون معلوما) أي للسامع

وجاءني أمة رجل
ضاربها هو وجاءني
غلام رجل ضارب به هم
فأئذته تخصيص
النعتون إن كان
نكرة نحو مررت
برجل صالح وتوضيحه
إن كان معرفة نحو
جاء زيد العالم وقد
يكون لمجرد اللبس
نحو بسم الله الرحمن
الرحيم أو لمجرد التسم
نحو أعوذ بالله من
الشيطان الرجيم أو
الترحم نحو اللهم ارحم
عبدك السكين أو
للتأكيد نحو تلك
عشرة كاملة وإذا
كان للنعتون معلوما

(بدون التثنية) حقيقة نحو بسم الله الرحمن الرحيم أودعاء بأن تزل المجهول منزلة للمعلوم فمررت بزيد
 التاجر إذا ادعيت تعيين زيد بدون الصفة (جاز في التثنية الاتباع) لما قبله في إعرابه وهو الأصل
 (والقطع) عنه لعدم احتياجه للتثنية وعمل جواز الأمرين إذا لم يكن التثنية مؤكداً نحو رمية
 واحدة أو ملتزماً نحو نظرت إلى الشعرى العجوز وإلى السباكة الأعزل أو جارياً على اسم الإشارة نحو
 مررت بهذا العالم فإن كان المنعوت غير معلوم بدون التثنية لم يجز القطع لأن المنعوت حينئذ عتاج
 إلى التثنية لتعيينه وتمييزه له ولا قطع مع الحاجة (ومعنى للقطع أن يرفع التثنية على أنه خبر مبتدأ
 محذوف) أي إن كان للمنعوت مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً (وينصب) أي التثنية إن كان
 للمنعوت مرفوعاً أو مجروراً ويكون نصبه مفعولاً (يفعل محذوف) مناسب كما يعمل عما تقرر فيقطع
 من الجبر إلى النصب أو الرفع ومن النصب أو الرفع ومن النصب إلى الرفع فقط فيصير في
 نعت كل من للرفع والمجرور ثلاثة أوجه، وفي نعت للنصب وجهان فقط لأن ابن عسقاء قال
 إنه يجوز قطع للنصب إلى النصب فيما يظهر إذ لا مانع منه (نحو الحمد لله الحميد) أما الحمد لله
 وهو الأصل، ومعنى الحميد في صفاته المأمود (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ فالحميد خبره
 (والنصب) على المفعولية (بتقدير) فعل محذوف مناسب للقيام كاعنى وأريد في التوضيح وأخص
 في التخصيص وأمدح في اللدح وأذم في الترحم، فلذا قال للصف في تقدير الفعل
 العامل في الحميد (أمدح) لأن الحميد لم يمتدح به للتخصيص ولا للتوضيح، وهذا كله عند قصد
 معنى منها خصوصاً للتخصيص عليه وإلا فالقدر في كلها عموماً حال النصب هو أعنى نحو الحمد
 لله أهل الحمد رضا ونسبا، والجملة للقطوعة لاجل لها من الإعراب بل هي مستأنفة استئنافاً بيانياً
 لأنها في تقدير جواب سؤال بل هي مجرد لللدح، وقد ذكر الحق الرضى أنه لا يجوز اظهار المقدر
 إلا في نعت التخصيص والتوضيح، وقال ابن هشام: في أوضح المسالك، وإذا كان التثنية
 للقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وبعب حذف للبند والفعل، وإن كان التثنية للقطوع لتسريح
 ذلك جاز ذكره نحو مررت بزيد التاجر: أي هو التاجر ثم لا فرق في جواز القطع بين اتحاد التثنية
 وتعدد فالمتعدد قد سبق مثاله (وإذا تكررت التثنية) أي تعددت (الواحد) فإن كان للمنعوت
 معالوماً (ولو ادعاء) (بدونها) بأن استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها) (و) جاز
 (اتباع البعض) منها (وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم البعض) من التثنية على التثنية
 للقطوع ومتبع بضم الليم وسكون التاء وفتح الباء، وإنما اشترط تقديم البعض لأن الاتباع بعد
 القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين التثنية والمنعوت بجملة أجنبية، ولما فيه من الرجوع إلى
 الشيء بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من التصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ في المعنى، ولذا قال
 غير واحد قطع التثنية في مقام اللدح والدم أقوى من إعرابها، وقال الفارسي: إذا تكررت
 صفات في معرض لللدح والدم، فأحسن أن يتألف في إعرابها لأن المقام يقتضى الانطباق، فإذا
 خولفت في الإعراب كان المقصود أكل، لأن المعاني عند الاختلاف تنوع وتشتت، وعند الاتحاد
 تكون نوعاً واحداً (وإن لم يعرف) مساه (إلا مجموعها) أي جميعها (بأن احتاج إليها) كلها
 في تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) لتتربطها منزلة الشيء الواحد نحو مررت بزيد التاجر
 الفقيه المكاتب إذا كان زيد للوصف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم

بدون التثنية جاز في
 التثنية الاتباع والقطع
 ومعنى للقطع أن يرفع
 التثنية على أنه خبر
 مبتدأ محذوف
 وينصب بفعل
 محذوف نحو الحمد لله
 الحميد أجاز فيه
 سيبويه الجبر على
 الاتباع والرفع بتقدير
 هو والنصب بتقدير
 أمدح وإذا تكررت
 التثنية لواحد فإن
 كان المنعوت معالوماً
 بدونها جاز اتباعها
 كلها وقطعها كلها
 واتباع البعض وقطع
 البعض بشرط تقديم
 البعض وإن لم يعرف
 إلا مجموعها بأن
 احتاج إليها وجب
 اتباعها كلها

كل واحد منهم زيد وأحدم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنوع الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وإن تعين بعضها) بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيها عدا ذلك البعض) الذي تعين به للنوع (الأوجه الثلاثة) الاتباع والقطع إلى الرغ أو النصب وقطع بعض واتباع بعض بشرط تقدم المتبع ، وأما البعض الذي تعين به النوع فيتعين فيه الاتباع ، ثم إن كان للنوع نكرة وجب في نكته الأول الاتباع لأجل التخصص وجاز فيها عدا القطع وإن لم يتعين بدونه ، لأن المقصود من التبع بما التخصص ، وقد حصل بتبعية الأول .

﴿ تنبيه ﴾ هذا الحكم الذي ذكره المصنف هو حكم ما إذا تعددت النوع وكانت لواحد ، فإن تعددت لنوع واحد فإن كان للنوع مثنى أو جموعا واتحد معنى التبع ولفظه استغنى بالتثنية والجمع عن تفرقه بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجل فاضل وإن اختلف معنى التبع ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالمنطلق والذاهب وجب التفرق بالعطف بالواو كقولك مررت برجل شاعر وكاتب وفقيه وإن تعددت النوع مع تفرق النوع ، فإن كان العامل فيها واحدا فإن اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل ومجروح جالس وإن اختلف عمل العامل في النوع نحو ضرب زيد ومررت بعمرو الطريقتين فالقطع وإن كان العامل متعددا واتحد لفظ التبع فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع نحو ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان ، وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان وجاء زيد وآتى عمرو الطريقتين وهذا زيد وذلك عمرو العاقلان وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أو اختلف العمل فقط كهذا مؤلم زيد والبحر وموسع عمرا بالنصب للشاعران وجب القطع ، لأن الاتباع يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العامل في النوع هو العامل في التبع وهو الصحيح .

﴿ تنبيه ﴾ يجوز عطف بعض النوع على بعض بجميع حروف العطف إلا بأم وحتى ، وإذا اجتمعت النوع متنوعة فالأحسن الاتيان بالفرق الحقيقي حقيقة فجازا فالنسبي فالطرف فالجور فالجمله الاسمية فالجمله الفعلية كهذا رجل عاقل فاضل الأب كريم أخوه عندي من قريش أبوه فاضل يقوم الليل ، وفي التنزيل - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم لسانه - .

باب العطف

هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحاً نوعان (عطف بيان) بغير حرف (وعطف نسق) وهو ما كان يعرف (نعطف البيان) أي للعطوف للبيان ، وقيل ليس العطف هنا بمعنى العطوف لأنه حقيقة في التابع المخصوص كالنعت والتوكيد فلا حاجة إلى تأويله وسمي هذا العطف بيانا لأنه تكرر للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه بخلاف النعت والتوكيد والبديل والكوفون يسمونه الترجمة ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول والصحيح أن عامله عامل متبوعه (هو التابع) لما قبله وهذا جنس يشمل التوابيع وقوله (للشبه للنعت) فصل أخرج به النعت فإن شبيه الشيء غيره وأخرج بما بعده بقية التوابيع لكونها غير موضحة ولا مختصة (في توضيح متبوعه إن كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه

وإن تعين بعضها
جاز فيها عدا ذلك
البعض الأوجه
الثلاثة .

﴿ باب العطف ﴾
والعطف نوعان عطف
بيان وعطف نسق
فعطف البيان هو التابع
الشبه للنعت في توضيح
متبوعه إن كان معرفة

بحسب معنى فيه وعطف البيان بوضوح متبوعه بحسب الدات ، وبهذا يعلم إن النعت يدل على معنى في متبوعه كالمدح أو القم أو غير ذلك مما سبق ، وعطف البيان لا يدل على معنى في متبوعه (نحو) قول الشاعر :

(أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسها من نقب ولا دبر

هذا بيت من مشطور الرجز قال ابن يعيش قاله رؤية وهذا خطأ لأن وفاة رؤية سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولا عده أحد من التابعين ، وإنما قاله أعرابي . قال الرضى وغيره : وقصة هذا الشعر أن قاله أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال إن أهلى بعيد وإنى على ناقة عجماء فقباه واستحمله فقلته كاذبا فقال كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك ، فانطلق فحمل بيهره ، ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بيهره :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فأغفر له اللهم إن كان جر

وعمر رضى الله عنه مقبل من أعلى الوادى ، فجعل يقول إذا قال فأغفر له اللهم إن كان جر اللهم صدق حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال ضع عن راحتك ، فوضع فإذا هي نقباء عجماء ، فحمله على بيهر وزوده وحكاه . وقال عطيل في شرح المفصل : روى أن أعرابيا احتكم إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في ناقة اشتراها وأراد ردّها ، فادّعى أن بها نقبا ، فعرضها على عمر وكان أعرف بذلك ، فقال له يا أبا العرب ما بها نقبة ، فراجع ، فقال بالله ما بها من نقب فأنصرف الأعرابي وهو يقول وذكر الأبيات ، قال فسمعه عمر ، فقال اللهم اغفر لعمر اه . اللّمة : أقسم أى حلف وأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والنقب من نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وتحتها فى المضارع إذا رق خفه والنقب يفتحان مصدره . قال الأزهرى والدبر بفتحين أيضا مصدر دبر بكسر الباء إذا حصلت له جراحة ، ودبر البعير إذا خفي فكأنه تفسير للنقب ، وبجر إذا خفي فى بيته ، وهو بمعنى قول بعضهم كذب ومال عن الصدق ، وأمير المؤمنين رضى الله عنه لم يكذب ، لأنه إنما حلف على غلبة ظنه ومن حلف كذلك لا يكون كاذبا ولا يفتح حاشا إذا أخطأ ظنه ، وقول أمير المؤمنين صدق من باب هضم النفس ، ولأن حسنات الأبرار سيئات المقربين .

الأعراب أقسم فعل ماض بالله جار ومجرور الباء حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به وعلامة جرة كسر الهاء تأديا أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نياية عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وحفص مضاف إليه عمر بالرفع عطف بيان لأبو حفص ما نافية مس فعل ماض والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به من زائدة ونقب فاعل وعلامة رفعه ضمة مقفلة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ولادبر الواو حرف عطف لاتافية ودبر معطوف على نقب ويجوز أن تقدّر مرغوبا عطفا على عمل نقب ومجرورا عطفا على لفظه لأنه نكرة فيجوز دخول من الزائدة عليها بخلاف ما لو كان للعطوف على مدخول من الزائدة معرفة ، فانه يتعين عطفه على المحل كما صرحوا به وقوله فأغفر الفاء ضيغة اشغرف فعل أمر وأديا مع البارى عز وجل يقال فيه فعل دعاء معنى عفى السكون وفاعله مستتر فيه وجو با تقديره أنت له جار ومجرور اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوّض عنه الهم إن حرف شرط جازم كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر فى محل حزم فعل الشرط واسمها مستتر فيها جواز تقديره هو جر فعل ماض وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله ، والتقدير إن كان جر فأغفر له اللهم . والمعنى ظاهر من قصة الشعر المذكور . والشاهد فيه

نحو :
أقسم بالله أبو حفص
عمر

أن متبوعه وقع معرفة فوق موضعه ووقع عطف البيان موضعا هو الأغلب ، وإلا فقد يكون للحد كجمل الزعشري البيت الحرام في قوله تعالى - جل الله الكعبة البيت الحرام - بيتا للكعبة على جهة للدسح . قال أبو حيان وليس كاذر لأنهم شرطوا في عطف البيان الجود والجند ليس فيه إشعار بمنح إنما يشعر بمنح المشتق إلا أن قال إنه لما وصف عطف البيان بقوله الحرام اقتضى المجموع للدسح فيمكن ذلك اهـ . وقال اللؤلؤ عصام: القول بحجى عطف البيان للتح رأى أهل اللعاني دون النجوين اهـ (و) في (تخصيصه) أى تخصيص للتبوع (إن كان نكرة) بناء على جواز مجيئه في التكرات وهو الأصح ، ومن ثم اختاره الزعشري وابن مالك وصحبه ابن هشام ومنع ذلك جمهور البصريين ، وتأولوا ما جاء من ذلك على أنه يدل (نحو هذا خاتم حديد بالرفع) أى الحديد على أنه عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه . قال الفاكهي قائما قال بالرفع لأنه يجوز فيه النصب والجرا أيضا كما تقدم اهـ أما النصب فعلى التمييز ، وأما الجر فعلى الإضافة (ويارق) أى عطف البيان (الثنت) في كونه أى عطف البيان (جاء غير مؤول بمشتق والثنت مشتق) نحو جادى زيد الفاضل (أو مؤول بمشتق) نحو صمرت يزيد القرشي أو التحار أى النسب إلى قريش أو إلى بيع القريش لأن للثنى يدل على معنى منسوب إلى غيره والجاء دلالة له على ذلك بالوضع ويختلف الثنت أيضا بأنه قد يكون أعرف من متبوعه بل أوجهه ابن عصفور تبعاً لظاهر كلام الزعشري والجرجاني ، والصحيح أن شرطه كونه أجلى عند المخاطب وإن لم يكن أعرف منه (ويوافق) أى عطف البيان (متبوعه) كالثنت الحقيقي (أو أربعة من عشرة) والظاهر جواز القطع فيه كما يجوز في الثنت والبدل (في واحد من أوجه الأعراب الثلاثة) الرفع والنصب والخفض . وأما قول ذى الرمة في رجزه :

إلى وأسطار سطرن سطرا لقاتل يا نصر نصر نصرا

فنصر الثانى عطف بيان على الأول على القول والثالث عطف بيان على الأول أيضا على الحمل لأن النادى المبني على المضم عمله النصب (وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتشكيك وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذا المعنى هو الذى مررت في الثنت وليس في كلام المصنف ما يشعر بأن عطف البيان لا يكون بلفظ متبوعه . وفي الخن ذهب ابن الطراوة إلى أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم أن الشيء لا يبين نفسه وفيه نظر لأن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما اتصل بالأول انجبه كون الثانى بيتا لما فيه من زيادة البيان اهـ . وقال ابن عثما الأصح أنه لا يكون بلفظ متبوعه إلا إذا اشتمل على زيادة بيان اهـ (ويصح في عطف البيان أن يعرب) عطف بيان وأن يعرب (بدل كل) من كل نظرا لكونه مقصودا بالاسناد إليه ، وجى بالأول لوطئة له بمالئة في الاسناد (في الغالب) أى في غالب استعمالهم بجواز إعراب عطف البيان بدلا ، وخرج بالنائب حاثان : الأولى ما إذا وجب ذكره نحو قولك هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان زيد ، ولا يصح إعرابه بدلا منه لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير من جهة أخرى فيخلو البدل من رابط إذ لو قيل قام أخوها خلت جهة الخبر من رابط . والثانية أن ينتفع إحلاله محل الأول نحو يازيد الحرب فألحظ عطف بيان لبدل إذ لا محل على الأول لاستلزامه اجتماع ال وحرف البدل . وهو ممتنع إذ لا يقال يا الحرب ، وما ذكرناه من استثناء هاتين الحالتين هو الذى عليه عامة النحاة المتأخرين وقال ابن عثما والحق جواز إعرابه بدلا مطلقا في هذا وغيره حتى على رأى الجمهور القائلين بأن عامل البدل مقتر من جنس عامل البدل منه لأنهم يتفرون في التوابع ما لا يتفرون في غيرها ثم يمتنع البيان إذا دخلت عليه أى التسمية نحو هذا عسجد أى ذهب ، فيمتنع البدل وينتفع عطف

وتخصيصه إن كان نكرة نحو هذا خاتم حديد بالرفع ويارق الثنت في كونه جملة غير مؤول بمشتق والثنت مشتق أو مؤول بمشتق ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة في واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتشكيك من التوابع والتشكيك وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل في الغالب

البيان في حالتين الأولى إذا كان الأول أوضح من الثاني نحو قرأ قالون عيسى فعبى بدل اعطف
 بيان لأن البيان لا يكون دون مبنية في الايضاح بل مثله أو أوضح منه ، قاله الفاكهي وابن هشام
 في الشذور وشرحه ، وخالف ذلك في التوضيح فقال اشتراط كون البيان أوضح من متبوعه عطف
 لقول سيبويه وهو صريح في جواز كون عطف البيان دون متبوعه في الوضوح ويؤخذ منه جواز
 كونه مساويا لمتبوعه وكونه أوضح يوافقه قول ابن مالك في شرح التسهيل الصحيح جواز الثلاثة
 لأنه بمنزلة التثنية وهو يكون في الاختصاص فافقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك انتهى ،
 والراجع ما قاله الفاكهي لأن قصد من عطف البيان الايضاح والبيان ، والحالة الثانية إذا كان
 التابع أعرف من للتبوع نحو قوله تعالى - فيه آيات بينات مقام إبراهيم - فيمتنع كون مقام
 إبراهيم عطف بيان على آيات وتعين إعرابه بدلا منه لأن التكرار لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث
 لا يبين بالعدد والمذكر إجماعا ، وقول الزحشرى إن مقام إبراهيم عطف بيان مخالف لاجماع
 البصريين والكوفيين فلا ينعى به ، قال أبو حيان ، ويخالف عطف البيان بالبدل أيضا في غير هاتين
 الحالتين ، منها أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل نحو قوله تعالى - ما يملك الإمجاد
 قيل للرسول من قبله إن ربك لست مغفّر - إلى آخر الآية وهو أصح الأقوال في قولهم عرفت
 زيذا أبوهم هو . ومنها أن لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو قوله تعالى - اتبعوا الرسلين
 اتبعوا من لا يسألكم اجرا - ونحو - أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبثين - ومنها أنه
 لا يكون فضلا ولا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى - ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له
 العذاب - ومنها أنه لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأن الجراميد نظير التثنية في المشتقات ووم
 الزحشرى لجملة - أن اعبدوا الله ربي وربكم - بيانا للمضمر في أمرتي به . وأما البدل
 فيكون تابعا لمضمر بالاتفاق نحو قوله تعالى - وتوبه ما يقول - وقوله تعالى - وما أنسانيه
 إلا الشيطان أن أذكره (وأما عطف النسق) أي العطف بالحرف عطف نسق بفتح السين
 والنسق مبداء على نظام واحد ، يقال هذا على نسق هذا : أي على نظمه نسقي التابع للذكر نسقا
 لأن ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في إعرابه قال الفاكهي والتميز بعطف النسق هو
 اصطلاح الكوفيين وهو للتداول وسبويه بالحاجبه يسمونه باب التكرار لأن هذه الحروف تفيد
 تشرية ما بعدها لما قبلها في الإعراب (في التابع) هذا جنس يتناول جميع التتابع وما بعده
 مخرج لما عده (الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) والمراد
 بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثاني للأول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة العطفية على مثلها
 ولا الجملة للمقرونة بتم التوكيد بها جملة أخرى نحو - كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون - لأن التبعية
 فيها حاصلية بغير الحرف فطالاق العطف عليها مجاز فنحو جاء زيد العالم والعامل باق على ما كان
 عليه من الوصفية وإنما حسن دخول العاطف بنوع من التشبيه بالمطوف لما بينهما من التشابه
 وتقييد الحروف بالعشرة لانحراج ما عداها مما قيل أنه من حروف العطف نحو أي التفسيرية
 من نحو قولك حررت بضمير أي أسد فإن أسدا تابع للضمير بتوسط حرف التفسير وهو : أي
 وليس هو من حروف العطف فليس هو عطف نسق وإنما هو عطف بيان بالأجل على الأخي ،
 وذهب الكوفيون إلى أن أي حرف عاطف وهو خلاف ما عليه الأكثر ، وما ذكرته يعلم أن
 حقيقة عطف النسق تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط بينهما تلك الحروف العشرة وعامله
 عامل متبوعه بواسطة الحروف ، فإذا قلت جاء زيد وعمر فعمرو قصد لنسبة الجيء إليه كما قصد

وأما عطف النسق فهو
 التابع الذي يتوسط
 بينه وبين متبوعه
 حرف من هذه
 الحروف العشرة

نسبته إلى زيد والعامل فيه هو العامل في زيد وهو جاء (وهي الواو والفاء وثم وحتى) في بعض المواضع (وأم وأو وإما) بكسر المعجمة في رأى ضعيف (وبل ولاولكن) على الأصح خلافاً ليونس ووافقه ابن مالك في التسهيل وعبارته وليس منها لكن وقافاً ليونس . ثم اعلم أن هذه الحروف قسمان لأنها إما أن تقتضي التشريك في الأعراب والمعنى أو في الأعراب فقط (فالسبعة الأولى) وهي الواو وإما وما بينهما (تقتضي التشريك) بين التابع والمتبوع في اللفظ وهو الذي عبر عنه الصنف بقوله (في الأعراب) لأن ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الأعراب من رفع وغيره (وللمعنى) لأن ما قبلها إن كان مثبتاً فما بعدها كذلك وإن كان منفيًا فما بعدها كذلك (والثلاثة الباقية) وهي بل ولاولكن (تقتضي تشريك الأعراب) فيكون للعطوف بها مشاركة للعطوف عليه في اللفظ فقط : أي دون المعنى وكذا أم وأو إن اقتضيا إضراباً بأن كان المعنى بل فانها يشتركان في اللفظ دون المعنى (فإن عطفت بها على مرفوع) لفظاً أو تقديرًا من اسم وفعل (رفعت) ذلك للعطوف لفظاً أو تقديرًا (أو على منصوب) لفظاً أو تقديرًا (نصبت) ذلك للعطوف لفظاً أو تقديرًا (أو على) مضارع (محذوم) (محذوف) نفعاً أو تقديرًا (خففت) ذلك للعطوف لفظاً أو تقديرًا (أو على) مضارع (محذوم) بالسكون أو بالحذف (جزمت) ذلك للعطوف كذلك عطفت النسق يتبع في جميع وجوه الأعراب لأنه يدخل الأسماء والأفعال والحلقة وشبهها بخلاف التمتع وما شابهه فإنه لا يدخل فيه الجزم لاختصاصه بالأسماء فيعطى الاسم على الاسم والفعل على الفعل والاسم على الفعل وعكسه ، قاله ابن عتقاء وشرط عطف الفعل على مثله اتحاد زمانهما في الاستقبال والمعنى سواء اتحد نوعهما في الفعلية أو اختلف كان أثبتك تسكرمني أزرُك وأكرمتك ، وشرط عطف الاسم على الفعل وعكسه كون الاسم في معنى الفعل كاسم الماعل واسم للمفعول والصفة الشبهة نحو - فالتعيرات صبحا فائرن - أي اللاتي أغرن فائرن - يخرجن الحلي من البيت ويخرجن البيت من الحلي - .

(تنبيه) العطف على أقسام : الأول العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد إلا رفيع زيد على محل امرأة لأن من الزائدة لا تدخل للعارف على الصحيح . ثم إن ارتفع المتعاطفان والعامل فعل أم كاذب أنت وربك أو مضارع لمشكك كلاتخلفه نحن ولا أنت أو مخاطب كنتقوم أنت وأخوك أو مؤثرت والمعطوف مذكر نحو قوله تعالى - لا تضار المرأة بربابها ولا مولود له بربله - أو بالعكس نحو لا يتم زيد وأمه لم يشترط فيه ذلك كالأمثلة المذكورة . الثاني العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور ذلك المحل في النصيح فيمتنع مررت بزيد وأباك ، ووجود الطالب لذلك المحل فيمتنع إن هذا وأبوه قائمان خلافاً للأشخص لأن الطالب كرفع أبوه هو الابتداء الذي هو عبارة عن التجرد والتجرد قد زال بدخول إن ولهذا كان الصحيح في نحو إن زيداً قائم وأبوه رفع أبوه بالابتداء حذف خبره أو بالعطف على الضمير المستتر في خبر إن لا بالعطف على محل اسم إن ولا على محلها مع اسمها خلافاً لمن زعمه ، والأصح جواز هذا : أعني عطف المرفوع على المنصوب بعد استكمال الخبر في أن للمتوعدة ولكن ، وأجازته الفراء في ليت ولعل وكان بعد استكمال الخبر قبله . قال ابن عتقاء : والحق جواز بعد استكمال في كذا وقد يمنع العطف على اللفظ والمحل كما زيد قائماً لكن أو بل قاعد برفع قاعد على إضراب مبتدأ ويمتنع عطفه على لفظ قائماً لأن ما لا تعمل في الثبوت وعلى محله لأن فيه اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ . الثالث العطف على التوهم ويسمى العطف على المعنى وشرطه صحة دخول ذلك العامل للتوهم على المتعاطفين وشرط حسنة كثرة دخوله : أي ذلك العامل للتوهم هناك نحو ليس

وهي الواو والفاء وثم وحتى وأو وإما وبل ولاولكن فالسبعة الأولى تقتضي التشريك في الأعراب والمعنى والثلاثة الباقية تقتضي تشريك الأعراب فإن عطفت بها على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت أو على محذوف خففت أو على محذوم جزمت

زيد قائماً ولا قاعد بحر قاعد بالعطف على قائم لتوهم أنه قال ليس زيد قائم بزيادة الباء لكثرة زيادتها في خبر ليس ، ونحو قوله تعالى - لولا آخرتي إلى أجل قريب فأصدق وأكن من العالين - أكن عطف على أصدق وهو وإن كان منصوباً لكن معنى لولا آخرتي فأصدق ومعنى إن آخرتي أصدق بحذف الفاء والجزم واحد فتقول في إعرابه الواو حرف عطف أكن معطوف على فأصدق لأنه في معنى إن آخرتي أصدق وأكن (نحو - صدق الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم في حالة الرفع . وإعرابه صدق فعل ماض الله فاعل ورسوله الواو حرف عطف رسول معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع للمعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه والماء في محل جر بالإضافة (ومن يطع الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم حالة النصب . وإعرابه من اسم شرط جازم يطع فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ورسوله الواو حرف عطف ، ورسوله معطوف على لفظ الجلالة والماء في محل جر بالإضافة ، ومواب الشرط جملة - فقد فاز فوزاً عظيماً - (آمنوا بالله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم في حالة الخفض . وإعرابه آمنوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعل بالله جار ومجرور والواو حرف عطف رسول معطوف على ما قبله تابع له في جره والماء في محل جر بالإضافة ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو - تؤمنون بالله ورسوله وتحاهدون - وفي النصب - لنحي به بلدة ميتاً ونسقيه - (و) في الجزم (نحو - وإن تؤمنوا وتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) وإعرابه إن حرف شرط جازم يجوز مجزئ الفعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه تؤمنوا فعل الشرط مجزئ بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل والواو حرف عطف تتقوا معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع للمعطوف عليه في إعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعل يؤت يؤت جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف الفاعل من آخره وهو الباء وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وهو منصرف من أتى بفتح الهجزة يضيء أعطى تنصب مفعولين والكاف مفعولها الأول واليم علامة الجمع أجور مفعولها الثاني والكاف في محل جر بالإضافة واليم علامة الجمع والواو حرف عطف لا تأفية يسأل معطوف على يؤتكم والمعطوف يتبع للمعطوف عليه في إعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ويسأل منصرف من سأل تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول واليم علامة الجمع أموال مفعولها الثاني والكاف في محل جر بالإضافة واليم علامة الجمع . ومعنى الآية وإن تؤمنوا معشر المخاطبين بالله تعالى وتتقوا فتؤدوا ما أمرتم بأدائه وتنبؤوا عما ينهت عنكم : أي يعطكم الله أجوركم : أي جزاءها ولا يبتلكم من ذلك شيئاً ولا يسألكم أموالكم : أي لا يسألكم سبحانه بأخراجها جميعاً في الزكاة ، بل إنما أمركم بأخراج البعض ، وقيل لا يسألكم أموالكم وإنما يسألكم أمواله ، وقيل لا يسألكم محمد أموالكم أجراً على تبليغ الرسالة - قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى - ثم شرع للصف في بيان معاني حروف العطف وذكره بعد ما سبق إشارة إلى أنها وإن اجتمعت في إفادة معنى الجمع إلا أن لكل واحد منها بعد ذلك معنى يخصه فقال (والواو) أي العاطفة (المطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي يلطف عليه بمعنى أنه ليس فيها تعرض بتقديم ولا تأخير ولا مية لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هي أجنبية عن ذلك وإن كان للبرعنة في الخارج لا ينفك عن ذلك والأكثر الأرجح عطفها للشيء على مساحبه نحو - فأعجبناه ومن معه - ويكثر عطفها له على سابقه نحو

نعم صدق الله ورسوله
ومن يطع الله ورسوله
آمنوا بالله ورسوله
ونحو - وإن تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم أجوركم
ولا يسألكم أموالكم
والواو لمطلق الجمع

— كما أوحينا إلى نوح والتينين من بعده — وقوله تعالى — ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم — ويقبل عطفها على لاحقته نحو قوله — كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله — فان قلت : جاء زيد وعمرو فيحتمل مجيئهما معها وسبق زيد لعمرو بجملة وبدونها والعكس ومن ثم جاء (نحو) جاء زيد وعمرو قبله (أومعه) فهي لمطلق الجمع ولهذا استعملت في استحالة فيه الترتيب وهو كل ما لا يقوم إلا بالثنين نحو اللال بين زيد وعمرو واصطف هذا وإني وهذا هو مذهب سيويه . وقال بعض الخنفية : هي للمية فقط ، وقال قطرب والريسي والفراء وشلب والعلامة أبو عمرو الزاهد ونقل عن الكسائي والفراء هي للترتيب مطلقا ، وعزى إلى الامام الشافعي ، والحق أنه لا يرى ذلك كما يدل له سائر احتجاجاته وإنما أوجب الترتيب في الوضوء لدليل خارجي وهو الاتباع لأن الأحاديث صريحة بأن النبي صلى الله عليه وسلم وأطلب عليه مدة عمره (١) من ارتكبا ما ينافية باللسان والأركان وقد تردد للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وهي فيه أحسن من أو .

«فتية» مختص بالوادون أخواتها بنيف وأربعين حكما استوفاهما بعض للتأخيرين وسند ذكر بعضا منها لكثرة دوراته . الأول احتمال معطوفها للعاني الثلاثة كاسبق . الثاني اقترانها بما نحو — إما شاكرا وإما كفورا — الثالث اقترانها بلا للقيدة نفي الفعل عن التعاطفين بشرط أن تسبق بنى نحو — فلا رث ولا فسوق ولا جدال — ما قام زيد ولا أبوه ، أو يؤول بنى نحو — غير المنسوب عليهم ولا الضالين — أو بنى نحو — لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام — فلا يجوز قام زيد ولا بكر . قال ابن هشام : والنحاة يسمون لا هذه زائدة وليست ألبنة زائدة ، إذ لو قيل ما جاء زيد وأخوه احتمل نفي مجيئهما مطلقا في كل حال ونفي مجيئهما في حال اجتماعهما فقط ومع لا يصير الكلام نصا في اللفظ الأول اه قال ابن عتقاء : وهو الحق وكأنهم لقبوها زائدة لاعتراضها بين العاطف والمعطوف ، وقد مر بعض هذا في مبحث لا النافية للجنس . الرابع اقترانها بلسكن كقوله تعالى — ولكن رسول الله — فليكن حينئذ حرف ابتداء واستدراك على الأصح والفرد بعدها معمول لحذوف : أي ولكن كان رسول الله . الخامس عطف ما لا يستثنى عنه نحو اختصم زيد وعمرو . والسادس والبايع عطف العام على الخاص وعكسه ، فالأول نحو — رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي مؤمنا — الآية . والثاني نحو — وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح — وشاركتها في هذا الحكم الأخير حتى نحو مائة الناس حتى الأنبياء ، بل قال ابن عتقاء : إن عطف الخاص على العام يكون بالواو جوازا نحو — حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى — وأما حتى العاطفة فاتها ملازمة لعطف الخاص على العام لأن من شرطها كون معطوفها بعض ماعطف عليه حقيقة أوجها ولا شك أن الجزء أخص من الكل . الثامن عطف الشيء على مرادفه نحو — شرعة ومنهاجا ، إنما أشكو بنى وحزنى إلى الله ، عوجا ولا أمنا — وزعم ابن مالك كعطف أن أو تشاركها في ذلك ، وأن منه قوله تعالى — ومن يكسب خطيئة أو إثما ، عذرا أو نفرا — التاسع جواز حذفها وحدها إذا أمن اللبس ولو في السعة على الأصح كقوله عليه الصلاة والسلام «تصلى رجل من ديناره من درهم من ثوبه من صاع بره من صاع عمره» رواه مسلم . ونصتق خاص بمعنى الطلب : أي ليتصلى . العاشر العطف التلقيني كقوله تعالى — إني جاعلك للناس إماما — قال أي إبراهيم — ومن ذريق — أي وبعض ذريق عطف على الكاف من جاعلك مع وقوعها في كلام غيره كما تقول وزيدا لمن قال سأكرمك ويجوز أن يكون مابعد الواو معمول لا لحذوف دل عليه ما قبله : أي وأجعل من ذريق وأكرم زيدا . الحادي عشر عطف ماحقه التنثية والجمع كقول الترمذقي :

إن الحزبة لازمة مثلها فقدان مثل عهد ومحمد

نحو جاء زيد وعمرو
قبله أو معه

(١) لعل هنا حذفًا
تقديره بدون إخلال
بما يدل على وجوبه
من الخ اه مصححه

وقول أبي نواس يضم التون وتخفيف الولو :

أقنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس

فأدبام ثمانية وإيراد بيت أبي نواس بتخيل لاستشهاد لأن المولدين لا يحضج بشعرهم إلا في نحو البديع (والفاء) للجمع بين المتعاطفين في الحكم كما قاله العاكفي تبعاً لابن هشام في النذور ، و (الترتيب) بأن يكون المعطوف بها متأخراً عن المعطوف عليه (والتعقيب) بأن يكون المعطوف واقفاً عقب المعطوف عليه متصلاً به بلا تراخ ولا مهلة بينهما (نحو - أماته فأقبره) وإعرابه أمات فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول به الفاء حرف عطف أقبر فعل ماض والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو عائداً على الله أي أمات الله الإنسان فأقبره ، وعدّ الامانة من النعم لأنها وصلة في الجملة إلى الحياة الأبدية والنعم المقيم ، وعدّ الاقبار من النعم لما فيه من ستر الميت وعدم إلقاء جثته للطير والسياب . وقال أقبره ولم يقل قبره ، لأن القابر هو المافئ بيده ، والمقبر هو الله تعالى . يقال قبر الميت إذا دفنه بيده ، وأقبره إذا أمر غيره أن يجعله في قبره . ثم التعقيب في كل شيء بحسبه يقال تزوج فلان فولده إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الجلس مع لحظة الوطء وإن كانت مدته متطاولة ، وتقول دخلت مكة فالمدينة إذا لم تقم بمكة ولا بين البلدين ، ولا يعترض على الترتيب بقوله تعالى - أهلكتنا طائفاً بها بأسنا - لأن المعنى أردنا إهلاكها فجاء البأس متأخراً عن إرادة الإهلاك ، ولا يعترض على التعقيب بقوله تعالى - الذي أخرج الرمي لجعله غشاء أحوى - فإن الجعل غشاء أحوى أي يابس أسود لا يعقب إخراج الرمي . والجواب عنه من وجهين : أحدهما أن جملة لجعله غشاء أحوى معطوفة على جملة محذوفة والتقدير ففضت مدته لجعله غشاء أحوى . الثاني أن الفاء في ذلك نيابة عن ثم كما جاء عكسه قاله ابن هشام في التوضيح . وقال ابن علقمة تأتى الفاء بمعنى ثم عند كثيرين وبعنى إلى عند بعضهم وتأتى للسببية ، وذلك غالب في العاطفة للجميل نحو - فوكزه موسى فقضى عليه - والصفات نحو - لآكون من شجر من زقوم فالتئون منها البطون - الخ ، وقد تمحض للسبب كفاء الجزاء فلا يقال فيها عاطفة . وقال ابن جني إنها العاطفة ، ومنها الفاء الفصيحة ، وهي التي تعطف الانشاء على الخبر نحو - إنا أعطيناك الكوثر فصل ربك وانحر - لأنه لا يجوز أو لا يحسن على الخلاف في ذلك عطف الانشاء على الخبر وعكسه ، وقد تأتى في الجمل لتبر السببية نحو قوله تعالى - فراغ إلى أهله فجاء بعجل ممين فقر به إليهم - وقد تزايد على الأصح وهي في نحو خرجت فإذا الأسد زائدة لازمة عند اللزاقى والقارضى ، وقد تأتى للاستئناف فيقتدر بعدها ضمير مبتدأ نحو - فأما يقول له كن فيكون - بالرفع أي فهو يكون ولا تعطف بكفاءة المرفوع في قوله تعالى - فينظر لمن يشاء - قاله ابن علقمة في شرح العمريطية . وقال في حاشية البهجة نقلاً عن الفنى التحقيق أنها عاطفة ، وأن العتمد بالعطف هو الجملة ، وإنما يقترون بعدها هو ليبينوا أن العتمد بالعطف ليس هو الفعل بل الجملة ، وقد نظم بعضهم معانى الفاء العاطفة فقال :

والفاء التفريع جاءت إن يكن ما قدموه علة للاحق
والعكس للتحليل وهي فصيحة مهما أتت لجواب شرط سابق
وإذا أتت من بعد إجمال فلا تفصيل فاحفظه بنظم رائق

(تنبيه) الأصل في الفاء أنها للترتيب المعنوى وهو أن يكون وقوع الثانى بعد زمن وقوع الأول وقد تكون الترتيب الدكرى بأن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والدكر

والفاء للترتيب والتعقيب
نحو - أماته فأقبره -

فقط لأن حصول الثاني وقع بعد زمان حصول الأول ، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو نوضاً فصل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وعطف للفصل على المجمل يختص بالفاء كما صرحوا به (وتم) وقد تبدل ثلثها فاء ونلحقها التاء ، فيقال بُت بناء ساكنة ومفتوحة ، فإذا لحقتا التاء اختصت بعطف الجمل وهي للجمع بين المتعاطفين في الحكم وهي (الترتيب) بينهما (والتراني) أي للمهمة بأن يكون المعطوف بها متراخياً زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه (نحو) فأقبه (ثم إذا شاء أنشره) وإعرابه ثم حرف عطف إذا ظرف لما استقبل من الزمان شاء فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو أنشر فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والماء مفعول به ومفعول المشبهة محذوف أي إذا شاء إنشاره أنشره أي يشه وعبر بأذا شاء إشاراً بأن وقت المشبهة غير معلوم ، وأما سائر الأحوال المذكورة قبله فاتها فعل أوقاتها من بعض الوجوه فلم يقض إلى مشيئة تعالى ولا يرد على الترتيب قوله تعالى - ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا لللائكة اسجدوا لآدم - لأن التقدير ولقد خلقنا أباكم آدم ثم صورناه ثم قلنا لللائكة خذف المضاف ونسب الخلق والتصوير إليهم لأنهم فرعه ، والنعمة الحاصلة للأصل حاصلة للفرع ، وقد تختلف عن التراني تقول ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب لأنها في ذلك لترتيب الأخبار ولا تراني بين الأخبارين وتأتي للترتيب في الذكر كقوله تعالى - فإذا أنضم من عرفات فاذكروا الله عند الشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ثم أنيضوا من حيث أفاض الناس - ثم هنا للترتيب في الذكر لا في الزمان لشعره ، وهذا بناء على أن الإضافة من عرفات . وقيل هي على بابها من الترتيب الزماني والإضافة المأمور بها هنا هي الإضافة من - إلى منى ، وهذا القول رجحه الطبري وقال بعضهم أنه الذي يقتضيه ظاهر القرآن ، وذكر الزمخشري أن ثم أشار بها هنا لتفاوت ما بين الإفاضتين ، وأن إحداهما سواب وهي إلى من عرفات والأخرى خطأ وهي التي كان يفيضها للشركون من جمع ، ومن مجيئها للترتيب في الذكر لا في الزمان قول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

وقال ابن عصفور إن المراد أن الجدّ أتاه السودد من قبل الأب والأب أتاه من قبل الابن كما قال ابن الرومي :

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بين ذوى حسب . كما علت برسول الله عدنان

(والعطف بمعنى قليل) في كلامهم وأنكره السكوفيون بالكلية وحملوا نحو جاء النعم حتى أبوك ورأيت النعم حتى أبك وصمدت بالقوم حتى أبك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إظهار عامل وهي للجمع بين المتعاطفين والناية والتدرج أي أن ما قبلها ينقض شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الناية وهو الاسم المعطوف بها ، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه . واختلف في إفادتها لترتيب الأصح كما قال ابن مالك إنها لا تفيد الترتيب ، وعليه اقتصر ابن هشام في اللغى . وقال ابن عتقاء التحقيق أنها للترتيب في الالهام من الأضعف إلى الأقوى أو العكس أي لا للترتيب في الخارج وهذا يجمع بين قول من قال إنها تفيد الترتيب ومن قال إنها لا تفيد الترتيب (و) العطف بها (يشترط فيه) أربعة أمور : الأول (أن يكون للمعطوف بها اسماً) فلا يعطف بها الفعل خلافاً لابن السيد فإنه أجاز نحو أكرمت زيداً بكل ما أقدّر عليه حتى أقت نفسي خدامه . والثاني (أن يكون الاسم ظاهراً) فلا يعطف بها الضمير فلا يقال قام الناس حتى أنا قال الفاكهي وكونه ظاهراً لم يشترط إلا لابن هشام الخضر أوى قال في اللغى ولم أقت عليه لغيره اه . لكن القياس على مجرورها يؤيده ومن ثم جرى

وتم للترتيب والتراني
نحو ثم إذا شاء أنشره
والعطف بمعنى قليل
ويشترط فيه أن يكون
المعطوف بها اسماً ظاهراً

عليه المصنف وغيره (و) الثالث أن يكون (بعضاً من المعطوف عليه) ليفيد قوة أو ضعفاً ، سواء كان بعضاً حقيقة نحو جاء الحاجب حتى الشاة ، وكلثال الذي ذكره للصف ، أو حكماً نحو أعجبني الجارية حتى كلامها لأن الكلام في عدم استقلاله بنفسه واحتياجه إليها كالجزء منها لما بينهما من التعلق الاشتاقى ، وامتنع نحو أعجبني الجارية حتى ولدها وجاء الرجل حتى النساء لأن ما بعد حتى ليس جزءاً فيهما عما قبلها . والضابط أنه حيث صح الاستثناء بالمتصل صح دخول حتى وإلا فلا (و) الرابع أن يكون المعطوف (غاية له) أى للعطوف عليه ، ومعنى الغاية آخر الشئ ، سواء كان غاية له في زيادة أو نقص حسين كفلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألفوف والمؤمن يجرى بالحسنات حتى مثقال الترة . أو معنويين نحو مات الناس حتى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهلك الناس حتى النساء . ومن النوع الأول (نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعد حتى بتقديرها عاطفة ، ويقال فيها حينئذ حرف غاية وعطف ورأس معطوف على ما قبله وعلامة نصبه فتح آخره والماء في محل جر بالإضافة ، ولا خلاف حينئذ في وجوب دخول ما بعدها فيها قبلها (ويجوز الجرله) أى لما بعدها (على أن حتى) في المثال (جارة) ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وجر ورأس مجرور بحرف وعلامة جره كسر آخره والماء في محل جر بالإضافة (كما تقدم في المحفوظات) وفي دخول التاية حينئذ فيها قبلها احتمالان كما يعلم مما مر في المحفوظات (ويجوز الرفع له) أى لما بعدها (على أن حتى) فيه (ابتدائية) وما بعدها مستأنف لاتعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف : أى حتى رأسها ما كقول) وإنما جاز فيها ذلك لأن ما بعدها جزء ما قبلها ولم يتعذر دخوله فيها قبله ، وإذا عطفت حتى على مجرور حسن إعادة الجار كما قال ابن عصفور ، وأوجب ذلك ابن الحجاز وتبعه ابن مالك ، وقبده بما إذا لم يتعين العطف لما في ذلك من الفرق بينها وبين الجارة ، تقول : مرت بالقوم حتى يزيد بالياء ، فإذا تعين العطف لم تجب إعادة الجار لانتفاء مقتضيه ، نحو عجت من القوم حتى بنهم . وقال ابن هشام : يظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الوضع الذى يصح أن تحمل فيه إلى محل حتى العاطفة فهي عمتلة للجارة فتحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال : أى فإنه لا تحمل إلى فيه محل حتى ، إذ لا يقال عجت من القوم إلى بنهم (وأم) حرف عطف موضوع (لطلب التعيين) من المخاطب لأحد الشئيين ، وإنما يكون كذلك (إن كانت) واقعة (بعد همزة داخلية على أحد المستويين) في الحكم في ظن للتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين ، فيطلب بها وبأم تعيين المحكوم عليه منها ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو فهو عالم بأن أحدهما عندك لكنه جاهل بعينه وسؤاله بأم والمهمزة عن تعيينه ، فيقال في الجواب عن ذلك بالتعيين ، فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيد ، أو يقال عمرو ، ولا يقال لا ولا نعم ولا أحدهما عندي ، فإن لم تقع أم بعد الهمزة للذكر مرة لم تكن لطلب التعيين غير أنها تكون عاطفة أيضاً لكن إن وقعت بعد همزة النسوية ، وليس للمراد الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها كأقديروهم بل المراد بها الواقعة بعد كلمة سواء وما أبالي ولا أدري وليت شعري ونحوها مع وقوع أم بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين في تأويل للفرد : أى يصح حلول المصدر محلها نحو - سواء عليهم أستمغرت لهم أم لم تستغفر لهم - أى استغفرك وعلمه سواء . وقال الشاعر :

ولست أبالي بعد بقدي مالك أموتى تاه أم هو الآن واقع

وبعضاً من المعطوف عليه وغاية له نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب ويجوز الجرله على أن حتى جارة كما تقدم في المحفوظات ويجوز الرفع له على أن حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أى حتى رأسها ما كقول وألم لطلب التعيين إن كانت بعد همزة داخلية على أحد المستويين

أى لا أبالى بعد موتى ووقوعه الآن . والفرق بين أم الواقعة بعد همزة التسوية وبين أم التى بعد الهمزة التى يطلب بها التعيين كما يفيد كلامهم أن السبوقه بهمزة التعيين لا تنفع إلا بين مفردين غالباً ، نحو - أنتم أشد خلقاً أم السماء - أى أيكما أشد - وإن أدرى أقرب أم بعيد ما ترددون - أى وما أدرى أى الأمرين القرب والبعد كلين ، أو بين جملتين ليستا فى تأويل الفرد ، نحو - إن أدرى أتزيب ما توعدون ، أم يجعل له ربي أمداً - أى ما أدرى أى الأمرين حاصل ، والكلام معها إنشاء لأنه استفهام حقيقة فتستحق جواباً ، وهو التعيين . ومن علاماتها أن تنفى عنها وعن الهمزة : أى الاستفهامية وأن للسبوقه بهمزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين فى تأويل الصدر ، والكلام معها خبر لأن المعنى ليس على الاستفهام ، فلا تستحق جواباً ، وتسمى أم فهما متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر ومعادلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية فى الثانى وإفادة الاستفهام فى الأول وهى عاطفة فهما ، وأما أم النقطة فهى الحالية عن ذلك كله ، ومعناها الاضرب : كليل ، وبميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، وهى حرف ابتداء على الأصح : أى تبدأ بعدها الجمل ، فلا تدخل على الفرد ولا يعطف بها ، وإذا وقع بعدها مفرد قتر له ما يتم به جملة نحو إنها لا بل أم شاء : أى بل أى شاء اسم جمع شاء ، ثم هى قد تكون للاضرب المحض نحو - أم هل تستوى الظلمات والنور - أى بل هل ، وقول الشاعر :

فليت سليمى فى اللئام ضجيعى هـ نالك أو فى جنة أم فى جهنم

أى بل ضجيعى فى جهنم وقد تقتضى معه استفهاماً حقيقياً كقولهم إنها لا بل أم شاء : أى بل أى شاء . وأستفهاماً إنكارياً نحو - أم له البتات - أى أله البتات إذ لو قتر محض الاضرب لزم إجابات البتات له سبحانه وتعالى والله منزّه عن ذلك (وأو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما وتأتى مع ذلك لأمر فهى (للتخير) بين التعاطفين (أو الإباحة) لهما بحسب الفعل أو بحسب العرف لا الإباحة الشرعية وهى التى لا إلزام فيها بالفعل ولا حرج فيها بالتارك كذا قاله الشئى راداً به على المعاميين فى قوله إن الراد الإباحة الشرعية التى هى أحد الأحكام الخمسة . وعلى الشئى ما قاله بأن الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع وما قاله المعاميين لا بعد فيه لأن الشرع يبنى فيه أكثر الأحكام على اللغة . ولولا ذلك لما كان الاشتغال بعلم اللغة من المقاصد الشرعية (بعد) صيغة (الطلب) وإن لم يكن هناك طلب حقيقة . إذ لا طلب فى الإباحة والتخير . ثم هى للتخير أو الإباحة بعد الطلب مطلقاً على الأصح : أى سواء امتنع الجمع بين ما قبلها وما بعدها كالتال أو لم يمتنع كالتال الثانى . وقيل هى محتمة بالتخير إن امتنع الجمع بين العطوف والعطوف عليه (نحو تزوج هنداً أو أختها) وإعراجه تزوج فعل أمر مبنى على السكون وقاعله مستتر فيه وجواب تقديره أنت هنداً مفعول به أو حرف عطف أخت مفعول على ما قبله والعطوف يتبع العطوف عليه فى إعراجه تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتح آخره وإهاء فى محل جر بالإضافة . ومن التخير آيات الكفارة والغدبة لأن الجمع وإن أمكن فليس متعلقه الاطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منهن كفارة ولا الصيام والصدقة والتبك اللاتى كل منهن فدية بل إن وقع الجمع بينهما وقعت واحدة منهن كفارة أو فدية وكلا الباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك . وإيس الكلام فى الجمع من هذه الجينية فإنه ممكن وإنما الممتنع هو الجمع بينهما على أن كلا منها هو الكفارة (و) محتمة بالإباحة حيث جاز الجمع بين العطوف والعطوف عليه

وأو للتخير أو الإباحة
بعد الطلب نحو تزوج
هنداً أو أختها و

نحو (جالس العلماء أو الزهاد) وإعراجه ظاهر، والعناء في عرف الشرع أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وقته وآلاتها كالنحو والتصريف، والزهاد المتقاولون من الدنيا المقبولون على الآخرة من الرد وهو ترك الشهوات مع ترك فضول الحلال خوفاً من الوقوع في الحرام.

(تنبيه) ما ذكر من كون أو بعد الطلب للتخير أو الإباحة مختص بالطلب بصيغة الأمر، إذ يكون المعنى حينئذ على منع الجمع، وذلك في التخير، أو على منع الحلق من الأمور به؛ وذلك في الإباحة لأنه إذا لم يجالس أحد هذين الصنفين لم يكن آتياً بالأمور به أمر إباحة. وأما بقية أقسام الطلب فلاستفهام لايعرض فيه شيء من الممانى للذكورة نحو أن يد عندك أو عمرو، والتخصيص كالأمر في احتمال الإباحة أو التخير نحو هلا تتعلم الفقه أو النحو وهلا تتزوج هندا أو أختها. والمعنى قال الرضى: الظاهر فيه جواز الجمع، إذ الثالب عادة أن من تمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معا نحو ليت لي فرساً أو حميراً. ثم اعلم أنه لما كثر استعمال أو في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو نحو - ولا يبدن زيتون إلا ليعولتهن أو آباهن أو آباء يعولتهن - الآية قاله ابن مالك تبعاً للسري في أنه قال في شرح كتاب سيبويه وما تقع فيه الواو بمعنى أو ما كان من التخير بمعنى الإباحة فانك إذا قلت جالس الحسن وابن سيرين بالواو فهي للجمع بين التعاطفين في معنى العامل وهو إباحة المجالسة كأنه قيل أبحث لك بمجالستهما، ومن أبحث له المجالسة لم تزمه ولم يمتنع عليه أفراد أحدهما ولا الجمع بينهما، لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه يستوى طرفاه فعلاً وتركاً ولا حرج فيه وإذا دخلت عليها لا التاهية امتنع فعل الجميع نحو - فلا تطع منهم آثماً أو كفوراً - أي لا تطع واحداً منهم لأن لا تدخل للشيء عما كان مباحاً، وكذا حكم النهي الداخل على التخير فأو في الآية ليست بمعنى الواو بل ببقية على وجهها للإباحة والتعميم لمعنى منها وإنما جاء من جهة النهي الذي فيه معنى النفي (ولذلك) من التسكيم وشك المخاطب ناشئ عن تردد التسكيم (أو الإباحة) بالياء للوحدة أي التعمية على السامع مع كون التسكيم علماً بالواقع من الأمرين أو الأمور وبعبارة بالتشكيك أي ابتاع السامع في الشك (أو التفصيل) بعد الاجمال وقد يعبر عنه بالتفريق وبالتقسيم كما قال ابن عتقاء وصنيع الشارح الفاكهى يعطى أن التقسيم خلاف

جالس العلماء أو الزهاد
وللشك أو الإيهام أو
التفصيل بعد الخبر نحو
- لبثنا يوماً أو بعض
يوم، وإنا أولياكم -

التفصيل، والظاهر ما قاله ابن عتقاء، ثم إقادتها لأحد المعاني الثلاثة إنما هو إذا كانت (بعد الخبر) فقال الشك (نحو لبثنا يوماً أو بعض يوم) وإعراجه لبثنا فعل وقاعل لبث فعل ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل يوم اعترف زمان وعلامة نصبه فتح آخره أو حرف عطف بعض معطوف على ما قبله وعلامة نصبه فتح آخره ويوم مضاف إليه. ثم ما جئ به إليه المصنف من كون أو في هذه الآية للشك هو الذي مشى عليه الأكثرون، وقيل إنها بمعنى بل: أي بل بعض يوم لأن الله أماته في أوّل النهار وأحياه قبل الغروب فلما قاله - كم لبثت - ظن انقضاء النهار فقال يوماً، فلما نظر إلى ضوء الشمس وكانت ببقية على رموس الجدران قال أو بعض يوم فلا يكون قوله أولاً يوماً كتباً لأنه قاله على حسب ظنه فلا يؤخذ به كأهل الكهف لما قالوا ذلك ومثال الإيهام بنحو - (وإنا أولياكم) على هدى - وإعراجه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا الدغمه ضمير متصل في محل نصب اسمها أو حرف عطف إن ضمير منفصل في محل نصب معطوف على ما قبله والكاف حرف خطاب لاعل له من الاعراب واللم علامة الجمع واللام لام الابتداء على هدى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقطرة على الألف لأنه اسم مقصور وجملة الجار والمجرور متعلقتان بواجب الخلف في محل رفع خبر إن واقتصار المصنف على هذا التقى من الآية لأن الشاهد في أو الأولى وهي المذكورة هنا وهو الذي قاله ابن هشام في المتن وقال

الساميين ان الشاهد في الثانية ، وهي قوله تعالى - أو في ضلال مبين - لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بقوله - لملى هدى - لاني الأولى لأن ما قبلها ليس كلاما اه ، وفي المجيد إعراب القرآن المجيد ما يشهد لما قاله ابن هشام ، فانه قال : وإنما أو إياكم أو لأحد الشيتين على موضوعها وخبر وإنما أو إياكم جملة لملى هدى أو في ضلال مبين ولا حاجة إلى حذف ، لأن للملى إن أحدنا لن أحد هذين كقولك زيدا وعمرو في القصر أو في المسجد أى أحد هذين في أحد هذين اه ومثال التفصيل (كونوا هودا أو نصارى) أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى ، وإعرابه كونوا فعل أمر مبني على حذف النون متصرف من كان الناصفة ترفع الاسم وتنصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها هودا خبرها وأو حرف عطف نصارى معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في نصبه وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور هذا وقد تأتى أو للتشبيح نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف والاضراب كبل عند سيبويه بشرط تقدم نفي أو نهى وإعادة العامل نحو لا يقيم زيد أو لا يقيم بكر ، وعند آخرين مطلقا ، ومنه عندهم وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون أى بل يزيدون ، ولطقت الجمع كالواو كقول الشاعر : * لنفسي تقاه أو عليها فجورها * أى وعليها ومنه قوله تعالى - أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم - وقد تأتى لبعض هذه الأشياء بعد الطلب .

كونوا هودا أو نصارى
وإما بكسر الهمزة
مثل أو بعد الطلب
والخبر نحو تزوج
إما هندا وإما أختها
وبقية الأمثلة واضحة

(قائدة) تأتي أو بعد همزة التسوية لأنها لأحد الشيتين أو الأشياء والتسوية تقتضى شيئين فصاعدا فلا يقال سواء أكان كذا أو كذا . قال ابن هشام : وقد أولع به النحاة وهولن والصواب الاتيان بأى ، وفي الصحاح سواء على أئت أو فعلت وهو سهو ، وفي الكامل أن ابن عيصم قرأ أو لم تنذرهم وهو من الشذوذ يمكن ، قال : وأما همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو أزيد عندك أو عمرو اه ، وفي البدیع قال سيبويه : إذا كان بعد همزة الاستفهام فلا بد من أم اسمين كانا أو فعلن تقول سواء على أزيد في الدار أم عمرو وسواء على أئت أم فعلت فإذا كانا فعلن من غير ألف الاستفهام عطف على الثاني بأو تقول سواء على قت أو فعلت وإن كانا اسمين بلا ألف عطف على الثاني بالواو نحو سواء على زيد وعمرو . قال الساميين : وبذلك يتبين صحة قول النحاة ، وكان ابن هشام نوح أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها وليس كذلك اه وفي حواشى السجلى على شرح القطر قوله امتنع أن يقال سواء على أئت أو فعلت الخ محله إن وجدت الهمزة فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بأو كما نص عليه السيرافى ، ومنه قول النحاة سواء أكان كذا أو كذا خلافا للمنف (وإما بكسر الهمزة) وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى وقد تبدل ميمها ياء مع كسر الهمزة وفتحها وأصلها ان ضمت إليها ما وهي حرف عطف إذا كانت مسبوقه بمثلها أى غالب (مثل أو) أى فى معناها فترد لما ترده أو من المعاني فتفيد (بعد الطلب) التخيير أو الإباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الإبهام أو التفصيل (نحو تزوج إما هندا وإما أختها) هذا مثال التخيير وقد مر إعرابه قريبا (وبقية الأمثلة) أى الإباحة والشك والإبهام والتفصيل (واضحة) مثال الإباحة تمل إما قضا وإما نحو ومثال الشك نحو جاء إما زيد وإما عمرو إذا لم تعلم الجائى منهما ، ومثال الإبهام قام إما زيد وإما عمرو إذا كنت تعلم الثام منهما وإنما أردت الإبهام على السامع ومثال التفصيل إما شاكرا وإما كفورا واتصاهما على الحال من الماء في هديناه . ولغنى بيناه الطريق وأوضحناه فالحال مقصرة لأن الراد بالشكر العمل بما بين له والعمل ليس مقارنا للعامل وكذلك الكفر فاحتج

الحكم لكون الحال أو مقدرة (وقيل) أنها غير عاطفة كالأولى و (إن العطف إنما هو بالواو)
 ثلاثا يلزم اجتماع حرف عطف يكون أحدها لنوا (وإن إما حرف تفصيل) آتى به لاقادة المعاني للذكورة
 في أو (كالأولى فأنها حرف تفصيل) لاحرف عطف بإتفاق ، وهذا القيل هو الأصح واختاره ابن
 مالك (و بل) موضوعة (للإضراب) أى الاعراض عما قبلها موجبا كان أو غير موجب كقولك
 جاءني زيد بل عمرو وما جاءني بكر بل خالد ، وهذا معناها (غالبا) وإلا فقد نجى ، ترك الشئ إلى
 الأهم نحو وجهك النجم بل البدر بل الشمس ، ومنه قوله تعالى في سورة الأنبياء - بل قالوا أضغاث
 أحلام، بل افتراء، بل هو شاعر - وهم في كل واحدة من هذه مبطلون واللبطل رجاع يتلون ألوانا
 ولا يثبت على حالة واحدة (نحو قلم زيد بل عمرو) وإعرابه قام فعل ماض زيد فاعل بل حرف إضراب
 وعطف عمرو معطوف على ما قبله والعطوف يتبع للعطوف عليه في إعرابه وعلامة رفعه ضم آخره وهذا
 مثال العطف ببل بعد الإثبات ويعطف بها بعد الأمر نحو أكرم زيدا بل عمرا ومعناها بعد هذين
 نقل حكم ما قبلها لما بعدها و يصير ما قبلها كالسكوت عنه ففي مثال المتن يصير زيد مسكوتا عنه فسكانه
 لم يجز عليه حكم لا بالقيام ولا بعلوه والاختيار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلما أضرب عنه ببل
 ويعطف بها بعد التثنية والتهى نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا ومعناها حينئذ
 تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها ، وقد أشعر مثال اللين أن للعطوف بها شرطه الأفراد وهو
 الذى صرح به الفاكهي في الشرح ، وقال غيره انه الصحيح فإذا تلتها جملة فهى حرف ابتداء
 لا عاطفة لها على الصحيح ، ومعنى الإضراب فيها حينئذ إما الإبطال نحو - وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
 سبحانه بل عباد مكرمون - أى بل هم عباد ، ونحو - أم يقولون به جنة بل جاهم بالحق - وأما
 الانتقال من غرض إلى آخر قال ابن هشام : ووم ابن مالك أذعن في شرح كافيته أن بل لاتقع
 في التثنية إلا على هذا الوجه ومثاله - قد أفلح من تركك وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون
 الحياة الدنيا - ونحو - ولدنا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا -
 وتزاد لا قبل بل في الإيجاب لتوكيد الإضراب نحو قول الشاعر :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم تقص الشمس كسفة وأقول

وفى السلب لتوكيد تقرير ما قبلها كقول الشاعر :

وما هجرتك لا بل زادنى شغفا هجر و بعد تراخ لا إلى أجل

(ولكن) الساكنة النون موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها أفراد معطوفها ووقعها بعد
 نفي أو نهي وعدم إقترانها بالواو وهى كبل تنفيد تقرير ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها (نحو ما مررت
 برجل صالح لكن طالع) أى لكن صرت بطالع وهو ضد الصالح وإعرابه ظاهر وهذا مثال التثنية
 ومثال التثنية لا يتم زيد لكن عمرو فإن وقعت بعدها جملة فهى حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة
 ويجوز حينئذ أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وإن وقعت بعد أمر أو إثبات فهى
 حرف ابتداء واستدراك أيضا نحو قام زيد لكن أبوك ونحو اضرب زيدا لكن عمرا وأجاز ذلك
 الكوفيون والنقل عن البصريين أنه لا يجوز في الاختيار قام زيد لكن عمرو بل لابد من ذكر
 الخبر فتقول لكن عمرو ثمهم وإن اقتصرت بالواو فهى حرف ابتداء واستدراك أيضا وإذا كان ما بعدها
 مفردا قدر معه ما تم به الجملة نحو - ما كان عهد أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله - أى
 ولكن كان رسول الله وأجاز يونس في مثل هذا أن تكون لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا
 على مفرد (ولا) موضوعة (لنفي الحكم) الثابت للعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه

وقيل إن العطف إنما هو بالواو وإن إما حرف تفصيل كالأولى فأنها حرف تفصيل غالبا و بل للإضراب غالبا نحو قام زيد بل عمرو ولكن للاستدراك نحو ما مررت برجل صالح لكن طالع ولا لنى الحكم عما بعدها

إذ لا يعطف بها إلا بعد الإثبات أو الأمر أو النداء كما نص عليه سيبويه ونص عليه ابن هشام في الأوضح وغيره (نحو جاء زيد لاصبر) وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل لا حرف نفي وعطف عمرو معطوف على ما قبله فالجاء في هذا المثال ثابت لا زيد منق عن عمرو ومثال الأمر نحو اضرب زيدا لامعرا والأمر التحضيض نحو هلا تكرم زيدا لا عمرا والنداء نحو غفر الله لعمركم والنداء ومثال النداء نحو يا بني لا ابن عمي وشرط العطف بها أفراد معطوفها باتفاق وقدم ماض، وتعاقد متعاطفها بأن لا يصدق أحدهما على الآخر كالأمثلة التي ذكرناها فيمتنع جاء رجل لا زيد لأن زيدا يصدق عليه أنه رجل، وللحامي كلام طويل يفيد أنه لا يشترط تعاقد متعاطفيه ولكن التحويين على خلافه وعدم اقترانها بعاطف، فإن اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة أو مجاء زيد ولا أبوه فلا تؤكد النفي.

باب التوكيد

بالواو ويقال فيه التأكيد بالهمزة وبألفها ألفا ولكنه بالواو أفصح وبه جاء القرآن - ولا تنقصوا الأيمان بعد توكيدها - وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل، وعرفه ابن مالك بأنه تابع مقصد به كون المنوع على ظاهره وعامله عامل متبوعه وبينه وقيل التبعية (والتوكيد ضربان) أي قسبان (لفظي) منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرره وإنما يؤتى به عند إرادة التأكيد أن يدفع غفلة السامع أو يثبته بالتشكيك اللفظ (ومعنوي) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظي) بدأ به لأنه الأصل، ولذا يقدم على المعنوي إذا اجتماعا ويجري في كل لفظ (إعادة اللفظ الأول بعينه) وذلك كالأمثلة الآتية أو يرادفه: أي موافقه في المعنى نحو - غابا سبلا - لأن معنى الضجاج والسبل واحد وإن اختلفا في اللفظ. قال السامعي: ووافق له في الزنة يحصل به مع التقوية ترين اللفظ وإن لم يكن له في حال الأفراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان وعفريت ففريت، فهذه الألفاظ ونحوها ليست من المرادف معنى كما في أصول ابن الحاجب بدليل أن الثاني منها لا يفرد إذ لا معنى له حال أفرادها وكل من للترادف يصح أفرادها وبمعنى التحويين مثل هذا إتياء، ومن شرطه أن لا يكون مع العطف لأنه نوع من التوكيد، ثم التوكيد اللفظي يجري في الألفاظ كلها وأقال المصنف (سواء كان) أي اللفظ للعاد (اسما) معربا أو مبنيا مفردا أو مركبا إضافيا أو مزجيا (نحو جاء زيد زيد) وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل زيد الثاني توكيد لفظي والتوكيد يتبع للمؤكد في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (أوفلا) خاليا من الفاعل (نحو) قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاء يبتلى (أناك أناك اللاحقون احبس احبس)

نحو جاء زيد لاصبر
(باب التوكيد)
والتوكيد ضربان
لفظي ومعنوي
فاللفظي إعادة اللفظ
الأول بعينه سواء كان
اسما أو مبنيا
أوفلا نحو:
أناك أناك اللاحقون
احبس احبس

هو من الطويل. اللفظة: النجاء بالمد الاسراع والخلص واللاحقون يروى بالنون ويروى بالكاف بدل النون وهو الذي في أكثر النسخ وهو من لحن من باب تب بمعنى أدرك واحبس أمر من احبس بمعنى لمنع، والراد الكف عن السير. الاعراب فأين الفاء للعطف أن اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية للكانية متعلق بمحذوف تقديره فأين تذهب ومعناه لامنهب لك، ومثله قوله تعالى - فأين تذهبون - إلى أين جار ومجرور خبر مقدم متعلق بواجب الخلف تقديره كأن والنجاء مبتدأ مؤخر وهو مصدر نحو تبحر ونحوه وقوله يبتلى جار ومجرور مضاف إلى الباء متعلق بالنجاء أي فعل ماض والكاف في محل نصب مفعول به وأناك الثاني توكيد لفظي للأول وهو من توكيد المردد، ولما كان لخص التوكيد لم يطلب عاملا ولذا لم يحصل بينه وبين الأول تنزع في اللاحقون، اللاحقون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف والكاف ضمير متصل

في عمل جر بالإضافة ، وسقطت وزن الجمع لأجل الإضافة أحبس فعل أمر وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت واحبس الثاني وقاعله المستتر توكيد لفظي وهو من توكيد الجملة ومفعول أحبس مخنوف تقديره أحبس نفسك . وللمنى فى أى عمل أتجو وإلى أى عمل تكون النجاة والخلاص يبغى من الأعداء وقد أدركنى اللاحقون منهم ، فليس لى حينئذ إلا الكف عن الفرار والامساك عن السير . والشاهد في قوله أذاك أذاك حيث كرر الفعل الأول بعينه . قال السجاني : وأما أحبس أحبس فليس عمل الشاهد لأنه من توكيد الجملة اهـ . (أوحرفا نحو قوله :

لا لا أبوح بحب بئنة إنها أخذت على موافقا وعهودا

هو من الكامل . اللغة : أبوح مأخوذ من باح يسره بمعنى أظهره وأفشاء وبئنة بفتح الباء الواحدة وسكون التاء الثلاثة وفتح النون اسم محبوبة الشاعر والموافق جمع موقوف كواعد وموعد بمعنى ميثاق وأصل موافقا موافقا حذففت الياء تخفيفا وعهودا جمع عهد عطف تفسير على موافقا . الاعراب لا نائية ولا الثانية توكيد لفظي أبوح فعل مضارع وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا بحب جار ومجرور متعلق بأبوح وهو مضاف وبئنة مضاف اليه وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث اللفظي إن حرف توكيد ونصب والماء ضمير متصل في محل نصب اسمها أخذ فعل ماض والثاء علامة التأنيث وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي على جار ومجرور موافقا مفعول به وعهودا عاطف ومطوف . وللمنى لا أظهر حب مشوق بئنة لأنها أخذت على الهدم واللبث أن لا أظهر حبها . والشاهد في قوله لا لا حيث أكد الحرف بمنه (أو جملة) اسمية أو فعلية والأكثر اقترابا بالعطف نحو - كلا سيعلمون ثم لا سيعلمون - وقد يحذف في نحو قول الشاعر :

أيا من لست أقلاه ولا في البعد أنساب
لك الله على ذلك لك الله لك الله

وقد يتعين تركه إذا توم التعمد (نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) جملة ضربت زيدا الثانية توكيد للأولى ولو جىء بالعاطف بينهما لأوهم تكرار الضرب ، وليس مرادا ونحو طلقت فلانة وما ذكر يعر أنه يشترط اتفاق معنى التوكيد والتأكيد اللفظي فنحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق إذا قصد بالثانية والثالثة التوكيد فلا جائز أن يكونا خبريتين لأن الجملة الخبرية غير الانشائية والجملة الأولى إنشائية وشرط التأكيـد أن يكون من جنس الأول فهما لإنشاء التوكيد ولا يقع بهما شيء ، وإنما تقع طلاقة واحدة بالأولى وليستا لإنشاء الإيقاع وإلا لحصل بهما طلقتان .

(نسيه) ليس من التوكيد اللفظي - دكا دكا . وصفا صفا - خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء في التفسير أن معنى دكا دكا ، دكا بعد دك وأن الله ككر عليها حتى صارت هباء منبثا ، وأن معنى صفا صفا أنه نزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف عديدين بالجرم والانس ، وعلى هذا فليس الثاني منهما توكيد الأول على أن المراد به التكرير كما تقول علمته الحساب بابا بابا قاله ابن هشام في القطر وشرحه وجزم به للولي عصام الدين في شرح الكافية ، وجعل من ذلك قول العلماء كل فرد فرد . وقيل إنه توكيد وجري عليه أكثر النحاة ، ووافقهم ابن هشام في التذویر في دكا دكا . قال الفارسي في شرح الألفية انه من التوكيد لأن الله في القيامة مرة واحدة بدليل قوله تعالى - وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة - . وقال العماديني في إعراب علمته الحساب بابا بابا قال الزجاج اتصبت الثاني على أنه توكيد والحال هو الأول فكأنه رأى أن الأول بمعنى مرتبا لجل الثاني تأكيذا اهـ . (قائده) قال الفر بن عبد السلام في قواعد اشق الأدباء أن التوكيد في لسان العرب إذا وقع

أوحرفا نحو قوله :
لا لا أبوح بحب
بئنة إنها
أخذت على موافقا
وعهودا
أو جملة نحو ضربت
زيدا ضربت زيدا

بالتكرار لأزيد على ثلاث مرات . قال وأما قوله تعالى في سورة الرسالات - ويل يومئذ للكافرين - في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل آية قبل فيها ويل يومئذ للكافرين في هذه السورة ، فالمراد المكذوبون بما تقدم ذكره قبيل هذا القول ، ثم يذكره الله بمعنى آخر ويقول ويل يومئذ للكافرين أي بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا توكيد . وكذلك - فبأي آلاء ربك تكذبان - في سورة الرحمن اه . وحزم بما ذكره غير واحد (و) التوكيد (للعنوى) وهو ما يقرر أمر متبوعه عند السامع أي يحمله ثابتا مقررا عنده إما في النسبة بأن يرفع نوح الاسناد إلى غير المتبوع ، وإما في الشمول بأن يرفع نوح إرادة الخصوص بما ظاهره العموم نفرج يقولنا يقرر أمر متبوعه التعت والعطف والبدل . فان قيل التعت التوكيدي مقرر لأمر متبوعه . أجيب عنه بأن تقريره في المعنى الفرادى لا في النسبة والشمول قاله بعضهم . قال الصائى وهو ظاهر (وله) أى التوكيد العنوى (ألفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها ألقاظ أخرى وهي الألفاظ التى سبقتها بحرف الهمزة الأندلسى التوكيد للعنوى على ضربين لأنه إما أن تكون ألفاظه محصورة أولا . والثانى كثير واسع مثل غريب سود فالغريب هو السود فى المعنى الفرادى لا فى النسبة والشمول ، ومنه - فبا فقههم ميثاقهم - ونحو ذلك عشرة كاملة وغير ذلك مما مراد من اللفظ لم تكن المعنى ، ومنها الألفاظ اللويزة لهذا المعنى مثل إن ولام التوكيد لأنها ثابتة عن تكرير الجملة بلفظها ، ومنها تأكيد المصدر لأنه نائب عن تكرير الجملة فهذا كله من التأكيد للعنوى وهو ما أغفل النحاة ذكره في باب التوكيد ثم إنهم يقولون ملازمة التأكيد وإن حرف توكيد اه . (وهى النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع نوح الاسناد إلى غير المتبوع فان قولك جاء زيد ظاهره نسبة الجاء إلى زيد وهو الحقيقة ، ويحتمل أن يكون الجاءى محابيه أو متاعه أو خبره أو كتابه ونسبة الجاءى إليه مجاز ، فإذا قلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع احتمال المجازى وثبت الفعل حقيقة للتوكيد . وقال ابن عصفور انه يصف احتمال المجاز ولا يرفعه أبته . قال بعض التأخرين وهو وجيه (وكل وجميع وعامة وكلا وكيتا) وهذه يؤكد بها لرفع نوح إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ، فانك إذا قلت جاء أهل مكة فظاهره مجي كلهم ويحتمل أنك أردت بهذا اللفظ العام معنى خاصا ، فأردت مجي أشهرهم أو علمائهم أو غالبهم لأن استعمال العام في بعض أفراد مجاز شائع فيقولك كلهم ونحوه ارتفع المجاز وعلم أن المراد جميعهم حقيقة وإنه لم يتخلف منهم أحد وكذا إذا قلت جاء الزيدان كلاهما والمندان كلتهما ، فإذا ذكرت كلا وكيتا ارتفع احتمال أن الجاءى أحد الزيدين أو إحدى المندتين . قال الفاكهى والتوكيد بجميع وعامة غريب اه . وهو كما قال إلا أن المصنف ينبس إلى مالك ، فانه ذكر في التسهيل أنه يؤكد بكل منهما كما قال وذكر مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه وأغفل ذلك عامة النحاة سهوا أو جهلا فيقال جاء القوم جميعهم أو علمائهم كما يقال جاءوا كلهم . والمعنى واحد ، وفي الاصحاح أن المريد يفسر عامة بأكثر لا بجميع وانه خالف سيبويه في ذلك فعل هذا يكون بدل كل لا توكيدا وفيد تخصيصا لا تعميما والتاء فيها بمنزلة في نافذة فتصلح مع المؤنث ولذلك كر (ويجب اتصالها) أى جميع ألفاظ التوكيد (ضمير مطابق للوكيد) بفتح الكاف إفرازا وثنية وجما وتذكرا وتأنثا ليرتبط به وليدل على من هو له (نحو جاءا الخليفة نفسه أو عينه) وهند نفسها أو عينها والقوم كلهم أو جميعهم أو علمائهم والقبيلة كلها أو جميعها أو علمائها والزيدان كلاهما والمندان كلتهما . وليس ما ذكر من إضافة الشيء إلى مثله بل من باب إضافة العام إلى الخاص ولا يكتفى بنية الضمير بل لا بد من ذكره ، وبهذا يعلم أنه ليس من التوكيد نحو جاء الناس عامة أو قاطبة أو كافة وإن كان فيها معناه لفقد الضمير بل هى منصوبة

والعنوى وله ألفاظ
معلومة ، وهى النفس
والعين ، وكل وجميع
وعامة وكلا وكيتا
وسبب اتصالها بضمير
مطابق للوكيد نحو جاء
الخليفة نفسه أو عينه

على الحال المؤكدة لصاحبها في الأصح أو على للمقول الطلق مع أنها غير تابعة لما قبلها في إعرابه
وجمعا في قوله تعالى - هو الذي خلق لكم ما في الأرض جمعا - حال من ما مؤكدة لها خلافا لابن
عقيل وكلا في قوله تعالى - إنا كلا فيها - في قراءة من نصب بدل من اسم إن خلافا للزحشرى
وليس من التوكيد أيضا نحو جاء الناس بأجمعهم لأن أجمع وأخواته لا يضاف بل هو حال مؤكدة
لصاحبها (ولك أن تجمع بينهما) أى النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس) أى على الأصح على العين
كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه ، لأن النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة من الجارحة
المخصوصة (ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد) المذكر والمؤنث إذا أكد بهما كالثاني الذي في
اللقن (و) يجب (جمعهما) جمع قلة (على) وزن (أفصل) بضم العين احتراز بذلك عن جمع السكرة نحو
نفوس وعيون وعن جمع القلة على غير أفصل كأعيان جمع عين فلا يؤكد بشئ منها (مع اللغى)
للمذكر والمؤنث أو ما في معناها (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) في ثنية المذكر (جاء الزيدان) أو
زيد وعمرو (أنفسهما أو أعينهما) فكان التماس نفسهما أو عينهما ، لكنهم عدلوا عن ذلك في
اللفظ الفصحي كراهة اجتماع ثنيتين فيها هو كالثاني الواحد (و) تقول (في جمع المذكر (جاء الزيدون)
أو جاء زيد وعمرو وبكر (أنفسهم أو أعينهم) بالجمع قال الفاكهي وجمعهما على أفعل مع الجمع
واجب ، ومع اللغى راجع لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز معه إفرادهما وثنيتهما نحو جاء
الزيدان نفسهما أو أعينهما ونفسهما أو عينهما اه . قلت وما اقتضاه كلام الصنف من وجوب جمع
النفس والعين في توكيد الاثنين هو الذي صرح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في النظر
وقال في الجامع وشرحه صرح ابن مالك وولده ثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان
نفسهما أو عينهما ومنع ذلك أبو حيان ، وقال إنه غلط لم يقل به أحد من النحويين اه ، لكن قال
في شرح السندور إذا أكد للثنى بالنفس أو العين ، ففيها ثلاث لغات أفصحها الجمع ودونه الأفراد
ودون الأفراد الثنية وهي الأوجه الجائرة في قطع رموس الكشيش اه . قال الصامى وإنما اختير
الجمع على الأفراد لأن الثنية جمع في اللغى ، ومسئلة قطعت رموس الكشيش ذكرها النحويون ،
فقال ابن مالك في التسهيل يختار في الضاف لفظا أو معنى إلى متضمنها لفظ الأفراد على لفظ الثنية
ولفظ الجمع على لفظ الأفراد اه . وقال في الجمع ما أنصف إلى متضمنه وهو مثل لفظا نحو قطعت
رأس الكشيش أو معنى * كفاغرى الأفواه عند عرين * أى كاسدين فاغرين فاهما عند
عرينهما فان ذلك ورد فيه الجمع والأفراد والثنية اه . والحاصل أن جمعهما على أفعل مع الجمع واجب
ومع اللغى أصح فإفادها ثنيتين ، ويجوز أن تزداد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه أو بعينه ولا يجوز
ذلك في غيرها من الألفاظ التوكيد وأما جاءوا بأجمعهم فليس من التوكيد كما مر وخرج بعضهم على
زيادة الباء قوله تعالى - يتربص بأنفسهم - قال قالباء فيه زائدة وأنفسهم توكيد وردة بعضهم
بأن التوكيد هنا ضائع لأن للأمورات بالتربص لا يذهب الدهن إلى أن للأمور غيرهن بخلاف جاء
زيد نفسه وإنما ذكرت النفس لإفادة البعث على التربص لاشاره بما يستنكف منه من طموح
النفس إلى الرجال على أن ما يمنع كون بأنفسهم تأكيد قاعدة ان حق الضمير الرفع للتصل
المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولا بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم أو بفصل بينه وبين المؤكد
بفصل ما نحو جئتم يوم الجمعة أنفسكم . قال الصامى فيمكن أن يقال هنا اكتفى بالفصل بالباء
الزائدة كما يمكن بلا الزائدة في المطلق على الضمير نحو قمتم ولا زيد (وكل وجميع وعامة يؤكد بها)
أى بكل منها (للمفرد) للمذكر والمؤنث إن تجزأ بإمامته نحو اشتريت العبد سكه والأمة جميعا لأنها

ولك أن تجمع بينهما
بشرط أن تقدم النفس
ويجب إفراد النفس
والعين مع المفرد
وجمعهما على أفعل مع
اللغى والجمع تقول جاء
الزيدان أنفسهما أو
أعينهما وجاء الزيدون
أنفسهم أو أعينهم
وكل وجميع وعامة
يؤكد بها المفرد

لرفع إرادة الحصوص بمآظاهرة العموم والعبد والأمة كل منهما ينجز باعتبار الشراء وإن لم ينجزاً باعتبار ذاته فلا يجوز جاء زيد بكه لأنه لا ينجزاً بذاته ولا بعمله (و) يؤكدها (الجمع) المذكور والثبوت لأنه ينجزاً بذاته فكل واحد من أجزائه يصح وقوعه موقع الآخر (ولا يؤكدها للثني) استثناء عنها بكلاً وكلاً (تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن) فهذه الأمثلة كلها جامعة للشروط وقس بها ما أشبهها (وكلاً وكلاً يؤكدها للثني) خاصة لأنها متشابهة معنى فلا يستعملان في اللفرد والجمع وإنما يؤكدها للثني إن صح حلول اللفرد محله لا مكان نوم إرادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما) وإعرايه جاء فعل ماض الزيدان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى كلاهما وتوكيد ينسب للؤكد في إعرايه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على للثني والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة واليلم والألف حرفان دالان على التثنية (وجاءت الهندان كلتاها) وإعرايه كاعراب الذي قبله ولا يقال اختصم الزيدان كلاهما إذ لا يحتمل إرادة أحدهما لأن الاختصاص لا يكون إلا من اثنين ولا بد مع ذلك أيضاً أن يتجدد معنى السند إلى التوكيد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما ثم الرد بالثني هنا مادل على اثنين فيدخل نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وجاءت زينب وهند كلتاها (وإذا أريد بقوة التأكيدي) أى عند احتياج المقام إليه (فيجوز أن يؤتى بعد كلاً) أى بعد لفظة كلاً (بأجمع) بوزن أفضل (و بعد كلها بجمعاء) بوزن فعلاء (و بعد كلهم بأجمعين و بعد كلهن بجمع) بوزن عمر وزحل فالثلاثة ممنوعة من الصرف للتعريف والتثنية ووزن الفعل في أجمع والتأنيث في جماء والعدل في جمع (قال الله تعالى - فسجد للملائكة كلهم أجمعون) وإعرايه الفاء حرف عطف سجد فعل ماض للملائكة فاعل كلهم توكيد معنوى والماء في محل جر بالإضافة أجمعون توكيد ثان والتوكيد ينسب للؤكد في إعرايه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكور السالم والثمن زينت عوضاً عن الحركة والتثنية الذين كانا في الاسم للفردي . قال بعضهم فائدة ذكر أجمعون بعد كلهم رفع نوم من يقوم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين فكل تفيد رفع احتمال التخصيص وأجمع تفيد رفع احتمال التفرق ، ورد بقوله تعالى - لأعوزهم أجمعين - إذ الأغواء لا تختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت ، وقد يقال هي دالة في لأعوزهم أجمعين على اتحاد الوقت ، لأن الرداء به في الآية جميع أيام الدنيا بدليل قوله تعالى بعده - إلى يوم الوقت المعلوم - فجعل أيام الدنيا بمنزلة وقت واحد ، ومن قال بدلالة أجمعين على اتحاد وقت الفصل الفراء والملازى والبرد (ويقال جاء الجيش كله أجمع) فأجمع توكيد بعد توكيد لقرض زيادة التقوية (والقبيلة كلها جماء) بالثني بمعنى جميعاً وقد يردف جماء مجتمعة فلا تفيد توكيداً ، ففي الحديث « كما تنتج البهيمة بهيمة جماء » أى سليمة من العيوب مجتمعة الأعضاء كاملتها لا لاجد بها (والنساء كلهن جمع) بضم الجيم وقنع اليم ، وقد استفيد من تشبيهه أنه لا يثنى أجمع ولا جماء فلا يقال أجمعان ولا جمعاوان ، وهذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لأنه لا يسمع ، وأجاز الأخفش والكوفيون تثنيتهما فقال جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعاوان وهذا الخلاف جار فيها وإزنها نحو أكنع وكنماء . ثم لما كان الغالب في هذه الألفاظ أن لا يؤكدها بها إلا بعد كل جماء بها غير مضافة إلى ضمير للؤكد كما مثل (وقد يؤكدها بأجمع وجماء وأجمعين وجمع بدون أى بكل منها استقلالاً (بدون كل) وهو وإن كان كثيراً في نفسه إلا أنه قليل بالنسبة

والجمع ولا يؤكدها للثني تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن (وإذا أريد بقوة التأكيدي فيجوز أن يؤتى بعد كلاً بأجمع و بعد كلها بجمعاء و بعد كلهم بأجمعين و بعد كلهن بجمع) قال الله تعالى - فسجد للملائكة كلهم أجمعون - ويقال جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جماء والنساء كلهن جمع وقد يؤكدها بأجمع وجماء وأجمعين وجمع بدون كل

إلى التوكيد بها مع كل بل وقع لابن هشام في النسخ أنه قال : إجماعاً كد بأجمع وأخواته بعد التوكيد بكل نحو - فجد اللاتكة كلهم أجمعون - لكن قال الساماني هذا مبهم . قال تعالى - لأغوينهم أجمعين - وقال تعالى - ولولاء لهذاكم أجمعين - ومنه في التنزيل كثير ، وفي الجمع الجهور على أنه لا يؤكد أجمع دون كل اختياراً والمختار كما قاله أبوحيان جوازاً لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصح كقوله تعالى - وإن جهنم لموعدهم أجمعين - وفي الصحيح «فله سلبه أجمع» انتهى (نحو - لأغوينهم أجمعين) وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقترقة بـ «و الله ، أغوين فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره «و الله ، أنا والماء مفعول به والميم علامة الجمع أجمعين تأكيدهم للمؤكد ينفع للمؤكد في إعرابه تبعه في نصبه وعلامة نصبه الباء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع للذكر السالم ومن يرى منع استعمال أجمع مفردة عن كل يعرب أجمعين في الآية حلاً . قال ابن عثاق : أجاز ابن درستوه إعراب أجمعين حلاً . قال الجدي اللغوي وهو الصحيح وعليه تكون قد خرجت عن موضوعها وهو التعريف بتقدير الشيوخ فيها ولكن هذا ضعيف والأصح منع إعرابها حلاً (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه) لزيادة قوة التأكيد ونقل عن سيبويه أنه لا يرتفع الجواز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التأكيد (وهي أكتع) مأخوذ من تسكن الجذ إذا اجتمع أومن قولهم حول أكتع : أي تام (وأيسع) بالصاد للهمزة مأخوذ من اليسع وهو العرق المجتمع (وأنتع) مأخوذ من أنتع وهو طول العنق (نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أيسعون أنتعون) وإعرابه جاء فعل ماض القوم فاعل كل توكيد والماء في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع أكتعون وما بعده توابع لكل تابعة له في الرفع وعلامة الرفع فيها الواو لأنها محمولة على الجمع المذكور السالم والأصح أنها توكيد للمؤكد السابق كالصفات للتوابع ، وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهي) أي ألفاظ التوكيد المعنوي (بمعنى واحد) أي متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) بل تورد متتابعة من غير عطف كقوله صلى الله عليه وسلم «لندخل الجنة أجمعون أكتعون» لأن العطف يفيد تعدد المعاني وهذه معناها واحد فلا يحسن عطف بعضها على بعض (لأن الشيء الواحد لا يعطف بعضها على بعض) بخلاف الصفات فإنها يجوز عطف بعضها على بعض لتعدد معانيها ، وقد أنهيت عبارته أنه لا يجوز تقديم توابع أجمع عليه وهو كذلك لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية والجهور على أنه لا يؤكد بما بعد أجمع دونه لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ، بل قيل لا معنى لها في حال الأفراد ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بنحو قول الشاعر :

«تحملني اللقاء حولاً أكتعا» وحمله الجهور على الضرورة على أن فيه توكيد النكرة وهو ضيف كلياً . واعلم أنه كما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جماء بكناء وبصاء وتبعا وبعد جمع بكنع وبسع وبنع ، والأصح وجوب الاتيان بها على هذا النمط فتقدم مادة أكتع ثم أيسع ثم أنتع ، وقيل هو راجع لأوجب وجزم به ابن مالك في التسهيل ، وقيل لا ترتيب بين أيسع وأنتع خاصة فيجوز تقديم أيهما شئت وعليه ابن هشام كابن عصفور والأصح أنه لا يجوز استعمال شيء من أجمع وأخواته في غير التأكيد وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد كلها بدأت بالنفس فالنفس فالتابع فأكنت فأيسع فأنت فأن حذف النفس أنيت بما بعدها مرتباً أو العين فيكذلك أو لا فيكذلك أو حذف أجمع لم تأت يا كنت وما بعده لأن ذلك توكيد لأجمع فلا يؤتى به بدونها كما مر .

(قوائد) لا يجوز حذف للمؤكد فتح الكاف عند الأخفش والفارسي وابن جني وتعلب وموافيقهم وهو الأصح وأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف وجعلوا منه قوله

نحو لأغوينهم أجمعين -
وقد يؤتى بعد أجمع
بتوابعه وهي أكتع
وأيسع وأنتع نحو جاء
القوم كلهم أجمعون
أكتعون أيسعون
أنتعون وهي بمعنى
واحد ولذلك لا يعطف
بعضها على بعض لأن
الشيء الواحد لا يعطف
بعضه على بعض

صلى الله عليه وسلم « فصاروا أجعين » على أن أجعين توكيد لتضمير منصوب وأن التقدير أعينكم أجعين ولا يجوز أن يفصل بين اللؤكد بكسر الكاف واللؤكد بفتحها بما بكسر المعزة خلافا للفراء فإنه أبجاز صرحت بقومك إما أجعين أو بعضهم ولا يلى العامل شيء من ألفاظ التأكيد وهو باق على حاله في التأكيد الإجماعا وعمامة مطلقا : أى الابتداء أو غيره فتقول جميعهم أو عامتهم يتحدون وصرحت بجميعهم وعامتهم، وذلك لفظة استعمالها في التوكيد والإكل وكلازكتنا في الابتداء بكترة نحو - وكلهم آتية يوم القيامة فردا - وعن بعض العرب كلاهما بالانان ، وفي التثنية - كتنا الجنتين آتت أسكها - وقال الزجاج * سكتها قد فرت زائد * ومع غير الابتداء بقله وذلك بأن ترد فاعلا أو مفعولا أو مجرورا ويلزم نافية كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل مثبوعه مطلقا فعلا لا توكيدا نحو ألمعنا شاة كل شاة ، وقول الشاعر :

فان الذي حانت فليج دعاؤهم هم القوم كل القوم بألم خالف

ويجب اعتبار المعنى في خبر كل مضافا إلى نكرة لامضافا إلى معرفة فتقول كل رجل قائم وكل امرأة قائمة وكل رقيقين متعاونان وكل غلمان اشترتهم صالحون وكل إماء اتخذتهن صواحل كل كان ما أنصف إليه كل معرفة لم تجر مراعاة المعنى بل لك اعتبار اللفظ واعتبار المعنى نحو كلهم قائم وكلهم قائمون وفي هذه السلسلة مؤلف للعلامة التي السبكي سماه « أحكام كل وماعليه تدل » (والتوكيد) أى اللؤكد بكسر الكاف (تابع للؤكد) بفتحها (في رفعه) إن كان مرفوعا (ونصبه) إن كان منصوبا (وخفضه) إن كان مفعولا (وترفعه) إن كان معرفة ولم يقل وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف لاضافتها لتضمير اللؤكد لفظا وما لم يضاف منها هو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية وعبارة ابن عقاد والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول فتح أجمع وتوابعه بالعلمية والوزن وجمع وتوابعه بالعلمية والعدل ، وقيل شبه العلمية ببناء على أنها تعرفت بنية الإضافة فأشبهت العلم في التعريف بشيء أداة ظاهرة اه (و) لهذا لا يجوز توكيد النكرة (بألفاظ التوكيد المعنوية عند البصريين) مطلقا : أى سواء أفاد توكيدها أم لا وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز توكيدها إن أفاد بأن كانت النكرة معدودة كيوم وليلة وشهر وحول وما يدل على مئة معاملة للتقدير وكان التوكيد من ألفاظ الاحاطة ككل واختاره ابن مالك في جميع كتبه لصحة السماع به ولأن فيه فائدة لأن من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال برفع التوكيد . قال ابن هشام في الأوضح : وهذا للذهب هو الصحيح واستدل عليه بقول عائشة : ملصام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله إلا رمضان ، وقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذار جب ياليت عتة حول كله رجب

وقد أنشد ابن مالك وجماعة هذا البيت بلفظ * ياليت عتة شهر كله رجب * قال ابن هشام وهو تحريف . قال الأزهري لأن المعنى يصد عليه لأن الشاعر عني أن يكون عتة الحول من أوله إلى آخره رجب قال لما رأى فيه من الحبرات ، ولا يصح فيه أن يعنى عتة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بضم رجب وبضمه غير رجب حتى يعنى أن يكون كله رجب اه قال الصامى وقد تضمن تعميده رجب منونا أنه منصرف وهو الظاهر إذ لا يظهر فيه سوى العلمية وبذلك صرح بعض الأئمة لكن جزم العلامة التفتازانى بأنه غير منصرف للعلمية والعدل عن الرجب كأمس في لغة من منعه من الصرف ، وعلى هذا فصرفه في البيت للضرورة اه وقد يفرق بينه وبين أمس بأن ذلك مع فيه منع الصرف وفيه العلمية إذ هو اسم لليوم الذى قبل يومك بخلاف هذا فإنه لم يسمع في أشعار العرب منع صرفه وبأنه يستعمل نكرة فإن أريد به معين وقد رنا فيه العدل امتنع .

والتوكيد تابع للؤكد
فرفع ونصبه وخفضه
وترفعه ولا يجوز
توكيد النكرة عند
البصريين

باب البذل

والتعير به اصطلاح البصريين ، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين والتكرير (هو)
 لغة : العوض . قال تعالى - عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها - . واصطلاحا (التابع) هذا
 جنس شامل لجميع التواضع (للتصود بالحكم) أى دون متبوعه ، وهذا يخرج لبقية التواضع
 ماعدا للعطوف ببل بعد الاثبات فان التعت والتوكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالحكم ،
 بل المقصود به متبوعها وهى مكلمات للتصود والعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد التنى
 ليس مقصودا بالحكم الواقع قبله بل المقصود به هو ماقبله . وأما للعطوف ببقية أحرف العطف
 فليس هو المقصود بالحكم فقط بل المقصود بالحكم هو للعطوف والعطوف عليه بخلاف البذل
 فإنه هو المقصود بالحكم فقط (بلا واسطة) بينه وبين متبوعه نخرج العطوف ببل بعد الاثبات
 فإنه مقصود بالحكم لكن بواسطة . وظاهر التعريف المذكور أن البذل منه ليس مقصودا
 بالحكم ، وإنما ذكر توطئة ومقدمة للبذل لأن ذكر القصور بالنسبة بعد التوطئة لذكره يفيد
 تأكيد الحكم وتقريره . ولهذا كان فى حكم تقرير العامل عند الجمهور ولا ينوى بمتبوعه الطرح
 وقول كثيرين للبذل منه فى حكم الطرح إنما يعنون به من جهة العنى غالبا دون اللفظ بدليل
 جواز نحو ضربت زيدا رأسه إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لم يكن الضمير ما يعود إليه قاله ابن عتقاء .
 ثم البذل بدخل الأسماء والأفعال ، وحكمه التشريك فى الاعراب ، ولهذا قال (وإذا أبدل اسم
 من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع إعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم ، وعامله مقتر
 من جنس عامل متبوعه ، ويظهر كثيرا إن كان حرف جر ، وقيل عامله نفس عامل متبوعه
 وليس على نية تكرار العامل أصلا واختاره ابن مالك وآخرون وكأنهم نظروا لتسميته تابعا .
 إذ لا يصدق عليه ذلك حقيقة إلا إذا كان عامله هو عامل متبوعه (والبذل على أر بعة أقسام)
 على المشهور (الأول بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ مساو له فى المعنى بأن تكون
 ذات اللبذل عين ذات للبدل منه ويكون المراد منهما واحدا وإن اختلف مفهومهما (ويقال
 بدل الكل من الكل) ومما ابن مالك البذل للطابق : أى للوافق لمعنى اللبذل منه . قال لأن
 هذه العبارات صالحة لكل بدل يساوى اللبذل منه فى المعنى بخلاف قول النحويين بدل الكل من
 الكل فاتها لا تصدق إلا على ذى أجزاء وهذا البذل يقع فى اسم الله تعالى والله سبحانه منزّه عن
 الأجزاء . فالعبارة الجيدة أن يقال بدل موافق من موافق أو بدل الشئ من الشئ أو البذل
 للطابق . ثم ادخال المانصف آل على كل مبنى على ماوقع لكثيرين وهو معترض بقول بعض الأئمة
 لا يجوز ادخال آل على كل وبعض عند الجمهور . قال ابن خالويه فى كتاب ليس يغلط كثير من
 الخواص بادخال آل على كل وبعض . وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان فى بية الاشافة وبذلك
 زل القرآن اه لكن نقل بعضهم عن الأزهري أنه قال ، أجاز النحويون ادخال الألف واللام
 فى كل وبعض وإن أباه الأصمى لأن مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما
 لأنهما مفادتان ألبنة إما ظاهرا وإما مضرا . وفى القاموس : وكل وبعض معرفتان لم نجى
 عن العرب بالألف واللام وهو جائز اه (نحو جاء زيد أخوك) وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل
 أخو بدل كل من كل والبذل يتبع اللبذل منه فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الواو لأنه من
 الأسماء الستة والكاف فى محل جر بالاضافة فزيد وأخوك صديقان على ذات واحدة ومفهومهما مختلف

(باب البذل)

هو التابع للتصود
 بالحكم بلا واسطة وإذا
 أبدل اسم من اسم أو
 فعل من فعل تبعه
 فى جميع إعرابه .
 والبذل على أربعة
 أقسام : الأول بدل
 الشئ من الشئ ويقال
 بدل الكل من الكل
 نحو جاء زيد أخوك

(قال الله تعالى - اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) وإعراجه اهد فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الباء نصب مفعولين . والأصل فيه أن يتعدى إلى ثانی مفعوله باللام أو بالي ، يقال هدا لكذا أو إلى كذا ، وقد يتسع فيه يتعدى بنفسه كما في هذه الآية ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وثنا ضمير متصل في عمل نصب مفعولها الأول . الصراط مفعول ثان . المستقيم نعت للصراط بدل كل من كل والذين اسم موصول في محل جر بالإضافة . وقائدة البديل التوكيد والتوضيح ، والراد بالصراط المستقيم طريق الحق وهو دين الاسلام . ولما كان في قوله الصراط المستقيم بعض إيهام بينه بقوله - صراط الذين أنعمت عليهم - أي من الأنبياء والملائكة والصديقين والشهداء والصالحين (وقال تعالى - إلى صراط العزيز الحميد الله - في قراءة الجر) وهي قراءة غير نافع وابن عامر فالاسم الكريم بدل من العزيز بدل الشيء من الشيء ، ولا ينبغي أن يقال بدل الكل من الكل لأن الكل يطلق على ذى أجزاء كما مر ، تعالى الله عن ذلك وقد يقال لا يحذور في ذلك لأن قولهم بدل الكل من الكل قد صار عاما بالنية على البديل المطابق . ثم هذا البديل لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمبديل منه اتفاقا لأحدهما (الثاني بدل البعض من الكل) وهو بدل الجزء من كله بأن يكون مدلول الثاني بعضا من مدلول الأول (سواء كان ذلك البعض قليلا) أي دون النصف (أو كثيرا) أي فوق النصف أو مساويا خلافا لمن زعم كالكسائي وابن هشام أن لا يكون إلا فية دون النصف (نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وإعراجه أكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به ثلثه بدل بعض من كل وكذا نصفه وثلثيه والهاء في الجميع في محل جر بالإضافة (ولا بد من اتصاله) أي بدل البعض (ضمير يرجع منه للبديل منه) ليحصل به الربط بينهما وهذا ما عليه الجمهور . وخالف في ذلك ابن مالك فجعل اتصاله به كثيرا لاشترط (إمامذكور) ذلك الضمير أي مافوظ (كالأمثلة) المذكورة ، ونحو ضربت زيدا رأسه (أو مقتر كقوله تعالى - والله على الناس حج البيت من استطاع) وإعراجه لله جار ومجرور خبر مقدم على الناس جار ومجرور في محل نصب على الحال حج مبتدأ مؤخر والبيت مضاف إليه من اسم موصول في محل جر بدل من الناس بدل بعض من كل لأن الناس يم استطاع وغيره فهو عام مخصوص بالاستطاع استطاع فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجمله الفعل والفاعل صلة للوصول والمائد الضمير المستتر . وقال ابن برهان : هو بدل كل لأن الراد بالناس استطاع دون غيره فهو عام أريد به الخصوص وعليه لا يحتاج لتقدير الرابط . وقال الكسائي من شرطية حذف جوابها : أي من استطاع فليحج وبقوله مجيء الشرط عقبه في قوله تعالى - ومن كفر فإن الله غفي عن العالين - وحسن المعنى لأن فضيته أن الناس يازمهم عموما إحياء البيت كل سنة بالحج وهو فرض كتابه ويزام للمستطيع خصوصا أن يحج بنفسه وهو فرض عين ويدخل فيه حيثئذ للملائكة بناء على أنه صلى الله عليه وسلم مرسل إليهم وهو الأصح وعلى القول بأن من بدل بعض لا يدخل الملائكة لأن الناس يم الناس والجن فقط كذا قرره بعض المحققين وعلى القول بالبديلة أيضا فالضمير المائد على البديل منه مقدر (أي منهم) يثنى من الناس (الثالث بدل الاشتغال) ويقال له بدل انتقال وهو أن يكون بينه وبين البديل منه ملازمة بغير الجزئية والكلية سمي بذلك لاشتغال معنى الكلام عليه لأن العامل في المتبوع يشتمل على معناه بطريق الأجمال سواء اشتمل الأول على الثاني نحو - يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه - أو الثاني على الأول نحو سلب زيد ثوبه أو لم يشتمل أحدهما على الآخر نحو سرق زيد فرسه

قال الله تعالى - اهدنا
الصراط المستقيم
صراط الذين - وقال
تعالى - إلى صراط
العزيز الحميد الله -
في قراءة الجر . الثاني
بدل البعض من الكل
سواء كان ذلك البعض
قليلا أو كثيرا نحو
أكلت الرغيف ثلثه
أو نصفه أو ثلثيه
ولا بد من اتصاله بضمير
يرجع منه للبديل منه
إمامذكور كالأمثلة
أو مقتر كقوله تعالى
- والله على الناس حج
البيت من استطاع -
أي منهم . الثالث بدل
الاشتغال

قسمة مثل هذا بدل اشتغال من حيث اشتغال المتبوع على التابع لكن لا كاشتغال الطرف على المظروف كما
 قد يتوهم بل من حيث كونه دالاعية إجمالاً ومتقاضية له بوجه ما بحيث تنق النفس متشوقة عند ذكر
 الأول إلى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصاً لما أجل في الأول ومبيناً له (نحو أعجبني زيد
 علمه) وإعراجه أعجب فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به زيد
 فاعل علم بدل اشتغال والماء في محل جر بالإضافة ومثله سلب زيد نوبه ورأيت درجة الأسد برجه
 لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات ونظرت إلى القمر فلنكه لأن الفلك ملابس للقمر بغير الجزئية
 والكلية، ولابد في بدل الاشتغال من أمور ثلاثة - الأول أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة
 إليه - أي إلى البدل ومنتظرة له نحو سلب زيد نوبه فانك قبل أن تذكر الثوب تصير النفس
 متشوقة إلى بيان الشيء للسلوب إذ من الظاهر أنه لم تسلب نفسه بل شيء منه حينئذ فالاستناد
 إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به ولا يسه بغير
 الجزئية والكلية ويكون المعنى مختصاً بالأول كما عجبني زيد حسنه أو كلامه أو فهمه فإن الإعجاب
 مشتمل على زيد مجازاً وعلى حسنه وكلامه وفهمه حقيقة وكذا سرق زيد نوبه أو فرسه فإن زيدا
 مسروق مجازاً والفرس حقيقة نخرج بهذا الشرط نحو قتل الأمير سيافه، فلا يجوز مثل هذا الإبدال
 أصلاً لفقد الشرط المذكور لأن الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفاً من قولك قتل الأمير أن القاتل
 سيافه قاله اللطفي، الثاني لا بد فيه كإقال ابن مالك وتبعه الفاكهي وغيره من إمكان فهم معناه عند
 حذفه، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولأجل ذلك جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل إضراب لعدم
 صحة الاستغناء عنه بالأول وكذلك نحو أضرجت زيدا فرسه لأنه وإن فهم معناه في حال الحذف
 لكن لا يحسن استعمال مثله بل لا يستعمل لأن الأجزاء لا يكون إلا للخلل فإن مع شيء حمل
 على الإضراب والغلط، قال ابن علقمة: وقد يخرج بهذا الشرط نحو نظرت إلى القمر فلنكه فتأمل اه
 وليس كذلك فإن إسناد النظر إلى القمر، والمراد فلنكه بما يحسن ويسمع (و) الثالث (لا بد من
 اتصال) أي البدل (بضمير) يرجع إلى البدل منه (إما مذكور كالثال) المذكور (أو مقدر كقوله
 تعالى - قتل أصحاب الأخدود النار) أي لعن أصحاب الأخدود أي الشق في الأرض الذي جعلوا للمؤمنين
 وأوقدوا فيه النار وألقوا فيها المؤمنين وقصة أصحاب الأخدود مستوفاة في كتب التفسير وفي صحيح
 مسلم بنجران قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم بنحو سبعين سنة وإعرا ب الآية قتل فعل ماض
 مغير الصيغة وأصحاب نائب فاعل والأخدود مصاف إليه النار بدل اشتغال من الأخدود والضمير العائد
 إلى البدل منه مقدر عند الجمهور (أي فيه) وعند الكوفيين وجماعة نابت عنه آل والأصل ناره
 وعند ابن مالك لحذف أصلاً، وقال القراء وابن الطراوة بدل كل ولا حذف، وابن خروف بدل
 إضراب والأصح ما ذكره المصنف (الرابع البدل الملبان) أي للبدل منه بحيث لا يشترط في ذكر البدل
 منه بوجه: أي بأن لا يكون مطلقاً له ولا جزءاً منه ولا ملائماً له (وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط)
 وهو الذي لم يقصد متبوعه بل سبق إليه اللسان (وبدل النسيان) وهو ما قصد ذكر متبوعه ثم
 تبين فساده قصد (وبدل الإضراب) وهو ما قصد فيه كل من البدل والمبدل منه قصداً صحيحاً
 وأنكر قوم منهم للبدل الثلاثة وخرجوا ما أومر ذلك على حذف العاطف وهي الواو للمليدة للتقسيم
 (نحو رأيت زيدا الفرس) هذا التال يصلح لكل واحد من الثلاثة (لأنك أردت أن تقول)
 ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) أي سبق لسانك لغيره (فقلت زيدا) من غير قصد ثم تقطعت بالصواب
 فقلت الفرس (فهذا بدل الغلط) بالإضافة: أي بدل عن اللفظ الذي هو التال فالبديل منه هو التال

نحو أعجبني زيد علمه
 ولا بد من اتصاله
 بضمير إما مذكور
 محتمل أو مقدر
 كقوله تعالى - قتل
 أصحاب الأخدود
 النار - أي فيه الرابع
 البديل الملبان وهو
 ثلاثة أقسام بدل
 الغلط وبدل النسيان
 وبدل الإضراب نحو
 رأيت زيدا الفرس
 لأنك أردت أن تقول
 رأيت الفرس فغلطت
 فقلت زيدا فهذا
 بدل الغلط

لا البديل ويسمى التابع هنا ببديل النطق من حيث إن سبب الانيان به هو النطق في ذكر البديل منه ولم يرد أن البديل نفسه غلط وكيف يكون غلطاً وهو المقصود بالنسبة وقضية كلام الصنف كثيره أن بدل النطق يصح في النثر وهو قول سيويه والأكثرين ، وقال بعضهم إنه يجوز في الشعر دون النثر وعكسه بعضهم ، قال آخرون إن بدل النطق لم يقع في نظم ولا نثر واستدل الثبوتون له بقول ذي الرمة :

لمياء في شفتيها حوّة لسى وفي اللسان وفي أنيابها شنب

قال الحوّة السوداء ، واللّس سواد مشرب بحمرة ، وفي اللسان وشربه ماحله ، وقد يكون البديل منه متغايلاً فيه لغلطاً : أى يظهر التلكم من نفسه أنه غلط فيه لفرض الإبهام وليس غلطاً في نفس الأمر بل ذكره أولاً عن قصد وتعمد لكنه أومّ أنه غلط لفرض اللبالة والتفنن في الفصاحة وهذا يستعمله الشعراء كثيراً وشرطه أن يرتقى من الأدنى إلى الأعلى كهند نجسم بدر نيس لأنك وإن كنت قاصداً للذكر النجم توهم من نفسك النطق وأنت لم تقصد في الأول إلا تشبيهاً بالدر ثم فعل كذلك منتقلاً إلى الشمس وهو فصيح دون النطق ولا أدري لأى معنى جزموا بأن بدل النطق غير

فصيح مع أن النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم إلا أن يكونوا تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل النطق فأشبهوا فيه غلطا بأنه غير فصيح نظرا إلى هذا المعنى وليس المراد أن الانسان إذا سبق لسانه إلى ذكر مالم يقصده فتنبه فذكر المقصود يحكم بأن لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح اه (وان قلت رأيت زيدا) قاصداً الاخبار عن رؤيته (ثم لما نطقت تذكرت أنك) لم ترد زيدا وإنما رأيت فرسا فأبدلته أى لفظ الفرس (منه) أى من زيد بأن قلت رأيت زيدا الفرس (فهذا بدل نسيان) أى بدل ذكرته نسيانا وهذا كالأدى قبله . قال : كسى : لا يقع في فصيح الكلام ومتعلقه الجنان وبديل النطق متعلقه اللسان وبض التحويين لم يفرقوا بينهما بل سموها بدل النطق (وان أردت الاخبار أولاً بأنك رأيت زيدا ثم بدالك أن) تضرب : أى تعرض عن ذلك وان تخبر بأنك رأيت الفرس) ويكون الأول في حكم التروك (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضا بدل البداء بالبدال الهلّة والمد لأن التلكم غير بشئ ثم يبدله أن خبر بآخر من غير إبطال للأول فكل من التابع والتبوع فيه مقصود قصدا صحيحا ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «إن الرجل ليسل الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربهما خسرنا سدسها سبعة ثمنها تسعها عشرة ما قتلها وما بعده بدل الاضراب من نصفها أو كل واحد بدل مما قبله وهو إضراب انتقال لا اضراب إبطال والأخسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع فيكون من عطف النسق لأن بل تشعر بأن ما قبلها ذكر عن قصد إلا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان ، ولأن بذكر بل يندفع توهم كون البديل في ذلك صفة لما قبله كإني قولك رأيت رجلا حمارا إذ يحتمل أن تكون أردت بقولك حمارا جاهلا أو بلينا .

(فائدة) قال الفارسي ذكر بعض النحاة تسميا حمارا وهو بدل كل من بعض واحتج له بقول الشاعر :

رحم الله أعظم دفتوها بسجستان طلحة الطلحات

فيمن رواه نصب طلحة على أنه بدل من أعظما . وأجيب بأنه على تقدير مضاف أى أعظم طلحة أو على أن المراد بها الثقات من باب تسمية الكل بالجزء وعلى كل فهو من بدل الكل اه وقال غيره : قيل ومنه : به كإني غداة البين يوم تحملاوا به فيوم بدل من غداة بدل كل من بعض ويحاج بأن بدل كل من كل على حذف مضاف أى غداة يوم تحملاوا أو على أن المراد باليوم مطلق الوقت لا اليوم المحدود اه ونحو ذلك في الواقي وشرحه ، وقال أبوحيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لقيته غدوة يوم

وان قلت رأيت زيدا
ثم لما نطقت تذكرت
أنك إنما رأيت فرسا
فأبدلته منه فهذا بدل
نسيان ، وان أردت
الاخبار أولاً بأنك
رأيت زيدا ثم بدالك
أن تخبر بأنك
رأيت الفرس فهذا
بدل الاضراب

الجمعة لأن يوم الجمعة لا يكون ظرفاً ثانياً لأن العامل لا يعمل في نوع من الممولات إلا في واحد منها إلا على طريق الاتباع ولا يكون غلطاً لأن اللقي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه . قال السيوطي : وقد وجدت له شاهداً في التزويل وهو قوله تعالى - فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنت عدن - اهـ ويمكن الجواب عن الآية بأن المراد بالجنة جنس الجنات فيكون جنت حيثما يدل كل من كل لا يدل كل من بعض وعن الثالث بأنه غير مسموع بل المسموع لقبته يوم الجمعة غدوة لأن سبويه يجيز تعدد الظرف من نوع إذا كان الثاني أخص من الأول (ومثال) إبدال (الفعل) من الفعل قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب) وإعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ يفعل فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ذلك اسم إشارة في محل نصب مفعول به يلق جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو أثاماً مفعول به يضاعف يدل كل من يلق لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام والبديل يتبع البديل في إعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه سكن آخره وهو مغير الصيغة وله جار مجرور والعذاب نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره وقد أجرى الشاطبي الأقسام الأربعة في الفعل كإلهو مقتضى عبارة المتن فبدل الشكل الكامل و بدل البعض من الشكل إن فصل تسجد لله برحمتك و بدل الاشتغال نحو من يصل إلينا يستعن بياضين ، و بدل الناطق نحو إن تأتينا نأتنا نعطك ومثل بعضهم بقوله تعالى - ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف - على تقدير بل ومنع بعضهم في الفعل ما عدا بدل الشكل وشرط ابن مالك لإبدال الفعل من الفعل الموافقة في المعنى مع زيادة بيان وقبح فيه بعضهم بأن ذلك ليس بشرط ولكن الأصح ما قاله ابن مالك قال غيره فإن لم يكن الثاني راجح البيان على الأول كان تكديداً قال الفاكهي وكإبدال الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المقصود من الأولى نحو - أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين - فجملة أمدكم بأنعام بدل بعض من الأولى لأن ما اشتملت عليه بعض ما تعلمون من نعمه ونحوه إلى جزئهم اليوم عاصبروا لأنهم هم الفائزون على قراءة حمزة والكسائي بكسر إنهم فجملتهم بدل كل أو بدل اشتغال من جملة إلى جزئهم اليوم الخ ويجوز إبدال الجملة من المفرد كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وأخرى ، وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجئة كيف يلتقيان بدل اشتغال من حاجة وأخرى ، وهما مفردان ، وقول الشاعر :

* أقول له ارحل لاتقيم عندينا * (ويجوز لإبدال النكرة من المعرفة) ويجب في بدل الشكل وصف النكرة نحو - لنسفا بالناسبة ناصية كاذبة خاطئة - لأنها هي في المعنى فلا يمكن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة . قال أبو علي في كتابه الحجة يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه واختاره الرضي ، وقال إنه حق وذلك كقول الشاعر :

لا وأبيك خير منك إني ليؤذي التميمم والصميل

ينحو موله تعالى - إنك بالواد للقدس طوى - فطوى بدل كل من الوادي إذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل من الطي لأنه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وإذا لم يزد إلا ما أفاد الأول لا يجوز لأنه إما يكون إيهاماً بعد التفسير ولا فائدة فيه وإن كان غير بدل الشكل من الشكل جاز لإبدال النكرة من المعرفة غير التوضيفة اكتفاء بالضمير الراجح إلى البديل منه (نحو - يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال نكرة وهو بدل اشتغال من الشهر وهو معرفة وقضية كلامه أنه إذا أبدال اسم من اسم لا يجب موافقة البديل المبدل منه في التعريف والتنكير فيجوز إبدال المعرفة من المعرفة

ومثال الفعل - ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب - ويجوز لإبدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه

كما في الأثلة السابقة ، ومن التكررة نحو - إلى صراط مستقيم صراط الله - والتكررة من التكررة نحو - مفازا حداثق - ولا تجب موافقته له أيضا في الاظهار والاطهار فيجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر ، ومن الضمير نحو رأيت زيدا ، والضمير من الضمير الواقع له نحو رأيتك إياك . ومن الظاهر نحو رأيت زيدا إياه ، ومنع ابن مالك وقوع الضمير بدلا وجعل نحو رأيتك إياك توكيدا ورأيت زيدا إياه من وضع التحوين : أي انه لم يسمع من العرب ، وشرط ابدال الظاهر من ضمير التكم ، والمخاطب عند الجهور بدل كل إعادة البذل الاطالة نحو هذا لكم ضميركم وكبيركم ، وقوله تعالى - تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا - ، ونذر نحو قول الشاعر :

بكم قریش کفینا کل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا

يجز قریش بدلا من كاف بكم وتجب موافقة البذل للبذل منه في تذكيره وتأنيته وإفراده وجمعه وتنثينه ، وإنما يجب ذلك في بدل الكل من الكل . قال بعضهم : مالم يمنع مانع من التنثية والجمع بكون أحدهما مصدرا أو قصد به التفصيل فأول نحو - مفازا حداثق وأعنا - والثاني نحو مافي الحديث «أذن لها بنشين نفس في الشتاء ونفس في الصيف» وفيه نظر لأن المراد بالطائفة أهم من أن يكون بحسب القبط أو بحسب المعنى ففي الأول المصدر يطلق على الاثنين والجماعة ولهذا يوصف به الجماع وفي الثاني البذل هو المجموع لأكمل واحد من شق التفصيل . وأما ابدال الآخر فلا يلزم موافقتها للبذل منه في الأفراد والتذكير وفروعهما .

﴿تمة﴾ قد يحذف في الصلة للبذل منه استثناء بالبذل كقوله تعالى - ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب - أي تصفه . والكذب بدل من الماء المحذوف . وقد يحذف البذل لحال دليله محله كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث : الثيب الزاني . وقتل النفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » أي بثبوته الزاني . ويجوز رفع الثيب خبرا محذوف : أي هم الثيب والضمير يعود للذين يحل قتلهم للفهم بما قبله . وقد يقطع البذل للرفع مبتدأ وللنصب مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى مع جواز اظهار المحذوف ويحسن مع الفصل نحو - بشر من ذلك النار - أي هي النار . وإذا كان البذل تضيلا ، فإن كان واقيا بما في الفصل من الأعداد جاز الاتباع والقطع نحو قوله تعالى - قد كانت لكم آية في فتيين اتقناتة - أي منهم فنة ، وإن لم يف تعين القطع نحو قوله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الموبقات : الشرك والسحر » وحل وجوب القطع إن لم ينو مسطوف محذوف ، فإن نوى معطوف يحصل به منضبا إلى المذكور الوفاء بالتفصيل لم يعمين القطع بل يجوز القطع والبدال . وقد روى الحديث المذكور بالرفع على القطع وهو ظاهر . وروى بالنصب على البذل ونية معطوف محذوف كأنه قال اجتنبوا الموبقات : الشرك والسحر وأخواتهما ، وقد ثبت تفصيل حديث السبع في حديث آخر وإذا أبدل من اسم الاستفهام وجب في البذل التفصيل والمهمة ببديلتها نحو من رأيت أريدا أم عمرا وكم مالك أتلانون أم عشرون أو من اسم شرط وجب التفصيل وإن نحو مهما تصنع إن خيرا وإن شرا تحجز به ، فإن استفهمت أو شرطت بالحرف كهل وإن لم يجب التفصيل ولم تأت بالمهمة نحو هل جاء أحد رجل أو امرأة وإن تكرم أحدا زيدا أو عمرا أكرمه وإن تكرم أحدا رجلا أو امرأة أكرمه .

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

فترفع الفاعل وتنصب للمفعول ويتعلق بها الظرف والمجرور (اعلم أن الأصل في العمل) أن يكون (للافعال) وما عمل من الأسماء فليشبهه بالفعل (ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة) المصدر واسم الناعل وأمثله اللبائية واسم المفعول والصفة للشبهة واسم التفضيل واسم الفعل ، وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب ، ولم يتعرض للمصنف لعمل اسم المصدر لتدور أعماله ، بل البصريون يمنعون أعماله نظرا إلى أن أصل وضعه بنبر المصدر وأولوا ما أوم ذلك ولا الظرف والمجرور للمعتدين للاختلاف في أعمالهما قاله الفنا كهي . وقال غيره : إنما لم يذكر اسم المصدر مع أنه يعمل عمل الفعل لرجوعه إلى المصدر ولا الظرف والجار والمجرور لرجوعهما إلى اسم الفعل فلا حاجة إلى عتبه عشرة كما فعل صاحب الشنور وهذا الاعتذار أولى لأن اسم المصدر إذا كان مبدؤا بيم زائدة لنبر الفاعلة كضرب ومقتل فإنه يعمل بإتفاق بشرط المصدر الآتية لأنه مصدر حقيقي ، ويسمى المصدر لليمي ويكون من الثلاثي على مفعل بفتح ميمه وعينه كجاست مجلسا : أي جلسا ما لم يكن فاؤه واوا مع محبة آخره فكسبر عينه وقد فتتح كوعده موعدا ووهبه موهبا أي عدة وهبة وهو مقيس مطرد ، ومنه قول الشاعر :

أطاولم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظم .

وما كان من اسم جنس لغير حدث ثم نقل إلى الحدث كالكلام والصلاة والثواب والعتاء والنسل والوضوء انتهى مصدر اغتسل وتوضأ فتح البصريون أعماله وحملوا مجاءه من على حذف عامل من مصدر الاسم المذكور والأصح وفاقا لأكثر التأخرين جوازه بشرط المصدر الآتية نحو أعجبي كلامك هذا وثوابك زيدا وعطاؤك بكرا ، ومنه - ألم نجعل الأرض كفتا أحياء وأمواتا - أي تكفتم . وأما الظرف والجار والمجرور فالأصح أنه يجوز أعمالها بشرط اعتدائها على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو خبر عنه أو ذي حال ویتعلقان حينئذ بكون عام واجب الحذف كالاستقرار والحصول والكون والوقوع والثبوت ، ويسميان بالظرف المستقر بفتح القاف لتعلقهما بالاستقرار وهو الكون العام للاستقرار الضمير فيهما لأن قضيته أنهما إذا رفا الاسم الظاهر لا يسميان بذلك وعملهما كاستقر فرفعان الضمير المسمى بضمير الاستقرار في نحو زيد في الدار وعندك ، والظاهر في نحو - أفي الله شك - وزيد عندك أبوه وهو أي مرفوعهما فاعل والأصح أنهما الرفعان له فباتهما عن المحذوف لأنه يجوز كونه مبتدأ مؤخرًا وهما الخبر (الأول) من السبعة التي تعمل عمل الفعل (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل : أي الشتم على جميع حروفه لفظا أو تقديرا فخرج اسم المصدر لحذوه عن بعض حروف الفعل لفظا ، وبدا به لأنه أصل الفعل في الاشتقاق ولأنه يعمل عمل فعله ماضيا أو حالا أو مستقبلا تقول أعجبتني ضرب زيد عمرا أمس أو الآن أو غدا فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن (بشرط أن يعمل) بضم الحاء (محله) أي في محله (فعل مع أن) للمصرية إن أريد به المضى أو الاستقبال (أو) فعل (مع ما) المصدرية إن أريد به الحال وذلك لأجل أن يشابه الفعل ، فالأول (نحو يعجبني ضربك زيدا) غدا أو أمس . وإعرا به يعجب فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به ضرب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه زيدا مفعول به والمصدر في تقدير الفعل (أي) يعجبني

(باب الأسماء العاملة

عمل الفعل)

اعلم أن الأصل في

العمل للافعال ويعمل

عمل الفعل من الأسماء

سبعة : الأول المصدر

بشرط أن يعمل عمله

فعل مع أن أو مع ما نحو

يعجبني ضربك زيدا

أي

(أن تضرب زيدا) غدا وإن ضربته أمس (و) الثاني (نحو يعجنى ضربك زيدا) الآن ،
فضرب فيه مصدر في تقدير للفعل (أى) يعجنى (ما تضربه) الآن : أى الضرب الذى تضربه
الآن ، ولا يصح حلول أن عمله إذا كان بمعنى الحال لأن أن المصدرية إذا دخلت على الضارع
خلصته للاستقبال ، وإن دخلت على الماضى فانه يبق معها على الماضى فهى ممتنعة مع الحال جازئة
مع غيره بخلاف ما للمدرية فان كلام الجماعة في هذا الوضع يوم أنه لا يجوز تقديره مع الماضى
والمستقبل وليس كذلك بل يجوز مطلقا ، وعبارة السامعنى في اللؤلؤ السابق ، ولك تقدير المصدر
في جميع الحالات بالفعل مع ما لأنها تدخل على الأفعال الثلاثة نحو أعجبنى ما صنعت أمس وما صنعت
الآن وما صنعت غدا ، ولك تقدير أن مع غير الحال كما مر انتهت ، ونفرض ما إذا لم يعمل عمله فعل
أو حل محل الفعل وحده بدون أن وما فانه حينئذ يكون مفعولا مطلقا فلا يعمل شيئا بل العمل
للفعل ، إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود الأتوى سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
أو محذورا نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك في الثاني ، ووجه ما قاله أنه لما صار بدلا من الفعل قام
مقامه ، فان كان بدلا من الفعل بأن حذف فعله حذفًا واجبًا وصار المصدر بدلا عنه نحو سقى له
وشكرا وحده له فانه يجوز أن يكون العمل له لا للمدرية بل لنيابته عن الفعل وهذا هو الأصح
وإليه ذهب سيبويه والأخفش ولعله بالأصالة ، ورجحه السمرقاني ، وأرضاه الرضى ، وحينئذ فإذا
قلت سقى زيدا فزيدا منصوب بسقيا من حيث أنه قام مقام اسق لامن حيث كونه مصدرا ثم هل
نيابة المصدر عن الفعل المحذوف من الأمور القياسية أو لا تقل أكثر التأخرين عن سيبويه أنه
غير مقيس بل يقتصر فيه على ما صح ولا يمتدى . وقال ابن مالك : انه قياسى في الأمر نحو :

* فنذرا زرين اللال نذل الثالب * يعنى انذل يا زرين اللال : أى اختلس ، والنعاء
كقوله : * يا قاتل التوب غفرا ما عنتا * والاستفهام كقوله :

أعلاقة لم الوليد بعد ما أنان رأسك كالتامم المجلس

(تنبيه) : اختصر للصنف رحمه الله تعالى من شروط إعمال المصدر على هذا الشرط وإلا فله
شروط آخر ، منها أن لا يكون مصفرا ، فلا يقال أعجبنى ضربك زيدا لأن التصغير من خصائص
الأسماء فيبعد به المصدر عن شبه الفعل . قال ابن هشام : وهذا الشرط يجمع عليه ولا مضرا فلا
يقال ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح نصب عمرا مفعولا للضمير ، وأجاز ذلك الكوفيون ،
ولا محدودا بالناء والثنية والجمع ، فلا يقال أعجبنى ضربتك ولا ضربتك ولا ضربانك زيدا لأن
الفعل يصدق على القليل والكثير ، والمصدر إنما عمل لأنه أصل الفعل ونائب عنه فروعى أن لا يبعد
عنه بالتحديد بما ذكر ، وما ورد في كلامهم مما يخالف ذلك فنادى لا يقاس عليه ، وأن لا ينبع
بنت أو غيره قبل العمل ، فلا يقال أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا سوفك العنيف الإبل لأنه
مع معموله كالوصول مع صلته . فلا يفصل بينهما فاصل ولا مفصلا من معموله بأجنبي ، فلا
يقال ان يوم من قوله تعالى - يوم تبلى السرائر - معمول لوجه للفصل بينهما بالخبر بل هو
معمول لفعل محذوف دل عليه المصدر : أى يرجه ، وأن لا يكون مؤخرًا عن معموله ، فلا يقال
زيدا أعجبنى ضربك ولا أعجبنى زيدا ضربك . وأجاز بعضهم تقديره إذا كان ترفعا أو جارا
وجرورا لأنهم توسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها . واستدلوا بذلك بقوله تعالى - ولا تأخذكم بهما
رافة - وقوله تعالى - أكلن للناس هجبا - ، وقول كعب بن زهير :

ضخم مقلها فم مقلها في خلقها عن نبات الفعل تفصيل

أن تضرب زيدا
ونحو يعجنى ضربك
زيدا أى ما تضربه

قال ابن هشام في شرحه لهذه القصيدة . عن بنات الضل متعلق بتفصيل وإن كان مصدرا لأنه ليس بمنجل لأن والمثل ، ومن ظن أن المصدر لا يتقدم معمولة مطلقا فهو واهم انتهى ، وكرر في النسخ القول بجواز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل جازما به والمصدر الذي لا ينحل هو الذي لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في الترتيب أصلا لأنه يلزم على تأويله بالفعل بقاء الفعل بلا فاعل ولا نائب وما ذكره ابن هشام يوافق مذهب ابن مالك من أن تقدير المصدر بأن والفعل إنما هو أغلى . وقال الجمهور : هذا التقدير يكون دائما (وهو) أى المصدر باعتبار أحواله التي يكون عليها في وقت عمله (ثلاثة أقسام : مضاف) لما بعده (ومنون) أى لتجرده من آل والاضافة (ومقرون بأل) سواء كانت معاقبة للضمير نحو إنك والضرب خالدا المسمى : أى وضربك خالدا أولا نحو عجبت من الضرب زيد خلافا لمن أعمل للمصدر معها في القسم الأول دون الثاني (فاعمله مضافا) إلى الفاعل مع ذكر للفعول وتركه أو إلى للفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلام العرب (من أعمال القسمين) يعنى بهما المنون والمقرون بأل وعمله مضافا للفاعل أكثر من عمله مضافا للفعول لأن نسبة الحدث لمن وجد منه أكثر من نيته لمن وقع عليه (كالمثالين) للتقدمين في المتن (وكقوله تعالى - ولولا دفع الله الناس) أى ولولا أن يدفع الله الناس أو إن دفع الله الناس . وإعراجه لولا حرف امتناع لوجود دفع مبتدأ وعلامة رضة ضم آخره ودفع مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب للفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسر الهاء تأديا ، الناس مفعول به المصدر وعلامة نصبه فتح آخره ، وهذا مثال إضافة المصدر للفاعل ومثال إضافته للفعول قوله تعالى - لا يسأم الإنسان من دعاء الخير - وقد يضاف المصدر إلى الظرف توسعا فيعمل فيها بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا . ثم إن أضيف إلى الفاعل انتصب بعده المفعول كالمثال الذي في المتن وإن أضيف إلى المنصوب فالأكثر حذف الفاعل كقوله تعالى - لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه - وقد يذكر بعده الفاعل مرفوعا كحديث « حج البيت من استطاع إليه سبيلا » وقراءة ابن عامر - ذكر رحمة ربك عبده زكريا - برفع عبده وخرج على ذلك ابن السيد وثقه على الناس حج البيت من استطاع جعل من فاعلا بحج ، والمعروف في أكثر كتب العربية أنها بدل من الناس . ثم ما أضيف إليه المصدر إن كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل وإن كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل فلك في تابع الفاعل الجر حلا على اللفظ والرفع حلا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر والظريف بالرفع وفي تابع للفعول الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من أكل اللحم والحيز بالجر وإن شئت قلت والحيز بالنصب فإن كان مفعولا به ليس بعده مرفوع بالمصدر نحو عجبت من شرب العسل الصريف جز في تابعه كالصرف في هذا المثال الجر على الاتباع للفظ والرفع على أن يكون المصدر مقدرا بفعل غير الصيغة : أى أعجبتني أن شرب العسل الصريف والنصب على أن يكون المصدر مقدرا بفعل مبنى للفاعل : أى عجبت من أن تشرب العسل الصريف (وعمله) حال كونه (منونا أقيس) أى أقوى في القياس من عمله مضافا أو مقرونا بأل لأنه إنما عمل لشبهه بالفعل وبالتشبيه أقوى شبه به لأن الفعل نكرة في المعنى (نحو - أو إطعام في يوم ذي مسغبة يثبا) وإعراجه أو حرف عطف على قوله تعالى - فك رقبة - إطعام معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعراجه بتمه في رضة وعلامة رضة ضم آخره وإطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للفعول وفاعله معنوف ، والتقدير أو إطعامه يثبا والضمير للأنسان المذكور بدليل قراءة فك رقبة

وهو ثلاثة أقسام : مضاف ، ومنون ، ومقرون بأل ، فاعمله مضافا أكثر من أعمال القسمين كالمثالين وكقوله تعالى - ولولا دفع الله الناس - وعمله منونا أقيس نحو - أو إطعام في يوم ذي مسغبة يثبا -

أو أطعم بصيغة الفعل في يوم جار ومجرور متعلق بإطعام ذي نعت ليوم وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومسببة : أي جماعة مضاف إليه يتبنا مفعول به المصدر وعلامة نصبه فتح آخره (وعمله) حال كونه (مقرونا بال شاذ) أي قليل قياسا واستعمالا لبعده من مشابهة الفعل بإقترانه بال وكان القياس أن لا تدخل عليه لأنه مؤول بالفعل ، والفعل لا تدخل عليه أل لكنه لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك وإعمال تبعده الإضافة عن شبه الفعل مع أن المضاف كالعرف بال لأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف للقرون بال واندواق المصدر المضاف في القرآن عاملا ولم يأت فيه المقرون بال عاملا في فاعل ولا مفعول . ثم جاء فيه معدى بحرف الجر كقولهم تعالى - لا يحب الله الجهر بالسوء - إلا أن يقال إن من ظلم فاعل المصدر لكن القراءة لا تخرج على الوجه الشاذة وقد ورد عمله في الشعر (كقوله :

ضعيف النكابة أعداده يخال الفرار يراخي الأجل)

هذا البيت من أبيات الكتاب من للتقارب . اللفظة للنكابة مصدر نكيت في العدو إذا قتلت منهم وجرحت ويخال : أي يظن ، ويراي : أي يؤخر والأجل مدّة الشيء . الاعراب ضعيف خبر مبتدأ محذوف : أي هو ضعيف وهو مضاف والنكابة مضاف إليه والنكابة مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب للمفعول وفاعله محذوف وأعداده مفعول به ، والتقدير ضعيف نكابته أعداده يخال فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو متصرف من خال من أخوات ظنّ تنصب مفعولين الفرار مفعولها الأول يراخي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن التائب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقصورة على الياء منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الأجل مفعول به ، وحجة يراخي من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مفعول ثان ليخال ، والمعنى أن هذا الشخص لا يسبب من أعدائه إلا إصابات ضعيفة قلّة إقدامه لأنه يظنّ أن فراره من العدو يطيل بقائه في الدنيا فلا يزال من أعدائه مثلا ينكبهم به ، والشاهد في قوله النكابة فانه مصدر معرف باللام وقد عمل عمل فعله .

(تنبيه) قد استفيد من الأمثلة أنه لا يازم ذكر فاعل المصدر بل يجوز حذفه لأن طلبه للفاعل ليس بوضي بخلاف الفعل فإن طلبه للفاعل وضى ، فذلك امتنع حذف فاعله وقيس بالفعل اسم الفاعل واسم للمفعول لأنهما عملا لشيءيهما الفعل فاجر يا مجراء والصفة للشبهة أشبهت اسم الفاعل فحلت عليه في امتناع حذف الرفع ، ولكن المصدر يقبل التنثية والجمع بخلاف الفعل وينابر الفاعل الذي يرفع به بخلاف الصفة كاسمى الفاعل والمفعول والصفة للشبهة إذ ليس مدلولها ينابر مدلول فاعلها فلا يضر فيه الفاعل ثلاثا زحم بثنتين أو جمعان عند إرادة تنثيته أو جمعه وأما حيث لا زدحام بأن يكون الفاعل مفردا فترك إضماره بالحل على ذلك ، ومن الضعيف قول صاحب العباب يجوز أن يحتمل المصدر ضمير التنثية والجمع ولا يفي ولا يجمع كاسم الفعل وإذا قرّر أن فاعل المصدر لا يضر بل يكون إما مذكورا أو مخفوا ، فاعل أن لك أن تقدره بصيغة الضمير المتصل كما قلتمناه في إطعامه ونكابته ولك أن تقدره ضميرا منفصلا ، وبعبارة هطيل في شرح الفصح قوله عز اسمه - أو أطعم في يوم ذي مسغبة يتبنا - التقدير أو أن يطعم والضمير للأنسان بدليل القراءة الأخرى فك رقية أو أطم ، ولو ظهر قليل أو إطعام هو ، ويجوز أن يكون التقدير أو إطعم أنت أو أطم أو أحدكم أهت . وقال في المجيد من دعاء الخبردعاء مصدر مضاف إلى للمفعول والفاعل محذوف : أي دعاء الخبردعاء (الثاني) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو كان متنى أو مجموعا

وعمله مقرونا بال شاذ كقوله :

ضعيف النكابة أعداده

يخال الفرار يراخي

الأجل

الثاني اسم الفاعل

وهو اسم لذات قام بها الفعل مشتق من مصدر فعل موضوع ذلك الفعل لمن قام الفعل به على معنى الحدث بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لاي معنى الحدث بل على معنى الثبوت ولا يرد على اعتبار الحدث في حد اسم الفاعل ما كان في حد اسم الفاعل للثبوت كالزرق والعالم ونحوهما من أسماء الله تعالى لأنه مبنى على التجريد من الحدث للتبعية في وضع الصفة والاستمرار ليس مدلولاً للفظ بل مستفاد من العلم بأن كل ماهو صفة له تعالى مستمره ، ومن قال الدلالة على الثبوت عارضة فقد التزم ما عنه مندوحة ، قاله اللؤلؤ عصام الدين (كضارب ومكرم) مثل بمثابةين للإشارة إلى أن اسم الفاعل إن كان من فعل ثلاثي جاء على وزن فاعل وهو أكثر ما يبنى منه وإنما قيل له اسم فاعل ولم يقل له اسم مفعول بوزن مكرم (١) ، وإن كان من فعل غير ثلاثي كرباعي وخماسي وسداسي جاء على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كحكرم ومنطلق ومستخرج (فان كان) أى اسم الفاعل (مقرون بال) أى الموصولة لأنها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس أن لا تعمل شيئاً نص على ذلك أصحاب الأخشي سعيد . قال ابن هشام في شرح اللمعة : وهو الخلق لمن تأمل ، وجزم في اللفظ في الكلام على أن الموصولة بايصال المعرفة للعمل اه (عمل مطلقاً) أى سواء كان ماضياً أو حالاً أو استقبالياً وسواء اعتمد على ما سيأتى أو لم يعتمد (نحو هذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً) وإعرابه الهاء للتنبيه وذا اسم إشارة في عمل رفع مبتدأ ضارب خبر وعلاية رفعه ضم آخره والضارب اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب للمفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو زيد مفعول به وعلاية نصبه فتح آخره أمس ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الكسر وعمله النصب والآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح وعمله النصب وغدا ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب وعلاية نصبه فتح آخره وإنما عمل اسم الفاعل مع ال مطلقاً : أى من غير شرط لأنه حينئذ صلة للوصول الذى هو ال فهو فعل بحسب المعنى وإن كان اسماً بحسب الصورة ، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وإن كان مجرداً من ال) للوصول (عمل) عمل فعله متعلياً كان أولازماً (بشرطين) لأنه بالأول منهما يتم له مشابهة الفعل لفظاً من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ، ومعنى من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين للذكورين وبالثاني تقوى مشابهته له ، لأن مقتضى كونه وصفاً أن يكون له موصوف ، فقياسه أن لا يقع إلا مع صاحبه إذ ذكره بدون يخرجه عن أصل وضعه ويلحقه بالجوامد فلا يعمل ، وإنما اشترط عند فقدان اعتياده على صاحب أن يختلف حرف التثنية أو الاستفهام لأنهم قصدوا به قصد الفعل بغير مجراه ، وقد علم بالاستقراء أنهم لا يستعملون الوصف قائماً مقام الفعل إلا مع التثنية أو الاستفهام . الأول من الشرطين (كونه) أى اسم الفاعل (للحال) حقيقة : نحو أنا ضارب زيد الآن أو حكايمة نحو - وكهيمه باسط ذراعيه بالصيد - فنزاعيه معمول لباسط وهو وإن كان ماضياً لكنه لحكاية الحال للماضي فيقدر للتكلم بذلك كأنه موجود في ذلك الزمان أو يقتدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن فالجملية الحالية والواو فيه والو الحال ويدل عليه عطف وتقلبه عليه ولم يقل وقلبنام (أو الاستقبال) لا يبنى للماضى خلافاً لابن هشام والكسائي فانهما أجازا عمله بمعنى الماضى (و) الثاني (اعتياده على) واحد من أمور أربعة (نفي) بحرف أو اسم أو فعل نحو ما أو غير أوليس ضارب زيد الآن أو غداً (أو استفهام) بحرف أو اسم نحو أضراب أو كيف ضارب زيد عمراً الآن أو غداً (أو خبر عنه) أى على مبتدأ خبر عنه باسم الفاعل سواء كان مبتدأ في الحال نحو زيد ضارب عمراً الآن أو غداً أو في الأصل نحو ظننت زيداً ضارباً عمراً الآن أو غداً وأعلنت زيداً عمراً ضارباً بكراً الآن أو غداً

كضارب ومكرم فان كان مقرون بال عمل مطلقاً فهذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً وإن كان مجرداً من ال عمل بشرطين حكمونه للحال أو الاستقبال واعتياده على نفي أو استفهام أو خبر عنه

(١) هنا كلام محذوف ولعل تقديره لكثرة وزن فاعل عن غيره

اه مصححة

(أو موصوف) لفظا نحو جاء رجل ضارب عمرا آل أو غدا أو معنى نحو جاءني زيد راكبا جلا لأن الحال وصف في اللفظ ولا يشترط في التعمد عليه من الثاني وما بعده أن يكون ملفوظا به ، بل يكفي أن يكون مقترنا بنحو مبين عمرو زيدا أم مكرمه : أي أمهين ، ولا يقدر من أدوات الاستفهام إلا المستمرة ونحو - مختلف ألوانه - أي صنائبه ، ومنه نحو يأطالها جبلا ، أم رجلا طالها ، وقول ابن مالك إنه اعتمد على حرف النداء فهو منه لأنه مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل ، قاله ابن هشام ثم سرد للصنف أمثلة ما مضى على الترتيب فقال (نحو ما ضارب زيد عمرا) الآن أو غدا هذا مثال ما اعتمد على الثاني . وإعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ضارب اسمها وعلامة رفعه ضم آخره وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل زيد فاعل سد مسد الخبر عمرا مفعول به ، ويجوز أن تعمل ما نجمية وضارب مبتدأ وزيد فاعل به سد مسد الخبر الآن ظرف زمان مفعول فيه مبني على الفتح أو حرف عطف غدا ظرف زمان معطوف على ما قبله وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (ضارب زيد عمرا) الآن أو غدا هذا مثال ما اعتمد على الاستفهام وإعرابه الميزة للاستفهام ضارب مبتدأ وهو اسم فاعل وزيد فاعل سد مسد الخبر عمرا مفعول به (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أو غدا هذا مثال للتعهد على الخبر عنه وإعرابه ظاهر (و) نحو (صرحت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا هذا مثال للتعهد على الوصف وإعرابه ظاهر . ثم الشرحان للذكوران يعتبران في اسم الفاعل لعمله في النصب كافي للثاني ، فإذا وجدا فلا يتعين عمله بل يجوز إضافته إلى مفعوله الذي يليه تحقيقا لنحو هذا ضارب زيد الآن أو غدا بخفض زيد بالإضافة وإن شئت نصبت ، قال ابن هشام في الثاني : انصب أولى لأنه الأصل . وقال أبو حيان : يظهر لي أن الجر أولى ، وقد قرئ " بالوجهين قوله تعالى - إن الله بالغ أمره - فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاس زيد أو با آلان أو غدا ، وبما تقرر يعلم أن اسم الفاعل المجرى من آل الصالح للعمل يضاف للمفعول جوازا إن كان للفعل ظاهرا نحو - هذا بالغ الكمية - وجوبا إن كان ضميرا نحو هذا مكرمك وهذا مكرمك وهم مكرموك فالكماف في هذه الأمثلة وشبهها في عمل جر عند سيبويه والأكثر وهو الأصح ، وشذ فصل الضاف بمفعول كقراءة بعضهم - فلا تحسب الله مخلف وعده رسله - بجر رسله بالإضافة لخلق ونصب وعده ، وقد أفهم كلام المؤلف أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد على ما به لم يعمل بل لم يجب إضافته لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمقتضاه .

(تنبيه) ذكر غير الصنف لأعمال اسم الفاعل في المفعول شرطين : أحدهما أن لا يكون مضرا . والثاني أن لا يكون موصوفا لأن كلا من التصنيد والوصف يزيل شبه بالفعل فلا يقال جاء رجل ضارب زيدا ولا رأيت ضاربا مسينا زيدا ، وأجاز الكوفيون ماخلا للفراء والنحاس إعمال للضرر مطلقا ، وأجاز البصريون والفراء إعمال للوصف بعد العمل ، وحسبه ابن هشام في الثاني وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى - ولا آمين البيت الحرام يفتنن - جملة يفتنن نعت لآمين لاحتال منه خلافا لأبي البقاء (الثالث) أي من الأسماء العاملة عمل الفعل (أمثلة للبالغة) فاتها تعمل عمله ولو كانت مشاة أو مجموعة ، وإعنا عملت مع فوات للشابة اللفظية للضارع لما فيها من للبالغة في اللفظ فقامت مقام الشابة وعلمها قسما ثالثا على تقدير أن تكون صيغة للبالغة خارجة عن اسم الفاعل (وهي ما) أي اسم فاعل حوّل عن صيغته للبالغة والتكثير في الفعل حتى (كان) أي صار (على وزن فعّال) بتشديد الميم حكى سيبويه ، أما الفصل فأنما شراب . وقال الشاعر :

أو موصوف نحو
ما ضارب زيد عمرا
وأضارب زيد عمرا
وزيد ضارب عمرا
وصرحت برجل ضارب
عمرا . الثالث أمثلة
البالغة ، وهي ما كان
على وزن فعّال

* مقتدا على الحرب خوفاً إليها الكتائب * (أوفول) بفتح الفاء . قال الشاعر :

ضروب بنصل السيف سوقها إذا عديموا زاداً فانك عاق

ومع من كلامهم إن الله غفور ذنب العالين وإن الله سموع دعاء من دعاء (أو مفضل) بكسر الهمزة كقول بعضهم يصف آخر بالجد * وإنه لنحار بوائكها * أى مائها (أو فصيل) بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء نحو إن الله سميع دعاء من دعاء (أو فصيل) بفتح الفاء وكسر العين كقول الشاعر :

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

(وهي كاسم الفاعل) في العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف قبل العمل وأكثرها استعمالاً فاعل وفعل ثم مفعال ثم فاعل ثم فعل وإعمال هذه الأمثلة قول سيبويه وأصحابه وحجته

في ذلك السماع كما قدمنا ، والقياس على أصلها الذي هو اسم الفاعل لأنها مفعولة عنه لقصد المبالغة

والتكثير لأنها كلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضرب لمن ضرب مرة واحدة ، ولم يجوز

السكرانيون إعمالها كلها لمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه ، وفق وجدوا بعدها شيئاً منصوباً قدروا

له فعلاً ، ومنعوا أكثر البصريين إعمال فاعل وفعل ، والأصح ما قاله سيبويه وأصحابه من إعمالها كلها

(فإن كان) منها (صلة لأل) بأن كان معرباً بها (عمل مطلقاً) أى ماضياً كان أوحالاً أو مستقبلاً

متممداً على شيء أولاً (نحو جاء الضراب زيداً) أمس أو الآن أو غداً ، وإعرابه جاء فعل ماض

الضراب فاعل ، وضرب من أمثلة المبالغة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للفعل وفاعله

مستتر فيه جوازاً تقديره هو زيداً مفعول به (وإن كان) كذا في النسخ والأولى وما كان ليناسب

ما قبله (مجرداً منها) أى من أل (عمل بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم النقص والاعتدال

على أحد الأمور الأربعة السابقة (نحو مضارب زيد عمراً) مضارب عامل في عمراً النصب لاعتداده

على التثنية ، ويجوز في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشرطين المذكورين

لا يوجب عمل هذه الأمثلة بل يجوز إعمالها وإضافتها إلى مفعولها ولاضاف إلى فاعلها كما أن أصلها

وهو اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله بخلاف المصدر لأنها أقوى منه شبهها للفعل والفعل لا يضاف .

الرابع من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو مثنى أو مجموعاً وهو اسم اشتق من مصدر

فعل لمن وقع عليه (نحو مضروب ومكرم) نبه بالثلاثين على أن اسم الفعل وإن بني من الثلاثين

فهو على صيغة مفعول كضروب ومأكول ومشروب ، وإن بني من غيره فهو على صيغة المضارع

المجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره ككرم ومنطلق ومستخرج بفتح

ما قبل الآخر في الجميع وهذا ما لم يستثن بمفعول عن مفعول بفتح العين وذلك مثل محزون ومحوم

ومجنون ومنكروم فإن اسم المفعول فيها لم يقلوا فيه محزون ولا محوم ولا مجنون ولا منكر مع أن أصلها

سمعت ثلاثية ورباعية فدل على أنهم استثنوا بمفعول عن مفعول ، وقد نبه في الدلالة لا في العمل

عن مفعول بفتح الفعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ذبح بمعنى مذبح وفعل بفتح الفاء والعين نحو

قبض بمعنى مقبوض وفعله بضم الفاء وسكون العين نحو أكله ولقمة وغرفة بمعنى مأكولة وملقومة

ومغرفة وبكرة فاعل كجريح وقتيل وصريع ، وقد نبه عن مفعول بضم الهمزة وفتح العين فاعل

نحو أعقدت الصل فهو عقيد أى مقعد وأعالت المريض فهو عليل فهذا كله في الدلالة لا في العمل فلا

يقال صرحت برجل ذبيح كيشه (ويعمل عمل الفعل المبني للفعل) فيرفع المفعول لقيامه مقام

الفاعل ، فإن كان من متعددين اثنين أو ثلاثة رفع واحداً ونصب ماسواً (وشروط عمله كاسم

أو فاعل أو مفعول أو

فعل أو فعل وهو كاسم

الفاعل لما كان صلة

لأن عمل مطلقاً نحو

جاء الضراب زيداً

وإن كان مجرداً منها

عمل بالشرطين نحو

ماضرب زيد عمراً

الرابع اسم المفعول نحو

مضروب ومنكروم ،

ويعمل عمل الفعل

المبني للفعل وشروط

عمله كاسم

الفاعل) أى كشروطه فإن كان صلة لآل عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غدا . وإعرابه جاء فعل ماض المضروب فاعل وهو اسم مفعول يعمل عمله برفع نائب الفاعل وينصب المفعول عبدا نائب الفاعل والماء في محل جر بالإضافة كما تقول زيد ضرب عبده وإن كان مجردا عمل بشرط أن يكون حالا أو استقبالا وأن يعتمد على واحد مما هو ولو تقدير (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده) مرفوع باسم المفعول (نائب عن الفاعل في المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ويجوز لك أن تجز به جرى الصفة المشبهة بأن تحوّل إسناده عن مرفوعة إلى ضمير موصوفة ثم تضيفه إلى مرفوعة معنى أو تنصبه تقول زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد كافتعل في الصفة المشبهة . (الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد) من حيث إنها تقي وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولهذا عملت عمله وإن كان أصلا أن لا تعمل لبايئتها الفعل من حيث كونها تدل على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر أى لازم أو متعدى منزل منزلة اللازم بحيث مفعوله اختصارا أو بقله إلى فعل يضم عنه كالرسم القلب واتقصر في عملها على واحد لكونه أدنى درجات التعدى ، وللرأبها كل صفة صحت نحو قول إسنادها عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها في سبيل الثبوت (كحسن وظيف) فإن كلا منهما صفة مشتقة من الحسن والظرف اللذين كل منهما مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت إذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لأنه متجدد حادث ، فإذا أريد الحدوث حوّل إلى بناء اسم الفاعل . وقيل حسن بكسر السين وظى القياس فرح وقارح وجرح وجازع والظرف بفتح الظاء والراء من ظرف ككرم ظرفا وظرافة . وفي القاموس الظرف في اللسان أو هو حسن الوجه والمهيئة أو يكون في الوجه واللسان أو البراعة وداء القلب أو الخنق أو لا يوصف به إلا الثنيان الأزوال والفتيات الزوال لا الشيوخ ولا السادة ، ومما ذكرناه يعلم أن الصفة المشبهة تختص بالحال الدائم أى السامى المستمر إلى زمان الحال فلا تكون لخاصة المتقطع ولا للمستقبل بخلاف اسم الفاعل (ولمعمولا) الذى تعمل فيه عمل الفعل ويشترط لصحة عملها إذا تجردت من آل الاعتدال على واحد مما سبق لا الحال والاستقبال لما تقرر من أنها للثبوت فلامعنى لاشرط ما ذكر لأن ما لا يدل على حدوث لا تعلقه بالزمان ويشترط لعملها أيضا أن لا يتصل بينها وبين معمولها بظرف أو عدليه عند الجمهور بخلافه في اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق (ثلاث حالات) لا يتخلو عن واحد منها : الأولى (الرفع على الفاعلية) وهذا الوجه متفق عليه ، وحيث أن الصفة خالية عن الضمير إذ لا يكون الشيء فاعلا أو على البديلة من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ، وهذا الوجه تقي به ابن هشام عن الفارسي وترده حكاية الفراء مررت بإمرأة حسن الوجه لأنه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تأنيته لأن المسند إذا رفع ضمير مؤنث وجب تأنيته كذا قال بعضهم (نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) وإعرابه مررت فعل وفاعل برجل حار ومجروح حسن نعت لرجل ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل يعمل عمله برفع نائب الفاعل وينصب المفعول وجه فاعل وعلامة رضى ضم آخره ، والماء في محل جر بالإضافة ، وظريف مفعول على حسن وهو صفة مشبهة ، ولفظه فاعل ، ويجوز إعراب كل من وجهه ، ولفظه بدلا ، ويكون فاعل الصفة ضميرا مستترا يعود على رجل . (و) الحالة الثانية (النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان مفعولا) بآل أو بالإضافة (نحو مررت برجل حسن الوجه) لحسن نعت لرجل وهو صفة

الفاعل نحو جاء المضروب
عبده وزيد مضروب
عبده فعبده نائب عن
الفاعل في المثالين .
الخامس الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدى
إلى واحد كحسن
وظريف . ولمعمولا
ثلاث حالات : الرفع
على الفاعلية نحو
مررت برجل حسن
وجهه وظريف لفظه
والنصب على التشبيه
بالمفعول به إن كان
مفعولا نحو مررت
برجل حسن الوجه

مشبهة وفاعله مستتر فيها جواز تقديره هو الوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به (أو) مررت
 برجل (حسن وجهه) ينصب وجهه على التشبيه بالمفعول به والفاعل مستتر في حسن جواز تقديره
 هو (أو على التمييز إن كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجهه) فحسن صفة مشبهة وفاعله مستتر
 فيه جواز تقديره هو وجهها تمييز وظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز في النكرة النصب على التشبيه
 بالمفعول به ، وهو ما اقتضاه كلام غيره لكن قال ابن هشام في الجامع وشرح النظر وشرح اللمعة
 بنحو أن الوجهين في النكرة أي التمييز والتشبيه بالمفعول به ، ولكن النصب على التمييز أرجح .
 (و) الحالة الثالثة (الجري على الإضافة نحو مررت برجل حسن الوجه) وإعرابه مررت فعل وفاعل
 برجل جار ومجرور حسن نعت لرجل وهو صفة مشبهة وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو وهو
 مضاف والوجه مضاف إليه نم تمنع الإضافة إذا كانت الصفة مقرونة بأل ومعمولها عار عنها لأن
 ما فيه أل من الوصف لا يضاف إلا إلى ما فيه أل أو إلى مضاف إلى ما فيه فلا يقال زيد الحسن
 وجهه ولا زيد الحسن وجهه بالجاء ، وإنما جاز إسناد الصفة للمشبهة إلى ضمير موصوفها في حلق الجاء
 والنصب في الأمثلة السابقة ، ولم يحز ذلك في اسم الفاعل نحو زيد ضارب أبوه لأن نحو بل الإسناد
 فيه إلى ضمير الموصوف يوم أن للوصف مفعول بخلافه في الصفة المشبهة ، فإن إسنادها إلى ضمير
 الموصوف لا يبرهن ما ذكر فلا يمنع ولا يشيع أيضا لأن من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن إلى
 جمته مجازا (ولا يتقدم معمول الصفة) أي الصفة المشبهة ، والراد بمعمولها ما هو فاعل في المعنى فلا
 تتقدم عليها لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم
 فلا يقال زيد وجهه حسن وحيث لا يجوز أن يكون معمولها أجنيا (بل لابد من اتصاله بضمير
 الموصوف) أي ضمير يعود على موصوفها (إما لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى) أي تقديره كما
 عربه غيره (نحو مررت برجل حسن الوجه) أي منه ، وهذا قول التصريين ، وقال الكوفيون
 لا حذف قال فيه خلف عن الضمير المضاف إليه ، والأصل وجهه وردت بفتح التصریح بالضمير مع أل
 نخرج نحو زيد حسن عمرا فلا يجوز ذلك لعدم اتصال المفعول بالضمير . (السادس) من الأسماء
 العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) ويقال له أفعل التفضيل . قال ابن هشام ولومعه بأفعل الزيادة
 لكان أولى لأنه قد يفي لما لا تفضل فيه نحو أبخل وأجهل ، ويمكن أن يجاب بأن هذه العبارة
 في الاصطلاح صارت اسمًا للدلالة على الزيادة ، وهو الوصف المبنى على أفعل تحقيقاً أو تقديرًا لزيادة
 صاحبه على غيره في الحدث المشتق هو منه فدخل في ذلك خير وشر لكونهما في الأصل خير وأشر
 فحذفت الميزة بتخفيفا لكثرة الاستعمال بدليل ظهورها في قراءة أبي قتابة سيعلمون غدا من
 الكتاب الأشر فتصح الشين وتشديد الراء وقوله * بلال خير الناس وابن الأخر * وقد عرف
 ابن هشام اسم التفضيل بأنه الصفة الدالة على المشاركة في الزيادة وهو يقتضي منع نحو زيد أعظم من الجدار
 وعمرو أكثر من الشعر إلا أن يجاب بأن ما جاء من نحو ذلك فاسم التفضيل فيه مخرج عن معناه
 التفضيلي إلى التجاوز والبعد الذي يلزمه ، فإن التفضيل يستلزم بعد الفضل عليه فكأنه قبل زيد
 بعد عن الجدار وعمرو بعد عن الشعر ، ونظير ذلك قول العلماء هذا أظهر من أن يخفى فليست
 من متعلقة بأفعل بل متعلقة بالبعد المفهوم من التفضيل أي هذا أظهر من كل ما عاده بعيد من
 الخفاء قاله الأصمعي في شرح الكفاية ثم أفعل التفضيل لا يفي إلا من فعل ثلاث مجرد من الزيادة
 ليس بلون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) فإن كلا منهما اسم تفضيل الأول
 من كرم والثاني من فضل بمعنى صار ذا كرم وذا فضل أو متمليا كأعظم وأضرب (ولا ينصب بالمفعول به)

أوحسن وجهه أو على
 التمييز إن كان نكرة
 نحو مررت برجل
 حسن وجهه والجاء على
 الإضافة نحو مررت
 برجل حسن الوجه
 ولا يتقدم معمول
 الصفة عليها بل لابد
 من اتصاله بضمير
 الموصوف إما لفظا نحو
 زيد حسن وجهه أو
 معنًى نحو مررت
 برجل حسن الوجه .
 السادس اسم التفضيل
 نحو أكرم وأفضل ولا
 ينصب للمفعول به .

فلا يقال زيد أشرب الناس عسلا ولا للفعول له ، فلا يقال زيد ألقى الناس اجتهدا ولا معه فلا يقال أنا أسير الناس والثيل ولا للفعول المطلق فلا يقال زيد أحسن الناس حسنا ولا للثب بالفعول به (اتفاقا) أى إجماعا لأنه التحق بالأفعال التريزية ثم يصل إلى للفعول بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلاقوية نحو هو أوى للعلم وأبذل للعرف وأعلم بزيد وأجهل بعمرو ، فإن كان الفعل يتعدى لاثنتين نصبت الآخر بفعل مقتر نحو هو أكسى للفقراء الثياب فالثياب مفعول لفعل عنفوف أى يكسوم الثياب وأما نحو قوله تعالى - إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله - فمن ليست مفعولا بأعلم بل هى اسم موصول مفعول لفعل عنفوف دل عليه أعلم أى يعلم من يضل عن سبيله أى يعلم للضالين ، ويحتمل أن تكون من استفهامية فى عمل رفع مبتدأ ويضل خبره والجملة فى محل نصب علق عنها العامل والاستفهام التعجب من شأن الضال للاتباع للظن الكاذب .

(تنبيه) ما ذكره المصنف من الاتفاق على منع عمل اسم التفضيل فى المفعول به تبع فيه ابن هشام فى شرحه على القطر وابن مالك فى شرح الكافية وفيه نظر ، فقد نقل فى المتن عن بعضهم جواز نصبه للمفعول به . وقال ابن عتقاء فى الدرر البهية وبعضهم ينصب باسم التفضيل إن أول بما لا تفضيل فيه ، وبعضهم ينصب به مطلقا انتهى . ونقل فى شرح التسهيل عن محمد بن مسعود أنه قال غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود النجاء بذلك كقوله تعالى - فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا - وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا فى المتن كما فى زيد أحسن وجهها ، وقول العباس بن مرداس : وأضرب منا بالسيوف القواضا انتهى وظاهره تجوز عمله فيه مطلقا ثم قد يجاب بأنه زل الخلاف للذكر منزلة لعدم لامكان تأويل ما ذكر بأنه على تقدير فعل وإن سبيلا تمييز عجز عن التلبذ والأصل بمن سبيله أهدى ويرفع الفاعل للمستتر (ولا يرفع) الفاعل (الظاهر) ولو ضميرا منفصلا فلا يقال جادنى رجل أحسن منه أبوه أو هو إذ ليس له فعل بمعنى فى الزيادة واقع وموقعه لأنه يشبه فعل التعجب وزنا وأصلا (إلا فى مسئلة الكحل) فإنه يجوز فيها رفعه للفاعل الظاهر إجماعا ، لأنه حينئذ يصح أن يعمل عمله فصل من مادة لفظه وأن يراد معنى التفضيل حقيقة لأنه يصح أن يقال مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كسبه فى عين زيد ، وصحبت بذلك لأن أشهر مثلها مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كسبه فى عين زيد (وضابطها أن يكون) اسم التفضيل صفة فى المتن لاسم جنس ، وذلك بأن يكون (فى الكلام نقي) أو شبهه من نهى أو استفهام (و بعده اسم جنس) عام (موصوف) معنى (باسم التفضيل) بأن يكون نعتا أو غيره كالخال والخبر (و بعده اسم) مرفوع أجنى عن الموصوف أى خال عن ضميره مكتف غالبا بضميرين (يفضل) أى ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) وإعرابه مائفة رأيت فعل وفاعل رجلا مفعول به أحسن نعت لرجلا وهو اسم تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول فى عينه جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الكحل قدمت عليه الكحل فاعل وعلامة رفعه ضم آخره منه جار ومجرور متعلق بأحسن لأنه ظرف لنحو بخلاف فى عينه فإنه ظرف مستقر فى عين جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير فى منه وزيد مضاف إليه ، فهذا المثال جمع الشروط التى ذكرها المصنف فإن رجلا اسم جنس تال لثنى وموصوف باسم التفضيل و بعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو أجنى عن الموصوف لأنه لم يوصل بضميره ومكتوف بضميرين وما هما الآن ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين إذ الكحل باعتبار كونه فى عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من

اتفاقا ولا يرفع الظاهر
إلا فى مسئلة الكحل
وضابطها أن يكون
فى الكلام نقي و بعده
اسم بنفس موصوف
باسم التفضيل و بعده
اسم يفضل على نفسه
باعتبارين نحو مارأيت
رجلا أحسن فى عينه
الكحل منه فى عين
زيد

الرجال ومعنى اللثال حيثما رأيت رجلا أحسن الكحل كاتما في عينه منه أى من الكحل كاتما في عين زيد ولو لم يعرب الرفع في هذا اللثال فاعلا بل أعر بناء مبتدأ ورفضا فعل التفضيل بالحجزة لزم الفصل بين أفضل ومن بأجنبي وهو الكحل ، وكهذا اللثال قوله صلى الله عليه وسلم « مامن أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة » فالصوم نائب فاعل أحب لأنه هنا بمعنى يجب مبنيا للفعل (ويعمل) أى اسم التفضيل (في التميز نحو - أنا أكثر منك مالا) وأعر نفرا - لأن التميز ينصب ما يتخلو عن معنى الفعل نحو عندى رطل زينا (وفي الجار والمجرور والظرف) لأنهما تكسيهما راحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وإعرابه زيد مبتدأ أفضل خبره وأفضل اسم تفضيل يعمل عمل الفعل منك جار ومجرور متعلق به واليوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بأفضل وفاعل أفضل مستتر فيه جواز تقديره هو ويعمل أيضا في الحال نحو زيد أحسن الناس تمسحا .

﴿ تمة ﴾ اسم التفضيل لا يستعمل إلا مع نحو زيد أفضل من عمرو أو الام نحو زيد الأفضل أو الإضافة نحو زيد أفضل رجل لأن الترض منه الزيادة على غيره ، وهو حاصل أحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها ، وشذ الجمع بين الإضافة ومن في قول الشاعر :

نحن بفرس الودى أعلمنا منابر كس الجياد في السدف

قال أبوحيان يريد أعلم منا ولم يعتد بالإضافة للضمير وخرجه ابن جني على أن تأكيده للضمير المستتر في أعلم وهو نائب عن نحن فحله رفع ولا إضافة البتة ، واختلف في من الداخلة على المفعول ، فقال الجمهور هي لابتداء الغاية أى غاية الارتفاع في نحو زيد أفضل من عمرو ، ولا ابتداء الانعطاف في نحو زيد خير من عمرو . قال سيبويه وفيها معنى التبعيض ويجب تقديم المفعول مجرورا بمن إذا كان اسم استفهام أو مضافا إليه نحو من أنت أعلم ومن أى رجل أنت أكرم وذلك لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام ، وما أحسن قول الأمين المحلى :

عليك بأرباب الصدور فن غدا مضافا لأرباب الصدور قصدا

وليك أن ترضى محابة ناقص فتنتحط قدرا من علاك وتحقرا

فرغ أبو من ثم خفض زميل بين قولى مغريا ومخدرا

فالإشارة بقوله أبو من إلى قولك علمت أبو من يريد حق أبو زيد النصب بعلمت لبعثتهما رفعا بالابتداء والحبر لا كسبم أبو الصدورة بإضافته لمن الاستفهامية ، فمنع أن يعمل ما قبله فيما بعده وزيد في هذا اللثال هو المبتدأ وأبو من خبره ، وأشار بقوله زميل إلى قول امرئ القيس :

كان شيما في عرائين وله كبير أناس في مجاد زميل

وذلك لأن زميل صفة لكبير فكان حقه الرفع لكنه لما جاور المنقوض وهو مجاد خفض ويجوز حذف للمفعول مع من نحو - والآخرة خير وأبقى - أى من الأولى . ثم اسم التفضيل إن كان معرفة بالماطوق وجوبا من هوله نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان وهكذا وإن كان مجردا من ال أو الإضافة وهو المقرون بين الجارة للمفعول أو مضافا لتركه أفرد وذكر وجوبا فيهما نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو وهكذا وإن كان مضافا لمعرفة جزئية وجهان : المطابقة ، والأفراد نحو الزيدان أفضل الرجال وأفضل الرجال والزيدون أفضل الرجال وأفضل الرجال ، فإن استعملت أفضل لغير التفضيل وجبت المطابقة كقولهم ناقص والأشجع أعدلا بنى مرموان أى عادلاهم إذ ليس

ويعمل في التميز نحو
أنا أكثر منك مالا
وفي الجار والمجرور
والظرف نحو زيد
أفضل منك اليوم .

منهم عادل غيرها حتى يقصد التفضيل . (السابع) من الأسماء العامة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما نأب عن الفعل معنى واستعمالا بمعنى أنه عامل أبدا غير معمول ولا فصلة ، واختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول بأحقيقه وهو الأصح ، فقبل مدلوله لفظ الفعل فله مثلا اسم لا سكت وهو الأصح وقيل مدلول المصدر فله اسم لقولك سكوتا . واختاره ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة دلالة اسم الفعل عليه بالوضع فله اسم لمعنى الفعل ، وعليه جرى المؤلف رحمه الله تعالى ونسب هذا القول إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة ثم على القول بأن مدلوله مدلول المصدر فوضعه نصب بفعله النائب عنه وعلى القول بأن مدلوله مدلول الفعل فوضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر ، وعلى القول الأصح أن مدلوله لفظ الفعل فلا موضع له من الأعراب (وهو ثلاثة أنواع : الأول ما هو بمعنى الأمر وهو النائب) ولهذا قتمه (كسه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى اسكت) فإذا قلت صه فكأنك قلت اسكت لأن أسماء الأفعال موضوعة بأزاء الأفعال من حيث أنه يراد بها معانيها (ومنه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى انكسف) لا بمعنى اكسف لأن مه غير متعد وكسف متعد ، فالأحسن تفسيره بنير للمتعدي وهو انكسف فإذا قلت صه فكأنك قلت انكسف (وآمين) بفتح التون فهو اسم فعل أمر (بمعنى استجب) فإذا قلت آمين فكأنك قلت استجب . وقد قيل آمين اسم سرياني لأن هذا الوزن ليس إلا من أوزانه كهايل وقايل فجعل اسم فعل (وعليك زيدا) فهو في الأصل جار ومجرور ثم نقل وصار اسم فعل أمر (بمعنى الزم) فإذا قلت عليك زيدا فكأنك قلت الزم زيدا قال الله تعالى - يا أيها الذين آمنوا استمعوا ما يقولكم - فليكن اسم فعل أمر بمعنى الزموا وانصتكم مفعول به ومثله عليكم به أى الصق به والياء زائدة كما قاله ابن هشام والاسامي نقلوا عن الرضى ونظر فيه بعضهم بأن الزيادة خلاف الأصل وقد أمكن جعله بمعنى فعل متعد بالياء وهو استمسك فلا مدخل عنه (ودونك) وهو في الأصل ظرف مكان مضاف إلى ضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار اسم فعل أمر (بمعنى خذ) فإذا قلت دونك بكرا فكأنك قلت خذ منه اليك بمعنى تنح ورامك أى تأخر وأمالك أى تقدم وهيا مثقالا وعقفا أى أسرع وحى أى أقبل كحى على الصلاة وإياها بالتنوين أى انكسف عن حديثك وإياه بالتنوين وعلمه أى امض فى حديثك ورويد فى أحد استعماليه نحو رويد زيدا أى امهله وبله زيدا بمعنى دعه قال ابن هشام ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير سورة ألم السجدة يقول الله تعالى : أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما ظلمت عليه فاستعملت بمن خارجة عن المعانى الثلاثة يعنى التى تستعمل عليها بله وهى كونها اسم فعل أو مصدرا أو اسم استفهام وفسرها بعضهم بنير وهو ظاهر وهذا يتقوى من بعدها من الفاظ الاستئذان . (و) الثانى (ما هو بمعنى الماضى) وهو أكثر من الذى بعده (كهيأت) مثثلة التاء عند الحجازيين وبكسرهما عند النجيين وبضمها عند جماعة ، وفيها قريب من أر بعين لعة على ما قيل ، بل قيل نيفت على الأريين ، وكلها يقال فيها اسم فعل ماضى (بمعنى بعبد) بضم العين ثم من فتح التاء وقف عليها بالهاء ومن كسرهما وقف بالتاء ومن ضمها ، فقبل بقت بالهاء . وقبل بالتاء (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتح التون آخره ، وحكى عن الثراء كسرهما اسم فعل ماضى (بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيدته الزحضرى بأن يكون الافتراق فى المعانى والأحوال كالم والجهل والصحة والسقم . قال فلا يستعمل فى غير ذلك لا تقول شتان الحصان عن مجلس

السابع اسم الفعل وهو ثلاثة أنواع ما هو معنى الأمر وهو النائب كسه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكسف وآمين بمعنى استجب وعليك زيدا بمعنى الزم ودونك بمعنى خذ وما هو بمعنى الماضى كهيأت بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق .

الحكم ولاشتان للتباين عن محل المقد قاله في التصريح ، ومنه يجزى بلغاته : وبه أى عظم ، وفيه تعجب ومنح ، وأولى لك : أى هلكت أو دناك الهلاك ، واللام للتبيين (و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وهو أقل من الذى قبله بل اسم الفعل بمعنى المضارع إنما هو رأى ابن مالك ومن تبعه . وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأن أسماء الأفعال مبنية لمشابهتها فعل الأمر وللألفى ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت فأوّه عنده بمعنى توجعت ، وأف عنده بمعنى تضجرت مرادا بهما الانشاء . لكن قد سبق أنها إنما بنيت لمشابهتها الحرف في كونها عاملة غير معموله ، لا لما يقوله ابن الحاجب (نحو آوّه) بفتح الهمزة وتشديد الواو وبالحركات الثلاث ، وفيه ثلاث عشرة لغة كما يستفاد من القاموس . ومن جعلتها آوّه ، وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى أوجع) بصيغة المضارع (وأف) بضم الهمزة وتشديد الفاء ، وفيها أرى بعون لغة ، وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى أنضجر) قال الله تعالى - فلا تقل لها أف - ومنه أخ وكعب بتشديدهما بمعنى أنكره وأقنذر وقد وقط بلغاته : أى يكنى . قال الفراهيدي : وقد أنهم كلامه أن اسم الفعل قسبان : ما وضع من أول الأمر كذلك نحو هيات وشتان ، وما نقل من غيرهم كليلك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا أو مستترا ويعتدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر ، ومن ثم عدى حيل بنفسه لما كان بمعنى ات في نحو حيل الأثر يد وبالباء لما كان بمعنى حيل في نحو إذا ذكر الصالحون غيل بعمر ، وبلى لما كان بمعنى أقبل في نحو حيل على كذا (فلا يضاف) اسم الفعل كما أن مسياه الذى هو الفعل لا يضاف ، ولذا قالوا في نحو بلى زيد ورويد زيد بالجر إنهما مصدران والتفتحة فيهما : أى في بلى ورويد فتحة إعراب (ولا يتقدم معموله عليه) بل يجب تأخيرها عنه لأنه ضعيف في العمل ، فلا تقول زيداد دونك خلافا للسكاني فإنه يجوز ذلك قياسا على أصله الذى هو الفعل فإنه يجوز أن تقول زيد أخذ ، واستدل على ذلك من التنزيل بقول الله تعالى كتاب الله عليكم زاحما أن معناه عليكم كتاب الله بمعنى الزموا . وأجيب عنه بأن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف ، والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم حذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد قوله تعالى - صيغة الله - واستفيد من منع تأخيرها عن معموله منع عمله محذوفا وبه جزم ابن هشام في اللغة وغيره . وأما قول سيبويه في زيداد فاقطعه وفي شأنك والحج إن التقدير عليك زيداد وعليك الحج فاعما أراد تفسير المعنى لا الإعراب ، وإنما التقدير الزم زيداد والزم الحج ، وأجاز ابن مالك إعماله محذوفا (وما تؤن منه) أى من اسم الفعل (فهو نكرة وما لم يتوّن) منه (فهو معرفة) ثم بضه ملترزم تنكيره كواها وويها فلا بد من تنوينه ، وبضه ملترزم تعريفه كزلال ودراك ونحوهما فلا يجوز تنوينه ، وبضه جاء بالوجهين : التعريف ، والتشكير كما وصفه وأف فهو في حال تنوينه نكرة ، وفي حال عدم تنوينه معرفة ، فضع مثلا إذا نويت به اسكت سكوتا تاما تؤته وحكت عليه بأنه نكرة ، أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكت عليه بأنه معرفة .

باب التنازع في العمل

ويسمى أيضا باب الأعمال ، والتنازع لغة : التخاصم والاختلاف ، ومعنى به هذا الباب إما لاختلاف بين البصريين والكوفيين في اختيار إعماله من العاملين أو العوامل أو تشبيه العاملين

وما هو بمعنى المضارع
نحو آوّه بمعنى أوجع
وأف بمعنى أنضجر
ويعمل اسم الفعل عمل
الفعل الذى هو بمعناه
فلا يضاف ولا يتقدم
معموله عليه وما تؤن
منه فهو نكرة وما لم
يتوّن فهو معرفة .
(باب التنازع في العمل)

بالمنازعين من جهة أن كلا منهما يطلب العمل في العمول وهذا الثاني أقرب (وحقيقته) اصطلاحاً (أن يتقدم عاملان) فعلمان متصرفان أو ساكنين بينهما في التصرف أو فعل متصرف وأسم يشبه نحو - هازم أقروا كتابه - فخرج الفعل الجامد والحرف فالتنازع بينهما فلا يقال في عمل وعسى زيد أن يخرج الله من باب إعمال الثاني (أو أكثر) منهما اتفاقاً في العمل أو لاختلافه فيه بشرط أن يكون بين العاملين أو العوامل ارتباط إما بمطابق كما في قاما وقعد أخوك أو أعمل أولهما في ثانيهما نحو - وأنه كان يقول سفهنا - أو كان ثانيهما جواباً للأول . إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى - تعالوا يستغفر لكم رسول الله - وإما جوابية السؤال نحو - يستغفركم قال الله يفتيك في السكالة - أو نحو ذلك من أوجه الارتباط . أما إذا لم يكن ارتباط البتة فإنه يمتنع التنازع فلا يجوز قلم تعد زيد على أنعمن ذلك (و يتأخر) عنهما أو عنهما (معمولاً أكثر) فخرج العمول للتوسط بين العاملين نحو ضربت يداً وأكرمت والتقدم عليهما نحو زيداً ضربت وأكرمت تحعين للعمول في الصورتين أن يكون العامل الأول ومعمول الثاني محنوف لعلالة الأول عليه وليس هذا يمتنع عليه فقد أجاز بعض النحاة في التنازع في المتقدم مستنداً بقوله تعالى - بالمؤمنين رءوف رحيم - ولا حجة له في ذلك لا يمكن تقدير معمول الثاني ومآله بعض النحاة به قال به الرضى فقال وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوباً نحو زيداً ضربت وقتلت وبك قت وقتلت وتسبقه البدر المأميني فقال يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو يمتنع في غير حمزة الاستفهام . أما فيها فيجوز نحو - أفز يسروا في الأرض - فإن الحمزة واقعة في الأصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظاً (و يكون كل واحد من) العاملين المتقدمين أو العوامل (اللتقدمة يطلب ذلك للتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولاً له ، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيهما ما أوسع التخاليف فيهما (نحو قوله تعالى - آتوني أفرغ عليه قطراً) فآتوني يطلب قطراً مفعولاً ثانياً وأفرغ يطلب مفعولاً به فاعل الثاني فيه الأول في ضميره وحذفه لكونه فاعلاً للأصل آتوني ولو أعمل الأول لقليل أفرغه . وإعراب الآية آتوا فعل أمر مبني على حذف النون بمعنى أعطوا ينصب مفعولين وواو الجماعة فاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول والمفعول الثاني محنوف ، والتقدير آتوني أفرغ فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب وعلامة جزمه سكن آخره وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا عليه جار ومجرور في محل نصب على الحال من الضمير قطراً مفعول به لأفرغ ، وهذا من قول ذي القرنين يخاطب به القوم الذين وجدتم بين السدين بمنقطع بلاد الترك ، والقطر النحاس للذباب أفرغ النحاس للذباب على الحديد الحمى فدخل بين زبره فصار شيئاً واحداً ، وهذه كرامة له من حيث أن العملة لم يتألموا من حرارة النار مع كثرة الايقاد أفاده الحازن (و) قولك (ضربني وأكرمت زيداً) وإعرابه ضربتني فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على زيد ، وهو إضمار قبل الله كره وقد جاء كثيراً ، وأكرمت فعل وفاعله وزيداً مفعول لأكرمت ، وقد تنازعه كل من التعليل (و) نحو (اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد) وإعرابه اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه لليم . صل فعل دعاء مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه تقديره أنت ، وسلم فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وبارك فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر ، على سيد جار ومجرور وثاني على جار بالإضافة محمد بدل من سيدنا وعلى سيدنا متعلق ببارك ، وقد تنازع كل من الثلاثة الأفعال . وقد علم مما تقرر أنه لا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جملتين

وحقيقته أن يتقدم
عللان أو أكثر ،
ويتأخر معمول
فأكثر ويكون كل
واحد من اللتقدمة
يطلب ذلك للتأخر نحو
قوله تعالى - آتوني
أفرغ عليه قطراً -
وضربني وأكرمت
زيداً ، اللهم صل وسلم
وبارك على سيدنا محمد

ولا جامد وغيره ولا في معمول متقدم أو متوسط ولا في إذا كان أحد العاملين مؤكدا للآخر لأن الطالب للمعمل إنما هو الأول ويعلم منه أيضا امتناع التنازع فيما إذا كان المعمول ضميرا متصلا (ولا خلاف) أي بين البصريين والكوفيين (في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت) في الاسم للتنازع فيه ، وحكي بعضهم فيه الإجماع لكن لم يسمع من كلامهم إعمال الثاني من الثلاثة . قال أبو حيان : ولم يوجد التنازع فيما راد على الثلاثة فيما استقرى (وإنما الخلاف في الأولى) بفتح الحفرة وسكون الواو أي الأرجح من العاملين (فاختار البصريون) بفتح اللوحدة وكسرهما قاله النمامي قال في غاية التحقيق والقياس الفتح وكان الكسر لا يفتح الفرق بين النسب إلى المدينة وبين النسب إلى البصرة بمعنى الحجابة اهـ (إعمال الثاني لقربه) من المعمول وكثرة استعماله في كلام العرب ثما ونظما (واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه) وللاحتراز من الضمير قبل الذكر وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث وتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوى فيه الأمران قاله الفاكهي وسبقه إليه الأزهرى في التصريح ، وقال لم أر في ذلك نقلا ، وقال النمامي في شرح التسهيل على قول ابن مالك والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافا للكوفيين ، وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق لكونه مع إفادته الحكم شعرا بنسبة كل من أهل البلدين ولشموله لما إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وإن كان هذا يصد ذكر العلماء ابن على الخصوص اهـ ولعله يشير بهذا إلى إلحاق المتوسط بالأول لأنه بعيد عن المعمول ، ولأن إعمال الثالث يقتضي إضمار الفاعل فيه فإن أعملناه كان الحكم كما إذا أعملنا الأول (فان) تنازع اثنان (وأعملنا الأول) منهما في التنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملنا الثاني) الذي أعملناه (في ضمير ذلك الاسم للتنازع فيه) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لأن مرجع الضمير وإن تأخر لفظا متقدم رتبة لأنه معمول للأول فيجوز عود الضمير إليه ولأن المعنى عليه فكان أدل على المعنى وأناي للالتباس وجوز بعضهم حذف غير الرفع كالنصب والمجرور قال لأنه فضلة . قال الفاكهي وهو ضعيف ولا حجة له في قول عائكة بنت عبد الطلب :

بكاظ يعشى الناظر يسن إذا هو لمحا شعاعه

وجه الاستنباط به أنها أعملت الأول وهو يعشى فرفعت شعاعه وأعملت لمحا في ضميره وحذفته والتقدير لمحا لأنهم أجابوا عنه بأنه ضرورة فلا يصلح الاحتجاج به (فتقول قام وقعدا أخواك) بإعمال الثاني في الضمير للرفع المحل وهو ألف التثنية الراجع إلى أخواك للتأخر عنه تقدمه رتبة فتقول قام فعل ماض وقعدا فعل وفاعل فقد فعل ماض وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل لقام وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه منى (وضربى وأكرمت: زيد) فزيد فاعل ضربى وآتاه من أكرمته فاعل أكرم والماء مفعوله فهذا مثال إضمار المفعول (وضربى وأكرمتها أخواك) بإعمال الثاني أيضا في الضمير للنصب المحل الراجع إلى أخواك لأن مرجع الضمير متقدم رتبة (ومضى ومدرت بهما أخواك) وإعرابه من فعل ماض في جار ومجرور متعلق بمضى ومدرت فاعل وفاعل بهما جار ومجرور متعلق بمدرت وأخواك فاعل بالفعل الأول وهو مضى وهذا مثال إضمار المجرور (واللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد) وهذا مثال أيضا لإضمار المجرور لأنه أعمل الثاني والثالث في الضمير للمجرور المحل العائد لما بعده وحينئذ نقولنا اللهم صل وسلم وبارك على محمد من غير إضمار كما هو المشهور مبنى على قول البصريين من إعمال الثاني

ولا خلاف في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت وإنما الخلاف في الأولى فاختار البصريون إعمال الثاني لقربه واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه فان أعملت الأول أعملت الثاني في ضمير ذلك الاسم للتنازع فيه فتقول قام وقعدا أخواك وضربى وأكرمته زيد وضربى وأكرمتها أخواك ومضى ومدرت بهما أخواك واللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد

وحذف ما احتاجه الأول إن كان فضلة كالنصب والمجرور كاستفاد من قول المصنف (وان أمحلت الثاني) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح (فان احتاج الأول) الذي أمحلت (إلى مرفوع أضمرته) وجوبا أي جئت به ضميرا مطابقا للتنازع فيه فان كان مفردا استتر في الفعل وان كان مثنى أو مجموعا برز ولا يجوز حذفه لامتناع حذف العمدة وان لم منه الاضمار قبل الذ كر أي لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع لكنه مسموع في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونم رجلا وهذا في الباب ثرا وشعرا كقول العرب ضربوني وضربت قومك حكاة سيويه ، وقال الشاعر :

جفوني ولم أجب الاخلاء إني لغير جميل من خليلى مهمل

وأوجب الكسائي وابن هشام حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر (تقول قلما وقعد أخواك) وإعرابه قام فعل ماض وألف التثنية فاعل وقعد فعل ماض أخواك فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وان احتاج) أي الأول (إلى منصوب أو مجرور حذفه) وجوبا ان استغنى عنه (كآلية) للتقدمة وهي قوله تعالى - آتوني أفرغ عليه قطرا - (وقولك ضربت وضربني أخواك) ومردت ومرني أخواك (فلا يجوز إضمار النصب في الأول بأن تقول ضربتما وضربني أخواك ولا إضمار المجرور في الثاني بأن تقول مردت بهما ومرني أخواك لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر وإنما جاز ذلك في الفاعل لكونه عمدة فان كان للنصب أو المجرور غير مستغنى عنه بأن كان العامل من باب كان أو من باب عن نحو كنت ، وكان زيد صديقا إياه وظننتي وظننت زيدا قائما إياه أو كان حذفه يوقع في لبس نحو استعنت واستعان لي زيد به وجب إضماره مؤخرًا عن التنازع فيه لكون النصب في الثلاثين الأولين عمدة في الأصل وان لم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجني وحرف اللبس في الثلاث الأخير .

باب التعجب

أي باب الكلام في صيغ التعجب ، والتعجب افعال يحدث في النفس عند شعورها بأمر يخفى سببه بأن خرج عن نظائره أو قلت نظائره ، ولهذا قيل إذا ظهر السبب بطل التعجب ، فلا يجوز على الباري سبحانه لأنه لا يعزب عن علمه شيء ، وأما قوله جل ذكره - فما أصبرهم على النار - فهو وارد باعتبار حال الخطاب : أي يجب أن يتعجب من حلمهم في تلبسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم (وله) أي التعجب صيغ كثيرة تدل عليه نحو - كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم - سبحانه الله ان المؤمنين لا ينسجن حيا ولا ميوتا ، لله دره فارسا وناهيك به ، وبإياك رجاء ، وويل لاه رجاء ، وقاله الله من شاعر ، ولان عرشه . وأكثر هذه الصيغ منقولة إلى التعجب من الدعاء أو الاستغناء أو غيرها وليس كل فعل أفاد هذا المعنى بطريق الزوم يسمى فعل التعجب بل للمصطلح عليه اللزوم له في النحو (صيفتان) وضعتا لإنشاء التعجب لاطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه إما في التثنية من جعلها ثلاث صيغ عد منها فصل بفتح الفاء وضم العين كشرف وحسن خلاف الاصطلاح كما أشار إلى ذلك الرضي لأن القصد من شرف وحسن الاخبار بشرفه وحسنه ويلزم منه التعجب منهما بخلاف ما أحسن زيدا وأحسن به فانه ليس التصد منه لإنشاء التعجب ويخرج أيضا بحيث وتعجب لكونه خبرا لإنشاء والصيغتان المنكورتان لازمتان لصيغة الماضي

وان أمحلت الثاني
فان احتاج الأول إلى
مرفوع أضمرته تقول
قلما وقعد أخواك وان
احتاج إلى منصوب
أو مجرور حذفته
كآلية وقولك ضربت
وضربني أخواك
(باب التعجب)

وله صيغتان

وإن كانت الثانية بصورة صيغة الأمر كاسيأتي (إحداها ما أفضل زيداً) أي ما جاء على هذا الوزن (نحو ما أحسن زيداً وما أفضله) وما أكرمه وما أعلمه وإذا أردت إعرابه (فما مبتدأ) لأنها مجردة عن العوالم اللفظية للاستناد إليها وهي مذكورة موصوفة بمحذوف ولهذا قال (بمعنى شيء عظيم) وإنما قدر الوصف لأن استعمالها غير موصوفة نادر ولم ترد مع ذلك مبتدأ ومن لم يقدر الوصف قال ابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، ومع ذلك لاجتاجة تقدير الوصف لأن السقوط لا ابتداء بالسكرة حينئذ هو معنى التعجب (وأفضل) أي في قولك ما أفضل زيداً (فعل ماضٍ) بدليل اتصال نون الوقاية به في نحو ما أقفرتني إلى عفو الله فإن النون فيه لازمة لا يستغنى عنها بغيرها ففتحه ناء كالفتحة في نحو زيد ضرب عمراً. وقال بعض الكوفيين: هو اسم والفتحة فيه فتحة إعراب وهو خبر عن ما تقول العرب ما أحسنه وما أملهه والتصير من خصائص الأسماء. وأجيب بأنه شاذ حتى حكى الجوهري أنه لم يسمع تصير فعل إلا في أحسن وأملح. لكن استدرك عليه بعضهم بأخيل في قول الشيخ شرف الدين عمر بن الفارض * ورضاه بما أحيلاه بي * وليس بشيء لأن مراد الجوهري يساع التصير في كلام العرب المحتج بكلامهم (وقاعله) أي فاعل أفضل (ضمير مستتر فيه وجوباً) لأنه لا يمكن حلول الظاهر عليه (يعود إلى ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها لأن التصير لا يعود إلا إلى الأسماء (والاسم المنسوب) بعد أفضل (للتعجب منه) وهو زيد في المثال السابق (مفعول به) لأفضل لتعديبه إليه بمرزة النقل (والجمله) الفعلية وهي جملة أفضل زيداً في عمل الرفع على أنها (خبرها) والتقدير شيء عظيم حسن زيداً وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور، وقيل ما استفهامية والجمله بعدها خبر. قال الرضي: وهو قوي من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه فقلوا وهو ضعيف من حيث أنه نقل من الاستفهام إلى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لا يثبت (والصفة الثانية أفضل زيد) بكسر العين: أي ما كان على هذا الوزن (نحو أحسن زيد وأكرم به) فإن أردت إعرابه (فأفضل) فعل باتفاق خلافاً لمن شذ كالأبوابي فقال إنه اسم. ثم قال جمهور البصريين (نقله لفظ الأمر) وليس بشغل أمر إذ لا معنى للأمر هنا (ومعناه التعجب) فتقول في إعرابه أحسن فعل تعجب مبني على السكون وكأنك قلت ما أحسن زيداً (وليس فيه ضمير) لأنه لو كان فعل أمر لكان فيه ضمير يعود على المخاطب بل الاسم بعده وهو (يزيد فاعله) والباء زائدة وجوباً (وأصل قولك) أي في التعجب (أحسن يزيد) بصيغة الأمر (أحسن زيد) بصيغة الماضي والمهزة فيه لصيرورة للأنقل (أي صار ذا حسن نحو أوردق الشجر) أي صار ذا ورق وأزهر النبات: أي صار ذا زهر، وأعد البعر: أي صار ذا عذقة (ثم غيرت صيغته) أي فعل التعجب من الماضي (إلى صيغة الأمر) مع بقاء المعنى الجري لأن في الأمر تعظيماً والتعظيم يناسب معنى التعجب (فصح إسناده) وهو بصيغة الأمر (إلى) الاسم (الظاهر) لأن صورة أمر الواحد للدخول لا يجوز إسنادها إلى الاسم الظاهر (فزيدت الباء في الفاعل) صونا للفظ عما هو قبيح غير جائز ولهذا وجبت زيادتها إلا إن كان الفاعل للتعجب منه أن وصلتها نحو قوله

* وأحب إلينا أن تكون القلما * أي بأن تكون دون أن الشدة وصلتها لعدم السماع وبعضهم أطلق الشدة بالخفة. قال بعضهم: قول البصريين في أحسن يزيد يلزم عليه شذوذ من أوجه: أحدها استعمال الأمر بمعنى الخبر وهو غير معهود بل للمعهود محيى للماضي بمعنى الأمر نحو اتق الله أمر بفعل خبراً يجب عليه. ثانياً استعمال أفضل بمعنى صار ذا كذا وهو قليل. ثالثاً وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام. رابعاً حذف الفاعل في نحو - أجمع بهم وأبصر - خامساً زيادته الباء

إحداها ما أفضل زيداً
نحو ما أحسن زيداً
وما أفضله فمبتدأ بمعنى
شيء عظيم وأفضل فعل
ماضٍ وقاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً يعود
إلى ما والاسم المنسوب
للتعجب منه مفعول به
والجمله خبرها. والصفة
الثانية أفضل يزيد نحو
أحسن زيدوا أكرم به
فأفضل لفظ لفظ الأمر
ومعناه التعجب وليس
فيه ضمير يزيد فاعله
وأصل قولك أحسن
يزيد أحسن زيد أي
صار ذا حسن نحو أوردق
الشجر ثم غيرت صيغته
إلى صيغة الأمر فصح
إسناده إلى الظاهر
فزيدت الباء في الفاعل

في الفاعل اه ، ولكن بما يزيد أنه خير على صورة الأمر بإرزا الضمير في نحو أحسن بك ، لأنه بمعنى أحسن ، والضمير يبرز معه ، وأتى مكان التاء بالكاف لما جرى بياه الجر ، فلم يكن بمعنى للناسي لوجب الاستتار ولم يجر الظاهر .

٥ (تمه) جرى لفظ صيغة التعجب مجرى للثلاث فلا يغير بل يحافظ عليه كما يحافظ على للثلاث فلا يغير ذلك اللفظ من تكبيره وإفراذه وتنشئته وجمعه عند استعماله كذلك فلا يتصرف فيهما بشيء ولا بتقديم للعمول ، فلا يقال ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن ، ولا يفسل بين العامل والمفعول ، نعم يتغير الفصل بالطرف والجار والمجرور بثبوته نظما وشرا كقول عمرو ابن معديكرب : ما أحسن في لمحياء قامها وأكرم في اللزبات عطاءها وأبنت في المكرمات قامها . وقول الآخر : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وجوز المجرى وهشام الفصل بالحال نحو ما أحسن مقبل زيدا ، وأجاز بعضهم الفصل بالنسبة لما روي أن عليا رضي الله عنه سر بعمار بن ياسر رضي الله عنه فسمح التراب عن وجهه ، وقال : أعزز على أبا القيثان أن أراك صريحا جندلا ، وفيه شاهد على جواز حذف الباء المداخلة على فاعل الفعل لأن الفاعل للتعجب منه أن وصلها وهو جائز قياسا مطروحا .

باب العدد

أى باب بيان حكم الألفاظ من حيث التذكير والتأنيث ، والعدد ما يقع جوابا لسمك فيندرج فيه الواحد والاثنان ، إذ لو قيل لك كم عندك لصح أن قول واحد أو اثنان ، وأهل الحساب لا يرون الواحد من العدد لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد (اعلم أن ألفاظ العدد) أى الألفاظ للوضوعة بزاء الكسب للوضوعة للعدد (على ثلاثة أقسام . الأول ما يجري) أى دائما (على القياس) أى على الأصل (فيذكر مع الذكر ويؤنث مع المؤنث ، وهما الواحد والاثنان وما كان) من ألفاظ العدد (على صيغة فاعل) كثالث ورابع وخمس إلى عاشر (تقول في الذكر) من ذلك (واحد واثنان وثان وثالث) وهكذا (إلى عاشر) بإدخال الغاية (و) تقول في (للمؤنث واحدة واثنان أو ثنتان وثانية وثالثة) وهكذا (إلى عشرة) بإدخال الغاية أيضا ، وهكذا حكمها إذا كانت مفردة (وهكذا) الحكم (إذا ركب) هذه الألفاظ (مع العشرة أو غيرها) وذلك بعد مجاوزة العشرين قلها بحجى على القياس (إلا أنك تأتى بأحد واحد) بإبدال الواو همزة فيهما في مكان واحد وواحدة (وحادى وحادية) بوزن فاعلة (فتقول في الذكر عندى أحد عشر) رجلا بتذكير الجزئين وبنائهما على الفتح (و) تقول عندى (اثنا عشر) رجلا بتذكيرهما أيضا وإعراب الأول و بناء الثاني على الفتح (و) تقول عندى (حادى عشر) رجلا بتذكير الجزئين أيضا وبنائهما على الفتح لأن ياء حادى مفتوحة (و) تقول عندى (ثمانى عشر) عبدا بتذكير الجزئين أيضا وبنائهما على الفتح ويجوز في حادى وثانى أن تعربهما بإعراب المنقوص فتكون عشر حينئذ مضافا إليه مبنيا على الفتح وعمله الجر (و) عندى (ثاك عشر) غلاما بتذكير الجزئين أيضا وبنائهما على الفتح وهكذا (إلى تسع عشر) بتذكير الجزئين وبنائهما (و) تقول (في المؤنث) عندى (إحدى عشرة) أمة بتأنيث الجزئين وبنائهما (واثنا عشرة) جارية بتأنيثهما ، وإعراب الجزء الأول بإعراب الثنى وعشرة نائب مناب التثنية (وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (إلى تسعة عشرة) بتأنيث الجزئين وبنائهما ، ولك

(باب العدد)

اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام . الأول ما يجري على القياس فيذكر مع الذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل قول في الذكر واحد واثنان وثان وثالث إلى عاشر وفي المؤنث واحدة واثنان أو ثنتان وثانية وثالثة إلى عاشر وكذا إذا ركب مع العشرة أو غيرها إلا أنك تأتى بأحد واحد وحادى وحادية فتقول في الذكر عندى أحد عشر وحادى عشر وثانى عشر وثالث عشر إلى تسع عشر وفى المؤنث إحدى عشرة واثنا عشرة وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة إلى تسعة عشرة

في اثنين من العشرة الاسكان والكسر . واعلم أن واحدا اسم فاعل من وحد بمحد واحدا
 ووحدة : أى منفردا ، فالواحد بمعنى المنفرد : أى العدد المنفرد ، وأحد يستعمل بعد نى أو نهى
 أو استفهام للعموم في أهل العلم ، ويلزمه الانفراد والتذكير تقول ما جأنى من أحد ، وقال تعالى
 - لست كأحد من النساء - وقد يستغنى بنى ماقبله عن نى ما بعده إن تضمن ضميره نحو
 إن أحدا لا يقول كذا ، وإذا وقعت في إيجاب لا يراد بها العموم ، ويستعمل واحد للعموم في غير
 إيجاب ويؤث نحو مالمقيت واحدا منهم ولا واحدة منهم . قال الرضى حمزة أحد بدل من الواو
 مطلقا ، فعنى ما جأنى أحد ما جأنى واحد اه (وتقول) إذا جازوت العشرين في المذكر أحد
 وعشرون غلاما وعندى اثنا عشر رجلا وعندى الجزء (الحادى والعشرون و) الجزء
 (الثانى والعشرون) وهكذا (إلى التاسع والتسعين) بالتذكير لأن العدود مذكر (و) تقول في
 المؤنث عندى (إحدى وعشرون) أمة (واثنان وعشرون) جارية (و) عندى للقامة (الحادية
 والعشرون والثانية والعشرون) وهكذا (إلى التاسعة والتسعين) بتأنيث العدد لأن العدود مؤنث
 (و) القسم (الثانى مايجرى على عكس القياس) أى على خلاف الأصل (فيؤث مع المذكر
 ويذكر مع المؤنث وهو) أى الجارى على عكس القياس (الثلاثة والتسعة زما بينهما) من ألفاظ
 العدد كالأربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية (سواء أفردت عن العشرة) نحو عندى
 ثلاثة رجال) بالثناء (وثلاث نسوة) بتركها . (وقوله تعالى) - سخرها عليهم - (سبع ليال
 وعمانية أيام حسوما) وإعرايه سبع ظرف زمان متعلق بسخرها وليال مضاف إليه وعلامة جره
 كسرة مقدرة على الياء المذخوفة للمعوض عنها التنوين منع من ظهور الحركة فيه الاستقلال لأنه اسم
 منقوص وثمانية الواو حرف عطف ثمانية معطوف على سبع وأيام مضاف إليه حسوما حال من الماء
 في سخرها ، ومعنى حسوما متتابعة شبه هبوب الرياح في السدة وعدم الخفة بتتابع فعل الحامض في إعادة
 السكى على الماء كركعة بعد كركعة ، ويجوز إعرايه حسوما مصدر على أن الناصب له فعل مضمر والتقدير
 تحسمهم حسوما بمعنى تتأصلهم استتمالا أو على أنه مفعول لأجله : أى سخرها عليهم لأجل الاستئصال
 (أوركبت مع العشرة) نحو عندى (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) وهكذا (إلى تسعة
 عشر رجلا) في المذكر (و) تقول في (المؤنث ثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية
 وهكذا (إلى تسع عشرة امرأة) بإدخال النائية في جميع ذلك (أوركبت مع العشرين وما بعده)
 بالعطف (نحو عندى ثلاثة وعشرون رجلا وهكذا إلى تسعة وتسعين) غلاما في المذكر (وثلاث
 وعشرون أمة) وهكذا (إلى تسع وتسعين) جارية في المؤنث . قال ابن مالك وانما حذف الاء من
 عدد للمؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمره وأمة
 وفرقة ، والأصل أن يكون بالثناء ثنوائها فنظائرهما فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته
 وحذفت مع المؤنث للفرق اه . وقال بعضهم : ولأن المذكر خفيف فالحقته الاء والمؤنث ثقیل
 فحذفت منه ، وهذه المسئلة حل ما ألز به الحريرى في مقاماته حيث قال : أين يلبس الكركان
 براقع النسوان ، وتبرز ربان الحجال بعمائم الرجال ، ومحل ما تقرر حيث لم يقصد بالثلاثة
 والعشرة وما بينهما العدد المطلق ، فإن قصد بهن العدد المطلق كانت كلها بالاء ألتة نحو ثلاثة
 نصف ستة . قال بعضهم وهى في هذه الحالة غير مصروفة لأنها أعلام خلافا لبعض النحويين اه
 وبما قاله جزم ابن هشام في الجامع ومثله في التسهيل ، ومحل ما تقرر أيضا حيث كان العدد
 مذكورا فإن كان محنوقا جاز حذف الاء مع المذكر . حكى الكسائى صننا من الشهر خمساً ،

وتقول الحادى
 والعشرون والثانى
 والعشرون إلى التاسع
 والتسعين وإحدى
 وعشرون واثنان
 وعشرون والحادية
 والعشرون والثانية
 والعشرون إلى التاسعة
 والتسعين . والثانى
 ما يجرى على عكس
 القياس فيؤث مع
 المذكر ويذكر مع
 المؤنث وهو الثلاثة
 والتسعة وما بينهما
 سواء أفردت نحو ثلاثة
 رجال وثلاث نسوة ،
 وقوله تعالى - سبع
 ليال وثمانية أيام
 حسوما - أوركبت
 مع العشرة نحو ثلاثة
 عشر وأربعة عشر إلى
 تسعة عشر رجلا
 وثلاث عشرة وأربع
 عشرة إلى تسع عشرة
 امرأة أوركبت مع
 العشرين وما بعده نحو
 عندى ثلاثة وعشرون
 رجلا إلى تسعة وتسعين
 وثلاث وعشرون أمة
 إلى تسع وتسعين

وحكى الفراء أنفرا ناسا ، وفي الحديث « وأتبعه بست من شوال » . قال في التصريح والتفصيح إنبت
 التاء . قال بعضهم وما يجوز فيه الوجهان إذا كان لفظ العدد مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس (و)
 القسم (الثالث) من أقسام العدد الثلاثة (ماله حائتان وهو) لفظ (العشرة إن ركبت) أى مع الأحاد
 (جرت على القياس) فذكر مع الذكر وثوثن مع اللؤث (نحو) عندي (أحد عشر رجلا) واتنا
 عشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (إلى تسعة عشر) بتذكير العشرة لأنها ركبت مع الذكر
 (و) تقول (عندي إحدى عشرة) أمة (واثنتا عشرة وثلاث عشرة) جارية وهكذا (إلى تسع عشرة)
 بتأنيث العشرة لأنها مركبة مع اللؤث (وإن أفردت) أى العشرة عن التركيب (جرت على خلاف
 القياس) فيؤنث مع الذكر ويذكر مع اللؤث (نحو) عندي (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة)
 بتركها ، وعلى هذا جاء التنزيل قال الله تعالى - والفجر وليال عشر - وقال - فصيham ثلاثة أيام في
 الحج وسبعة إذا جئتم تلك عشرة كاملة - فأنت العشرة في هذه الآية مع الذكر وهو الأيام وذكرها
 في الآية الأولى مع اللؤث وأما قوله تعالى - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها - فعلى حذف مضاف أى
 عشر حسنات أمثالها ، فالعدد في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث أو اكتسب المضاف من
 للمضاف إليه التأنيث .

(تجمة) ألفاظ العدد بالنسبة إلى الاعراب وعدمه أقسام: الأول ما يهرب بحركات ظاهرة مطلقا
 لصحة آخره وهو ما عدا إحدى واثنين واثنين . الثاني ما يهرب بحركات مقترنة مطلقا كالمتصور
 وهو إحدى . الثالث ما يهرب بحركة ظاهرة صبا ومقترنة رفعا وجرا كالنقص ونارة وإذا
 ركبا فتح آخرهما بناء أو سكن تخفيفا . الرابع ما يهرب نارة كالنقص ونارة كالصحيح وهو ثمان
 فان أثبتت ياءه وهو الأصل فهو كالنقص نحو عندي ثمانى نسوة ومردت ثمانى نسوة يسكن الباء
 ورأيت ثمانى نسوة بفتحها ونحو عندي ثمانى ومردت ثمان بكسر النون متونة ويحذف الاعراب
 على الباء المحذوفة ورأيت ثمانيا وإن حذفها لزبادتها وحلت آخرها النون فكأن الصحيح كعندي ثمان
 ورأيت ثمانا ومردت ثمان ، وإذا ركبته فك في الباء إثباتها فتفتح أو تسكن وحذفها فيفتح
 النون أو يصكسر . الخامس ما يهرب كالثنى وهو اثنتان واثنان فيعربان بالألف رفعا والياء جرا
 ونسبا في للشهور كما مر في باب الثنى فاستفد مذكرته فانه مهم .

(فائدة) تتعلق بألفاظ العدد الواقعة في الخارج يؤرخ باليالي لسبقها لأنهم لا يعرفون دخول
 الشهر إلا باستهلاله وهو في أول اليالي ، فيقال في أول ليلة من الشهر كتب لأول ليلة منه أول نثره
 أو لمستهله ، وفي اليوم الأول ليلة خلت ثم اللتين خلتا ثم ثلاث خلون وهكذا إلى العشر ثم لأحدى
 عشرة خلت وهكذا إلى النصف من كذا وهو أى النصف من كذا أجود من كذا عشر خلت
 أو بقيت ثم بعد النصف تقول كتب لأربع عشرة بقيت أو لست عشرة مضت إلى عشر بقيت وهكذا
 إلى ليلة التاسع والعشرين فتقول ليلة بقيت ثم في ليلة الثلاثين منه تقول لآخر ليلة منه أول سلخه أو
 انسلخه ، وقد يخلف التاء النون وبالعكس فيقال في موضع خلون وفي موضع بقيت بقيت وفي
 موضع خلت و بقيت خلون وبقيت .

باب الوقف

وهو قطع النطق عند إخراج آخر الكلمة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهو أحد عشر نوعا مذكورة
 في المطولات (بوقف على) الاسم (النون الرفوع والجبرور بحذف الحركة والتنوين) من غير إبدال

والثالث ماله حائتان :
 وهو العشرة إن ركبت
 جرت على القياس
 نحو أحد عشر رجلا
 واتنا عشر وثلاثة
 عشر إلى تسعة عشر
 وعندي إحدى عشرة
 واثننا عشرة وثلاث
 عشرة إلى تسع عشرة
 وإن أفردت جرت على
 خلاف القياس نحو
 عشرة رجال ونسوة .
 (باب الوقف)

يوقف على النسوة
 الرفوع والجبرور
 بحذف الحركة والتنوين

وذلك (نحو جاء زيد ومريت يزيد) باسكان الدال . وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل وعلامة رفعه ضمة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال الجمل بكون الوقف وكذا يعرب في ممرت يزيد وقولهم من غير إبدال احترازاً عن لغة الأزدي فأنهم يدلون مكان الضمة واوا ومكان الكسرة ياء فيقولون جاء زيدو ممرت يزيدى (و) الوقف على المتن للنصب بإبدال التنوين ألفاً في لغة غير ربيعة (نحو رأيت زيدا) فزيدا مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره إذ ليس في إبداله ألفاً نقل بخلاف الرفع والجور ، وأما ربيعة فيقفون على للنصب بحذف التنوين كما يقفون على الرفع والجور فيقولون رأيت زيد بالاسكان ، قال الشاعر :

ألا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها فالحامدات

قال الفاعلي والجور يحسون ذلك بالشعر .

(تنبيه) كالصحيح في إبدال التنوين ألفاً في النصب وحذفه في الرفع والجور للتصوير المتن فإذا قلت هذه عما وضرت بصا فالألف للوجود لا للكلمة والتنوين محذوف وإذا قلت كسرت عما فالألف الناشئة بدل من التنوين والأصلية محذوفة لالتقاء الساكنين (فكذلك) أى كما يدل تنوين للنصب ألفاً في الوقف (بديل نون إذا) الجوابية (ألفاً في الوقف) تشبيه لآذا باسم متون ، واختار ابن عسقلان تبعاً لبعضهم أن الوقف عليها بالتنوين قياساً على لن واحترزوا بالجوابية عن الظرفية فإن الوقف عليها بالألف اتفاقاً (وكذلك نون التوكيد الحفيفة) إذا قلت فتحة بديل ألفاً في الوقف ما لم يحصل لبس (نحو - لفسعا) أى لتجرن بناصية الكافر إلى النار ، فيقال فيوحلة الوقف لفسعا بغير تنوين . وإعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقتر بتقدير والله لفسعا فعل مضارع مبنى على التفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة الثقيلة ألفاً للوقف وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره نحن فإن كان قبل نون التوكيد ضمة أو كسرة فأنها إذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها بالفعل كقولك في نحو اخرجن يا هؤلاء واخرجن يا هذه اخرجوا واخرجى ، وكذا إن أذى إبداله ألفاً إلى اللبس فلا يوقف عليها بالألف ولا ترسم التأنيل يوقف عليها بالتنوين وترسم كذلك نحو قولك عاتيا لواحد اضرب عمرا ولا تضربن زيدا فأنك لو كتبت ووقفت عليه بالألف لالتبس بأمر الاثنين ونهيهما (و) كما يوقف على المتن للنصب وإذا نحو لفسعا (يكتبن كذلك) إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ، ولهذا كتب أنا زيد بالألف لأن الوقف عليه كذلك . قال الفاعلي ومن التاحة من يكتب إذن بالتنوين لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينها وبين إذا التى للظرفية اهـ (و) يكتب نحو (رحمة) من كل مفرد أو جمع مؤنث بناءً للتأنيث الاسمية المحركة ما قبلها لفظاً كقائمة وشجرة أو تقديرها كلمات وزكاة ومناة وشفاة ونوراة (بالهاء) بدلا عن آلاء لأن الوقف عليها كذلك أما آلاء التى لتبر التأنيث نحو التابوت فلا تقلب هاء في الوقف ومن قبلها فعل ذلك وصلا ووقفاً وشذوهم قدنا على القراءة أى الفرات وآء التأنيث الفعلية والحرفية كقامت وربت وئت لا يبدل هاء وآء التأنيث الاسمية التى لم يتحرك ما قبلها كتبت وأخت كذلك لا تقلب هاء بل يوقف عليها بالسكون كاسأتى (ووقف على النقصو المتن في) حالى (الرفع والجور) بحذف يائه نحو جاء قاض وممرت قاض) باسكان آخرهما مراعاة للأصل . وإعرابهما جاء فعل ماض قاض فاعل وعلامة رفعه ضمة مقترنة على الياء المحذوفة للعرض عنها التنوين المحذوف للوقف ويقال مثل ذلك ممرت قاض (و يجوز إثباتها أى الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى - وما لهم من دونه من والى، وما عتد

نحو جاء زيد وممرت
زيد وعلى المتن
للتصوب بإبدال
التنوين ألفاً نحو
رأيت زيدا فكذلك
يبدل نون إذا ألفاً في
الوقف وكذلك نون
التوكيد الحفيفة نحو
- لفسعا - ويكتبن
كذلك ورحمة الهاء
ويوقف على للنقصو
المتن في الرفع والجور
بحذف يائه نحو جاء
قاض وممرت قاض
ويجوز إثباتها

الله باقى - ويرى على النقص المتن (في) حلة (النصب بإبدال التنوين ألفا) ولا تحذف ياءه
 (نحو رأيت قاضيا) فهو مفعول منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ومثله ما سقط تنوينه نفع
 الصرف نحو رأيت جوارى وقضية عبارة التسهيل جوارى الوجهين وأن الأثبات أجود قاله ألفا كهي
 وقال الساماني بعد ذكره لذلك وليس كذلك فقد نص الشيخ على ابن مالك على وجوب الوقف
 بالياء في ذلك فقام له (وإن كان) أى للنقص (غير متون) نحو القاضى (فالأصح) في حاله
 الرفع والجاء (الوقف عليه بآيات الياء) إذ لا موجب لحذفها لأن الحذف يقتضى السكون وذلك
 حاصل مع انتباه (نحو جاء القاضى ومردت بالقاضى) بآيات الياء (ويجوز) حذفها على قلة فرقا
 بين الوصل والوقف فيقال جاء القاضى ومردت بالقاضى وعليه قراءة غير ابن كثير الكثير للحال
 لينصرف يوم التلاق (وإن كان منصوبا) أى للنقص غير المتن (في الأثبات) أى للياء الساكنة
 وقف عليه نحو رأيت القاضى (لا غير) بالبناء على الضم كقيل في بعد وهو اسم لا التبرئة وخبرها
 عنون أى لا غير ذلك جاز. قال ألفا كهي: واستعملنا لأغبر في كلام الصنفين كثير وله مستند
 وإن قال فيلحق به لحن، وفي شرح التنوير إن العرب لم تشك به اهـ ثم أعلم أن كلام الصنف
 يقتضى أن المعروف منه بالإضافة نحو جاءنى قاضى مكة كالعرف منه بالى فيوقف عليه بآيات الياء
 وكلام غيره يشعر بأن الحذف أرجح فيه من الأثبات (ويرى على ما فيه تاء التأنيث) فإن كانت
 ساكنة لم تغير عما كانت عليه قبل الوقف فعليه كانت (نحو قامت) أو حرفية نحو ربت وتمت
 ولا تبدل هاء في الوقف ثلاث تنبسط بهاء الضمير (وإن كانت متحركة) فإن كانت في جمع المؤنث
 السالم (نحو السلمات والمهندات) أو في الحذف كالأزعات وعرفات (فالأصح الوقف بالهاء) من
 غير إبدال له إلى تاء التأنيث والجملة معا وفى إبدالها هاء إيدل صورتها الهاء على ما ذكر (وبعضهم)
 أى العرب (يقف) على ذلك (بالهاء) أى بإبدال التاء هاء كقول بعضهم في دفن البنات من للكلمات
 دفن البنات من للكلمات بالهاء، وحكى قطرب كيف الأخوة والأخوات ومثل جمع المؤنث هيئات ولات
 فانه يوقف عليها بالهاء وبعضهم بالهاء وبهما قرئ في السبع (وإن كانت) أى تاء التأنيث
 (في مفرد فالأصح الوقف بالهاء) أى بإبدال تاء التأنيث هاء (نحو رحمة وشجرة) من كل اسم آخره
 تاء التأنيث قبلها متحرك ولو قدبرا فانه يوقف عليه بالهاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة
 للفعل فإن كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كانت وبت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة
 للفعل والحرف (وبعضهم) أى العرب (يقف) على نحو رحمة وشجرة (بالتاء) على الأصل من غير أن
 يلتحق هاء وهي لغة فصيحة وبها رسم في المصحف قوله تعالى - إن شجرة الزقوم - وقوله تعالى
 - أم يسمون رحمت ربك (وقد قرأ به بعض السبعة) وهم ناقص وعالم وحزمة وابن عامر - وإنما
 وقفوا بالتاء اتباعا للرسم والباطون وقفوا بالهاء بدلا من التاء للرسمية (في قوله تعالى - إن رحمت
 الله قريب من المحسنين) وإعزاه إلى حرف توكيد ونصب نصب الاسم ورفع الجبر رحمت اسمها
 منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ونقط الحاللة مضاف إليه قريب خبر إن من المحسنين جار مجرور
 وعلامة جره الياء نافية عن المكسرة لأنه جمع مذكر سالم والجار والمجرور متعلق بقراب لأنه مفعلة
 مشبهة باسم الفاعل موصولة من قرب ضد بعد وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هي لأن الرحمة في الأصل
 رقة تقتضى التفضل والاحسان إلى المرحوم وهي في حق الله سبحانه وتعالى عبارة عن الفضل والاعطاء
 على عباده وإيصال الجبر إليهم أرعن إرادة فعل ذلك فالرحمة هنا على كلا الحالين الثواب لفضل المحسنين
 فلذا ذكر قرب نظرا لعنى الرحمة الذى هو الثواب دون لفظها وقيل إن تأنيث الرحمة ليس حقيقيا

في النصب بإبدال
 التنوين ألفا نحو
 رأيت قاضيا وإن كان
 غير متون فالأصح
 الوقف عليه بآيات
 الياء نحو جاء القاضى
 ومردت بالقاضى ويجوز
 حذفها ، وإن كان
 منصوبا في الأثبات
 لا غير، ويرى على
 ما فيه تاء التأنيث فإن
 كانت ساكنة لم تغير
 نحو قامت وإن كانت
 متحركة فإن كانت في
 جمع نحو السلمات
 فالأصح الوقف بالهاء
 وبعضهم يقف بالهاء
 وإن كانت في مفرد
 فالأصح الوقف بالهاء
 نحو رحمة وشجرة
 وبعضهم يقف بالتاء
 وقد قرأ به بعض
 السبعة في قوله تعالى
 إن رحمت الله قريب
 من المحسنين

وما كان كذلك يجوز فيه التأنيث والتذكير عند أهل اللغة ، وإنما كانت الرحمة قريبة من المحسنين لأن الإنسان في كل ساعة من الساعات في إدبار عن الدنيا وإقبال على الآخرة وإذا كان كذلك كان الموت أقرب إليه من الحياة ، وليس بينه وبين رحمة الله تعالى التي هي الثواب في الآخرة إلا الموت فهو قريب من الاحسان .

قال المؤلف - نفع الله به وأعاد علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته - : هذا آخر لما يسره الله تعالى من الفوائد العظيمة على متممة للمتعة الأجرومية ، وقد بذلت جهدي في تسهيل العبارة ، وسلكت طريق التصريح لتوضيح الإشارة ، مقتطفا من الفواكه اليانعة ، وطاوييا في غشون مباحته الفصل والجامع ، بحمد الله تعالى فأثقا لكثير من الأسفار ، مغنيا طالبيه بمحاواه من الأحكام والأشعار . وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونجته ، وأن يبلغه في الدارين أعلى ما أمناه ، وأن يرحمي ويغفر لي ولوالدي ومنايحي في الدين ، وأنبأني وجميع المسلمين وللسمات والمؤمنين وللمؤمنات .

وفرغ من تسويده ثلث ليلة الجمعة لليثين خلتا من شهر جمادى الآخرة من شهر سنة ١٢٨٨ ألف ومائتين وثمانية وثمانين .

والحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويدافع نقمه ويكافي مزيديه ، ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، سبحانك لا تحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، فلك الحمد بعد الرضا ، ولك الحمد إذ رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

تم بحمد الله تعالى - طبع كتاب «الكواكب الحرية» شرح الشيخ محمد بن أحمد ابن عبد الباري الأهدل على «متمة الأجرومية» تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب مصححا بمرفقي ٩

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف ورئيس لجنة التصحيح

(القاهرة في يوم السبت ٢٧ ذوالقعدة سنة ١٣٥٦ هـ - الموافق ٢٩ يناير سنة ١٩٣٨ م)

مدير الطبعة
رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ الطبعة
محمد أمين عمران

فهرس

الجزء الاول

من الكواك العربية على منتمة الأجرومية

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٦	الكلام
١٤	باب الاعراب والبناء
١٩	باب معرفة علامات الاعراب
٣٢	فصل جميع ما تقسم من العربات قسمان
٤٠	فصل في بيان ما إعرابه تقديرى
٤٣	فصل في موانع الصرف
٥١	باب النسكة والمعرفة
٥٣	فصل في بيان الضمر وأسماءه
٥٧	فصل في بيان الاسم العلم
٦٢	فصل في بيان أسماء الإشارة
٦٤	فصل في بيان الاسم للوصول وصلته
٧٣	فصل في بيان المعرفة بآلة التعريف
٧٥	باب الرفوعات من الأسماء
	باب الفاعل
٨١	باب للفعول الذى لم يسم فاعله
٨٦	باب للبتدا والخبر
٩٧	باب العوامل الداخلة على البتدا والخبر
٩٨	فصل في النوع الأول من التواسخ
١٠٧	فصل فيما ألحق بليس في رفع الاسم ونصب الخبر
١١٦	فصل في النوع الثانى من التواسخ
١٣٠	فصل في السلام على لا العاملة عمل إن
١٣٦	فصل في السلام على النوع أثنان من التواسخ

فهرس

الجزء الثاني

من الكواكب البرية على منعمة الآجرومية

صفحة

باب التصويبات	٢
باب للفعول به	٣
باب الاشتغال	٥
فصل في ذكر شيء من أحكام للتأدي للضاف لياه للتكلم	١٠
باب للفعول للطاق	١٣
باب للفعول فيه	١٦
باب للفعول من أجله ويسى للفعول لأجله	٢١
باب للفعول معه	٢٣
فصل وأما المشبه بالفعول به	٢٦
باب الحال	٢٧
باب التمييز	٣٣
باب للسكنى	٣٧
باب المحفوظات	٤٨
فصل في الثاني من المحفوظات	٦٢
باب إعراب الأفعال	٦٨
باب التعت	٩٤
باب العطف	١٠١
باب التوكيد	١١٥
باب البدل	١٢٢
باب الأسماء الماسية عمل الفعل	١٢٨
باب للتنازع في العمل	١٤٠
باب التعجب	١٤٣
باب العسد	١٤٥
باب الوقف	١٤٧

